

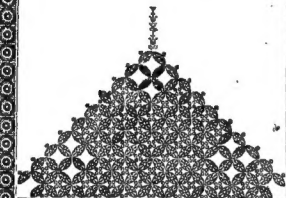
الجزء السابع من شرح المحقق الجليل
المدقق سيدي أبي عبد الله محمد الخراساني
على المختصر الجليل للإمام أبي
الفضلاء سيدي
خليل
٢

وبها مشه حاشية فائدة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ
علي العدوي تقدم الله الجميع برحمته واسكنهم بقصره فسيح جنته

(بسم الله الرحمن الرحيم)

١ (باب الاجارة) قوله وما يتعلق بذلك أى كاجتماع البيع مع الاجارة (قوله بمعنى الثواب) أى الذى هو الجزاء وذلك موجود فى الاجارة جزاء عن استيفاء ٢ المنافع ودائرة الاستدعاء لا يرد أن الجزاء ليس يصدر (قوله الجلبية) صفة للاخلاق (قوله فأتينهن أجورهن) أى الاجارة وض

الاجارة (قوله غافلين) أى اعوام على رضى الغنى (قوله ما لم يردنا من أى تأجيل الاجارة) أى تأجيل المنسوب للاجارة لأن نفس الاجارة مؤجلة (قوله ومضى عرضها) أى وهو عقد بيع على احدى ابنتيه وهى الصغرى التى أرسلها فى طلبه هكذا قال كثير من المفسرين وقيل الكبرى ثم تأمل فى ذلك فان ذلك لا يظهر الا اذا كانت الغنى للزوجة ففعل على ذلك وان شر بعتهم كما افاده شريفاً عبد الله فتمضى ذلك والاستدلال على مجرد جواز الاجارة ثم بقى انه يشترط أن تكون الاجارة مثولة والاتفاق بالبيع ليس مقبولا والجلوب المنع دليل ان من غصب امرأة وطئها يأنه مهرها (قوله فغير سائمة) أى وأما لو كانت عليها فيقال لها اجارة وجعالة فباعتبار انه لا يستحق الا بالقيام بجعالة وباعتبار اذا تلقت يتحقق بحسب ما سأل اجارة (قوله يبيع منقعة الخ) الصواب العقد على منقعة لان الاجارة ليست ساعا لابلغنى الا بعد ولا مانع الاخص (قوله



بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ذكر فيه الاجارة كراه الدواب والحام والدور والارض وما يتعلق بذلك)

والاجارة ما خوذ من الاجر بمعنى الثواب والمشهور فيها كسر الهمزة وسكى فيها الضم أيضا حكاه المبرد وقد غلب وضع الفعالة بالكسر لكثرة ما منع نحو الخطابة والنجارة والفعالة بالفتح لاختلاف النقص والجلبية نحو البهاحة والقصاحة والفعالة بالضم لما يطرأ من المحققات نحو الكاسة والقلامة والاصل فى مشروعيها قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وقوله حكاية عن نبيه شعيب مع موسى عليه السلام الى أريد أن أتبعك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى هجج وشرع من قبلنا شرع لتماما يردنا من فذ كراجيل الاجارة ومضى عرضها وقال عليه الصلاة والسلام من امتأجر أجيرا فليعلمه أجره وعرضها ابن عرفة بقوله يبيع منقعة ما أمكن نقله غير سائمة ولا حدوان لا يعقل بعوض غير نائى عنها بعضها يتبع بعضها فتقوله يبيع منقعة أخرجه يبيع الذوات وقوله ما أمكن نقله أخرجه كراه الدواب والارض فالعقد المتعلق بمنافعها ليس باجارة وانما هو كراه أخرجه كراه الراجل وقوله بعوض جز من أجرائها ثم وصفه بأنه غير نائى عنها

أخرجه كراه الدواب الخ الاولى أن يقول أخرجه العقد على استيفاء منافع الدواب الخ لا يقال فيه اجارة وانما يقال كراه كذا يقال فى قوله أخرجه كراه الدواب الخ الجبر والتأجيل ودخل فى الاجارة العقد على منافع الثياب (قوله جز من أجرائها) أى ركن من أركانها وليس للاجترار

(قوله يخرج القراض والمساقاة) الاولى أن يقول أخرج به العقد على استيفاء منافع الحيوان العاقل إذا كان بعوض نائض
عنه فلا يقال له إجارة بل يقال له قراض أو مساقاة (قوله عوضها البضع) أي استيفاء منفعة البضع أي وخرج بقوله بعضها
الجعالة فإن بعض العوض لا يقبض بتبعيض المنفعة لانه لا يستحق الإتيان بالعمل (قوله صحة الإجارة الخ) وحاصل ما قيل هنا
أن السمة إذا أجز نفسه فهي لازمة بصحة ولا كلام لولي الأن يحمي وأما واجر الصغير والعبد انقسم ما قبله لولي والسيد
الفسخ والأصناف فليطلع الأبعد انقضاء المنة فلها على من استأجرهما لا أكثر من أجر المثل وعلماء وأما استيفاء الأرب
وله من نفسه فيجوز أن كان بالمال إلا أن كان صبياً أو أماً الأجنبية فإن كان الأب فقيراً أو كان لتعليقه الصنعة حاد و يثق على ذلك
الصغير من أجرته ويجوز له ما زاد ولو كان الأب فقيراً وإذا أجز السفيه سلعة وقضى على إجارة لولي كالموابعها وقوله وسكت الخ
فيه أنه إذا أراد من خارج فقيرها معلوم من خارج والأفهي كغيرها ٣ (قوله صحة عقد الخ) لاجابة لتقدير عقد لان

الإجارة عقد وسدو بعدد فالإضافة
للبيان (قوله وشرط لزوم الخ)
زاده كان فيه إشارة إلى أن الأولى
للمصنف أن يبين علمه ويرد عليه
ما تقدم من السفسه إذا أجز
نفسه فأنه اللازمة وأجيب بأن
اللزوم من حيث نفسه فلا ينافي
أنه من حيث المال ولذا قلنا
فما تقدم الآن يحمي (قوله)
كأن في البيع) فصار الحاصل
أن العرف شرط الإجارة التي هي
عقد من العقود أن تكون
صادرة من عاقد كالعاقد الصادر
منه البيع وان تكون بائراً كالاجر
الذي في البيع مراد به العوض
الذي هو الثمن (قوله ولا يصح به
الإجارة) أي إجارة الأرض بما
يخرج منها (قوله لا يلزم ترتب)
أي لأن الحكم قد يتحقق بوجود
خالف من الشارع (قوله معلوما)

يخرج القراض والمساقاة والخير في بعضها عائد على العوض وفي تبعيضها عائد
على المنة وأما إذا نظمت بعضه ليدخل في الحسد قوله تعالى أني أريد أن انكحك
احسدى ابني هاتين على أن تأجري لأن هذه الصورة أجمع على اسم الإجارة عوضها
البضع وهو لا يتبعض فلو اسقط لفظه بعضه نزلت هذه الصورة من الحسد فيكون
غيره مكس وهي إجارة شرعية وأركانها خمسة المنفعة وستاق في قوله بمنفعة
تقوم الخ والآخر والمستأجر وقد اشار إليها بقوله (صحة الإجارة بعاقده) وهو
الموخر والمستأجر والعرض اشار إليه بقوله (واجر كالبيع) وسكت عن الصيغة
لوضوحها ومعلومه أنها تيسر تصويرها لأنها مادل على الرضا وان يعاطا على العنى
أن شرط صحة عقد عاقد الإجارة التميز وشرط لزوم عقد عاقدها التكليف كالبيع
وشرط الاجر في الإجارة كأن في البيع من كونه طاهر امتنعاً به مقدور على تسليمه
معلوماً ولا رد كراه الأرض بما يخرج منها وله أقال الباطن التي قلت وجود الشرط لا يلزمه
ترتيب الحكم وكمن مسئلة يكون الثمن فيها في البيع طاهر امتنعاً به مقدور
على تسليمه معلوماً وحدث شرط البيع كلها ولا يصح البيع كالبيع عند هذا الجملة
وتفريق الامن وله ما تعلق السلم وغير ذلك (ص) وبطلان عين (ش) قاعدة
ابن القاسم أن الثمن في البيع على الحلول والإجارة في الإجارة على التاجيل وبهذا
يفهر كلام المؤلف الذي معناه أن الإبر إذا كانت معينا فإنه يجب تجهيله أي لا يجوز
العرف بعدم تجهيل العين فإن جرى ذلك فسد العقد ولو لم يفسد بالتجهيل كما في قوله
وفسدت أن اتنى عرف تجهيل العين أي ولو لم يفسد العقد بالأن يشترط التجهيل في العقد

إما بطله وتقسيلاً وتفصيلاً لفظ كراهة التدرج أو بطله بدخ (قوله وتعلق السلم) فيه نظر أذهم معنى عنه فقط (قوله)
قاعدة ابن القاسم الخ) أي قاعدة ابن حبيب أن الإجارة على التجهيل حتى يشترط تأخيرها قوله هو بهذا يظهر الخ) ولذلك
قلنا أن الإجارة التي لا يجب تجهيلها إلا عند هذه الأمور وأما عند هذه فلا يجب التجهيل إلا إذا استوفى العمل على ما في قوله
والاخيامة (قوله أي ولم يجز العرف بعدم تجهيله) المناسب أن يقول ويرى العرف بتجهيله وذلك لأن عباده صادقة بأن
لا يجزئ بشئ وهو في تلك الحالة كالمخبر بأن مع عدم التجهيل ففسد العقد ولو لم يفسد بالتجهيل والحاصل أنه إذا
اتنى عرف بتجهيله ولم يشترط تجهيله يفسد العقد فساداً كانت المنافع معينة أم مضمونة شرعاً ثم إنهم لا ينفذون أربع صور وأما
إذا كان العرف بتجهيله واستمرط بتجهيله كانت المنافع معينة أم مضمونة أم هي معينة فهي أربع صور وهذا إذا وقع العقد
على البت فإن وقع على الخيار فسد في هذه الأربع أيضاً

(قوله) وبشرط أوعادة) أى ولم يكن معينا وهو معطوف على معنى ان عين لانه فى المعنى تعيينه أو بشرط والحاصل انه اذا اشترط تعجيل غير العين او جرى العرف به وجب تعجيله كانت المنافع معينة أو مضبوطة شرع فبها لم لا فاذ لم يشترط تعجيله ولا جرى العرف به وكانت معينة جاز تعجيله وتأخيرها والقرض ان الاجر غير معين (قوله فى القرع الاول) وهو قوله ان عين وقوله والاخير أى الذى هو قوله او مضبوطة وبهذا يعلم ان قوله أو بشرط أوعادة فى غير المضبوطة لان فى المضبوطة يجب تعجيل الاجر كان معينا لم لا جرى العرف بتعجيله أو بتأخيرها أوله بجرى بشرط وقوله والاخير أى الذى هو قوله أى فى الاحتياج أى الذى هو قوله أوعادة (قوله قضية على المستاجر بالتعجيل) أى لصفة الاجارة (قوله الاسرى فى ذلك ظاهر) أى فى الاحتياج لا طاعة دليل عليه (قوله مقيد الخ) ٤ وأما بثلاثة أيام فبغيره لانه ابتداء من يدين فبغيره تأخير ذلك وهذا فى النقد

وأما اذا كان عوضا فبغيره فيه
التعجيل السابق فى باب البيع
على ما يشهر اليه قوله ويحها
واستقامت كونه الثلاث وسبع
دارا لتعجيله بعد دهم و برؤية
لا يتغير به دهم وغائب ولو بلا
وصف على خيار الخ (قوله فى
ابتداء الدين بالدين) أى ابتداء
دين فى مقابل دين (قوله بانه على
ان قبض الخ) جواب عما يقال
انه ولو شرع فيها العلة موجودة
لان المنافع لم تقبض كلها وحاصل
الجواب ان قبض أوائلها كانه
قبضها كلها ولو قال ذلك لكان
احسن فلم يلزم الحذف والمذكور
(قوله لانه سلم الخ) هذه العلة
لا تظهر لها أهمية لان تلك العلة
انما تظهر فى جانب تأخير الاجرة
لا فى جانب تأخير المنفعة التى هى
بمنفعة رأس المال (قوله وفى
مضبوطة الخ) هذا كلام اللغوى

والاحسن الذى يدل عليه النقل بما قاله عجم وهو ان اجر المنافع المضبوطة حيث لم يشترع فيها يجب تعجيله ولم
جميعه ان وقع العقد بابنه وأما ان وقع قبله كوقوعه قبل زمان الحج ونحوه فانه يجب تعجيله ما قل نحو الدينار كان هو جميع
الكراء او بعض الكراء لا فرق بين ان يكون الكراء فى المضبوطة معينا لم لا جرى العرف بتعجيله أم لا وما اجر المنافع المعينة
فانه انما يجب تعجيلها بشرط أوعادة فان اتفقا فان كان معينا فسد عقد الكراء وان كان غير معين لم يفسد عقد الكراء ويحوز
حينئذ تعجيله (قوله والقول قول المسكر) أى لانه بائع والمسكرى مثمر المنافع ويقتضى على المشتري بدفع ما يجهته (قوله
والاقدامومة) هذا فى غير الصانع والاجير فى غير بيع السلع لا يستحقان الا بتمام العمل
الابشرط او عرف والمصلحة دارة او ارض او ثوب ونحوها او هل اجير فى بيع سلع فى هذه كل ما حصل ما يقع به المستاجر
فانه يجب عليه دفع اجرة الابشرط او عرف

(قوله ولم تكن عادة) الاولى أن يزيد ويقول ولم تكن مضبوطة والفرق بين الصانع والاجر ان العامل اذا حال كالمسافر فاصنع والاناجير صك البائع فان زاد الصانع من عمله شيئا فصانع وبائع قاله ابن عرفة (قوله كما يشعر به) المتبادر رجوعه للمعنى لان الشارح تكلم على ما قاله المصنف وهو ان شرط اليوم ولم يقبل زيادة (قوله تفقدنا ان متى عرف الخ) علل الفساد به بشرط التأجيل يلزمه الذين بالدين وعساة المذمتين وعما يجب التحجيل لغنى الاذى كراوى أرض الفيل اذا رويت (قوله كما ياقى) أى عند قول المصنف أريدنا نعيم عت الا بشرط الخلف والضرورة ان لم تكن حاضرة تجلس العقد فلا يصح دفعه اجرة الا بشرط الخلف من المبكرى لان شرط الخلف يقوم مقام التحجيل كما اذا استأجر على شئ ه بالدرهم المعينة المطبوعة التى بيد

ولم تكن عادة فبما قدمه بتقديم اليه ويجوز تقديم الواو على الباء أى كالمساوة وفي منفعة يوم أو عت من استيفاء الزمة اجرة والمراد باليوم القطعة المعينة من الزمن لاحقية اليوم كما يشعر به اول كلام الشارح وهذا عند المناقشة وأما ان تراعى على شئ فبما به (ص) وفقدنا اذا اتى عرف فبما المعين (ش) يعنى ان الاجارة التى فيها الاجر معين تفقد اذا اتى عرف فبما بان يكون العرف فيه التأخير أو لا يوجد فيه عرف فبما ولا تأخر ولو جهل وعمل الفساد المذكور الا ان يشترط التحجيل أو يشترط الخلف فى الدنا وهو الدرهم كما ياتى (ص) كع جعل لبيع (ش) التشبيه فى الفساد والمعنى ان الاجارة اذا وقعت مع العمل في صفقة واحدة قائما بالكون فاسدة لتناثر الاحكام بينهما لان الاجارة لا يجوز فيها الغرر وتلزم بالعقد ويجوز فيها الاجل ولا يجوز شئ من ذلك فى العمل اذ لا يلزم بالعقد ولا يجوز فيه ضرب الاجل وكذلك لا يجوز اجماع بيع الاعيان مع العمل في صفقة واحدة لعل المذكور بخلاف اجماع الاجارة مع البيع في صفقة واحدة فيجوز سواء كانت الاجارة فى نفس البيع كالمواضع الجارية على ان يجزها البائع للمشتري فعلا او كانت الاجارة فى غير البيع كالمواضع التى يادراهم معلومة على ان يبيع له أو لا خرو وما أشبه ذلك على المشهور وقوله لا مع بيع بشرط ان يشترط كما اشار اليه فى السلم فى قوله وان اشترى الممول منه واستأجره ما ان شرع وبه جارة لا مع بيع ولو فى نفس البيع لكن بشرط ان يعلم وجهه خروجه كالشوب على ان يخطئه أو المجلد على ان يجزها او القمع على أن يطعنه أو يمكن اعادته كالتناس على أن يصنع قدحا فاذا اتى الامر ان كان يتنوع على أن يعصره فلا وان كانت الاجارة فى غير نفس البيع جازت بغير شرط (ص) ويجلد السراح ويخطئه الملعان (ش) معطوف على كع جعل أى لا يجوز للشخص ان يستأجر شخصاً على شئ شاذ لا يجلدها وهي اجارة فاسدة ولا فرق بين كون الشاذ مذمومة او حرة لانه لا يمتنع الجلد الا بعد تمام خطئه وقد يقطع قبل الفراغ وقد يسلم ومثل الجلد العمل به هو اولى من الجلد كما اشارت وت قاله بقر ان العمل دخل تحت الكف كما افاه ابن غازى لان الكف للتشبيه لا للتشليل لمطقه على قوله كع جعل واستظهر الخطأ لانه لا يجوز ان يستأجر على الفج وهو مع السخ برأس الشاة

معرفة الخروج او امكان الاعادة (قوله ككاز يتنوع على ان يعصره) ظاهره ان الزبون لا يعرف خروجه أصلاً ولا يتنوع كذلك (قوله بغير شرط) أى من غير معرفة خروجه وامكان اعادته فاد بعض الشراح فاعادته الصلة اضرار بالاجارة اجلا والافساق جاع البائع والعمل وظاهره ولو وقع تعيين الاجارة بالعمل (قوله بل هو اولى من الجلد) أى انه لا يجوز ان يدفع اجرة لسلخ (قوله انه لا يجوز ان يستأجر على الفج) ومثل ذلك فى المنع دفع الجلد على الفج أيضا لوجوده له وهو احقال عدم خروجه من المعلن القطع

(قوله وأما ان استاجر على السلخ وحده) أي برأسمها أو كآدمها والخامس ان الاستجارة على السلخ بالا كآدم مثل الرأس في انه ان كان قبل الذبح لا يجوز وبعد مجزؤه بخلاف الاجارة بجلدها وقطعة من لحمها على سطحها لا يجوز سواء كان قبل الذبح أو بعده وكذلك لا يجوز الاجارة على نحيبها بقطعة من لحمها (قوله بخلاف بيع جلود الغنم الخ) والقرن أن الغنم مما يؤكل لحومها فلا يحاط في حفظ الجلد بخلاف السباع بكمائها فيحاط في حفظ الجلد وهذا ما ذكره وقضيه أن الأبل والبقر كالغنم (قوله على المذهب الخ) راجع لقوم عني فقال قول بقول يمنع بيع جلود السباع على ظهورها وقول بقول يجوز بيع جلود الغنم على ظهورها (قوله ما لو استاجر بكيبل معلوم) انظره فان الجمل بالصفة موجود (قوله فعلى هذا) أي القسم الذي لم يجعل له النصف الا بعد الخ (قوله بعد الذبح) أي قاله البايع ليس مقو بالاعوان بشئ آخر من مذوات القنا بعد

الذبح والخامس انه اذا حصل الفوت بعد الذبح يلزم صاحب الجلالة المثل في دباغ كل الجلد وأنسج كل الثوب ثم بعد ذلك يلزم الصانع بعد أخذ أجرة مثله في الجميع دفع قيمة النصف الذي كان جعل له لانه لم ينفق عنده فقدمه ملكه في دفع قيمته مدفوعا لانه أخذ أجرة الجميع وأما القسم الثاني وهو ان يملكه من الآن فحكمه بعدد القوات ان الصانع يغمم قيمة نصف يوم قبضه غير مدفوع ولا يأخذ أجرا عنه لانه ملكه بقيته وبأخذ أجرة النصف الثاني (قوله يوم خرجت الجلود) وكان الاصل ان تكون له قيمته يوم القبض الا انه لم يجعل له النصف الا بعد القواغ من العمل فكان القبض انما حصل حينئذ (قوله فافاتها بالبايع) أي بquam الذبح أي فالبايع مقوت وأما الشروع

أو بالا كآدم لانه لا يدري هل تصح كآدم لا وما ان استاجر على السلخ وحده بعد الذبح فذلك جائز لانه لا يعرفه بعد ان نظره ثم انه يجوز بيع جلوده نحو السباع على ظهورها بخلاف بيع جلود الغنم على ظهورها على المذهب وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا استاجر على طين الحنطة بخلاف العمل بقدرها وبصفته فاشبهت الخراف غير المرق أو ما لو استاجر بكيبل معلوم من النصف فان يقول فلان اعطته وثلاثين صاع من التمسالة بلان (ص) ويرغب لتساج (ش) قال مالك في المدركة وان أجرته على دباغ جلود او عملها أو نسج ثوب على ان له نصفها اذا فرغ ليعجز قال ابن القاسم لانه لا يدري كم يخرج ولان مالك قال لا يجوز بيعه لا يجوز ان يستأجر به اصبع فان نزل ذلك فله أجره والثوب والجلود بل يارب بدله لم يجعل له النصف الا بعد القواغ من العمل فعلى هذا ان قامت الجلود بيد الصانع بعد الذبح فله النصف بقيته يوم خرجت الجلود من الدباغ ولربما النصف الاخر وعليه أجرة المثل في دباغ الجميع يعني اذا قامت الجلود بيد الصانع فانه يملك النصف الذي جعل له بقيته فمدفعها المستأجر لان البيع فيه فاسد وقد قامت بقيته مدفوعا وأما النصف الاخر فهو ملك له وعليه أجرة بدفعه أيضا ما لو جعل له النصف قبل الذبح على أن يدفعها بمجتمعة فافاتها بالبايع فله نصفها بقيته يوم قبضها وله أجر عمله في نصفها الصغير في نصف الدباغ يعني اذا دفع له قبل الذبح على أن يدفعها بمجتمعة فان ذلك لا يجوز واذا افاتها بالبايع فيكون عليه قيمة النصف الذي هو أجره يوم القبض كما قال لان البيع فاسد وقد قامت تجار وأما النصف الاخر فهو لربها وعليه أجر عمله فيه واحسنه من الخواتم في جزء الثوب من جزء الغزل فانه يجوز بيعه في ذلك ان يقول له ثلاث من الغزل كذا ففعل فيه ما شئت في نظيره نجعل ما لو جعل له الآن على أن يدفعها بمجتمعة وقطع بعد ذلك ما يخصه فانه لا يجوز (ص) او رضع وان من الآن (ش) عطف على ثوب أي وكذلك تكون الاجارة فاسدة ان استاجر على ارضاع حيوان

فيه فهل هو فوت أم لانه خلاف كما يقدره ابن حرفة (قوله للصغير في نصف الدباغ) عليه القول بقيته أي انما صغر حكمنا بالقيمة التي هي نتيجة الفساد للصغير (قوله على أن يدفعها بمجتمعة) وأما ان يجعل له الجزء قبل الذبح ولم يجز عليه في دفعه مع جزئه لا يجوز فالاقسام ثلاثة وأما ان يطلق قالنا انه لا يفرق فيه الخلاف الذي بين ابن القاسم وابن حبيب في المسئلة الاتية (قوله وأما ان جعل الخ) يعني ما لو أعطاه الغزل على جزء ولم يميز هل من الغزل أو من الثوب فاصل ابن القاسم المنع وصدره في الشامل وقال ابن حبيب يجوز (قوله وان من الآن) فان ملكه بعد القطام وما قبل القطام فقيمته من ربه ويرجع الاجير عليه بالجرة جميعه وان مات بعد القطام فان ربه يرجع نصف قيمته ويرجع الاجير بجميع الاجرة وان ملكه قبل القطام فلهما سواء ملك قبل القطام أو بعده فان مصيبته من مأوى يتراجعان

(قوله للتردين السلفية والخفية) حاصل ما بعده كلام بهرام أن قول شارحنا سواء كان المنقود مثلما أي فيما نحن فيه كما
لوجعل له على الرضاغ دراهم واشترط تقدمها وان كان خروجا مما نحن فيه فانه اذا كان دراهم مثلا واشترط تقدمها يؤدى للتردد
بين السلفية والخفية وقوله اوقمها كما اذا جعل له نصف الحيوان الصغير (قوله اذ لا يدري ما الذى ياخذ منه) اى هل المقوم
اوقيته (قوله وكذا اذ اية الحشر) اى يجوز ان لم يتقد (قوله وفى كلام الزرقاني نظر) لا اى وذلك لانه جعل مقام بهرام

هذه المسئلة اعمى التردد بين
السلفية والخفية واعترض
عليه بان هذه لا تجري في مستلثنا
هذه لان الرضاغ معقود وانما
كان فيه نظرا لان الشارح يشبه
الامر بين وعلم مستلثنا الغرور
(قوله انقض زيتونى) محل
الفساد اذا قال له انقض زيدك
واما بالعصا فيجوز عكذا ان يدان
العطار واستبعد ما هو الحسن بان
النفس باليد غير معتاد اى
فانقض بالعصا ادا المتع بشاه
على استبعاد القيد (قوله فانه
جائز) اى لانه من مقدور
(قوله كما ياتي) اى فى قوله كاحمد
وادرس فالفساد عند اجتماعهما
(قوله اعصر زيتونى وما عصرت)
اى ومثله اعصره ولك نصقه
(قوله فهو جعل باليد كيف) تنق
ثم نسألك وتقول وبالكس
ايضا اى وبالحل بالكس ايضا
(قوله احصد زرعى وادرسه الخ)
وكذا لا يجوز ادريس زرعى هذا
وما درست ذلك نصفه لما فيه
من بيع الخطئة مثلا في بنائها
وتبها على غير كبل ثم لا يفتى
ان قول الشارح احصد زرعى

صغير صامت أو ناطق يجوز معضنه ولو قبض ذلك الجزء من الآن لان الصبي قد يتعذر
رضاعه عوت أو غيره ولا يلزم به خلفه فيصير تقد الاجز فيه كالتقدم في الامور المحتملة
بشرط كما قاله الشارح اى والنقد في الامور المحتملة يمنع سواء كان المنقود مثلما
اوقمها اما الاول للتردين السلفية والخفية واما الثاني فللغرور اذ لا يدري ما الذى
ياخذ ويولد له ما ياتي في قوله وكذا اية الحشر وفى قوله ويصعبه نصفا وفى كلام
الزرقاني نظر انظر في الكبير (ص) وبما سقط أو خرج في نقص زيتونى واعصر (ش)
يعنى وكذلك تكون الاجارة فاسدة اذا قال له انقض زيتونى فاسقط ذلك نصفه ما ورعه
وما اشبه ذلك من الاجز امره الفساد الغرور للجهل في قدر ما يسقط فهو جعل في الحكم
أما وقال له انقض زيتونى كله ولف نصفه مثلا فانه جائز وكذلك يجوز الاجارة اذا قال له
انقض زيتونى وما سقط ذلك نصفه ورعه فانه جائز وكذلك يجوز الاجارة اذا قال له احصد
زرعى وما حدث ذلك نصفه فلو قال له احصد زرعى وادرسه ولك نصقه لم يجز كما ياتي لانه
استأجره بنصف ما يخرج من الحب فهو لا يدري كم يخرج ولا كيف يخرج ولا ذلك لوجوبه
زرع عاجز فاقد يسر على ان عليه حصاد ما ورعه لم يجز لانه اشترى حياجر اقال بهما بين
جلته انتهى وكذلك لا يجوز الاجارة اذا قال له اعصر زيتونى وما عصرت ذلك نصفه مثلا
وعلة الفساد الجهل بمسئلة الخارج فهو جعل بالكس وبالكس ايضا قوله في نقص
زيتونى واجع لقوله وبما سقط وقوله واعصر واجع لقوله أو خرج وقوله وبما سقط الخ
على حذف مضاف يشد السباق لان الكلام في الاجارة وهى لادان يق فيماتنى
للمستأجر اى ويجز ما سقط او يجز ما خرج وبعبارة الواو عاطفة انتهى محذوف على قوله
ونسدت الخ اى ونسدت اذا استأجره بما سقط اى يجز فهو من عطف الجمل ويجوز ان
يكون قوله وبما سقط عطف على معنى اننى عرف بفعل المعين اى ونسدت باستقاء
عرف بفعل المعين ويجز ما سقط (ص) كاحمد وادرس ولك نصقه (ش) اى وكذلك
تكون الاجارة فاسدة اذا قال له احصد زرعى وادرسه ولك نصقه مثلا وعلة الفساد
ما مر ومثله وادرسه ولك نصقه قال يصحون ولو قال احصد كله وادرسه رعه ولك نصقه
فذلك بعد حصاده فعنه كله من ربه ولا يجزى اجز مثله فساد الاجارة (ص) وكذا الارض
بعدمها أو بما تنبت (ش) هذا عطف على مع جعل والمعنى ان الارض الزراعية لا يجوز
كراؤها بالطعام على المشهور سواء كان الطعام تنبته الارض كالقمح ونحوه ولا كالبن
وادرسه اى لا تبة في قول المصنف كاحصد وادرس (قوله ومثله وادرسه الخ) اى فانه فاسد بخلاف احصد فقط فان ذلك جائز

عب (قوله على المشهور) ومقابله يكرى بكل شى وهو قول الاصلي وغيرهم اهل المذهب ومحل الفساد اذا امكن كراؤها
بغيره او ما لو تدر ذلك فله من زرع فيجوز كذا ارض الملاحة والطرائة فيجوز كراؤها بالطعام (قوله كالبن) اى وكالحيوان
الذى لا يراد الا لاهم كغنى المذرو كالغن والطير والضان فهذه لا يجوز كراؤها لا يجوز اشتها من دراهم كربت
الارض بها بخلاف ما يراى لظنية فيجوز كراؤها بها واخذها من دراهم كربت الارض بها

(قوله لا يتودي لبيع الطعام
بالطعام) فقد باع الطعام الذي
يذقه كراه بالطعام الذي يخرج
منها وقوله وشعوه أي شعوا القطن
أي كالسكن والزعفران فليس
ذلك بطعام فائز إذا كريت
للزراعة وأمالوا كريت أرض
الزراعة فائز فبيوز كراؤها
بذلك (قوله لا تشتب) وأدخلت
الصكاف الحشيش والحناء
وشعوه ما يثبت بنفسه ولو
استثبت (قوله كأنه اجتنب منها)
الظاهر أن هذا ينتج كراهيتها
الآن بقال لما كان يطول مكانه
فيها ولا ينزع للاتفاق بها ذلك
اجتنب منها بخلاف ما لا يطول
عما ينتزع للاتفاق عند كراهيتها
(قوله وحمل طعام البلد بنفسه
الخ) وإذا نزل وجعله إلى البلد
المشترط فإن الطعام يكون له
وعليه أجر تحمله كله أي اجرة
المسكن ابن يونس وهو العوالب
(قوله وكان خطته الخ) والمنع
حيث ~~سكان~~ على الأزام ولو
لا تحدهما فإن كان على الشمار
لكل جاز (قوله وأعمل على دابق)
أي ولم يشهد باحتطاب ولا غيره
فإن قيد العمل بالاحتطاب جاز
بل كلام المصنف ما إذا قال أرها
فعمل عليها (قوله فما حصل من
غن أو اجرة) أي ما حصل على
الداية من حطب مثلا وقوله أو
اجرة كافى الذي قاله أعمل في عام

لأنه يؤدي إلى بيع الطعام بالطعام إلى أجل وكذلك لا يجوز كراؤها بما تنبت سواء كان
طعاما أو غيره كالقطن وشعوه وعلة الفساد المزينة وأما أرض غير الزراعة كالمدور
والبحر أنتبت فانه يجوز كراؤها بالطعام إجماعا ولا بأس بكرة أرض الزراعة كالدور
ولو ما من مزم ولا يجوز كراؤها بنصره غير يجوز بيع الأرض بالطعام وهو مفهوم قوله
كراه (ص) لا تشتب (ش) أي إلا أن يكون ما تنبت الأرض مما يطول مكانه فيها
حتى يعدد كأنه اجتنب منها كحشيش وعود الهندى وصندل وما أشبه ذلك فانه جاز
كراؤها وبالصندل هو الذي يصنع منه الطيب ويجوز كراؤها بما تنبت ولا يستتبه
الناس كالذهب والفضة والرماس والخصاس والحشيش والحناء (ص) وحمل طعام
البلد بنفسه إلا أن يقضه الآن (ش) بأجر عطف على مدخول الكفاف في قوله كم
جعل أي أن الاجارة تقضى فيها إذا استأجره على طعام وشعوه بلد كذا بنفسه مثلا
الآن يقبض الجزء المستأجر به الآن وعلة المنع لأنه معين بتأخر قبضه ومعنى قوله
الآن يقبضه الآن أي الآن يشترط قبضه وأن لم يقبضه بالفعل وكان العرف تأخيره
ومثل اشتراط القبض ما إذا جرى العرف بتججيله وبهذه لانه هذه المسئلة من جهة الاجارة
بمعين فخير فيهما فاصلهما وحيلة فقال أن وقعت هذه الاجارة المذكورة والعرف
التججيل فلا بد من التججيل كما مر والافسد العقد وحيث قلنا لا بد من التججيل فينبغي
أن يفترق هنا التأخير ليسير كالسكن والثلثة إذا فترق هذا فان حمل كلام المؤلف هنا
على ما إذا ~~سكان~~ العرف التججيل فقولنا الآن يقبضه الآن على ظاهره وان حمل على
ما إذا كان العرف التأخير أو لا عرف لهم فلا بد من حمل قوله الآن يقبضه الآن على
أن الغرض منه الآن يشترط قبضه إذا قبض مع عدم الاشتراط غير كاف (ص)
وكان خطته اليوم بكذا أو لا بكذا (ش) يعنى وكذلك تكون الاجارة فاسدة إذا
استأجره على خطاطة ثوب مثلا على أنه إن خاطه اليوم فله درهم وإن لم يقطه في هذا
اليوم فله نصف درهم وعلة الفساد الجهل بقدر الاجرة فإن وقع وخاطه فله أجره سواء
زاد على التسمية أو نقص عنها فقولنا وكان خطته عطف على قوله كم جعل (ص) وأعمل
على دابق فما حصل قلت بنفسه (ش) عطف على قوله كم جعل أي وكذلك تكون الاجارة
فاسدة ما إذا قال له أعمل على دابق أو أعمل على دابق أو على عقين أو قال له أعمل في
ساحى أو في دارى وما أشبه ذلك فما حصل من غن أو اجرة ذلك بنفسه وعلة الفساد الجهل
بقدر الاجرة وسواء عمل عليه بنفسه أو كراهى من عمل عليه وقوله فما حصل أدخل الغناء
فيه ليكون ما بعده اجابا بشرط مقدراى وإذا علت فما حصل (ص) وهو العمل
وعليه أجرتها (ش) يفتى أن ما حصل من العمل على الداية أو السقنة أو في الحمام أو في
الدار فهو للعامل وعليه لرب الأرض وما حصله اجرة مثلها بالغناء ما بلغت وكأنه أكرى
ذلك كراهة أو ابن يونس ولو عمل ولم يجدها كأنه طالب بالكرام لانه متعلق بنفسه وقال
ابن حبيب إن عانته عن العمل عانق وعرف ذلك بما معروف فلا شيء عليه إذ لم يكرها

(قوله عكس لتكريرا) أي وموضوع المصنف انه قال في هذا التكرير ما ذكرناه كما يقيد قول الشارح وأما قوله اكرها
فعمل عليه ان قد ذكره الشارح (قوله فقال ابن القاسم ما أكرت به للاجبر) ٩ هذا تقدم للشارح في قوله أو اكرها الخ

(قوله ما أكرت به لرجلها) أي
وعليه اجبرتها فيه - ما اقولان
مرجعتان واقتصرت على
الاول في قيد ترجمته (قوله من
غير زيادة) حاشاه انه باع له بعهده
وجعل عنه ميسره في النصف
الثاني وقوله ما يصلح ان يكون
اجارة أي فيقول له اجر لعل على
كذا فيكون العقد لازما وقوله
أوجهة أي بان يقول له جعلت
على كذا فيكون العقد غير لازم
(قوله ان يصير بالبيع النصف
الثاني اجسلا) أي وان لم يكن
الاجل قريبا يجوز تأخير الميعين
اليه كاليوم واليومين والثلاثة
كأى التأخير عن المدونة خلافا
لاي الجس - (قوله يسع معين
يتأخر قبضه) وذلك لان قبضه
يتوقف على الشروع في السعرة
ولا يشترع فيها الا بعد ان يصل
للباد وقوله لا يقبضه الا الى اجل
بعيد لما تقدم ان قبضه متوقف
على الشروع في السعرة وقوله
لانه ممكن من قبضه أي
بالسعرة وقوله وفيه اذا كان
قريبا (أى كالثلاثة الايام
قوله لانه يردسه ذلك) أي
حصة ما بقي من الاجل بترجمته
انه انما أخذ جميع النصف انه
يسمر عليه جميع الاجل فاذا
يسع قبل تمامه لا يستحق جميع
الاجرة وانما يستحق بمقتضى

بشيء مضمون عليه (ص) عكس لتكريرا (ش) العكس باعتباره ان ما حصل من كراهة
العادة وما بهما يكون لاجل القبول عليه العمل أبوة منه بالقبض بلغة لانه اجبر نفسه
اجارة فاسدة وليس المراد بالعكس العكس في الحكم لان ما حكم فيها الفساد كالاولى
ولو قال له اكرها فعلم عليها فيكون ما حصل للعامل وعليه اجبرتها وان قال له اجعل عليها
فأكرها فقال ابن القاسم ما أكرت به للاجبر ولربما اجرة المثل وقال في كتاب الشفعة
ما أكرت به لرجلها لان ضمان منافعها من غير خلاف البيع الفاسد وكلام المؤلف فيما اذا لم
يطلع على ذلك الا بعد العمل والافتي (ص) وكسبه نصفه بان يسع نصفه الا بالبلدان
أجلا ولم يكن الثمن مثليا (ش) عطف على قوله كتح جعل والمعنى ان من باع من رجل
نصف ثوب او بعد مثلا يد يتارعى أن يسع له النصف الاخر أي جعل ثمن النصف المبيع
للمساير مجموع الدينار وميسره على يسع النصف الاخر فانما فاسدة قالها في قوله بان
يسع نصفه بمعنى على ويحتمل أن تكون الباء بالعرض أي بان يسع له نصف عبدة لعل على
ميسره في يسع النصف الاخر فقط من غير زيادة وعليه جعله الشارح ونحوه الشيخ
التتائي وهو المتبادر من كلام المؤلف لان الاصل في الباء في نحو بعته بكذا ان تكون
داخلة على العرض نحو بعته بدهم مع ان ليس هنا يسع حينئذ وانما هنا ما يصلح ان
يكون اجارة فقط أوجهة وكلام المؤلف لا يصلح حاشاه على هذا ان شرط في الجواز ضرب
الاجل مع انه يصح العقد على حل الشارح وان لم يضرب الاجل سواء كانت جعالة
وهو ظاهر أو اجارة لان التعيين بالعمل فيها كاف كالتمعين بالزمان لاية الاسباق ما يقيد
أن التعيين بالعمل لا يكفي هنا لان قول ما سأل من ان التعيين بالعمل لا يكفي محله حيث
انضم الاجارة يسع كافي لاجل الاول لان فيه يسعوا واجارة ان ضربه بالاجل اجمع جعله
ان لم يضرب بالاجل اجملا ولا يصلح حل كلام المؤلف الاعليه لقوله ان اجلا بعبارة وقوله
المنع يسع معين يتأخر قبضه ولا يجوز الا بشرط ثلاثة الاول ان يكون محل البيع بالبلد
الذي هو ما به الثاني ان يقصر بالبيع النصف الثاني اجملا الثالث ان لا يكون المبيع
مثليا فاشترط البلد ليسلم يسع معين يتأخر قبضه الى تلك البلد قال ابو اسحق لانه
اشترى شيئا بعينه لا يقبضه الا الى اجل بعيد وهو بلوغه للبلد لانه اذا وقع على شرط ان
يسع في بلد العقد فيجوز لانتفاء العلة المذكورة لانه ممكن من قبض نصيبه من الاتن
الشيخ أبو الحسن ومعنى قوله يسلد آخرى لا يجوز تأخير المعين الى مثله وفيه اذا كان
قويا ساجدا لا يجوز لانه كالبلد الواحد انتهى واشترط الاجل ليكون اجارة وهي قبض
البيع واذا لم يشترط الاجل فتكون جعالة وهي قبض جميع البيع واشترط كون البيع
غير مثلي لانه لا يكون تارسلما ان باع في نصف الاجل لانه يردسه ذلك وتارة غدا باع
في آخر الاجل أو مضى الاجل ولم يسع وعبارة الطنجي والعلة في كون الثمن غني مثلي
لانه ان كان مثليا فقد قبض اجارته وهي محال يعرف بعينه وقد يسع في نصف الاجل

٢ في ما مذهب من الاجل يصير مسلفا للمخصص بقية الاجل فان قلت انه اذا كان مقوما با على اقل
الاجل بردهما قابل البقية في الفرق قلت الفرق ان الغيبة على المثني قد مضى لخطا في المقوم

(قوله فهو مساو الخ) لان المراد بين العمل هو النصف الذي استمراد تصح دعوى المشاركة (قوله هو بعض السلعة المعقود عليها) حاصله انه باع له النصف بدينار والعصرة في النصف الثاني فصدق البعض هو نصف ذلك النصف الواقع في مقابلة العصرة والنصف الثاني من ذلك النصف واقع في مقابلة الدينار وقوله ان يصحكون كله أى المبيع كله الواقع في مقابلة العصرة والدينار (قوله وجزاء نصف الخ) الجواز مقيد بقيد من أحدهما ان يعلم محتطب عليه ما يعرف أو غيره فأنه ما ان لا يزيد على النصف المذكورة ولا تأخذ نصف ذلك الا بعد - به مجتمعا وبعد نقله مجتمعا اوضع كذا فيفتح أى وبجواز جارية ثلثين يحتطب عليها بنصف وفي بعض النسخ يصدقها عليها فالصغير في جاز لسكر امر اياه العقد وقوله نصف بدل من العقر المستقر ولا يحتاج لابعال لكن بقى ان يحط الحكم البطل ١٠ ولا يصح تعلق بالحكم بالنصف انما يتعلق بالفعل (قوله المعلوم من السياق)

كيف هذا مع قول المصنف واصل على دابق الخ الآن يقال انه لما تعلق بالمعدها من غير المتعلق بها باطل مرجع الضمير لها فاحتاج الى ان يقول المعلوم من السياق ولعل الوجه ان يقول المعلوم من المعنى لان من المسامحة الاحتياط انما يكون على الدابة (قوله السفينة) بشرط ان يعين ما يمسك عليها من بلغمينة لا غير معين من بلغمينة كمنصف ما يحمل عليها مطلقا في السنة فصح الاضرورة كان يكون لا يكرى الاعلى هذا الوجه (قوله وهو أين) ولعل وجه الايشة انها دابة معسنة فلم يتعاقى العقد الا بها فاذا اقلعت انقضت تلك العقدة (قوله وصاع دقيق منه) أى أو من غيره (قوله اذا كان لا يختلف خروج الدقيق) أى لا يختلف خروج الدقيق أى لا يصح ان يتغير كما ذكره المؤلف في باب البيع وفي عبارة انه

فبعد حصة ذلك فتصير اجارة وسلفا انتهى ويفهم من التعليل انه اذا شرط عليه ان باع في نصف الاجل لا يرضى في الاجل بل يتركه له أو ياتي به بطعام آخر يبيع فانه يجوز زرع ذلك في الذخيرة هذا الثاني وقوله ولم يكن الثمن مثليا أى عن العمل الذي هو العصرة على بيع النصف الاخر وحينئذ فهو مساو لا تعبير بالثمن أو بالبيع والاطل والغزل من القوم كما في باب الغصب كما استظهره بعض وبعبارة الفن هو بعض السلعة المعقود عليها أى واذا كان نصف المبيع مثليا ضمن ذلك ان يكون كله مثليا (ص) وبجاز بنصف ما يحتطب عليها (ش) هذا شرط في الكلام على المواضع التي يجوز في الاجارة والمعة ان يبيع زلا انسان ان يواجر دابته أو سفينة لمن يحتطب عليها أو يستقر وله فصح ذلك لان الاجرة هناء معلومة بخلاف حمار من قوله واصل الخ ولا فرق بين ان يكون لهذا نقله ولا آخر مثله أو لهذا يوم ولا آخر مثله أو لهذا خمسة أيام ولا آخر مثله ذلك كل ذلك جائز وقوله عليها أى على الدابة المعلوم من السياق اذا كان ما يحتطب عليها معاويا بالعرف أو بغيره واحتترز بقوله ما يحتطب عليها من نصف ثمن ما يحتطب عليها فانه لا يجوز افقوة الضرر نفسه وصلى الدابة السفينة والشبكة فلو تلفت الدابة بعد ان أخذ العامل نقلته فيها اذا قال اعمل عليها اليوم لك وقد اتى بالرجحان آتيه باخرى يعمل له عليا او قيل له كراؤها وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو ابرئ وان مات بعد ان أخذ رب المال نقلته فيها اذا عكس في المثال فله اعمل على ربه اجرة المثل وليس له ان يكافئه ان يأتى بدابة أخرى (ص) وصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف (ش) يعنى وكذلك يجوز الاجارة لرجل على طعن حنطة معلومة وله من دقيقه ما صاع اذا كان لا يختلف خروج الدقيق وكذلك يجوز ذلك ان تستاجر رجلا على عصر زيتونك بقط من زيته اذا كان لا يختلف خروج الزيت فقوله لم يختلف يرجع له ما وان اختلف خروج ما ذكره كرم يميز ذلك حتى يطن أو يصهر الا ان يتغير كما ذكره المؤلف في باب البيع وفي عبارة انه

وهذا في الدقيق أو بطل فقط في الزيتون لان يشك فالمسائل ثلاث علم عدم الاختلاف فيها فالجواز الاختلاف اذا فلا خلاف في عدم الجواز يشك فانه يجعل الدقيق على عدم الاختلاف وفي الزيت على الاختلاف (قوله وفي عبارة) هذه العبارة تدل على قبيلها الخامل ان معنى التي قبيلها ان العدة لا يجوز الا ان يقع الطعن أو العصرة مع العقد أو يقع العقد في أول الامر على شرط الخيار اذا طعن ولم يأت على الصفة فيرد ان يقال لا يعقل وقوع العقد بعد الطعن ولا يعقل بشرط الخيار لانه اذا طعن ولم يبعد على الصفة بفسخ العقد وهذا الثاني ذكره الشارح وليذكر الاول ولكن يدفع الاول بالمراد حتى يطن البعض أو يقصر البعض فتدبر وقوله من أخذه أى لامن حين العقد لعل هذا حال الاطلاق وأما اذ عين المتعاقدان في مبدأ مبدئهم ما أمدا فانه يعمل به

(قوله فان كانت قيمة تعليمه الخ) مثلا قيمة تعليمه في السنة بنسبها ما اشاعه وكذا قيمة عمله ومن المعلوم ان تعليمه في النصف الاول صعب وعمله قليل فاذا مات في أثناء السنة فقد نال قيمة تعليمه في النصف الاول غاية وقيمة عمله اربعة فقد وصل المعلم ثلث اجرة السنة والمعلم يستحق ثلثها باغماية فيرجع على أبي الطفل بأربعة ١١ وقوله ثلثا أجره المثل اراد ثلثا قيمة التعليم وقوله

ثلث أجره المثل اراد ثلث قيمة التعليم والا فهو مشكل لان الاجارة مخصصة والنظر لاجرة المثل يقتضي بفسادها وليس كذلك لو حصل ما في المقام انه اذا مات في نصف السنة فالاحوال ثلاثة تساوى العمل والتعليم وهو ظاهر وثالثه زيد العمل على التعليم فلا يرجع لابي المعلم بل على المعلم وثالثه زيد التعليم فالاحوال اربعة والمراد بفضمة الولد في كلام الشارح اى انه لم يدر في السنة اى ايام تعليمها (قوله وهي اجارة لازمة) انما هي على هذه الاجارة لازمة دون غيرها مما سيجى ودون ما بعدها فانه ليس بسلام لان من باب الجملة لا الاجارة (قوله والدراس والتدريه عليهما) فالشرط في الزرع قسمه فثانيه لانه خطر ويدخله التفاضل (قوله لانه جعل الخ) انما كان من باب الجملة لعدم تعيين قدر اى يصحده بخلاف ما تقدم في قوله احصه هذا فالشارح اليه معين واتخاذ المصنف هنا في باب الاجارة وان كان به باب الجملة لانه لما كان باحده حساب بكل ما حصد شابه الاجارة بقى ان من اخر اجماله ما اذا قاله انقصه

كله وهذا كان من باب الاجارة مثل احصه ولعله لم يكن من مقدوره جعل من باب الجملة لانه حيث قد يكون فيه ضرر او ما لو قاله احصه او ذر او ادرس فقط فالنقص في صورتين ولول الفرق خفة الفرق في احصه فقط دون الصورتين ووجه شبهة الفرق في ادبسه ان الدراس لا يوقف له على حد لانه ليس من مقدوره ويختلف

(قوله اذ لم يشقه الاجرة) أي فيضر النقد ولو لم يولدوا بما على ان الملة انه كرام فضاهو هكذا بمن بعض اشياخ مع والفي بقده الشيخ عبد الرحمن ان المضر النقد بشرط ومثله شرط النقد (قوله وايضا بلغت الخ) فلو قال له وما بلغت الى البلد الغلانية فحسابه بلان (قوله اذ هو غايه) أي غايه مضافة وقوله حذف مبدؤها أي المسافة (قوله وهو من موضع) المناسب حذف من (قوله بفتح الجيم) وعلى كسر ها يصير مذكرا مع قوله فيعاسياقي واستبحار المالك منه وهذا ما لم تكن الارض محسنة واستأجرها شخص فليس لمحقها ان يكرها فيمكنه ما عدا في المدة الاولى لماسياقي عن الناصر عند قول المصنف يسع دال لقبض من ان المستحق للارض المحسنة لا يجوز ان يخرج المكتوى وهو صاحب الخلق والحاصل انه لا يجوز للمشتقي أو الناظر ان يكرى الارض لغير صاحبها ما عدا ١٢ وقعت الاجارة ابتداء بجره المثل كما ساقى (قوله وهو عام) لانه شامل للاداة وضيعةها (قوله وفيه تكرر)

اشياء الطور يق رجعت وحاسبتك بغية ما سرت عليها اذ لم يشقه الاجرة والا فلا ترددها بين السلفية والثنية فلو قال له اخذها الى المدينة يتدبيرا وايضا بلغت من الارض بعد ذلك فصاها لم يجز للقرر بالمسافة ولا مفهوم له اية بل السقيسة والدار كذلك وانما ظاهره ان يصدرق انه استغنى عنها في الموضع الغلاني فلو زعمه فيها وقال له لم تستغن في أصلا أو استغنت في الموضع الغلاني موضع آخر بعده لانه امين وقوله فيها أي في المسافة المدلول عليها بقوله لكذا اذ هو غايه حذف مبدؤها للدلالة عليه بالغايه اذ هي تستلزم المبدأ وهو من موضع العقد لم يلزم عود الضمير على ضمير مذكور (ص) واستبحار مذكور (ش) المصدر مضاف الى مفعوله موصو بفتح الجيم وهو أهم ما قبله والمعنى ان العين المستأجرة دابة أو عبدا أو غير ذلك لا يجوز ان يجرها الى استأجرها وانفسه مدعة في مدة التواجر وفيه تكرار ومع قوله وارض سنين لذى ضمير بها سنين مستقبلة وان لغرض الارزح جابل هو اتم محالها (ص) أو مستغنى منفعتها (ش) كان يسع شيئا ويستغنى منفعتها مدعة معينة تبقى فيه الرقبة طالبا لمشتري ان يواجر هامة بعد المدة المستغنى لقبضها الاستأجر بعدها والمدة المستغنى صرح المؤلف بانها عام في الدار وسنون في الارض وصرح في الدابة يجوز استئتمانها ثلاثة أيام لاجعة وكذا المتوسط ثم ان قوله واستبحار موصو بجر عطف على فاعل جاز وقوله أو مستغنى عطف على موصو وقوله منفعتها هو موصو نوع على انه نائب القابل يستغنى اذ هو اسم مفعول (ص) والنقد فيه ان لم يتغير عا بال (ش) الضمير الجرور بالحرف يرجع لشيء المستأجر ولشيء المبيع المستغنى منفعتها ولم يقل فيها بضمير التثنية لان العطف بأوفى والمطابقة وعدمها والمعنى انه يجوز النقد فيما كان لا يتغير في الغالب قبل تسليمه لمن استأجره أو لمن اشتراه أي بان كانت الرقبة تؤمن بقاؤه وعدمه المشتري هالة الاجازة اشتراط النقد في العقار على ان يقبض الى سنين ولم يجز واذل في الحيوان الا في المدة القصيرة كمثرا أيام (ص) وعدم التسمية لكل سنة (ص) يعني

ووجه كونه تكرر ان الموصو المذكور هنا شامل لما اذا كان ارضا أو غيرها لكن المكررا عما هو الثاني لا الاول (قوله وارض سنين) حاصله ان ارض ما عدا في السنين الماضية لذى ضمير بها فيجوز كراؤها سنين مستقبلة ان اكترها في السنين الماضية ولفظه (قوله بل هو اتم محالها) ولعل وجه الاعمى من حيث بان ان محل الجواز اذا كان لذى ضمير لا في ذرع (قوله وسنون في الارض) أي عشرة كما يأتي للمؤلف صريحا (قوله وصرح في الدابة) والعبد كالاداة على ما علمه ابن الساجب (قوله واولن اشتراه) المناسب أن يقول قبل تسليمه ان استأجره من موصو أو قبل تسليمه للمستأجر من المشتري لشيء المستغنى منفعتها والحاصل ان مع جملة شرط في جواز اجارته أي ان شرط

جواز اجارته كل من الموصو والمستغنى منفعة مدعة في مدة التواجر الاول وتلي مدة الاستغنى ان لا يتغير ان الله كل من حاق في مدة لاجارة الاولى ومدة الاستغناء غالباً وهذا قد عاين على اللحن بقاؤه بها فمما قيلها فيعاسياقي فيه احتمال بقاؤه وتغيره الاول يجوز نفسه العقد والنقد والثاني لا يجوز التقد و اختلاف هل يجوز العقد اذ لم لا هوذا جعله بشرط ان النقد وهو مشكل بالنسبة لما يستعمل بقاؤه وتغيره على السواء فانه في هذه لا يجوز النقد فيه ما نفا في انتهى وشارحنا رحمه الله لما جعله بشرط ان النقد احتاج الى ان يشهد بقوله أي بان كانت الرقبة يؤمن بقاؤه وعدم تغيرها فمما جعل المصنف على ظاهره الشامل لصورة التساوي (قوله ولم يجز واذل في الحيوان الا في المدة القصيرة كمثرا أيام) هذا في خبر ان الرقبة لا في دابة الاتناع بها كوابر أو جمل أو غلجان هذا ساقى في قول المصنف وركوبهم الثلاث لاجعة وكذا المتوسط الخ

(قوله وان لم يسلم ما يخص كل سنة) فلو كانت سنة تقبلا النسبة أو شهر كذلك كدور مكة وحصل مانع فإن شرط الرجوع للتبوير جاز أيضا وأول التمسك سندا متقنا أو استدل بها القيمة عند ابن القاسم ودوابته عن مالك في الدونة والتسمية لقوله يقضي بالقيمة ولما كان العقد فاسدا نظرت وعرفه فسد اتفاقا معلوما ثم وافق التسوية القيمة فإن وافقتم اصح الرجوع لهما لأن الرجوع للقيمة ضمننا (قوله لم يجبر عليه على ذلك) وأما لو ادب الأرض ان يدفع المستاجر قيمة ثمانية منقوصة من مائة مسجد اغان كان على الأديب المستاجر على القبول والأفلا يجبر على ذلك كالأفراد ان يقبله للاستفاد به فلهن ١٣ ونحوه وحينئذ يقول شارحنا لم يجبر

أنه يجوز للشخص ان يستاجر الرقبة سنين معلومة بآجر معلومة وان لم يسلم ما يخص كل سنة من الاجرة كما يجوز له ان يستاجر الرقبة مدة سنة بآجر معلومة وان لم يسلم ما يخص كل يوم أو كل اسبوع أو كل شهر من الاجرة (ص) وكراه أرض لتخصد مسجد امة والنقض له اذا انتقضت (ش) ويسقو وكذلك يجوز كراه الأرض لمن يخصصه مسجد امة مدة الاجارة اذا بشرط في المجلس الذي أريد كأيما فاذا انتقضت مدة الاجارة جمع النقص له به أي بان ينفذ نفسه فاشاء ونزج الأرض لملكها فلو أراد المالك بقاء البناء في أرضه على حاله حسب ما يجبر عليه على ذلك ولو أراد بقاءه على حاله حسب ما يجبر عليه مالكا الأرض على ذلك بخلاف ما اذا استعملت الأرض بعد بنائها أصعب الله فان النقص لا يكون لبانيه ويلزمه ان يبني في مسجد آخر له لان الباني خرج عنه فله على التأييد (ص) وعلى طرح ميتة (ش) يعني وكذلك يجوز للأجرة على طرح الميتة والدم وما أشبه ذلك وأما على حمله الانتفاع به فلا يجوز ولا الم يقل المؤلف على حل ميتة وقوله وعلى طرح ميتة متعين مخصص معطوف على جازر التقدير واستفاد من طرح ميتة واغترع على المصدر بعد وفالكون المعمول جازر ويجوز راعى ما فيه واحتجنا لذلك لانه ليس في اللفظ ما يلزم ان يعطى هذا عليه (ص) وانقصا ص والادب (ش) يعني وكذلك يجوز للأجرة على القصاص ومعناه ان من وجب له قصاص على شخص وثبت عند الحاكم واسلم لمستحقه فانه يجوز له ان يستاجر من يقتل من غريمه وكذلك يجوز له ان يستاجر شخصا يؤدب له ولده أو عبده واحقر بالقصاص على الاستاجر على أن يقتل له رجلا ظاهرا أو غير ذلك من المحرمات فانه لا يجوز ان يترك ذلك وينقل فعله القصاص ولا يجره كإساق في باب أحكام الدماء (ص) وبعد خمسة عشر عاما (ش) أي انه يجوز للأجرة العبد خمسة عشر عاما أي بالتدبير وأما الدابة فتخذ اجارة مائة السنة الآن يكون في سفر فغاية ذلك الشهور قال في باب الاس بآجر العبد عشر سنين وخمس عشرة سنة ولا أدى به بأسا والدار ابن ابي ذؤانبة فيها جازر ويجوز تقديم الاجرة نفسه بشرط ان ينشئ يجوز اعارة الدابة ثلاثين سنة بالتدبير والمؤجل لانه عام فوف وبعبارة تظهر بصغور الكبير والشيخ والهرم والدابة الصغرى والكبرى والقوية والضعيفة ولا شيء أحسن من قول المؤلف والتدبير فيه ان لم يتغير غالبا أي وليس معناه ان كل عبد يستاجر خمسة عشر عاما

الشهود) وبعد عشرين سنة أي ما عدا السنة (قوله لانه عام فوف) أي غالبا وأما لو كانت الدابة غير مأمونة فانه يجوز كراهها ذلك العامة بشرط التقدم ومثلها في التقصيل الأرض بر كونه مأمونة الرى وحصل ما يستفاد مما تقدم من كلام شيخنا الامين أي غلبة ظن الامن تسوخ القيدوم على القيدوم بشرط التقدم واستواء الامرين يسوخ القيدوم على القيدوم على التقدمون التقدمون فله ظن عدم الامن فلا يجوز تقديمه ولا نقدا (قوله ولا شيء أحسن من قول المؤلف الخ) هذا ينبغي ان يستفاد به عن هذا الامن حاصل ان شرط جواز اللقن ان يكون الغالب عدم التقيد بهذا هو المراد من قوله ان لم يتغير غالبا

(قوله فليست هذه مكررة) أقول إذا كان شرط التقدير أن يكون عدم التعدي غالياً وأما لو استوى الأمران فلا يجوز شرط التقدير. فليست هذه مقابلة في تلك الأشياء في المدة المستأجرة هل عدم التعدي أو استواء الأمرين أو غير ذلك فليست لا يتقيد الأمر في العيب بقصة عشر عام إلا أن يكون الغالب في العشرة الأعوام عدم التعدي في بعض العيوب وما زاد لا يكون كذلك فلا يجوز شرط التقدير في العشرة إلا أن يدعى حينئذ فيكون الأولى حذف قوله وبعد خمسة عشر عاماً لأن المزمع للشاطئ المتقدم وكذا يقال في غير العيب (قوله فتارة يقيد بالزمن وتارة يقيد بالعمل) مثال الأول أن يستأجر على الشباطة فهو ما مثلاً ومثال الثاني أن يستأجر على أن يحيط ٤٤ فويامعينا وكلاهما جائز (قوله خلافتهم في الباطن) فالباطن ربه الله

وبعبارة ثمان الكلام السابق في النقد أي وجازاً التقديره أن لم يتعد غالياً كان عبداً أو غيره والكلام الآن في مدة الاجارة فليست هذه مكررة رفق قوله والتقدير (ص) ويوم أو شباطة فوب مثلاً (ش) يعني أن الاجارة تجوز أن تحد بزمن كيوم أو شهراً أو عام أو تحدد أيضاً بعمل كشباطة فوب أو بجدة وما شبه ذلك من الأسماء المعينة ولهذا حال المؤلف مثلاً لأنه على أن الجواز ليس مقصوراً على المثالين المذكورين وبعبارة ويوم بالجر عطف على المالك أي واستأجر ويوم ويعبر به أن يكون عطف على طرح أي وعلى يوم يعمل فيه وعليه انقضاء بعض أي أن العمل المستأجر عليه إذا كان صنعة فتارة يقيد بالزمن وتارة يقيد بالعمل وقوله مثلاً يرجع ليوم وخباطة فوب وهو ما سبق فترفعه كلام المؤلف في التوضيح خلافاً لقرئ الباطن وهو سلامة القول لمطلق أي أمثل للمثلاً (ص) وهل نفسدان جمعها مؤنثا أو مطلقاً خلاف (ش) يعني أنه إذا حال له خط هذا الثوب في هذا اليوم يدرهم بجمع بين الزمان والعمل في عقد ففهم خلاف فقيل نفسداً إذا كان الزمن مساوياً للعمل وحكي ابن رشد عليه الاتفاق وذو كراين عيب السلام أنه أحدهم مشهورين ولا تنزع عدم الفساد ولينذ كالمؤلف المشهور السابق لقوله الأول لما ائتمته المحكي فيه ابن رشد الاتفاق وإذا استأجر الزمان أوسع من العمل جاز عند ابن عبد السلام اتفاقاً وجمع عند ابن رشد على المشهور وإلى ما ذهب إليه ابن رشد أشار بقوله أم مطلقاً وقوله خلافه أنه غير يتحدد كلام المؤلف في الاستئجار وأما إذا قاله استأجر لي على بيع هذا الثوب في هذا اليوم فانه جائز اتفاقاً كما نقله المواق في الجمل عند قوله بلا تردد وزمن والقوى سقبة الغور في البيع دون الاستئجار أي أن يصير البيع في ذلك الزمن أقوى من يصير الصنعة في ذلك الزمن (ص) وبيع دار لثوب بعض بعد عام أو أرض لعشر (ش) لما قدمنا الشيء المستأجر والبيع يجوز استئجاراً منفعته عند عقد اجارته أو بيعه مشرع هنا في الكلام على مقدار المدة التي يجوز استئجارها وفيه أن في الدار سنة وأما الأرض عشر من يجوز لالسان أن يبيع داره ويستفي منفعته سنة ثم يقبضها المشتري بعد ذلك وكذلك يجوز أن يبيع أرضه ويستفي منفعته عشرة أعوام ثم يقبضها المشتري بعد ذلك لقوله الأمان وأما الحيوان

فردده مثلاً راجع ليوم وخباطة أو لخباطة فقط هذا أصله فعلى بناءه الشارح يقول الشهر والجمعة والسبعة كاليوم واجبة وما أشبهها من الأسماء المعينة كخباطة فوب (قوله وفساوي) أي وأما لو زاد الزمن على الفعل فيجوز وهذا ما ذهب إليه ابن عبد السلام وقوله أم مطلقاً وهذا ما ذهب إليه ابن رشد والجواب كقائل القائل أنه لا يمكن تقييده على طو بقصة ابن عبد السلام بقامها ولا على طو بقصة ابن رشد بقامها ولا على الطو بقتين لأنه انما يشتر لها ما يتحدد لا بخلاف ثم يقول وعلى القول بالقسمة أنه لا يبرئ مثله فافقه فابطلت زادت على ما جمعه أم لا عمله في يوم أو أكثر وأما على القول بالجمعة فان عمل في الزمن الذي عين له فله المسمى وإن عمله في أكثر فيقال ما أجرته على عمله في الزمن الذي سماه فإذا قبض خمسة مثله قال ما أجرته على عمله في الزمن الذي عمل فيه فإذا

قبض أربع سط فيه من المسمى خمسة لأنه لم يرض بدفع الاجرة التي سماها الأعلى العمل في الزمن الذي قامه تمام (قوله جاز عند ابن عبد السلام اتفاقاً) أي كنعته أن نقض (قوله أي أن يفسر الخ) عمل بوجه التيسر أنه يحصل له ما يطلب من الزمن وإن لم يكن في القسمة يجوز أن لا يبيع مشتر ولكن المنة وإن الحكم سواء في بيان الخلاف (قوله وبيع دار لثوب الخ) ليست هذه المسئلة من باب الاجارة وإنما حقها أن تذكر في باب البيع وأجيب بأنه جرى الخلاف في المستثنى هل هو موقوف أو مشترى فكان إليه نفع الخ جميع ثم اشترى المنفعة بأن المدة وهذه اجارة ومثل البيع الاجارة

(قوله فانه لا يجوز استئناؤه منعه) كقول من عشرة أيام) هذا في دابة غير الركوب وناسيا في التقيد بالذلة في دابة
الركوب كذا في أقدام بعض شيوخ شيوخنا ولكن ساق أن قوله في ناسيا في استئناؤه ركوبها الثلاث لأجله ليس المراد دابة
الركوب فقط بل دابة الانتفاع أعمن أن تكون للركوب أو لا حمل ١٥ فالصواب أن العشرة في الحيوان الرقيق

والثلاث في دابة أعم من دابة
الركوب أو دابة العمل (قوله
وان مكان غير ممنوع)
يشمل الجائر والمكروه (قوله
واسترضاع) محل الرضاع عند
الابوين حيث لا يعرف الأمراء
لا يرضع مثلها عند الناس أو
يكون الأب وضيمه الارض
مثلها عند ذلك (قوله في
كفيل خرقه) دخل تحت
الكاف جميعه أي غلبه بالهاء
الحار ودق ويصانه ويرطبه
تحت وجبه (قوله ولو كان
الرضيع محرم الال) كعص
صغير أو مهر صغير وغيرهما
قوله المشعر إذا لم يجد أمراة
ترضعه يرضع على الحمار فانه
شيعنا عبدا لله (قوله فيوزان
تذكرى له حجارة) وأما خرقه
فلا يجوز لما فيه من ضاع المال
بغير وجه شرعي (قوله وطريقة
الضمي ضعية) أقول إذا تاملنا
تجددنا وأدق ونفسه ما يحتاج
اليه الوهم بيهان أو ذرت أو
غسل خرقه فغير داخل في الإبرة
الان تكون العادة فانه في مالها
فان لم يكن عرف فليس عليه غير
الارضاع الا لشرط (قوله لما
يلقه من الضرب) أي يتشاغلها
عنه خصوصا إذا كانت خدمته

فانه لا يجوز استئناؤه منعه كقول من عشرة أيام لسهولة التعريف (تبيينه) ضمان
الدار في مدة الاستئناؤه من المشتري لقوله وضع بالعقد وبذلك ما ياتي في مسئلة ضمانها
واستئناؤه ركوبها الثلاث لأجله وكذا المتوسط من ان ضمانها فيما إذا كان الاستئناؤه
ممنوعا من البائع لأنه يبيع فاسد لم يقض وان كان غير ممنوع من المتنازع وقوله وأولرض
معطوف على دار الممول ليسع وقوله لعشر أي إلى عشر أو بعد عشر وعلى كل فهو
عطوف على بعد عام الممول لتقبض فهو من باب العطوف على معمولين لعمالين مختلفين
وهو لا يجوز على الصحيح الان يحمل أو يبيع الوارو المعطوف محذوف تقديره أو يبيع
أرض (ص) واسترضاع والعرف في كفيل خرقه (ش) يعني وكذلك يجوز الإجارة على
الاسترضاع للطفل لنفس القرأت وللضرورة الداعية إلى ذلك وان كان اللبن حينئذ لا يدخل
في قوله إلا في بلا استئناؤه من قصد ادعاء كانت أجرة الطائر قد أو طعنا ما ولا يكون من
باب بيع الطعام بالطعام إلى أجل للعلة السابقة ولو كان الرضيع محرم الال فيجوز ان
تذكرى له حجارة ترضعه للضرورة ويعتبر العرف في كفيل خرقه ان كان على أبيه أو على
المرضعة وقوله والعرف كلام مستأنف أي واعتبر العرف الخ أو والعرف معتبر في كذا
ويحتمل ان يكون معطوفا على فاعل جازو المذهب انه إذا لم يكن عرف على أبيه وطريقة
الشمعي ضعية فلو قال وغسل خرقه على أبيه الألف لستأمنه انه على أبيه إذا لم
يكن عرف إمكان أحسن (ص) ولزجها لضمه ان لم ياذن (ش) يعني ان المرأة إذا أجرت
نفسها لأوضاعه بغير إذن زوجها فانه ان يقض لها ما يقض من الضرر وسواء كان له ولد
أم لا انه لا يجوز فلو لم يذبح زوجها بذلك لا يعد ان طلقها فليس له نفسه والمذهب ان
الشرية إذا أجرت نفسها للرضاع ولغيرها ان الإجارة لازمة لها ليس لا يهاضمها
(ص) كاهل الطفل إذا جالت (ش) التسمية في فسح الإجارة والمعنى ان النظر المستأجرة
للرضاع إذا جالت فلاهل الطفل ان ينضموا الإجارة لأن لبنه يضر بالطفل ولها بحسب
ما ارضعت فلو كانت أكلت الإبرة لم تحسب عليها لانه تطوع بدفعها لغيره لا ابن
عبد السلامو بعبارة كاهل الطفل إذا جالت لانه مظنة الضرر والخوف وما ياتي من
قوله وجل ظن عطفنا على ما يفسح في الإجارة فله حيث حصل الضرر بالفعل قبل ان يفسح
بأهل الطفل دون الولي ليكون شاملا لا لام أيضا (ص) وموت إحدى النظيرين (ش) يعني
انه إذا استأجر ظن من معاق عقدوا استدرا رضاع طفل فماتت أحدهما قلنا فانه فسح
العقد ولها ان ترضى برضاع الطفل وحدها وأما ان استأجر واحدة بهما فماتت فماتت
الثانية فالرضاع للأولى لأنم كما كانت وأما ان ماتت الأولى فقلبه ان ياتي بأخرى ترضع مع
الثانية كما في المدونة قال عبدالحق هذا إذا كانت طامة حين إجازته الثمانية والأربعين

عليها (قوله ليس لا يهاضمها) أي ولا ينظر ما حصل لمن المضرة ومقابل ذلك انه لا يفسح (قوله حيث حصل الضرر)
أي أو يهتق الضرر (قوله هذا إذا كانت طامة) أي وليس لرب الطفل الزامها برضاعه يوما بعد يوم كما كانت مع الأولى التي
ماتت لكونه منه حال عدم رضاعه كل يوم

(قوله وعارضها الخ) المارضة باعتبار تقييده بالحق (قوله والجواب الخ) وجواب آخر ان الضمان مقروء بخلاف
 الاجارة فانها من قبيل البيع وهو مبني على المشاحة (قوله وترجع الورثة الخ) أي فليس اعطاء الاب بأجرة رضاعه شبهة
 وانما الرضاع عليه فرض انقطع بموت الاب ١٦ ولو كان شبه للرضاع لرجع ميراثه وبين ان عدم موت الصبي مع

انه يخص به الاب فيرجع بمقتضى
 على الصبي ويحل كونهم يتبعون
 الصبي حيث لم يعلم ان الاب انما
 قدم بوضع جميع الاجرة خوفا
 ان يموت الاب فلا يتبعون
 الصبي بشئ من باقية لان ذلك
 شبهة من الاب (قوله فليس
 للمستأجر ان يفسخ عن نفسه)
 أي ولو رضى المستأجر ان يعطى
 الاكل الطعام الوسط وافي
 الاجل من ذلك فليس لمستأجره
 جبره على ذلك فانه الباطل
 (قوله لان الشكاح مبني على
 المكارمة) أي وأما البيع فمبني
 على المشاحة والاجارة من باب
 البيع ومقتضى الفرق المذكور
 انما روى عن جميع طهرا كولا
 واسكن أفي الناصر بعد موته
 لانهم لم يعدوا من عيوب البيع
 وفيه نظر لان المصنف لم يعصر
 عيوب المبيع بل قال وبما العادة
 السلامة منه ثم ذكر أمثلة
 بالمكاف تدل على عدم المصير
 (قوله وهو حال من المضاف اليه)
 أي وليس مقصور ظهور لانه
 لازم (قوله ومنع زوج رضى
 الخ) مفهومة ان السيد لا يمنع
 والعلة تقتضي استواءهما كذا
 قال عجم ولكن بزم القسائي
 ياستواهما قوله خلا لا يصح
 فيها أي في التعمين فانه يقول
 لا بد من حصول الضرر واشترط عدم الوطء (قوله ولا يستتبع حضنة) أي ولا يلزمها حضنة لزيادتها فيها

قاله حديث وعارضها أي وجه السطى به ولها في الجملة اذا أخذ حقه الاب بعد حمل والثاني
 عالم بالاول لم الشان جميع الكفاية فلم يجعل له جهة بخلاف الظرفاء لجواب ان الكفيل
 الثاني دخل على جميع المال والظفر الثانية اعاد دخلت على القيام لنفسه بموت الولد (ص)
 وموت أبيه ولم يقبض أجرة الا ان ينلوع بهما متطوع (ش) يعني وكذلك للظفر ان يفسخ
 عقد الاجارة اذا مات ابو الطفل والحال ان الظفر لم يقبض اجرتها قبل موت الاب يريد
 ولم يترك مالا الا ان يتطوع بمتطوع يدفع الاجرة للظفر فانه لا كلام لهافي دفع الاجارة بل
 هي لازمة لها الى تمام عقد الرضاع وامان كانت قبضتها قبل موته فلا كلام للورثة عليها
 والاجارة لازمة لها ورجع الورثة على الظفر ليعرضهم من الاجرة (ص) وكظهور
 مستأجر أوجربا كله كولا (ش) التشبيه فيما للمستأجر به فبيع الاجارة والمعنى ان
 من استأجر اجمعيا كما ظهر انه أكله كولا فانه ان يفسخ الاجارة عن نفسه لانه كعيب
 ظهر به الا ان رضى الاجير بكل وسط فليس للمستأجر ان يفسخ عن نفسه واما الزوجة
 تظهرها كولة فان الشكاح لا يفسخ بذلك وعليه كفايتها لان الشكاح مبني على المكارمة
 ومستأجر اسم مفعول وجعله أوجربا كله صفته وقوله كولا صفة صفة الغيبة فقد
 استغنى عن قول ابن ونس خارجا عن عادة الناس في الاكل وهو حال من المضاف اليه
 ووجد شرط المسئلة وهو كون المضاف هنا مالحا ليعمل في الحال لان ظهوره بعد
 (ص) ومنع زوج رضى من وطء ولولم يضر (ش) يعني ان الزوج اذا رضى لزوجته
 ان توفّر نفسها للرضاع وفعلت فان الاجارة لهما ولو كانت بشرية فلا يلزمها رضاع
 ولا هو بمنع الزوج حينئذ من وطءها وسوا كان وطء يضر بالطفل أم لا وسوا اشتراط
 ذلك عليه أم لا خلافا لا يصح فيه ما يلو فنعدي ووطئ فهل يفسخ الاجارة أم لا قولان
 قبل لاهل الطفل المفسخ وقيل ليس لهم الفسخ (ص) وسبق كان رضى مع ولا يستتبع
 حضنة كما عكسه (ش) بالجرع طف على وطء المعنى انه كان بمنع من وطء زوجته المستأجرة
 للرضاع باذنه كذلك يمنع من السفر بها حينئذ وان كان ذلك بغير اذنه فانه لا يفسخ
 الاجارة ويسافر بها وكذلك يمنع الظفر من ان ترضع مع الطفل خبيرو ولو كان بها كفاية
 لغيره لان أهله اشتر واجمع لبنها الا ان يكون معها ولا يرضع حال العقد فانها لا تنفع
 من رضاعه معها لانه حينئذ تنزلة الشرط وعن استأجر امرأته ترضع ولده لا يلزمه ان
 تحضنه وكذلك لمن استأجرها على حضنة لا يلزمها ان ترضع ان لم يكن عرفا وبشرط
 والاعمل به فقال لا يستتبع ضمير يعود على الاسترضاع السابق (تبيينه) واما مفسر
 الابوين الولد فليس لهما أخذ الولد الا ان يدفع الى الظفر جميع الاجرة فكأن المدونة وانما
 أجر المرأة نفسها بغير اذن زوجها ولم يعلم الابعد مدتها فتنافرت مع من يمكن
 ما أخذت في أجرة رضاعها فوقع الحكم بان ماضي من المداة لها بمسألة ففسخ الاجارة

لا بد من حصول الضرر واشترط عدم الوطء (قوله ولا يستتبع حضنة) أي ولا يلزمها حضنة لزيادتها فيها
 على المدة وعليه (قوله لمن يكون) خبر مقدم وقوله أخذت مبتدأ مؤخر

(قوله فوقع الحكم) أي حكم القضاء (قوله الاشياء الباطنة) كالحجر والطين ونحو ذلك كالمذهب الذي عليه الزوج من زوجته انهما والاشياء فان استحققت مداخلة وطأ كراه أو شبهة كان له الا لاله (قوله وحل الشارع الخ) أي لانه قال بعض اذا ما عه ساعة على ان يبيعها ويغير بيعها (قوله احدها ان يمسكون الفئ معلوما) هذا يعنيهم من تعقل التجارة بل ان التجارة لا تكون الا بغير معلوم (قوله الثاني ان يكون الى أجل معلوم) أخذ من قوله سنة أو سنتين أو أكثر (قوله ان يعين النوع الذي يغير فيه) وذلك لان التجارة من جهة الفئ ولا بد من علمه وذلك لان ما يغير فيه من الأنواع يختلفت مؤثمتها بالنقل والثقة في بعضها أكثر من بعض (قوله الرابع ان يكون موجودا في السنة) هذا من جعل الفعل مضارعا ليعتد بشأ فشيئا فيقيدانه موجودا في سنة ويشيدانه مدركا هو الشرط (قوله ان يحضر الفئ) أي وان يشهد على ذلك هذا ما أخذ من حيث ان الاضافة في غمها للعهد الحضورى فهو في قوة قولنا هذا الفئ الحاضر ١٧ فيقيد بذلك المعونة اشترط الاشهاد

(قوله ان يشترط الخلف) هذا مصرح به واشترط الرابع لماله في ذلك من الغرض وبعض الشيوخ فهم ان المشترط انما هو المشتري لان المشتري هو الشرط فائدة وهي عدم الرجوع عليه شيء على تقدير تلف شيء من الفئ وقول الشارع لانه يؤدى الى الغرر يشيدان الشرط من كل منهما لانه يشيدان الخلف الله تعالى ثم ان ذكر الشرطية يشيدانه لوجرى عرفه لا يكتفى عن شرطه ثم اذا حصل شرط الخلف وحصل تلف البعض ونوى رب السلعة بالتجربى جاز (قوله ان لا يتغيره في الربح) هذا مستفاد من جعل التجارة من جهة الفئ ولا بد من علمه والربح ليس معلوما في يدان هو سنة فذلك مما اذا يكن الربح في مدة الاجارة مقارنا بالاجازة (تنبيه) لو احتل المحضرة

فيما يستقبل ولا يجع للزوج بانه ملك منافعها فباعها بغير اذنه لانه ليس له عليها الامتناع الاشياء الباطنة كاطلقة المشدائي (ص) ويبيع ساعة على ان يتغير بيعها سنة ان شرط الخلف (ش) هذا عطف على فاعل جاز وموصوفاها بغير باع ساعة لا تتناول في ثمانية وخمسين مثالا عطف على ان يتغيره ساعة قال الامران من الساعة مائة دينار وعلمه فها وحل الشارع في الصغير والوسط فعترض ولو ان المسئلة شروط غشائية أحدها ان يكون الفئ معلوما الثاني ان يكون العمل الى أجل معلوم الثالث ان يعين النوع الذي يغير فيه الرابع ان يكون موجودا في السنة الخامس ان يحضر الفئ ليخرج من ذمته الى أماته ثلاثين سنة سلف جرمه سنة لانه دين في الذمة فيخاف ان يكون قصد ان يؤخره ويريد فيه السادس ان يكون مدركا لان التمسك بجميع اذا غلت السلع وذلك يؤدى الى الاجل المجهول السابع ان يشترط الخلف والا أدى الى الغرر الثامن ان لا يشترط ان يتغيره في الربح لان الربح مجهول قال عبد الحق واذا تغير بالمائة نقصت في خلال السنة فللبائع ان يزيد تمام المائة ليتغير فيها المشتري ولا كلام له انتهى وهو يشيدانه لا يلزم البائع الخلف وهذا واضح سواء وافقه المشتري على ذلك أو طلب الخلف لانه لاحق في الربح ثم قال عبد الحق أيضا ولو استحققت السلعة المشتراة فقد التجزأ المشتري بعض السنة كان له أجر المثل فيما تجزأ ويرجع على البائع بمثلها والرجوع في المائة التي يتغير بها المبيع وعليه فلو لم يتغير المشتري بالمائة الا نصف السنة ثم اطلع على عيب في السلعة اتى اشترى وقد كانت بقيمة العيب قد وجبت له فان كانت قيمة العيب تنقصها الربع رجع بمشتري السلعة على البائع بربيع المائة وهي خمس وعشرون وربع أيضا بربيع قيمة الاجارة في السنة الا شهر الماضية يتغير في السنة الا شهر الباقية بمضوية وسبعين دينار لانه يحيط عنه ربيع ما استوفى ولو اطلع على العيب قبل ان يتغير في

٣ سا شي قال ربح وانسار على المشتري ويرجع البائع عليه بقيمة ثلثه لان التجارة سنة من جهة الفئ انما اذا كان الفئ ثمانية قيمية يتجزأ خمسة قيمية بثلث قيمة سلعة ثم زاد على المائة ان كانت الساعة فان كانت فاقمة فهو لربيع ثم يكاشم أو بثلث قيمتها فيه انظر ومثل ذلك اذا حضر الفئ ولم يشهد واذا اشترط عليه التجزأ بالربح فالربح للبائع وانسار عليه وللعامل أجر مثله وتزد السلعة ان كانت فاقمة فان كانت بمضوية (قوله وهو واضح) وهذا يشيدانه لا يلزم البائع الخلف أي ومرة المسئلة ان العقد وقع على شرط الخلف ولا يلزم من شرط الخلف عند العقد انه يلزمه بعد ذلك الخلف قرر رغبنا في ما افقه زعمه الله (قوله ثم اطلع على عيب) أي بعد مضى نصف سنة وهو يتغير في المائة هذا هو المراد لان المراد انه ترك التجزأ نصف سنة (قوله في السنة الا شهر الماضية) أي لانه كشف العيب له لا يلزمه التجزأ الا بخمسة وسبعين بالباقي

(قوله لم يجز) أي قاله قد فاسد وله أجره مثله كما يأتي (قوله وسواء الخ) أي قاله قد صحيح على كل حال (قوله فان امتنع رب الماشية من الخلف) أي بعد دخولهم على شرط الخلف ومات شئ منها أو تلف فإن وجهان لم يأت بالخلف يستحق الراعي جميع الاجرة (قوله والضمير عائد على المستأجر) أي يفتح الجيم (فرع) ليس للراعي ان يجعل مكانه راعيا آخر ولو برضا رب الغنم ويضمن ولو كان مثله في الامانة قاله ابن حبيب ومحمون وقال ابن ابي ابي لا ضمان ان كان مثله انتهى (قوله فعلى المستأجر شرط الخلف) أي اشتراط الخلف أي يجب عليه اشتراط الخلف ١٨ على ربه حتى يصبح العقد قد تبر (قوله ولو يلزمه أو ورثته) سواء كانت

الدابة معينة أم لا بخلاف موت الدابة فان كانت معينة فسخ العقد والافلا تم لا يضمن ان هذا المقرر منطوق قوله الا لا به فصار لتقرير الشارح ترجيح اعمد ذكره صرحا فيما يأتي (قوله) تعذر ركوبه (من ذلك الدابة المكررة لعمد من تلف عليه فبطلت) فلهذا فعل وليا المكرام (قوله وصل الشارح واضح) أي لانه جعل التقدير من جهة الدابة وقتها بقسم العينة الآن في اطلاق الخلف على غير العينة عند العقد يجوز (قوله فالتشبيه في مطلق الخلف) انما عبر بطلان لان التلف في الاول تلف ما يستوفى به والتلف في الثاني على كلام الشارح تلف ما يستوفى منه وأما في الحل الاول فهو تلف غايب يستوفى به منهما (قوله ولا يشترط هنا وصف البناء) أي بخلاف البناء على الجدار قال ت في نفسه شئ لانه قد تعرض الجدار في شيق يجري النهر ثم وجدت عندئذ خاصه ولا يشترط وصف البناء أي ما يبنى به من حجر أو غيره أو افلايد من سنان الطول والعرض (قوله انتم وصل به المتافع) فان استحق ذلك الموضع فان الاجارة تنفس (قوله لانه من باب الثلاثة أ كل أموال الناس بالباطل) فان قلت هو حصة قلت لما وقع في المقدار كقولهم يحط حكم الهبة وعدمه باب كل أموال الناس بالباطل من حيث انه لم يقع في مقابلة نفسه شريعة (قوله ويجوز عطفه على غنم من قوله كفت عتبت) أي على غنم عتبت مدخولة الكافي أي والمعنى كما يجوز الاستئجار على رعي غنم معينة يجوز الاستئجار على البناء على حاقق نهر

وقد فانت السلف وكان العيب ينقصها الربع كاذر كافانه يرجع عليه بخمسة وعشرين ويجزله بخمسة وسبعين في السنة التي استأجره وتجزله بها (ص) كفت عتبت (ش) هكذا الصواب كافي نسخة امين غازی ابو افاق اص المدونة والمعنى انه يجوز للشخص ان يستأجر شخصاً برعي له غنماً بعينه سنة بآخر معلومة بشرط ان يشترط في العقد ان ما مات من الغنم أو ماتت منها أو خلفه فان لم يشترط الخلف في العقد لم يجز فان لم يمتنع رب الماشية من الخلف قيل للراعي اذهب بسلام أو بأخذ جميع الاجرة (ص) والافلا الخلف على اجرة (ش) أي الابان كانت الغنم غنم معينة فلراعي الخلف انقصا على رب الماشية فبطلت منها التي تمام عمل وسواء اشترط الراعي الخلف عند العقد أو لم يشترط فان امتنع رب الماشية من الخلف فيمنع العامل اذهب بسلام وبالمدة جميع الاجرة وفي بعض النسخ كفت لم تعين ويمكن تخصيصها بجعل التشبيه في الجواز بدون قوله ان شرط الخلف أي ويجازيه سلامة على ان يتغير بمقتضاها ان شرط الخلف كما يجوز الاستئجار على رعي غنم لم تعين وقوله والاولى بان عتبت واللام في قوله فلهذا الخلف على اجرة بمعنى على والضمير عائد على المستأجر وهو الراعي وهو على حذف مضاف أي فعلى المستأجر شرط الخلف على اجرة وهو رب الغنم فان لم يشترط الخلف فسدت الاجارة وله أجر مثله (ص) كراكب (ش) أي ان الراكب اذا تعذر ركوبه فان الاجارة لا تنفس ويؤزمه أو ورثته مات ان ياتوا بخلفه أو دفعوا جميع الاجرة فهو تشبيه في الخلف أي كايجب خلف الراكب اذا تعذر ركوبه ولا يفسخ الكراء لانه ما يستوفى به وصل الشارح ايضا واضح فلو اذا كانت الدابة قسم معينة ونسبه زعمى ان من اكرى دابة غير معينة ليرك الموضع كذا فلهذا كفت في المكركب خلفها انتهى فالتشبيه في مطلق الخلف وأما العينة فتفسخ الاجارة بموتها لانه يستوفى منها (ص) وحاقق نهر كالمين يتأطر في دار (ش) يعني انه يجوز ذلك ان توارى حاقق نهر كالمين يبق عليه ميتا أو لم يتعب عليه وسال لا يشترط هنا وصف البناء وكذلك يجوز ذلك ان تستأجر موطر يقاتل دار رجل لتوصل منها الى حنا ففعل وماتت به والام يجوز لانه من باب كل أموال الناس بالباطل ولا معة موم دار وانما المراد طريق في ارض غيرك كانت دارا أو ارضا أو بيتا أو نحو ذلك فتعوله وحاقق نهر كالمين بغير عطف على موب من قوله واستأجره وير كيان ما بعده كذلك ويجوز عطفه على غنم من قوله كفت عتبت وكذا القول في طريق وما بعده (ص) ومسبيل مصب مر حاض (ش)

الثلاثة أ كل أموال الناس بالباطل) فان قلت هو حصة قلت لما وقع في المقدار كقولهم يحط حكم الهبة وعدمه باب كل أموال الناس بالباطل من حيث انه لم يقع في مقابلة نفسه شريعة (قوله ويجوز عطفه على غنم من قوله كفت عتبت) أي على غنم عتبت مدخولة الكافي أي والمعنى كما يجوز الاستئجار على رعي غنم معينة يجوز الاستئجار على البناء على حاقق نهر

(قوله كالجرا) أي التي هي دار الجرا التي يخرج المأمون إلى الخارج أو إلى الخلع كافي صرح حاصل ذلك أن المستاجر هو المسبل
 المدبب للعار والمردا جراض ما كان للمستاجر وقد جعل المصباح اسم مكان يصب فيه الماء يصح أن يراد به نفس الجرا
 المتسوية للجرا لأن يصب فيها ماء الجرا فعليه يكون إضافة مسبل لها للبيان ويصح أن يراد به نفس المراض لأنه يصب المستاجر
 في ماء غيره ومن حاجة الإنسان فعليه يكون إضافة مصب مراض للبيان (قوله ومصب عني الصباب) أقول ولا بد من
 تقدير مضاف والمعنى جازا مستجار مسبل ما أدى انصباب من مراض وقوله من الرض وهو المصباح لأن المستاجر كما قلنا
 يصب فيه الماء وغيره من حاجة الإنسان (قوله يدل الخ) أي أن قوله الألتزال الخ يدل على تقدير المضاف المذكور الألف
 على ظاهره يدل على أن المراد المنع من الاستحراق فمما قضى قوله الألتزال في أرضه (قوله يدل الخ) راجع لقوله على حذف مضاف
 أي لا شرا الخ يدل الخ أي قوله الألتزال فانه يدل على تقدير المضاف المذكور كما تقدم والألف التفاضل فتدبر (قوله ويستقر
 فيها) أي في خارجها (قوله وهو معطوف على مسبل) المناسب عطفه ١٩ على استعجاب (قوله والطريقه المفصلة

ضميمة) حاصلها التفرقة بين
 الامد القصير والابيض لأنه لا يقع
 فيه المخرقة وغرور والكثير
 جدا يصح لأن الامد الكثير
 جدا يقع فيه المخرق على جري
 المتعارف (قوله وانما ذكره
 لترتيب الخ) لا معنى لترتيب مع
 كون الاستثناء منقطعاً
 والجواب أن الترتيب من حيث
 أن كل اثناس مما يتعلق بالمزاج
 (قوله وانما خص الخ) جواب
 عما أورده بعض الأشياخ فافلا
 انظر الى الذي يتوهم هل لأنه لما
 كان يطعن عليه فكانه اشترى
 منافع هذا الماء بطعام أو لأنه
 لما كانت مشتبهة بالارض يعمل
 فيها الطعام فقتلهم الله من
 كراه الارض بالطعام انتهى
 ومعنى مشتبهة متعلقة ثم بعد
 صحتي هذا لا يتشبه قال

الثلاثة اسم مكان مسبل اسم المكان الذي يسبل فيه الماء كالجرا ومصب اسم المكان
 الذي يصب فيه الماء ومراض اسم مكان الرض وهو صب الماء أي جازا استعجاب
 مكان يصب فيه الماء وبهارة مسبل اسم مكان ومصب مصدر ميمي بمعنى انصباب
 ومراض من الرض وهو الصب (ص) لا مزاج (ش) أي لا شرا اما مصاب يدل
 قوله الألتزال في أرضه أي لأن يكون المزاج منسوباً ومضافاً لتزال مستاجر من جاز
 مسبل يعبرى ما ميز بالث في أرضه يخرج إلى خارج دار الجرا ويستقر فيه فيصير ويصير
 كسبله مصب المراض الأفريق بينهما والاستثناء منقطع لأن هذا استعجاب والمستثنى منه
 يسبح وبهارة لا مزاج على حذف مضاف أي لا شرا اما مزاج وهو معطوف على مسبل
 لا على مراض بدليل قوله الألتزال في أرضه أي جازا استعجاب طريق في دار لا شرا اما
 مزاج لأنه يسبل ويكثر ويكون ولا يكون وسواط امد الماء وقصر والطريقه
 المفصلة ضميمة وهذا التفرع ليس من باب الاجارة وانما هو من باب السبح وانما ذكره
 لترتيب عليه قوله الألتزال في أرضه والاستثناء منقطع (ص) وكرا اما طعام وغيره
 (ش) معطوف على فاعل جاز والمعنى أن من له حاد دور بالماء يجوز له أن يكثر من الطعام
 أو غيره كالمدة وقته وانما خص على ذلك لأن الراسا كانت مشتبهة بالارض ويعمل
 فيها الطعام فقتلهم الله من كراه الارض أي أرض الزراعة بالطعام ويفهم من هذا
 أن المؤلف لو حذف قوله وغيره ما شربه لاستفادته مما قبله بالاولى (ص) وعلى تعليم قرآن
 مشاهرة أو على الحذاق (ش) أي وكذلك يجوز للأجارة على تعليم القرآن مشاهرة أو على
 الحذاق والمراد به الحفظ من حيث هو وهو باذال الجهة بخلاف الأجارة على تعليم العلم

ما به وقد يتوهم انه من كراه الارض أي أرض الزراعة فالطعام كالكلاب انما هو اذا كانت بارض الزراعة وأما لو كانت
 بغير أرض الزراعة كالدور متلا فلا كلام في الجواز أن تقطع الماء الذي تدور به فهو وعذو يجب فسبح السكره فان عادى بقية
 المدعاة الكرام ان اختلف في الانقطاع وعدمه فان تصاد على وجود الماء في أول المدوة في آخرها فالقول للمكرى والا
 فلامكتوى (قوله وعلى تعليم قرآن) أي قرأه في المحض من غير حفظ كالأبعضا وكذا الحفظ حتى لا يتركه معه قوله لا
 أو على الحذاق لأن المراد به الحفظ ولا يضرب لخطا في الكلمتين (قوله من حيث هو) أي من حيث أنه يقطع النظر من كونه في
 شهر أو شهرين أو أكثر ثم أن كونه على الحذاق يجعله ألتكن إذا حصل الترتيل فله علم بحسبه لأن التلم استمع كذا وجدت عندي
 في كتابي أيام المعصوم على الأشياخ (تنبيه) يفهم من قوله أو على الحذاق أنه لا يجوز الجمع بينهما أي الحفظ وكونه في شهر
 مثلاً وهو المشهور وقيل يجوز على الأول فالفرق بين ما هنا وبين تساوي القولين فيما إذا جمعهما أو تساوي ما هنا إمكان
 مساواة العمل مع الزمن هنا في الحقيقة أو تقر يا بعده من الابد المتعلم وعدمه بمرقة فقط وعدمه بمرى ذلك

(قوله ان الفقه فيه حق وباطل) أي بناء على ان الحق عند الله واحد وهو طريقة الأصوليين الراجحة والاحسن ان يقال انما كره الاختصاص عليه لتلايق طالبه (قوله لامة هومله) أي بل مثله مساناة أو مساومة أي كل شهر يكذب أو كل سنة يكذب أو كل يوم يكذب (قوله ما على الحال) أي حال كون التعليم مشاهرة أي ذمها مشاهرة (قوله ومثل ذلك الكتابة) أي كتابة القرآن فانه اجازة والاجازة عليها اجازة (قوله أي الاصراف) أي الضعيف قول المصنف أخذها ما عدل في الحدائق لا بالمعنى المتقدم وهو الحفظ بل بهذا المعنى وهو الاصراف فهو استخدام وحمل أخذها ما لم تشترط عدمها فيعمل به شيئا بعد الله رحمه الله (قوله وانما راجعة) قال البرزلي وحكم القضاة فيها عند ثامن دينار إلى دينار ونصف على المتوسط وإلى الأقل فيعادونه وقد روي عن علي بن أبي حمزة إلى أبيه دينار ونصف فان اخرج الاب ابنه قرب عملها الزمها وان بقي مالها مال كالدس ونحوه سقطت ولترك المعلم التعليم وقد قرب عملها فلا شيء له فيها * (فائدة) * ٣٠ لومات ابو الطفل أو المعلم فلا يقضى بالخذلة لانه ان مات الاب فقد وحب

شالما يحرم عنه حتى مات وان مات الله لم يفسد هبة لعين مات قبل وصو لها اليه وينبغي ان يقيد هذا الاول بما اذا لم يشهد بها الاب على نفسه وعليه لو شهد يقضى بها وأخذت من تركه البرزلي بعينه (قوله وهو قول مضمون) مقابلة يقضى بها عند جريان العرف وهو قول أبي ابراهيم (قوله ولا انما واجبة) أي ولا ينافي انها واجبة فهو معطوف على قوله لا ينافي انه يقضى بها والمعطوف محذوف كقدرناه فاما (قوله باختلاف الازمنة) فقد يؤخذ على شئ من خلاف في بعض الازمنة دون بعض (قوله نحو القربان والمفضل) يضم الميم وان شاء على غير القياس فهو من الانقضاء انما راجعة من القياس كما افاده شيخنا السيد محمد البلبلي رحمه الله تعالى (قوله كان مما يعرف بعينه) كالوعاء المكتوب عليه مثلا وقوله ألا كالمصون التي وتارة لم يكن مكتوب عليها ولم يقر بعلامه (قوله ومن وافقه) أي كان القصار ابن قنوح (قوله بغيرها الدان) أي لانه بغيرها الدان والحاصل ان مراده من القصار مطلقا مع الاصل ذلك بانه بغيرها الدان * أقول وقد يوجد عدم المعرفة وان لم يعترف بقصدها (قوله وانما انهدمت) هذان من قيام تصوير الاجارة وأما وصف البروتعيين المحض فلا يندمسه في الاجارة والمجاعة كما ذكره مع كذا يكون اجارة تارة اذا تلفت بالخط الاجارة ولا فرق بين أن يكون في الموات أو ملكك وتارة يكون مجاعة اذا تلفت بلفظ المجاعة أو قال لا يستحق الإتيان العمل ولا يكون ذلك إلا في الموات فان لم تلفظ بالاجارة ولا يجمعها ولم يذكر كون الاستحقاق بالملك أو بالبعث فان كان في ملكك فيعزى ويحمل على الاجارة وأما ان كان في الموات فان تلفت لم يحصل على الاجارة أو المجاعة أو يكون المقداسدا * أقول والظاهر جعله على المجاعة في انه اذا تلفت بلفظ الاجارة وذكر ان الاستحقاق لا يكون الا بالملك فهل يكون ذلك عند القاسد أو تلفت بلفظ المجاعة وذكر ان له حساب ما عمل فهل كذلك يكون قاسدا

شالما يحرم عنه حتى مات وان مات الله لم يفسد هبة لعين مات قبل وصو لها اليه وينبغي ان يقيد هذا الاول بما اذا لم يشهد بها الاب على نفسه وعليه لو شهد يقضى بها وأخذت من تركه البرزلي بعينه (قوله وهو قول مضمون) مقابلة يقضى بها عند جريان العرف وهو قول أبي ابراهيم (قوله ولا انما واجبة) أي ولا ينافي انها واجبة فهو معطوف على قوله لا ينافي انه يقضى بها والمعطوف محذوف كقدرناه فاما (قوله باختلاف الازمنة) فقد يؤخذ على شئ من خلاف في بعض الازمنة دون بعض (قوله نحو القربان والمفضل) يضم الميم وان شاء على غير القياس فهو من الانقضاء انما راجعة من القياس كما افاده شيخنا السيد محمد البلبلي رحمه الله تعالى (قوله كان مما يعرف بعينه) كالوعاء المكتوب عليه مثلا وقوله ألا كالمصون التي وتارة لم يكن مكتوب عليها ولم يقر بعلامه (قوله ومن وافقه) أي كان القصار ابن قنوح (قوله بغيرها الدان) أي لانه بغيرها الدان والحاصل ان مراده من القصار مطلقا مع الاصل ذلك بانه بغيرها الدان * أقول وقد يوجد عدم المعرفة وان لم يعترف بقصدها (قوله وانما انهدمت) هذان من قيام تصوير الاجارة وأما وصف البروتعيين المحض فلا يندمسه في الاجارة والمجاعة كما ذكره مع كذا يكون اجارة تارة اذا تلفت بالخط الاجارة ولا فرق بين أن يكون في الموات أو ملكك وتارة يكون مجاعة اذا تلفت بلفظ المجاعة أو قال لا يستحق الإتيان العمل ولا يكون ذلك إلا في الموات فان لم تلفظ بالاجارة ولا يجمعها ولم يذكر كون الاستحقاق بالملك أو بالبعث فان كان في ملكك فيعزى ويحمل على الاجارة وأما ان كان في الموات فان تلفت لم يحصل على الاجارة أو المجاعة أو يكون المقداسدا * أقول والظاهر جعله على المجاعة في انه اذا تلفت بلفظ الاجارة وذكر ان الاستحقاق لا يكون الا بالملك فهل يكون ذلك عند القاسد أو تلفت بلفظ المجاعة وذكر ان له حساب ما عمل فهل كذلك يكون قاسدا

(قوله والفرق) أي من جهة أخرى غير الفرق الأول (قوله وحملها ربح) أنفسه لا يستحق شيئا فيه نظرا لأنه ساقط في هذه الصورة
أن له جرة مثلا فبما مضى (قوله بل ربما) كأن ذلك ضررها عليه لأنه يجوز أن يأخذها غاصب أو سارق (قوله أي يكره الإجارة
الحل) أي ذهب أو فضة ذهب فيها أو فضة نقد أو إلى أجل (قوله على أحد القولين) أي وهو الثاني المشاهدة بقوله وأولاهم
كأن يرون أن إعادته في كانه أي أن الحل المباح لازكافيه وعقلوا نعم وجوب الزكافيه بان إعادته بان يتزين به هي كانه وإذا
كان كذلك فصارت منقصة معددة للإعارة فلا يكره لأن الكراهية يكون في مقابلة منقصة فلم تؤذ كانه أي الشارع طالع كانه
التي هي الإعارة والحل إذا كان محرما لاشك أن نفسه الزكافيه ٢٤ (قوله وهل كراهته انقصة) لما كان النقص غير محقق

وتارة تكون جمالة فلا يستحق شيئا إلا بتمام العمل والفرق بين الإجارة والجمالة أن
الجمالة لا تكون الأفعال البصيرة فيه ففعل الجاعل حين الترك لو ترك بخلاف الإجارة ولهذا
لا يجوز أن يجاهد على حشر بئرا في الموات وبقولنا حين الترك الذمغ ما يقال قد قصر حوا
بجوار الجمالة على حل خشبة مع أنه أذقر كهذا في أثناء الطريق وحملها ربح أنفسه
لا يستحق شيئا وحديثنا ذلك أنه حصل فتنع فكان ينبغي أن لا يجوز الجاعلة وحاصل
الجواب أنه حين الترك لم يحصل للجاعل فتنع بل ربما كان ذلك ضررا عليه فقوله إجارة
أي في حال كان وغيره كالإجارة وحملها في غيره لا في ملكه لأنه يحصل للجاعل منقصة بالبر
إذا لم يتم العمل (ص) وبكسر حلى (ش) أي يكره إجارة الحل والمراد به ضريح
الاستعمال كإيدل عليه التعليل للكراهية على أحد القولين وقد ذكرهما فت فقال
وهل كراهته لنفسه وقد أخذ في مقابله نقد أولاهم كأن يرون أن إعادته زكافيه خلاف
وقد ذكره غيره أيضا وحلى في كلام المؤلف يحتمل أن يكون مفردا فيكون بفتح الحاء
وسكون اللام وأن يكون جمعا فيكون بضم الحاء وكسر اللام (ص) كإيجار مستأجر
دابة مثله (ش) وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله والمعنى أن من استأجر دابة ركوب يكره
لأن يكره ما من مثله لم يكره وأن وقع وضاعت لأضمان عليه حيث كان مثله في خفقه
وأما ما قلناه في الكراهية وكاله مدح من العطف إلى التشبيه لإجل رجوع القيد
للمبعد الكاف ومثلي الدابة الثوب وفيه أن تكون الكتب مثل الثياب لاختلاف
استعمال الناس فيها فلما كراهها فالضمان على المكتري الأول في الثوب دون الدابة
وهل الضمان ضمان تهمة فيقول مع البيئة وهو الذي ينبغي أم لا ينبغي أن يكون محل
الكراهية في كراهية الركوب ما لم يضطر لذلك لتعذر ركوبه مثلا فان حصل ضرره فلا
(ص) أو لفظ مثله (ش) يعني أن اللفظ إذا استأجر دابة لم يكرهها يكرهه أن يكسر بها
اللفظ مثله يكرهه فان قيل هذا يستفاد من المعطوف عليه بما قلناه فالجواب أن هذا
لما كان قد تيقن فيه عدم الجوارح أو سكون وب الدابة دخل على إعطائهم اللفظ فقد تناسل فيها
نفسه عليه بذلك وحديثنا تقدير كلامه كإيجار مستأجر دابة لغيره فمثله أو لفظ مثله

الأن يسقطه أو ليس كالشرط فالحال قد صحح ويحرم عليه ذلك يحرر (قوله ما لم يضطر الخ) لا يشترط الاضطرار بل متى بدت له
الإقامة اضطرار لما لا يخفى ذلك في المدونة وتوليد الله من الفقر وأما كراهية من مثله انتهى (قوله أو لفظ مثله) اللام الداخلية
على لفظ زائدة (قوله مثله) صفة لغيره فظ أي غير اللفظ آخرها لغيره فظ مثله (قوله أو لفظ مثله) أي أو غيرها فظ لفظ مثله
أشارة إلى أنه لا الواقعة في المصنف صفة أو صرف بخلاف أي لفظ مثله وعلى هذا فهو من عطف المخاير من عطف الخاص
على العام لأنه لا يكون وفي بعض النسخ أو يوب بضمه أي يكره من استأجر دابة بالسنه أن يكره بملئه وضعه المكتري الأول
البيئة على نفسه من شرطه الثاني لأن ضمان الأول ضمان تهمة فيقول مع البيئة لأضمان عدم ما يجرى في الثوب فهو ما قدم

على ما ينظر فإذا استأجره ليحصل عليه شيئا فلا يكره أن يؤجره في حال مثله وإن يؤجره بمحض رغبته أو لعدم رادقائه أو ورائه
لونه (قوله وتعليم فقهه وفرائض) أي إذا كان عبدا أو مالوا كان كذا ثابته بأن أنه يجوز أخذ الاجرة على القرض الكفاي (قوله
بل يكره بيع كتب الفقه) أي ما لم يتحجج (قوله جائز ضرورة الغرماء) بل واجب وعن محمد بن عبد الحكيم بيعت كتب ابن
هبة التي أنفذها بالشافعية تدبيراً أو أعتاباً أو فروعاً وكان أي وصيه (قوله تعليم على القرائض) هو المناجحات (قوله وعلى كاتبة
ذلك) أي ما لم يتحجج له أو كذلك كتب الفقه الاجارة على ما لم يتحجج (قوله واجارة كتب فيها ذلك) معطوف على قوله
الاجارة وكذلك قوله أو غيرها وقوله دليل ما قبله أي الذي هو قوله واجارة كتب فيها ذلك (قوله المراد بالعبء التطريب)
عبارة بعض أي التفتيش وهو عبءه (قوله وهو قطع الصوت) المراد عدم اتصال الحروف ببعضها بعض (قوله على حده
المعروف) أي على طريقته المعروفة ٤٤ عندهم والمراد لمن لم يخرج به القرآن عما جعلت السبعة على وجوبه

وأما الاختلاف في وجوبه فعلى
القول بوجوبه فيقرم القسامة
بمختلفه وعلى القول بعدم
وجوبه ينبغي قراءة القرآن
بمختلفه والصحيح أن ما وراء
السبع لا يجوز القرائته (قوله
واعتبارها بما لا خلاف للاختصاص)
ظاهراً أنه غير ما تقدم بالالان
التي هو جمع لمن مع أنه أفعال
بتلحين فكان الأولى أن يسمي
لفظ هنا ويقول وهو غير ما تقدم
للاختصاص (قوله نوع من
العسائد) تبين في ذلك هو إما
ولكن المناسب ما ذكره عن
الرافعي لأنه يخرج عن الأول
أشياء كثيرة (قوله الاوتار
والمزاهر) وبعبارة أخرى يشمل
الاعواد والرباب والسنطير
والكبيص وغير ذلك (قوله ولا
يسلم) أي ومقتضى القياس
الجواز وذلك قال بعضهم فإن

(ص) وتعليم فقهه وفرائض كبيع كتبه (ش) أي وما هو مكتوبه أخذ الاجرة على تعليم
الفقه لثلاثين طالعاً والمطلوب خلافه وكذلك يصح أخذ الاجرة على تعليم فقه
القرائض لثلاثين طالعاً وكذلك يكره بيع كتب الفقه ما لم يكن مقلداً كما في القياس
أنه جائز ضرورة الغرماء وأما أخذ الاجرة على تعليم عمل القرائض فلا كراهة فيه
وعطف فرائض على نفسه من عطف الخاص على العام وقال الشارح قال في المعونة
وأكره الاجارة على تعليم علم الشعر والنحو وعلى كتابة ذلك واجارة كتبها ذلك
أو غيرها وقد كره ما لا يبيع كتب الفقه فكيف يكره ما كرهه يسهل فلا يجوز اجارته
انتهى أي جوفاً مستوى الطرفين دليل ما قبله والفقه مقاسم الفهم وفي الاصطلاح هو
العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية (ص) وقراءة لحن
(ش) المراد بالعبء التطريب وهو قطع الصوت بالانغماس على حده المعروف والمعنى
أنه يكره أخذ الاجرة على القراءة بالالان فهو على حذف مضاف أي أو اجرة قراءة الحذف
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وليس المراد أنه يكره القراءة بالالان كما هو ظاهر
العبارة لثلاثين طالعاً المكرار ومع ما سبق في حدود الثلاثين من قوله وقراءة تلحين من غير
فائدة وأما ما هنا بالمراد للاختصاص (ص) وكراهة في بعض العرس (ش) الذي يظم
الدال وفصها الفسة هو الدور المقتضى من جهة واحدة فإن غشي منها وكان من ربه فهو
المزهر والمعرّف نوع من أنواع العبدان وتدل بعض عن الرافعي أن المعازف الملاهي
ويشمل الاوتار والمزاهر انتهى والمعنى أن مالكاً كره كراهة ما لا يدرس ولا يلزم من
إباحة ضرب الدف في العرس إباحة اجارته فيه وأما اجارة المعزف في قسم الاعراس فإنه
لا يجوز والمراد بالعرس خصوص الشكاح (ص) وكراهة كعبد كافراً (ش) يعني أنه يكره

قلت فعله ما في العرس جائز لم يذكره الكراهة الواسطة تعطى حكم مقصد هاتفت سد المذبة أي لواجب العرس للمسلم
انوصل الى كراهته في غيره انتهى وبعبارة أخرى أن هذا مضاف على أنه مبرجوح القبول وهو قول مالك في المدة لا على أنه من
الباطل الذي استوى فيه وتركه (قوله والمراد بالعرس خصوص الشكاح) وبعبارة تقييد المراد به خصوص الشكاح وبعبارة
في المدة فلا يقال المراد بالعرس كل فرح كاجتماع بعض الناس ببعض في ليل معروفة ويجعلونه فرحاً وسروراً فلا يجوز
فيه ما ذكرته من كراهته ثم انما تخيير بان قول المسنف وكراهة داف وعرف العرس لا يقيد حرمة الآية التي هي من أفراد المعزف
مع أن المقعد المحرمة والحاصل أن البدن يتقلع مع جماع الآية عن عياض والمآزري وإن ابن رشد نص على أن كراهة كراه
المعازف انما يأتى على التوليد ويجوز انقطاع الآية في العرس انتهى وخلاصته أن المقعد محرمة استماع الآية فيصير الاستماع
عليها (تبيينه) في كراهة الدف في غير العرس وهي ضربة في غيره والحكم المحرمة كذا في ذلك في رسالة متعلقة بذلك

(قوله كالمطاطة) يحمل على ما إذا كان يستبعد ذلك للكافر وأما إذا كان في حاقوته ويحيط به كالتأني فهو جائز وفي الزنجر
فما إذا كان يحيط له في حاقوته ولا يحيط إلاه والظاهر الكراهة (قوله كعصر الخمر) أي وأما إذا كان محذوفاً في بيته
أو يجري شاقته فهو حرام ويقتضي معنى الطلع عليه فالطلع عليه الإبعاد والنوازل لا تصدق عليه بالعوض بغيره فهذا
أخبر من حرمه العصر كما أفاده بعض شيوخنا ومثل ذلك الأراضاع (قوله وأعلى أنه) منصوب معطوف على قوله على نزع
الناقض وكان الأولى الصاقه به (قوله وكذلك يكره الإنسان أن يني مسجد الكراهة الخ) أي لأنه ليس من مكانه الأخلاق
فإن بناءه فيها ساءلهم قصد أخذ الكرامة من يرضى كرهه القصد الثاني ٢٤ وكذلك يكره أخذ الكرامة من يرضى بيته كما

في المدونة واجازة ورأى أخذ
في البيت واعترض الحطاب على
المصنف بأن أكثر عبارات أهل
المذهب عدم الجواز لا الكراهة
وقول الشارح محم يرضى إشارة
إلى أن محل الكراهة إذا أخذت
من المصلين وأما من بيت المال
فلا كراهة كذا وجدت عندي
عما كتبت زمن الأخذ من
الشيخوخ (قوله يكره السكنى
فوقه بالاهل) هذا إذا في السكنى
قبل التخصيص بان قصد ذلك قبل
بناء المسجد أو حال بنائه أو بعده
وقبل تسميته وقوله وما يأتي الخ
أي فيحصل على ما إذا بناءه بقصد
تسميته وانظر لوجوه فصل
الواقف في أميت فوقه بالاهل
هل هو قبل تسميته أو بعده (قوله
أوان الكراهة هنا الخ)
استظهروا الجواب الاول
والثقل فيقيدوه ما قاله الناصر
وتأمل (قوله وانما جازت) كان
مبنيًا للكرامة أو للعبادة (قوله

للمسلم ان ياجر نفسه أو ولده أو عبده المسلم أو داته لكانوا ومحلها إذا كان المسلم يجوز
لنه فعل ذلك لنفسه كالمطاطة والبناء والحرق وما أشبه ذلك وأما ما لا يجوز للمسلم فعله
نفسه كعصر الخمر وري الخنزير وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز له أن ياجر نفسه وما ذكر
معه لكافر فإن فعل فإن الاجارة تدبر قبل العمل فإن قامت بالعمل فإن الاجرة تؤخذ من
الكافر ويصدق بها على الفقراء أما باليه المسلم الا ان يعدل لاجل جهل ويخوف فأنه لا يؤخذ
منه ونصب قوله كافر على نزع الناقض وأما الاجارة لعبد الذي قد دمر انه منكره
في باب الكذا عند قوله يبيع وأما جارة لعبدته أو ولي انه مقعول فإن لكرامة لانه اسم
مصدر بمعنى كرامة فنصب مقعولين ومعنوه الاول كعبد وهو أولى لأن النصب على
نزع الناقض مقصور على السماع (ص) وبناء مسجد للكرامة أو سكنى فوقه (ش) يعني
وكذلك يكره للإنسان أن يني مسجد للكرامة أي يأخذ أجره من يرضى فيه وكذلك يكره
السكنى فوقه بالاهل وما يأتي في باب الاحياء من منع السكنى بالاهل فوق ظهر المسجد
محمول على أن المسجد لم يبن للكرامة انه حرمة فوق حرمة المسجد المبني للكرامة كما هنا
أو ان الكراهة هنا محمولة على المنع فيوافق المنع الا في كماله الناصر القائل على
التوضيح وأما السكنى فوق ظهر المسجد بغير أهل فأنه جائز وكذلك السكنى بالاهل
تحت المسجد سواء بني المسجد للكرامة أم لا (ص) بمنفعة تتقوم (ص) الياسمية
تقديره صحت الاجارة بعائد وأجر يدفع بسبب منفعة تتقوم والمعنى ان الاجارة لا تصح
الا بعائد كعاقدا البيع ويدفع أجره بسبب منفعة تحصل للمستاجر وأن تكون هذه
المنفعة لها قيمة ومعنى تتقوم ان تكون لها قيمة يعتز بذلك مما استاجر تقاضاه للشم
أو استأجر الطعام لتزين الخمر انيت فإنه لا يصح الاذلة فيه وكذلك كل ما لا يرضى به
فانه لا يجوز استأجره خشية السفه بزيادة الاجرة وانظر حكم من استأجر مسكاً أو زبداً
لشم هل هو بمنزلة استأجر التقاضة قسماً ونحوه وهو الظاهر ومنزل هذا والله أعلم كراه
الشعم المشي بها في الزحف كما عندنا بصحر وبعبارة أنا أخذ من قوة كلامهم ان معنى
قوة هذا دخلها تحت التقويم بان تكون الذات بحيث تتأثر ببناءه قائماً من حيث

تقوم مضارع تقوم أي تقبل التقويم فيجوز اثبات تأنيه وحذف احداهما وهو: فتح التاء لانه لازم لا يفي لمفعول
وقال بعضهم بضم التاء والصواب الاول (قوله الباء سببية الخ) جعلها للعوض أو لمن جعلها للسببية والمعنى صحة
الاجارة بعائد أو أجر في مقابلة منفعة تتقوم أي تقبل القيمة لتؤلف بخلاف التفاحة فإن رخصت الاجارة إذا تألفت فانه
عج (قوله وأجر يدفع) الدفع ليس بمرط (قوله المشي بها في الزحف كما عندنا بصحر) وهو الذي يقال تقع القاعة أي عشي
به الزينة من غير أن يوقدوا حاله مكان على وجهه أن يوقدوا يأخذ من حسب ما ذهب ويرد الباقي فلا يجوز وتقدمت
عند قول المحدث لانه ما أريد البعض

(قوله من حيث انه استنفاه) ظاهر العبارة انه نافي عن الاستنفاء لان تلك الحيلة والتمس كذلك لانه لا استنفاء أصلاً كما يشتر
 البسمه قوله أولاً وأما ثانياً فها نحن مرور الزمن قد بمر (قوله وشراً) قد يقال يستفي من ذلك بقول المستف ولا يحظر كما في عب
 (قوله لعدم تحقق المنفعة) يقيدانه لوتحقق المنفعة جاز فقد قال الابن واما ما يؤخذ من ذلك من حل المعقود فان كان يرقبه بالرقبة
 العربية جاز وان كان بالرقبة الجعمية يجوز وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكرمه التفع جازاً فنعني (قوله بلا استنفاء)
 عن قصد (قوله) قال بهرام وقوله قصد انحرابه ٣٤ من اجابة الثيبان ونحوها فان بعضها وان ذهب بالاستنفاء لعمال لكن

يحكم البيع ولم يقصد بخلاف
 التمر وتالشاة والحاصل ان محط
 الفائدة وقوله قصد اود ذلك لان
 في الاجارة استنفاء عين لكن
 لا قصد (قوله فلا يستأجر الشاة
 الخ) لانه ليس في ذلك بيع
 منفعة بل بيع ذات كما في عج
 (قوله ولا نظير) لا يستفي ان
 من الحظر الاستئجار على منعة
 آتية من نقد (قوله ولو مصفا)
 فيكون اجارته ان يقرأ نفسه وهو
 مباينة في قوله تتقوم أي تأثر
 لاستنفاءها لان اوراقه وكاكيه
 تأثر بالقرء منه ومحصل ذلك
 عالم يصحله متغيراً انتهى وانظر
 لوجعله متغيراً حل به كره أو
 يحرم وهو الظاهر (قوله ونذر
 انكشافه) صورة ذلك ان يقول
 استأجر منك أرضك ان
 انكشفت ولم يذك هذا وقع
 في المذونة قال عجب وظاهر
 المذونة ان اجارة الارض التي
 غمرها ماء ونذر انكشافه
 لا يجوز الا بشرط الانكشاف
 عنها أي الدخول على ذلك
 وجواز هذه المسئلة أيضاً
 مشروط بعدم التقاضي حصل ولو توافقا وجد المنع (قوله خلافاً لمن حبيب في منعه اجارته) أي لان
 اجارته كانت ممن للقرآن ويحرم عن الورق والخط فابن حبيب يوافق على جواز بيعه ويخالف في اجارته فقد سبقت للمصنف
 في ايام عثمان رضي الله عنه فلم يشكر احد من الصحابة ذلك فكان اجماعاً (قوله فلا نزاع في الجواز) أي يجوز بشرط
 التدنوي ما لو سكن انكشافه مستوي وهو أولى من صورة التدنوي في جواز العقد ومنه في عدم جواز النقد (قوله ولما
 قال على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال في توضيح الخلاف في ان خلاف في حال

مشروط بعدم التقاضي حصل ولو توافقا وجد المنع (قوله خلافاً لمن حبيب في منعه اجارته) أي لان
 اجارته كانت ممن للقرآن ويحرم عن الورق والخط فابن حبيب يوافق على جواز بيعه ويخالف في اجارته فقد سبقت للمصنف
 في ايام عثمان رضي الله عنه فلم يشكر احد من الصحابة ذلك فكان اجماعاً (قوله فلا نزاع في الجواز) أي يجوز بشرط
 التدنوي ما لو سكن انكشافه مستوي وهو أولى من صورة التدنوي في جواز العقد ومنه في عدم جواز النقد (قوله ولما
 قال على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال في توضيح الخلاف في ان خلاف في حال

(قوله هل هذا) بيان الخلاف في حال (قوله الموقوف محذوف) انما جعله محذوف لان لا تنصق الا القدرات أى الاتمه المقردة
(قوله أى لا يجوز فاجارة الاستبارة الخ) لا يخفى ان اطلاق الاجارة عليه ما يجوز لانه ليس فيها بيع منقعة وانما فيه ما يبيع ذات
بكماله من كلامه فلا يحتاج لذكرهما في محذور بلا استبعاد قصد انهم يصح جعله ما يحترز ان اسما تاجر الشجر لا يمين
البيع فيه علم او اخذ حذرهما والاشارة للاستفهام في شيء يجوز الاستفهام فيه ولا خذلانها (قوله اسقط الشرط الاول فقط)
وهو قوله لا يدين تعدد الاشياء وكثرتها أى فالشرط الاول هو المجموع (قوله واخذنا شاتين) أى لا أكثر ولا يجوز كما قال
شيخنا عبد الله ومألفين واحدة فيجوز بالمرئى الاول ثم بعد هذا كما فهذا خطأ كما افاده محشى تمت قال لا معنى كالعشرة ان
يكون اشترى ابن عشرة مثياه مثلا ومعنى القول ان يكون اشترى ابن شاة وشاتين هذا معنى الكثرة والله قال في كتاب التجارة
لا ربح الخرب ومن اشترى الخنم باعيا ثم باعها بغير افا شهر او شهرين أو الى أجل لا يتقص الين قبله فان كانت خنميا بغير كشاة
أو شاتين لم يجز ان تفت مأبونة وذلك لما جاز فيهما كثر من الخنم كالعشرة ٢٥ ونحوها وان كانت في الابان وعرفا وجه

هل هذه منقعة متقومة أم لا (ص) لا اخذت غرة (ش) الموقوف محذوف أى لا اشترى
لاخذ غرة أى لا يجوز فاجارة الاشجار لاجل اخذ غرتها لان ذلك يؤدي الى بيع الغرة
قبل تدويرها لاجلها بل قبل وجودها وقوله (أو شاة لابنها) يصح عطفه على ما هو جاز
وهو قوله واشترى الجبيل الخ حيث استوفى شروط بيع الابن وقد صرح في باب السلم
ان يبيعه ان وقع جزا لا يدين تعدد الاشياء وكثرتها وان يسلم في الابان وهو زمن
الربيع وان يوقعها بوجه صلاحها أى قدره لم يعلم البائع قد وما باع ويعلم المشتري قدر
ما اشتري وان يكون الى اجل لا يتقص الين قبله وأن يشرع في ذلك في يومه أو في أيام
يسيرة وان يسلم الى الربح الا في غيره وان وقع البيع على الكيل اسقط الشرط الاول فقط
واعلى الجواز مع هذه الشروط ان الاشياء كثر بان تكاثر عشر مثلا وأخذ
لبن شاتين مثياه بربيعين في وقت قد دخل على ان لبن شاتين بربيعين لان القرض
انهم متساوية في اللبن وحينئذ يراى ان الشاة في كلام المؤلف الجنس فيصدق بالمتعدد
تلك ما هو من جهة الشرط ويصح عطفه على الممنوع حيث المحرم بعض هذه
الشروط وهذه ليست من باب الاجارة لان هذا بيع ذات وهو الين والاجارة بيع المنافع
(ص) واغترق ما في الارض ما لم يردع في الثلث بالتقويم (ش) يعنى ان من اشترى
أرضا أو دارا فيها شجر ومشمس فاشتراط المكتري ادخال الشجر المذكور في عقد الشاة
فان ذلك جاز حيث كانت قيمته الثلث فأقل بان يقال ما قيمته كراء الارض بلا شجر فيقال

شيء ما الموت وغيره لكن هي آمن من القليل لان الكثير اذا مات متها بعض أو جف لبنة
بقي بعض وقد يقل لبن واحدة ويرتد لبن آخر والقليل المتعادلة والزيادة المعادة العشرة ومنه بخلاف قدر المتعادلة به تعلم ان
تصوير عجم ومن تبعه الكثيره ان يسلم في لبن شاة أو أكثر من عدد كثيره والاشاة أو الشاتان معبعتان خطأ أصرا ح وان تبع فيه
الشيخ عبد الرحمن وكانهم لم يقفوا على كلامه في كتاب التجارة لا ربح في الحرب وفي السلم الثاني والله اعلم انتهى (قوله لان
القرض) على محذوف أى وجاز ذلك لان القرض (قوله واغترق الخ) مشهور بأن يكون الكراء حجية وان يكون طبيب
الشرع مدة الكراء وان يكون اشترطها دفع الضرب والمكاتب اشارة لا يقتضيها شيء وقد رافقه فيها شجر مخرى لم يبد
صلاحيه ما ان كان وقت الكراء قد باع صلاحه فيجوز اذا شالوا كان أكثر من الثلث لا يبيع واجارة لكونه مستعلا
كما افاده بعض شيوخنا (قوله فاشترط المكتري) اعلم ان ذلك لا يدخل الثلث فانه لو اذاع أكثر دارا شين وها
غتر اشترطه فان كانت قيمته سنة الثلث فأقل جاز وان كانت في سنة الثلث فأقل في سنة أكثر اذا انظر الى قيمة جميعه من الكراء
في المدة كانت الثلث لم يجز ويكون الكراء فاسدا في المدة جميعها

(قوله اذا كان ثلثا) أى وأما اشتراط أقل من الثلث فانه جائز كما أفاده الشيوخ (قوله فجواز اشتراطه) تفرغ على قوله أخفض من مرتبة أى ولأجل الاختصاص حكموا بأن جواز اشتراطه مقدس على جواز مساقاته (قوله كنيسته) أى أوتيت نارا ونحوه لا يبيع النهر وأرضه وأجمعا للفساق ٢٦ (قوله يعنى ان الاجارة على تعليم الغناء لا يجوز) فيه ان الغناء الجير عدن

عشرة مثلا وماقية الثروة منفردة بالأرض بعد اسقاط الكفة فيقال خمسة ناشار بقوله بالتقويم الى ان الثلث فسادونه انما ينظر بها لتقويم لا بما استوجر العين به لانه قد يزيد على القيمة وفهم من قوله ما لم يزد على الثلث عدم اعتقاده ما زاد عليه ولو شرب منه بقدر الثلث فأقل وهو المشهور ولولم يقع اشتراط لدخول الصغير المذكور فلا يدخل في عقد الكراء بل هو للمكرى فقوله واعتقر الخ أى وان كان فيه استفادة من قصد المنسارفة ولدفع الضرر في الدخول عليه لأجل الصغير وهذا بالنسبة للصغير وأما لزوم فلا يقتض اشتراطه اذا كان ثلثا قال فيها ومن اكثرت أرضها فاني زرع أو يقل لم يطب فاشتراطه فان كان ثلثا جائز ولا يفتقر بهذا الثلث انتهى والفرق بين الأصول والزرع ان الزرع اخفض من مرتبة الأصول الا ترى أنه لم يفتقر مساقاته لا بشرط ومنه ما بين عبدوس رأسا فلو اشتراطه مقدس على جواز مساقاته ومساقاته مقدسة على مساقاته الأصول فهو مقدس على مقدس كما قاله أبو الحسن على المدونة (ص) ولا تعليم غنائه ودخول حائض لمصدا ودار لا تحتد كنيسته كسبها للثالث وتصدق بالكرامه بفضلها للثمن على الاربع (ش) يعنى ان الاجارة على تعليم الغناء لا يجوز ومثله آلات الغزب كما عود والمزار لان ثبوت المالك على العوض فرع ثبوتها على المعوض وتلبر ان الله اذا حرم شيئا حرم غنمه وكذلك لا يجوز واجارة الحائض على ان تقدم المسجد ثم ان كانت الاجارة متعلقة بمقدم فبما هي زاهات تقيم من مقدم المصير عنها يابى لا فضرر ووكذلك لا يجوز للمسلم ان يكرى داره مثلا لمن يتخذها كنيسة أو خزانة وكذلك ينهاه ذلك ويرد العقد ان وقع فان باستنفه المنفعة أو بعضها فانتهر دونه يتصدق بجميع الكرامه للقراء وجوب باقي الاجارة ويقاضى للثمن عن غن المثل في البيع بان يقال ما يساوى عن هذه الدار وهذه الأرض لمن يتخذها كنيسة أو خزانة مثلا فيقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوى فوسعت ان لا يتخذها كنيسة ولا خزانة فيقال عشرة فمصدق بالخسة الزائدة على ما رجه ابن بونس والفرق بين الكراء والبيع انه لما كان يعود للمكرى ما كراه لم يكن عليه ضمير كثير فلهذا لم يمتنع التصديق بالكرامه جميعه بخلاف البائع فانه لا يعود اليه ما يماه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتد ضرره والأرض كالدار من أنه يتصدق بالكرامه وقبل يتصدق في كراء الأرض بالزائد كما في البيع والفرق على هذا ان الدار لما كانت لا يتنفع بها الا بعد سائر ما غالبا فكانت الدراهم انما وقعت في مقابلة ذات الأرض وأما الأرض فانه ينتفع بها من غير بناء فخالفة عنها هي المقصود بالاجارة (ص) ولا منه من كرهى الغير بخلاف الكفاية (ش) يعنى ان الذى يمين فعله على المكلف سواء كان في نفسه واجبا أو غير واجب لا يجوز ان يكرى نفسه ومن باب أولى ما هو

مقتضى التحريم الكراهة مقضية ذلك ان تكون الاجارة مكرومة لاسرام (قوله على ما رجه ابن بونس) أى من أقوال ثلاثة قيل يتصدق بالثمن والكرامه وقيل يتصدق بفضل الكراء وقيل بالثمن وقيل في البيع يتصدق بفضل وأما في الكراء فيصدق بالجميع (قوله ان الدار) حاصله ان المتصور فيها البناء والأرض غير منظور اليها ويقدر ان الدراهم في مقابلتها اي مقابلة الأرض التي شأنها ان لا تقصد فلهذا تصدق بالجميع بخلاف الأرض العراة وبعدها فهو تكلف يقول الشارح ان الدار أى أرض الدار وقوله فكانت الدراهم انما وقعت في مقابلة ذات الأرض أقول الذى يترتب على قوله المالح ان يقول فكانت الدراهم انما وقعت في مقابلة البناء لا في مقابلة ذات الأرض الا ان يقال اراد بذا صاحبة والمعنى صاحبة الأرض الذى هو الدار وقوله فانه ينتفع بها من غير بناء أى فغير بناء بمثابة ثمن المبيع فلهذا لم يزد الزائد بخلاف الدار لما كانت الأرض غير مقصودة فالدراهم الواقعة في مقابلها ليست بمثابة ثمن

المبيع فلذا زدت كلها (قوله ولا متعين) المراد به ما يطلب من الشخص فعله ولا تصح النيابة فيه (قوله لا يجوز) اعلم انه ان يكرى نفسه فيه) واذا كان لا يجوز ان يكرى نفسه فيه لا يجوز ذلك لمن اكرامه فهو لا يكرهه وكان الاظهر في معنى كلام المصنف ان يقول يعنى ان الذى يبيع نفسه له على المكاتب نفسه لا يجوز ان يكرى غيره فمفسده لانه لا يقبل النيابة ولا يقبل النيابة

لا يجوز ولا يصح الكرامة على فعله قوله بخلاف فرض الكفاية) بخلاف قول ابن الحاجب بخلاف غسل الميت وسجل الجنائزة وحرق القبر فقال ابن عبد السلام إذا فقد وصف التعمين من العبادة جاز الاستحباب عليها لا ترى أن غسل الميت وما يحيط عليه عبادة لكنكم المالم تعمين جنازة الاستحباب عليها فإن قلت هذا منقوض بصلاة الجنائزة قائم بغريمه متعين ولا يجوز الاستحباب عليها قلت لما كانت عبادة صورة ومنع الاستحباب عليها كغيرها من العبادة المشار إليها في الأمانة بالصورة بخلاف غسل الجنازة والجلل أي فالغسل يكون للعبادة والتطافة وغير ذلك وكذا محل الجنائزة ٣٧ مشارف في الصورة أشياء كثيرة فإذا علمت ذلك أقول المصنف بخلاف

الكفاية أي بعض الكفاية وكذلك الأجر بالمعروف والمهي عن المنكر لا يمكن الاستحباب فيه كما أفاده في حاشية الثاني (قوله) وعين معلمي أي قراءة وكفاية أو صنعة قال الزرقاني ولا يلزم اختيار حاله حاله لا يمكن له ذلك بالنظر إلى ذات المعنى الرضيع من فعله وقوته وكونه معقرا والمتعلم يعلم غالباً كونه بالبدن بالنظر إليه انتهى (قوله وداد وحائوت) اشهر فقيه بالعقار بان الدواب والسفن لا يلزم تعمينها بل يجوز على معين وفي الفتوة وهو كذلك (قوله) بناء على جداد) احتري من كراه الأرض البناء عليها فلا يجب تعمين ما بين يمينه من كونه بجبر أو طوب (قوله) يفتح أوله وكسر ثالثة ما يرب كسب من شقة وشققت أو محقة لأنه يختلف باختلاف السعة والفقير والطول والقصر وأما

أعلى من ركعتي القبر بخلاف فرض الكفاية فإن الأجر يتصور على فعله لأنه يقبل التسمية كالآذان وغسل الميت عالم بتعمين عليه فينبغي أن لا يجوز الإجارة عليه (ص) وعين معلمي ورضيع وداد وحائوت وبناء على جداد ومعلم (ش) يريد أن ذلك يلزم تعمينه حال العقد والأسفد فاما تعمين المتعلم والرضيع فلا تختلف حال المتعلم بالذ كراه الإجارة وحال الرضيع بكثرة الرضاع وقلته وكذلك يلزم تعمين الدار المكتوة والحائوت ولا يصح أن يكونا معقورين في الفتوة إذا لا يميز ذلك كرموضهما وحدودهما ونحو ذلك مما يختلف فيه الإبرة وكذلك إذا أرى جداد البني عليه بناء فلا يميز تعمين قدر البناء وصفته وتكون بالطوب أو الجارة وغير ذلك ويلزم أيضاً تعمين الحمل إذا أقر العركب فيه ويجوز لزوم تعمين ما ذكر من هذه الأمور أن توصف والأكتفى بوصف تعمين فتوجه (ان) لم توصف) راجع للجميع لكن البناء على الجدال لا يمكن فيه إلا الوصف وهو ظاهر وعلى هذا ما قاله الشافعي في الرضيع وفاق للمذهب وقد كررنا شرح كلام الشافعي فقال وقال الشافعي لو وصفا من الرضيع من غير اختيار رضاء مجاز فقد الإجارة عليه (ص) ودابة كروبان صنعت جنس روع وذ كورة (ش) يعني أن الدابة غير المضمومة لا بد أن تكون معينة أي مشاهدة مع الإشارة وإن كانت مضمومة لم يلزم تعمينها بل الواجب تعمين جنسها كليل أو أيسل أو بغال ونحوها كجوزون أو عري أو يصف أو عراب وذ كورتها أو وثقتها إذا قال أكثر منك دابة هذه أو صنعتك هذه كانت معينة وإن قال أكثر منك دابة أو صنعتك أو دابة تبيك أو صنعتك كانت مضمومة ولو كانت حاضرة مشاهدة ولو لم تعلم لدابة أو صنعتك غيرهما ولا يضر جهان الضمان إلى التعمين إلا الإشارة إليها أو الوصف في هذا الباب يقوم مقام التعمين كما قال المؤلف كأن يقول دابة البعاض أو السوداء أو نحو ذلك وكذلك لو قاله أكثر منك تضبط هذا الثوب أو تتبع في هذا الحائطه ومضون حتى يقول بفسك وحينئذ قد حذف المؤلف قوله أن لم توصف من هنا دلالة الأول عليه ثم أنه أطلق الجنس وأراد به المصنف الذي في الأصل

بكسر أوله وفتح ثالثة فعلقة السيف ثم أنهم استظهروا أنه لا يكتفى وصف المذ كورات إذا حضرت مجلس العقد من روية بل لا بد من رؤيتها (قوله جنس ونوع) أو قصر على النوع لكان أولى لأنه يعلم منه تعمين الجنس بالطريق الأولى (قوله) يعني أن الدابة غير المضمومة) إذا أريد العقد على غيرها وليس المزادها كانت معينة قبل العقد لأنه لا معنى لتعمين العين (قوله) ولو كانت حاضرة مشاهدة) لا حقل بالهالدين (قوله) يقوم مقام التعمين) أي في صحة العقد فقط وأما الخمر ويح من كونها مضمومة إلى كونها معينة بحيث تنفص الإجارة عنها فلا بد من الإشارة إليها (قوله) حتى يقول بفسك) أي أو يعرف أنه ليعلم بنفسه أو كان علمه مقصوداً منه قال في التوضيح معقد ودان وقع الكرامة على الإطلاق على كل المضمون حتى يدل دليل على التعمين وقوله ودان صنعت جنس معطوف على مقدوم أي ودابة كروبان صنعت وان صنعت جنس (قوله) وأراد به المصنف الذي في الأصل) المناسب أن يقول أطلق الجنس وأراد به النوع كليل أو أيسل لأن الجنس مطلق الحيوان وقوله وأطلق

النوع الخ المتأخران بقول واطلق النوع وأراد به المصنف وهو البخت والعرايب من الجبال مثلاً (تنبه) محل التعيين
 إذا كان في الموضوع المصنفان وأما إذا لم يكن إلا البخت أو العرايب فلا يشترط ذكر المصنف شيئاً (قوله) إلا أن يكون معه راع
 الخ) ادعت ذلك تعلم أن معنى كلام المصنف ليس راع رعي آخرى بكل حالة إلا جهة المشاركة (قوله) ويزم (أي الوفاة) (قوله)
 فإن الإجراء الخ) قال عجم وطرحه بمعرفة ذلك أن يقال ما جرت به على أن يراها وحدها فإذا قيل غير مثلاً يقال ما جرت به
 على أن يراها مع غيرها فإذا قيل غاية فقد تعسف الخس فغير مستأجره من أن يقصه الخس من المسمى ومن أخذنا أجره نفسه
 ويجزى نحوه في أجور الخدمة فاله ح وهذا حديث عمل بأمر كما يشعر به قوله فإنه قال عجماً فافهم يسقط من الكرامة بقوله
 ما عمل لغيره أي بقدر ما نقص من المسمى (قوله) فإن الإجرة تكون لمستأجره (الاول) وهذا حديث أجرة نفسه فيأجره أجره أو أجر
 الاول وأما إذا استأجره مشرطاً بدار ٢٨ فيؤجر نفسه في أمر محظوف أو غايه ساراً أو فاعل فيدفع له في سهمه عشر ذنانير

فانه يسقط من الإجرة التي استأجره
 بهامة تقطع عليه كما قال ابن يونس
 فإن عمل بغير أجر فلا يجزى من
 الكرامة بحسب ما عمل الاول
 وهذا حديث عمل بعض ما استؤجر
 عليه والافلاحي للمستأجر عليه
 أن لم يكن استأجره جميع منفعة
 (قوله) وإن شاء ترك) ويظهر أثر
 ذلك فيما إذا كان الإجر الاول
 أكثر أو العكس (قوله) وليس
 كذلك) أقول إذا كان الموضوع
 عديم القوة فلا يسوغ رعي
 الثانية سواء كانت الاولى قليلة
 أو كثيرة كانت الثانية
 قليلة أو كثيرة فلا يصح الاستقبال
 الاول ولا الثاني فلما نصب أن
 يصح الاستقبال فمقتضى ما
 ويكون قوله أو تنقل مع القوة
 كانت الاولى أو الثانية وقول

أراد البطل أو نحو ذلك لأن الجنس الحقيقي هو مطلق الحيوان واطلاق النوع وأراد به
 بعض أفراد ذلك المصنف وهو البخت والعرايب من الجبال (ص) وليس راع رعي
 أخرى أن لم يقر بالإشارة أو نقل ولم يشترط خلافه والافاخره لمستأجره كاجور الخدمة
 اجرة نفسه (ش) يعني أن من استؤجر على رعاية فقيم كثيرة لا يقوى على أكثر منها
 فليس له أن يرعى معها غيرها إلا أن يكون معه راع يقوى به فإن كانت يسيرة فله أن يرعى
 معها غيرها إلا أن يشترط عليه رعيها أن لا يرعى معها غيرها فيؤجره بوزن رعيه وقدره
 بعد الشريط فإن الإجرة تكون لرب الغنم الاول وكذلك أجور الخدمة إذا أجرة نفسه من
 غير مستأجره وما أجرة أكثر من الإجرة تكون لمستأجره الاول وإن شاركه الإجره
 ونسقط حصصه في ذلك اليوم مثلاً من الإجر الاول وقوله الإشاره راجع لقوله وليس
 راع رعي أخرى ويحفل بغيره أو نقل أن يودع في الارض ويحفل عوده على الثانية كما في
 البساطي لكن في الاحتمال الاول شيء وذلك لأنه يقتضي جواز رعي الثانية ولو كانت
 كثيرة مع وجود الشريط وهو عدم القوت وليس كذلك وقوله ولم يشترط سلافة واجبع
 لقوله الإشاره أو نقل أي فلو كان له مشاركة أو قلت جنازه رعي أخرى فمالم يشترط
 خلافه أي خلاف رعي أخرى بأن سكت أو اشترط عليه أن يرعى معها غيرها (ص) ولم
 يلزمه رعي الولد المعروف (ش) يعني أن الرعي لا يلزمه أن يرعى ما ولدته الغنم إلا أن
 يكون هو قهرم ذلك وحيت لم يلزمه فعلى رعيه أن يأتي بأجره لئلا يتعيب رعي الأمهات
 إذا قاربت أولادها لأجل التفرقة لأن ما خاصة بمن يعقل على حاضر (ص) وحمل به في
 الشريط ونقبش الرعي وألفيته (ش) أي وحمل بالرق في جميع ذلك فإن كان عرف الناس

ان

المصنف الإشاره أو نقل لأجاجة اليمين مع مفهوم قوله أو نقل

لأن الغالب أنه يقوى إذا كان معه مشاركة أو نقل والقلة والكثرة بالنسبة لقوته وضعفه وهو مرفوع عطف الفعل على اسم
 يشبه الفعل الذي هو مشاركة وكلام المصنف فيما إذا استأجره على عدد معين وأما إذا استأجره على رعي غنم ولم يبين عددها
 فقد كره براء عن الغنم أنه ليس له في هذه الحالة رعاية غيرها سواء كان يقوى على ذلك أم لا لأن ما شاعره كلها صارت لمستأجره
 وظاهر المصنف الإطلاق وإذا استأجره على غنم فليس له أن يأتي بغير لانها أشد تعابياً بخلاف العكس (تنبيه) قال ابن ناجي
 أقام شيئاً من هذا أن المؤدب أي ومن يشبهه من تعليم صنعة لا يرعى يده أي أكثر ما يطبق (قوله) يعني أن الرعي الخ) والرقى
 بين ولد الغنم لا يلزمه رعيه وولد المرأة الذي وضعت في السقير يلزم الجبال حمله أن الحاصل من أولاد الغنم ضرر الرعي
 وحسن العقد لا يلزمه رعيه وولد المرأة العقد والغير والحاصل في الجبال مشقة الحمل والولد كان محبواً لا قبل وضعه فيستحب
 (قوله) لا يتيه) من أدان وقوس وقفاً ودلاء

(قوله على المستاجر) لا يخفى انه بقوله يقع الخليم بالنظر لآلة البناء والمستاجر بالفتح في ذلك البناء وبكسر الجيم بالنسبة لثمنه الرخي وهو من استاجر الرخي من دمه الطعن عليها (قوله وهو المستاجر) بالكسرى في الاول الذي هو رب الثوب وقوله والاشيرة الى الذي هو رب الدقيق وقوله وب الرب الرخي في الوسطى الى الذي هو المستاجر بفتح الجيم الى المستاجر طاحونه (قوله وب عبارة الخ) هذه العبارة تختلف في الاولى قطع الان في المصنوع على الاول الرخي لانه صنع فيها النقش وعلى الثانية القمع لانه صنع فيه الطعن (أقول) وذهب شب الى الثانية بجعل الشيء المصنوع الدقيق وذهب شب الى الاولى بجعل الشيء المصنوع الرخي وكلام شارحنا في حل عكس كاف وشبهه بقوى العبارة الثانية حيث قال فيها ان لا يمكن عرف في رب الشيء المصنوع وهو المكترى وهذا على المكبرى وقد عانت ان رب الرخي كسرو لكن قال شب ٢٩ في شرحه ان رب الرخي مكترى ايضا لان

معناها ان رب الرخي اكثري من يعطى له نفسه وقصده على رعاه انتهى أى فصار رب الدقيق والمحصل على هذا ان رب الرخي صار بالشيء المصنوع أو رب الرخي أو الدقيق فحصل الجمع بين العبارتين وعلى هذا الجمع قيمة قوله في العبارة الاولى على المستاجر بفتح الجيم الذي هو البناء ومن استاجر به رب الرخي يعطى له عليها قيمة (أقول) وبقي الكلام حيث قد فيها اذا استاجر انسان طاحونا من ربه يعطى عليه للناس أو لربهم وللناس فان لم ينظر لهذه الجمع جاء التعارض بين العبارتين لكن يقال ما المولى عليه من العبارتين حيث قد

ان الخليم على الخياط وآلة البناء ونقش الرخي على المستاجر قضى عليه عند التنازع وان كان اعراف على رب الشيء المصنوع قضى عليه فان لم يوجد عرف فذلك على رب الشيء المصنوع واليه أشاد بقوله (والا فعلى ربه) وهو المستاجر بالكسرى في الاولى والاشير وقرب الرخي في الوسطى وبعبارة ونقش الرخي يعنى ان اجرة نقش الرخي يحصل فيه على العرف بين رب الرخي ورب الدقيق فان لم يكن عرف فعلى رب الدقيق فنصورتها ان الرخي مكترة لظن عليها قوله به أى رب الشيء المصنوع (ص) عكس كاف وشبهه (ش) العكس هنا حيث لا عرف أى فالأمر معكوس في الا كاف وهو شئ يركب عليه اصغر من البردعة وشبهه من سرج وطم ومخوذ ذلك وهو انه في الامور السابقة حيث لا عرف على رب الشيء المصنوع وهو المكترى وحنا على المكبرى هذا حقيقة العكس ولو كان حيث لا عرف على المكترى كما فهم الشارح لكان مساويا لما قبله أى هذا عكس كاف وشبهه (ص) وفي السير والمنازل والمصالحق (ش) أى وكذلك يعمل بالعرف في أحوال السير والمنازل ومقدار الإقامة بها وفي المالحق الى يحتاج اليها المسافر للسير ونحوه فقول في السير عطف على قوله في الخيط وكأنه أعاد الجارية بعد ذلك لم يكن عرف في السير والمنازل فلا بد من تعيينه والافسدة الكرام أو ما المعانيق ونماها اذا لم يكن عرف بها فلا يلزم المكبرى عليها (ص) والزواجة ووطائه يحصل وبدل الطعام المحمول وتغيره (ش) الزواجة المنطرح ونحوه فيرجع في حاله لغيره فان لم يكن عرف لم يلزم المكبرى حل ذلك وهكذا يرجع فيما تحت المكبرى في الحمل من قرش الى العرف وكذلك اذا انتقص الطعام المحمول باكل أو بيع ونحوه فأراد صاحبه أن يحوض بده أو أراد صاحبه توفيره من الاكل والبيع وأراد المكبرى تخفيفه فارجع في جميع ذلك الى العرف وهو كقول المدونة واذا انتقص زواجة الملاح أو نذرت فأراد تعاقها أو أبى الجمل حملها على ما تدارفه الناس وقال غيره فان لم يكن عرف

لم يجبر وان كان من الحاجيات اذ لم يجرى كلفه ان انتهى (قوله شئ يركب عليه اصغر من البردعة) هذا ما عتد ابن حجر في شرح البخاري أى يركب عليه بدلان البردعة وليس المراد انه يجعل تحت البردعة أو فوقها الا انه خلاف ما في القاموس انه البردعة أى بالذال المجهمة والذال المهملة (قوله وهو المكترى) أى الذي هو رب الحق فهو يقر بالعبارة الثانية كما قلنا أولا (قوله في أحوال السير) أى من السير من هو بين أو جسد أو توسطه وقوله والمنازل أى مواضع المنازل ولو أرادنا بأحوال السير كقراءة أو لستنا مع ذلك العمل في مواضع النزول هكذا ظهر في وقوله المعانيق جمع معطوف بضم الميم كصوف ورصاصين وهو ما يطلقه المسافر معه من سرج وعصيل مثلا (قوله ووطائه) وكذا الطعام وسكت ونسبه مع انه مما يجعل بالعرف فيه انه به الاولى لانه لا يمكن الاحتفاظا عنه بخلاف ووطائه

(قوله وقول الغير تقسيم) أي يبين لقوله لا على ما تعارفه الناس (قوله كنزع الطليسان الخ) يفتح اللام وضحه او كسرهما
بكاله القاضى في المشرق الا ان السكر اصغر (قوله وشبهه) أي كسبل (قوله ان كان يفاض) أي الميز و قوله في الخاض أي
حالة كونه معدودا في الخاض أي من جهة الخاض وكان جمع مخاضة (قوله يجعله فاعترضه حبلان) بكسر الحاء كافى
نضبط بعض شيوخنا أي سبل كثير (قوله شترها) أي يكون في الشتر وقوله يجعله بالامطار أي يكفر بالامطار (قوله فيكون
نكسك المزادائم) أي غفل المتاع على ربه والدواب على ربها والحاصل انه اذا كان معلوما حين العقد يكون حل كل شيء على
صاحبه واذا لم يعطه وقت العقد فان مضيت ٢٠ بالبحال يكون حل الجميع عليه (قوله قال ابن عرفة الخ) ايجاب بعض

الشيوخ ناله بالتعاوض لان رب
الممول في زيادته بالمطر مقصير
حينئذ لم يجعل وقاية تمنع المطر
عنه فعنده تفسيره كـ (قوله
وهو أمين) أي في غير الطعام
والادام وانما فيه ما هو محمول
على الثمانية حتى ثبت الامانة او
يصدق ربه او كان محض ربه
والمسجد محض ربه مصاحبه
ولو في بعض الطريق فلو صاحبه
في بعض الطريق ثم غارقه وادعى
ثقله بعدم مفاطرة فانه يصدق
فقال في التوضيح ولعل وجهه
ان مصاحبه بعض الطريق
ومدايرته في باقية دليل على انه
انما مفاطره لما عرف من حقه
واحترازه ولا كذلك اذا لم يصاحبه
أصلا وهذا يقتضي انه انما
يكون فيما اذا غارقه احتسرا
والسراد بالطعام ما تبرع اليه
الايدى من غير أو حصل ولم
تذبت وشيخ مثلا لا كقطع
وقول والحاصل ان المستاجر

سنة فعمله حل الوزن الاول المشترط الى تمام غاية الكراء أو ما لحسن وقول الغير
تقسيم ولو زاد الوزن المشترط بطول يلزمه غير الوزن المشترط فانه محضون (ص) كنزع
الطليسان قائله (ش) يفتى ضمن استأجر فوبالطس فانه يلزمه ان يتزعمه في اوقات
تزعمه عادة كالليل والقائه فلا مفهوم لقائه فان احتلف الطرف في اللبس لم يان وقت
تزعمه او ذوام ليلته قال ابن عبد السلام وما يرجع عنه الى العرف في هذا الباب في المكان
كلما رجع اليه هناك الزمان فاعلم بعض الشيوخ ان اكثرى على متاع دواب الى موضع
وفي المطر بقى نهرا ليجازي الاعلى المربك وقد عرف ذلك كائنا ليشبهه فجاز المتاع على
ربه والدواب على ربها وان كان يفاض في الخاض فاعترضه حبلان لم يعاوبه فحل
المتاع على صاحب الدابة وتلك جائحة نزلت به وسكت ذلك ان كان التمر شتره يصحل
بالامطار الا ان يكون وقت الكراء قد عالج ربه وعلى ذلك دخلوا فيكون كائنا في المدام
انتهى ونقله ابن عات من بعض شيوخ الفتوى قال ابن عرفة انظر هذا الاصل مع
زيادة وزن حل الدابة بالمطر يعني حل منه ما تفرض (ص) وهو أمين فلا ضمان
(ش) يريد ان من استأجر شيا فادعى ضايعه او تلفه فانه يصدق ولا ضمانه لانه أمين على
الاصح سواء كان عايبا عليه أم لا أو الضعيف في دهره أو في العقد وعليه أو ان زكى العين
المؤجر وكل من سأل ما شمل له وجر كل راي والمستاجر ككترى الدابة الشئخ فروق
ويحلف ان كان مع ما قد ضاع وما فرط ولا يحلف في الممهم - قاله ابن القاسم وقيل
يحلف مطاوعا وقيل يحلف غير الممهم ما فرط انتهى (ص) ولو شرط اثباته ان لم يأت بسعة
المست (ش) يريد ان الضمان ساقط عنه ولو اشترط عليه ان لم يأت بسعة ما مات منه ضمن
فانه لا ضمان وان لم يأت بذلك فهو مما لفت في عدم الضمان لكن رعا اوه كلامه صفة عقد
الاجارة مع انه باطل لانه شرط منافي لقتضى العقد فله اجرة المثل سواء زادت على
التسمية او نقصت قاله ابن القاسم وانما يقصد الكراء بحيث لم يسقط الشرط قبل الفوات
والا حث الاجارة والفوات باقضاء العمل كما يدل له ما ذكره الخطيب عن الارشاد

فاساطه

بالسكر يصدق مطاوعا وما المستاجر بالفتح فقيه تفصيل فان كان المستاجر عليه
غير طعام أو طعام كقطع على الاخصر الى الايدى فيصدق وأما الذي نزع اليه الايدى كالزيت والسمن والعسل فلا يصدق
ولا يضمن الاثبات الى آخر ما تقدم (قوله وقيل يحلف مطلقا) أي كان متهما لا كائنا لا قد ضاع وما فرط (قوله وقيل يحلف
غير الممهم ما فرط) أي ولا يحلف على الضايع فيصدق من غير حلف عليه والفرق ان غير الممهم اذا وقع منه ضايع انما يكون
من تقرب بعه غالبا فيكن حلفه ما فرط (تنبيه) لا ضمان على الممهم الا في النقص ولا في السلة التي يبيعها ابن تترد الا
ان يندى يبيع سلة من رجل مينة وهو منكر فلا خلاف انه يضمن لتقريبه بقره الاشهاد ولو جرى العرف بقره كذا ليس
هذا من المسائل التي يراى فيها ذلك

(قوله أو طعام) أي غير دهن والأشياء عطف العام على الخاص وهو لا يجوز فاذنهم خصوصيات الزاويل وأعلم أن كلاً
الدهن والطعام بالأولى في عدم الضمان (قوله فإن المكرى لا يضمن) فهو صاحب الذب أو الظاهر كأن يجعل على ظهره فهو
مكر الظاهر (قوله ولا يقر بفعل) صادق بعدم الغرور أو مسلاو بالغرور والقرول (قوله لا أن الغرور والقولي) يستثنى منه من
دل لصاً أو محالاً فإنه يضمن على المذهب خلافاً لما شئى عليه المصنف ومحل عدم الضمان في الغرور والقولي ما لم يضمن له عقد
والأضيقين كان يقول هي سليمة ويتولى العقد عليه فهو كالمحل (قوله ومن علم منه عقيب) أقول ومن الصالح العامة القول
بالضمان حيث أخذوا بما ساء في حق من عجب في الغرور ثم بعد ذلك رجعت عن ٣١ شيئاً بعد أن رجح الله ما فيه فبه نظر
بلى الصواب الضمان إذا انضم

أفسروا به عقد كما إذا عقده
بجديد مثلاً وقلبه وزنه وقال
له طيب وأبى وهو على خلاف
ذلك لأن الغرور والقولي إذا
انضم له عقد صار من القولي
فالمضمان وأما دفعنا المذكور
أنه إذا كان بائع ضمن وهو المعقد
(قوله أقرق في السير) أي
أسرع في السير (قوله ولو بالمال)
ليس المراد جاسل ما تقدم بلى
المراد جاسل الثقة فبما يتعلق
بهذه المسئلة أنه حيث ضمن في
ثقة المحمولات كان له بحساب
ماسارطه ما كان أو غيره (قوله)
وإن لم يضمن فلا كراه ما لم يكن
الثالث بجسارى لا سبب لب
الذاتية فيه وهل له أن يلزمه جلى
منه بقية المسافة ويعطيه بقية
الاجر وهو الظاهر وأيضاً
العقد وقوله وأما المركوبات
حيث تلقى المركوب ويقرأ ضمن
بالتام فمفعول (قوله مطلقاً) أي
سوا ضمن أولاً (قوله يكارس

فاسقاطه في أثناء العمل بعمله بكأسه فاسقاطه (ص) أو غير دهن أو طعام أو بائنة
فإن كسرت ولم يتعدأ وانقطع الحبل (ش) هذا عطف على شرط فهو في حيز المبالغة أو على
مقدرة تقديره وهو أمين أن ادعى التلف أو عراضاً والمعنى أن من وأجر شخصاً للجل دهن أو
طعام على ظهره أو دابة ففسده أو الدابة أو انقطع الحبل فتلّف متاعه فان المكرى
لا يضمن من ذلك شيئاً إذا لم يتعدأ ويقر من ضعف حبل ونحوه وأما قوله (ولم يقر بفعل)
أى أن الغرور والقولي لأثره مثلاً أن يأتي بشقة خياط فيقول هل تكفى هذه فيقول
نعم وهو يعلم أنها لا تكفى فيذهب صاحبها فيفصلها فلا تكفى وأما أن قال هل كانت تكفى
فصلى ما قاله تكفيتها وهو يعلم أنها لا تكفى فانه يضمن ومثاله أيضاً أن يقول له الصبر
في درهم يعمل أنه زائف أنه طيب وفي المسئلة خلاف ثالثها أن كان بائع ضمن والا
فلا وربها العكس والصواب عدم الضمان ولو علم بالرداءة لانه من الغرور والقولي ومن
علم منه ذلك عقيب وأخرج من السوق ومثال الغرور راقية كرى بطنه يجعل بث أو مشه
به في موضع تعرق فيه ومفهوم ولم يتعدأ أنه تعدى بأن أقرق في السير مثلاً فانه يضمن
وكان له من الاجرة بحساب ماسارطه والمحصل أنه حيث ضمن في المحمولات كان له بحساب
ماسارطه وإن لم يضمن فلا كراهه الأعلى البلاغ وأما في المركوبات فله بحساب ماسارطه
(ص) كإرس ولو جاسل (ش) أي وهكذا إذا ضاع على حارس ولو كان جاسل فيضاع
من الثياب ولو أخذ في ذلك أجرة أو نكر الحارس ليشمل جميع الحراس كحرم ونخل
ودار إلا أن يتعدأ به سدى وسوا كان ما يجره طعاماً أو غيره يغاب عليه أم لا لأن يظهر منه
خيانة قاله في الطراز ومن المقر بطاذا خال الحارس جاني أنسان يشبهك فدفعت إليه
الثياب وكذا يضمن إذا أتى انسان ليأخذ ثوباً فتركه ظناً منه أنه صاحبها وأما الفقهاء
المطارات والأوقاف لاضمان عليهم سلهما لعمامة ما يكتب عليهم من أنه إذا ضاع شيء في داره
يضمنونه لأن ذلك التزام ما لا يلزم ولا ضمان حيث لم يقرموا كما أتى به الشيخ عبد الرحمن
الاجهوري وقوله الشيخ زعم الدين (ص) وأبعدوا ناع (ش) أي وهكذا لا يضمن الاجير
الذي تحت يد المصانع ما تلف منه لأنه أمينه وظاهره سوا انتخاب عليه أم لا عن أشعبي

ولو جاسل أي ما لم يجعل رب الثياب ثيابه رهنه عند في الأجرة والاضمن وما لم يجعل حارساً اتقاه غيره كما إذا كان مثبهوراً
بالحرام وجعل حارساً لا تنق سرقته والأضيقين كما إذا أظهر كذبه وعمله أيضاً ما لم يقرط الحارس وأما لو قام وقت لا يثام فيه
الحارس أو ترك الحارس في وقت بعس فيه الحارس فانه يضمن كما في شرح (قوله ككرهم ونخل) أي كرس كرم ونخل (قوله)
وأما الفقهاء) بالاضمن في نسيته والموجب جودى نت الشفر اجمع خبر الخاء (قوله لا ذلك التزام ما لا يلزم) قال عجب وقد يقال
تضمنهم من المصالح العامة وأعلم أن هذا ليس من المعروف الذي قاله الأمام من التزم معروفاً لزمه هذا الجازة بما أجز
والمعروف لأجر فيه (قوله وعن نهيب) هذا مقابل لقوله وظاهره الخ أن حاصل كلام نهيب أنه يقول والعقيدان حيث كان

الاجير يغيب علمه او المائل ان انشبه يقول بحسب عدم الضمان اذا كان تحت يده واما اذا لم يكن تحت يده فانه يغيب لكن
 تيزمهم هذا القيد ابن لويس والمسمى وغير واحد وكذا قال ابن الحاجب تبعاً لابن شاس والاجير او الصانع تحت يد الصانع امناه
 فقال في وضحه واخبر بقوله يقتضيه مما لو عاين الصانع فانهم يقتضون (قوله او يعلم) فقد نص انشبه الى آخر ما ذكره
 عن انشبه فيرم بحسب تقييد المسمى ورو كذا يظهر من ابن بركة وقال ابن عبد السلام فاذا قوله يقتضيه الصانع الاشارة الى
 موجب سقوط الضمان عن الصانع الاسفل ٣٢ قال شيخنا عبد الله او يعنى الواو اوى ويقل انه يبيع للناس (قوله ولا

مهددة عليه الخ) فاذا استل عن
 وب المتاع فقال لا يعرفه فقال
 ابن ابي زمنين يحلف انه لا يعرفه
 كذا وايشه استكثر من شيوخنا
 وقال ويبنى على اصولهم ان تكفى
 عن الجسب واستقره الساطن
 ن يعاقب بالصحن على قدمه اياه
 (قوله واما الجلاس) هذا
 مفهوم قول المصنف طواف
 بالخالص انه حيث نصب نفسه
 فانه يضمن مطلقاً ولو ظهر خيره
 لان الصانع الناصب نفسه
 يضمن ولو ظهر خيره وهذا كذا
 وان لم ينصب نفسه فيقبل فيه
 ان يظهر خيره يضمن والا فلا
 ضمان من عب وانظر هذا القيد
 هل هو معتبر انتهى (قوله يعنى
 انه لا ضمان على النوى) اى ولا
 اجرة لوفى ولو وصلت فانه المسافة
 والخالص انه لم يقض مدة يمكن فيها
 من اتراج المال امان انقضى
 مدة بعد الوصول يمكن صاحب
 الاجال انه يحضر رج احاله اى
 يجب ان يادى لتراجها فتوافى
 ففوت فلا ضمان لانه لا يقصر

الاقبال تذكر عسده الثياب فيواجر يبعثه العرو بشئ منها يقبله فبذلك يلقاه انه
 ضامن وقال ابن ميمر هذا اذا واجره على عمل اقواب مقاطعة كل قوب بكذا واما ان
 كان واجره يوماً او شهراً او سنة فذبح اليه شيئاً يبعثه في داره واغاب عليه فلا ضمان عليه
 فقوله واجره الخ عطف على حارس (ص) ومصار (ش) اى ولا ضمان على مصار طواف
 في المزايدة او يعلم انه يبيع للناس ولا عهدت عليه فيما يظهر عما عناه من عب او استحقاق
 والتباعد في ذلك على ريب المبيع وقيد ابن رشد عدم الضمان بالمسهر والخبر ولا افعال المواقف
 (ان ظهر خيره على الاطهر) واما الجلاس فعليه الضمان باخذون السلع عندهم
 كالصانع وقيد بعضهم عدم ضمان المصار ان ظهر خيره بما اذا لم يتب نفسه والا ضمن
 ومصار كالصانع (ص) ونوى فرقت سقنته بفعل صانع (ش) يعنى انه لا ضمان على
 النوى وهو خادم السقنة كان يومياً ام اذا غرق بسبب فعل صانع فعليه ضمان علاج
 او مروج او زرع واما ان غرق بفعل غيره صانع فيضمن الاموال والدية في ماله على
 المذهب بما لم يقصد قتلهم والقتل بهم وقيل المدينة على عاقلة (ص) لان خالف مرمى
 شرط (ش) اى فانه يضمن لتعديه مثل ان يقول له لا تزع في الموضع الفلاني فيرمى
 فيه فمهلك بعض الناس لاجل ذلك فيضمن قيمة ذلك يوم التعدي مالم يكن مبيهاً ونحوه
 والا فلا ضمان لانه ائتمنه على ذلك وقوله لان خالف الخ المعطوف محذوف اذ لا يعطف بلا
 الجمل وهو معطوف على مدخول الكافي اعنى حاث اى لا اذاع ان خالف وقوله او صانع
 معطوف عليه ايضا وهو زال الزرع فيقسم بالعطف على ائتمنه من قوله وهو امين (ص)
 او ائزى بلاذن (ش) اى وهكذا يضمن اذا ائزى على المشية بغير اذن اهلها فطعيت
 تحت الفعل او من الولادة والازاء اطلاق الفعل على الاتى لظرف وهذا مالم يكن عوف
 ان الراى يئزى (ص) او غرقه (ش) لا يغني عنه قوله ولا يغرقه بل لا يئزى
 مفهوم شرط اوانه اعاد ليرتب عليه قوله (فبعثته يوم التلف) والمعنى انه اذا غرقه
 وتلف فانه يضمن قيمة الشيء يوم التلف واما ان خالف مرمى شرط او ائزى بلاذن فانه
 يضمن فيسما يوم التعدي فقوله يوم التلف راجع لقوله او غرقه (ص) او صانع في
 معنوه لا غيره (ش) يعنى ان الصانع لا يضمن الا ما كان له فيه صنعة فلا يضمن

منه وعليه اجرة السقنة (قوله او يرمى الخ) ظاهر عبارته ان المرمى والرمى من افراد العمل الكتاب
 وليس كذلك (قوله لان خالف مرمى شرط) اى فرماناً او مكاناً فالاول كل رمى قبل ارتفاع الشيء عن الثبات قبل نزول الشمس
 الصغيرة والثانى كل رمى موضع كذا خرف وحوشه (قوله راجع لقوله او غرقه) واما اذا خالف مرمى شرط او ائزى
 بلاذن فيرم التعدي كذا قال عجب وبحت فيه بعض الشيوخ بان الظاهر رجوعه للجميع ووافقه به رام في مخالفة
 المرمى المشروط وهو الظاهر ثم ان الذى غرقه بالعلم من الكرام اصباه طعانياً وغيره قامت بنقلنا راء لا دهر لرب ان يلزمه
 بهل منه بقية المسافة يعطيه بقية الابرته هو الظاهر او يفسح القدر

(قوله ولو محتاجا له) أى ولو كان عمل المصنوع محتاجا لذلك الغير لانه فيه أى من هذا التعزير يظهر ان عمل فاعل محتاج لانائب فاعله لانه لازم (قوله أو بلا أجر) رده على من يقول انما يضمن ما فعله بأجر وسلكى بعضهم الاتفاق عليه (قوله فبقيته يوم دفعه) أى الآن يرى عنده بعد ذلك فغير قيمته يوم رؤيته فان تعددت الرؤى فغير وقت آخر وثيق وكذا اذا اعترف أنه انما تلفت بعد ذلك وكانت قيمته أكثر من قيمته يوم آخر رؤيته ان تعددت ذكره المواق (قوله هو خاص الخ) أراد ان ترتب السقوط على البينة انما يثبت فيما اذا دعاه لاختزالان بدوى أخذ به لم أنه باق عنده فهو بمثابة ما اذارى عنده أى وأما في مسئلة ما اذا لم يدعه لاختذه والفرس ان البينة قد قامت فلا حاجة الى أن يرتب سقوط الابرة على اقامة البينة لانه عند تقديم البينة الشافية اضماع القيمة التى كان قد اهان تعتبر يوم الدفع بعل أنه لا جرة فلا حاجة الى الاختيار بسقوطها والمضى ذلك من الدقة قال فاما فى (قوله ولو شرط نفسه الخ) أى عند ابن القاسم خلافا لاشبه (قوله هو بسقوط العقد بالشرط المذكور) أى الآن يثبت قطعه

الكتاب اذا دفعه المتسوخ له ليعينه له منه اذا لصنعة له نفسه وكذا اذا دفع له سبعا يصوغه له فى نفسه ودفع معه الحنفى فانه لا يضمنه وكذلك طرف القمح اذا اضع من عند المصانع وقصوره مما هو محتاج اليه ولهذا قال (ولو محتاجا له) وأما ما لا يحتاج اليه فاعلى فى عدم الضمان كاحد الحنفى محتاج الى الاصلاخ فبدفع القردتى الى الصانع فتضع القى لاصنعة فيها (ص) وان يبيته أو بلا أجر (ش) هذا ما لا يفتى فى ضمان الصانع والمضى انه يضمن ما انتفع به فيه صنعة وان صنع ذلك فى بيته أو سوانه وسواء عمله بأجر أو بغيره وسواء تلفت بصنعة أو بغيره منه مالم يكن فى ذلك تعزير كمنش القصوص ونقب المولود وتقوم السيوف واسواق التعزير عند الفرائد ووضع الثوب فى قدر الصباغ الآن يتعدى فيه وانما بالغ على ما اذا فعله الصانع فى بيت نفسه لثلاثتهم انما كان يقع فى بيته كانه لم يصب نفسه قوله أو بلا أجر عطف على بيت فهو فى حيزه البالغة وعلى جميع الصانع البينة انه ردوا المتاع الذى حصله بأجر أو بغيره أخذوه ببينة أو بغيره ما اذا أقروا به وسألى هذا الموضع حيث قال ولارده قوله وان بلا بينة (ص) ان نسب نفسه وغاب عليه بقيته يوم دفعه (ش) يعنى انه يشترط لضممان الصانع المصنوع بشرط من ان نسب نفسه لاصنعة لاعامة الناس بهتزاز به عن الاجرة المتخاص لخص أو بجماعة مخصوصين فانه لا ضمان عليه ومنها ان يغيب على الذات المصنوعة أمان لم يصب عليها بان عملها فى حيزه ولو غابا أو بحضوره ولو فى حيزه فلا ضمان فالمراد بالقيمة عليه أن لا يعملها بحضوره أو فى حيزه ومنها أن يكون مصنوعه مما يغاب عليه أمانا لدفع شخص غلاما له يعطيه وقد نسب نفسه لذلك وغاب عليه وادعى حروبه لم يكن عليه ضمان ومنها ان لا يكون فى الصنعة تعزير وأمان كان فيه ان تقرير كسب الزاوى ونحوه فلا ضمان عليه فيما الضمير فى وغاب عليه اربع للاث المصنوعة أو الاشياء المصنوعة واذ ضمن الصانع فانما يضمن ذلك الشيء الذى تلفت عنده بقيته يوم دفعه به اليه قال فى الموازية والواضحة وليس (به ان يقول انما دفع الاجرة وأخذ قيمته معمولا ابن رشد الآن يقر الصانع انه تلفت بعد العمل وبصيرة بقيته يوم دفعه هذا صريح عدم لزوم الاجرة لانه ضمن قيمته يوم قبضها غير مصنوعة وقوله بعد الآن تقوم بنية أى فلا ضمان سواء ادعاه لاختذه أم لا وقوله فتسقط الاجرة هو خاص بمسئلة ما اذا ادعاه لاختذه لاقوله بقيته يوم دفعه أيضا الماينة فاما له وضع الصانع هنام مصنوعه بقيته يوم دفعه وما ضر يوم التلف والفرق أن تلك الاشياء لا ضمان فيها بالاصالة وهذه الضمان فيها على (ص) ولو بشرط نفيه (ش) يريد ان الضمان ثابت على الصانع ولو بشرط نفيه فهو مباغلة فى الضمان ويسقط العقد بالشرط المذكور لانه بشرط مناسق يقتضى العقد ولا أجر مثله على ان الضمان عليه لانه انما يرضى بالأجر المحسى لاسقاط الضمان عنه وترديد الزكاة فى الفساد لا يحمل به (ص) أو دعا لاختذه (ش) عطف على شرط نفيه فبقيته التلاطف والمضى ان الضمان ثابت على الصانع ولو دعاه لاختذ الشيء المصنوع حتى يصير الميدير وهذا اذا لم يكن الصانع قبض الاجرة والانلا

(قوله فتنسقط الاجرة) ظاهره سواء شهدت الميتة بالتقرب قبل العمل أو بعده وقال بعضهم إن ثبت ذلك بعد العمل لم تنسقط الاجرة والاشكط (قوله جواب شرط مقدر) أي المقادير وله وحيد فتنسقط الاجرة لأن المعنى وإذا كان كذلك تنسقط الاجرة (قوله) كتنفى بذلك أي بنى الضمان عن عدم التسليم فقوله ورتب على ما ذكرني الضمان الاولى أن يقول سقوط الاجرة وبعد ذلك الحاجة لتلق الكلمة أصلا ٣٤ لان القائمة قد حصلت بقوله كتنفى بذلك (قوله) وكان قد دفع الخ)

ضمان لانه صار كلودع (ص) الآن تقوم ميتة فتنسقط الاجرة (ش) أي الآن تقوم ميتة فلا ضمان حينئذ وحيد فتنسقط الاجرة فقوله فتنسقط الاجرة جواب شرط مقدر فان قلت سقوط الاجرة متسبب عن عدم التسليم لان نفي الضمان فالجواب انه لما كان يلزم من سقوط الضمان عدم التسليم اكنفى بذلك ورتب على ما ذكرني الضمان (ص) والآن بمضمره لرب بشرطه (ش) هكذا قيد النسخ الضمان على الصانع بماذا لا يحضر المنشوع قال واما ان أحضره وراة صاحبه مصنوعا على صفة ما شرطه عليه وكان قد دفع له الاجرة ثم تركه عنده وأدى ضياعه صدق لانه خارج عن حكم الاجارة في حكم الابداع فقوله بشرطه أي على العدة المستطرة بينهما (ص) وصدق ان أدى خوف موت فخر أو سرقة مخبوره (ش) الضمير في صدق الراي وكذا في خبر أي ان الراي اذا خاف موت شاة فذبحها لم يضمن وصدق اذا جاء مذمومة وكذا يصدق فيما هلت أو سرق ولو قال ذبحها ثم سرق صدق على المشهور فالضمير في مخبوره للراي لا لربها وغوى كلام ابن عرفة في هذه المسائل بحلف المتهم دون غيره وبعبارة في نفسي ان يحلف من نسب المدنية اليه ن قد تخط بل ظاهرها عدم اليقين ثم ان الراي انما يصدق فيما ذكر حيث لم يزل أو كلفه واما ان قال ذبحته تخوف الموت أو كلفه فلا يصدق وشيخ ما لم يجعل له أكله اذ كان جده له صدق وهكذا اذا جعل له كل بعضها حلت أي بالباقي والاخضه والمقتط مثل الراي يصدق ان أدى خوف موت فخر كما ذكره الشارع في القاطعة وانظر اذا أدى المقتط انه ذبح أو فخر تخوف الموت أو كل حل حكمه حكم الراي فلا يصدق أم لا (ص) أو قلع ضرر (ش) هنا مضافة أي أو قلع ضرر ما أذن فيه والمعنى ان الجاهل اذا أدى قلع الضرر المأذون فيه ونوع في ذلك بان الملقوع غير المأذون فيه فان القول قوله وله من الاجرة ما عمله الا أن يصدق له الجاهل على ما قاله فلا أجر له وعليه القصاص في العمد والعقل في الخطا ولا مفهوم للضرر بل السن أو الناب كذلك وانما خص الضرر بالناب لان الغالب ان الوجود يقع فيه (ص) أو صبغا (ش) هو بالنصب عطف على خوف أي وهكذا يصدق الصانع اذا أدى انه صبغ الذوب بعشرة دراهم عصفرا مثلا وأدى ان ربه أمره وقال له انما أمرته أن يجعل فيه خمسة فقط مع عين الصانع ان أشبه أن يكون فيه بعشرة وان في جبالا بسبعة صدق قرب الثوب فان في عما لا يشبهه لاجرم مثله وبعبارة سواء كان تنازهما في الصفة أو في قدر الاجرة ثم ان هذا مكرم مع قوله وانه استمتع وقال ودية وقوله أو خولف في العدة أو في الاجرة وقوله

فان يدفع له الاجرة ضمن كافي شرح ب (فزع) قال في الكافي في الصانع تضع عنده الساعة فيغير قيمتها ثم يوجدها للصانع وكذلك لو أدى على رجل أنه سرق فبسه فانكره فصالح على نفي ثم وجد العبد قال ابن رشد في جماع يعني هو لم يده عليه ولا يتقاضى الصلح بمصدا أو معية الا أن يجده عنده قد أخفاه فيكون له وفي التذنب في المكترى يتعدى إلى الدابة فيذهب فيغير قيمتها ثم يوجدها للمكترى اه (قوله فخر) أي أو فخر وجاهل اذ كانه كانه من قوله أو سرقة مخبوره أي الراي لان العطف يقتضي المغايرة (قوله) يعني أن الراي أي بخلاف المستأجر لثوبه او المستعير فلا يصدق ان شئ استعاره ثم أدى خوف موته فخره أو ذبحه فانه لا يصدق الا بطلح أو بنية ومثله يقال في الزن والوديعة المشتركة والجنبي (قوله لم يضمن ويصدق) فان ترك التذ كسحت في ثابث ضمن (قوله في هذه المسائل) أي ما ذكره والآن بعد الذي هو قوله أو قلع ضرر (قوله حيث في الباقي)

أي والحال ان المكان قريب يمكن أن يأتي بالباقي (قوله) فان القول قوله وله من الاجر وانظر هل يمين وان يجري فمما جرى في التين قبلها (قوله) ان أدى انه صبغ الخ أي يقول المصنف أو صبغا معناه ان أدى صبغا أي قدر من الصبغ (قوله صدق قرب الثوب) أي ان أشبه (قوله في الصفة) أي في كونه أخضر أو أقر (قوله) ثم ان هذا مكرم مع قوله وانه استمتع وقال ودية) وبعبارة التكرار ان قوله أو صبغا معناه الذي الصانع الصبغ وادى به خلافه وهذا في تلك

(قوله على صفة المصباح) أي من كونه أحرأ وخضر أي أنهم اتفقوا على الصبغ وما اختلفوا الألف كونه أحرأ وخضر مثلا
(قوله مثل هذه الصورة) أي صورة ما إذا كان يخط ويصبغ (أقول) وفي باب والاحسن أن يجعل ما هنا مجازا بقوله
ما بعده من الأقسام (قوله فبلا كها) أراد الهلاك ولوحكا كاسير وسي وسكون الأسر وغفر قسا من كآباني ومرض
حيي فلم ومن مرض لا يقدر على استيقا ما استوجب عليه وظاهره فبعضها مجرد قلق ما يستوفى منه ولا يصح الحكم به
ولأنه تراخي ما عليه وفي الشيخ أحد قيساياتي بعض مخالفة ٣٥ (قوله الأصبي تعلم) أي أوبالغ وقوله تعلم أي لتسمة

والمراد الأصبي تعلم ورضيع
نات كل قبل قيام مدة الاجارة
أو قبل الشروع فيها (قوله
وفرس نزع) أي ينزع عليها ماتت
أو أعتقت من مرة فتفسخ
الاجارة وأما موت ذكر نزع
قد اخل في قوله بقت ما يستوفى
منه فلا اعتبر من على اطلاقه
لشمول القسوس للذكر وأما
الحصان فخاص بالذكر وقوله
وروض أي رياضة أي تعلمها
حسن السبق فبانت أو أنكرت
فتفسخ الاجارة وله بحساب ما حمل
(قوله هل أن يصحذره) أي
المعين أي أو يحرث أرضه المعين
والخاصل أن هذه الجزئيات
كما يستوفى بها النفقة (قوله
يدفع له الثوب) أي ويطلق
الثوب المستوفى به (قوله هل
الترضيع) أقول حيث أن
صاحب الترضيع أناد ما ذكر
فصح اقتصار المصنف رحمه الله
على الأربعة (قوله المراد بالتلف
التفسخ) أي في قوله وهو مفسخ
بغير الخ (قوله مفسخ الناس
البناء) أي تعذبا المستوفى به

وان ادعاء وقال سرق متى ويمكن جعله على صورة يستدفع بها التكرار وذلك بان يجعل
على ما إذا كان الصانع يخط ويصبغ فيقول ربه دفعته لك لخطيطة ويقول لا تسترد دفعته
لاصبغه وهذه إذا جعل قوله أو خوف في الصفة على صفة الصبغ فان جعله أعم منه
شمل هذه الصورة فلا يستدفع التكرار (قوله فتوزع) يرجع إلى المسائل الأربع (ص)
وفسخت تلف ما يستوفى منه لاه (ش) أشار بهذا إلى قول أهل المذهب أن كل عين
يستوفى منها المنفعة قبل كمالها فتفسخ الاجارة كوت الدابة المعينة وانعدام الدار وكل
عين تستوفى بها المنفعة قبل كمالها فتفسخ الاجارة على الأصح كوت الشخص المستاجر
للعين المعينة وتقوم وازنه مقام مورثة الألف أربع مسائل صبيان وفرسان صبيات التعليم
والرضاعة وفرسا العزور والراضة واليا أشار بقوله (ص) الأصبي تعلم ورضيع وفرس نزع
وروض (ش) زاد المأزري على هذه الأربعة ما إذا استأجره على أن يصحذره الذي
أرضه وليس لغيره أو يبيعه لغيره في داره فعمل مانع من ذلك وفاد غيره الخياط يدفع
له الثوب يخطيه للباس لا لغيره وليس لغيره وزاد الباجي مسئلة الملبل يشاره
الطبيب على بره فيقول قبل ذلك وزاد غيره من استوفى على أن يصنع في الجواهر
النفيسة صنعتة ثم تمثلك وفي التوضيح ما يقيدان المشهور في هذه الأمور عدم التفسخ
وبعبارة المراد بالتلف التعذر كما أنزل على مفسخ الناس البناء أو الحرث أو أنكرت
الحرث أو نحو ذلك والتلف ليس بشرطا وانما عبر به لأن الغالب أن التعذر انما يكون
بسبب التلف منه وما من قوله ما يستوفى منه موصولة وهي من صبغ العموم أي تلف
الذي يستوفى منه أي تلف كل ما يستوفى منه لا مكره بمعنى شيء لأنها ذكر في سابق
الانبات في العموم فيها وقوله لاه أي لا ما يستوفى به أي لا الذي يستوفى به أي لا كل
ما يستوفى به الأصبي تعلم الخ لأن الاستثناء من معيار العموم وبجملتها موصولة في
الأول والثاني مطبق على القاعدة التي ذكرها أهل المذهب ولا يخرج عنها شيء قوله منه
كان الواجب تقديمه على عامله فيقول ما منه يستوفى لم يقيد المحصر والاختصاص أي
تلف كل ذات لا يستوفى الامتياز وهذا انما يكون في الدابة المعينة وأما غير المعينة فلا
تفسخ الاجارة بقتلها لكن كلامه الآتي في كراهة الواجب على ذلك فان كلامه بعيد
بعضه هذا (ص) ومن قطع فسكنت كمنو القصاص (ش) هذا عطف على صبي لانه

وقوله أو أنكرت الحرث أي الذي يحرث به المستاجر الأرض لأن المراد أن الحرث مستأجر لانه يكون حقيقه مستوفى
منه لانه يصبغ حقيقه كما يصبغ الكلب ويشتريه كونه من أدينا بالتلف أي الماشية وهو وفسخت تلف الخ الصادق بالمستوفى منه
والاستوفى به لاحاجة لذلك (قوله يشيق على القاعدة) أي وما استوفى منها أي التي هي تنفسخ الاجارة بكل تلف ما يستوفى منه
ولا تنفسخ تلف كل ما يستوفى به الأربعة والأربعة (قوله فلا تنفسخ الاجارة) المراد بالزوم جميع الأربعة (قوله كلامه
الآتي) أي فلا حاجة إلى هذا المحصر

(قوله وهذا المعنى) لان المستاجر عليه انما هو القلع لاذات السن وكلاهما وهم ذات السن هي المستاجر عليه (قوله الا
 أن يداخ) لا يخفى ان البحث باق وهذا المعنى الذي أراد لا يخرج عن مدلول العبارة التي ورد عليها الاعتراض (قوله
 فاكتسب المضاف) لاجابة ذلك لانا نقول ان الضمير عائد على السن الا انه على حذف مضاف (قوله والا فلا يصدق الخ)
 هذا ما بين عرفه فالأبعد ذلك والظاهر ٣٦ أن عهده تجري على أيمان التمسك حال حج ثم ان بعض أشياخنا استظهر

خلاف ما استظهره ابن عرفة
 لانه لا يعلم الا منه اه حاصل
 ذلك انه يقول يصدق في سكن
 الام لاقرينة تدل على كذبه
 (قوله وبغيب الدار) المعهوم
 للدار بل كذلك غيب الداية
 وغيب منفعها كما هو النص
 (قوله لم يصب) أي بل يجري في
 المستاجر ما جرى في مالك الارض
 بفد زرع الغاصب وبغيب فيه
 تفصيله (قوله فلا يجاب به من
 الاجرة) قال حج هذا حيث
 شيخنا البرمكي ولا يقول عليه
 (قوله وهو مضببة نزلت به)
 والفرق بين هذه وبين قوله
 والاحسن في القدي من لسان
 ان ما تقدم خصله بمجرد
 حق صاحبها ولا حق له فيها
 وانما قصده بمجرد تقليدها
 وذهبه صاحبها وما هنالك حق
 فيها فبنتوهم انه خلصها متبرعا
 بما خلصها به (قوله وانظر عند
 جهل الحال) أي وعدم القرينة
 (قوله غير ظاهرة الحال) أي وما
 تقدم حالت به كذلك فهي هنا
 متعديفة فاستحققت ان يفسخ
 رضاعها هنا بخلاف ما هنا لا يجزى
 الولي في الفسخ وهذا الجواب
 قدما بين ناجي بانه لا فرق بينهما

يجزى على البسيلة من به أي وكذلك تنفسخ الاجارة في هاتين المستأجرين وهما اذا
 استؤجر على قلع سن أو شرس فسكن المأوى على ان يقص من شخص فمفعوه فيه غير
 المستأجر من له القصاص كما اذا ترك أولاد امثالا لتعدوا الحلف فيه ما اما ان كان العاق هو
 المستأجر فلا تنفسخ الاجارة بمفعوه فحق قوله من اقلع أنه استؤجر على قلع سن
 فسكنت وعبارته لانه اعده لان معناها أنه استؤجر على قلع سن فقلع فسكنت فالمستأجر
 عليه السن وهذا المعنى لا يخفى العادة أن يقول وقلع سن فسكنت اللهم الا ان يريد
 وسن اقلع أي استؤجر على سن لاجل قلعها وقبته تكلف وقوله فسكنت أي السن أي
 ألمها فاكتسب المضاف من المضاف اليه التأكيد وعمل في قوله كعفو القصاص من
 العطف الى التشبيه لان السن مما يستوفى به المتعسف والغفوة عن القصاص ليس من
 ذلك بل هو مانع شرعي من استيفاء المنفعة وقوله فسكنت أي حيث وافقه الاجير على
 ذلك والا فلا يصدق الاقرينة (ص) وبغيب الدار وغيب منفعها (ش) أي وكذلك
 تنفسخ الاجارة اذا غصب الدار المستأجرة ومنفعها اذا كان الغاصب لا تاتاه الاحكام
 والفسخ في هذين حق للمستأجر فله البقاء على اجارته وحينئذ يصير المستأجر بمنزلة المالك
 فيغير في نفسه ما مر في قوله وان زرع فاستحققت الخ في أنق بان الله املك على الزاوية اجرة
 المثل لتفسخ اجارة المستأجر بالغصب فقد أطلق في محل التقييد فلم يصب ولعل المؤلف
 صرح بلفظ غصب ولم يكتب بلفظه على الدار دفع توهم كون منفعته مضمونا على أنه
 مفعول فلا يثبت الفسخ الا بغصب الشئين وليس كذلك فلو تكلف المستأجر ما لا على
 تقليصه من القاصب فلا يجاب به من الاجرة وهو مضببة نزلت به وبعبارة ومعنى
 الفسخ في هذه المسائل أنها ما ردت معوضة للفسخ لانها انقضت بالفعل بدليل قوله الا ان
 يرجع في قبته (ص) وأمر السلطان باغلاق الخوايت (ش) أي وكذلك تنفسخ
 اجارة الخوايت اذا أمر السلطان باغلاق الخوايت ولم يتمكن المكتري من المنفعة
 وهو المشهور والمراد بالسلطان هنا ذو القهر وعلى السلطان الاجرة حيث قصد غصب
 المنفعة لا الذات وانظر عند جهل الحال (ص) وحل غلثا ومرض لا تقدر معه على
 رضاع (ش) أي وكذلك تنفسخ الاجارة بظهور رجل بان كانت الظهور ترقى العقد غير
 ظاهرة الحال ثم ظهروا بمرضه مرضا لا تقدر معه على الرضاع وهذا التقرير لا يخالف
 هذا ما مر من قوله كاهل الطفل اذا حلت من ان أهل الطفل يغيرون حاله في ما اذا
 حصل الحمل بعد العقد والافكلا مع استمراره حيث حكم هناك بالتغيير وهذا الفسخ
 بغير تغيير وان حصل ما هنا على التغيير تكررت المسئلة ويحصل أنه متى في كل على قول

(قوله لا تقدر معه الخ) مفهومه انها لو قدرت معه على الرضاع لم تنفسخ الا ان يضر به في المفهوم تفصيل او
 (قوله وان حصل ما هنا على التغيير) أي ويجعل الموضوع واحدا وقوله ويجعل على أي والموضوع واحدا أي
 فيكون متى أو لا على التغيير وهذا على الصحيح وقوله او ذكرها أي ويكون هنا مجعولا على التغيير كالاول والموضوع واحد

وأجيب بخلافه بأن ما حكم فيه بالتعدي حيث الضرورة ولم يتحقق الموت وهما يتحقق الموت فلذا حكم بتعدي الفسخ وهو جواب ظاهر موافق للقواعد (قوله لا تعدو) أي بأرض حرب وما نزل منزلها كقطع يصدق الإسلام فإن هو بالقرب لم تفسخ ونقط أجره مدة هو وبه (قوله إلا أن يكون قبض الأجرة) أي قبض المستأجر الأجرة أي استوفاه من المسمى هذا هو المراد وليس المراد إلا أن يكون المؤجر قبض لأنه لا يصح

(قوله لا اختلاف السؤل) أي السؤل اللامع كما فاده بعضهم (قوله لكان الحكم فيه ما هو) الظاهر أن يقول لأنه كس الحكم والمقصود ظاهر (قوله وشعوا) أي كانوا في قوله عقد عليه أي لغرضه فأن أجرو لعته فأنظر هل يكون كاجرة السعية لعته فلا ينظر لموقعه وإنما ينظر لشرده وأذا ردها لى رأى فيها بى أن يكون كالشهر أو أن يكون كالسعية ثلاث سنين (قوله قبل انقضاء المدة) المناسب أن يقول حال العقد مشهورة أنه إذا كان ظن بلوغه أو لم يكن شيئا ثم ردها من الحكم ليس كذلك لأنه لا يلزم بقسمة المدة برده وسكت عما إذا بلغ شهرا وقوله وأما على سلمه لا يتحقق أن موضوعه أنه ظن عدم بلوغه وأما إذا ظن بلوغه أو لم يكن شيئا فالحكم ليس كذلك والحاصل أنه نارة ظن بلوغه أشبه مدة الأجرة ونارة ظن عدم بلوغه نارة لا يظن شيئا وفى كل أمان بقعة على نفسه أو على سلمه فهذه ستة وفى كل نارة يبلغ فيها نارة يبلغ رشيدها

أو كرها جعلا انتظا وهو الظاهر لأن الموضوع أنه خيف على الطفل الضرر بدون الموت وانما خبر واضح ذلك لأن الضرر ليس محققا لأنه أمر مخوف يحتمل وقوعه وعدم وقوعه أما إذا خيف الموت فيتعين الفسخ وهنا كلام طويل أنظر في الكبير (ص) مرض عبده وهو له كالعبد إلا أن يرجع في بقية (ش) أي وكذلك تفسخ الأجرة في هذه الأمان لأن المستأجر لا يمكنه الانتفاع مع شيء من ذلك ولو رجع العبد في الأمان أو أطاق من مرضه في بقية المدة لزمه عاقبه إلا أن يتقاضى قبل ذلك وصكان الأحسن أن يزيد بقية قوله أن يرجع أفضة أو يصح ويكون قوله في بقية واجبا للمسا وقد يقال لا يكتفى بذلك أحدهما من الآخر وبعبارة إلا أن يرجع الخ راجع لجميع المسائل أي إلا أن يرجع الشيء المستأجر على حاله التي كان عليها قبل المسانعة فيأخذ منها تمام المدة يسقط عن المستأجر ما قبل أيام الهر وبفلا يجوز أن يتفادى قضاء مدة الهر وبفلا تفسخ ما في النعمة في مؤخر إذ قد وجب للمستأجر ما قبل مدة الهر وبمن الأجرة في قبضه في الشيء لا يتجمله المهم إلا أن يكون قبض الأجرة (ص) بخلاف مرض دابة يسفر ثم يصح (ش) أي فإن الكراهة تفسخ ولا يقع ودان صحت لما يلحقه من الضرر بالعبر وانما فرق بين العبد والدابة لاختلاف السؤل لأن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو كان العبد في السفر والدابة في الحضر لكان الحكم فيها سواء ونحوه في الشك ثم ينبى أن يقرأ قوله ثم يصح بالنسب عطفا على مرض أذ هو مصدر وقد نزه بخلاف أن مرض دابة يسفر ثم يصح فهو مصدر مؤول عطفا على مصدر صريح (ص) وشهران تبين أنه ساروف (ش) أي وخبر المستأجر في فسخ الأجرة أن ظهر أن العبد المؤجر ساروف لأنها عيب وجب انقضاء كالمبيع وهذا حيث كان استجاره تخدعة في دابره وشعوا كما لا يمكن الصفظ فيه منه وأما لو أجروا أو انفسكم ما ونحو ذلك فلا تفسخ الأجرة لتبين أنه ساروف كما أشار في المسألة بقوله وإن ساقطه أو أكرهه فالقيمة ساروف تفسخ وليتصقف منه وكما يلقى في قوله وأفسق مستأجر الخ (ص) ويرشه صغير عقده على أو على سلمه وفى الظن عدم بلوغه وفى كالشهر (ش) أي وكذلك تفسخ الأجرة برشه الصبي إذا أجروه ولمه وأجر سلمه كدأره وأدأره أو رقه أو نحو ذلك إلا أن يظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة وقد بى كالشهر ويسمى الأيام فيلزمه بقية المدة بالنظر للعقد على نفسه وأما على سلمه فذهب ابن القاسم أنه يلزمه فاعلم بالظن في سلمه السعية وهي ثلاث سنين وبعبارة برشه صغير معطوف على ثلث أي وسقط برشه

فهى اثنا عشر فإن ظن بلوغه أو لم يكن شيئا فحق رشيدها بخبر في الفسخ والابقاء عقد على نفسه وعلى سلمه فهذه أربعة وإن بلغ سقيا ينبغي إذا كان على سلمه لا على نفسه فيضرب هذه أربعة أيضا وأما إذا ظن عدم بلوغه فان بلغ سقيا فلا خيار له فيها إذا كان على سلمه وأما إذا كان على نفسه فيضربها أربعين كالشهر ويسمى الأيام فهذه اثنتان وأما إن بلغ رشيدها فان كان سلمه فيفضل فيه أربعين ثلاث سنين ولزمه وإن بى أكثر لا يلزمه وإن كان على نفسه فان بى كالشهر لم يمتثل ما إذا بلغ سقيا

(قوله وانما المراد قد شق في اثباتها) هذا يدل على انه يتعين عليه البقاء ولو اكرم من ثلاث سنين وهو خلاف ما يقيد به شرح
 عب وشب من ان مقتضوا (قوله الالتماس) واما الغير عتسه فلنفس ذلك لان (الولي انما تسلط على مال السفيه لا على ذاته
 واذا وقع ذلك فهو مفسوخ ابداً وهذا كله ما لم يكن تخلف الضيق والافلاس له ولورثه وليس له الانحلال حتى تنقضي
 المدة (قوله اذا اجر السفيه نفسه الخ) الحاصل ان السفيه اذا عقد على نفسه ظن رشده وظن عدمه أو ظن شيئا فلا كلام
 له اذا رشده حتى تنقضي المدة فهذه ثلاث صور واما اذا عقد على سلعه ورشده فلا كلام له اذا بقي من مدة الاجارة ثلاث سنين
 كذا في بعض التبرج (قوله أو بطننا بعد بطن) ٣٨ تنوع في التعبير والمعنى واحد (قوله فان الاجارة تنفسخ) ومثل

ذلك من كان مقرراً في رقة على
 سبيل البر والصدقة وأجرها
 مذكومات وقراراتكم غير فيها
 أو كانت مقررة على اعلم أهل
 مذهبه مثلاً فإنها لا تعلم مدة
 ومات قبل انقضائها أو انتقلت
 لغيره أو كانت على إمام مسجد
 أو غيره ذلك فاجرها امام المسجد
 أو غيره ومات أو انتقل الحق لغيره
 (قوله لا تلامه في فطر غير
 مستحق الخ) حاصلة ان الناظر
 غير المستحق اذا اجر الدار
 للوقوف أو الارض الموقوفة
 مدة ثم مات فلا تنفسخ الاجارة
 وهكذا ان تنفسخ بموت أحد
 المتكاريين والفسخ وعدمه
 اغنيته على المستوفى منه أو به
 لا بين نوى العقد من مؤجر أو
 مستاجر (قوله الا ما قرب لم يبين
 مقدار القرب والظاهر السنة
 والسنتان وحرره فلو وقع وأجر
 ومات المعمار فان الاجارة تنفسخ
 (قوله اني ان تنقضي امدان الخدمة)
 ظاهره ان امدان الخدمة زمن

معين (قوله باعتبار الحكم) أي باعتبار الحكم بعدم الفسخ (قوله ولم يشر له الا كثر من كرامتها والمعنى
 وما أكرهت به) هذا اذا أقرناه أجرة فغير وكذا ان اجها وكان الاقرار بعد انقضاء مدة الكراء أو ما اذا كان بقول الكراء
 فغير المشرع بالسبع بين أربعة أشياء فصيح البيع الذي أقر به المؤجر اذا كان الفئ كثر من القيمة وإنه اذا القيمة يوم البيع
 اذا كانت أكثر من حاله وبين الجميع وأخذها كرت به أو قعة الكراء ان كانت أكثر من أو أقل أو أنه غيبه فغير المشرع
 بين ثلاثة أشياء اما القيمة أو كراء المثل أو ما أكرهت به الا كثر من ذلك اذا أقرناه فغير هو كل ذلك اذا كان بقول الكراء
 وأما اذا كان بعد الانقضاء فكل المؤجر بالسبع بعد الانقضاء (قوله في غير معين) أي في زمن غير معين أي انه أكثر اعمالي ان

اكره انك اليوم فهذا من
الاخص لعنه فانه عجز وما
ذكره من الفرق بين ان ينسخ
الكراء على يوم بعينه وبين ان
يقع عند الكراء على ان ياتيه
بما كتره في يوم بعينه بخلاف
لما عليه العرف في زماننا من
استوائهما قوله كان يقول
أركب عليا في هذا اليوم الخ
هذا الاصح لان هذا جعله فيها
سبق مثلا لما اذا كان الزمن
معينا وأما قوله لم يطعن عليها
اردا في هذا اليوم فهذا ينبغي
استقاطه لانه فاسد لانه جمع بين
الزمن والعمل وفيه من الخلاف
فانه لو ساقى الكلام عليه وقوله
لكنه الحق به أى بالزمن المعين
فيفسخ في الحج وفي الزمن المعين
(قوله ان أرادته هو بعددها)
أى وأما لو ارادته من الآن
أولا ارادته فهو العبد (قوله
ويسقر رقيقة الخ) أى حكمه
حكم الرقيق في زمانه وقصاصه
له وعده لافى وطء النساء لان
كانت أمة فحكمها بحكم الخنزى
الوطء

• (فصل) • كراء الدواب

(قوله بالاجارة قل وعقل) تقدم
عن ابن عمر في ما يشدان العقد
على ما لا يعقل من الدواب وغيرها
غير المستقيمة والحيوان الذى
لا يعقل اجارة (قوله يسع منفعة
الخ) لو قال بعده على منفعة
حيوان لا يعقل لكان أنقصه وسلم بما رده عليه من ان ذلك ليس به الا بالمعنى الإجماع لا بالمعنى

والمعنى ان الاجارة لا تنسخ اذا تخلف المكرى عن الاتيان بالدية في الزمن الذى واعد
المكرى ان يأتى به فانه وان فات ما يقصده ويروم من تشييع شخص أو ثقل أو رجل
ان لم يكن الزمن معينا ولم يكن يجب اتيان الدية أم لا امان كان الزمن معينا كما كثر
منك ذلك لا ركب عليها في هذا اليوم أو فسخنى أو بضمها فى أو تطننى فى في هذا
اليوم أو قال أاج عليا فلم يأت المكرى بالثمن المكرى الى أن انقضى ذلك الزمن المعين
أو فات الحج فان الكراء لا ينسخ لان أيام الحج معينة وليس للمكرى الرضا مع المكرى
بالمعنى على الاجارة اذا انعقد الكراء للزمن فسخ الدين في الدين فان لم يتقد فبصور لا تنسخ
العلة المذكورة والمراد بالزمن المعين أن لا يجمع معه العمل امان جمع بينهما فالعبرة
بالعمل كان يقول أكرى منك دابتك أركب عليها في هذا اليوم أو ثقل أو طعن عليه
أردنا في هذا اليوم أو نحو ذلك فالعبرة بالركوب والطعن ولا عبرة بخصوص الزمن وأما
الحج فهو غير معين كنهه أطلق به أى لحقيقة غيره معينة لانها كما لو جدد هذا العام
توجد في العام الثاني وان كانت بأمامه معينة (ص) أو نسق مستاجر وأجره الخا كم ان لم
يكف (ش) يريد ان الاجارة لا تنسخ بظهور المستاجر فاسق لا يشرب فيها الخمر أو زنى
أو نحو ذلك الآن الحاكيم بأمره بالكف عن ذلك فان لم يفته أجره عليه وأجر جهته
القضى وأرى أن يخرج منه ان لم يتسبكر أو هامن يومه وما قارب ذلك حتى يأتى من
يكتر بها فان لم يجد مكرى يأتى خرج الشهر الذى كراء لم يسقط عنه الكراء وكلام
المؤلف في الكراء الوجبة أو المشاهدة وقد اجرة أو الفاعلة قد تغير لاقوم ولم يتعرض
المؤلف لما اذا كان مالك الدار قاسم أو نحو وقد تعرض في ذلك الشارح فقال قال مالك
في كتاب ابن حبيب الفاسق المعلن بفسقه يكون بين أظهر القوم في دار نفسه ان الامام
يقا به على ذلك فان لم يفته أخرجه عنهم ويعت عليه وعند الفهم ان لم يغير بالعقوبة
تكرى فان لم يفته يعت وظاهر الصنيع ان الاول هو المذهب (ص) ويعتق عبد وحكمه
على الرق وأجره ليس بدينه ان أرادته هو بعددها (ش) هذا معطوف على قوله باقرار المالك
والمعنى ان من وأجره سنة مثلاً ثم اعتقه نأجوا فان الاجارة لا تنسخ ويسقر رقيقة
الى تمام المدة ولو مات سيده قبلها وسوا أرادته هو بعددها لم لا تلحق حق المستاجر
بالعين المستأجرة ولذلك لو اسقط حقه فبالبقي من المدة فخر عقده ولا كلام لسيده وأما
الاجرة التى بعد المعنى في بقية زمن الاجارة هل تكون لسيده أو للعبد ففيها تفصيل فان
أراد السيد أنه حر من الآن فالاجرة فيها للعبد وان أراد أنه حر بعد المدة فالاجرة فيها
للسيد وقوله ان أراد أنه حر بعد المدة فراجع لقوله وأجره ليس بدينه فقط خلافا للشيخ
عبد الرحمن فانه جعله راجعا الى قوله وحكمه على الرق أيضا

• (فصل) • ذكر فيه كراء الدواب والمناسبات للاختصار أن يسقط قوله فصل وكراء الدابة
كذلك ويذكر ما بعده من المسائل الا انه قال ذلك للاشارة الى ما اطلع عليه أهل
المذهب من الفرق بين التبرير بالاجارة قل وعقل والكراء لما لا يعقل قال ابن عمر في
ذكره بف ذلك يسع منفعة ما يمكن نقله من حيوان لا يعقل (ص) وكراء الدابة كذلك

حيوان لا يعقل لكان أنقصه وسلم بما رده عليه من ان ذلك ليس به الا بالمعنى الإجماع لا بالمعنى

فإن هذه الأقوال بعضها يتبع بعضها كما تفصل في الإجارة ليشمل ما إذا تزوج امرأة متفانعة داية على القول بكونه
أوعلمه وعلى القول بغيره بناء على أن التعريف شامل للصحيح والفسد (قوله في صحة عقد فائده) فنه ان الكرا هو نفس
العقد والعبارة تؤيد بالمعاري (قوله ان الذي الخ) بيان للامع وكأنه يقول ويحتمل ان المراد اعم من ذلك بان يقول
الانصوب للعموم الشامل لما تقدم وغيره وقوله هناك أي في باب الإجارة يجوز هنا في باب الكرا وقوله وان اذا استأجر داية
بأكثر من أي اذا استأجر سبلا بأكمله وظهر أن كولا يصح ولو لم يجر بقله وأنه اذا اكترى داية الخ لكان أسس لأن كلامه
في بيان ما جرى في باب الإجارة من الاستكم ٤٠ يجري في باب الكرا والحاصل أن المعنى على هذا الاحتمال ان الاحكام

(ش) والاول الاستئناف أي ان كراهية الباطنة بشرط في صحة عقد عاقده وأجره كالبيع هذا معنى كذلك كما مر في باب الاجارة في قوله صحة الاجارة بمعاقد وأجره كالبيع وبمحمل أن يرتد ما هو أو من ذلك وان الذي يجوز هناك يجوز هنا ما يتعمد هناك فيستعني هنا وان الكراء لازم له ما بالعقد كالاجارة وانه اذا استأجر دابة بأكثر أو وقع كالمأجر آمن الاجر وظهر أنها كركوة فيخير المستأجر فكذلك ان كان عليه طعام ودجا وامان كان على ربه ما طعام المستأجر وهل كذلك ام لا ثم ان المراد بالكراء هنا المعنى المسمى وهو العقد لا المعنى الاسمي والاصل صدق الال على الاجرة ويكون سالكاً عن غيرهما (ص) وجاز على ان عليك طبقها (ش) أي ويجوز ان يكثر دابة من شخص على ان عليك علفها ولو قال وتجاوز طبقها كان أولى ان يفهم منه جواز كرائها بدارهم وعلفها بالاولى اذ يكونه صار تابعاً له في قوة الاستئناء مماثلة عموم قوله وكراهية الدابة كذلك لان من جملته ما مثله ان تكون الاجرة معلومة على التحقيق وهذه المسائل لا بشرط ان تكون معلومة على التحقيق وانما اجاز والاضطرورة وكان القياس المنع والعطف بفتح اللام اسم لما عطف للدواب كاشبه مثلاً بالساكن اسم للعل وهو متاولة ذلك لها فلوربدها **كركوة** أو وجد ربه أو كركوة القسخ طائر من ربه بالوسط (ص) أو طعام ربه أو علفه طعامك (ش) أي وجاز كراهية الدابة على ان عليك ليكثرى طعام ربه الدابة أو كركوها بدارهم على ان على ربه طعام المكثرى وان لم توصف النقة لانه معروف قال المظفرى أو عليه هو طعامك فغناه اذا لم يكن كركوها بطعام والاحتيج لما يبدلته من طعام بطعام غير يبدل (ص) أو لغير كرها في حوائجه (ش) قال في المدونة ومن اكرت دابة لغير كرها في حوائجه شهر افان كان على ما ركب الناس الدواب جاز وهكذا يجب تقييده كلام الشيخ بما قاله وان ركوب الناس اذا لم يكن معروفاً عند التكرار يبيز (ص) أو ليطمن بها شهر (ش) أي وكذلك يجوز ان تكري منه دابة ليطمن عليها الخطة شهر ابعينه أي والطن ينهم معروف ولا منهم شهر بل المراد ضمنا عينا ثم ان قوله أو لغير كرها

لما علقته بالكره كالحكام
 المتعلقة بالاجارة ولاشك انه
 خارج لما عني على الاحتمال الاول
 قوله ولو قال اي لان المتبادر
 من قوله على ان عليك علة وان
 اعلمت تابع وان المقصود الدوام
 (قوله) وهذا في قوة الاستثناء
 اقول لا استثناء على الاحتمال
 الثاني لان احكام الكره
 مساوية لاحكام الاجارة فم
 يحتاج الاستثناء على احتمال
 الاول (قوله) ان تكون معلومة
 على التحقيق لما قال انه يجوز
 كراهية بعلمها وعلمها ليس
 معلوما على التحقيق وقوله
 لاضرورة اى بالضرورة تكون
 في الاجارة والكره وانما قلنا
 في الاجارة لما تقدم انه يجوز
 استبعاد جيل باكله (قوله)
 وبالسكون اسم للفعل اى
 المراد الاول بدليل قوله وطعام
 وبهازل كما ان اعلمنا الفسخ على
 الخطأ على ما علمنا

مناوالتهم بطريق الاصالة وعلى ذلك فهل يجوز ذكر او اهل ان عليه مناوالت ذلك (قوله ما يرضيها الخ
بالوسط) أي وليس للمعكرى جبر عليه ان يهضم رايه بخلاف الزوجة فيلزمه نقضها ولو اكد كونه كما تقدمت وان وجد احد الاخير
قليل الاكل والزوجية قليلة فلا يلزمه الا ما كان خلافا لان عمران لهما الفاضل بصرفه فيما احبا (قوله او وطعام بها
الخ) او مائة خلوة تجوز الجميع انهم لهما تقدم الا (قوله قال المغربي) كتبنا في بيت الخطيب ابو الحسن الصغير رأيت
في بعض التفاسيد ان المراد به اوعى الغير في شيخ ابن نايي (قوله ولا مضموم لشهر) وفيه خلافه حيث قال وظاهر
قوله شهر ان انخرمته لا يجوز لكثرة القدر اء وصارة شيب ولا مضموم والمراد منتهى عينه وقد يقال ان ان كثرته لا يجوز
لكثرة القدر اء والذي يقول الظاهر الجواز

قوله وقال الساطي) اعراب الساطي يرجع للاعراب الاول وقوله معطوف على ان عليك في العبارة حذف والتقدير معطوف على قوله على ان عليك لان المعطوف عليه مشمول على فقط ٤٩ (قوله على أحد القولين المتقدمين) أي فيما

زاد الزمن على العمل جاز العطف لانه محل القولين كما تقدم قوله ويحتمل الخ اعلم ان الخطاب ذهب الى الوجه الاول وهو ان ذلك على أحد القولين وأما قول الشارح قدس من مضطرب الخ فحسب فيه ما عمل الدابة ليس موكولا للاختيارها ولو كان موكولا للمعامات شيئا وعمل الاحتمال الاول هو المتعين اه (قوله وحمله مختلف) أي ولم يعين بمقتضى هذه من هذه وأما لوعين فيجوز وقوله فان معنى راجع لكلام المصنف وهو ما اذا كانت الدواب لرجل واحد كانت ماله صكاً أو وكلاً (قوله وهذه فاسدة) وجه الفساد انبوب الدابة يريد جعل الضميمة لا القرفة خوفاً من ضعفها وهذا الذي قلناه سابقاً في الشارح فيه عليه (قوله ليريه) ولم يوصف وان لم يكن على خدار به رؤية لكساري الاجسام غالباً (قوله فله الكلام) والظاهر ما لم يجز بها ما أخف حسن الرجل (قوله والظاهر الجواز والظاهر أيضاً ما لم يكن خروج عن العادة (قوله ولقد) مفهومه عدم لزوم حمل ما معها ولو صغير أو وضعاً (قوله فانه يلزمه حله) أي ولو كان من زنا (قوله ولا تمسحوا دخل الخ) أي بان حلت في السحر ولقد (قوله

الخ معطوف على قوله على ان عليك علقها أي وجاز كرها على ان عليك علقها أو الركوب أو الطعن أو الدخول الخ وكذا على جل آدمي وقوله شهر ايتنازعه كل من يركب ويطعن على أنه ظرف له يوم باب الحذف من الاول دلالة الثاني عليه وقال الساطي يجوز ان تكون اللام في قوله وأليركها أو ليطعن أو ليعمل معنى على معطوف على قوله ان عليك وظاهر قوله أو ليطعن به أشهر وألوجهي قدما ينفع فيه وقد ذكر الشارح أنه اذا عين الزمن والغسل أنه لا يجوز فانه قال ولا يجوز أن يجمع بين تسمية الارادب والايام التي يطن فيها وانما يجوز في تسمية أحدهما اه وقد تقدم في باب الاجارة الخلف فيما اذ جمع بينهما المشار اليه بقوله فيما هو هل تفسدان بجمعهما وتساوياً أو مطلقاً خلاف فيقتضي انما ذكره الشارح من المنع على أحد القولين المتقدمين ويحتمل أن يكون اتفاقهما ويفرق بينهما ما هو عام بان عمل الدابة بقدر ويكثر فلس من مضطرب لعدم وجود الاختيار بخلاف ما مر (ص) أو ليعمل على دواب مائة وان لم يسم بالكل (ش) أي ويجوز ان يدواب أن يؤامر الشخص على أن يعمل عليها مائة اردب أو قطار بكذا وان لم يسم بالكل دابة من مقدار ما يعمل عليها أو انما حذف المعزيم الموقوف واحد والحدود والاكمل وتنبه بالاضافة على ان الجواز مشروط بكون الدواب كاه الشخص واحد ما لو كانت الدواب لرجل شقي وحمله مختلف لم يجز ان لا يدري كل واحد بما كره دابته كاليسر فان معنى مالكل واحد والحدود جاز وان اختلف فلا يجوز حتى يعين ما يعمل على هذه وما يعمل على هذه وهكذا في قبل المبالغة فيه تفصيل اذ يشمل ثلاث صور احدها أن يسمى مالكل ويحدد قدره النسبية أن يختلف قدره ويعين ما عمله هذه وما عمله هذه وكلها مما جازت الثالثة أن يختلف قدره ولا يعين ما عمله هذه من هذه وهذه فاسدة وأما نسخة لمواق ولم يسم بالكل في مفهومها تفصيل فلا اعتراض عليها (ص) وعلى حل آدمي لم يره ولم يلزمه القادح (ش) يعني ان الكراء على رجل رجلين أو امرأتين لم يره بما جازت تساوى الاجسام فان أثاره بقادحين لم يلزمه ذلك والقادح هو العظيم الثقيل وحيث لم يلزمه القادح فانه ياتيه بالوسط من الناس او تركى الا بال في مثل ذلك والعقد ضميرهم وليس الاثنى من القادح مطلقاً بل حكمها حكم المذكور فان استأجره على حل آدمي وأما ما مر أنه فانه منظر لها ان كانت من القادح لا يلزمه والارامه وأما ان استأجره على رجل فأما ما مر أنه فله الكلام وفي عكسه قلرو والظاهر الجواز ما لم يرض ان قالت امهل المعرفة انه كالنادر فله حكمه وكذا من يغلب عليه النوم وأما عهدة الدواب ركب كذا ينبغي (ص) بخلاف ولقد (ش) أي فانه يلزمه حله لانه محمول معهما في العقد وأولاهم دخلاً في ذلك وظاهر كلامهم ولو طالت المدّة بحيث يكبر فيها الولد ليقال يلزمه على التحليل المتقدم لزوم حل زيادة البلبل مع أنه لا يلزم به حله لما نقول بانه قد يفرق بينه وبين ما نسبته لحل المرأة (ص)

٦ في السرقة بان الطرود وقرقيا مكان التحفظ من المطر أي يوضع شيء يمنع منه دون الولادة لكان أظهر كالأغدة الشجرية في السرقة بان الطرود وقرقيا مكان التحفظ من المطر أي يوضع شيء يمنع منه دون الولادة لكان أظهر كالأغدة الشجرية

(قوله الثلاث) الاحسن نصب على انه مقول به لاعلى انه مقول فيه للقاء المضرورة عند الصعاب حتى اريد بانفارق استغراقه بانفعل فالاولى التعبير عنه بانه مقول به لانه لو جعل ظرفا لوجه ان الركوب في مسئلته هذه كان في بعض الثلاث مع ان المقصود استغراق جميع الثلاث اشارة لبعض المتأخرين وقال اللغوي واستنما عطف على يسع والثلاث ظرف لركوب (قوله وكذا المتوسط) أي عند التقى ومنعه غير ممكن يتبع الحق لانه ما به القنوى (قوله كالاربعة الايام والخمسة والسادس ملحق بالربعة كما قررنا شيئا) (قوله بل وكذا استنما لعلها) أو جعلها كافي شرح عب وكذا استنما عنها ولتبناه وهو كالركوب للاثنتا ايام قال شب في شرحه وهذا لا يخالف ما قاله الشارح في ثبوت الاجازة من انه لا يستقي في الحيوان الا عشرة ايام لان الرماح الحيوان الرقيق ٤٥ فهو يغتفر فيه عشرة ايام بخلاف الى آخر ما ذكرناه سابقا (قوله ذكر امدانية)

وبيعها واستفاد موكوبها الثلاث لاجعة وكرك المتوسط (ش) أى وكذلك يجوز بيع الدابة واستفاد موكوبها اليومين والثلاثة لاجعة فصاعدا فلا يجوز لان المبتاع لا يدري كفى ترجع اليه نيؤدى الى اطمحنا فى المبيع ويكره المتوسط من ذلك كالاربعة الايام والخمسة لامة فهم موكوبها بل وكذلك استثناء معلهاو ينبغي ان يكون التوب كالدابة وعلف الدابة فى هذه المدقة على المشتري كالدابة المستأجرة وضمانها فى المذا الجائرة والمكر وهمن المشتري وفى المنوعة من البائع (ص) وكذا دابة شهر ان لم يتقد (ش) يعنى انه يجوز ان يكرى دابته المعينة على انه لا يقبضها المبكرى الا بعد شهر ايستوفى منها بما يشترط ان لا يشترط تعجيل الابرة فان اشترط ذلك فقد عقد الكراء تقديما لعل أم لا لا يقابل تعجيل المتع لئلا يتقد بتردد المتقدين السلقية والغنية لا يقيد فسادا الا بالتقديما بقوله ان لا نقول شرط التقديم على التقديما بشرط في فساد العقد (ص) والراضى بغير المعينة الهالك ان لم يتقد او تقصد واضطر (ش) يعنى ان الدابة المعينة اذا هلكت ببعض الطريق فلا يجوز للمكرى أن يعطى للمبكرى دابة أخرى بركها بقية سفره ان كان قد فسد الاجرة للمكرى لانه قد مضى ما وجب له من الاجرة فمنافع يتأخر قبضها يباعه ان قبض الاوائل ليس كقبض الاواخر اما ان لم يحصل تقديما لاجرة أو حصل واضطر المبكرى للثانية ضرر وشبهة فيجوز له ان يقبلها الى ان يضره ضرورة فقول المعينة أى الذات كانت دابة أو ثوبا ونحو ذلك وقوله الهالك مصفة المعينة ولا يجوز ان يكون مصفة لغيره لان اضافة غرالى المعينة لا يثبت ثمره فبالا ليعص وصفها بالعرفه فقام له فانه حسن وسواء كانت الاجرة معينة أو مخفونة وقوله ان لم يتقد بفتح الياء لانه من تقديما لبعضها لانه لا يقابل نقد (ص) ولعل المستأجر عليه ودونه (ش) أى وجاز للمستأجر ان يقبل المستأجر عليه بعينه أو ما هو مساو له أو دونه ولا يقبل ما هو اضر منه وان كان أقل قدرا فان قلت لم ترك النص على فعل مثله قلت لان قيمه تقصدا

أى مدينة شهرها إلى بعد شهر واما
غير المعنية فلا بد من الشروع
أو تعجيل جميع الاجراءات الخ
كما تقدم وفي بعض النسخ إلى شهر
وهى أقرب إلى إعادة المعنى من
نفسه شهر ومثل الشهر شهران
كما في المدونة ولواص عليه المقيم
الشهر بالاولى (قوله ان لم يتقد)
اى لم يشترط النقد ثم ان عبارته
تفيد انه اذا شرط النقد لا يجوز
شهر ويجوز فله و هو صادق
بهمذين يوما مع ان ما ذكره
الافقهسى يقتضى المنع فيا زاد
على عشرة أيام وكلام ابن يونس
يقتضى جوازها في نصف شهر
وهو هو لكن كلام ابن يونس
مفروض في السفينة وكلام
الافقهسى يمكن حمله على غيرها
وحيثما يطالب القوف (قوله
والرضا بغير المعنية) أى من
عبد أو دار أو ثوب أو دابة وان
كان سابقا فيها (قوله الخ زوال

الضرورة) أي لأطلاق المقام من نسخ ما وجب له من الاجرة من منافع تأخر قبضها في حج وانظر هل فيه
الاضطرار المشقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال أي في موضع لا يجيد فيه من يكره ولا يشترط أن يصل إلى حالة
يأبى فيها كل الميتة ضالفا بعضهم والطاهر أن المراد بها ما هو أهم فان لم يضطر مع النقد ولو طوعا لماله المتقدمة
(قوله فتأمل فإنه حسن) ولا يخفى أن فيه قسدا من جهة العنى لانه لو جعل مسقة ذلك لكان العنى ولا يجوز الرضا بالهبة
وهو باطل وإن ذلك ان العسقة في نفسه سلوا العمل بموصوفها وهذا لا يصح بخلاف قولك مررت بالرجل البائع فان قولك
مررت بالبائع صحيح ومعهم المبتع جواز الرضا بديل الهبة المضمونة (قوله ودونه) أي قدر اوضر رأى لا أكثر ادرا
ولو أقل ضرر ولا دونه تقدير أكثر ضررا فان خالف فهو

(قوله ثم ما هو جاز) وهو ما كان في المحمول ومنه ما هو ممتنع وهو ما كان في المسافة (قوله هو بمادة الخ) هذه العبارة أحسن من الأولى (قوله وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة) خصوصاً وقد قلنا يجوز في اللذان من المسافة (قوله اصطلاح غالب) أي كون الأجرة نقال في العاقل والبكر في غيره اصطلاح غالب أي لأدائهم أي ما هما من غير الغالب (قوله لانهم إضافة) وأما إذا لم تضاف فتبقى على الضم لحذف المضاف إليه وفيه معناه وقوله ويجوز جرهما هنا مقابل الأحسن (قوله وجعل برؤيته الخ) أراد بالبرؤية العلمية أي بان برؤيته لمصلحة العلم لا لحسنى يعرف نفسه من حقيقته وقوله ولا يشترط بيان جنسه لا يقال كيف لا يعلم الجنس مع وقوع العدة على رؤيته لا نقول المرقى مقداره لا نوهه بان يكون في عدله مثلاً كذلك أفاده بعض الشيوخ (قوله وقيد الثلاثة الأخيرة) الحق مع البساطي من أن القيد الذي هو قوله ان لم تتفاوت ٤٣ راجع للأخيرة الذي هو المحدود وقوله

ثم ما هو جاز ومنه ما هو ممتنع كما يفيد هذا قوله أو ينتقل لبلدان ساوت الخ فان قلت
القول كذلك ليس لان ينتقل لبلدان المسافة فكان عليه تركه قلت لانتم ذلك بل هو جاز
كما فيه انشاء الله تعالى وبمادة وكلام المؤلف في الجمل أو الركوب وأما في المسافة فلا
وسيلقى لا يجوز ان ينتقل لبلد وان ساوت الاثانته وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة
والنصاب لقوله وكذا ما ادبنا فيقول المعكرى عليه لكنتميه على ان هذا اصطلاح
غالب ثم ان قوله وفعل المستاجر بالرقع عطفاً على فاعل جاز أي وجاز فعل المستاجر عليه
ويجوز حينئذ نصاب دون على الظرفية وهو الأحسن فيها في هذه الحالة لانهم إضافة
ويجوز جرهما عطفاً على لفظ المستاجر (ص) وجعل برؤيته أو كبله أو وزنه أو عده (ش)
هذا مما لا يخفى فيه وهو جواز كراهية ادبنا لصلح علم اجساماً برؤيته وان لم يوزن
أو يهادر أو يكال ولا يشترط بيان جنسه لا لاكتشف برؤيته أو يكبله أو وزنه أو عده بيان
يكفى منه دابة لبلد لرب أو عشر بين بطيخة مثلاً وقيد الثلاثة الأخيرة بقوله
(اللفظ تتفاوت) لان بعضها واثنين ساوى في الكيل وما يصعد قد يكون اشتد من بعض
كما جعيل قول لربد سبع عشر مثلاً وجعله البساطي قيداً في العدد فقط وفيه نظر وبمادة
ان لم تتفاوت أي تتساوى ليعمل وأما السبع كالزمان والبعض فلا ينصرف كما يرشد إليه كلام
ابن شاس والجمل بكسر الحاء والمحمول بدل عدو الغم في قوله برؤيته أو كبله أو وزنه أو عده الذي يرى
أو ما يقع الخاء فيحتاج لتأويل لانه يقتضى وجود محمول وعلى الثاني البساطي (ص)
وأما قبل النقد ويعد ان لم يقب عليه ولا فلا الامن المكترى فقط ان اقتضا أو يعد
سبع كتم (ش) كلام المؤلف هذا فيما اذا وقعت الاثانته بزيادة من المكترى على المنافع ومن
المكترى على الأجرة وأما ان وقعت على مأس المال بجانز من غير تفصيل سواء قبل النقد
أو بعده فغالب المكترى على النقد ان لا تتفاوت المنع حينئذ وهي التهمة على الصنف بزيادة

ثم ما هو جاز ومنه ما هو ممتنع كما يفيد هذا قوله أو ينتقل لبلدان ساوت الخ فان قلت
القول كذلك ليس لان ينتقل لبلدان المسافة فكان عليه تركه قلت لانتم ذلك بل هو جاز
كما فيه انشاء الله تعالى وبمادة وكلام المؤلف في الجمل أو الركوب وأما في المسافة فلا
وسيلقى لا يجوز ان ينتقل لبلد وان ساوت الاثانته وانظر ما الفرق بين الجمل والمسافة
والنصاب لقوله وكذا ما ادبنا فيقول المعكرى عليه لكنتميه على ان هذا اصطلاح
غالب ثم ان قوله وفعل المستاجر بالرقع عطفاً على فاعل جاز أي وجاز فعل المستاجر عليه
ويجوز حينئذ نصاب دون على الظرفية وهو الأحسن فيها في هذه الحالة لانهم إضافة
ويجوز جرهما عطفاً على لفظ المستاجر (ص) وجعل برؤيته أو كبله أو وزنه أو عده (ش)
هذا مما لا يخفى فيه وهو جواز كراهية ادبنا لصلح علم اجساماً برؤيته وان لم يوزن
أو يهادر أو يكال ولا يشترط بيان جنسه لا لاكتشف برؤيته أو يكبله أو وزنه أو عده بيان
يكفى منه دابة لبلد لرب أو عشر بين بطيخة مثلاً وقيد الثلاثة الأخيرة بقوله
(اللفظ تتفاوت) لان بعضها واثنين ساوى في الكيل وما يصعد قد يكون اشتد من بعض
كما جعيل قول لربد سبع عشر مثلاً وجعله البساطي قيداً في العدد فقط وفيه نظر وبمادة
ان لم تتفاوت أي تتساوى ليعمل وأما السبع كالزمان والبعض فلا ينصرف كما يرشد إليه كلام
ابن شاس والجمل بكسر الحاء والمحمول بدل عدو الغم في قوله برؤيته أو كبله أو وزنه أو عده الذي يرى
أو ما يقع الخاء فيحتاج لتأويل لانه يقتضى وجود محمول وعلى الثاني البساطي (ص)
وأما قبل النقد ويعد ان لم يقب عليه ولا فلا الامن المكترى فقط ان اقتضا أو يعد
سبع كتم (ش) كلام المؤلف هذا فيما اذا وقعت الاثانته بزيادة من المكترى على المنافع ومن
المكترى على الأجرة وأما ان وقعت على مأس المال بجانز من غير تفصيل سواء قبل النقد
أو بعده فغالب المكترى على النقد ان لا تتفاوت المنع حينئذ وهي التهمة على الصنف بزيادة

أو يجعل علم ما شاء منه وهو انه لو بين وأول الجنس يجوز وهو ما لو ان ذكره المشرع من الاندلسيين والقرويين ولكن
المحمول عليه ما أخذ من منطوق المصنف هذا لا ما في ظاهره بعض من حقيق وكان ظهره قبل ان أراد فقه الجدل (قوله
فيحتاج لتأويل) أي بان يراد بالاحمول وانما يحتاج لتأويل لان الذي يرى انما هو المحمول وأما الفعل فلا يرى والمصنف
قال برؤيته وأما قوله لانه يقتضى وجود محمول فلا نظره في نفيه لوجهه وجهه الثاني بقوله أولان الجمل يستلزم محمولاً فالظهير
راجع لذلك اللفظ (قوله ان لم يقب عليه) أي على النقد أي المنقود أصلاً أو غاب عليه فبعدمه لا يمكنه استماعه (قوله أو يعد
كثيراً) مدعوف على المكترى لئلا يلبس ويجوز عطف الظرف المنسوب على الجار والمجرور كما في الحق ذكره عند أسام العطفا
(قوله لا تتفاوت المنع الخ) لكن بشرط التجهيل أي على تقدير اذا وقع ذلك بعد النقد لا بد من تجهيل رأس المال والإحصاء
أيضا القسح المكترى بالثمن المكترى من كرامته منافع مضمونة في مؤخر

(قوله سواء كان مما يغاب عليه أم لا) هذا التعميم صحيح في ذاته أي بالنظر للفقهاء لا في أصل كلام المصنف لأن القرض ان الأمانة على غير رأس المال (قوله نقدا) أي ان تلك الزيادة تكون نقدا وقوله فسحقها في دين الى أجل أي هو الزيادة التي تدفع عند الاجل ولا يخفى ان ذلك انما هو في الزيادة من المكسرى وأما من المكسرى فيصير مطلقا فلا مانع (قوله لانه لما يحصل غيبة صار كانه لم يبيض) فلم يلزم عليه تعمير ذمة المكسرى غاية ما هنالك تعمير ذمة المكسرى ان كانت الزيادة الصادرة منه موقوفة فماد هذا لانه لا يشترط مقاصة وفي شرح عجمي لكن لا بد من المقاصة أي ولا يكتفى بوجود حاجتها لم يبدل عليها وهو ما قاله بعض مشايخ شيخنا أو وجودها كاف ٤٤ حيث لم يبدل عليها وهو ظاهر كلام ابن يونس (قوله ان دخلا على المقاصة) يقيد

وبهم هذا في عين ذلك ان في كلام المؤلف ما يدل على ان مراده الاضافة زيادة فلا يصحاح الى نسخة ابن غازي والاضافة زيادة المخرج ومعنى كلام المؤلف ان من اكسرى من رجل دابة جاز له ان يقابل ذلك قبل ان ينفذ الكراء سواء كان مما يغاب عليه أم لا كانت على رأس المال أو أن يذكركم الزيادة ذاتها أو دراهم أو عرضة نقدا لانه استقرى الر كوب الذي وجب له المكسرى بالزيادة التي وجبت له ويمنع لأجل لان المنافع دين عليه للمكسرى ففحقها في دين الى أجل أو بعد النقد ان لم يقب المكسرى غيبة يمكنه فيها الانتفاع به كانت الزيادة منه أو من المكسرى لكن يشترط تعجيل الزيادة ان كانت من المكسرى لانها اذا كانت مؤجلة صارت موقوفة في الغنمة في مؤخر لان المكسرى ترتب له في ذمة المكسرى ركوب فحقه في شيء لا يشجبه وهو الزيادة من المكسرى ولا يشترط تعجيل الزيادة ان كانت من المكسرى لانه لما يحصل في غيبة على النقد صار كانه لم يقبض فان غاب المكسرى على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فلا يجوز الاضافة الا من المكسرى فقط لا من المكسرى لهمة السلف بن يادوها كانت الغيبة المذكورة سلفا لان الغيبة على ما لا يعرف بيئته نقد سلفا وانما يقبض من المكسرى ان دخلا على المقاصة كما اذا استأجره بعشرة فنفقدها وغاب المكسرى عليه انتم نقدا لا قبيل السر مثله على درهمين يدفعهما المكسرى المكسرى ودخلا على اسقاط الدرهم من جماعى المكسرى ورجع عليه المكسرى بغاية لان المكسرى دفع عشرة اخذ ثمانية نقدا أخذ أقل مما دفع فلا تمتع في ذلك هذا اذا لم يحصل سير كثير فان حصل سير كثير فتنق معتمة سلف بن ياد تعجزوا الا لاله من المكسرى بن ياد بشرط تعجيلها مع أصل الكراء فيحصل السلامة من فسخها في الغنمة فيبقى بعضه مؤخر وهو الزيادة المؤخرة من المكسرى بشرط المقاصة كما يقيد النقل فقوله وقال عطف على قائل جاز وقوله ان لم يقب عليه أي النقد بمعنى المنقود اذ هو الذي يتصور فيه الغيبة وقوله والا فلا تصرع مع مفهوم الشرط لأجل الاستيفاء والشرط (ص) واشترط هدية مكانا عرف (س) أي ويازا اشتراط حل هدية مكانة الى الجلال ان عرف قدر ذلك

ان الزيادة من جنس الاجرة لان المقاصة لا تكون الا في الجنس الواحد وأما ان كانت من غير جنسه فان كانت عرضا جازا للتأخير وان كانت دراهم والاجرة ذاتاير أو بالعكس امتنع لانه صرف مؤخر والحاصل على ما في عجمي خلافا لما في شارحنا وع ان المقاصة شرط في الاضافة من المكسرى بعد النقد سواء غاب عليه المكسرى أم لا وسواء حصل سير كثير أم لا وانما لم يعتبر المقاصة في زيادة المكسرى قبل النقد بعد الدفعة حينئذ من بيع عرض ونقد يشترط وعلى كل يقو بشرط زيادة المكسرى وهو تعجيلها (قوله نقدا أخذ أقل مما دفع) أي والامنع لئلا يصحح الذممات ومثل الدخول على المقاصة حصل لها بالفعل وان لم يبدل عليها حيث لم يشترط هدمها قديما قال لاحاجة لقوله لان المكسرى المخرج أي ويقول

لانهم لما اتفقا على ان يلم عليه تعمير الغنمين وانما في ذلك تعمير ذمة واحدة واعلم ان يحصل تعجيلها ان كانت من المكسرى حيث كان الكراء مضموها وأما في دابة معينة فلا يجب التعجيل انما مضموها لا تكون في الغنمة فلا يلزم على تأخير الزيادة فسحقها في الغنمة في مؤخر (تنبيه) مودع كلام المصنف في كراء دابة فلا يسترا من الاضافة بن ياد في الدور قليل يمنع ولو بعد كثير سكنى وان بهل الزيادة لوجود ذمة سلف بن ياد لا تتأثر غالبا يسكنى أو انهم غنمة لذلك بخلاف الدواب وعليه اقتصر في الأخيرة وقبل يجوز ان لم يسكن كثيرا ولا يعمل الزيادة لانها أصبحت فلا تكون في ذمة المكسرى فلا يلزم بتأخيرها فسحق الدين في الدين ولا يسترا من الاضافة في الارض فانها تكلو والآن تكون غير مأمونة الرى ان الزيادة يلمن المكسرى في الموضع الذي تضع فيه الاضافة بن ياد لا يجوز ان تقدم الزيادة وتكون موقوفة لاحتمال عدم الرى فيفسخ الكراء

(قوله هكذا أقروه الشارح) وعبارته يعني أن الحاج يجوز له أن يكثري من رجل بعينه مثلا ويشتري عليه أن يجعل كل ما يأخذه من هدية إذا حُكِن مقدار ذلك مع وفاء عدهم فان لم يعرف ذلك لم يجز للقرروا الجاهلة قاله في المدونة (قوله هدية متعة) أي ما يهدى للرجل بكم (ه) وهو ما يحصل عليهما من كسوة وطيب (ه) هذا تقرير أبي الحسن على المدونة قال وظاهرها جزاء تطيبها وكسوتها الآن الصدقة أفضل كما قال في كتاب الصلاة الأول والصدقة بمن يخليق به المجدد أو يجمر أحب إلى انتهى وقد مرنا أن كسوة الكعبة مخصوص لمعوم انتهى عن كسوة الجدار انتهى في ٤٥ وحيت كان هذا هو المنقول عن أبي الحسن حلال المدونة قاله في ٤٥

كذا أقروه الشارح وقرره البساطي على أنه يجوز لرب الدابة أن يشتري على الحاج هدية متعة ونسب كل المدونة وعبادة هدية متعة هو ما يحصل اليها من كسوة وطيب للكعبة وهذا هو المنقول وسما في المؤلف في الدابة وفي الحل وفي قوله وفي المستأجر عليه ومثله لا أثر بعد أن يكون معنى الهدية ما يهدى للرجل بكم (ص) وعقبة الإيجير (ش) أي يجوز للمستأجر أن يشترط العقبة على الجمل وهي عندهم معروف قرأ سنة أصل ومعناه أنه تركب الجمل السادس وفيه شرط اشتراط عقبة الإيجير لغيره من الكراهة في فعل مثل ما استشر به ووجوبه لغيره من الحرمة في فعل الأضرب مما استشر به قولان والتميز من كلام المؤلف الجواز المستوي الطرفين فلا يؤخذ منه نيب ولا وجوب وقوله الإيجير أي إيجير المكثري كالمكاتب ثم أن قوله وعقبة الإيجير يحرقه الرفع بالطف على فاعل جاز على حذف ضاف أي وجاز اشتراط عقبة الإيجير ويجوز فيه الجواز بالطف على هدية (ص) (لا حل من مرض (ش) صورها الشارح في رجال أكثر على جعل أروادهم وعلى حل من مرض منهم لانه يجوز له البساطي على ما إذا كثري مشاء لا لزادهم واشترطوا حل من مرض منهم لا يجوز لغير وجه من الجاهلة وقد بطل الصريح المرض فيردى للخصام والصورتان متعارفتان ومثل المرض التعب (ص) ولا اشتراط أن ماتت معبنة أن يابها (ش) يعني أن من أكثر دابة معبنة وشرط في أول كراهته أن ماتت أن يابها في مكان الأولى إلى مدة السقر فلا يجوز وهذا إذا نفع الكراه ولو طوعا للابصير فسخ دين في دين وان لم يتقد جاز ولا يثنى كلام المؤلف قول ابن القاسم أن سال أن يجوز لمن يحمل لزامه و برده عليه دينار أو من زاحله لعمل ويزيد دينار أنه جاز لأن هذا التعلق من صفوة الأول في الركوب (ص) كدواب رجال (ش) يعني أن الدواب إذا كانت رجال شئ لكل دابة أول واحد واحد ولغيره أكثر والحل مختلف للإيجير أن يكري لا يفسد تعين ما يحصل على كل ومثله ما لو كانت كل دابة مشتركة بينهم أو بينهم باجر مختلفة واختلاف الجمل فإذا كانت الدواب شركة بينهم أو بينهم باجر متفقة جاز في اتفاق الجمل بان يتفق قرن ما يحصل لكل دابة كقطار مثلا أو بطون يتفق وزن المؤزون في الثبوت والاجر ويتفق المكمل فيما ذكر في النقل والطفة فانه يجوز الكراه ولو كانت الدواب رجال ولو لم تكن مشتركة بينهم واختلاف عدد ما لكل أو مشتركة بينهم

لا احتمال مع احتمال غيره وإليه خلاف في حال فمن يقول بالبصير راحة يرى الغالب تساوى الرجال ومن يرى الحرمة لا يسأل ذلك وقوله والمتبادر الخ ولا يقول على ذلك لما عرفت من اختلاف (قوله لغير وجه من الجاهلة) هكذا في نسخة مصطلح لا أكثر من وجه من الجاهلة لانه لا يمكن أن يمرض واحد أو أكثر يحمل خفة المرض وشدة وطوله أو قصره وفي نسخة بطرون وجه من الجاهلة وقوله والصورتان متعارفتان المناسب أن يقول متحدثان إذا أريد بالشرائخ المتبعة أو متباينتان أن أريد بالشرائخ حقيقة ويكرن الشرط واقعا من بعضهم على بعض فتدبر (قوله كدواب رجال) أي أولرسلين

قوله وظاهره ولو اختلف الخ) لابد من قيد أي بان نقول وحصل التعيين فيما يصح على كل واحد على حدثها والامتنع
 (قوله وان نقد) أي ولا يصح الا بشرط النقد لا يوجد (قوله ومفهومة الخ) أي الممكن لابد من التجهيل بالفعل ولا يتوقف
 الصفة على اشتراط التجهيل بل على حصوله (قوله وكلام المؤلف) أي الذي فيه ان تفعل المعين يكفي حيث كان العرف تفهيمه
 اذا كان غير متعين معيشة غائبة وغير ذلك شامل للدراهم والدنانير الحاضرة وأما الدنانير المعينة الغائبة فلا يكفي فيها اشتراط
 التجهيل بل لا يصح الكراهية الا بشرط ٤٤ الخلف أي بشرط الاتيان بخلفه ان تلفت كالأوباب وغيرها فإما زانف أي

عدم تعلق الاغراض بها فلذا
 فتفرق فيها التاخير بشرط الخلف
 بخلاف المثلي غير المعين من
 الطعام والعروض فان الاغراض
 ملحق بها فلذا اشترط فيها
 التجهيل ولم يكن اشتراط الخلف
 (قوله على يد فاض مثلا) دخل
 تحت مثلا ما اذا كانت تحت يد
 مودع (قوله وشرط الخلف يقوم
 مقام التجهيل) أي تهييل المعين
 غيره لا تفهيمه الماهر فتبين أن
 القصد عليها لا يصح الا مع شرط
 الخلف حيث كانت غائبة (قوله
 لا يخرجها من الفساد الى الوان)
 أي بطل لا بد من شرط الخلف
 (قوله والفرق الخ) أقول لا يفتي
 ان يحصل ما تقدم ان العين
 الغائبة لا يكفي فيها بالتجهيل
 بل لا بد من شرط الخلف وغيرها
 لا يكفي بشرط الخلف بل لا بد
 من التجهيل فيستلزم الفرق
 لثبوت فقوة والفرق ان الخلف
 لما كان مشروطا وكان ما عرفت
 لا يشهد سدا (قوله حيث جازت
 اذا اشترط التجهيل) أي ولا يكفي
 شرط الخلف عنه ولا يحتاج اليه

أجزاء مختلفة اذ يعلم حينئذ ما فعله كل دابة وقد ما يتوب بحولها من الاجرة ومتى
 كانت الدواب مشتركة بينهم باجر امتساوية فانه يجوز الكراه أيضا قاله ت وظاهره
 ولو اختلف الجمل قدر او بوقه ويوسه وثقلا وخفة وأجر افسد علم من هذا ان كلام
 المؤلف مقيد بما اذا لم تكن الدواب مشتركة بينهم باجر امتساوية وبما اذا لم يتحقق الحل
 فان كانت مشتركة بينهم باجر امتساوية او اتفق الحل لجزا الكراهية ما كمر (ص) أو
 لا يمكنه أو لم يكن العرف تقدمه من وان نقد (ش) أي وكذا لا يجوز ان يكرى دوابه الى
 أمكنة مختلفة كرفة وافو بقبية وطخية من غير تعيين لاختلاف اغراض المتكاريين لان
 المكثري قد يرغب في ركوب القوة لا الجند وربه ربه للضعفة لئلا يضعف القوة
 قد خسرته الاضمار وكذلك لا يجوز الكراه اذا وقع بشئ معين ولم يكن عرف ذلك البلد
 نقد ذلك المعين وان وقع النقد بالفعل بعد العقد الان بشرطه في أصل العقد فيجوز
 ثم ان عبارة صادقة بل يكون العرف تأخير نقد المعين أو لم يكن عرف مضبوط بان كانوا
 يتكاثرون بالوجهين جميعا ومفهومة لو كان العرف في البلد نقد ذلك المعين بل هوذا مكره
 مع قوله سابقا ونسبت ان اتفق عرف تهييل المعين وكره لاجل قوله وان نقد وكلام
 المؤلف خاص بغير الدنانير والدراهم بل على قوله (ص) أو دنانير عرفت الا بشرط الخلف
 (ش) أي وكذا لا يجوز الكراهية دنانير أو دراهم معيشة غائبة بان كانت هذه دنانير موقوفة
 على يد فاض مثلا الان يشترط المكثري انهما ان تلفت أو بعضهما الخلفه فانه يجوز بشرط
 الخلف يقوم مقام التجهيل أما الماشرة فلا تفي فيها اشتراط الخلف بل ينظر فان كان
 العرف نقد هاجز وان لم يكن العرف نقد هاء لا يجوز الا بشرط النقد نقد بالفعل أم لا
 فقوله كدواب لرجل أي ككراهية دواب للعمل لرجل أو لا يمكنه مختلفة فقوله ولا يمكنه
 معطوف على المقدريد دواب ولا يصح معطوفه على لرجل لانه يقتضي أن الرجال المكثرون
 والحال انهم المكثرون وقوله أو لم يكن الخ موصوف محذوف معطوف على المقدريد
 قيل دواب وهو كراهية تقديره ككراهية دواب العمل أو كراهية لم يكن العرف فيه تقدمه من قوله
 الا بشرط الخلف واشترط التجهيل لا يخرجها من الفساد الى الجوارق والفرق بيننا وبين
 غيره من العروض والمثلثات حيث جازت اذا اشترط التجهيل أم لا كان الخلف مشروطا
 فكان ما عرفت (ص) أو لم يعمل عليه ما شاء وان كان شاهداً لا يشيع رجلا أو رجل كراهية الناس

يخلاف الدراهم المعينة لا بد من شرط الخلف ولا يكفي بشرط التجهيل فاذا علمت ذلك فالفرق الذي أبداه (ش)
 الشارح لا ينافيه فتدبر (قوله أو لم يعمل كراهية الناس) عبارة المدونة أو لم يعمل ما يكرى الناس فقال أبو الحسن اما في المستقبل
 فهو موهول وانظر اذا كان مثل كراهية الناس في الماضي هل يجوز لانه معلوم ولا يجوز لاختلاف كراهية الدواب ولا شك
 ان المؤلف في المسائل كلها تابع للمدونة عليه ان يتبع لفظها بالتعدير المستعمل

(قوله يعني ان من اكثرى دابة لم يسم عليها لان هذا غير مناسب لان يكون حلالا لقول المصنفات) وليحمل
عليها ما شاء أي ما يريد أي شيء أراد فلا يثبت أن يقال ٤٧ مع هذا حديث لم يجز عرف (قوله يفيدانه

لا بد) أي الذي هو مفاد قوله

أو كذا أو وزنه أو عدده (قوله

ففي كلامه إشارة لكل معهما)

المعقد الاول (قوله والابن كذا

أرجحنا) والمنع قوله راجحنا

مطلق وأما الاول وهو قوله

فبكذا فحمل المنع اذا كان على

الالزام ولو لاحدهما وكان على

وجهه يستعدا للنظر (قوله أو

ينقل لبلدان سائر) لان رجا

قلا لا يكون له فرض في الموضع

الذي ذهب اليه لغيره عليها

من كفاص ويحل المصنف في

كراصه من أو بعد وفاء الاجرة

فان كان معينا ولم يتقد الاجرة

أو قدم الميعود بعينه جاز (قوله

الابان بها) أي لم يورثه

ابتداء معقد (قوله صارت بتأنيها)

أي فيجوز مع الأذن بخلاف

العادة وفرض بقر آخر وهو أن

المساقطين مع النضال كالنظر

الواحد بخلاف الدابتين فان

التباين بينهما أشد من تباين

المساقطين (قوله حتى ينض

عليه) أي على منعه ونسبه أن

القول هو انظر اليه فوايعد

المبالغة لا في المصطلح (قوله كراه

مضنونا) لا يعني انه يتقدم أن

المصنف حال وحمل برؤيته

لا يجوز الكراهة اذا كثرت دابة المكان شاء الاختلاف الطرق بالسبوة والوعورة

أو تشييع وجلا حتى يذ كثر منهن في التشييع فيجوز حيث يذ كذا اذا عرف بالعادة وكذا

لا يجوز الكراهة اذا كثرت دابة الى الجمل الغلاني مثل ما تكثر في الناس للبهالة كبيع

السبعة بقمها ما لم يكن لهم في الكراهة الموضع المذكور وقوله وليحمل عليها

ما شاء يقتضي انه اذا عين نوع المحل كفي ويحملها ما تطلق وهذاوافق ما عليه

الاندلسيون وقوله فيها وجعل برؤيته الخ يفيد انه لا بد من معرفة قدر المحل وهذا

يوافق قول القرويين في كلامه إشارة لكل منهما (ص) وان وصلت في كذا فبكذا

(ش) يشييع الى قوله في الموازية ومن اكثرى من رجل دابة على انه ان ادخله مكانه

عشرة أيام فله عشرة دنانير وان ادخله في أكثره دون ذلك لا يجوز ولاه شرط لا يدرى

ما يكون في الكراهة انتهى وبقيح السكر قبل الركوب فان ركب المكان الذي عاهد

كراهته في سرعة السور وباطائه ولا ينظر لما سمى ثم ان قوله وان وصلت الخ المخطوف

هنا محذوف وان شرط في مقدراي أو كراهة قال فيه ان وصلت الخ ثم ان المؤلف لم يصرح

بتقابل قوله وان وصلت في كذا فبكذا المصدق بما اذا قال والافيكذا أو جحنا (ص)

أو ينقل لبلدان سائر (ش) ينقل بالنسب لانه مضاعف معطوف على اسم خالص

من الفعل وهو حمل من قوله لاجل من مرض مشابهة في عدم الجواز أي ولا ينقل

ولا يصر في ذلك ستكون المسئلة الاولى مقدرا فيها الاشتراط بخلاف هذه والمعنى أن

الشخص اذا استأجر دابة لبلد فليس له ان يرب عنها أو يبيع الى غيرها الا باذن رجا وهذا

بخلاف ما لو اكثرى دابة ثم اراد ان ينقل الى دابة أخرى فلا يجوز لبيع اذن رجا وان

الترك انه لما أخذ غير الاولى اتهم على فسخ العقد الاول نصارت الاجرة ذمة المسكرى

فدفعها فاعيا لا يتبها ولما كانت المسافة مساوية لاولى صارت بتأنيها والواو في قوله

وان سائر أو والحال وان وصلية لا شرطية لان الجملة الحالية لا تصدر بعم استقبال

وما قبل الجالية لا يتوهم جواز حتى ينض عليه واذا اتقل لبلد آخر بلاذن ضمن

ما حصل ولو مساويا عليه كراهة المثل لاما اتفقا عليه من الكراهة تقرير (ص) كراهة

خاتمة أو حمل معك (ش) التشييع في المنع والضمير في اردافه راجع لرب الدابة فهو

مصدرا من انفسه لا المفعول محذوف وخلف طرف والمعنى ان دابة الدابة اذا اكثرى

دابة المنة من شخص ليس له ان يرد خلقه ما يكثر ويثقل ولا أن يحمل تحتك

مستأجرا لان اكثرى حمل ظهورها فان فصل فالكراهة اكثرى لان يكون اكثرى حمل

او طارعا أو وزنه معين وان هذا أشار بقوله (والكراهة ان لم تجعل ذمة) أي أو الكراهة

فان يكثر ان يمكن ان كثرت ذمة معلومة أو الكراهة لرب الدابة ويجوز له الجمل بقوله

ان لم تجعل ذمة شرط في منع الحمل وفي الكراهة أي ليس لرب الدابة الجمل ان لم تجعل ذمة

والكراهة ان لم تجعل ذمة أي بالتعلق أو بالقوتان أكثرها كراصه من أو لم يحمل عليها

قوله بان يصح ما جعل مثلهما) أي دخلت في معنى أن يجعلها جعل مثلهما ثم انك شير بان هذا باعتبار قول رجل برؤيته الخ
(قوله نعم أرمي الخ) ظاهره أنه إذا أكره الممنع هروونه أمانة لأضغان عليه إلا أن غير واحد أضافه يضمن إذا كان أكرى لمن
هو أقل أمانة كما في المدونة قال بعض الشراح ظاهر كلامه الضمان ذلك وإن لم يكن هو أمثله وهو ظاهر الأذوق يرى بها أن
الاول برأي حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله حيث لم يعلم) أي الثاني يتعدى الاول وعلمه يتعدى الاول بان يعلم أنها
ليده بكرة وأن ربه منعهم من الأكرام ٤٨ وأما مجرد العلم بانها بيده بكرة فلا يكون ذلك علما بتعديده والمحصل أن الرب

الداية بان يضمن المكسرى الثاني
أيضا إذا كان عالما بتعدي الاول
أو لم يكن عالما بتعديه وكان
التلف جناية عمدا أو خطا على
أحد القولين وحاشا لغيرها
أن يتبعه إيهام ما شمسوا به كانا
مليين أم لا فإن لم يعلم الثاني
بتعدي الاول ولم يكن التلف
من سببه إلى آخر ما في الشارح
(قوله في المنة من الغاصب)
أي الذي هو غير عام (قوله لكن
في حال وجوده) أي عند ابن
المناجشون وأصبح الإله أي
أصبح قيد الضمان في هذه الحالة
بما إذا كثرت الزيادة وأما ابن
المناجشون فلم يفتد ومقادير بعض
أنه المعتقد (قوله فلهما كراهه
الاول) هكذا ذكره ح من المدونة
والمراد أي مطلقا سواء أود
أخذ القبة أو كراه المثل في الزائد
(قوله أي بسببه) أي أنهم قول
المستغنى بزيادة المراء بسبب
الزيادة يخرج ما إذا كان الغصب
يساوي فلا ضمان ولو طال وانهم
قوله بكذا أنه لو كان يساوي
لا يضمن لمكان أن حسن (قوله

بمنه القبة) أي فيض بين أرض العيب وبين كراه الزائد فله الأكثر منه ما حدث كان العيب بسبب الزيادة وهذا متعين مع
لا بد من منه أي وكذا يقال فيما إذا تعينت بزيادة المسافة (قوله ليشمل زيادة الوزن) أي كما يشمل زيادة السكيل والعدد (قوله
ابن نونس الخ) بحث المستغنى به بأن الدية إنما جعلت بجموع التعيب المحصل بسبب التصرف المأذون فيه السابق مع غير
المأذون فيه وفرض بعضهم بالعمل (قوله ما لا يبلغ) أي ولو تعيب لأن العيب ليس بأقوى من هلاكها بخلاف تعيبها بزيادة
تعيب عنها والمحصل أنه لا يرد في المسافة وكذا يرد في الجمل وفي كل أمانة تعيب أو تعيب أولا وقد عرفت أحكامها
من الشارح ومما قلنا ثم بحث ما إذا تعينت لاسبب الزيادة فالجواب أن كراه الزائد وأرض العيب أن لم يكن يساوي

(قوله ليس بمجرد الزيادة) أي التي تعطب بعلمها (قوله إلا أن يحبسها كثيرا) ومثل الحبس الكثير ركوب الأصابع الكثيرة ومثل ذلك تعطب الأسواق بالتمل والمحصل أنه التضييق في الحبس الكثير كالشهر أو الركوب الكثير الذي هو مظنة تغير الأسواق ومثل ذلك إذا تغيرت الأسواق بالتمل وإن لم يكن الزمان كثيرا وإن حبس خمسة عشر يوما أو أكثر فعلى ما حبسه العطار يكون الحكم كذلك أيضا (قوله فلا كراه الزائد أوقعتها) أي وسواء كان زيدا حاضرا ٤٩ أولا قاله ابن القاسم (قوله هذا معناني)

والتعطب وذلك مع التامل في معنى قوله والأفالكراه فأنك لا تتجده متصلا وذلك لما تقدم من المعنى وإن زادت في المسافة ولم تعطب أو زاد حال التعطب بمنه وسواء عبطت أم لا (قوله ولك فسبح عضوض) ظاهره يشمل مالي فعل ما يابن معه عدم العض بجعل شبكة (قوله رقيقة اللغوي) هذا التقيد ينفى والحاصل أنه إذا اكتره واشترط أنه يسير به ثم أرا أو كان العرف أنه لا يسير الانهارة أو دخل على الإطلاق فإنه يجعل على أنه صحيح فني بين أنه اعشى ولو بعد غمام المسافة التي اكتره فيها فإنه يتقرر ما يوجب جره على أنه سالم من العيب وعلى أنه معيب ويحيط بنسبة ذلك عما اكتره به وأما إذا اكتره على أنه يسير به ثم أرا فقط فحين أنه اعشى فلا كلام له وأما أن اكتره على أنه يسير به ليل فقط فحين أنه اعشى فإنه يحيط عنه من الكراه أرض العيب فإن سافر به ثم أرا ولم يسير به ليل في القرض المذكور فله كراهته في يسير به ثم أرا مع خط أرض العيب عنه (فتبينه) *

مع الكراهة الأولى ولا تخير له في قيمة وقوله (كان تعطب) أي أن زاد في الخلل ما تعطب به ولم تعطب بهذا التقرير يفهم منه أن قوله كان تعطب معاير لم تدخل تحتها والأفوى مسئلة خاصة معاير لم تقبلها وهي وإن أمكن دخولها تحت قوله والأفالكراهة لكنه أفردها لئلا تنسكت وهي التصريح بأن الضمان ليس بمجرد الزيادة بل هو متوقف على العطب فإن أهل المذهب أطلقوا في الضمان مع الزيادة فربما يتوهم أن الضمان بمجرد الزيادة فصرح المؤلف بأنه لا ضمان إلا مع العطب ففهم من المعنى عندهم بالاحتراس (ص) أنه إن حبسها كثيرا فلا كراه الزائد أوقعتها (ش) هذا معناني من قوله والأفالكراهة وهو استغناء متصل أي إلا أن يحبسها الكثيري زمانا كثيرا على ما كترها كالأهوا وماو يومين فحبسها ثم أرا مع كراه اليوم كراه الزائد الذي حبسها فيه إذا ردها بحالها لم تغتفر وسواء استعملها أم لا أوقعتها يوم التمدد مع الكراهة الأولى ومفهوم كثيرا أنه لو حبسها سيرا كاليوم ونحوه لم ينسلك كراه الزائد وفهم من قوله فلا كراهية تخير أحد الأمرين وهو كذلك ونحوه في المدونة وبعبارة المراد بالكثير ما كانت فيه أسواقها التي زادها كراه أو يعبأ بحبسها عند خروج القفل للشام مثلا (ص) ولك فسبح عضوض أو جوح أو اعشى أو دبره فاحشا (ش) العضوض الذي يقض من يقرض منه كمال الشارح ونحوه لاني الحسن وبه يعلم أنه ليس المراد من عضوض المبالغة فيه يعني أن المكسري إذا اطاع على أن الالة المكتره فيها عيب من هذه العيوب فإنه يخير بين التسخ و بين البقاء عليها بالكراهة الذي وقع العقد عليه لأن خيرة تنفي ضرره بل جوح القوى الرأس الذي لا يتقاد بالهسر والاعشى الذي لا يصير باليسل وقيدته التعمي حيث يحتاج إليه بالبدل وظاهر المدونة كظاهر المؤلف خلافاً وإن لم يطلع على أنه عضوض أو أعور أو اعشى أو جوح إلا بعد انقضاء مسافة الكراهة فإنه يحيط أرض العيب عن المكسري وفي أبي الحسن ما يفيدوه لم أعشى وصف لا فعل فلا إشكال في عطفه على عضوض وقوله ودبره فاحشا على أنه اسم كان المذوقه تكون الجمله معطوفة على المعنى والتقدير ولك فسبح ما كان عضوضاً وجوحاً أو اعشى أو كان دبره فاحشا (ص) كان يطعن بك كل يوم ارد بين يدهم فوجد لا يطعن إلا ردبا (ش) تشبيه في خيار المكسري بين التسخ والإبقاء ثم أن فسح في الأدب نصف درهم وإن بقي فعليه الكراهة كله فالبعض يعلق ينبغي أي لأن خيرة تنفي ضرره وبذل عليه قوله فيما يأتي فإن بقي فالكراهة امرأت خيرة بان

٧ شي ما ظاهر كلام المصنف سواء كان في مكان مستعجب أي يمكن استنقاذها حينئذ ولا تعادى وسط عنه قيمة العيب (قوله على أنه اسم كان الخ) أقول ويحوي جملة صفة محذوف ليكون من عطف المفردات أي أو سويان دبره فاحشا فتدبر (قوله كان يطعن الخ) لا ينبغي أن ذلك متشابهة صحيحة وهي غير لازمة فيجعل ذلك على أنه تسف الكراهة (قوله لأن خيرة تنفي ضرره) فيه نظير لأن الزامه جمع الكراهة في كل يوم مع كونه لا يطعن إلا بالزيادة لا يدخل عليه العيوب أيا جحتي تنف من أنه إذا بقي فله نصف درهم

(قوله اعتقد ان الزمن) هذا الجواب انما يأتي اذا كان المراد ان عدم طعنه لا يرد بين تضيق الزمن عن طعنه جامع قدرته على ذلك وان كان المراد فوجد لا يطعن الاورد بجمع اعم سعة الزمن اعم من ان لا يتأتى هذا الجواب ويكون الجواب ان كلام المصنف هذا على مرضى ابن عبد السلام انه يجوز الجمع بين الزمن والعمل حيث يسع الزمن كثيرا (قوله واجاب بعضهم بان الاحكام الخ) أى مع التساوي بين الزمان والعمل (قوله وان زاد المكسرى على محل الشارح يكون في كلام المصنف نق وشر مرتم وان جعل فاعل زاد المكسرى كان في كلام المصنف لنق وشر مشوش (قوله يحتمل ان يصحكون مستأثرا) وهو الزيادة والنقص في الجبل وهو ما سأل به أولا وقوله يحتمل انه من جهة ما قبله أى بان يحتمل ثلاث في الطعن وقوله يحتمل انه اعم أى شامل للعمل والطعن

هـ (فصل جاز كراهات) هـ ٥٠ (قوله جاز كراهات) انما يجاز كراهات بطور اذ نحوه وان كان مرجوحا كما يقيد

الجمع بين الزمن والعمل يقصد الكراهات حيث تساويا على المعقد أو زاد العمل على الزمن اتفاقا فان زاد الزمن على العمل فهل تقصد هو ما شره ابن رشد أولا وهو ما يقيد كلام ابن عبد السلام اعتمادا وحيث قد فيعمل ما هنا على انما حين عقدا الكراهات اعتقدا ان الزمن يزيد على العمل وقول المؤلف فوجد الخ ظاهر في انما لم يدخل على ذلك واجاب بعضهم بان الامام جوزهنا الجمع بين العمل والزمن لقوله وقوع المعاقدة على ذلك ولم يميز ذلك في الصانع لكثرة المعاقدة فيها على ذلك فالمراد في الاول قابل بخلاف الثاني ومعه انه عليه انتهى (ص) وان زاد أو نقص ما يشبه الكيل فلا فلا ولا عليك (ش) أى وان زاد المكسرى في محل الدابة على ما استأجرها أو نقص عنه ما يشبه اختلاف المسكيل فلا لا يكسرى في الزيادة نفي ولا عليك كما كسرى في النقص شىء بعبارة يحتمل ان يكون قوله وان زاد الخ مستانفا ويحتمل انهم من جهة ما قبله ويحتمل انه اعم وهذا أتم فائدة فتشمل مسألة الثور وغيرها

(فصل) ذكر فيه كراهات الحجام والدارو العبد والارض واختلاف المتكاري بين (ص) (جاز كراهات ودارقابة كسبه أو نصفها) (ش) قال ابن رشد الكراهات اشتراط المنافع فهو يسع من البيوع يحمله ما يملكها أو يحرمه ما يملكه فلا يجوز فيه القبول واليه قول قال القائل كراهات الكراهات محدود والمعنى انه يجوز كراهات الحجام وما يشبه ذلك كقرون ومعمل فروج وكذلك يجوز كراهات رافعية أو ربع أو حانوت وظاهره ولو بلغت النسبة كما كثر انه اذا باعصر وهو بمكة برؤية سابقة أو وصف أو ناظر اذا رآها كما يجوز يسع كل من الحجام أو الدار أو بر من الاجزاء الشائعة كربع ونحوه وفي بعض النسخ كسبه ما يشبهه الضعيف وهي أحسن ثم ان كراهات في كلام المؤلف يحتمل ان يكون بمعنى أكثر انفعله منه حكم الكراهات من باب أولى ويحتمل انه بمعنى اكثر انفعله منه حكم الاكثر انفعله بمعنى الاكثر ان يكون الاكرام من باب أولى ولله رد على الخالف في الاكرام

قول الامام والله ما دشوه بصواب أى حسن وبعضهم حله على المتع اذا كان بغير وجهه الشرعى (قوله اشتراط المنافع) انظره فانه شامل لما يعقل وغيره وقوله فهو يسع انظره مع ما تقدم من خروجه من معنى البيع بالمعق الا اعم وبالمعنى الاخص ولعل هذه طريقة اخرى غير طريقة ابن حزم فلا اعتراض (قوله كقرون ومعمل فروج) فيه إشارة الى ان مثل الحجام غيره مما منفعته عامة (قوله أو ربع الخ) هذا من ظهير الدار أى فقهه بالمارك دخول ما ذكر كراهات كراهات (قوله برؤية سابقة) أى لا يتغير بعدها وقوله أو وصفت أى ولو من المكسرى وذلك كما ما شذوذ من التشبيه المذكور لما علمت ان الكفاف داخله على التشبيه وقوله أو برز الخ هذا يقيد ان قول المصنف أو نصفه ما معطوف على حاقى بهما

ولكنه يخالف قولهم راءه معطوف على المضاف اليه أى وهو حجام أى جاز كراهات ودارو كراهات وقوله نصفه أى كراهات وما يشبه قول شارحنا وقوله أو نصفه اقصد به الدار والاحسن ان يقال ان قوله أو نصفه ما معطوف على دارقابة الدار وحذفه من الثاني لانه الاول عليه (قوله كما يجوز الخ) يقتضى ان الكفاف داخله على التشبيه وهو غير قاعدة التقيد بما يحصل ان المستفاد مما نقله الشارح عن ابن عبد البر وغيره ان الكفاف في قوله كسبه ما يشبهه على التشبيه قال في المذونة ومن اكثرى دارا بائنة وهو بصير جاز ذلك كالشره (قوله ولله رد على الخالف الخ) أى يجوز الاكرام منع الاكرام لا يخفى ان القاعدة اذا جاز أحد الملائمة يجوز الاكثر والكراهات الاكثر امتلا زمانا جازا أحد ما جاز الاكثر واذا منع أحد ما منع الاكثر والشارح فيما قاله تابع لغيره وهو لا يفتات فيكون على هذا بعض أبواب المفاهيم لا يسلم تلك القواعد

ونظرة قوله من باب أولى وذلك لانه اذا جاز لاكثره اختلف فيه فيجوز الاكراه المتفق على جوانه من باب أولى (قوله باعتبار التقلب) كيف التقلب مع انه انما يظن في تسمية أو جمع وقد يقال ان الواو ٥١ في وداء يعني أو أو الضمير عائدا على

الاحد الدائر فلا بد من ان الكتاب التقلب وقد غلب المؤنث والاحسن تغليب المذكور في بعض النسخ كبعضها يصحير التسمية قال القائل وهذه النسخة أحسن (قوله أو نصف عبد) كان ينبغي ان نصف ان يذ كره في باب الاجارة لان الكلام هنا في استئجار العتقات (قوله أو على ان لا يتصرف) معطوف على قوله على ان المكثري وقوله ولا يقهر أي من اسكانه للغير فلا ياتي ان يسكن هو وقوله في الأول أي الذي هو وقوله على ان المكثري اذا خرج وقوله في الثاني أي الذي هو وقوله أو على ان لا يتصرف وقوله وهذا أي ما ذكر من عدم الجواز في الثاني ما يسقط نحو ما لا ين عرقه وبعض القرويين يكتدل على ذلك بنصهم فقد زاد ابن عسرة عن الدونة ما لم يشترط عليه ان يخرج بيت فادس لثان تكثري البيت وتغلبه القضي بزيادة لاشترطها والكرازم والنسوط باطل قال بعض الشيوخ موشيا بذلك القصرق بين ابن عسرة والشمسي ان العقد عند ابن عسرة فاسد واسقاط الشرط يصححه وعند الشمسي صحيح والشرط باطل لا يعمل به (قوله فهو بائنا) أي فهو مذموم مشاهرة لاجعية

وقوله أو نصفه أو نصفه الردي أي نور أو نصفه التامين منع كراهه ماذكره المقتضى به عندنا في حصة والحنانية انه لا يجوز كراهه الجسء المشاع الا للشرع ولو قال المؤنث كبيعها أو نصفه منذ كبر الضمير العائد على المذكور فشيء الدار والجسم كان أحسن لان الجسم مذكور الآن يقال انت الضمير العائد على الدار والجسم باعتبار التقلب فرب الدار لكن القاعدة تغليب المذكور على المؤنث أو باعتبار البقعة (ص) أو نصف عبد (ش) أي وكذلك يجوز كراهه نصف عبد أو أمة ولا مضموم للنصف ويستعمله المكثري بما ولا استمر يوما وان كان له غلة اقتسمها على قدر اقله (ص) وشهر أو على ان سكن يوما من ان ملك البقعة (ش) يعني انه يجوز كراهه الدار والحنان وما أشبه ذلك شهرا على شرط ان يسكن المكثري يوما أو شهر من الشهر لزمه الكراهة في العقد ومجمل الجواز ان دخل على أن المكثري تلك بقعة المسفة بالكنى والاسكان وأما ان دخل على ان يخرج المكثري وجعل بها ولا يتصرف المكثري في المدة بكرة ولا غيره فان ذلك لا يجوز ففقره ان ملك البقعة أي ان دخل على ملك البقعة اما بالشرط أو بعدم اشتراط ما في ذلك كالاطلاق بخلاف ما اذا دخل على ما ينافي ذلك كدخوله ما على ان المكثري اذا خرج رجعت الفات المسماة لربها أو على انه لا يتصرف فيما بكرة ولا غيره فان العقد لا يجوز وان اسقط الشرط في الاول فلا بد من دفع العقد لما فيه من القرويين واسقط في الثاني صح العقد وهذا نحو ما لا ين عرقه بعض القرويين وأما مخالفتهم لقول الشمسي انه شرط باطل وقوله على ان سكن أي فهو بائنا وما لم يسكن ثم ان قوله وشهر اعطى على مقدوره لانه قد يجرى كراهه الجسء وداء ابداءه معلوما وشهر وانما ذكره مع اندراجها في المخطوف عليه لاجل قوله على ان سكن يوما ونحوه فيقول ان يكون من مخطوف الجمل أي جازا الكراهة منها (ص) وعدم بيان الابتداء وجعل من حين العقد (ش) هذا معطوف على كراهه أي جازا كراهه جنابا وعدم بيان الابتداء والمعنى ان الاجارة تجوز فمدة معلومة كقوله استأجر منك سنة مثلا من غير ان يذ كراهه ابتداء يحصل ابتداء من يوم العقد فان وقع على شهر فان كان في أول لزمه كراهه أي ما كان عليه من نقص أو تمام وان كان في شأه لزمه الكراهة في ثلاثين يوما من يوم عقده أو كذا في السنة ان كان في أول شهر لزمه استأجر شهر بالاحل وان وقع بعد ما مضى من السنة عشرة أيام مثلا ساء أحد عشر شهرا بالاحل وشهر على تمام ثلاثين يوما وظاهر قوله وجعل من حين العقد هو ان الكراهة وجبة أم مشاهرة أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه لما كان محققا من السكن وان لم يكن العقد لازما كفي ذلك ما لم يحل من نفسه ونحوه في بعض المدة قبل عنك سقط عنه ما يتوهم من الكراهة ويسكن بقية المدة وليس له بدل ما مضى منها قبل التمكن قال في تحصيل التيطية فان منعه منها

(قوله ليس الخ) يحمل هذا على ما اذا نفذ فظهر ما قبل في اداة المعينة فيما تقدم ثم ان ظاهر كلام الشارح انه لا فرق في ذلك بين كون المنع يسكن في وجه أو يمنع الانتاج أو اجارتهما والغير ولكن قد كررنا حاصل ما في ذلك انه لو منعه من الجوارح فافترضا المكثري مدة فان لم يكن ربح الدار فيها ولا مستغاثا بهما ولا ما نفعه من الانتاج لجمع الكراهة لازم للمكثري حتى لا يكثر ابلا

أودوا بل كنهاناً فاعلموا أنهم أفاضوا في تركهم إياها فاعلموا جميع الكراموا إذا لم يكن لهم من سنة مثلاً فإذ لم يكن لهم من السنة لا أثر
فلهذا كثرى الأثر من كراهة التمثيل وما كثر به وعليه حديثه دفع جميع الكرام لهم أو يحيط عنه خمسة من الكراه
فانظر بين ثلاثة وثلاثة يسكن ربه بنفسه أو ينعمن من التفتح فانه يسقط عن التكرير خمسة ذلك (قوله أو مساقاة الخ) هذا
يقضي أن المشاهدة معاير عنه بلطف الشهر وان في عبارة المصنف حذفاً وقوله بعد فاعلموا أن الخ ينافي ويقضي أن لا حذف
في عبارة المصنف قالوا في أن يجزى على ٥٢ من الآتي (قوله فاعلموا الخ) لا يخفى أن فاعلموا لم يغير الجواب أن هذا على

مذهب الكوفي القائل بجواز
إعمال شهر المصدور المستغرق
وقال أن معنى تعلقه به أنه متى
به فلا ينافي أنه في المعنى متعلق
بمحذوف أي الكراه المتعلق بهما
والأقرب أن اللام زائدة وقوله
ويجزي مثله في الوجبة فتقول
تلزماً ما يشترط عدم الزوم (قوله
أي يلزم قدره) فيه إشارة إلى أن
فقدن فاعلموا لعل محذوف مع أنه
ليس من المواضع التي يحذف
فيها الفعل (قوله سمي الواجب
لزماً) جواب ما سمي الواجب
في الشرع لازماً وقوله فلذا أي
فلما كان الواجب يلزمه
السقوط بحيث تلك العدة
وجبة للزومها (قوله أو شين)
وجدت عند مناصبه يعمل على
ثلاثة وإن كان جمع كثر (قوله
وجه كونه وجبة الخ) أعلم أن
هذا التوجيه جاري سنة مع أنه
يحيى فيه التأويلين فالصواب
ما وقع في بعض النسخ أن مشرأ
بصفة الجمع كما قال ابن غازي لأن
سكابة التأويلين بعد ذلك في سنة
دليل على أن الأول انما هو أشهر

بعض المدة المشترطة ثم مكته فلهذا ما سكن ولا يكون له أن يزيد بعد المسددة بقدر
ما منع منه انتهى ونحوه في المدونة (ص) ومشاهد قول يلزم له ما لا يشترط قدره (ش)
هـ فاعلموا على شهر أي وجاز الكراهية مشاهدة أو مساقاة أو معاوضة إلا أنه غير لازم
لهم فافسلكل منهما الاضلال متى شاء مثل أن يقول استاجر منك كل شهر أو سنة بكذا إلا
أن يكون يعمل لشهراً من الأجرة فانه يلزمه بقدر ما يعمل فإذا قال أكرمتك كل شهر
بدينار مثلاً لم يعمل له سنة فانه يلزمه خمسة أشهر فالمشاهدة لقب للمدة غير المحدودة
والوجبة لقب للمدة المحدودة وقوله ولم يلزم أي الكراهية لهما فاعلموا بالزوم والمهر ومرتعلق
وشاع يلزم فلا يقال يلزمه بعد بنفسه إلى شيء عداه باللام قوله فقد رأى أي فلزم قدره
حالم بشرط عدم الزوم فعمل به ويجزى مثله في الوجبة (ص) كوجبة بشهر كذا
أو هذا الشهر أو شهر أو إلى كذا (ش) هذا تنبيه في اللزوم المفهوم من قوله فقدن
ولما كان الواجب أصله السقوط كقوله تعالى فإذا وجبت جنوبهم أي سقطت وكان
الساقط يلزم مصلحته الذي سقط فيه سمي الواجب لازماً فلذا وجبت وجبة للزومها
والمعنى أن الآية الوجبة لازمة لها ما حصل فقد أم إلى آخر الأجل الذي فيه ما لم
يشترط أحدهما الظهور حتى شامكون العقد محللاً من جهة ولها الفاظ كما قال فإذا
قال له أكرمتك شهر كذا أو سنة أو هذا الشهر أو هذه السنة أو أشهر أو سنين أو إلى
شهر كذا أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك وجبة لازمة له ما لا يخفى ولا حجة
لأن يتوافر ما على فسخ ذلك والباه في شهر كذا التصویر أي كوجبة مصورة بشهر كذا
أو بكذا قوله بشهر كذا معرّف بالإضافة وقوله أو هذا الشهر معرّف باسم الإشارة وقوله
أو شهر أو وجه كونه وجبة أن الأشد ما كان من حين العقد فيصير بمقوله قولك هذا
الشهر (ص) وفي سنة بكذا أو إلى أن (ش) سنة منصوبة على الحكاية والمعنى أنه
إذا قال أكرمتك سنة بكذا هل يكون ذلك وجبة بمنزلة هذه السنة أو غير وجبة
بمنزلة كل سنة بكذا أو بعبارة يحتمل أن يراد في ذلك كل سنة فلا يكون وجبة وإن يراد
سنة واحدة فيكون وجبة فلذا جرى الخلاف (ص) وأرض مهر عشر إن لم
ينقد (ش) يعني أن أرض المهر يجوز كراهة عشر سنين إن لم يشترط التقدي العقد
والانفساد دوران الفتن مع الشرط بين الثنية والسلبية ومع غير الشرط لا بدور

بصفة الجمع أو أنه مشى على كلام النحوي والمقدمات
تأثر كالمذهب المدونة والخامس أن المقتد كما فاده بعض شيوخنا أن مثل سنة شهر أو فلا فرق بينهما وقد يقال
أي على الانفراد بأنه ذكر مشرأ أو الإشارة إلى اعتماد أحد القولين حتى تحل الخلاف بعد ذلك كما يتقوله (قوله هل يكون ذلك
وجبة) هذا تأويل ابن أبيه والاصح على المدونة بل هو ظاهر ما قوله أو غير وجبة هو تأويل أبي محمد صالح (قوله
مشرأ) لا مفهوم له

(قوله فيجوز النقد تطوعا) لا يعني ان مع النقد تطوعا الدوران بين السلبية والشمسية كما هو ظاهر والجواب ان المراد الدوران
 الممتنع لان الدوران الممتنع انما يكون مع الشرط (قوله عندنا في القاسم) ومقابلته بالعبد الملك فان له تفصيلا ضعيفا لاداعي
 طلبه (قوله فيبعد ان شرط النقد لا يجوز ايا) والممول عليه هذا دون المتهوم من قوله وان سنة كما هو المألوف ومن بعض
 الشراح (قوله الا المأمونة الري) اى بان كانت من ارض المشرق (قوله المأمونة الري) يجوز كراؤها اى كراش المشرق
 فانه يجوز كراؤها اربعين عاما كما في الخطاب (قوله سنين كثيرة) ذكر ٥٣ الخطاب انما ذكرى بالثلاثين عاما

والاربعةين انتهى واظهار ان
 ذلك كما كان عن الكثرة فلاجل ذلك
 لم يثبت النقد (قوله النقد) اى
 شرط النقد ولو اربعين كذا في
 الشراح ويحصل ذلك على بعض
 اراضى النبل مماثله الري
 (قوله ارض النبل المأمونة)
 فيه شبهة ان غير المأمونة
 الري اذارويت لا يجب النقد فيها
 وليس كذلك ولكن اوحنا مع
 ظاهر رهبارة المصنف قالوا
 المصنف ان يقول ويجب في
 ارض النسل اذارويت (قوله
 وان لم تز وبالفعل) لكن ربما
 يجوز له ان يكونا شديدا
 الاختصاص وقد ريت من البصر
 فاذنى زيادة من البحر تروى منها
 فلاصنافا من قول الشارح تحقق
 فيها وقوله وان لم تز وبالفعل الا
 انك خبير بان هذا مخالف للنقل
 بل حدث انه لا يجب النقد الا
 بالتمكن بان ذهب النسل تمامه الا
 معنى ما قاله رحمه الله اضرار
 وجوب النقد ممنوعا بالاسرين
 وجود الري بالنقل والتمكن
 من الزرع (قوله وبذلك التعديل)

فيجوز النقد تطوعا فلو لم يشترط بشرط النقد كالقصد بشرط ولا مضمون
 له شرط ولا مضمون لارض المطران كرا جميع الاراضى بغير نقد جازع عندنا في القاسم
 وقوله وارض مطران بالجر عطف على جام اى ارض غير مأمونة يتأهل الاستثناء بعده وقوله
 (وان سنة) مبالغة في المتهوم والمعنى ان شرط النقد في العقد يشهد ولو لم يكن
 السنين المذكورة ثم ان المبالغة على السنة يتبدل ان نقد به منها اى بشرط لا يشهد وما
 تقدم اول باب الخيل من قوله وارض لم يوزن فيها مع التعليل بقصد ان شرط النقد
 لا يجوز وان وقع فيقال (ص) الا المأمونة (ش) اى فيجوز النقد فيها مع الشرط
 والمعنى ان ارض المطران المأمونة الري يجوز ذكر اؤها السنين الكثيرة ويجوز النقد فيها مع
 الشرط ثم ان الاستثناء متصل لان المستثنى والمستثنى منه في ارض المطران وقوله كالنبل
 والمدينة (فيجوز) تشبيه اى كما يجوز في ارض النبل والمدينة بفتح الميم وكسر العين وهى
 التى تسمى بالعين الاسانية والاسان المدينة النقد لاقتيل للابصار الخوفا كذا عن ارض
 المطران المأمونة يعلم بحكمها هل يجوز اشتراط النقد فيها ام لا وقد نص مالك على جواز
 اشتراط النقد فيها (ص) ويجب في مأمونة النبل اذارويت (ش) النبل بكسر النون
 فوض مصر والمعنى ان ارض النسل المأمونة اذارويت فانه يجب النقد فيها اى بقضى
 لربها بالكر اعلى المكترى لانه صار متكاملا كتره وأما ارض السقي والمطران لا يجب
 على المكترى نقد الكرا حتى يتم الزرع ويستغنى عن الماء فانه لا يشترط مخرج مأمونة
 الري غير مأمونة كالمزعة التى لا يغنيها النبل لعلوا ارضها (قوله اذارويت اى تحقق
 ريبا وان لم تز وبالفعل وبذلك التعليل وقوله ويجب الخ اى وعسكن كما يأتى من قوله ولزم
 الكرا بالتمكن (ص) وقد رمت ارضك ان عين وتساوت (ش) القدر يشمل الاذرع
 والقنادير والمعنى انه يجوز ان يكرى من ارضه قدرا معلوما ان كان عين الجهة التى
 يأخذ منها المكترى او كانت الارض متساوية في الجودة والرداءة فيجوز ان لم عين الجهة
 التى يأخذ منها المكترى واحترز بالقدر عما اذا استأجر شخص ريبها او نحو ذلك شاملا
 فانه لا يحتاج الى تعيين ذلك (ص) وعلى ان يصرحنا لاننا اوزير بلها ان عرف (ش)
 ويصح وكذلك يجوز كرا الارض على شرط ان يصرح بمكة بم ثلاث مرات ويزرعها في
 الحرة الرابعة وكذلك يجوز كراؤها على شرط ان يزرعها بمكة بم اربعين طاهارة كما وجدته عندى

اى الذى هو قوله لانه صار متكاملا والحق انه لا يدل لان التمكن انما يكون بوجود الري بالفعل وزواله بعد (قوله اذا استأجر
 شخص ريبها) ومثل ذلك ما اذا كرمه فانه انما اذرع ويستأجر قدر ارضه متفان فعل ذلك كقوله ارضك الفذراع
 واكثرى منها ما فانه يجوز ان يكون شرط مكانها بقية قدر ما استأجر جميع قدر ريعها كافي التلخيص (قوله اوزير بلها)
 يتشبه باليه (قوله على شرط ان يزرعها) هذا يفيد ان الكرا وراهم متلا وهذا قيل بل والحرف زيادة ومثل ذلك اذا جعل
 الأخيرة كلها الحرف أو التريل في القدر وحيثما يكون هذا الزيل لا بد من طهارة كما وجدته عندى

(قوله ولذا اشترط الخ) أقول والمصنف مقبل ذلك لان قول المصنف على ان يجرى بها أى الارض المأمونة الزى (قوله ان حرف)
 أى نوع جازيها به (أقول) كما قال بعض الشراح ولا مانع من وجوه قوله بجرى بها أيضا لان الحرف يختلف صوته ولو بين
 مدته فاذا كان كل من عدده وصفته معلوما بالمادة كنى ذلك (قوله من زبل أو غير) لا يخفى ان في ذلك تناقضا لان قوله
 جازيها به يقتضى ان الزبل بل هو بل قوله أو غيره مسبق قلم والجواب انه أراد بقوله جازيها به ما يليه لها به وهذا شامل للزبل
 وغيره أى كرماد وأراد بقوله من زبل أى نوع من الزبل كزبل الجسام وقوله أو غيره لماعده ذلك لان زبل الجسام أحسن
 من غيره (قوله تضعفها) الاولى ان يقول فيكتمها القليل (قوله معمول الجازي فيه نقل بل معمول لكرام المقدور (قوله أى يجوز
 للشخص ان يكثر ارضاسنين) ٥٤ والخاص ان الكلام على هذه النسخة مشغل على فحين مشيه ومشيبه فاما

المشيه فهو أعز من قوله وأرض
 مطر عشر اقلدس تكرار رعيه
 لشعور هذا لكرام الارض
 للقرس والبناء بخلاف الاول
 يدلل انه فصل في التقديرون هذا
 وأما المشيه فهو نص المدونة
 القائل وان اكرت ارضاسنين
 بمائة فغرس ثمانية اشجار وانقضت
 المدونة وفيما يشرك فلا بأس ان
 يكثر من رعيها سنين مستقبلة
 انتهى الا أنه شير بان المبالغة
 التي هي قوله وان لغريك تقسيم
 على هذه النسخة (قوله تقديم
 وتأخير) أى سنين مستقبلة
 مرتدما التقسيم على قوله الذى
 شجر بها وقوله الذى شجر بها
 التأخير (أقول) واذا تألمات
 لا يجز تقديم ولا تأخير لان
 المعنى كعلم جاز كرام ارض
 مستاجر سنين ماضية لذى شجر
 بها سنين فقوله لذى شجر بها

مايز بها به كرامها ان كان امرامعروفا عندهم لان زيادة السرثات والتزليل منفعة تبقى
 في الارض ولذا اشترط كون الارض مأمونة والا فبصرفه كند اشترط في ارض غير المأمونة
 وبما تولى الخ المعطوف محذوف أى وارض على ان يجرى بها الخ فهو معطوف على
 جسام أى جاز كرام ارض على ان يجرى بها المكتمى وقوله ان حرف أى نوع مايز بها به
 من زبل أو غيره لان الزبل أنواع ويبنى أو قدره كشمرة أجمال مثلا لان الاراضى
 مختلفة فبعضها ضعيفة الحرارة فيقوم كثر الزبل وبعضها قوى الحرارة فيضعفها
 كثر الزبل (ص) وأرض سنين لذى شجر بها سنين مستقبلة (س) أى جاز كرام
 ارض مستاجر سنين ماضية لذى شجر بها في تلك السنين الماضية سنين مستقبلة فحين
 الاولى معمول لثقت ارض ومستقبلة حقنة السنين الثانية وهي معمول لجاز وقوله
 (وان غيرك) أى وان كانت الشجر لغريك ومعناه انك اكرت ارضاسنين ثم اكرتها
 لغريك تلك السنين فغرس ثمانية اشجار ثم انقضت تلك المدونة فبعض اشجره فانه يجوز ان
 يكثر من رعيها سنين مستقبلة وذلك ان تأمر الفارس ان يقطع شجره من ارضك الا ان
 يرضيك هذا معنى قوله وان لغريك فالخبر يرجع لمستاجر الارض من رعيها أو لا تأمر
 ونعاب الخ على ذلك لانه رعايتهم انما كان الشجر لغريك فليس معكظم الانتفاع
 بالارض فلا يجوز استجارها فقوله وارض الخ عطف على جسام وعلى نسخة كذى
 شجر بها سنين بالكاف يكون المعنى جاز كرام ارض سنين أى يجوز للشخص ان يكثر
 ارضاسنين يجوز ان يكثر ارضاسنين مستقبلة الخ أى كما يجوز لصاحب
 شجر بها كثر ارضاسنين مستقبلة في الكلام تقديم وتأخير وسين مستقبلة معمول
 لجاز على كذا النسخة لانه يدل من السنين الاولى لان تلك الماضية وهذه مستقبلة
 (ص) لا زرع (س) أى لان كان الذى في الارض زرع الفريك فانه يترك الى تمام

متعلق بالخذوف الذى هو مستاجر سنين ماضية فتدبر (قوله لا زرع) قال ابن
 القاسم ولو كان موضع الشجر زرع أنشجره لم يكن لرب الارض ان يكره ما دام زرع هذا انما لان الزرع اذا انقضت مدته
 الاجارة لم يكن لرب الارض قلمه وانما كرام ارضه وان يقع الشجر فانه قال الا ان يكره الى تمام الزرع فلا بأس بذلك
 ابن يونس وانما جاز كرامها عند ابن القاسم لان زرع الارض جبر الفارس على قطع غرسه وكذا المكتمى ان كان الشجر
 لغريك منزلة لرب الارض والفارس لا يستطيع مخالفته فكانه دخل على ان يقطع الفارس غرسه فقد دخل على امر
 معروف بخلاف الزرع عالم يمكن له جبره على القطع لا يدخل على امر معروف فلهذا يجوز الا ان يكره الا ان يقطع زرع
 فلا بأس به انه امر معروف ولذا جعل ابن الحسن قوله الا ان يكره الى تمام الزرع فلا بأس بذلك أى بعد الزرع وان الى
 معنى بعد وهو الظاهر لا يمنع من ان يكره الى تمام الظاهر بالزمره كرام المثل في المثل في البيت المزروع فلا معنى لقطع البكرام

على ذلك فإدعى متى زرعها (فان قلت) ما الفرق بين الزرع والشجر (قلت) قد ذكر بعض شيوخنا على الفرقان
الزرع يقصد بقلعه بخلاف الشجر لا يقصد بل يمكن غرسه أو يسقى (قوله أو بالرفع) لا يفتى أنه على الرفع يكون عاما بخلاف
الجره فانه يكون مقصورا على صورته أى ما إذا كانت مستاجر سنين ماضية لذى ٥٥

مستقبلا وذلك لاتحاد الموضوع
في الموقوف والموقوف عليه
(قوله أى بآواز استجار أرض
الح) أى فإذا استأجر أرضا
سنة كاملة وزرع فيها زراعا
فلا يجوز لغيره أن يستأجرها مادام
الزرع فيها ولو انقضت السنة
ثم إن بعضهم قبلوا المسئلة بما إذا
كان الزرع يعمل أن زرعه يمتد
مدة السنة أى وأما إذا كان
يعمل أنه لا يمتد في السنة فهو ممتد
فغيره لا يجارها الغير الزارع ولو
فسد زرعه لأنه متعدد بعله ذلك
فقال الشارح هذا أقيد بضعف
لأن القاعدة أن الزرع إذا
انقضت مدة الاجارة لم يكن
لرب الأرض قلعه أى ولو كان
الزارع يعمل أن زرعه يمتد في مدة
الاجارة فهو ذاعلم أن الكلام فى
كره الائم سنة له بالمصادفان كانت
تتم بالمصادف ووقته منضبط كما
بمصر حاز (قوله لمن قضى العرف
الح) لا يفتى أن هذا عند جريان
العرف بشئ وأما إذا لم يصح
بشئ ففى المدونة فى موضع ما
يقصد بالاصالة كئس المرحاض
على المكترى وفتح فى موضع آخر
ما يفيد أنه على المكترى وجمع
منه ما بان الاول فى الموجود

طبعة وليس لك أن تستأجرها مادام زرعها فيها وبصارها بالجره علفا على تجرأى
لأن استجار غير زرع أرض زرع أى زرع الغير ترى لذى شجر باللام أو بالكاف
أو بالرفع على أنه مبتدأ وانظر محذوف وهو من عطف الجمل أى وبآواز استجار أرض
سنتين لا زرع فلا يجوز استجار أرضه لغيره وتقيد بعضهم به بما إذا كان الزارع
يعلم أنه يمتد مدة الاجارة بضعف لأن الزرع إذا انقضت مدة الاجارة لم يكن لرب الأرض
قلعه وانما كرهه أرضه بخلاف الشجر فان كان يأمر الفارس بقلعه كما مر والشجر
إذا كان فيه غرق قد أبرك بمنزلة الزرع (ص) بشرط كئس المرحاض (ش) أى
وجاز لمن قضى العرف أن كئس المرحاض عليه من مكر أو مكترأ بشتطه على غيره
وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والمملوكة على المكترى (قوله أو صرمة)
عطف على كئس وكذا يقال فيما بعده يعنى أنه يجوز للمكترى أى يشترط على المكترى
ما يحتاج إليه الدار والحام مثل ما من الموقوفة أى اصلاح ما هو من شأنه من كرائها
الواجب (ص) وتطمين من كرائها وجب لأن لم يجزى أرضه عند المكترى (ش)
أى وكذلك يجوز للمكترى أن يشترط على المكترى أن يطيق الفارس بشرط أن يكون
ذلك من كرائه وجب على المكترى بشرط أن يعرف وتطمين الدار هو ما زرعها أى جعل
الطين على سطحها وقصد المدونة بأن يسمى مرة أو صرمة فى السنة لأن قال كئس
احتياجا لأنه مجهول وكذلك لا يجوزنا اشتراط ما ذكر من كرائه ليجب على المكترى لأنه
سلف وكراها إذا وقع ونزل للمكترى قيمة ما سكن المكترى والمكترى قيمة ما لم وكذلك
لا يجوزنا إذا وقع العقد على شرط كون ما يحتاج إليه من موقوفة وتطمين من عند المكترى
لغيره (قوله فمن كرائه وجب راجع لتقريبه والتطمين وأما الاول فعلى المكترى
فدلو كان على المكترى بالعرف واشترطه على المكترى جاز من كرائه وجب فلو رجع
المكترى بعد عقد مع المكترى أن يفعل ما ذكر من كرائه وجب وقال للمكترى لا تنصرف
فليس لذلك (ص) أو جزم لذى الحام أو نودتهم طلقا (ش) يعنى أنه لا يجوز
للمكترى أن يشترط على المكترى جزم أهله أى غلهم أى كلما احتاجوا إلى الحام لأنه
مجهول لأن لا يشترط شيئا لموافق غير ذلك لا يجوزنا اشتراط قوة أهل ذى الحام على
المكترى لغيره وسواء عرف المكترى أهل ذى الحام أو لم يعرفهم وهو المراد بالاطلاق
وهذا بخلاف اشتراط شطاط يحيط به وإعماله ما يحتاجون إليه فى السنة أو التباين
بغيره ولعل ما يحتاجون إليه فى السنة أو الشهر أو الأسبوع لأن ذلك معروف عند
الناس فهو جاز إذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون إليه فالحال (ص) أولهم

قبل الكراوات الثانى فى الحادث بعده وان الاول فى القنادق والجماعات والثالث فى غيرها (قوله أو عرف) أى يشترط المكترى
على المكترى التعديل أو يجرى العرف أى أو يفيد الكراوات على المكترى (قوله إلا أن يشترط شيئا لموافق أى كان يدخلوا كل
شهر أو يجرى العرف بغير تعليم والاصل أنه إذا علم عدتهم والوقت الذى يدخلون فيه جازوا الاذلة (قوله لا أن ذلك معروف
عند الناس) أى ما لا يدرك على معرفة عيال الرجل ثم لا يفتى أن هذا يناقض قوله آخر إذا عرف عيال الرجل وما يحتاجون

لانه يقيده انه لا يمكن أن يبنى لأمر واحد فقط (قوله من بناء وقرس) أي من بناء وقرس أي استأجره للبناء وليس نوع
 خاص منه بل يقرأ وحاط ولا مانع من الحلاق البناء على البئر والمطهرة واستأجره للقرس ولم يبين نوع ما يقرسه بل جرد
 عنه مثلاً ولا يخفى ان البناء من الحائط والجدران من العنب ويحتمل كاهو ظاهر الشارع ان المراد لم يبين فيها ما يقه
 هل هو بناء أو قرس ثم لا يخفى ان قوله ببعضه أضرب قد كايستفاد من كلام الشارع فقهوه انه اذا لم يكن أضرب فليس حكمه
 كذلك مع التام فيجزم قطعا بان بعض أفراد القرس أضرب من غيره وبعض أفراد البناء أضرب من غيره فلا يظهر وجه لذلك
 القيد وكذلك باقي البست على الاحتمال الثاني بالاولى نعم يمكن ان يصور عدم الضرر فيما اذا حل استأجر منك الأرض على ان
 أزرع فيها ما يحل خبزاً اذ هو شامل ٥٦ للقمع والتعويل ليس بمضمماً أضرباً فلا يحتاج للبيان حيثذا الان ذلك ليس

في الأرض بناء وقرس وبعضه أضرب ولا عرف (ش) عطف على يجب والمحقق انه
 لا يجوز ان يستأجر الأرض على ان يفعل فيها ما يشاء من بناء وقرس ولم يبين ذلك حال
 العقد والحال ان بعض ذلك أضرب من بعض ولا يعرف بصره اليه فقوله أو لم يبين بالبناء
 لما عول فان عين ما يفعله فيها جازو كذلك اذا لم يكن أضرباً فانه جاز ولو لم يبينه كما
 اذا استأجر الأرض ليزرعها فيما يقبله فزرعها حنطة اذا لضر في ذلك وجهه
 ولا عرف جملته حاله (فاضة) صرح جماعة بفتح القرس والزرع في المجهود وقالوا
 لا يجوز لأضرب فيه ولا الدفن فيه قالوا ولعل من يذكر الكراهة أراد كراهة التحريم (ص)
 وكراهه وكيل بمأذنه أو بمرض (ش) أي وكذلك لا يجوز كراهه الوكيل مقوضاً كان
 أو خاصاً للأرض موكلاً أو أداره بمأذنه لان الوكيل لا يتصرف بالإيجاب الحظ والمصلحة
 لو كراهه وكذلك لا يجوز ان يكره ذلك بعض لان العادة ان الأرض والدار لا تملك
 الا بالنقد وله فسخ عقد الكراهة ان لم يثبت فان فسخه على الوكيل بالهابة في
 ماله ولا يرجع الوكيل على الساكن فان كان الوكيل على عار جرح على الساكن
 بالكراهة ثم لا يرجع الوكيل على الساكن على الوكيل ويجوز مثل ذلك في ناظر الوقت حيث حاي
 في اجادة الوقت لانه غير الوكيل ويبنى أيضاً ان يكون الوصي كذلك لجماع التصرف
 عن الغير في الكل على غير وجه المصلحة (ص) وأرض مدة لقرس فاذا انقضت فهو
 لرب الأرض أو نفسه (ش) يعني وكذلك لا يجوز ان يكره الأرض مدة عشر سنين مثلاً
 على ان يقرس فيها خيراً ما لا فلا انقضت المدة كان الشهر كراهه أو بعضه لرب الأرض
 في اجرة ما عداه الفساد القروا لجهالة لاهه كرى أرضه بشجر لا يدرى أي شيء لم
 أم لا فلو قال لرب الأرض لنفسه ان يقرس أو يبيعها من الاثم جاز عند ابن القاسم وهو
 المشهور لان ما أجريه هنا معلوم برفق قوله فهو أي القرس وهو الاجرة وقوله أو نفسه
 بالرفع عطف على هو أي فهو أو نفسه لرب الأرض واذا وقع على ما حال المؤاخذة فيقبل

تفسيراً المستزاد عنه وذلك لان
 معنى المنتزح لا يجوز اذا لم يبين
 نوع من القرس والحال ان بعض
 أنواعه أضرب من بعض فقهوه
 انه اذا كان بعض أنواعه ليس
 أضرباً فمن بعض فلا يمان
 لنوع ذلك القرس مع استأجاره
 قطعاً بان بعضه أضرب من بعض
 وهذا المثال الذي ذكرنا انما
 هو بعض أفراد نوع من القرس
 أي بعضه أضرب من بعض فليس
 التفاوت بين أنواع القرس بل
 بين أصناف نوعه (قوله كما
 اذا استأجر الأرض ليزرعها
 شعيراً الخ) تنظم (قوله وكراهه
 وكيل بمأذنه الخ) واذا وقع
 الكراهه بغير مجازاة بان وقع بكراهه
 المثل فلا فسخ وقوله لم الوقت
 يتقبل الزيادة محمول على ما اذا
 وقع الكراهه دون اجرة المثل ثم
 زاده شخص حق وصله لاجرة
 المثل فتدبر (قوله مدة لقرس)

وامامد تلبنا فهو جاز قال في المدونة فان امرته أرضك لبني
 فيها ويسكن عشر سنين ثم يخرج ويدعى البناء فان بين صفة التام ومصلحة أي المدة التي يسكن فيها المكثري فهو جاز وهو
 اجارة وان لم يصفه لم يجز فلو قال أسكن ما يد إلى مجز فان وقع ذلك كراهه أو أرضك وان تعطلت قيمته فمقاولا وان امرته سنين على
 ان يقرسها اصولاً على ان يكون لك بعد المدة لم يجز اذ ليس لذلك حكم معروف انتهى أي لانه لا يمكن معرفة صفة القرس التي
 يكون عليها ابدان انقضائه أمداً المارية بخلاف البناء فان صفة تعرف بعد انقضائه أمداً المارية في كراهه ان العقد واصلح البناء
 اذا لم يأت على الصفة ليس فيه من المثقة كافي اصلاح القرس (قوله وهو المشهور) ومقاله لا يجوز وهو فسخ ديني ودينه
 ان مثله الخ لو اجاز قوله منه فجارة فلا تعارض بينهما كما ذكر في البه ومثلي ذلك انما اذا جعله كلامه من الاثم كايستفاد من كلامه

انه

(قوله كرا فاسد كرا الأرض كرا فاسد فقد تعلق العقد بغيره وقوله وقيل اجارة فاسدة أى أجر المكثري فقط
تعلق العقد بما يقع ما يقع (قوله ويقوت بالقرس) أى لانه لما تعلق العقد بما يقع الارض وحده فاسد وانه القسح
والقسح عند علم النعم وغيره فذلك العقد مفسد وتأخر القول الثاني الذي يقول بالاجارة وان العقد تعلق بما يقع
العائق والمعلق فيحدث فيه تغيرا فلما حكمنا بالفسخ في اطلع عليه (قوله وكانت الارض تزرع مرة أو مرتين) والظاهر
ان المراد بالحصاد في الزمرة الاولى حيث كانت تزرع الارض مرتين ثم بعد كثر هذا وجد من شيخنا عبد الله قال فانه
والهبة بالحصاد الاول (قوله أو جرده) الجده هو القطع ولو ابدله ٥٧ بقوله لكان احسن وقوله كالزراع

راجع للবাদ وقوله والبرسيم
راجع للرمي وقوله والالقت
راجع للقطع وقوله والموخسة
راجع للقطع وقد ثبت في بعض
البلاد وقوله فلو كانت عاتقات
بطونا كالبرسيم (قوله في المدة
الخ) أى المدة الزائدة بقطع
النظر عن الكراه في السنة
والغاية نظر الكراه في هذه المدة
ولا ينظر لتسوية لكرها السنة
وهذا على ما يهتدون والمصنف
حاشى عليه والحاصل ان جهونا
طرح قوله فيها على حساب
ما كرى منه فهو ما على عليه
ولا ينظر لما كرى منه ومعنى
على حساب ما كرى منه على
ما قاله ابن يونس ان يقال ما يقع
كراهما في السنة فيقال خمسة
مثلا ثم يقال وما يقع كراهما
الامه الزائدة فيقال دنانير مائة
لأوائد مثل خمس الكراه كان
قليلا أو كثيرا والحاصل ان
المستفاد من ابن عرفة وبعض
الشراح اعتقاد كلام مصنون

انه كرا فاسد وهو ظاهر قول المدونة لانه كراها بشعر لا يدري أى يسلم أم لا وقيل
اجارة فاسدة وعلى الاول فالقرس لمن غرسه وعليه رب الارض كرا المثل ويشوت
بالقرس وعلى الثاني يفسخ متى اطلع عليه والقرس رب الارض وعليه اجرة عمله
وقية القرس يوم وضعه وبطلابه أيضا بما كل من القرفصاضى (ص) والسنة
في المثل بالحصاد وفي السقي بالشهور (ش) يعني ان من استأجر أرض المثل
أو أرض النسل سنة فأنتم تنقضي بها مصاد الزرع منها وأما أرض السقي أى التي
نسقي بالآلة فالسنة تنقضي فيها بالشهور أى فلانم فيها ثلثا عشر ثم اقره بالحصاد
كانت الارض تزرع مرارا في السنة أو مرة واحدة في كل شيء يحسبه أى يحصده
أو قطعاه أو جرده أو رعيه كالزراع والبرسيم والالقت والموخسة والكمون ونحوها
كانت عاتقات بطونا فأنما ستر بطن (ص) فانقت وله زرع أخضر فكمرا مثل
الزائد (ش) يعني ان مدة الاجارة اذا انقضت ولا يستأجر في الارض زرع أخضر
فانه يلزم رب الارض ان يقيمه فيها العام طيبه وله على المكثري اجرة المثل أى فمما كان
على السنة يلزم فمما كرا المثل الى ان يستوفى الزرع فلو بقي الزرع في الارض بعد
انقضاء مدة الاجارة نحو الشهر بين من لا يقع الما تساوى هذه الارض في المدة لو اكثرت
فقال يساوى كراهما كما يقع ما على الارض وهذا مقرر على ما قبله ولا يصح نفعه
على الاول لان السنة فيه بالحصاد وقوله وله زرع أخضر أى لم يتم أى أو شجر لم يؤمر
أى وكان يظن الزرع غمامه بعد المدة يسير وأما لو كان يظن غمامه بعد ما يكثر فهو
مستعذر من ان شجر أرضه فاسد زرع أو آخره بالا كرم من قية الكراه ومن
كرها الوجبة (ص) واذا انكره المكثري حب فزيت فابا فلو رب الارض (ش)
يعنى ان من اكثري أرضا فزرعها فاعتد حصادا ثم غرسه حب في الارض فآفة كبر
أو غير آفة فزيت فابا أى في زمن قابل كان في عامه أو في العام القابل فانه يكون رب
الارض لان الاول أعرض عنه عادة والقاضي قوله فزيت للتعقيب وتعقيب كل شيء
يحبسه ولا يفهم للمكثري بل هو فرض مسئلة بل كل ما ينتجر في الارض المزروعة

٨ شى سا وضع ما له ابن يونس (قوله لان السنة فيه بالحصاد) أى زرعها واطارها سواء تأخر الزرع
عن السنة أو لا لانه ليس لصاحب الارض قطع ولا اجرة فانه تم (قوله لم يؤمر) اذا لم يؤمر بولس فمما تلف شى واذا كان
كذلك فرب الارض ان يامر المستأجر بقطع شجره ولم يذكر حجج وانما كرا عند قول المصنف وأرض سنين فنى شجرها
(قوله وأما لو كان يظن الخ) هذا ضعيف والمعتدول كان زرع يظن بقاها لحكم كالأل المصنف (قوله فلو رب الارض)
الظن لو لم يكن لها رب هل يكون رب الخ وهو صاحب كالمصنف كالأله حج فان قلت سباني في الموات ان حرم من الاصل
فأجاب انه اهله حيث لم يرض عنها وما عاها فأمضى عنها (قوله بل هو فرض مسئلة) أى يمثله اذا كان اجاره اياها

(قوله فان بقيت فهو) أي وكذا إذا ذكرها بما لا يعجب أكثره الاول وفيما يظهر (قوله فيسأله على مسئلة الصيغة) أي إذا لم
يغير الصائغ الصيغة للاداء ان الصيغة عليه ودخل المرفاعه فيكون ثلث الاء وقيل هو المرفوع بها ماله ذات الامالة معهما
(قوله فهو لرب الارض) عبارة قاصره فلا احسن مالى عجم حيث قال والما لوجوه فكان كانت اذا قلعت لانتبت أو كانت
اذا قلعت تنبت وأي وجه من أخذها في هذه الناحية فان رب الارض محضرين ان يعطى فيهما قلوعة وبين ان يامرهم
بقامها وماذا كانت اذا قلعت تنبت ٥٨ وطلب وجه المرفوعها كان ذلك وان أراد ان يحملها حمله كان ثلث لرب الارض

منع من فعلها وهل يبطه
 قولها لقوله تردد فيه شيئاً
 فالاول نظر لقول بها والثاني
 احتمال ان يسدوله عودها
 لكانها وينبغي أن يكون
 القول قول ربها الله باخذها
 لغيرها لا قول الآخر ليعلمها
 حطبا وان يكون حكم الزرع
 الذي جره السبل حيث كان
 يثبت بارض ربه حكم الشجر
 الذي يثبت بارض ربه (قوله ولزم
 الكرام ما يمكن) أحتمله
 مما إذا اتفق كارض غير ماؤها
 ودارنا كشفا فلا يلزم الكراء
 وان صحت اجابته لا يجوز
 التذقية والاقول قول المكترى
 بين قد عدم التمكن ان نافعه
 المكترى فان اقر المكترى
 بالتمكن لكن ادعى انه حصل
 مانع فاقول للمكرى وعليه
 اثبات المانع ان الاصل عدمه
 وكذلك اذا ادعى ما يسلط
 الكراء فالقول المكترى (قوله
 وكذلك الجراد داخ) الحاصل انه
 ان كل قسمل المانع فلا يلزم

بكر أو غيره فثبت فيها بعد تمام مدة زرعها فان ذلك الحكم هو الارزاع وما حدث
انقضت مدة كراه من استقر فيه فان بقيت قهوة وأما ما كراه به القبره فثبت في مدة
كراهها القبره فهو لزوم الارض للمكترى فيما ساعى مسئلة السدود ومفهوم استقراره
ووزع ولم يثبت في سنة بذره وثبت في السنة القابلة لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك
فيكون له به ويكون عليه كراهه وهل عليه كراه في العام الذي يثبت فيه يهوى على
ما يأتي من انه اذا كان اعطش ونضوا كراه عليه وقفه والافعليه الكراه (ص) بخبره
السل اليه (ش) يعني ان السل اذا جرح رجل الى أرض غيره فثبت فيها فانه يكون
لصاحب الارض التي انجر اليها وكذلك اذا جرح السل فزع رجل الى أرض جاره فثبت
فيها فهو لزوم الارض ولا يثبت فيه صاحبه فقهوه كن جرح السل الى شخص جرح السل
الزرع اليه وقوله جرح ان جعلت الضرع للزرع افادته لزوم الارض واخذته ارضه
هذا القول وان جعلته للبذر فاقاد فقهوه ان الزرع له به والمسئلة ذات قولين والمتن
قابل لكل كلمه ما والموافق للكلام المتفق وان رُشد انه له به فيحصل الضرع للبذر وما
الشهر فيه هم من فرض الخواص الكلام في البذر والزرع انه له به ويعمل على ما اذا
كان اذا قلعت ثبت والاقهول ب الارض وعليه فثبته قلوها (ص) ولزم الكراه
بالتفكير (ش) هذا شروع منه في مواضع يلزم فيها الكراه والمعنى ان المكترى يلزمه
الكراه بالتفكير من التصرف في العين التي استأجرها كايلازم المشتري العين اذا تفكر
من الذي اشتراه وقوله ولزم الكراه بالتفكير أى في أرض التبل اذا ورت وضو ذلك
وهذا اهم من قوله قليل ويجب في ما عاونه التبل لا ذرويت ثم انه بما يلزم الكراه بالتفكير
حيث لم يضمن من فهو الفار اذا تفكر من زرع الارض ولكن خشى ان ذرع اكمله الفار
وفقدوه فانه لا يلزمه الكراه الباسي وكذلك الجراد اذا ناضت في الارض فثقت الحوثر
في امان الزراعة خسة ان يؤذي ما يخرج منها فلا كراه لصاحب الارض (ص)
وان فسد بلانحة (ش) يعني ان الكراه يلزم المكترى بالتفكير من التصرف في
العين التي استأجرها وان فسد زرعها لاجل جائحة تزالت بكبره او جلد دوسر او غيره
ذلك مما لا يدل للارض فيه على ما ساقى يسانه وهو بمنزلة ما لو غصبه فاصاب الكراه لازم

لقوله الجراد يبييض في الارض وما لو طارت فيه لم يأكسب في قريبا (قوله قنعت الحارث) أي صنعت (ص)
الناس من أن يجرؤوا خوفا من أذية الجراد للزرع الذي يكون بعد الحارث (قوله وان فسد بلحمة) أي تعمل بلحمة وذلك
أعم من أن يكون بعد الوجود أم لا (قوله كيرد) يفتح الراس ويصح أن يقرأ تسكون الزاء (قوله وان يراد) أي طرأ الطراد بعد
أوان الزرع فلا يثاقى قوله سابقا فاضت في الارض (قوله وغير ذلك) أي من جيش وغاصب وعدم آتيا حب * (نفسه) *
محل لزوم الكراء مع فساد بلحمة ما لم يصل فيه ما يوجب إسقاط الكراء لو كان باقيا فقيده السمسكتي لو أجمع
الزرع لم يمت لأجل القطع فلا كراء عليه بخلاف كراءه إن رشدوا الشيء

(قوله بعد فوات ابان الزرع المتى اكتبته) اعلم انه وقع التردد هل يعتبر اذا حصل الغرق بعد ما مرث الشيء خاص ابان ما مرث له واما ان يزرع فيها مطلقا ظاهر شارحا الاول ولكن ذكر الشيخ ٥٩ عبد الرحمن عن المذونة ما يتبادر منه

الثاني (قوله واستقر بهما اذ اعلمه اهل البلد) اى عدم اهل البلدة ملكا وتلقا حتى من بلد مجاورة لهم حيث جرى صرف بتسليمهم منهم كذا يظهر كما في شرح عبيد بن ابي ما اذا كان يحكمهم الشراء من بلاد مجاورة لهم هل ذلك ليس عدلا لاهل البلد وهو الظاهر (قوله والكرات) اراد به الكرات التى به راس كل بصل وقوله والفيل لاهل فى بعض البلاد (قوله ثم افاضت) الشئ مضمومة والاراء مضمومة ليس بالكسيرة فيها فالاراء مضمومة او مضمومة اوسا كنة (قوله ان كان ينقع به) اى بعد اخذها فقهوم انه اذا كان ينقع به بعد اخذها ليس له اخذها وهو من حق المكري (قوله سكن اجنبي بعضها) اى سوا سكن باذن المكبرى او غضا ويرجع على الاجنبي باجرة المنسل من الحصة التى سكنها من الدار وما لو سكن الاجنبي بسكنى المكري فانه يكون بمثابة اذا سكن المكري (قوله يخط غنسه من الكراء ببقية ذلك) بان يقال ما قبله كراهما بذلك فقال عشرة وما قبله كراهما بدون ذلك يقال تسعة فاسقط عن المكبرى غير الكراء المحلى (قوله بقيد القسم الاول بما اذا يضر بالمكبرى)

(ص) او غرق بعد وقت المهرث (ش) اى وكذلك يلزمه الكراء اذا غرق الارض بعد فوات ابان الزرع الذى اكترت به وسوا من غيرها اولوا والموافق قبل الابان وانكشفت فيه او غرق فيه وانكشفت فيه لزمه الكراء وهاتان الصورتان متوقفتان لزم الكراء بالتمكن والموافق فيه وانكشفت بعده فلا كراء وهذا مفهوم قوله ولزم الكراء بالتمكن فاشكل كلامه منطوقا ومعه وما على الاربع صور قوله وغرق بالمصد وعطف على بائعته وبالفعل عطف على فسد (ص) او علمه بذرا او جهته (ش) اى وكذلك يلزمه الكراء اذا امتنع من الزرع لعدمه من البذر والاجل بهجه وسوا من ظلاله لانه ممكن من أن يكون الفسدة فالضمير فى عدمه عائد على المكبرى واحتقرى بما اذا علمه اهل البلدة فانه حينئذ لا كراء له والجهن ينفع السين لان المراد به الفعل واما بالكسيرة فهو اسم للمكان وهذا حيث لم يقصد من بهجهه يسهنه ان يحول يثمه وبين زرعها فان قصده ذلك سقط عنه الكراء والكراء على المتاع وقوله او عدمه عطف على بائعته لكن قد مضى معى تعطيل والمراد بالبذر ما يزرع فى الارض كان بذرا او شتلا كالغصن والكرات والفيل (ص) او انه لم تشر افاضت البيت (ش) يعنى وكذلك يلزم جميع الكراء فيما اذا انه لم تشر افاضت البيت ونحوها ولم ينقص من قيمة الكراء شيئا بدليل ما بان فلما اتفق على التشر افاضت شيئا من غنسه فانه يكون متوقفا على ذلك ولاشئ الا ان يأخذ النقص فله اخذ غنسه ان كان ينقصه كما قاله ابن بونى (ص) او سكن اجنبي بعضه (ش) اى وكذلك يلزم المكبرى جميع الكراء فيما اذا اكترى دارا او نحو ذلك سكن اجنبي بعضه ويرجع على الاجنبي باجره مثل ما سكنه وما لو سكن صاحب الدار به فان المكبرى لا يلزمه سوى حصة ما سكن فقط كما ياتى (ص) لان نقص من قيمة الكراء وان قل (ش) يعنى ان الشئ المتهدم كالنمرات ونحوها اذا نقص من قيمة الكراء شيئا فانه يحيط من الاجرة بقدر ذلك وكذلك اذا انهدم ما له جبال كبهاض ونحوه فانه يحيط عنه من الكراء ببقية ذلك ولا خيار للمكبرى والكراء الا لزمه وقوله وان قل اى ان يقل بان كان كثيرا بل وان قل لكن بقيد القسم الاول بما اذا يضر بالمكبرى بدليل قوله بعد وعرفى مضى الخ ويحتمل ان تكون الواو العالو يكون معى القليل الذى لا ضرر منه على المكبرى وهذا هو الذى يظهر من حل الشارح وظهر ذلك باننى تأصل (ص) او انه لم يات منها (ش) يعنى ان الدار المكتره اذا انهدم يمت بها ولا فيه ضرر كبير على الساكن فانه يحيط عنه ببقية ذلك من الكراء فان كان فيه ضرر كبير على الساكن فانه يضره بين ان يسكن به جميع الكراء او ينسخ الكراء من نفسه وقوله او انه لم يات منها لا شك فى شمول ما قبله فهو من عطف الخاص على العام باو هو مجتمع ويجب حمل الاول على ما لا يشمل الثانى (ص) او سكنه مكربه (ش) يعنى وكذلك يحيط من المكبرى من الكراء بقدر ما يقابل الحصة التى سكنها المكبرى بان اجرة من غنسه لا تسكن المكبرى قدرا من العين المكتره

فاذا يضر بالمكبرى فيضرب بين الفسخ وبين البقاء فيلزمه جميع الكراء وليس له البقاء مع اقطاع حصة المضر من الكراء

(قوله ما اذا انقلبه بمناحه) وزيد على ذلك ما اذا لم يمكنه منه (قوله أو عطش بعض الارض الخ) أما العطش قطاق وأما الفرق
 شقيدان يكون قبل ان الحارث لا بعده فعليه جميع الكرا (قوله أو غرق) يكسر الراء (قوله قبل الزراعة) أي قبل امان
 الزراعة أو عند امان الزراعة أي واحقر ٦٥ الفرق حتى فات الابان (قوله فانه لا شيء على المكتري من الكرا) أي

لا شيء عليه في الباقي القليل
 وسيماني الكلام عليه (قوله
 فبعضه) أي ببط عن المكري
 بعضه ان قام به والاي ببط
 وعقد الكرا لا زمة في السنة
 فان ادعى القيام وخالفه المكري
 عمل يقول المكري كما به عمل اذا
 تنازع في وقت ان لم يثبت منها
 (قوله صالحوا على انفسهم) أي فقط
 أو على ما هما الصادق بصورتين
 فهو سنة صور ثلاث وقوله وأما
 اذا صالحوا على غسل الخلاف
 هذه الصورة فالتفقه عليه
 ثلاث واختلفت فيه واحدة
 (قوله أو على ما هما) صادق
 بصورتين صورة الاجال وصورة
 ما اذا عصى لكل منهما فدلوا
 معناه هذه صور أربع (قوله
 سواء وقع الصلح الخ) أي فعل
 الخلاف صورتان فهذه القسامة
 مخالفة الاولى الان هذا
 التصحيح لا يناسب قوله عليها
 فقط فقد روي عن الاول حذف
 فقط الباقي هذا التعميم (قوله
 وفي كلام الزرقاني نظري) أي لان
 الزرقاني قال محلهما حديث
 صالحوا على الارض أو عليهما
 وجه الظن ان قوله أو عليهما
 صادق بتعيين ما لكل أو لابان
 دخلا على الاجال أي مع

وتقدم مفهومه ومكره في قوله أو سكنه أجنى من أن الكرا يلزم المكتري من غير ان يحط
 عنه شيء والضمير في سكنه راجع لقوله ليت منها ومثله سكا ما اذا شقة بمناحه (ص)
 أولم يأت بصلح لا على (ش) يعني ان الدار المكترا اذا كان فيها علو وسفل ولربا
 المكري للمكري بصلح يصعد عليه العلو لينقع به فانه يحط عن المكري بقدر ما يقابل
 حصة العلو لانه لم ينقع به (ص) أو عطش بعض الارض أو غرق (ش) يعني ان
 الارض اذا عطش بعضها أو غرق بعضها يريد قبل الزراعة كافي المدونة فانه يحط عن
 المكري بقدر ما يقابل ذلك من الكرا والمراد بالبدن بعض دون الجبل وأما اذا غرق جملها
 أو كلها أو عطش جملها أو كلها فانه لا شيء على المكري من الكرا أم ان حصل الفرق بعد
 وقت الحارث فلزمه جميع الكرا أو لعل المراد بوقت الحارث الغالب في تلك الباحة
 لانفس الارض بانفس اذها وقوله (فبعضه) راجع للمسائل الست (ص) وفيه حصر
 كهطل فان بقي الكرا (ش) يعني ان المكري يتخير اذا حصل هطل فيما كثره بان صار
 يتناقص الحارث أو ان لم يسر من جذران الحدار أو ان لم يسر الما هنج منها وما أشبه ذلك
 بين ان يسكن أو يخرج فان لم يخرج وبقي ما كثره بانه يلزمه جميع الكرا وقوله وغير
 في مضمون غير نقص منافع والا حط منه من الكرا وقوله كهطل بمثل بالاختلاف في
 الهدم ونحوه (ص) كعطش أرض صلح (ش) التشبيه في لزوم الكرا والمراد ان
 أرض الصلح اذا عطشت قتلت زرعها فانه يلزمهم الكرا كاملا لانه ليس باجارة محقة
 وانما صلحهم السلطان على ان عليهم ما لا معلوم بخلاف أرض الخراج كارض مصر فانه
 اجارة محقة ولانه لا أرض عتوة أبهرها السلطان فاذا عطشت سقطت الاجرة كما
 وظاهره سواء كان العطش قد طارأ بعد الزرع أو قبله والذي في المدونة وأما أرض الصلح
 التي صالحوا عليها اذا زرعوا فاعطش فعليهم خراج أرضهم انتهى (ص) وهل مطلقا
 أو الا ان يصلحوا على الارض تأويلان (ش) أي وهل لزوم الكرا لاهل أرض الصلح
 سواء صالحوا على انفسهم فقط أو على الارض فقط أو على ما هما وهو معنى الاطلاق
 أو عمل الزوم اذا صالحوا على انفسهم وأما لو صالحوا على الارض فقط ثم عطشت بعد
 زرعها فانه لا يلزمه شيء ويعيان والمراد بالمصالحة على الارض المصالحة عليها فقط بقدر
 معين سواء وقع الصلح على الجناح بقدر أيضا أو لا أو وقع الصلح على الرقاب فقط
 أو على ما على الارض بقدر معين ولم يتجزأ الارض منه فان الكرا لزمه في العطش
 بتوافق فالصور أربع وفي كلام الزرقاني نظري الان تؤول عبارة انظر الشرح الكبير
 (ص) عكس تلف الزرع لكثرة دويها وفارها أو عطش أو بوق القليل (ش) يعني
 ان الحكم هنا عكس الحكم فيناصرت كما يجب جميع الكرا فيما مر يسقط جمعه هنا

انهم اذا دخلوا على الاجال من محل الوفاق وقوله الان تؤول عبارة أي بان يقال ان قوله أو عليهما مع
 تعيين ما للارض مما وقع الصلح به يتم ما من عجم اعني ظاهر كلام الزرقاني فطبعه يكون الخلاف في ثلاث صور (قوله عكس
 تلف الزرع) أي هو غير ميتة الخفيف أي وهو عكس تلف الخ أو حال أي حال كون ذلك عكس تلف

(قوله كتمسة أفندة) كذا في الموازية ابن عرفة عن النبي هذا ان كان مقرقا في التمدادين لانه كالهالك وقد كان
يونس كلاما موازية ولم يقمده (قوله التحالف بالنبي والاثبات) أي فهو عكس في الحكم فقط لعكس في الحكم والتصوير
معانثال العكس في الحكم والتصوير ان يقال مثلا من زيد ثم سرقة لقطع وأدرك عكس ذلك (قوله ويصير المكترى
الح) هذه اذهب ابن التاسم وقال غيرهما لا يصير ابن عبد السلام ٦١١ وعليه اعم في بلادنا ولوطاع المكترى

بالاصلاح من ماله أي لا يصير
من العكر اخبر بها لانه
بشمعه مشارفاه ابن حبيب قال
انقضت الوجبة اخذت ببقية
منقوضا كان باذن أولا (قوله)
كما قال الشيخ أحمد بن عبد الحق
أي الشافعي جوابا في نازلة مثل
عنها (قوله وان جسم لحق
الوقت) وحينئذ قال في الثاني
الوقت يرجع ببقية بقائه قائما
سواء كان باذنا أو ناظرا أو بغير
اذنه حيث كان يحتاج للاصلاح
كما هو فرض المسئلة (قوله أصلح
ه) مكان المصلح رب البدان
أو الناظر لانه قام عنه واجب
بمختلف المال لم يقم عنه واجب
لان الشخص لا يصير على اصلاح
ملكه (قوله ظرف أيضا) لا يفتى
ان تعلق قوله قبيل خروجه
بقوله أصلح يفتى عن تعلق بقية
بما لم يناسب أن يجعل قوله بقية
المدتمسة لغيره وحذوف والتقدم
فيصير على السكنى بقية المدة
أو زمتها السكنى بقية المدة
وبعبارة أخرى له نائب فاعل
وقوله بقية المدة ظرف لأصلح
وقوله قبيل خروجه يدل من
قوله بقية المدة (قوله سنيين)

بشأن الزرع لاجل دود الارض أولا لاجل قنينة منعتهم من اذراعها أو بتي
ان قبيل من الزرع كتمسة أو ستة أفندة من مائة فندان ولا شيء عليه أيضا لانه القليل
فالمراد بالعكس التحالف بالنبي والاثبات لا العكس في الحكم والتصوير معا فلا يتأني ولو
قال له ودعا السكان أحسن اذ لا يشترط الكثرة سواء كانت الارض منقاد قبيل ذلك أم لا
(ص) ولم يجبر أجر على اصلاح مطلقا (ش) يعني أن مالك الرقبة لا يصير على اصلاحها
سواء كان الذي يحتاج الى الاصلاح يضر بالسالك أم لا سواء كان يمكن معه السكنى
أم لا وسواء حدث بعد عقد الكراء أم لا ويصير المكترى بين ان يسكن بجميع الاجرة
أو يخرج فان أنفق المكترى من عقده شيئا في اصلاح العين المكترة فانه يحمل على التبرع
وأخذ بعض من مسئلة المؤلف هذه انه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل منها ضرر
كسارق ونحوه على عمارتها ولا يصير له ولا ضمان عليه ان جاء اللص منها الى الجيران
وعلى ذوى العمران حفظ متاعهم في كل وقت كما قاله الشيخ أحمد بن عبد الحق والشيخ
سالم وكلام المؤلف شامل للوقت فلا يجبر الناظر على العمارة لاجل المستاجر وان جبر
على الوقف (ص) بخلاف ما كن أصلح بقية المدة قبيل خروجه (ش) يعني أن رب
الدار اذا أصلح ما تمدم من الدار قبل خروج المكترى منها فانه لا خيار له حسنة ذيل يجبر
على السكنى بقية المدة بل يزمه جميع الكراء فان أصلح ذلك بعد دخوله وجه منها لم يكن له ان
يجبر على عودها اليها بقية المدة فتقوله أصلح صفة لساكن أي تم الاصلاح قبل تمام المدة
وقبل خروجه جميعا وله نائب الفاعل وبقية ظرف لأصلح وقبل خروجه ظرف أيضا
(ص) وان كثيرا ما حوت ان أراد كل مقدمه قسم ان أمكن والا كرى عليهما (ش)
يعني أنهما اذا أكثر باحوا فإراد كل واحد منهما مقدمة فانه يقسم بينهما ان تجعل
القسم وان لم يقمده لا كرى عليهما وسواء اتفقت صنعتهم ما أو اختلفت لاختلاف
الاطراف في ذلك وهذا حيث لا عرف ومثل الأكراد الشراء واذا اتفقا على المقدم
واختلفا في الجهة فالقاعدة لا تليس بهذا كاختلاف الغرض في التقديم والمؤخر (ص)
وان غارت عين مكترى سنيين بعد زرع نفقت خمسة سنة فقط (ش) يعني ان من
أكثرى أو سانيين لزوعها فغارت عينها وان غمت بغيرها بعد اذ زرع واجب أن يصلح
فان لم يكن بها ان يتفق عليها خمسة تلك السنة لاجل الضرورة بل يزم بها ذلك لانه قام
عنه واجب فان زاد على خمسة سنة كان مطلوبا بما زاد فلو لم يزرع الارض ولا شيء
الغزل حتى غارت العين فانه لا يتفق شيئا على اصلاحها وكان له ان يقسم عن نفسه فان

لامقهور بقوله سنيين بل سنة لكن المصنف اعتماد كسنيين رد المن يشق نفقة أجرة السنين كما لانه قام عنه واجب (قوله)
نفقت خمسة أي صرفت خمسة سنة والمراد بخمسة السنة ما يخص تلك السنة من الاجرة ونفقة نفقة الزوج ونفقة الغاوي كسرها
لانه من باب انصرونح (قوله ولا شيء الغزل) اشارت في المدونة فقالت وكذلك من أخذ فظا لمساواة تغارها فانه يتفق
على ان خمسة متاعيب الارض من الفم خمسة تلك لا أكثر ثم قال ولكن الغزل كذلك لان المكترى لا نفقة له فيها الذي زرع

أوساقي قد تقدمت له نفقة فهاوغل وفي نفقته أحيا طرعه ولو لم يرع الأرض ولاقى النخل حتى غارت لم يكن المكسرى ان
يقنق فيها شيئا أه فالشارح أجنف في العبارة ٦٤ وقوله ما يحصل باتفاق فلو اتفق عليها ياربين ولان اتفقا الاجر ما

اتفق من عنده كان متطوعا وكلام المؤلف حيث كانت الأرض مأمونة والأفلا يتقى
شيان أي دبرها من الإصلاح ويسقط عنه الكراء لان تلف زرعها من العطش وأهل
المراد بالمأمونة ما يحصل باتفاق حصة السنة فيها الأمن من عطشها في تلك السنة (ص)
وان تزوج ذات يتيم وان بكره أقلها ككراء الان اثنين (ش) يعني ان من تزوج ذات
يتيم تلك ذات أو منفعة بأجرة وجبة أو مشاهرة مع حصول تقديس فسن معها فانه
لا أجر فلها عليه لان الكساح صبي على الكسامة ومثل ملكها اما اذا كان المالك لا يبيعها
أو اما لان العادة جارية بعدم المطالبة فم ان يفت للزوج عند ابتداء السكنى ان عليه
الاجرة فان الكسرة لا لزمه للشرط وأما ذلك أخنها وعها فقال الشئى أرى ان طالت المدة
فلاشئى لها عنده وان قصرت بمقتضى انهم لم يسكنها الا بجره فواخذ منه واما الوزوج
فهيما كالزوى الزوجة وأما أخوها وعه فبني ان يكون لهما عليه الاجرة اذا حالما
سكنها بالاجرة والفرق بين أخى الزوجة أو عها وبين أخى الزوج أو عها ان العادة جارية
بانضمام البنت اليه ما شئىة الفتنة وحفظه العرض بخلاف أخى الزوج أو عها
فانه لم يجر عادة بانضمامه اليه ما لانه لا يخشى منه ما يخشى من البنت وبعبارة الان اثنين
له عند العقد وفي شرح العاصمة ما يقتضيان المراد الا ان يحصل منها بيان في أى وقت
فكون لها الكسرة من ذلك الوقت ولو بعد مدتها من الدخول (ص) والقول للاجراة
وصل كتابا (ش) يعني ان من استأجر أجرا على تبليغ كتاب الى بلد كذا أو استأجره
على تبليغ على الى بلد كذا ثم بعد ذلك ادعى انه أوصف فان القول قوله مع يمينه في امد
يبلغ مثله لانه اتقنه ويستحق الاجرة فكلام المؤلف هنا في استحقاق الاجرة لاني
الضمان عنه حيث أنكر المرسل اليه الوصول فلا تخالفه بين ما هنا وبين قوله في
الوديعة عاطفا على ما قبله الضمان أو المرسل اليه المنكر ولا يخفى وبين قوله في الوكالة
وضمن ان أتمض الدين ولم يشهد وتقدم ان غير الدين كالدين (ص) وانه استصنع وقال
وديعة (ش) يعني ان الاجرا اذا ادعى الاستصناع ورأى المتاع يقول بل هو وديعة
عنده قال القول قول الصانع لان جالوسه الصنعة كانه اتى بما يشبهه والاخو اتى بما
لا يشبهه وبعبارة لان الغالب ان ما يدفع للصانع للاستصناع والادعاء نادر والنادر
لا حكمه كما قاله القسوى وعليه فينظر ما وجه رجوعه ان أشبه له وأصل معناه ان
يدعى الصانع ما يشبهه أن يصنع في ذلك الشئى الواحدة عاذا ادعى الصانع استصناع
ما يشبهه ككذب القرضه دعواه كدعواه انه قاله اتفق خطا طبة الخط واعدا حيث
لا موجب لذلك (ص) أو خوف في الصفة (ش) عطف على معنى انه استصنع أى
والقول للصانع ان خوف في الاستصناع أو خوف في الصفة وليس معطوفا على
استصنع كما هو ظاهر والمعنى ان الصانع يصدق اذا اختلف مع رب الشئى المتنوع
في الصفة حيث أتى بما يشبهه كما اذا قال اتقنى بصبغة أجرا أو سود وقال ربه أخضر

بصبغة السنة دياره فالتظاهر
ان دبرها يلزمه ديار فقط
والديار الثاني لا يلزمه لان
دبرها يلزمه شئى أصلا (قوله)
ذات بيت أى وشيدة وهل
لولى غيرها فدل ما تقدمه الرشيده
أولا أو يفصل بين ما فيه
صلة لها وبين غيرها ثم ان
اشترط الزوج في العقد سكنها
معها يثبتا يسلكا لاوجب
فساد العقد كما هو ظاهر اطلاقهم
هنا ولا يقال ان اجتماع الكساح
والاجارة يوجب الفساد لانا
نقول ان سلم فيمديعا اذ لم
تسكن الاجارة فيما يقتضيه
انه قد (قوله عند ابتداء السكنى)
ليس بغير دليل ولو كان البيان
في اثنا مدة السكنى كما هو المعتقد
وهو الذى ذهب اليه شارح
العاصمة (قوله وصل) بتشديد
الصاد (قوله في امد يبلغ مثله)
أى في مثله (قوله كذا هو ظاهر)
وذلك لان المعنى عليه القول
انه خوف فيقتضى ان المخالفة
فيها النزاع وليس كذلك لان
مخالفته قرب الثوب بمقتضى قوله
كما اذا قال الخ أى وكان عنده
من يلبس الأحمر والأسود
ولم يمكن ربه شر يقاوم حال
ما يشبهه كصبغة شاشا أخضر
لشر يقاوم أو أدق نصرا في فلا
يقبل دعوى يربف انه أمره

بصبغة أزرق ليدبه نصرا فى ولا دعوى نصرا فى انه أمره بصبغة أخضر ليدبه نصرا فى ولا دعوى نصرا فى
على ذلك وانما هو انه اذا وجد ثوبه بصبغة واحدة لا يمتنع عليه ان يصبغه بصبغة أخرى واحدة كما هو الذي قد

ان قال ربه امرتك بصيغه الكل والصانع ازيد قاله للرب في تنقيص الاجرة للصانع في حقه لمزم اعاده (قوله وظاهره بغير عين) أقول وكذلك المستعمل الاستمتاع لا عين علمه من هذه الجهة وان كان يحلف على ما ادعاه من الاجرة ان اشبهه بالانجاز المثل قاله عجم ابن عرفة (قوله لان خبره تنقي ضرره) هذا لتلبيح ما فيه التصدير وهو اذا لم يسله لم يجازها وأما اذا سله لم يجازها فمكلامه ظاهرا لانه اذن في الاستمتاع والحاصل ٦٣ ان قوله وظاهره الى آخر عام فمقابل القيد بعده وأما التعامل فانه

واجمع لمقابل القيد فقط (قوله لا كناية الخ) قال عجم والنبي يستفاد من كلامهم بالتأمل وهو الموافق للقواعد ان اذا لم يضمن الصانع ولكنه اشبهه ولم يشبهه بها فانه يعمل بقول الصانع وعليه نقول المصنف وحاز من بشرط قبول قول الصانع مطلقا بل في قبول قوله حيث اشبهها وأما ان اشبهها أحدهما فانه يعمل بقوله وان كان الحائز غيره وان لم يشبه واحد منهما فهل يعمل بقول الحائز منهما أو الواجب اجرة المثل ولا يتقرر الحوز انتهى وقال القائل في قوله وحاز فيني أن يكون هذا عند شبههما والافتقار تنفص الحيازة ويظهر فان اشبه أحدهما فاقول قوله وان لم يشبه أحدهما وكانت اجرة المثل انتهى (قوله وانما اعتبر في قبول قوله) أي الصانع في قدر الاجرة وهذا بخلاف المتباينين لذا اختلفا في قدر الثمن وفات البع فانه يعمل بقول المشتري حيث اشبهه وحلفا وسواء كان

مثلا ومقاد كلام ابن عرفة انه في اختلافه في المصنف يصدق الصانع ان اشبهه وظاهره بغير عين فان لم يشبهه حلفوب الشيء المصنوع وثبت له الحيازة في أخذه ودفع قيمة الصبيغ وفي أخذه قيمته أيضا وظاهره وان لم يشبهه وحلف بغيره حيث لم يسله الصانع بجازا ولا فلا خمار له به وظاهره ولو كان الصبيغ نفسه وهو ظاهر لان خبره تنقي ضرره فان أدى به من التصدير ومن الحلف المذكور اشتد لهو والصانع هذا بغيره فوبه أيضا وهذا بغيره صيغه وظاهره وان لم يحلف الصانع (ص) وفي الاجرة (ش) يعني ان الصانع اذا ادعى من الاجرة ما يشبه ان يكون اجر ذلك الشيء المصنوع وخالفه ربه في ذلك فان اقول قول الصانع مع غيره وبأخذنا من الاجرة اشبهه ربه ام لا فان اشبهه برب الشيء المصنوع فقط فاقول قوله مع غيره ويدفع للصانع ما حلف عليه فان لم يشبهه حلفا وكان للصانع اجرة مثله فقوله (ان اشبه) راجع للقروء الاربعة فقوله (وحاز) خاص بالاخذ لاف في الاجرة فان لم يميز الصانع مستوعه فاقول قول المالكا كالبنا فقوله (لا كناية) مفهوم حاز به اياه مقسومة وتسديد الثمن أي والقول للاجبر كناية لا كناية لا يكون القول قوله لعدم حوزة ويصح كونه ساهم كسورة ونون مخففة أي والقول للاجبر كناية لا كناية لا يشارك فيها الحوزة وعدمه وهذا مجرد مثال بل وممكن كذلك لو كان خياط غير حاز كمالو كان يخط في بيت رب الخياط ولا يمكنه منه بل اذا اراد ان يخرج بيته ولا يملكه وانما اعتبر في قول قوله في قدر الاجرة الحيازة لانه بمنزلة من باع ملعة ولم يميز بها من تحت يده (ص) ولا في رده فانه (ش) يعني ان الصانع اذا صنع المتاع وحال رده فانه يملكه فان القول قول المالكا ولو كان الصانع قبض المصنوع من ربه بلاينة واليه اشارة بقوله (وان بلاينة) والنزوق منه وبين المودع ان قبض الودعية بلاينة وادعى ردها لهما انه مصدق ان المودع قبض الودعية على غرضه الضمان والصانع قبض ما فيه صنعة على وجه الضمان وكلام المؤلف هذا في الصانع وهو مخصوص بالاعتبار في دعواه التلف بان كان مما يقابل عليه لان ما لا يقابل عليه اذا ادعى رده فانه يقبل قوله لان دعواه تلفه مقبولة الا ان يكون قبضه مبنية على ضرورة التوفيق كما في باب العارية عند قوله مسكده ردها لم يضمن (ص) وان ادعاه وقال سرقة منقضية وأراد اخذ دفع قيمة الصبيغ بيمين ان زادت دعوى الصانع عليها وان اخذنا تضمنه فان دفع الصانع قيمته أيضا فلا عين والاحكام

حازر السلعة أم لا وهل الترقى كانه قد دفع تلامذه التارخ عنه وقد المشتري لان الضمان منه حازا ولم يميز بخلاف الصانع لا تقوى يد مفرق المشتري الا من ضمانه وهو انما يكون عند الحوزة انتهى (قوله دفع قيمة الصبيغ) وتقدر قيمته يوم الحكم (قوله فان دفع الصانع قيمته أيضا) أي يوم العداء على زعم ربه كذا في بعض التقارير وفي بعضها يوم الحكم كذا ذكرنا أقول والقار الاول (قوله والاحكام) وبدي الصانع لانه باع يصفاته استصعده ربه انه استصعده وان لم يقل سرقة في كافي النقل وان كان ذلكا طين دعواه فاعند الميراث ان تكون على طبق الدعوى وجه ما في النقل ان تجزى فتم قيمته أيضا

انما هو على حلقته ما استصنع وان لم يزد رمية سرقة ونكولهما ما حلقتهما وقضى لحالته على نا كل فاذا حلت ربة الثوب فقط قضى له بقيته ايض ان شاء اخذ ودفع قيمة الصبغ ولو نقصت الثوب لان خديته تنق ضرره الا ان يتقن انه سرقة او غصبه فباخذ بدون قيمة الصبغ قوله واشتركا والاشتركا ولو نقصت بسبب الصبغ لان الاشتراك بقيته ايض وبقية الصبغ لا يجازاه الصبغ وتعتبر القيمة يوم الحكم وتظهر فائدة الخلاف انه اذا بيع ثوب فانه يوزع على حسب قيمته ايض وقيمة الصبغ فاذا كانت قيمته ايض عشرة قمية الصبغ في حذاته خمسة قمية الخمسة للشرعة ثلث فاذا بيع الثوب بمصوغا بخمسة عشر او اثني عشر او غير ذلك ٦٤ فان كل واحد ياخذ بنسبة ماله (قوله ان زادت) قيد في قوله قيمة الصبغ وفي

قوله وبين أي فان لم يزد بان سارت أو نقصت أخذ ما أدى فقط ولا يعلى أي كثر منه ولا يعنى على ربه (قوله واذا قرأناه بالغفغ لاتصيح) حاصله انما لو قرأناه بالغفغ بالغفغ فالمراد قيمة العمل برالمصوغ وكذا اذا قرأناه بالكسر يريد به الاخرين معا (قوله فانهم يتحالفان) الذي في كلام غيره انهم لا يتحالفان وسبب ذلك قوله لان تحالفا محض من قوله حلقا واشتركا أي فهو مختصر من الحلف والاشتركا وهو العقد كما أفاده النقل (قوله قوله الخ) لا يصح ان هذا لا يتفرع على لما ذكر في الذي يتفرع على الذي تقدم انما هو مختصر اللات (قوله أي عينا) أي يمين أخذ المثل ولا يجوز أخذ سويقه ولورضي بدليل ما بعده وجهه انه يلزم عليه بيع الطعام بالطعام متفاضلا والحاصل ان ابن القاسم يقول بخبر في دفع مثله

واشتركا (ش) يعني ان المصانع اذا ادعى الاستصناع وقال رب المتاع بل سرقتني فان اراد رب المتاع اخذ الشيء المصنوع فانه يدفع أجره على الصبغ حين ان زادت دعوى المصانع على الاجر المالك كونه وفائدة هذه اسقاط الزائد عن رب المتاع وان اراد رب المتاع ان يضمن المصانع فان دفع المصانع قيمة الثوب أيض لربه ولا يضمن على واحد منهم ما وان اتى الصالحان يحلف رب الثوب اولاته ما استصنعوه ويحلف المصانع انه استصنعه ويشتركان فيه هذا بقية قوله غير معمول وهذا بقية لانه كل واحد منهم ما مدع على صاحبه فالضمان المنصوب في ادعائه على الاستصناع المقهور من قوله استصنع وقوله سرقتني لمعهول ليشمل ما اذا قال سرقة فترك أو سرقة مني والحكم واحد الا انه اذا قال سرقة مني نظري المصانع فان كان من ليشتر اليه بذلك هو رب الثوب والالم يعاقب قوله واراد ان جعل مشعوره بمخوف أي واراد عدم تعينه بدليل قوله وان اختار تعينه كان قوله اخذته فلا مضاي بين متعلقا ولا يتجاذف الى حذف وان جعل اخذته مقول أو اد كان قوله يمين متعلقا بعدد دفع أي اخذته يمين والمراد بالقيمة الاخر والمصنع الفصح العمل أي دفع أجر العمل ولو قال قيمة الصنعة كان أولى لانه أهم من الصبغ والطرف والخطا وغير ذلك والكسر المصوغ به واذا قرأناه بالغفغ لاتصيح عليه قيمة المصوغ به لان الاخرة في نظيره عمله والمصوغ به (ص) لان تحالفا في لت السويق وأي من دفع ما قال اللات ثلث سويقه (ش) يعني انهم ما اذا اختلقت السويق أي خلطه بان قال اللات امرتني ان الله بخمسة اوطال من السمن مثلا وقال رب السويق ما امرتك ان تلتته بشئ أصلا فانهم ما يمتثلون ويقال لصاحب السويق ادفع له ماله به وهو خمسة اوطال ان شئت وخذ سويقه فماتلونا فان دفع له ذلك فلا كلام وان أي من دفع ذلك قبل اللات اخرمه فمثل سويقه غير ملتون ولا ياخذ ملتونا فان أي قبيل له أسلمه بثلثة لصاحبه ولا يثب ولا يكونان شر يكتن هتال وجود المثل وعدم وجوده في الثوب فقوله ثلث سويقه أي عينا فيكون ما شاعني قول غير ابن القاسم منه على الخلاف أو ان لم يرض ياخذ ملتونا تابكون ما شاعني

أوفي دفعه ملتونا وان غيره يقول لا يبيع واخما ياخذ مثله وهل خلاف أو وفاد فيصم كلام على ابن القاسم على ما اذا رضي ربه ياخذ ملتونا وكلام غيره على ما اذا لم يرض الا انك خبره بان المقادير من كلام ابن القاسم ان الخيارات لا تلاحق انه مختار في دفع مثله أو في دفعه ملتونا ومعه هذه التوفيق ان الخيارات رب السويق والحاصل ان هذا التوفيق يعارض ما يستفاد مما تقدم ان الغضرات فان قلت ما يقول ابن القاسم في عمله المقابل وهي لزوم بيع الطعام بالطعام متفاضلا قلت أجيب عن ابن القاسم بأنه ليس فيه الآية المذكورة فاذا المصانع يقول ان الله في ماله في طعامه من يجب على مثله لئلا يمتدح ما دفع لئلا لا يمتدح لئلا يمتدح في عدم دفع العوض وهذا واضح على ان الله غير نال وأما على انه نال

فكيف يقول أشهب بعدم جواز أخذ ملتو بالمقاييم من المتفاضل بين الطعامين الآن يكون أشهب يقول أنه غير ناقل قال
المطلب والقاهران المؤلفان على الخلاف وتقول ابن القاسم ترجيح الفريضة اه (قوله) عبارة الخ) الصواب ان
كلام المصنف في مسئلة السوق شامل لما اذا دعي به السرقة او الوديعة ولا يقال ان ذلك مفسر كرم فاقدم لان ما تقدم
في المسنوع المقوم وما هنالك من الحكم يختلف لانه لا اشتراك فيه ٦٥ ولا يختلفا لعمارة الاولى أحسن لعدمها

(قوله الآن يقيم الجبالينة)
المراد الآن يقيم الجبالينة
تتمسك بقاير المك ترى به
التسليم بان الكرايات في
لم يقيمته المكري منه و أمالو
أقامها على التسليم منه
التسليم والطول فلا يتفق به
البيعة ويصدق المكري في دفع
الاجرة (قوله وما قرب منه) ما
أى من اليومين أى فالطول
ما زاد على اليومين وما قال بها
بعد تسليم الاحال له الذى
هو المكري وانظر ما المراد
بالقرب من اليومين والطاهر
انه الثالث (قوله عاقبة على
الاجرة الخ) أى عطف على الاجرة
وقوله وللجبال عطف على ذلك
أى على الاجرة الاولى ان يزيد
أيضا ويحصل ان يزيد بقوله
ذلك أى قوله وللجبال وتكون
نكتة ذلك قوله منه وان كان
الاصل في المعاطيف بالاول وان
تكون على الاول (قوله والطول
والقصر بالعرف) هذا كلام
الافاقى فهو مارية مياسنة
الاولى التى أشار لها بقوله وأما
لوقام به ذلك الخ والاول هو

على قول ابن القاسم ناعلى الوفاق وبعبارة وكلام المؤلف فيما اذا ادعى انه سرق منه وأما
ان ادعى الوديعة فالقول بالصانع كما فى قوله انه استصنع وقال بديعة وقد أشار لهذا
المشراح (ص) وله وللجبال بين في عدم قبض الاجرة وان لم يلقها الغاية الطول فليكن به
بين (ش) الضمير فى يرجع الى الاجرة المتقدم ذكره والمعنى ان الاجرة اذا طلب أجره
وقال ب المتاع قد دفعه اليك فان القول قول الجبال مع عبته انه ما قبضه ولو كان ذلك
المتاع مع الجبال في قبض الاجرة فان القول قول الجبال مع عبته انه ما قبضه ولو كان ذلك
الاختلاف بعد بلوغ الغاية أى البالد التى تكرار بالها الآن يطول الزمان به - تسليم
المتاع له بالقول حينئذ قول المكري وهو صاحب المتاع بينه الآن يقيم الجبالينة
انه لم يقبضه وأما لو قام به بعد ثلث تسليم الامتعة يوم أو يومين وما قرب منه - مالكان
القول قوله بينه فمعلم من هذا ان المتاع هنا بين رب الجبال ورب الاحال في الاجرة
وقوله فيما ساقى وان قال بمائة ليرة الخ المتاع هنا في المسافة فقط وقوله وان قال
اكثر بلك المدينة الخ المتاع هنا في المدينة وقوله وعاقبة على الاجرة من قوله
والقول للاجيرة الخ وقوله وللجبال عطف على ذلك والطول والقصر بالعرف (ص) وان
قال بمائة ليرة فتو قال بل لا بديعة حلفا وفسخ ان عدم السير أو نزل وان تقدم
ان الجبال وصاحب المتاع اذا تنازع في المسافة فقال للجبال وقع الكرايت هنا في ليرة
وهي القوسية وقال صاحب المتاع بل لا بديعة وهي البعيدة بالمائة فانه مما يصحان
ويعد صاحب الظاهر بالبين لانه بائع ثم يفسخ الكرايت ان عدم السير أو بعد سير قليل بحيث
لا ضرر على الجبال في رجوعه ولا ضرر على صاحب المتاع في طرح متاعه ولا فرق حينئذ
بين ان يكون صاحب المتاع دفع الاجرة للجبال أم لا فالضمير فى قال الاول للجبال وفى
الثانى للمكبرى ولو حذف عدم مع أو وقدم لفظ قل على السير فقال ان قل السير لكان
منها جمل امره من الاختصار لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله ان قل السير بالاولى
ثم لا ينظر هنا الى دعوى شب كالم عليه اطلاق المؤلف هنا وتصديقه فيما بعد وهذا
على أصل ابن القاسم في اختلاف المتابعين انه لا يرى الاشبه مع قيام السلعة وليس هنا
مفوت خلافا لابن عبد الملك وابن وهب وابن سيب ثم ان المؤلف لم يرد في هذه المسئلة
المسألة من أين لا يعلق به غرض اذا اختلفت الاغراض انما هو في الغاية وتوجب
اطلقت بديعة في المدونة فالمراد به التسليم وان اى المدينة المخصوصة (ص) والا

٩ شئ ما المقادير العقل الآن يقال الاولى مفسرة بالعرف فلا تعلق (قوله انه لا يرى الاشبه مع قيام السلعة)
أى لان البائع والمشتري متفقان على السلعة يتصانفان ولا يتنكر دعوى شبهة وهو ليس هنا مفوت أى في حالة عدم
السير أو في التسليم أو ما اذا كثر السير أو بلغ المسافة فانه يتنكر فى باب البيع (قوله خلافا لابن عبد الملك) أى فانه مقابل
بما قاله ابن القاسم والاولى ان يقدمه على قوله وليس هنا مفوت ليكون نصا في ان قال ابن القاسم كما هو الواقع والحاصل
بان هؤلاء يقولون يعتبر الاشبه مع قيام البيع كما هو الواقع (قوله أى المدينة المخصوصة) أى لا الاقليم بتمامه

فكثرت المسم (ش) أي وإن لم يعد السمع ولا قل بل كثراً وبلغ الغاية التي ادعاه المكري
 فان القول قول المكثري ان أشبه خاصة سواء نقد الكراه أولم ينقد وأما أن أشبهامها
 فقه تفصيل ساقى في كلامه وإذا كان القول قول المكثري فانه يحلف ويلزم الجمل ما قال
 الآن يحلف الجمل على ما دعى فقد يكون له حصة المسافة أي مسافة برقة على دعوى
 المكثري ويقض عنه الباقي وبهذا التقرير يعلم ان التشبيه غير تام لضعف قوت المسم
 القول فيه لا مشقري إذا تشبه أشبه الاستحرام لا وليس المكثري هنا كذلك نقوله فعبارة
 حلف المكثري ولزم الجمل ما قال الآن يحلف الخ يرجع لهذه أيضا (ص) والمكري في
 المسافة فقط ان أشبه قوله فقط أو أشبه ما اتفق (ش) الأولى اسقاط قوله في المسافة فقط
 لانه موضوع المسئلة والمعنى ان المكثري والمكثري اذا اختلفا في المسافة فقط كما هو
 فرض المسئلة وأشبه قول المكثري فقط وهو الجمل وقد سوسر كثيرا أو بلغ برقة التي
 هي القرية فالتقوله سواء اتفق الكراه أو لا وكذلك القول قوله اذا أشبهامها
 واتقد الكراهي القم جميع جانيه بالتقد فقله وللمكري الخ كانه قال فالتقوله للمكثري ان أشبه
 وللمكري الخ (ص) وإن لم ينقد حلف المكثري ولزم الجمل ما قال الآن يحلف على ما
 ادعى فله حصة المسافة على دعوى المكثري وقض الباقي (ش) أي وإن لم ينقد الجمل
 الكراهي الموضوع بماله أشبهامها وانما صرح بالجهوم لانه ليس مفهوم شرطاً وسينقد
 فيحلف المكثري ويلزم الجمل ان يسمي على ما قاله وهو بقية المسافة الآن يحلف الجمل
 أيضا على ما ادعاه من المسافة وهي برقة القرية فله حصة حلف على دعوى المكثري
 وهي افرقية البعيدة ويقض الباقي بان يقال ما ساقى حصة برقة القرية من ابتداء
 السمع الى افرقية البعيدة بالمائة المكثري بما باعتبار السمع ولتواله وهورت والامن
 والحق فيقال مثلا ربع أو النصف وغير ذلك فأخذ الجمل من المائة بذلك النسبة
 وما تقدم كله مع دعوى الاشتناء دليل ما بعده وقوله الآن يحلف الخ راجع لجميع الباب
 أي حيث كان القول قول المكثري فانه يحلف ويلزم الجمل ما قال الآن يحلف الخ وقوله
 ما قال فاعل لزم والجمل مفعول مقدم (ص) وإن لم يشم احلفا وقض بكر المثل فقامت
 (ش) أي أو الموضوع بماله بعد السمع الكثير ومن نكل من ماضي لا آخر عليه ونكولهما
 كخلفهما وعلاه كلامه أنه لا فرق بين النقد وعدمه مع عدم الشبه له ما والتخص المسئلة
 كما قاله ابن ونس وسلم على أصل ابن القاسم ان تغفل فان أشبه قول المكثري خاصة
 فالقول قوله اتقد أو لم ينقد وان أشبه قول المكثري خاصة فالقول قوله نقد الكراه أولم
 ينقد وان أشبه ما لا معاظرت فان اتقد الكراهي فالتقوله للمكثري وإن لم ينقد
 فالقول قول المكثري وإذا كان القول قول المكثري فيحلف ويكون لجميع الكراهي وإذا
 كان القول قول المكثري حلف ولزم الجمل ما قال الآن يحلف على ما دعى فيكون له حصة
 مسافة برقة على دعوى المكثري ويقض عنه الباقي وإن لم يشبه قوله واحد فالحال
 وتضافا وكان له كراه المثل فيلحقى وإيه ما نكل قضى عليه من حلف (ص) وإن قال
 أكثر من له بنت جماعة ويلغاها وقال بل لك اتقل (ش) اعلم ان اختلافهما في المسئلة
 الأولى إنما كان في المسافة فقط والخلاف بينهما في هذه في المسافة في الأولى لا

(قوله يرجع لهذه أيضا) أي
 بحسب ما عني لاجتماع اللفظ
 والافتقار الى المصنف حلف المكثري
 وأما ان (قوله وللمكري الخ)
 الفرق بين شبه المكثري وحده
 فان القول قوله الآن يحلف
 الجمل وبين شبه المكثري
 فقط فان القول قوله ولو حلف
 المكثري (قوله أو أشبه ما اتفق)
 قال الشيخ أحد تأمل الفرق بين
 البيع والكراه فان القول في
 البيع قول المشتري اذا أشبهامها
 معاً وفي الكراه القول قول
 المكثري اذا اتفق اه ولعله
 لان حصول النقد لما رجع جانب
 المكثري أشبه المشتري (قوله)
 وقض الباقي أي بعد برقة أو
 السمع الكثير ان كان في
 مستعيب والأوصلة الى أمن
 (قوله راجع لجميع الباب) مراده
 بجميع الباب مسئلة قول
 المكثري هذه والتي قبلها فترجموه
 لهذه من حيث اللفظ والمعنى
 ولان قبلها من حيث المعنى كما
 تقدم (قوله على أصل ابن
 القاسم) أي الذي أشار به بقوله
 بما بقاها لا يراى الأشبه مع قيام
 السئلة

(قوله فان الحكم فيها) أى فى مسئلة المذهب هذه التى نحن فيها (قوله لاخذها من المذهب) أى مذهبهم وبلغا الغاية أى مع ملاحظة ان السبيل الكثير حكمه حكم بلوغ الغاية الا ان قوله لاخذها من المذهب يحكى على قوله ولا اكتمالا على ما مر من قوله وترك ذلك بلوغ الغاية) لان قوله والا فكموت السبع المتبادر منه ٦٧ انه اذا كان السبع كثيرا فقل وان كان بصدا فقل

سبلوغ الغاية الا انه غير متبادر (قوله حلقا) فيختلف الجبال ما كرت الالامدنية بجامة ويختلف المكثري اغما كرت منلدا كجخصمين (قوله وفسخ) مررتب على دعوى الجبال ولا يتوقف على حلف المكثري وانما حلقه لا سقطه من من منه على دعوى الجبال (قوله فان كان بعد ما انتقد) الجبال الكراء أى الكراء على دعوى المكثري وهو انسون كآغا دميرام (قوله فتمسقطه انسون الاخرى) أى بوزمه خبون فقط وسلفه المدة بعد السبع الكثر وقوله وان أشبه المكثري أى وبديل قوله وان أشبه الخ وقوله وان لم يشبه الخ كلام مستأنف (قول المذهب) فالقول للجمال فى المسافة أى التى ادعاهها وسلفه المدة بعد السبع الكثير (قوله ولو أشبه المكثري فقط) فانه قول قوله أيضا وهو تابع فى ذلك لقائل وهو محتال من ما سبق من انه اذا أشبه المكثري فقط فقد لا يحكم حكم ما اذا أشبهه او يحصل نقد وهذا الا هو الخى اقاده حج وادعى انه المنقول وتبعه حب وشبه ثم قال واعلم ان من حله ما يتبع فى شبه المكثري أن يسكن ما يقبضه من افاد دعوى المكثري

وقد اختصر المؤلف الكلام فيها تباعلا لمدونة فليد كحكم ما اذا كان اختلافهما قبل الركوب أو بعد ركوبه يد أو بعد ركوب كثير اعتقاد على ما مر فى المسئلة الاولى فان الحكم فيها اذا تقابل قبل الركوب أو بعده يد السبع المالك والتفاسير وما بعد سبع كثير فالحكم فيه حكم ما اذا بلغ المدة فتركها اذا عدم السبع أو قل لاخذها من هنا من المذهب الكثير اكتمالا على ما مر وترك ذلك بلوغ الغاية اكتمالا على ما مر وهو صريح بحجب (ص) فان نقده فالقول للجمال فيما يشبهه وانما وقع (ش) يعنى انه اذا كان اختلافهما بعد ان بلغا المدة يد أو بعده سبع كثيرا فلا يلزم ان يكون اختلافهما قبل التقدير بعده فان كان بعد ما انتقد الجبال الكراء فالقول قول الجبال فيها اذا ادعاهما ما يشبهه لان ترجح ما به بالنقد ودعوى الشبه فى المسافة التى بلغها وهى المدة نسبة فيختلف الجبال لتسقط عنه مسافة ما بين ويختلف المكثري فقط عنه انسون الاخرى فالمسافات عند انقسام عتلة السبع فحافات مضى وما بين يتسع النزاع فيه فقوله فيما يشبه المراد شبه ماله ما يدل قوله حلقا وقوله وان أشبه المكثري فقط فالقوله يعين وان لم يشبه حلقا وفسخ بكراء المثل فيما مضى وسكت عنه لوضوحه أو لانه لا مضى عليه وبعبارة ولو أشبه المكثري فقط فليس عليه ولو أشبه المكثري فقط فالقول قوله أيضا فليزم الجبال أن يجهل الى مكة بما قال وان لم يشبه ماله حلقا وفسخ بكراء المثل فيما مضى وترك المؤلف هاتين الصورتين اكتمالا على ما مر (ص) وان لم يتقد فالقول للجمال فى المسافة والمكثري فى حصتها مما ذكر (ش) أى وان لم يتقد للمكثري للجمال الخمسين التى أقر بها يد الموضوع بحاله أى أشبه ما ما وأشبه به قول المكثري فالقول قول الجبال فى المسافة أى فى المسافة الى المدة فقط ولا يقبل قوله فى المباحة وقول للمكثري فى حصتها أى المسافة مما ذكر من الخمسين ولا يقبل قوله فى انه لمكة أى ان الكراء لمكة لان بلوغ المسافة المدعى بوج قول مدعها وعدم النقض يرجع قول المكثري بعد عيتم أى يختلف كل منهما على ما ادعاه فيختلف الجبال ما كرت الالامدنية بجامة ويختلف المكثري اغما كرت منلدا كجخصمين وبأخذ الجبال حصه المسافة بان بقا المالك اوى - صة المدة من ابتداء الماله الى مكة باعتبار السهولة والوعورة والامن والشوف فيقال الربع أو النصف مثلا فعلى الجبال من الخمسين تلك القصة قوله للجمال قبل المناسب هنا الفاء أى ليعلمه والجواب ان حذف القاصم مدخولها جائز كقوله عليه السلام انك ان تدرهم أغنياء غير أى فهو خير والتقدير فهو للجمال أى القول قوله وقوله فى - صتها مما ذكرنا أخذ حصه المدة من الخمسين فى الحقيقة ٤٢ فلما قول للمكثري وحكم ما اذا أشبه المكثري وحده وان قد للجمال أم لا يحكم ما اذا أشبهه ولم يتقد (ص) وان أشبه قول المكثري فلهما فالقوله يعين (ش) أى وان لم يشبه لا قول

وقد ادعى دعوا كما ذكر المسمى ان الكراء شرفا دعى المكثري انها حصه وقد أقبضه عشره فانه لا يكون قول المكثري مشبهان الفرض المذكور ولو ادعى ان ما قبضه زيد فعلى ما ادعاه ودعيه أو سلف عند المكثري كذا فى بعض التقارير وهو حسن الا ان تقوم قرينة على صدق المكثري (قوله قبل المناسب هنا الفاء) هذا لا يتأخر على نسخة فالقول للجمال ثم يتأخر على

قوة: بران النسبة للعلم من غير اثبات فالقول قوله وان أشبه قول المكري فقط فالقول له بعين نقد أم لا نأخذ المائة ولا يلزمه
غير مائة المديونة ولو حذف المكري (قوله قضى بأدلهما) وكذا يقتضي ذات التار يخ وبقدمه (قوله قضى بأدلهما) أي مع
عينه من مرد العدة بجزءه شاهد على ما في ٦٨ كذا أفاده بعض الترمح (قوله وان لم يشبه قول المكري) أي حلفا ولم يحلف

فذلك مع قوله أو أشبه ولم يحلف
ثلاث صور: قوله أن أشبه مع
عينه الحاصل أنه قد استعمل
من كلامه فيما يقبل منه قول
المكري فقط وفيما يقبل فيه
قول المكري فقط وروا لا يقبل
فيما قول واحد منهما وهي ما إذا
أشبه المكري ولم يحلف أو حلف
ولم يشبه أو لم يشبه ولم يحلف
ويجوز مثل ذلك في المكري وقد
تكلم المصنف على بعضها بقوله
وان لم يشبه حلفا أي ويجب
الفسخ وكراه المثل فيما مضى قال
مع وانظرا هرا حكم باقي الصور
كذلك وهو ما إذا أشبه كل منهما
ولم يحلف (قوله حلفا ويجب
الخ) قال مع ومن المعلوم أنها
إذا انكلا يكون كما إذا حلفا لما
تقرر أن نكولهما كحلفها (قوله
سواء أشبه قول أحدهما) صادق
بما إذا أشبهما سالن الا حد
مفهومه مة هو انقب (قوله وقوله
ووجب الخ) كذا في نسخة
والمناسب ان يقول وقوله فيما
مضى يتنازع الخ الامل الاول
الكون المذهب والتقدير كما
أقربه المكري كائن لهما فيما
مضى والعامل الثاني وقوله قول
ربها أي قول ربها فيما مضى

المكري وهو الجبال فالقول قوله بعين وبأخذ الحاقه بقره المكري بجاه فان لم يشبه
قول واحد منهما حلفا وفسخ بكم المثل فيما مضى (ص) وان أفاضا بقضية بأدلهما
والا سقطتا (ش) أي وان أقام كل واحد منهما حجة على دعواه يدل قوله قضى بأدلهما
كان ذلك قبل الركوب أو بعد ان بلغا المدينة فإنه يقتضي بأدلهما وهو يعمل صورتين
ما إذا كاسعا لثنين واحداهما لا بدعالة وما إذا كانت احدهما عدة فقط فان تساويا
سقطتا وصاروا كني لاينة لهما فقوى كل مسئلة على تفصيلها وبعبارة وكلام المؤلف
لا يشمل ما إذا كانت احدهما عدة والاخرى فاسقة الهم الا أن يراد التفضيل في كلام
المؤلف ولو على سبيل القرض أي ولو فرض ان الفاسقة عدة كانت هذه أعدلهما وهذا
القسم أثبتة بعضهم ومنه بقوله زيد اعلم من الجارأي لو فرض ان الجار علم كان زيد اعلم
منه راجع المراد على التمسك قوله وان أفا ما الخ راجع لجميع الباب (ص) وان
قال كترين عشر بمضامين وقال بل بحسابها تسقطا وفسخ (ش) يعني ان من
اكثري أرضا أو دارا ستم تم تنازعا في قدر المدة والجرة فقال المكري اكثريت عشر
سنتين بمضامين وقال رب الأرض أو الدار بل خمس سنيين بجاهة ولاينة لهما فافهمنا
يعملان ويد صاحبا الأرض والعين والموضوع ان التنازع وقع قبل الزرع ولا يراعى
هنا نقد ولا عده (ص) وان ندرع بهضا لم يقد فخر بها ما أقربه المكري ان أشبه وحلف
(ش) يعني اذا كان تنازعهما بعد ان زرع المكري بعض المدة أو سكن الدار بعض المدة
والحال انه لم يقدم الكرا شيئا فزرها ما أقربه المكري فيما مضى من المدة لان المكري
ترجع جانيه بعدم التقدم واستقامه المتقدمة قد دعوى التشبه ويحلف على ما أقربه وسواء
أشبه قول المكري أم لا فة وقوله فزرها أي فزرها بحساب ما أقربه المكري (ص) والا
تقول ربها ان أشبه وحلف (ش) أي وان لم يشبه قول المكري أو أشبه ولم يحلف فالقول
قول ربها ان أشبه مع عينه (ص) وان لم يشبه حلفا ووجب كراه المثل فيما مضى وفسخ
الباقى طحا (ش) أي وان لم يشبه قول صاحب الدار والأرض والأقول المكري قائما
ببعضه فان أي يحلف كل واحد منهما على ما عادا وبقي لب الدار والأرض بكم المثل
فيما مضى من المدة أي فيما زرع أو سكنه ويصح الباقى في المسئلة تعقل سواء أشبه قول
أحدهما أم لا وهو مراده بالاطلاق وانما فسخ العقد بقية المدة له واه في كراهها كثر
من دعوى المكري وقوله ووجب كراه المثل فيما مضى يتنازع فيه جميع العوامل السابقة
(ص) وان نقد تردد (ش) هذا قسم قوله ولم يشهد أي وان نقد المكري الكرا والموضوع
بجاهه فهل القول قول المكري لانه ترجع جانيه بانقضاء الكرا ولا يفسخ أو لا يكون القول

أي بالنسبة لمضى والثالث قوله كراه المثل فيما مضى أي كراه المثل بالنسبة لمضى (قوله فالقول قول المكري) قوله
أي لو فرض ان بينهما شيئا معا أو أشبه المكري خلافا لاطلاق المصنف هذا هو الموافق للمنقول أي وأما اذا تعدد ولم يشبه
أو أشبه المكري فقط فحكم ذلك حكم ما تقدمه فيما إذا لم يحصل نقد (قوله ولا يفسخ) بخلاف المدة المتقدمة وهي مسئلة
هدم التقيد فان مضى في بقية المدة مطعنا أو من المدة المتفق عليها نفي أم لا

باب الجعل * (قوله ذكر فيه الجعل) أي من حيث الصلة المشار لها بقوله صحة وأراد بما يتعلق بها المسائل الأربعة (قوله ببعض أحكام) أي تتشاكل مع الأجرة في بعض الأحكام وتنفر دعوتها في البعض أما الاشتراك فكأنما اشترط في الأجرة أن تكون ظاهرة متممة عاجلاً لا يشترط في الجعل أن يكون كذلك وهو أن الجعل الدرهم مثلاً المجموع ومثل الخلفان أن الأجرة لازمة بالعدد دون الجعل (قوله أصل منفر دالخ) ساقى بقول أن الأجرة أصل لها ما إن يقال أن قوله لا يقاس عليه نفسه إلا يتأني ما ساقى من أن الأجرة أصل (قوله وهو أن يجعل الخ) هذا تعريف غير معروف بغير معرفة (قوله ولا يشترط إياه) أي لا يشترط نفسه لأن التسعة تعلقو عاجلاً (قوله في زمن معلوم) أي المتأخر بقوله لا يشترط ترك ما شافاه في المعين (قوله ما فيه منفعة) معلوم أن قوله يجعل أي بعد تمام العمل فلا يتأني ٦٩ قوله لا في عماله منفعة فيه للجعل (قوله

قوله بل يرجع في ذلك لاشبه كالمولى يشترط على التفصيل المتقدم

باب ذكر فيه الجعل وما يتعلق به *

وأفرده عن الأجرة ياب لاختصاصه ببعض أحكام والجعله ينفع الجيم وكسرها وضما ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفر لا يقاس عليه وهو أن يجعل الرجل للرجل أجر معلوماً ولا يشترط إياه على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول مما فيه منفعة للجاعل على خلاف في هذا على أنه أن كله كان له الجعل وإن لم يتم فلا شيء له مما لا منفعة فيه للجاعل إلا بعد تمامه وقد ذكر هذا العقد جماعة من العلماء ورواؤه من القرون وانظر والاصل فيه قوله تعالى وإن جاء به حمل بعير رأتها فزعم مع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين من قتل قتيلة له سلبه وحدث ابن عرفة حقيقة العرفية بقوله عقد معاوضة على عمل أدى بعض غير ناشئ عن محله لا يجب الإبقاء عليه وخروج بالآدمي كراه السن وكراه الأرضين والرواسل وقوله غير ناشئ عن محله المساقاة والقراض وشركة الحرف وقوله قال ابن عرفة ما معناه أنه يزيد خوف نقض عكس الحد أو الرسم بقوله أن أتيتي بعبدى إلا بن ذلك على كذا أو شدة شهر فانه جعل وإن كان فاسد الجعل على عوضه والعرف حقيقة المعروضة للصحة والفساد وبين ذلك أن الشرع يرف المساهبة للجعل المطلق القابل للصحة والفساد ولو اقتصر على قوله غير ناشئ عن محله محافظة على طرده لاخراج المساقاة والقراض لكان رخصه غير منهكس فيقال حافظ على طرده فاشل بعكسه فان ضرورة النقض المذكور ومن الجملة الفاسدة وقوله شاركت القراض فيما خرج به لأن موضعا نشأ عن جعل العمل فتكون

على خلاف في هذا) ساقى أن المعصنف يذكره حيث قال وفي شرط منسقة الجاعل قولان (قوله على الله) أي داخلين على إياه (قوله عماله منفعة الخ) يجعل أن يكون حال من غير يكمله أي حال كون ذلك العمل من عمل لامتعة نفسه للجاعل إلا بعد تمامه وجعله حال من قوله ما فيه منسقة نصيبه بعبد (قوله وانظر) عطف صراف (قوله والاصل فيه) أي في جوانه (قوله وإن جاء به) أي بصواع المثل الذي فقدوه جعل بعبد من الطعام وأما بغيره أي كقول (قوله من كافة المسلمين) أي بغير المساهمة وقوله من قتل قتيلة سلبه لا يعني أن الجعل هنا الذي هو الأجر غير معلوم وإن كان هو السلب المعتاد لأنه يختلف الآن يقال الغالب عليه عدم التفاوت ووجود التفاوت فرداد (قوله يخرج بالآدمي كراه السفن الخ) الأولى أن يحذف كراهي بقول يخرج بالآدمي أي فان العدة على منعتهم لا يقال فيه جملة وقوله والمساقاة الخ الأولى أن يقول يخرج بعوض عما إذا كان العوض ناشئاً عن محله فان القدي ذلك لا يقال فيه جملة بل قراض أو مساقاة أو شركة وقوله ما معناه أي كلاماً ما معناه أي لم يذكر لفظ ابن عرفة بل معناه (قوله أو الرسم الخ) كأنه أراد الرسم التعريف ويكون تنوعاً في العبارة والمعنى واحد ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن هذا يحتمل أن يكون حداداً وإن يكون رسماً والحدثي آخر (قوله نشأ عن محله العمل) أي الذي هو العبد إلا أن مثلاً والحاصل أن عمل العمل المالى في القراض والعبد في الجملة فالتدبير يأخذ العامل في كل نشأ عن محله العمل وهو المال والعبد إلا أنه في القراض نشأ عن المال بسبب عمل العامل والسبب يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه وتولد من وجوده العمل في المال ذلك الرجوع إلى الجعل فانه وإن نشأ عن محله العمل وهو العبد إلا أنه ليس بسبب عمل العامل لأنه لا يلزم من الاتيان باله خدمة إياه فإذا علمت ذلك فقول به متعلق بشأنه والتي منصب تارة على القيد الذي هو قوله وكأنه قال لم يكن ناشئاً عن محله العمل بسبب عمل العامل

فلا ينافي انه ناشئ عن محل العمل وهو العبد لا بسبب عمل العامل كنهذه المودة فان الجعل نشأ عن العبد ونخرج منه لمكن
 ليس بسبب عمل العامل الذي هو الجاعل أي لا يلزم من وجوده الوجود أي ولا يكون عمل العامل سببا فاعلمنا فيه وتأمل قولنا
 فاعلمنا فلا تنفذ ونارة يجب على المقيده كما اذا جعلت له تحت اتيانه بالعبد الا ان يشار فان ذلك الجعل لم ينشأ عن العمل أصلا
 أي لم يخرج من العبد فليس العبد سببا فاعلمنا فيه (قوله انه غير اخوذ) أي خليج (قوله لان عوضه الخ) المناسب للنظر ابن
 عرفة ان يقول لان عوضه وان نشأ أي خرج عن محل العمل وهو العبد لكنه ليس بسبب عمل العامل الا ان معنى كلامه
 صحيح في حد ذاته يعني ان العوض وهو خدمته شهر يخرج من نفس محل العامل الذي هو الاتيان بالعبد أي لم يكن الاتيان
 سببا فاعلمنا فيه وقوله بل أخذ من محل أي بل أخذ من عمل العبد أي انه بعض عمل العبد لا بسبب عمل العامل بحيث
 يلزم من اتيانه به خدمته شهر او ذلك لانه لا يلزم من اتيانه به ان يخدمه شهر الجواز ان يجعل له دراهم في مقابلة اتيانه أو لا يعطيه
 شيئا انه يرد على تعريف ابن عرفة ما اذا جعله ٧٠ على غرض اصول حتى يبلغ حد كذا ثم هي الاصول بينهم فان هذا ناشئ

خارجة والمقصد ودخلها وان كانت فادسة فزاد به تدخل المودة المذ كورة وضهير
 محله على عمل ادعى وضهيره كذلك وتقديره عوض من مصلته انه غير ما هو خوذ من
 محل العمل بسبب عمل عاملها فتدخل صورة الجاعل في الفساد لان عوضه غير ناشئ عن
 عمل عاملها بل أخذ من عمل محلها لا بسبب عمل عاملها وقوله لا يجب الا بقامه الجاعل مصفة
 عوض أي عوض وصف بكونه لا يجب الا بقامه ليجزى بذلك الاجارة في الادعى لان
 عوضه لا يتبعه على قدر العمل (ص) مصفة الجاعل بالتزام أهل الاجارة (ش) أي مصفة عقد
 الجعل كالتزامه وحاصله بسبب التزام أهل الاجارة بجملة الموما والمراذيل لاهل المتاهل
 أي الصالح لعقد الاجارة وتقدم انه أحال عاقد الاجارة على البيع وتقدم في البيع ماله
 وشرط عاقده بغير الا بكم فتردد لزومه تكليف الخ وقوله (جعل الخ) أي عوضه موما
 وانما أقصر عن الجاعل لانه الذي تظهر رئيسه فاقترن لزوم العقد بعد الشرع في العمل
 وأما الجعول لانه لا يتوجه عليه الزوم لا قبل ولا بعد فتصريح فائدة الاشتراط فيه وبه
 يدفع اعتراض ابن غازي وبعبارة المراد الجاعل الاول العقد وبالثاني العوض وانما
 اكتفى بشرط الجاعل عن شرط الجعول لانه ما كان شرط الجاعل كان شرط الجاعل
 الجعول فما كفى باحد المتساويين عن الآخر ولا لقال جعله ولا ليعمل لكونه بالتزام
 الخ شرط الجاعل لانه أيضا ومن شرط الجعول ان يكون فيما يبيع لانه مكانه فان علم

عن محله وأوجب بان هذا ليس
 جعالة محضه وانما هي جعالة
 واجارة ويصح كقوله ابن عرفة
 (قوله في الادعى) أي مثلا (قوله
 أي مصفة الجاعل الخ) فيه إشارة
 الى ان قول المصنف صحة مبيد
 وقوله بالتزام خبر والباء في التزام
 سببية وقوله التزام أي على تقدير
 انه أي بالعبد الا اني مثلا الا انك
 ضهير بالمقصد ومعه ان مصة
 الجعل لا تكون الا من الرشيد
 مع ان قضية الاحالة على الاجارة
 الماهة على البيع ان الجعل اذ وقع
 من مضمونه أرسى يكون مبيد
 غير لازم الا ان يقال أراد بالصفة
 الصفة النامة التي معها الزوم (قوله

على الخ) لا يفتي ان الجعل كالمشترط فيه العلم بشرط ان يكون ما هو مضمونه الجعول قد راعى تسليمه
 واجب بانه انما أقصر عن ذلك لدفع فهم اشتراط جهه كالجاعل عليه ان شرطه ان يبيع له مكانه ثم انه اعترض بان التزام
 الجعل فرع عن لزوم العقد مع ان العقد غير لازم وأوجب بعدم التسليم لان الشخص ان يلتزم بدهما المتخصص والدرهم ليس
 لازما قبل ذلك (قوله لانه الذي تظهر فيه الخ) لا يفتي ان كلام المصنف ليس في لزوم العقد بل في التزام العوض وقد تقدم ان
 التزامه لا يلزم ان يكون فرعاً عن لزوم العقد (قوله وبه يدفع اعتراض ابن غازي) أي لانه قال بشرط في العامل أيضا التأهل فلم
 أقصر على اشتراطه في الجاعل فقط (قوله والمراذيل الجاعل الخ) دفع به اعتراضه واراد على المصنف بان كلامه دورا اذا أخذ الجعل
 في تعريف الجعل بناء على ان ذلك تعريفه والى جواب ما علمت ولك ان تقول انه يرد اعتراض على المصنف من وجه آخر وذلك لانه
 يقتضي ان مصة هذا العقد موقوف على التزامه قبل بقبه ان يكون هذا العقد موما مقابل ذلك وهذا فاسد قطعاً وقوله وانما
 اكتفى بجواب ثان عن اعتراض ابن غازي (قوله لان ما كان شرط الجاعل كان شرط الجاعل) لا يفتي انه على هذا
 الجواب يكون في عبارة المصنف حسد وكان قال بالتزام أهل الاجارة بجملة الموما والمراذيل مع ان عمل العامل لا يتفق به التزام
 أصلا لأن يقال انك بتركيب التسمي وان المعنى انه لا يستحق العوض الا اذا حصل منه العمل وهو الاتيان بالعبد الا اني مثلا

(قوله فان ذلك لا يجوز) ثم انه لا يخفى ان من ادعى علم العلم منهما كان القول قوله لان الاصل في العقود الصحة (قوله فلا يثبت) أي لان الاتيان به صار واجبا عليه حيث علم مكانه وره لم يعلم وينبغي اذا علم ان له جعل مثل نظر السبق الجاعل بالهداء كذا قبل والذي أقره انه اذا علم كل منهما بمحل وتعاقد معه على أنه يأتي به من الموضع المعلوم لهما أنه لا يجوز في ذلك ولا يكون له حاقا قد معه عليه في مقابلته تعبه وقوله للموضع المعلوم لهما (قوله وقال ابن القاسم في المنية لا يقدر تعبه) ضيق كاستيفاد من كلام غير مودعة شب فان علمه أثار أحدهما فسد ويكون على الجاعل في عمله دون المجهول له الاكثر من الجعل وأجرة المثل ولا يثبت الجعل له في عمله دون الجاعل ويكون أنهما ضامان لم يعلم به عوضه ولو أخذ جعلا على اعلامه بموضعه رده ولو انكر الجاعل عمل المجهول له فاقول قول الجاعل اه وقد علمت الكلام في علمهما ٧١ (قوله يستحقه السامع بالقيام) أي السامع

أحدهما مكانه فان ذلك لا يجوز فان علم الجاعل فقط وجهل العامل فلا الاكثر من الجعل وأجر المثل وان علم المجهول فقط فلا يثبت (قوله وقال ابن القاسم في العتيسة لا يقدر تعبه) (ص) يستحقه السامع بالقيام (ش) يعني ان العامل ان تم العمل استحق الجعل والافلا يستحق شيئا وكان الضمان ان له أجر عمله جري على الاجارة جاءت السنة بقرخي من تركه على لم يتم في الجعالة وبقيت الاجارة على حالها (ص) ككره السقن (ش) هذا تشبيه في انه لا يستحق فيه الاجر الا بالقيام وهو اجارة لا جعالة كما يشعر به التعبير بكرة قال في المدونة من اكرى سبعة ففترقت في ثمن الطريق وغرق ما فيه من طعام وغيره فلا كراطرها وأرى ان ذلك على البلاغ وبعبارة تشبيه في انه لا يستحق شيئا الا بتمام العمل وقعت باقطة اجارة واجبة لانه الاجارة مضمونة على البلاغ وأدخلت الكفاف ما أشار اليه ابن الحاجب ونفسه مشاطرة الطبيب على البرء والمسلم على حفظ القرآن والخافرة على استخراج الماء يتم بشدة الارض وبعد المأمورة السقينة مقردين للجعل والاجارة التوضيح هكذا ذكر ابن شماس الادوية وزاد المفردة وهي ان يطي الرجل أرضه على يقرم فيه اعددا من الانعام فاذا بلغت كذا وكذا كانت الارض والاشجار بينهما قال وكل هذه القروع مختلفة قيمها وسبب الخلاف في جمعها زدها بين العقدين ابن عبد السلام وظاهر المذهب ان هذه القروع كلها من الاجارة لانه الاجارة قائمة من الجعالة ولا يثبت ان الاجارة على البلاغ مساوية للجعل بل في ان الاجارة قيمها لا تستحق الا بتمام العمل لانه لا يلزم من استئثاره ما في هذا الوجه استؤثاره في غيره فان الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجعالة ونفسه مضمون على ان الاصل في مداواة المروض الجعالة ووجه ترونده في الامور بين الجعالة والاجارة لانه لا يمكن التعامل في الا بالقيام ثابت الجعالة ولما كان انزال الاول ثم كمن غيره العمل يكون الاول بحسب ما شابهت الاجارة قوله بتعريفه

انما كانت اجارة موصوفة بانما على بلاغ ثابت الجعل فلذلك قلنا وقعت باقطة اجارة واجبة لا تشبه كذا في نسخة (قوله بتعريفه شدة الارض) مصدرة مضاف له فعول لا يخفى ان ذلك اذا وقع العقد على البرعى طريق الاجارة لا الجعالة الحقيقة (قوله مقردين للجعل والاجارة) أي حاله لان تكون اجارة وان تكون جعالة ولذلك وقع الاختلاف بدليل قوله بدو بسبب الخ (قوله كلها من الاجارة) أي لا غير (قوله فانما من الجعالة) أي فانما يحققه لان تكون جعالة وذلك لانه سبب ان حقر اعتبارا او وقع في الموات يقع اجارة ويقع جعالة أو ما في الدار اجارة لا جعالة (قوله لا يقال) وروى في قوله الاصمثة الحاضر (قوله بحسبه) أي بحسب الكراه الاول لا يشبه الثاني فليس داخل في قول الاصمثة الا ان يستأجر على النعام فبنسبة النسي لان ما يأتي في غير السقينة وفي غيره ما يتردد بين الاجارة والجعالة وأما كراه السقن وكراه هذه المسائل المترددة كالاجارة في الاجارة المريجة كذا افاده بعض الشيوخ

(قوله الآن يستاجر على القمام) أي ربه احترازاً عما لو استاجر أو جاعل نفس العامل الأول على القيام فيستحق الجعل المقدر عليه أولاً فقط وأنهم قوله الآن يستاجر على القيام أنه لو استفتح به في الجعل الذي وصل له العامل يبيع أو غير ذلك فمن المعنى بخصبه وهو كذلك (قوله ما إذا علم بجائز) أي وعمل بنفسه (قوله لكان أشمل الخ) وأولى لو قال الآن ينتفع به ليشمل ما يباعه صاحبه قبل تمام العمل لكن في صورة ٧٢ يبيع قبل تمام العمل انما يكون لاجل أن ينسب إليه من المعنى له ابتداء لأنه

ليس له هناك هذا المستطهر
عج في شرحه (أقول) والظاهر
للخلاف قبل الباب على وتيرة واحدة
لوجود العمل المشار إليها بقوله
لأننا نقول الخ في صورة البيع
(قوله فاستاجر على ما بق) أي
أوباعه موضع الفرق أو انتفع به
بوجه من وجوه الانتفاع (قوله)
وليس له كراما مذهب أي لعدم
تمكنه من قبضه وقوله وكذا
لو فرط في انقضاء الشارح وكذا
بالكاف ولا مناسبة لها فالأولى
بجائها لا ما وتكون لا على
لحذف ووصيه المعنى وليس له
كراماً مذهب بالفرق لعدم تمكنه
وبذلك العمل يعلم أنه لو فرط
المكتري في قبض ساعه يبيع
ضامناً لانتفاء تلك العمل لأنه صار
مكتراً (قوله قيل ان قبضه) أي
بعد أن يعمل حملاً لئلا يكافده
فإذا علمت ذلك فنقول المصنف
بالقيام حقيقة أو حكماً كذا ولو
قال المصنف أو استحق فيكون
معطوقاً على يستاجر لكان
أحسن وأقل كثرة (قوله عند
ابن القاسم الخ) أجل في ذكر
الخلاف ومجملته ثم مقصده

الأرض وبعد الماء الباع الصاحبه وهي تجري مجرى الشريطة (ص) الآن يستاجر على
القيام فينسب الثاني (ش) هذا يخرج من قوله يستحقه السامع القيام أي فقبل القيام
لا يستحق شيئاً الآن يستاجر به أو يجعل من يتم عمله فانه يكون للأول بنسبة عمل الثاني
أي بنسبة ما أخذ الثاني سواء عمل الثاني قدر عمل الأول أو أقل أو أكثر لأن الجاعل قد
انتفع بما عمله المجموع مثل أن يجعل للأول خمسة على حل خشبة مثلاً في موضع معلوم
فيلعبه نصف الطريق وتركها يفعل الآخر عشرة دراهم مثلاً على ثلثها النصف الآخر
فإن الأول يأخذ عشرة فثلاثة الذي يتوب فعل الأول من أجارة الثاني لأن الثاني لما استؤجر
نصف الطريق عشرة علم أن قيمة أجارته يوم استؤجر عشرة ون لا يقال أن الأول قدره
أن يجعله الجميع الطريق خمسة فكان يجب أن يعمل نصفه وانما باقية جازت في الجعل
وغيره لا نأخذ قولنا كان عقد الجعالة معلوماً فيجب الجعول له بعد العمل فلما تركه بعد أن
حول نصف المسافة صار تركه ايضاً لا لغيره من أصله وصار الثاني كاشفاً من قبله ما يستحقه
الأول فعلى الجاعل الأول بنسبة انتفاعه الثاني ثم له لافعه ولم نقوله يستاجر أي أو
يجعل أولي أو ياتي بها بنفسه أو علامه فقوله فينسب الثاني أي فلا ولعن الجبر بنسبة عمل
الثاني لو كان بنسبة فيقبل في ذلك ما إذا علم بجائز ولو قال الآن يتم العمل لكان أشمل
ثم إن الاستمارة يرجع لكرام السفن وما قبله كما هو ظاهر كلام المؤلف كالشارح لكنه
خلاف ما يقيد كلامه في التوضيح ومن وافقه من أنه راجع لما قبل كراه السفن ولا يصح
رجوعه لكرام السفن وعليه من استاجر من كماله كقصم ففرق في أثناء الطريق وذهب
بعض القاصح وبقي البعض فاستاجر على ما بق فإن الأول كراماً بقى العمل الفرق على
حساب الكرام الأول لا ينسب الثاني وليس له كراماً مذهب بالفرق وكذا لو فرط المكتري
في نقل متاعه بعد بلوغ الغاية فإن عليه جميع الكرام (ص) وإن استحق ولو بصره (ش)
يعنى أن الجعول لم يستحق الجعول على الجاعل إذا أتى بالعبد إلا بقى إلى ربه ولو استحقه
نخص بصره قبل أن يتبصره لأنه هو الذي ورطه في العمل ولا يرجع الجاعل الجاعل
على المستحق عند أن القيام وهو المشهور وهو الفاعل في استحقاق الجعل (ص) بخلاف
موتة (ش) يعنى أن الجاعل إذا أتى بالعبد لا يتقرب قبل أن يسلمه ربه فانه
لا يستحق شيئاً من الجعل لعدم تمام العمل كالموهر بالعبد أو ما صوبه بعد أن أسلمه لسيده
فانه يستحق الجعل بتمامه ومن المعلوم أن حقيقة الموت عرض بضاد الحياة وهو عدم

بيان المراد ونصه وإن استحق الثاني الجاعل على قصده بعد أو غيره لغيره من جاعل علمه وانما الجعل يلزم الحياة
الجاعل إذا أتى به العامل عند أن القيام ولو لم يسلمه الجاعل لأنه الذي أدخله في العمل ظاهره ولا رجوع له بالجعل على من استحقه
وهو كذلك عند ابن القاسم وقال محمد عليه الأقل من المعنى أو جعل المثل إلى أن قال تمت ثم ألغى في ما لو كان عبد أو استحق
بصره فقال ولو بصره فإن الجعل لازم للجاعل عند ابن القاسم وعليه بجامعة وأشار بلوقوله لا يصح بصره عنه أو ما إن
استحق بصره فلا إشكال في لزوم ذلك ولا يبي على مستحقه عند ابن القاسم (قوله عرض بضاد الحياة) فيكون رجوعاً يمكن رؤيته

(قوله فقد تله حيا) والظاهر ان هذا عام في ما ترأى اند الحيو ان حتى في غير الاذى فاذا سلم حيا فله العوض ولا يقال غير الاذى لانه قد تمسك به بعد انقضاء مقالة لا يتناول ان المصنف انما أسقط العوض بالوئفقط والاصل الامور وبما منقذ والمقاتل يعمل فيه كما ذكر على بعض المذاهب (قوله في بعض المسائل) كما لو مات ما ينتمى منقذ المقاتل بعد ان أنقذت مقالة ولم يخرج روحه فانه يرثه في تلك المسألة (قوله وله عدم النفع بالميت) لا يعني ان هذا موجود في الذي مات بعد القبض الا ان يقال بالقبض وصل الى الجمل (قوله والظاهر الخ) لا يعني ان مقتضى الفرق المذكور انها كالاستحقاق للموت والظواهر ان هيبة كالمعتق واما يمسك قبل رؤية العمل فلا يصح (قوله بلا قدر زمن) أي سواء اشترط عدم النقد أو سكت أو سوا موقع بلانظ جده الخ أو بلا نطق جعله ولا اجارة (قوله الا ان يكون اشترط عليه الخ) ٧٣ قال اللقاني وبعه شب والحاصل ان معنى كلام

المصنف انه ان قدر زمن لا بد من اشتراط الترتيبي شيئا وان له بحساب ماعل وذلك بقدر نسبة الدالة وهي القرائن من اعادة العمل باطلا فانه قسرة على ارادة الشرط الثاني في كلامه ولا يضمن هذا انتهى (قوله ولانما اكيد الثاني) فيه اذا كان العطف على مدخول الجاء لانكون لنا اكيد الثاني ولا تكون لنا اكيد الا اذا كان العطف على تقدير (قوله وليس المراد ظاهر العبارة الخ) انما قال ظاهر العبارة لان يمكن انما يلين بان رباع شرط اشتراط في العبارة تقديم وتأخير والتقديم بلا اشتراط نقد (قوله والالكان التقدير الخ) أي وهذا ليس بصحيح لانه يقتضي انه لا بد من النقد بالفعل واما قوله لا يعني مانته فليس مرتباً بذلك بل هو مرتبط بقوله معطوف على تقدير زمن والمعنى

الحياة فاذا أسلمه منقذ المقاتل فقد سلمه حيا وقد اعطوا حكم منقذ المقاتل حكم الحي في بعض المسائل والفروق بين الاستحقاق بغيره وبين موته وله عدم النفع بالميت رأينا الاستحقاق يحصل من عدة من المسائل في الجمل بخلاف الموت والظواهر ان التقيد بالامر والغصب كانت (ص) بلا قدر زمن الا بشرط ترتيبي شيئا (ش) يعني ان الجمل لا يجوز فيه تقدير الاجل الجمل والفروق اذ لو قدر زمن يقع فيه لا شغل أن يتقضى قبل تمام العمل فيذهب عليه باطلا الا ان يكون اشترط عليه أن يتروك العمل حتى شاء فانه يجوز ضرب الاجل فيه حيثما خلفه الفرق وقوله الا بشرط تركه حتى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله فان قيل شأن هذا العقد الترك فيه حتى شاء لم يكن العقد غير جائز عند عدم الشرط وأجيب بأن الجمل له عند عدم الشرط دخل على التمام وان كان له الترك وحينئذ فغير أقوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على انه غير مقرر ومعتق (ص) ولا تقدم شرط (ش) يعني من شرط محض جعل أن لا يشترط النقد فيه فان شرط النقد فسد العقد سواء حصل تقدماً بالفعل أم لا لدوران الجمل بين الخفية ان وجد الا بقاء وأوصله الى ربه والسفينة ان لم يوصله الى ربه بان لم يجده أصلاً أو وجدته ومهرب منه في الطريق وأما النقد فاعطى عاجلاً ترغوا قال لا بشرط فقد كان أحسن لان عبارة مقتضى ان الذي يفسد الجمل انما هو التقيد بالفعل لا شرطه وليس كذلك وبعبارة ولا تقدم شرط معطوف على قوله بلا قدر زمن أي ولا تقدم شرط ولا تأنيلاً كيد الثاني والمعطوف لا وادى المراد ظاهر العبارة والالكان التقدير صحة الجمل بلا تقدم شرط ولا يعني مانته ولهذا جعله البساطي منهم أو قال وقرول الشارح انه معطوف على بلا تقدير زمن ومنه انتهى وأجاب بعض عن الشارح الظاهر في الترخ الكبر (ص) في كل ما جاز فيه الاجارة بالعكس (ش) معنى هذا الكلام ان كل شيء جاز فيه العمل كختم الا تبار في الموات جازت فيه الاجارة وتولس كل ما جازت فيه الاجارة يجوز فيه الجمل كشيطة قوب وبختمه مشهور ويصح

١٠ نى سا ولا يعني ما في ذلك العطف لانه ليس المعطوف عليه الجاء والجور بل المعطوف عليه الجور وقوله فهو الا انه ليس المعطوف عليه قوله لابل المعطوف عليه مدخول الباء (قوله وأجاب به من الخ) لانه لما كان حرف الجر متزلاً متزلاً الى عدم الفصل دهم ما هو غير مستقل بذلك قال معطوف على قوله بلا قدر زمن وان كان حرف الجر متزلاً حطاً من جهة العمل (قوله جازت فيه الاجارة) أي وحينئذ فيكون الجمل أخص من الاجارة فطابق ما في التذييب من ان الجمل أخص وأما كلام المصنف فيهم بحسب ظاهرهم ان الاجارة فاعل جاز اذا الاجارة أخص والجمل أهم ومع تسليم كلام التذييب وارجاع كلام المصنفه كما أفاده الشارح من ان العمل أخص يجعل الاجارة مبتدأ خلافاً للتحقيق كما قال عجم ان يتم ما المعنوم والمخصوص من وجه يجتمعان في مسائل وينفرد الجمل في مسائل والاجارة مسائل وحينئذ تصح الجاء في نفي

لا تصح فيه الاجارة بخلافه الا باروالمدين ونحوه ما في أرض ملكك تجوز اجارة لاجعالة وأما ما جهل من الاعمال كالامانة لا يقي تصح فيه الجعالة لا الاجارة ويجوز ان في حققر يثروا فانما بين شي كنما ان اجارة ولا كان جعالة وبقيت صورة لا تصح اجارة ولا جعالة ما لا يجوز فيه فعله كعمل النحر أو ما يلزم فعله كالمسالة قال يحيى نت وهو غير مسلم فقد قال ابو الحسن الصغير ولا تعرض على هذه الكلمة الا بيق لكونه لا يجوز فيه الاجارة بل يجوز ان على يطلب كل يوم بكذا أو يطلبه من موضع كذا وله كذا انتهى ٧٤ (قوله أو على شرائها) فيه إشارة الى ان الكفاي أدخلت الشرائع على السواب

خلافا للعرف في قوله وأما لو دخلنا على الخ) أي بشرط أن لا يسلم له جميع الثياب وان يشترط ان لا يترك متى شاء وانما اشترط أن لا يدفع اليه الثياب لانه قد لا يبيعه فينتفع بها فيحفظ العامل لها وإذا سكت عن شرط أن لا يأخذ شيأ الا بالبيع مع فائده عدم الجواز لان الجواز من تقديمها إذا دخلنا على ان كل باع شيأ أخذ بحسبه انتهى (قوله وفي شرط الخ) محله اذا كان بعد قيام العمل واقتراب من ينس على اشتراطها وظاهر كلام عياض في التقييدات انه المشهور وأما قبل تمام العمل فهل يشترط انتفاء منفعة الجاعل أم لا قولان أيضا انتهى والمجاهل أن أقوى القولين اشتراط المنفعة ولا كان في باب كل أموال الناس بالباطل (قوله لانه لا يعرف حقيقةه) أي حقيقة اخراج الجاني أي لا يدرك حاله من كونه يحصل ولا يحصل قال الابن

سليح كثير وهو حق الا يباري ملكه وانما امتنع الجعل في هذه الأمور مثلا لانه يقي الجعلي فيه منفعة ان لم يتم الجعل له العمل فالاجارة أهم منه والجعل أخص منها فكل موضع جازت فيه الاجارة لا يلزم أن يجوز فيه الجعل اذ لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص فلا يلزم من وجود الحيوانية وجود الناطقة وكل موضع جازت فيه الجعل يجوز فيه الاجارة اذ لا يلزم من وجود الأخص وجود الأعم فلو لم يلزم من وجود الناطقة وجود الحيوانية فالصغير جاز يرجع الجعل والاجارة معاً أو كل ما جاز فيه من غير مقدم (ص) ولو في الكثير الا كبيع سلع كثيرة لا يأخذ شيأ الا بالبيع (ش) الشاهد ان الجعل يجوز على بيع أو غير اسلم كثير من ثياب أو جوار أو دواب الا ان يكون الجعل واقع على بيع سلع كثيرة أو على شرائها على شرط أن لا يأخذ شيأ من جعله الا باع أو اشترى الجميع فلا يجوز والعرف كالشرط وأما لو دخلنا على انه له بحسب ما عا أو اشترى جاز لا يقال الجعالة لا يستحق العمل فيه اشياء الا بانتهاء العمل فانه قد مضى للشرط لا با نقول ككثرة السليح عناية عقد متدة وهو يستحق جعله في كل عقد بانه عمله فيها وحيداً فالشرط منافي لقضي العقد والاستثناء من قوله ولو في الكثير (ص) وفي شرط منفعة الجاعل قولان (ش) يعني هل من شرط صحة الجعل أن يكون الجاعل نفسه منفعة أو لا يشترط ذلك فيه خلاف وينبغي على ذلك لو جاعل شخص شخصاً على أن يصعد لهذا الجعل وينزل منه من غير أن يكون الجاعل منفعة بانه ان صاحبه من هل يصح أم لا ولا يجوز الجعل على اخراج الجاني عن الرجل لانه لا يعرف حقيقةه ولا يوقف عليه وكذلك الجعل على حل المروط والمسيور لانه لا يعرف حقيقةه ولا يوقف عليه وإن لم يسمع جعل مثله ان اعتاده (ش) يعني ان المالك اذا قال من أتى بعدي لا يقي أو بعري الشارقه كذا أو لم يقل به شيأ لاجابه شخص لم يسمع كلام سيده لكن عادته طالب الضوال والابق فانه يستحق جعل مثله سواء كان جعل مثله مثل المسمى أو أقل أو أكثر منه فان لم تكن عادته طالب ما ذكر فلا جعل له لانه لا يثق بآقاي وظاهر قوله وإن لم يسمع الخ لولا كان به يتولى الامانة به بنفسه ويقتضيه (ص) فكيفهما به بنفسه لانهما (ش) يعني انهما اذا اتخذا فانه قد تمام العمل في قد الجعل ولا يشبه ما بينهما انان وبرق

العامل

شرح مسلم وكان الشيخ يقول ان تكرار البيع بثلث فانه يجوز

ولو باللفظ الجهي وبعضهم يقول ان كان ذلك باللفظ العري جاز والا فلا قال بعض الشيخين من شيوخنا وبقي أن يقول على ما للشيخ ووجه ما قال الشيخ كما تقدم بعض شيوخنا من بعض شيوخنا ان تكرار البيع يؤذن بان له ليس بنفسه شيء ممنوع انتهى (قوله أو لم يقل شيأ) أقول ان المصنف يصدق بهذا لان المسألة تصدق بثنى الموضوع (قوله لا باق) يضم الهمز وتشديد الباء مع آق (قوله فانهما يتبعان) قال صحيح ويبدأ أحدهما بالارعية تقرير وقد يقال سيروا بالبيع لانه باق منافع

(قوله وبعبارة وان أشبه ما قال قول ابن زيد العبد) هذا الجمل يخالف لما قبله ونسبه عيب لبعض التقارير بعد ان ذكر القول الاول وقوله والظاهر الخ هذا من تمهيد هذا التقرير وما قبله من ليس يدوا خدمتهم ما في وقوله ما اذا أشبهها معاها وما اذا أشبهه أحدهما قال قول قوله كأيضا والظاهر قوة هذا التقرير ولذا اقتصر بعضهم عليه (قوله لاني السماع وعدمه) أي وهو الذي حل به تم المستغفاه قال بعد تصحها فهم أي بأن يدعى العامل انه سمع وأقبحه لأمارة قال ربه لمسمع بل أني بحسبة فيجعل للعامل جعل مثله وظاهر الشارح ان القول قول ٧٥ ربه بلا عين (قوله قبل ان يقرم به بالجمل الخ) هذا التقرير هو الذي

العامل الى جعل مثله ومن أشبه قال قول قوله وان أشبهها معا مثل ما اذا أشبهه العامل فيكون القول قوة ونكولها ما كتبتها ما يقضى العالف على التاكيل وبعبارة وان أشبهها معا قال قول ابن زيد العبد والظاهر انه لو يضمن العبدوا خدمتهم ما حكمه حكم ما اذا لم يشبهه واحدمت ما ولا يظهر لاختلافه قبل العمل فائدة لان لكل ترك كوكلام المؤلف فيما اذا اختلفا في قدر الجمل لاني السماع وعدمه لان المذهب في هذه القول قول ربه ثم يتفرق العامل هل عاده طلب الا باق فله جعل مثله اولاً فله النفقة (ص) وله ترك (ش) يعني ان العامل اذا أتى بالعبد الا بيقبى أن ياتزم ربه بالجمل فانه أن يتركه كان تجا به ولا يقال للعامل حينئذ وسوا كان الجمل يساوي قيمة رقبة العبد أم لا وأما أني به العامل بعد ان التزم ربه الجمل فانه يلزمه ذلك ولو زاد على قيمة العبد لان السيد هو الذي ورط العامل في ذلك (ص) والا فله النفقة (ش) يعني ان من لم يسمع قول المالك من جانيه يعبد الا بيقبى فله كذا تجا به شخص ليس من عاده طلب الضوال والباقي فانه لا جعل له وليس له الا لانه نفقة فقط أي نفقة الا بيقبى أي ما أفقته عليه من مأكل ومركب ولباس وانفقته على نفسه ودائمه مثلاً في زمن تصحها فله هذه على الا بيقبى فان أنفقت تجا به آخر فلكل نسبه (ش) يعني أن العبد الا بيقبى اذا أتى به العامل ثم أفقت منه في أثناء الطريق أي ولم يرجع الى مكانه الاول ثم أتى به شخص آخر أن عمله لا يخدمه فان الجمل يقسم بينهم على حسب تعلم ما كان تجا به الاول ثلث الجملين ومثلاً الثاني ثلثه كان لا لاول ثلث الجملين وثلثا في ثلثه أمالوا في الثاني بعد رجوعه فله الاول وأقر يا منه فلا في الاول فالصغير في نسبتهم يرجع لكل أي بحسب السهولة والصعوبة في الطويق لا بحسب المسافة (ص) وان تجا به قد درهم وذو أقل أشتر كانيه (ش) الضمير في فيه يرجع لدرهم والمعنى ان رب الا بيقبى اذا جعل لرجل يأتي به بعد لا بيقبى درهمه ثم يتبعه لا بيقبى ثم انقضت درهمه على ثلثه ثم أتته بجمعها فله ما يستحقه كافي في درهمه ما أخذ الاول ثلثه وبأخذ الثاني ثلثه لان نسبة نصف الدرهم الى درهم ونصف ثلث ونسبة

ونسبه فله ربه على كل حال سواء كان للعامل الجمل المسمى أو جعل المثل أو نفقة التصميل الخ فاذا جاءت ذلك فالحق ما قاله اللقاني لما قالوا ان لما أشترق عليه ذلابة لسيده من الاتفاق عليه وهو يخالف الاتفاق على القسط فانه لا يرجع به وان ظهر له أب اذا المنفق على القسط لا يدخل على المهرض غالباً لان القسط حراً ولا يعلم له أب والمنفق على الا بيقبى لما كانت يعلم انه رقيق وسيده على توليه فانه دخل على العوض وقال ابن الماجشون في مسئلة الا بيقبى أيضاً الذي يمكن شأنه طلب الا بيقبى فلا شيء من نفقه ولا جعل انتهى (قوله وان أفقت الخ) بالبناء للفاعل أي أفقت أو لمفعول لانه يكون لا لزومه فله ما ومن ذلك قوله في الحديث حتى اذا أخضعه بقلته (قوله تجا به آخر) أي من غير استنصار ولا عاقله وغیره قوله قبل الآن يستأجر الخ وكان عادة التجار ذلك فيما يظهر الآن المعاصرة خاصة على ما قاله الشارح من انه لا مفهوم للاستأجر (قوله فلكل نسبه) أي لكل نسبة فله (قوله على حسب تعليمه) فاذا كان على أحدهما مال والاخر لا مال له أعطى من مال الدين والاخر

(قوله هذا هو المشهور) ومقاله ما قاله ابن نافع وابن عبد الحكم لكل نصف ما سمي له (قوله فلو جعل الثاني درهمين كالاول)
 (الخ) أقول ببقا ما ذاهمي لاحدهما وجب للآخر جعل مثله لاعتداده بطلب الاياق ولم يسمع به فاستظهر اشتركا كما في
 الا كتحديث الاختلاف قدرا (قوله وتعتبر قيمة العروض) فلو جعل لاحدهما عشرة ولا آخر عرض وأنيابه معافى قول ابن
 التامم يقوم العرض فان ساوى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها وبقية الاخرين ان يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من
 العرض الذي جعله هذا هو الجاري على المشهور الذي ذكره الشارح وعلى مقابلة هذا نصف العشرة ولا آخر نصف العرض
 ولو جعل لهما عرضا واختلقت قيمتهما أو اختلفت فالتظاهر انه على ما تقدم كذا ذكر (قوله والا كان الدرهم بينهما نصيبين) أي
 لان الشركة تسمى أطلقت تصرفا للمناصفة أي بل المداير انهما بنسبة الاقل لا كونهن قسمان الدرهم اثلاثا (قوله عينا) أي
 دراهم معينة مطبوع عليها كذا فسرت ٧٦ تلك العبارة (قوله وللعامل الانتفاع بها الخ) أي فلو قد صح وان كان منعها

(قوله أو موزونا) عطف خاص على
 عام لان الموزون من المثل والنظر
 ما السكتة وقوله لا يخفى تغيره
 مفقوده لو كان يخفى تغيره لم
 يجوز له يفسد وهو الظاهر ومن
 ان الاصل في المثل هو القيمة
 فكأنه في الطيوان يتمتع بالعرض
 كما قال وسكت عن كون العقد
 قاسدا وهو الظاهر (قوله على
 المشهور) ومقاله انه لازم لهما
 كالاجارة وقيل يلزم بالقول
 الجاعل دون المجهول (قوله
 والطلاق) لفسخ على العقد
 الجائر) أي ترك العقد الجائر
 (قوله اذ لا يطلق عليه الفسخ)
 أي على تركه الفسخ (قوله هي
 مشابهة للعقد) أي مشابهة
 تركه ترك العقد اللازم (قوله
 لامن تعاطى عقد الجعل) أي لامن من عقد تعاطى عقد الجعل قد يكون وكيلوا والمحال
 ان الجاعل يطلق على من تعاطى عقد الجعل ولو وكيلوا وليس المراد من ذلك بل المراد من ذلك الجعل (قوله وقد قاله الى جميع الخ)
 المناسب تأخير عن قول ان يتم والمضى انما قلنا ذلك لتفصيل ردة الى جميع نفسه أي الجعل من حيث انه ان تم العمل
 أعطى والا فلا وان كان الجعل الصحيح عند تمام العمل ليس فيه جعل المثل بل ما تضمنه اعطيه من قليل أو كثير وقوله وقيل له
 أجره مثله الفرق بين جعل المثل وأجره المثل ان أجره المثل يستحقها تم العمل أم لا بخلاف جعل المثل لا يأخذ الا اذا تم
 العمل والمحال ان قوله وقيل له أجره مثله أي تم العمل أم لا وقوله وقد قاله الخ ان قلنا ردة للجارة العقيمة وتضمن الرجوع
 للعمى وهو خلاف ما قاله الجواب ان معنى الرقة من حيث انه لا يبيع العمل عليه بل يأخذ أجره ان العمل أم لا وقوله فلو أخذ
 بحسب الاجرة أي بان يقال ما أجره مثله ان لو تم العمل فيقال عشرة مثلا فيعطاهوا ما أجره مثله حيث لم يتم العمل فيقال
 خمسة فيعطاهوا ولا نقل ان الحساب يتضمن الرجوع للعمى وانما كانت الاجارة أصلا للجعل لان العقد الجعل التزوي فيه
 ما التزم في عاقلة الاجرة قلنا أي أنه المصنف

بعبدى
 ان الجاعل يطلق على من تعاطى عقد الجعل ولو وكيلوا والمحال
 المناسب تأخير عن قول ان يتم والمضى انما قلنا ذلك لتفصيل ردة الى جميع نفسه أي الجعل من حيث انه ان تم العمل
 أعطى والا فلا وان كان الجعل الصحيح عند تمام العمل ليس فيه جعل المثل بل ما تضمنه اعطيه من قليل أو كثير وقوله وقيل له
 أجره مثله الفرق بين جعل المثل وأجره المثل ان أجره المثل يستحقها تم العمل أم لا بخلاف جعل المثل لا يأخذ الا اذا تم
 العمل والمحال ان قوله وقيل له أجره مثله أي تم العمل أم لا وقوله وقد قاله الخ ان قلنا ردة للجارة العقيمة وتضمن الرجوع
 للعمى وهو خلاف ما قاله الجواب ان معنى الرقة من حيث انه لا يبيع العمل عليه بل يأخذ أجره ان العمل أم لا وقوله فلو أخذ
 بحسب الاجرة أي بان يقال ما أجره مثله ان لو تم العمل فيقال عشرة مثلا فيعطاهوا ما أجره مثله حيث لم يتم العمل فيقال
 خمسة فيعطاهوا ولا نقل ان الحساب يتضمن الرجوع للعمى وانما كانت الاجارة أصلا للجعل لان العقد الجعل التزوي فيه
 ما التزم في عاقلة الاجرة قلنا أي أنه المصنف

(قوله ذلك كذا أولئك النقة) أي فهذا معنى كلام المصنف حينئذ هو قوله أنه أطلق على النقة جعل تغليبا

• (باب أحياء الموات) • (قوله ولما كان المجرى عليه ضائعا الخ) المناسب أن يقول ولما كان الموات يشبه المجرى

عليه من حيث الضياع ناسب تعقيب أي الموات بالجعل (قوله ما لا روح فيه) أي وإن من الحيوان وقوله وأيضا هو الأرض لا يخفى أن المعنى هل هذا أخص من الأول بمقتضى أن يخص الأول بالحيوان فيكون مغايرا له (قوله ولا متعلق بها) لا يخفى أن عدم الاتصاف بسبب لوجود جميع الملوكة وغيره والملك أعظم من أن يكون ٧٧ متعلقا به أم لا فحينئذ المتعلقان تغاير من حيث

المفهوم وعدم وجوده وخصوص من وجه بسبب الوجود (قوله انتهى) أي انتهى كلام بهرام (قوله) فيمؤقتقدم طبعا) أي لأن المتقدم في الوجود متقدم في العقل

• (باب أحياء الموات) •

قال الشارح الموات يضم الميم قال الجوهري هو الموات وبقيتها ما لا روح فيه وأيضا هو الأرض التي لا مالك لها ولا متعلق بها انتهى قوله متعلق اسم مفعول بمعنى المدوى لا يتصاع بها لأن قد علمت ضبط الموات هنا بأنه يقع الميم وأنه من اللفاظ المشتركة وبدأ المؤلف بتعريف الموات على الأحياء بقوله (ص) موات الأرض ماسلم عن الاختصاص (ش) أمالانه السابق على الوجود فهو مقدم طبعا تقدم وضعه وأمالا حقيقة الموات متصفه بالأحياء ~~يكون~~ يكون ما يورث من غير اختصاص الموات فاحتاج إلى ذكره وألا لم يذكر أضاده والمعنى أن موات الأرض ماسلم عن الاختصاص ونحوه من الوجوه الأربعة واستغنى المؤلف عن أن يقول ماسلم عن الاختصاص بالجمع بالاسم المحلى بال المقابلة لعدم وجوده وقد عرف ابن عرفة أحياء الموات بقوله هو لقب للمعدن في الأرض بما يقتضى عدم انصراف المعمر من استغناءها انتهى والمراد بتعمير أثر الأرض ما يشتمل تغيير المساء وأخرجه ونحو ذلك مما يأتي للمؤلف في بيان الأحياء وأخرج بدائر الأرض غير الدائرة وتعمير غير الأرض وأخرجه بقوله يقتضى عدم الخصاص لا يحصل به الأحياء من التعمير كالصوب وروى الكلوك ونحو ذلك ولا يخفى أنه لا يعلم من التعمير ما يكون من التعمير مقتضا لا اختصاص وما لا يكون كذلك فهو من التعمير بالاشتراك وهو مجتمع ويجب أن يأنه لذلك به - فيدفع عنه ذلك ثم إن مقتضى التعريف أن الإقطاع والحل ليسا من الأحياء لأن من فقه ما تمسك بدائر الأرض وهو كذلك وكلام المؤلف لا يخالف ذلك لأنه جعله ماسلم يحصل به الاختصاص الذي الأحياء من أقسامه ولم يجعله ماسلم أن أراد الأحياء التي التعمير فيه فمسماها قسما من الأحياء لا قسما من مسميه ثم إن إضافة الموات إلى الأرض من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الأرض المدسة وقوله ما أي أرض وذكر كذا الضمير على نظر اللفظ ما (ص) بهامزة رافعة في الأرض المدسة (ش) الباء متعلقة بمذوق والتقدير الاختصاص كأن بهامزة أو ~~يكون~~ يكون بهامزة والمعنى أن

وبالنظر له وانعزض أيضا أنه ليس بدائر الأرض ماهو واجب أن الدائر هو الذي لا ملك لأحد عليه من الادميين كإبل عليه قوة بعدم عروض الأحياء ماسلم متعلق به حتى تغير (قوله لا قسما منه) والحاصل أن الأحياء الإقطاع والحل كل منهما مذوج تحت الاختصاص فالاختصاص تحت ثلاثة أنواع (قوله أي الأرض المدسة) لا يخفى أن هذا يأتي ما تقدم فمن أن الموات الأرض التي لا مالك لها فلا يكون من إضافة الصفة للموصوف (قوله الباء متعلقة بمذوق) أهل سبب ذلك ما يلزم على تعلقه بالاختصاص في كلام المصنف من إجماع ما سلم من العبارة يكون مؤثلا ولو كان مشغولا بغير العبارة كبش مما يحصل به

الاحياء وليس كذلك كما افاده بعض الشيوخ (قوله فان كانت العمارة المندرسه الخ) افاد الشارح ان معنى كلام المصنف ان العمارة تحصل بم الاختصاص ولو اندرست تلك العمارة لم تكن تلك العمارة ناشئة عن احياء بان كانت ناشئة من بيع أو صدقة فان كانت ناشئة عن احياء فعند اندراسها زال الاختصاص وظاهر ذلك ان متى اندرست وكانت ناشئة عن احياء زال الاختصاص ولو لم يزل فمن الاندراس وليس كذلك فصار الحاصل ان البناء الذي ذكرنا كان ناشئا عن احياء فانه يزول ملك يائيه عنه بشرط ان يطول الزمان بعد اندراسه والى الثاني ان يحويه شخص آخر بعد ذلك الطول وأما لو كان ناشئا عن شراء من احياء أو قبله من واهب أو متصدق وانه لا يزول ملك يائيه عنه ولو طال الزمان بعد الاندراس ولو احياءه آخر فلا عبرة بناحياته أى والموضوع ان الاوص. ٧٨ كانت موافقا لما علمت ذلك فالباقي قوله بعمارة للملاسة على. حل الشارح لان

العمارة في الحقيقة ليست سببا للاختصاص فجميع حاصل المعنى ان الاختصاص ملتبس بعمارة أى بناء اذا كان ناشئا عن شراء أو صدقة أو هبة لان كان ناشئا عن احياء فبعد ان احياه الاحياء لم يكن بالعمارة بل الاحياء حصل بشئ آخر والعمارة ناشئة عن ذلك الاحياء مع ان الامر ليس كذلك ونسختنا شيئا من الله والحق اذا اندرست وكانت ناشئة من بيع أو صدقة ونحوهما من ملكها من موات باحياء أو اقطاع قائما لا تصير مواتا فان كانت العمارة المندرسه ناشئة عن احياه فانه ترجع مواتا ولو سئل اختصاص المحي بها كما ذكره الشارح ولكن المقصد خلافه ففي الخطاب قال في التوضيح عن ابن رشد وانما يكون الثاني احق اذا طالت المدّة بعد عوده الى حالته الاولى وأما ان احياه الثاني بعد ان عوده الى حالته الاولى فان كان من جهل منه بالاولى فله قبضه عمارته فانه للشبهة وان كان عن معرفة به فليس له الا قبضه عمارته متقوضه بعد عين الاول ان تركها لم يكن اسلاطه وان كان على نيّة اعادته انتهى قلت وينبغي أن يقيد بأن لا يكون علم بعمارة الثاني وسكت عنه والا كان سكونه دليلا على تسليه اياه فتأمل والله اعلم انتهى (ص) ويجري بها كمتشط ومصرى يلقى غدو او رواج بلاد (ص) الضمير في حريها يرجع للعمارة وهذا كلام مجمل وما بعده تفصيل فلا يجوز لاحد ان يحدث في الحرم بناء يضرب اهل تلك العمارة ثم ان البناء ليس للشيعة كالباء الواقعة فيها بعد عمارتها وما قبلها لاقتضاها ان الحرم سبب في احياها وهو حرم فمن بلاد وغيرها وليس كذلك اذا لم يجرى ليس سببا للاختصاص بالبلد كما ذكره تمت فلان وأشار لسبب آخر عن اسباب الاختصاص بقوله ويجري بها الخ وفيه نظر كما علمت فالواجب جعلها للقرية أى ان الاختصاص الثابت للبلد وغنيها لبيت لجزيرةا وتعين ذلك قوله ويجري بها الخ لطف على مقدار يقبده المعنى تقديره واذا حصل الاحياء في الارض بعمارة ثبت الاختصاص فيها وحريها وبدل ما ذكرنا قول الجواهر والاختصاص انواع الاول العمارة أى ان قال النوع الثاني ان يكون حرم عمارة فخص به صاحب المساكن ولا يملك بالحياء انتهى والضمير في ان يكون للاختصاص بمعنى التخصيص بدليل ما بعده والمختط اسم للمكان الذي يقطع عنه الخطب وكذا امرى اسم لمكان الرعى وقوله لبلد سال من المختط والرعى ويختط ومصرى خبر لمبتدأ محذوف أى

العمارة في الحقيقة ليست سببا للاختصاص فجميع حاصل المعنى ان الاختصاص ملتبس بعمارة أى بناء اذا كان ناشئا عن شراء أو صدقة أو هبة لان كان ناشئا عن احياه فبعد ان احياه الاحياء لم يكن بالعمارة بل الاحياء حصل بشئ آخر والعمارة ناشئة عن ذلك الاحياء مع ان الامر ليس كذلك ونسختنا شيئا من الله والحق اذا اندرست وكانت ناشئة من بيع أو صدقة ونحوهما من ملكها من موات باحياء أو اقطاع قائما لا تصير مواتا فان كانت العمارة المندرسه ناشئة عن احياه فانه ترجع مواتا ولو سئل اختصاص المحي بها كما ذكره الشارح ولكن المقصد خلافه ففي الخطاب قال في التوضيح عن ابن رشد وانما يكون الثاني احق اذا طالت المدّة بعد عوده الى حالته الاولى وأما ان احياه الثاني بعد ان عوده الى حالته الاولى فان كان من جهل منه بالاولى فله قبضه عمارته فانه للشبهة وان كان عن معرفة به فليس له الا قبضه عمارته متقوضه بعد عين الاول ان تركها لم يكن اسلاطه وان كان على نيّة اعادته انتهى قلت وينبغي أن يقيد بأن لا يكون علم بعمارة الثاني وسكت عنه والا كان سكونه دليلا على تسليه اياه فتأمل والله اعلم انتهى (ص) ويجري بها كمتشط ومصرى يلقى غدو او رواج بلاد (ص) الضمير في حريها يرجع للعمارة وهذا كلام مجمل وما بعده تفصيل فلا يجوز لاحد ان يحدث في الحرم بناء يضرب اهل تلك العمارة ثم ان البناء ليس للشيعة كالباء الواقعة فيها بعد عمارتها وما قبلها لاقتضاها ان الحرم سبب في احياها وهو حرم فمن بلاد وغيرها وليس كذلك اذا لم يجرى ليس سببا للاختصاص بالبلد كما ذكره تمت فلان وأشار لسبب آخر عن اسباب الاختصاص بقوله ويجري بها الخ وفيه نظر كما علمت فالواجب جعلها للقرية أى ان الاختصاص الثابت للبلد وغنيها لبيت لجزيرةا وتعين ذلك قوله ويجري بها الخ لطف على مقدار يقبده المعنى تقديره واذا حصل الاحياء في الارض بعمارة ثبت الاختصاص فيها وحريها وبدل ما ذكرنا قول الجواهر والاختصاص انواع الاول العمارة أى ان قال النوع الثاني ان يكون حرم عمارة فخص به صاحب المساكن ولا يملك بالحياء انتهى والضمير في ان يكون للاختصاص بمعنى التخصيص بدليل ما بعده والمختط اسم للمكان الذي يقطع عنه الخطب وكذا امرى اسم لمكان الرعى وقوله لبلد سال من المختط والرعى ويختط ومصرى خبر لمبتدأ محذوف أى

أى علمت تكن العمارة ناشئة عن احياه (قوله وما بعده تفصيل له) أى الذى هو قوله كمتشط ومصرى (قوله كالباء) وذلك الواقعة الخ) التبادر منه انه تشبيه في المعنى أى ان البناء للشيعة فيما قبلها الذى هو قوله بعمارة وما بعده الذى هو قوله ولو لم يقطع الامام مع انه قد تقدم ان الباقي بعمارة ليست للشيعة وانما سمي به الملاسة وان جعلته تشبيها فى النى صحت قوله بعمارة وقد عرفت فيما بعده لان الباقي قوله لو يقطع الخ للشيعة قطعاً (قوله ليس سيما الخ) أى بل هو مسبب عن الاختصاص بالبلد لانه تابع للبلد (قوله أى ان الاختصاص الخ) فاعلم المعنى وقوله وسنذكره أى حين قلنا ذلك المتطور فيه كتاب المعنى فنقل على الاعراب فنقول وقوله ويجري بها عطف على مقدّم الخ الا انك شعرت بأن ذلك لا يلائم أول العبارة حيث قال والاختصاص كانت بعمارة (قوله وبدل ما ذكرنا) الدلالة من قوله يقتضيه ما يجب بالعمارة (قوله ولا يملك بالحياء) أى اذا أراد شخص أن يبيعه فلا يمكن

منه ثم هذا إذا كان الامام قطعاً (قوله يلحق كل غدو أو رواحا) بظاهر العبارة يلحق كل من المحتطب والمرحى في الغدو والرواح وليس كذلك بل إنما يلحقان في الغدو فقط، فقوله ورواحا محمول لحدوث أي ويرجع منه رواحا أي في وقت الرواح والحاصل أن الذي يكون في وقت الرواح انما هو وجوهها من المرحى لغيرها ثم انه قد يكون الخروج وقت طلوع الشمس وقد يكون قبله ووقت الرجوع يختلف أيضاً وقد يكون في وسط النهار وقد لا يكون فيه فالتعريف في ذلك كما هو قد يكون المحتطب أبعد من المرحى وعكسه، والظاهر أن المرحى أبعد عما ذكره بعض الشراح (قوله من الغدو والرواح) متعلق بالمطلوب ومن التعدية لا البيان (قوله وما لا يضيئ) عطف على كمتطب (قوله هو حدس حريم بئر الماشية) أي نهاية حريم بئر الماشية (أقول) ولا بد من حذف والتقدير ودخل ما لا يضيئ قالها خارجة (قوله وأما بئر الزراعة ٧٩ وما أشبهها) أي ما بئر الراسق للختيل وللشرب إلا أن ظاهر عبارته أن ما لا يضيئ

بماء البئر ليس شاملاً لبئر الماشية وليس كذلك والحاصل أن عدم الضرر بالماسح حريم لكل بئر وتزاد بئر الماشية قال يضيئ على الوارد لها أقول تحت الأولى في بئر الماشية والثاني في غيرها فيه نظر (قوله فأنى لا يضيئ الخ) في العساية حدس والتقدير قد داخل الذي الخ (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقتضى ما لا يضيئ نافع حريم البئر العادية خصوص ذراعا والذي ابتدئ عملها خمسة وعشرون ذراعاً وعكس ذلك أو مصعب وزاد حريم بئر أربع عشرة سنة ذراع وحريم النهر ما لا يضيئ أيضاً بمن يريده وقيل حريم النهر ألفاً ذراعاً (قوله أما البئر) أي الشابل لبئر الماشية وغيره ما وفيه إشارة إلى أن قول المصنف لا يضيئ عام لبئر جاف في كل بئر ولو لماشية

أو ذلك كمتطب ومرعى يلحق كل غدو أو رواحا أي ذهبا وأياها في يوم مع قضاء مصالحه كالاستماع لحطب من طبع ونحوه والاستماع بالرواح من الحطب والطبخ وما يحتاج إليه لا مجرد الغدو والرواح أي يلحق غدو أو رواحا تفصيل المطلوب من الغدو والرواح أي الرجوع آخر النهار والوارد أقول النهار ما قبل الزوال وما بعده الزوال (ص) وما لا يضيئ على الوارد (ش) يشوبه إلى حريم بئر الماشية يعني أن الذي لا يضيئ على الوارد هو حدس حريم بئر الماشية وأما بئر الزراعة وما أشبهها فاشارة إلى حريمها بقوله (ص) ولا يضيئ بماء البئر (ش) فأنى لا يضيئ بماء بئر الزراعة هو حدس حريمها فأنى ذلك حدس خصوص يقاس عند مالك وابن القاسم قال ابن شاس أما البئر فليس لها حريم محدود ولا اختلاف الأرض بالزراعة والسلاية ولكن حريمها ما لا يضر معها عليها وهو مقدار ما لا يضر بمائها ولا يضيئ منافعها ولا يضر مواشيمها عند لورود ولا هل يستمر منع من أراد أن يضر أو يبيث بئر في ذلك الحرم فعلي نسخة وما لا يضيئ ولا يضر بني القطين يكون ما لا يضر حريم أي منهى حدس البئر إلى ما لا يضيئ على الوارد ولا يضر بماء وعلى نسخة وما لا يضيئ ويضر بني الفضل الأول وأشباهه الثاني يكون ما لا يضر حريم فلا منافاة بين التسميتين (ص) وما فيه مصلحة للفتنة (ش) يعني أن حريم الفتنة هو قدر ما يرى فيه مصلحة وهذا بيان لحريمها وما قبله على نسخة ما لا يضيئ غاية الحرم كما هو بخلافه على نسخة وما يضيئ بدون لافتها هو ما افتها هذا يرجع في ذلك لاهل المعرفة ولما هو فهم الفتنة ولو قال لشجرة كان أشمل وانما ذكر الفتنة لأن أصل الحديث انما هو دفعها فذكرها ثم (ص) ومطر حريمها مصعب لدار (ش) ويشير بهذا الحرم إلى الدار المحفوفة بالماء وهو أن حريمها ما يترقب أهلها من مكان بطرح فيه ترابها ويسيل فيه ما سار بها ولو قال كبراب أشمل مصعب

والحاصل أن ما لا يضر بمائها عام في بئر الزراعة وبئر الماشية وبئر الراسق (قوله ولكن حريمها ما لا يضر معها عليها) أي مدخوله ما لا يضر وقوله وهو مقدار ما لا يضر أي مدخوله ذلك (قوله أو يبيث) بأن تكون محفورة من قبل ولا مالك لها فبذلك إنسان أحياء ما بينتها (قوله أي منهى حدس البئر) أي حدس حريم البئر وقوله إلى ما لا يضيئ الغاية خارجة (قوله يكون ما لا يضر حريم) أي بالنظر لأنه ما طرف الذي هو مضر لا بالنظر لأنه ما طرف عليه الذي هو قوله وما لا يضيئ وأما بعض الشراح خلافاً وهو أن تلك الفتنة وما يضيئ ويضر وهي أحسن (قوله لأن أصل الحديث انما هو دفعها) وهي حريم الخيل مدير بها أو كما قال مالك فإنه يشب عند الامام أو لم يرد ذكره ابن عجب (قوله مصعب ميزاب) أي أو نحوها كبراب حريم ويراعى العرف في حرم التراب لا ما يدير

قوله ولا تختص بمجموعة الخ) محله عالم يمكن لبعض أقدم من بعض في أحياوالا قدم حيث ثبت له حریم قبل غيره أي قصودتها
 خالذاها جماعة في محل موات ونحوه واحدة (قوله بحریم خاص) الأولى حذف خاص ويقول ان المحنوقه بالاملاك
 لا تختص بالحریم أي بحيث تكون العرصه بين الدور خاصة بدل لكل أن يتفق بما كان بازاداره مالم يضر بحریمه بطرح ماله
 وانه كرمه مثلاً أو يخرج عما كان بازاداره وقوله ولا تناقض لاحیة ذلك بعد قوله واستلزم ذلك (قوله لأن في الاخص)
 أي الخاص وقوله في الاخص أي العام والمحصل ان الخاص هنا كون العرصه كلها حریمًا من الدور فلا يلزم من شبهة في
 عطاف الحریم وذلك قلنا السكك واحد من حریم وهو ما كان بازاداره والمحصل ان قضاء الدار ومابين يدي شاتها كان بين يدي بابها
 أم لا فاضلاع من غير الطريق المعدل وهو غالباً لمالك الدار أن يكره غيره فان أدخله داره وهو مضر بالطريق هدم والاغلافلون
 فالهدم أكثر والفاللون يهدم قوامهم أظهر انتهى البدر ثم نقل البدر عن مهنون وأصبع ومطرفان البصر اذا انكشف عن
 أرض وانتقل منها فانها تكون في المسكن كما كان البصر لا ينيله ولان دخل البصر أرضه وقال ابن دشاريان يابيه وعليه
 حدیث والقضاء والقضای علی خلاف مهنون ٨٠ (قوله ذالملك) هذا يوافق ما أشار اليه ابن عرفة من المعنى الشرعي فيكون

المعنى القوي موافقاً للمعنى
 الشرعي (قوله قلبك) أي لذات
 وقوله غير قلبك أي لذات فلا ينافي
 انه قلبك لثمة ولا ينافي ان هذا
 مخالف لما قاله ابن عرفة وظاهر
 قول الشارح وشرعاً ان هذا
 معنى القوي وان هذا البعض
 من أهل اللغة والظاهر ليس
 كذلك بل الظاهر انه من أهل
 الشرع (قوله يترأ من الأرض
 الحبس) لم يوجد في تعريف ابن
 عسرة أنفة حبس فالنائب
 اسقاطها لان الحبس لا يجوز
 قلبك شيء منه وأفاد بعض شيوخنا
 ان المعنى من الأرض الحبس أي
 مواتها وأما أرض الاراعة فلا
 يقطعها الامام ملكاً بل امتاعاً لان بعد ان علمت ان هذا لم تكن في تعريف ابن عرفة فلاحاجة الى التكاليف (قوله في
 وسواه كان في القبا في أوقى قرية) أو في حریم قريتين العمران كما يشهد قوله بعد يدل لما يأتي الخ (قوله لا يوجب ملكه) أي
 دائماً (قوله ويدل الخ) أقول وجه الدلالة أنه لما كان للامام أن يأذن في أحیاته أي أحیاء القرب وظاهره ولو لم يهل البلاد
 دل على ان أهل البلاد لا يملكون التفرير دائماً فلو كانوا يملكونه دهم لما كان في الامام أن يأذن في أحیاته لخصه وبهذه
 الوجهة يقول الثاني كلام الشارح اعترض بأنه ان أراد انه لا يستقر فيده ولا لامرعه منه بدليل احتجابه في حریم
 تصرف أهل المذهب بان الموات على الاحیاء قال في المدونة من أحیاء أرض لم تأنه في هذا حديث يؤرخ عن النبي صلى الله
 عليه وسلم رواه ابن وهب وغيره قال في التردد قال ابن مهنون عن أبيه قال مات وأهل العلم ما علمت بينهم اختلافاً ان من أحیاء
 أرضاً ميتة ان ذلك ما ملكه الرسول عليه الصلاة والسلام وبذلك نفى عمر بن الخطاب ولا دليل له فيما يأتي لان حریم
 البلد لم يحصل فيه أحیاء انتهى وهو كلام حق وبعض الاشياخ فهم ان معنى قوله أي دهم ما ان المراد بل ينهى الملكة بانذاره
 منع طول مع أحیائه فلان من شخص آخر انتهى وهو عسيج بدلائل قوله ويدل الخ رتبة تمام

المرحاض لكان أحسن (ص) ولا تختص بمجموعة بالاملاك (ش) يعني ان الدار والمحنوقه
 بالاملاك ليس لها حریم خاص بها لكل واحد من السكان ان يتفق بالحریم الذي بازاء
 داره مالم يضر بحریمه فانه يتفق وقوله ولا تختص أي اختصاصاً يمنع من انتفاع الغير
 وقوله بمجموعة فاعلم تختص وقوله بالاملاك متعلق به ومتعلق تختص محذوف أي ولا
 تختص المحنوقه بالاملاك بحریم خاص واسم ذلك ان لكل من الجيران الانتفاع
 بذلك وانما صرح بقوله (ص) ولكل الانتفاع (ش) لاجل القيد المشاليه بقوله
 (مالم يضر بالآخر) ولا تناقض في كلامه لان في الاخص لا يستلزم في الاخص بخلاف
 العكس وكلام المؤلف من القسم الاول (ص) وباقطاع الامام (ش) الاقطاع مصدر
 قولك أقطعه اذ ملكه واذن له في التصرف في الشيء قال بعض والاقطاع يكون قلبك
 وغيره قلبك وشرعاً قال ابن عرفة قلبك الامام يترأ من الأرض الحبس ومعنى كلام
 المؤلف ان الاختصاص يكون باقطاع الامام لاحد قلبك تبعه ويومر عنه
 وسواه كان في القبا في أوقى قرية من العمران (تنبیه) قال في التوضیح وليس الاقطاع
 من الاحیاء وانما هو قلبك مجرد قلبه به وهبته ويورث منه رابعه بن يعقوب عن ابن
 القاسم القسبي وهو ظاهر المذهب انتهى وهذا يشعر بان الاختصاص بالحاصل في شيء
 بالاحیاء لا يوجب ملكه له أي دائماً يدل لما يأتي في حریم البلد من ان الامام ان يأذن

(قوله بل امتاعا) وقائدة كونه امتاعا فقط أنه لا يبيعه ولا يصرف فيه بغير الاتفاغ ٨١ (قوله وعقار الكفار) عطف على ما

أي المراد بالمعمور شيئا من أرض الزماعة وعقار الكفار (قوله فهو من الموات) أي أنه أن يقطعه ملكا امتاعا (قوله وأما معمور وغيره) (قوله) أي كارض تر كما أهلها وخرجوا منها كما أفاده شب (قوله ويصحي امام) المراد المنسحق من رعي كلا مكان لئلا وفرد له باب مخصوصة (قوله يحتاجا) مقول المصدر وهو حي (قوله من يلد) المراد باليلد الأرض ولو قال من محل لكان أحسن (قوله فلا يصحي لنفسه) أي لا تذا من خصوصاته صلى الله عليه وسلم (قوله وان يصح كون ذلك الشيء الحمي) فيه إشارة إلى أن قوله عفا ليس نعتا للبلد كما هو ظاهر بل هو صفة للحمي من الأرض وان المستصف لواله قد عفا من بلد لكان أحسن (قوله وهو يعني الحمي فهو مصدر) كيف يصح ذلك وقد جعلنا قوله يحتاجا مقفولا له فعمل يحتاجا مفعولا بحسب يقتضي أنه باق على مصدره هذا وقد قال في المختار رحمه الله تعالى دفع عنه بقول المصدر جارية لاجل (قوله يعود على الحمي) ولكن المراد باعتبار إحاطته وكذا قوله أو على الموات (قوله قرب يمان العمران) هذا التقريب ما تلحقه الماشية بالرعي في غدها وروادحها وهو مسرح ومعتن بها ما كان

في حياته وبعبارة وليس قول الشارح وليس أي الاقطاع من الأحياء فهو مصححا على المؤلف لأنه في مقام تحديد وجوده الاختصاصات أهم من أن يكون باحيا أم لا المشهور أن الاقطاع الامام يحتاج لحوز كسائر العطايا ولو أقطعه على علمه كل عام كذا على به (ص) ولا يقطع معمور والعنوة تملك (ش) يعني أن الأرض التي أخذت عنوة كصر ومكة والشام والعراق كإحدى الجهاد لا يجوز للأمام أن يقطع معمور لها لاحد ملكا بل امتاعا والمراد بالمعمور الأرض التي زرع وبعارة المراد بالمعمور وما صلح لزراعة البر ونحوه وعقار الكفار وأما ما لا يصلح لزراعة الحب وليس من عقار الكفار فهو من الموات وان صلح لغرس الشجر به وانما لا يقطع المعمور لملكاته بمجرد الاستيلاء يكون وقتا وأما معمور وغير العنوة فيقطعه ملكا امتاعا ثم إنه يستثنى عما دام معمور والعنوة أرض الصلح فليس للأمام أن يقطع معمور وهذا لما رواه مالك ولا امتاعا في مفهوم العنوة تفصيل فلا تفتض به (ص) ويصحي امام يحتاجا إليه قبل من يلد عفا الكفر (ش) هذه أنواع أخرى من أنواع الاختصاص يعني أن الاختصاص يكون بحسب الامام بشرط أن يكون يحتاجا إليه أي دعت حاجة المسلمين إليه لاجل دفعهم فلا يصح انفسه ولا لاحد عند عدم الحاجة وأن يكون الحمي شيئا قبله لا يصدق على الناس بأن يكون فاضلا عن منافع أهل ذلك الموضع وان يكون الشيء الحمي لانه فيه ولا غرس وان يكون ذلك لغرس ونحوه مثل ماشية الصدقة ودواب القسرة والمراد بالبلاد الأرض وأعاد الضمير على ما ذكرنا باعتبار لفظ البلد وقوله ويصحي امام أي أو نائبه وان لم ياذن لم يفي خصوصه بخلاف الاقطاع فإنه انما يفعله النائب بشرط إذن الامام في خصوصه وان لم يذن لمن يقطعه هو الفرق أن الاقطاع يحصل به القليل فلا بد فيه من إذن به بخلاف الحمي والحي بالصر ليس الاضخم في المشارك وظاهر كلام صاحب القاموس جواز ما ذكره وهو يعني الحمي فهو مصدر يعني المفعول وهو خلاف المباح وثقلته حيان وحكي البساطي أنه سمع في تنقيشه جواز بالواو والصواب الاول لأنه يأتي وأصل الحمي عند العرب ان الرئيس منهم كان اذا نزل منزلا يختصبا استعوى كلبا في مكان عال فحيت انتهى موته جازم كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هو مع غيره في مساواة وأما الحمي الشرعي فهو ان يصحح الامام موصلا يقع به التصديق على الناس بالحاجة العامة إلى آخر ما ص (ص) وان تقر لذن وان مسلما ان قرب والافلام امضاؤه أو جعله متعديا بخلاف البعيد ولو دعي بغيره بركة العرب (ش) فاعل افتقره رضيع يعود على الحمي أو على الموات أو على الأحياء والمعنى ان الحمي المسلم يفتقر لاذن الامام في ذلك ان كان المكان الذي يقع فيه الأحياء غير يسكن العمران أو ما الذي قلناه وصح للمسلمين أنه لا يجوز له الأحياء فيه ولا يذن الامام خلافا لما رواه كدام المؤلف فان تعدى المسلم وحيابا غير اذن من الامام فيغيره فان شاء امضاؤه وان شاء جعله متعديا فيغيره فيمات أو غرس أو زرع أو قلع أو رقية للعسل أو يقطعه لغيره ولا غرم عليه فيما مضى وكان وجهه ان أصح لمباح فان كان المكان الذي يقع فيه الأحياء بعيدا عن العمران فان الحمي

(قوله جنة) بالضم وفي العبارة حذف مضاف أو مجرّدة والقائم وهو بحر واحد المسمى ببحر السويس (قوله عمان) بضم
 العين وتحتذف الميم مع التّوين وأما عمان فنقح العين وتشديد الميم فهي قرية يتباحة الشام (قوله والبحرين) اسم بلد
 (قوله باحد عشرة أمور) أي بواحد ٨٢ من عشرة أمور (قوله بغيرها) أي بغير مصاحبة الباس وليس المراد عطف بغير

لا بقدر قبح أحيائه فيه لأذن ولو كافر بحيث كان الموضع الحيا بغير جزيرة العرب المتقسم
 تقسيمها في باب الجزية لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفتن دينان يجوز لربّة العرب
 وفي رواية عيسى هي مكة والمدينة واليمن وما والاها قال ابن ديارمة يشاركه من الجزر
 الذي هو القطع ومنه الجزر اقطعه الحيوان سميت بذلك لقطع الماء عن وسطها إلى
 أجنابها لأن البحر يحيط بها من جهاتها الثلاثة التي هي المغرب والجنوب والشرق ففي
 مغربها حدة والقائم وفي جنوبها بحر الهند وفي شرقها خليج عمان والبحرين والبصرة
 وأرض فارس والضمير في قول المؤلف واقتصر بجمع ابن غازي لأموال لانه لم يأت عنه
 ولم يجمعه إلا لأجل أن ليس مذكورا أو أبا الأحياء السابق في قوله إلا لأحياء فهو
 مستثنى يخرج وجمعه على حذف مضاف أي أحياء الموات للقرينة الدالة عليه لأن
 الباب مخصص للأحياء وقوله وإن مسلمة عين كون الوال لعمال لا للمالفة للاتباع في
 الذي ينبغي بأن الأم في القريب وقد عرفت ما فيه ولما قدم أن من أسباب الاختصاص
 الأحياء كرماع أنه يحصل باحد عشرة أمور ومناسبة متفق عليها ولا تختلف
 فيها بين المؤلف ذلك وذكر جمعا عاظنا بعضها على بعض وكل واحد من السبعة
 بحر وبالباء وما عطف عليه بغيرها فهو مع ما قبله شرط واحد من الثلاثة المختلف
 فيها يخرجها بالافتقار (ص) والأحياء بتغييرها وبإخراجها وبناء وبقربها وبحر
 وتحويل أرض وبقطع شجرها وبكسر حجرها وتوسيعها بالبناء وري كالودح
 بقرماشية (ش) يعني أنه إذا تغير الماء أي بأن حفر بئر مثلا فإن ذلك يكون أحياء البئر
 وللأرض التي تزوع عليها وكذلك يكون الأحياء بإخراج الماء أي إزائه عنها بإخراجها
 منها والأفوه وما قبله وانظر لم يقبل المؤلف وهو تغييرها وكذلك يكون الأحياء ببناء
 فيها وكذلك يكون الأحياء بقرس فيها وظاهره سواء كان البناء والقرس عظيمي
 المنة أم لا وفي الجواهر أشراط العظيمة وكذلك يكون الأحياء بصنن الأرض مع
 قصورها والحفر والشق والتحويل والتقلب وإنما لم يستغن بالتحريك عن الحفر
 وإن كان التحريك أعين لأن الحفر هو الواقع في عباراتهم فنص على التحريك للإشارة
 إلى أن هذا الحكم ليس خاصا بالحفر ولو اقتصر على التحريك ورد عليه أنه غير الواقع
 في عباراتهم وقوله كلاً هم تقتضي أن الزرع وحده من غير تحويل أرض لا يكون
 أحياء وإن اختص به صاحبه وكذلك يكون الأحياء بقطع شجر الأرض ولوقال وبإزالة
 شجر لكان أشمل لشمول حرقه وكذلك يكون الأحياء بكسر أشجار الأرض مع قسوية
 حرونها وتسهيل أراضيها أو ما تحويها الأرض ويسمى بالتغيير وري كأنهم أو أزالوا
 الشول ونحوه عنها وحفر بئر ماشية فيها لا يكون أحياء للأرض التي وقع فيها ذلك

البلدان الباء ليست من حروف
 العطف (قوله حفر بئر مثلا) أي
 أو عينا (قوله وانظر لم يقل الخ)
 حاسله أن الأحياء هو تغيير
 ما وما عطف عليه لأن الأحياء
 تعمير الأرض وهذا من قبيل
 له (قوله وفي الجواهر أشراط
 العظيمة) كذا في غيره (أقول)
 سكوتهم عن كون ظاهر المصنف
 لا يعقل عليه فبالله الجواهر
 يؤذن بعدم إقصاء ذلك التقيد
 أو التوقف (قوله مع شجر بكمها
 الخ) لا ينبغي أن ذلك يدل على أنه
 لا بد من الأحرين وإن الحفر غير
 التحريك وهو مقاديب فانه
 يجعل أن المراد هنا قطع ما مما
 على ظاهر المصنف والادخل
 الباء في تحريك أرض وقوله
 وإنما لم يستغن بقيدانه يكتفي
 بواحد من الأحرين وهو مقاد
 شرح شبه فانه قال وتحريك
 أرض وهو عطف تفسير اذ حقيقة
 الحفر تحريك الأرض كما قال
 بعضهم وعليه فليس المراد
 بالحفر حقيقة وهو كونه بالآلة
 المقصودة وإنما المراد به ما هو
 أهم وهو التحريك ويحتمل أن
 يكون من عطف العام على
 الخاص لأن التحريك يشمل
 الحفر والزرع فالخامس أن

الشرايع جمع منها على وجه تناقض فيه العبارة (قوله حرونها) كذا في نسخة والواقع في كلام بعض
 حرونها بالزاي والتون وهو ما غلط من الأرض (قوله لا يكون أحياء للأرض) أي ما لم يبين الملكية فإن فيها فانه يحصل بغيرها
 الأحياء ومثل بئر ماشية بئر السقية بئر حفرها الشرب الناس

(قوله وانظر الخ) وكذا التنافي في اثنين مناهو قد يقال حكمهم على كل واحد لا يشهد الاحياء بفهم منه ان افرادي ذلك ولو اثنين يكون به الاحياء فيكون ذلك من ظاهر كلامهم ايضا (قوله لان كل ساقطة) حمله لحدوق تقديره ولو سبعة (قوله أي مجرد احتياج وقبول) أي من غير كثر وط أو نفقة أو كسوة أو مهر أو بكثير كلام أو دفع صوت والاكراه كآفاده بعض الشراح (قوله على غير وجه التجبر والصرف) وأما إذا كان على وجه التجبر بان دفع المدين بدل يتمعضا فاحدا بذلك التجبر لا يقتضاه دية أو أخذ بدل ذهب فقه فاحدا بذلك الصرف فانه يكره وأما بدون ذلك التصديل فمقتضى القضاء الذي ذكره كراهة هذا ما فيه المولى تعالى وبعبارة تت ومثله في شب واضحة وقضاه دين ٨٣ أي إذا كان يبرأ ولا كراهة ولا فاقدا السامعي

كلام المصنف بما إذا كان يسيرا
يحتف معه الوزن أو بعد (قوله
وفي القائله) المراد بها التنازل
خالصا لركن اشتمل مع ابن
القاسم لأحب الذي منزل مبيته
وبسبب له للضيف ومن لا منزل له
(قوله في مسجد البادية) انظر
ما المراد بالبادية هل ظاهر أو ما
يشمل الربف لكن قول مالك
وذلك شأن تلك المساجيد على
الاطلاق لان مساجد الأرياف
شأنها ذلك كذا في ك والحاصل
أنهم من جهة مساجد البادية
قطعا وأما مساجد الحاضرة
فكره النوم فيها (قوله ويتوا
فيها) كذا في نسخة به هدف
النوم الظاهر أنهم إذا يحدوا
ماوى ولو باجرة يد وغلهم ولو في
مساجد الحاضرة لا خصوص
البوادي (قوله وبما كون فيها
ما أشبه القراخ) والظاهر أنه
يقوم مقام ذلك ما إذا في سفرة
جلد بحيث يغلب على الظن عدم
التقدير (قوله أن يتخذوا الخ)

وانظر لو فعل في الأرض هذه الأمور جميعها هل يكون احكامها لانه لا يلزم من كون كل واحد من هذه لا يحصل به احكام ان يكون مجموعها كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الافتراض كما هو ظاهر كلامهم أم لا (ص) وبارز به صدق لرجل تجر لهبادة (ش) يعني أنه يجوز نال رجل ان يسكن في المسجد لاجل تجره للعبادة من قيام الليل وقطع علم وتعلمه ونرج ذلك المرأة والرجل الغير المتجبر للعبادة لانه تغيير للمسجد عما حاسب له وصرح بعض بالكره اجمع عدم التجرد وبالحرمة بالنسبة للمرأة وان تجردت للعبادة لانها محض ولا يها قد يستعملها أحد من أهل المسجد فتنقلب العبادة معصية لان كل ساقطة لها الاقطه (ص) وبعد نكاح وقضاء دين وقتل وعقرب ونوم بقائه وتضيف بمسجد بادية وأنا الاول ان خاف سبعا (ش) يعني أنه يجوز زعقد النكاح أي مجرد احتياج وقبول بل هو مستحب وكذلك يجوز قضاء الدين الشرعي في المسجد على غير وجه التجبر والصرف والاكراه وكذلك يجوز قتل العقرب في المسجد ارادته أم لا ومثله انظار الثعالب وما أشبه ذلك وكذلك يجوز النوم في القائله لاسافر وللقسم في مسجد البادية وكذلك يجوز لانس أن ينزل في المساجد التي بالبادية الضعيفان ويأعهم الطعام قال مالك ذلك شأن تلك المساجد قال ابن رشد في هذا ما يدل على أن الغرباء الذين لا يحدون ماوى يجوز لهم ان يأووا الى المساجد ويتوا فيها وبما يكون فيها ما أشبه الثعالب الطعام الخاف اه قوله بمسجد بادية راجع لهما ويجعل الماء العذب في المساجد وكان في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام وكذلك يجوز ان اتجا الى المبيت بالمسجد أن يتخذوا ما يبول ويتغوط فيه اذا علم أنه اذا خرج منه في الليل لاجل البول أو غيره يقتصره الاسد أو غيره وفي بعض النسخ يتعاقب خروجه أي بالتأجيل العن ثم ان هذا مستثنى من قاعدة حرمة المكث بالقبض في المسجد للضرر ورواها غيره سواء كان الاله عامر شريح كالغفارة أو لا كالزجاج وظاهره وان لم يكن ما كاذبه كما دل عليه كلام ابن رشد (ص) كقول تيمه وضع حكمه (ش) التشبيه في الجواز والمعنى أنه يجوز لانس أن يتخذ في بيتا المسجد ولا يجوز له أن يتخذ بيتا فوقه لان ما فوق المسجد حرمة

فان لم يجد اناءا له فتغوط وان لم يضطر للنوم فيه قال مجع يجب عليه أن يرتكب ما هو أقل ضرر فائق كان اذا مال أو تغوط في صدر المسجد يتعوض به الناس وإذا بالبقعة قل فانه يجب عليه أن يبول بغيره (قوله اذا علم الخ) محل الخوف على العلم لا يخفى أنه مع العلم يجب والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم ويستفاد من بعض الشراح أنه عند الظن يجوز له ذلك وقد موبأ معه فيه يحتاج للبس ولا يفسده على أرض المسجد فان كان يفسده الفسل لم يفعل ولا يجب وكذا الغريب اذا لم يجد من يبدل دابته عند ما يشغل في المسجد (قوله وظاهره سواء كان الاله عامر شريح أم لا) الا أنه اذا كان عامر شريح بحيث يغيب المسجد ووجد غيره فاولا يجب اقتضاه الغيرة فان لم يجد الا هو فلا شيء عليه ان كان لا يحب الضرب

(قوله وَإِنْ كَانَ مُحَلًّا) أَيْ مِنَ النَّاسِ يَذْكُرُوا (قوله فِكَلَامُ الْمُؤَلَّفِ عَنِ كَلَامِ الْعَمِيِّ) فِيهِ شَيْ وَذَلِكَ أَنْ ظَاهَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْحُرْمَةَ مَنْوُطَةٌ بِتَعَمُّدِ الْإِخْرَاجِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَدْعِهِ وَكَلَامُ الْعَمِيِّ يَتَضَعُ أَنَّ الْحُرْمَةَ مَنْوُطَةٌ بِجَبْهِهِ وَاسْتِدْعَاؤُهُ أَمَا إِذَا لَمْ يَسْتَدْعِهِ وَيَجْزِيهِ وَلَكِنْ قَدْ تَعَمَّدَ إِخْرَاجَ ٨٤ مَا كَانَ حَاصِلًا لِأَنَّ الْحُرْمَةَ عَلَيْهِ وَالْجَوَابُ أَنَّ فِي كَلَامِ الْعَمِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعَمِيَّةِ

فلا اعتراض وقد صرح
العربي بجواز ارسال الرمح في
المسجد كما رسمه في شبهه اذا احتاج
الى ذلك (قوله وعلى اختلاف
يصرى الخ) أى فعلى الراجح
المذكور لا يمكن وضع النعال
في قبة طاهر بكنهه أى بل المشهور
أنه يمكنه فان لم يمكنه فيصير كما
وبدلت عندي ذلك (قوله وكذا
أن يمسح بارضه) وكذا الخطأ
ومحل ذلك اذا غسل والاحرم
(قوله فان فعل ذلك فانه يكرهه)
اذا فعل ذلك فنحصل منه
الامر ان قد سقط ذكر اهتات
وقوله وفي الحديث كفارتها
دفعها لا ينبغي أن الحديث في
الحسب أو القرب فلا يناسب
الموضوع (قوله أى والحكم
الخ) اذا كان كذلك فيكون
السلطانون (قوله وهي صريحة
في ذلك) قد يشال لامر احسة
لاحتمال ان يكون المعنى وكره
ان يمسق الى ارضه وكره ان يمسكه
أى بان يمسق بثوبه ثم يمكنه
بارض المسجد ويحتمل أنه يكره
له البسق مع حكة فأولى اذام
يمكنه وهذا الاحتمال الثاني هو
الموافق للنقل والمصالحان
الصق فوق فرش المسجد

المسجد وهذا في مسجد أعلاه متأخر عن مسجدية بن أبي مسجد ابتداء ثم أحدث
السكنى فوقه وهاهنا في باب الإجارة في قوله وسكنى فوقه في أنه مكره وفي مسجد أعلاه
سابق على مسجدية (ص) كإخراج ربح ومكث بنجر (ش) التشبيه في المنع والمعنى
أنه لا يجوز إخراج الربح في المسجد لعدم قال القاضي ولا يجوز جاب الربح نفسه وإن
كان تخليها الحرم المسجد الملائكة ٥١ وأما خروج الربح فمطلبة لأنه لا يحرم
فالإخراج لعدم الخروج فكلما المؤلفين كلام القاضي وكذلك يحرم على الإنسان
أن يمكث في المسجد حتى ينقص العين غير المعقولة لغيره المسجد عن ذلك وظاهره أنه
لا يمكن ستر النجس بظاهر وقد جرى فيه خلاف وأرجح التوازين عدم اكتفائه بذلك وعلى
الاختلاف يجري وضع المال في شيء ظاهر يكتنه ويقهر من قوله ومكث أن المراد بالنجس
في المسجد غير ممنوع وليس كذلك بل هو ممنوع أيضا كما يقتضيه كلامه في تسهيل
التقييد وأما أبو الحسن من المدونة في كتاب العمان والنجس كالنجس والمراد
بالنجس المتنجس بعين الجماعة وأما أنزل بعينها وبني حكمه فلا يمنع المكتبة فيه
كما استظهره الشيخ كرم الدين (ص) وكذا أن يصق بارضه (ش) يعني أنه يكره للإنسان
أن يصق بارض المسجد غير المحب فان فعل ذلك فإنه يكره أنه يكره بعد ذلك بارض
المسجد وفي الحديث كفايتنا دفننا لقوله (حكمة) معطوف على أن يصق مقدر فيه
المتعلق أعني بارضه أي حكمه بارضه ويحتمل أن يكون مستغفرا أي والحكمة أنه إذا وقع
وزل أن يكره ونسخة أولوه يكره وهي عبارة ابن الحاجب وابن شاس وهي مبرجة
في ذلك (ص) وتعليق صي وبيع وشرا أو سل سيف وإنشاد ضالة أو وقف بحيث يرفع صوت
كرهه يعلم وقد نادر ودخل لخص لنقل وفرض أو مستكراً (ش) يعني أنه يكره تعليم
العيان في المساجد قرأ أو غيره حيث كافر أو لا يسمعون ويكونون أذنوا والأجرم
إدخالهم المسجد وكذلك يكره البيع والشراء في المسجد حيث كان نفسه تغليب ونظر
للمبيع وأما مجرد العقد فهو جائز ولا فرق بين بيع الذرات والمساكن كان أو جزئ نفسه
لتعليم القرآن في المسجد كبيرا أو صغيرا لا يبيعت ويكف إذا انتهى وقيد بعض كراهه
البيع والشراء بما إذا لم يكن بسمساو والأجرم وظاهر كلام المؤلف أن الحوائف أن الهبة والصدقة
لا كراهة فيها لأنه معروف مرغبه فيه وما إذا المؤلف بالبيع الإيجاب والشراء القبول
والاكتنى بالبيع عن الشراء لأنه من لازمه وكذلك يكره سل السيف والسكين في
المسجد بالتقليب أو لقطع حاجبة لاختلاف الأجرم ابن رشد لا بأس في المسجد
وروى ابن حبيب لا يمر في المسجد بطم ولا تفتق فيها التنبيل ولا تمنع فيها القنائله قال ابن

مكروه مطلقا وكذا الحقنة ان كان مملوفا ما اشتهر بها وان كان محصيا لا يكره البصق تحت فوشه
 (قوله قرأنا او غيره) الاول ان يقصر على القرآن واما تعليم السنناتي في المسجد فلا يخص السعي والمذهب التبع كما رواه
 يهتدون لان الغالب عليه عدم التحفظ من الجاسة وقال ابن مرفوعة انه الصحيح (قوله ولا تسترقوا النمل) بتشديد القاف بدليل
 قوله تنهوا وقوله النمل يفتح النون أي السهام العريضة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد منهم كما في الصباح

(قوله ادوات على الظفر) أي امال على الظفر (قوله وكذلك تشدها) أي وهو الوارد في خبر اذا ما يتم من يشد ضا في المسد فتقولوا لا ردع الله عليك (قوله كما أنه يكره رفع الخ) المناسب ان يصعد على ما اذا كان اغيره وأما اذا كان بالعلم فهو داخل فيما قبله وفي كذا وأما رفع القراءة أصواتهم بعضهم على بعض فانه ممنوع (قوله ما للعلم ورفع الصوت) رفع منسوب على انه مفعول معه وهو استفهام يعني التي أي سالة حسنة أو أي ثواب ٨٥ ثبت العلم مع رفع الصوت أي لخالفة حسنة

في ذلك الجلالة والمراد ان رفع ما زاد على قدر اسجاع الخطاب كما ذكره الابي (قوله وأما الدخول لغیر النقل الخ) مقابل قوله لاجل وقوله وكان ما لا يرى بأس الخ أي بدخولها للتقليل قال الكلام كله في النقل وقوله لانه عليه الصلاة والسلام المناسبة ان يسوقه استكمالاً لانه في غير النقل وقد قالوا أما الدخول فغير النقل الخ (قوله في اتخاذ الصلوات الصلوات جمع مصلى أي شئ يصلى عليه وهذا فيما اذا كان يفتنى برد الاوض فيكون كلام ابن حبيب مبنياً عليه وقوله وانظر جمع خوة وزن خرفة جمع صفر من صفت الفعل (قوله وأقسامه) كذا في نسخة الشارح بالتدكير فالعنى وأقسام الماء الذي هو مقرد الماء وقوله وأقسامه من كونه اعماء بئر أو ماء ماجل أو ماء مرسل مطر ولا يتخلى ان ثلث الاقسام هي الماء المطوف عليه فاعلمت مرادف لان الماء هي أقسام الماء (قوله وعلى الآيات) أي من كونها بأشياء

حبيب معنى تشتر التنبيل ادوات على الظفر ليعلم مستقيهما معوجها وكذلك يكره انشاد الضالقي المسجدي طلب المرفوع بها وكذلك تشدها أي طلب ربهما والهاو كذلك يكره في المسجد الهتاف بالميت وعلى يابه كما مر في الخبر عند قوله ونداهه بمسجده أو يابه بان يقول آخركم فلان قد مات بصوت يجهر به وأما في المسجد بصوت خفي لجأته كما قال هناك أيضاً لا يكمل بصوت خفي فالتفت الصياح أي الاعلام بعونه أي رفع الصوت بذلك في المسجد أو يابه وكذلك يكره في المسجد رفع الصوت كأنه يكره رفع الصوت بالعلم في المسجد وغيره قال مالك ما للعلم ورفع الصوت اللهم الآن يكون رفعه للتبليغ ويستثنى من كراهة رفع الصوت في المسجد التلوة في مسجد مكة وفي رفع صوت المراهط للتكبير ونحو ذلك انظر المواقف كذلك يكره وقد سار في المسجد ما لم يكن لتعبيها أو للاستصباح والوقد الفعل نفسه والوقود دالواو بعد القاف الالة التي تحرق من حطب ونحوه وفي القراءة والوقودها الناس والطارة ونسجة سلاولور وقود وكذلك يكره دخول الخيل والغال والجعر في المسجد لاجل نقل بهارة أو غيرها منه أو اليه خوف ان يتول فيه وكان ما لا يرى بأس بدخول الأبل أو البقر لكونه أو واشها طاهرة لانه عليه الصلاة والسلام طاف على بعض في المسجد وأما الدخول لغيره لانه ان يغتذي في المسجد فترشا يجلس عليه لان ذلك يناقض الخشوع والتواضع في المسجد وكان مالك يوسع في اتخاذ الصلوات والخروج في المسجد روي ابن حبيب عن مالك لا بأس ان يترقى برد الأرض أو الحصى بالماء والصلوات وفروة ونحوه فاقوله أو فرش أو متكأ هماء فروعاً تطف على نائب فاعل كره وأما الوضوء في المسجد فمكره وقبل جائز ما لم تكن أعضاؤه متنجسة والاحرم ويجوز نقل المسجد في غير أوقات الصلاة * ولما جرت عادة الناس من شيوخ المذهب انهم يعقبون الاحياء بالكلام على الماء وأقسامه وعلى الآيات والعيون والكلام وما أشبه ذلك تبعهم المؤلف وبدأ بالكلام على أقسام المياه فقال (ص) ولقي ما جل وبئر ومرسال مطركاه يلهكهم معي به (ش) يعني ان صاحب الما جل يفتح العلم وهو الصهر يجر ونحوه مما يحصل لاجل حوز الماوان صاحب البئر وان صاحب مرسال المطر وهو مكان بئر يابه وان صاحب الماء المملوك لمسمع ذلك من الغير وله يمعن شاعلي الشهر والانه يستحب ان لا يمتنع الشرب من العين أو الغدير

أو زرع وأما قوله ولغيره فلم يتكلم عليه الا ان يكون مراده انها تقاس على البئر وقوله وما أشبه ذلك أي وما يتناسب ذلك كافي وقوله ولا يمتنع صيد مثل من ملك (قوله ولقي ما جل) يفتح المير والمير ويجوز كسرهما هو قليل وبضم المير وفتح الجير كعهده ومعلم (قوله فهو مكان بئر) فيه اخذنا من مرسال اسم مكان يشابه قوله بعداه صيغة مماثلة لنفسه تاف وقوله من يفتح المبالغة أي ويكون من إضافة الصفة للموصوف (قوله في شاعلي الشهر) ومثاله يبعني ببعني أربع لا يرى ان تقع الماوان الناب والخطب والجلال أو وردوا في ذلك حديثاً لانه ضعيف وقيد ان يشهدنا بخلاف في البئر والعين بما إذا

كان في أرضه مما لا ضرر وعليه في الدخول إلى الاستقامة منهم ما وأما الدبر التي في دار رجل أو ما عليه التي قد حفر عليها أنه أن
يخرج من الدخول عليه (قوله من صبيغ المبالغة) أي كثير الارسال وقوله فلوقال ورسال الخ أي ويكون معه ما وقاعلي ذي ماحل
وأما في رسال فيكون معطوقا على ماحل (قوله أي صاحب المطر) أي صاحب المطر المرسل (قوله بجلأ) ومنفعة
(الخ) أي انخاصية أي بسبب كونه بجلأ ذاتها ومنفعتها وأما ما على الاستماع فليس يليه ولا بهت كالماء المسبل وله أن يعطيه
لن هو من أهل الخبث وقوله فهو أعم الخ ٨٦ أي ولو أريد بقوله كما على كذا أي بغير ما ذكر كانت المفارقة حقيقية (قوله

والأرج بالثمن) أي القيمة (قوله راجع مفهوم الخ) هذا إذا قرئ بصيغة الاسم ويصح أن يقرأ بالفعل بأن يجعل أن شرطية مركبة مع لا أي ولا يفتقد عدم الثمن بل وجد ذاته يرج الأخذ بالثمن وعلى كل حال فليس لأن يونس في هذه ترجع وانما فيه نقله عن المدونة (قوله راجع الأخذ بالثمن) أي من اختلاف وقوله والتباعد الخ شروع في الاعتراض على المصنف وقوله ويمكن أن تكون فائدة النسبة أي بغير أيا الفعل ويكون متعلقا بما بعده أي الذي هو قوله كفضل بالكاف وفي بعض النسخ باللام وعلى كل نوع: يعني في أي في فضل الخ والحاصل أن الخلف أن يكون متعلقا بما بعده ويقرب بالفعل لأنه اختصار من عند نفسه مقابلته ظاهر المدونة الذي هو المعتقد (قوله خيف على زرع جاره الخ) أو الهلاك وهو جلة حالية من محذوف والمحذوف مجرور

منه لأن بالخلف المقدور والتقدير كبذل فضل بمرز زرع جاره حال كونه قد خيف على زرعه ولما حذف صاحب الحال أقام الظاهر مقام الضمير فقال زرع جاره والمراد بالخوف الضن أي ولو لم يخف عليه لم يصب وإذا كان جيرانه منهم أو قريبوا بعد وطلب من الأعداء فليس له أن يقول خذ من الأقرب كما يفعله ظاهر تفكير الجارح يمكنه السقي منه وقوله وأخذ يصلي أي مع الامكان أو ماع عدمه فلا والظاهر أن هذا حيث كان ما يأخذ من الماء لا يكفي وما إذا كان ما يأخذ بكمه فلا يشترط الشرع في الإصلاح (قوله وأجبر عليه) أي على إعطاء الفضل وهو راجع لقوله الأمن خيف عليه وقوله كفضل الخ أي كبذل فضل بترمانية أي أو ستة أي شراب الناس منها

(قوله بصراء) أي في أرض موات ومقهوموه لها في ملكه له المنع (قوله وفصل منها فضله) أي نضل من الماشية فضله لا يفتني أن هذا لا يناسب ما يأتي من التوصل من أنه يقدم رب البئر ثم المسافر ثم دابة رب الماء ثم دابة المسافر ثم مواشي رب الماء الخ فالمناسب لما يأتي أن يقول يعني أن من حفر بئرا في البادية ٨٧ غير ملكه لما يشبهه فان ما فضل عن شرب ربه

فانه لا يمنع الغيومه على ما يأتي
تفصله في قوله يعني؟ ساقر الخ
(قوله) أي أقال بعض الشيوخ
أن المسافرين للنج فكل من
سبق إلى الماء فهو أحق به وكان
ابن عرفة سجع يسبق وياخذ
ما به من الماء ويقول
كل من نازعني فائله لأني أحق
قال البرزقي معناه ما لم ينض على
من بعده ضررا (قوله فليس له
أن يمنع ذلك) أي ولو لم يكن
مضطرا ولا صاحب زرع (قوله
فله حيث ذان يمنع الناس عنها)
لأن ذلك صار أحده أي لأن
قول المصنف ولا خضر بترماشية
لا يكون أحدا معهما بل لا يكون
بين الملكة والأكل أحدا
وبين الملكة بانه يشهد عند
الحق أنه يحضرها ملك مأمرا
(قوله ويذكر) أي لا حشابه
لسرعة السير (قوله كانه يدل
اشغال) الأحسن حذف
الكاف ويقول يدل اشغال
(قوله ولم يصرح المؤلف بالمسافر
والحاضر) أي بما يتعلق بالمسافر
والحاضر من دواب ومواشي
(قوله وسكونه في الدوة يقتضي
الخ) يقتضي أنه ذكر في الدوة
جميع المراتب التسعة الأدهم

بجفف وألبه سبعة فان حدم البئر رب الخوف على الزرع وقوله بئر أي بئر زرع
ويستفاد من هذا التقيد أن الزرع على أصل ما قلنا تشبيه على هذا في عدم المنع من الماء
وفي أخذ اثنين أن وجد مع جاره على ما رجح ابن تونس لكنه ضعيف لأن ظاهر المدونة
في مثله الزرع لأثنين فيها سواء وجد معهما أم لا بخلاف مسئلة من خيف عليه الهلاك
وأنترق أن الغالب في المسافر أنه مختار بسبب السفر بخلاف من أتت خدمت بئر (ص)
كفضل بترماشية بصراء أمرا إذا لم يكن الملكة (ش) التشبيه في الجهر والمعنى أن من
حفر بئرا في البادية في غير ملكه لما يشبهه وفصل منها فضله فليس له أن يمنع ذات من طلبه
أو أرادوه يأخذها بلائنه وهو أمر أدبه الهدر ولا يجوز له سعه ولا هبته ولا يورث عنه هذا
حيث لم يبين المصنفه فان يتباحن الحفر فله حيث ذان يمنع الناس عنها وأعمال يجعل
التشبيه تاما لا يقتضي أن الجواهر والمضطر والزرع التي أتت خدمت بئره مع أنه عام
واغما كان فضل بئر زرع لصاحبه معناه وبسبب بخلاف فضل بئر الماشية بسبب لم يبين
الملكه فانه ليس له منع فضلها أو يسعه لأن حافر بئر الماشية يذنه في حفره فذلك أن يكون
له قدر وكفايته وأما حافر بئر الزرع فبشرية أن يكون له جميع ما فيها والكلام في منع فضل الماء
وعدمه فلا ينافي أن حفر بئر الماشية لا يكون أحدا لثلاث (ص) كأمير (ص) وبدئي
بمسافر ولا عارية آتة ثم حاضر (ش) يعني أنه إذا اجتمع على ما فضل عن ربه مستحقون
والماء بينهم فانه يبدأ بالمسافر وجوبا وسواء كان قسما أو فقرا لأن مالك البئر لم يتخذ
للكرامه سائر على صاحب الماء عارية الآلة كالحبل والبلو والحوض وما يحتاج إليه
حتى يروى ثم باقي الحاضر بعد ذلك حتى يروى فقوله عارية آلة أي عليه وإن رجع
الضعيف في المسافر لم يمتنع جعل الآلة مع في وهذا ما لم يجعل الآلة للإجارة والأخذ
الاجرة يتبعه بها أن لو وجد معه (ص) ثم دابة بترماشية للري (ش) أي أن
الدواب يقدمون على سبب تقديم الآدميين فتقدم دابة بئر ثم دابة المسافر ثم دابة
الحاضر بجميع الرى حيث كان في الماء فضله فالضعيف في ما يعود على البئر والألام
في جميع الأقسام وفي بعض النسخ البلية كانه يدل اشتغال من قوله بمسافر ثم مواشي ربه
ثم مواشي المسافر ثم مواشي الحاضر ولم يصرح المؤلف بالمسافر والحاضر اكتفا بما
ذكر في رابعه وهو كونه في المدونة عن ماشية المسافر اعتدوا عنه فإن الغالب أن
المسافر لا ماشية له وإنما أثرت مواشي المسافر عن دوابه لعله أن الدواب إذا خيف
موتها لا تترك في كل خلاف المواشي وقوله جميع الرى هو لقومه على يد ربه لا غيره
بدا ومعنى بدئي قدم أي أن كل من قطنه تقدمه جميع الرى وحيث يقيس أن الحكم

الموتة (قوله وأما أثرت مواشي الخ) فيه أنه إنما يقدم دواب المسافر على دواب غيره لا سيما لأنه يفيد أن مواشيه تكون مع
دوابه ولا تؤثر كما هو الوجه فانه لا شارحنا ما القوم من تأخير مواشي المسافر عن دوابه وإنما بعد مواشي أهل الماشية نظر
(قوله ولا نمر به) أي بدلان قوله بمسافر في العبارة الأولى التي لا ينفذ في ذلك لأن عبارة ابن غاري وفي بعض النسخ
بالله كانه يدل اشغال من قوله بمسافر وقوله وحيث بدأى حين جعلناه متعلقا بقدم ولم يسهل بدلا وقوله أن الحكم الأول أي

التقديم والثاني أي قوله بجميع الرى (قوله إلى أن الأول غير مقصود) أي التبدية على ما قال وأما أقول أي قوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به وقوله والتقديم عطف تفسير على ما قبله وظاهر العبارة التغير وخيئت فالناسب أن يقول لأن التبدية وبجميع الرى بل المناسب أن يقول وقوله بمسافر من حيث تعلق التقديم به وظاهر عبارة أن المبدل منه قوله وقدم مع أنه لا يصح أصلاً وقوله بجميع الرى لا يقتضيهما مقصودان وقوله فلا حاجة لما قاله ابن غازي من البدلية وقوله وفيما كان نظره قدم وجهه وهو أنه بقصد أن الأول غير مقصود ثم أن في عبارته ثناء فاذ ذلك لأن قوله فلا حاجة يقتضى صحة ولكن لا حاجة له ولكن شافه قوله وفي ذلك نظر فقدر (قوله فانه يبدأ الخ) والحاصل أن الصور ثلاث أن تقدم أحد الجاهل قدم على غيره وان كان يحصل للجميع الجهد بتقديم غيره عليه لكن يتناول تقدم الاشتداد أيضاً وان كان يحصل للجميع لكن استوت المشقة فالقولان وكل من تقدم يمكن من الترتيب حتى يذهب ٨٨ منه الخوف لا بجميع الرى (قوله وفي كلام المؤلف احتمال آخر الخ)

حاصله أن ما جعل به بناء على أن قوله والأخر ارجح لقوله كفضل بمرأية وهذا الاحتمال الذي أشار به هو أن يكون واجعا لقوله بجميع الرى والمعنى وان لم يكن في فضل ما يتر المشية عن أربابها يحصل به رى جميع غيرهم وكان يحصل بتقديم المسافرين على الحاضرين الجهد للحاضرين أو لشر به ولا يحصل للمسافرين مثل ذلك بتقديم الحاضرين عليهم والعكس فانه يبدأ من يحصله بتقديم غيره عليه الجهد أو لشر به على غيره وان كان الجهد الحاصل لكل من الحاضرين مستويا فالتأخر جرى الخلاف المتقدم في المقدمات فيه وترجع القول بتقديم المسافرين على الحاضرين ولا يخفى أن هذا

الأول والثاني مقصودان وأما به بدأ يذى إلى أن الأول غير مقصود وليس كذلك لأن التبدية والتقديم لا بد منهما فهما مقصودان فلا حاجة لما قاله ابن غازي وفيما قاله نظر لن تأمله (ص) والافتقار للمجهود (ش) يعني أنه ان لم يكن في ما يتر المشية فضل عن أربابها وكان بتقديم أربابها يحصل الجهد لغيرهم وتقدم غيرهم عليهم لا يحصل الجهد لهم أو بعكس ذلك فانه يبدأ من يحصله الجهد بتقديم غيره عليه ومثل ذلك إذا كان يحصل بتقديم رب الماء على غيره كثرة الجهد لغيره ولا يحصل بتقديم غيره عليه كثرة الجهد بل جهده غيره كثيراً والعكس فانه يقدم ما يحصل له كثرة الجهد لتقديم غيره عليه وهذا مستفاد من كلام المتقدمين فان كان يحصل من تقديمه على غيره الجهد لغيره كما يحصل من تقديم غير رب الماء على ربه الجهد له والحاصل له ما يستوفى له يتوأسون أو يقدم رب الماء لأن ذكراً هما ابن نايف وصاحب الملة تمت وقد ذكر المواق كلامه وأظهرهما الملة أنى وفي كلام المؤلف احتمال آخر يقر به الفارهانى الكبير (ص) وان سال مطرب ساقى الأعلى ان تقدم الكعب (ش) يعني أن الماء إذا ساقى فكان مباح وهناك قول لهم جئنا فان الأعلى وهو الذي يقرب من الماء يبدأ بالسق لزوجه أو شره حتى يبلغ الماء إلى الكعبين وهذا ان تقدم الأعلى على الأحياء على غيره أى أو كان أحياء أوهما معاً فان كان الأسفل هو المتقدم في الأحياء فانه يقدم على السقى على الأعلى سمح حتى على الأسفل الهلاك والأقدم الأعلى المتأخر في الأحياء من الأسفل نال وقال المؤلف ان تقدم أو ساقى كان تأخر ما يفيض على الأسفل الهلاك لادى المراد لكن هذا التفصيل في المفهوم والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يترتب به واحتقر بالمكان المباح أو الساقى المطر يمكن مملوك فان صاحبه لم ينفعه من غيره كامر (ص)

الاحتمال أبين بكلام المؤلف لان فرض الكلام في الفضل عن أهل البر ولو قال ويذكر مسافر والأمة فرضوا الكلام فحين يقدم في الماء ابتداء ثم يتوأسى له اذ لم يكن فيه كفاية ابن رشدان اجتمع أهل الماء والمارة والماء يكفهم يذى بانفس أهل الماء إلى أن قال وان لم يكف جميعهم يذى من الجهد عليه أكثر اه والخط بسهل (قوله فكان مباح) أى في أرض لا ملأ لا حد عليها (قوله وهناك قول لهم جئنا) أى بعضهم ساقى بعض وبعض من فصل عنه ولم يقط إلا جنبه بالماء وأما الاحتياط الأجرة فهذه الماء مباح وساقى في قوله وقسم لمتقايين (قوله حتى يبلغ الماء للكعب) أى فاذا أمسك المسحوق وصل الكعب فانه يرسل لمن يليه جميع الماء لا مازاد على الكعب (قوله لكن هذا تفصيل الخ) هذا ذكره حج واستعرض عليه جملة الفتنة لاطلاق ابن الحاجب فان ابن الحاجب قال فاذا حدثت أحياء الأعلى فلا تقدم أحدهم بل يجرى لابن شمس وقد رضى ابن مرة بقاء كلام ابن الحاجب على إطلاقه وأنه اتبع ظاهر قول ابن القيم في مباح أصبغ

(قوله فان لم يمكنه ذلك) بان كان بعضه كثير الشجر وبعضه قليل الشجر (قوله فيما حكمه ان يكون للاعلى فالاعلى)

أى فى الماء الذى حكمه للاعلى أى هو الماء المباح (قوله وان كان بعض الاسفل مقابلا لبعض الاعلى) هكذا
فأراد بالاسفل هذا المنقردة أى بالنسبة للاعلى من الاثنين المتصل بعضهم البعض (قوله حكم لمقابل
الاعلى) أى حكم للاعلى المنقرد به بمقابل من أسفل الاعلى من الاثنين المتصل بعضهم البعض وحكم للاسفل
المنقرد بحكم أعلى الاسفل من الاثنين المتصل بعضهم البعض ٨٩ (قوله وهل على التسوية) أى يقسم الماسوية بينهما

فلا يفضل أحدهما الآخر بنى
وقوله وأعلى المساحة أى يقسم
على حكم زرع كل فاذا كان
مساحة أحدهما فدان
ومساحة الثاني نصف فدان
فالثالث والثلاثان (قوله توقف
فيه بعض) أى وهو الشيخ سالم
السهموى (قوله والأفان دين
وصوله) أى بان وقع قسم الأرضين
قبل شركتهم فى الماء أو لم تكن
الأرض شركة بينهم (قوله فان
قلت) جواب هذا السؤال هو
سأصل معنى قوله لأن على ذلك
قومت الأرض فلو توصل بينهما
ورد السؤال (قوله قلت الخ)
سأصله أنه اذا كانت القسمة
بعد شركتهم فى الماء تقسم
الأراضي بالقيمة فاذا كان لأحدهما
ثلث الأرض وللاخر الثلثان
فنتقسم اثلاثا كان يقوم الجزء
القريب من الماء فالثلاثين ديناراً
مثلاً وكذلك الذى يلبه ولا شك
ان القريب من الماء أقل مساحة
مما يبعد وكذا الذى بعده أقل
مساحة مما يبعده فالأقسام
الواقع فيها التعديل أقسام

وأمر بالتسوية والافسحها نظير (ش) يعنى ان الاعلى اذا تقدم فى الاحكام على ما مر على
غيره فانه يؤمر بتسوية أرضه ان كان يمكنه ذلك بان كان على صفة واحدة فان لم يمكنه ذلك
وكان السفل فى الاعلى لا يبلغ الكهين حتى يكون فى الاسفل أكثر منه فانه يبنى على
جهة على حذبتها وبصير الحائط الواحد الذى هو قربة متساو كحائطين يقدم على غيره
بجهته يتبنى الاعلى ثم الاسفل قوله وأمر أى وقضى عليه بذلك وقوله والارابع
للقدم المقدور كانه قال وأمر بالتسوية ان أمكنت أى والاتكمن التسوية ولم يصرح
بهذا القيد لان الامر بالتسوية يستلزم لانه لا يؤمر بها الا وهى ممكنة (ص) وقسم
للمقابلين (ش) يعنى ان جفت القوم اذا كانت مقابلة للماء الذى سأل فى الأرض
المباحة فان ذلك يقسم بينهم ولا ينفذهم واحد منهم على غيره بل هم فيه سواء قال حصون
فان كان الجنا فان تقابل فيما حكمه ان يكون للاعلى فالاعلى قسم الماء بينهم وان كان
بعض الاسفل مقابلا لبعض الاعلى حكم لمقابل الاعلى بحكم الاعلى ولما بل الاسفل
بحكم الاسفل فقوله للمقابلين أى فى الجهة وهل على التسوية أو المساحة وتضمن فيه
بعض وظاهره تساوى الايجاب أو تقدم أحدهما الآخر وهو كذلك وقوله (كأنيل)
تشبيهه فى الماء المطرق لجميع ما مر من سفل الاعلى ان تقدم فى الايجاب الخ (ص) وان
ملك أو لأصغر بضد أو غيره (ش) أى وان ملك الماء أو لباين اجتمع جماعة على اجرائه
الى أرضهم فانه لا ينفذ منها للاعلى على الاسفل لانهم قد ملكوا الماء قبل وصوله الى
أرضهم بحسب أعمالهم وبحسب ذلك العمل يقسم الماء بينهم بقدره وقدره وقال ابن
عرفه عراض وابتداء زمن الخط من حين ابتداء مجرى الأرض ذى الخط ولو بعدت ان
كان أصل أرضهم شركة كتمت قسمة بعد شركتهم فى الماء لان على ذلك قومت الأرض
حين قسمها والا فدين وصوله لأرضه اه المراد منه فان قلت اعتبر الخط من حين
ابتداء المجرى حيث قسمت الأرض بعد شركتهم فى الماء وأما فى غير ذلك من حين وصول
الماء اليه قلت لانه اذا وقع القسم بعد شركتهم فى الماء فالقمة تعدل على أقلام نصيبا بالقيمة
فما حتى التعديل قرب الماء بعده بخلاف ما اذا كان القسم قبل الشركة فى الماء أو لم
يكن بينهم شركة فى الأرض ابن عرفه الغلطى استعمال الفقهاء عبارة عن الآية التى
يتوصل بها لإعطاء كل ذى حق حصه من المائمين غير نقص ولا زيادة اه وعلمه قول
المؤلف وأغريه مما يحصل التوصل الى ذلك مستدرك ومن ذلك الساعات الزمنية لكن

الأرض (قوله عبارة عن الآية) كذا قال ابن عرفه وقوله وعليه الخ لا يخفى ان
كلامه صحيح على تفسير القلبي كره ابن عرفه والا فالاستفاد يحتاج الى حبيب فانه قد عرفه به الجزء الموضوع فيها المية
المنقردة من أسفله أى قد ينقب ويحصل فيه ماء على أقلام نصيبا فيحصل صاحب النصف ثلاث جارات وأما حبيب الثالث
بجرتان وأصل حبيب السدس جزء

راعى اختلاف الجري وقلته فان جرى به عند كثرة أوقى من جرى به عند قلته فارجع لاهل
 المعرفة في ذلك فاذا قالوا ان جرى به عند كثرة من جرى به عند قلته غلبت درج
 على ذلك ومن ذلك جرى به بالليل فان جرى به بالليل اكثرت من جرى به بالنهار كما يفيد كلام ابن
 عرفة وقال انه يقسم ماء الليل ومدة يومه النهار وحده (ص) وأقرع للانشاق في السابق
 (ش) يعني ان النثر كما ذكر انشاقوا في التسدية بأن قال كل واحد منهم ما أتفق ذرى
 وأوتى أولافاته يقرع بينهم من خراج سهمه قسده على غيره ويحري له الماء كله حتى
 يروى الى الكسعين ثم الذي يليه كذلك الى آخرهم ومدة القرعة أن يجعل أوراق بعدد
 النثر كما يكتب على كل ورقة اسم كل واحد من النثر كما يكتب على الأوراق واحدة واحدة
 فنخرج اسمها في التي أعطيت وأولاد يديهم فمن خرج اسمها في التي أعطت ثانيا وهكذا
 (ص) ولا يمنع صدمتك وان من ملكك وهل في أرض العنوة فقط أو لأن يصيد المالك
 ناولان (ش) يعني ان من ملك المنفعة أرض سواء كان يملك رقبته أو المنفعة فقط
 وحصل فيها ملك فانه لا يجوز أن يمنع من يصيد منه لان الملك لا يجوز بيعه في البصر
 ولان المالك لا يملك غير ملكه والصيد ايضا غلوك كانا كسائر المباحات في سبق لغيره
 أحق به وسواء من له صاحب الأرض فتوالى أوجرها الماء في تلك الأرض وأما
 الملك الذي في الأود والآراض التي استعملت لملوكه لا دقته لا يجوز لأحد أن يمنع من
 يصيد منها بلا خلاف وهل علم منع الصيد في أرض العنوة فقط مادام المالك لم يزل
 أرض العنوة في الحقيقة لا لثقل انما هي أرض نواح أو استقام وأما المملوك الحقيقة
 فله المنع أو عدم المنع مطلقا الآن يريد المالك السيد يتقنه فله المنع فالتاويل الثاني
 معطى في كلامه وقوله وان من ملكه ما قبل المبالغة لا يتوهم منعه أى ولا يمنع صيد
 ملك من ملكه وأذا منع فالحال فالحال يقصد وصحقت مثلا لا سلام قوله وان من
 ملكه أى ولا يمنع مستحق ما يصيد ملك الخ لا يجوز له المنع وفي الامهات لأحب
 نظمها الشيوخ على المنع وان كان ظاهره الكراهة هكذا قال أبو الحسن على المدونة
 وبعبارة ان قلت قوله وان من ملكه ثبات قوله وهل في أرض العنوة انما هي لثقل لا يجب
 بان المراد ما يشمل الملك الذات وملك المنفعة وأرض العنوة ثقل منعها والمذهب أنه
 لا يمنع صيد الملك وان من ملكه في أرض العنوة أو غير ما طرحت فتوالى أوجرها
 الماء الا في صورة وهي ما اذا كان الماء في ملكه ويضرب الصيد بان يطبع الصائد على
 حريمه أو يفسد برعه ويحرق ذلك والتاويل ضعيفان (ص) ولا كلام بقص وعفاء لم
 يكتفه زرع بخلاف حريمه وجاء (ش) كلامه مؤثر معطوف على صيد والمعنى أنه
 لا يجوز لثقل من يمنع من رعى السكاد وهو الذي ثبت في الرعي من غزو زرع وهو الذي
 يكون في لحمه والفصم هي الأرض التي ترك زرعها واستغنى عنها وقال بعض
 الكلاء مقصورهم موز العشب وما تلبسته الأرض مما كان المواشي ومسكن ذلك
 لا يجوز له أن يمنع من رعى الكلاء الذي في الأرض العاقبة فالعاقبة هي الأرض التي

يا بيا كان أوطنا والعيب الكلا الرطب (قوله فالعقاد) أي بالمد والفق

(قوله أعقبت من الزراعة) أي تركت من الزراعة وقوله قبل البوارأي تركت من الزراعة بدون قصد بتركها لكونها لا تقبل الزراعة كارض الخرس ولذا أنكر ابن قرسون في شرح ابن الحارث العنقاء ما بالدارس من الأرض التي لا تزرع وقال أنه جمع عاف (قوله ممكنة) بفتح الذون (قوله المروج والمحي الخ) هذا بقيد أن المريج والمحي معترضان (قوله التي حذر عليها) أي جعل عليها زراعتها وهذا ليس داخل في المصنف منطوقها لكونها معترضة للطريق الأولى وذلك لأنه إذا كان لمنع السكالات اكتتفه ورعه فأحرى الأرض المحظر عليها بالحيطان كما أفاده بعض التراجم لا يخفى أن هذا كله في الأرض المملوكة * (باب الوقت) * (قوله لكون العين الخ) لا يخفى أن قوله أعقبه فعن أمرين الأول جمعيته معناه التي هي في الواقع صادقة بكل من تعقبه عن الأحياء وبسبب تعقبه عليه فقوله ٩١ لكون العين على الجمعية نقط (قوله وقتها) كذا في بعض النسخ العصبية والناسب حذف الواو لأن ذلك من باب وعد أي لا نقيس مصدر الثلاث المتعدى بفعل وأما وقت فصدره أيقاف والمشتبه التعجب بوقف لا يضاف (قوله لأن العين موقوفة الخ) لا يخفى أن هذا اختلاف في اللفظ وذلك لأن المعنى واحد لأن معنى موقوفة

أعقب من الزراعة قبل البوارويحل عدم المنع فيأذ كراما يمكنه زرعها ما إذا كان ذلك ممكنة بزراعته بحيث يكون عليه الضرر فيخلص الناس إليه بمواتهم ودوابهم ذهابا وإيالا فإنه إذا منع من زرعها وأما السكالات التي في مريجه وفي جهادها أن يمنعها ويمنع من بناء المريج والمحي هي الأرض التي تركها صاحب المريج الرعي ومن باب أولى له المنع من رعي السكالات في الأرض التي حذر عليها وبعبارة الأولى إساءة طوقه ومريجه لأنه لا يحل إلا لأقسام الثلاثة مريج لأن المريج محل رعي الدواب أي بخلاف جهاد

(باب) ذكر فيه الوقت وما يتعلق به

وأعقبه الأحياء لكون العين منهم ما يفسد عوض بدفعه المستحق للوقت والمحي الأرض وقال في التنبه الوقت مصدر زوقت الأرض وغيرها وقفها هذه هي اللغة القصبية المشهورة والوقت مما اخص به السائلون قال الشافعي لم يقبس أهل الحاشية قضاة على وأما حبس أهل الإسلام ومي وقال لأن العين موقوفة وحسبنا أن العين محبسة انتهى وحدان معرفة حقيقة العرفية فقال الوقت مصدر اعطاه منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملكه معطيه ولو لم يذبح الفرض عيبه الذوات والعارية والعمرى والعبد الخدم حياته يموت قبل موت سيده لعدم لزوم بقائه في ملك معطيه ولو أزيه بغير رضاه معطاه وأما ما أعطيت منفعة مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقدر انتهى المراد منه أن من بعضهم يعبر بالحبس وبعضهم يعبر بالوقت وهو عندهم أقوى في التقييد وعما في اللغة لفظان مترادفان والحبس يطلق على ما وقف ويطلق على المصدرو وهو الاعطاء فذكر الشيخ على عادة الحديث وقوله مصدر منصوب على نزع الخافض وقوله اعطاه منفعة أخرج به اعطاه ذات كاهبسة وقوله نفي ولم يقل منفعة مال أو مقول لأن الشيء أعم لكونه بأي شخصه مع ما في كلامه من بقاء ملكه ذلك بعض الشيء المقول وقوله ولو تقدر لا يحتمل ولو كان الملك تقديرا كقوله أن ملكك دار فلان فهي حبس

وقف الحيوان لو جرد تلك اللفظة فيه مع أنه يصح وقف الحيوان كإبائي وقوله ولو أزيه بغير رضاه معطاه وظاهر ذلك أنه لا تعليل ثان وفي نسخة بحذف الواو وهي غير ظاهرة (قوله مدة وجوده) ليس بقيد على الصواب بل يجوز الوقت مدة معينة ولا يشترط التأيد (قوله وهو عندهم أقوى) وضع ذلك لتيقن بقوله وغير بالوقت كإن الحارث دون الحبس بضم الحاء وسكون الباء الواحدة لأنه أسرح في الدلالة لأفاده التأيد من غير ضمنية وقوله عبد الوهاب وعما عند ابن رشد وغيره سواء (قوله مال أو مقول) معناه واحد (قوله لأن الشيء أعم) لا يخفى أنه لا غنى في التعقيب هذا الأعم قل أمرك به (قوله أن ملكك دار فلان) أي أن قدما في ملكك وقوله ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله الخ لا يخفى أن قوله وإري حبس الخ في قوة قوله أن وجد فلان فداري حبس عليه وقوله وعلى هذا أي الاحتمال الثاني فالمراد بالتقدير التعليق

المعلق وذلك لان الاعطاء على هذا معلق بخلاف التقدير على الاحتمال الاول فهو بمعنى القرض (قوله بكلمة الاخصصة) بحيث في ذلك بان المملوك هو ما يقبل التصرف فيه بكل وجه سائر وجعل الاخصصة والكلب الماذون في اتخاذها وهو ذلك من باب الاشتصاص لان باب المالك (قوله والصحة في العقود ترتب آثار الشيء عليه) أي فصحة العقد ترتب آثاره عليه أي من جواز التصرف في الشيء المقود عليه ولا يثنى أن مصدق الشيء العقد فاذن لو قال والصحة في العقود ترتب آثارها عليها المالك احسن (قوله ونسب الخ) وقد تعرض الحرة أو الكراهة ويثبته وجوبه (قوله ووقف ملك الفخاخ) هكذا قال الشيخ سالم وأفاد بعضهم كما في أنه لو وقع بملك الغير لا يثنى أن يكون موقوفاً كالبيع اذ لا يظهر فرقاً فلا ولا يفتقر بظاهر العبارة من التعميم بصح وقف مملوك من أن ظاهرها أن وقف ملك الغير لا يصح لان المراد صح وقف مملوك صحة تامة بحيث لا يتوقف على شيء اه أقول وهو الظاهر ٩٢ (قوله فكأنه أذن له فيه) أي من جهة الشارع والاحسن أن يقول الماعل

و يحتمل ولو كان الاعطاء تقديراً كقول داري حبس على من سيكون وعلى هذا الماراد بالتقدير التعليق وأركان الوقف أربعة العين الموقوفة والصيغة والواقف والموقوف عليه فالوقوف أشار إلى الموقوف عليه بقوله فيما يلي على أهل لتلك الخ وإلى الصيغة بقوله بحسب الخ وأسقط الواقف وعكس في الية فقد ذكر الواهب وأسقط الموهوب فما أسقطه هنا يؤخذ مما ذكره هناك وما أسقطه هناك يؤخذ مما ذكره هنا فان الياقين واحد بل سائر أبواب التبرعات كذلك وأشارنا إلى العين الموقوفة بقوله (صح وقف مملوك (ش) يعني ان الشيء المملوك يصح وقفه وبأنه ولو لم يملكه به حكمه ما حكم وأراد بالمال ملك ما ملك ذاته وان لم يجز بيعه بكلمة الاخصصة وكتب الصلوة ونحوه ووقف الاتي صحيح ويدخل في المملوك العقار والمقوم والمثلي والحيوان والصحة في العقود ترتب آثار الشيء عليه وبعبارة يصح دون جائز لاجل الخرجات الا تامة أي صح ونسب ولزم وقف ملك الغير وجهته وصدقته وعقده باطل ولو أجاز المالك يصح وقف المشاع ان كان مما يقبل القسم وبعبارة الواقف عليه ان أراد الشريك واستشكل بان القصة بيع وسع الوقف لا يجوز وأجيب بان الواقف الماعل ان لشريكه البيع فكأنه أذن له فيه وان كان ماله لا يقبل القسم فهو هل يصح أم لا قولان مرجحان على القول بالصحة فيجوز الواقف على البيع ان أراد الشريك ويصح على الثمن في مثله وهل يجزى أم لا قولان وأشار المؤلف بقوله (وان باجرة) إلى صحة وقف المنفعة لمن لا يملك القات أي وان كان المالك باجرة وأسنده المالك لذاته لملك منافعها وأن قوله مملوك أهم من كونه ذاتاً أو منفعة وهذا المالك يمكن منفعة حبس لتعلق الحبس بها وما تعلق الحبس به لا يحبس كالمملوكات وأيضاً لا تدخل فيه قوله

أنه بشر يكافئاً قد دخل على بيعه على حقه الا في أو ان احتاج إليه باع (قوله وأسند المالك لذاته) الاول أن يقول وأراد بقوله مملوك ما يملك الذات والمنفعة وكان المصنف قال صح وقف مملوك هذا اذا كان مملوكاً يقين بل ولو كان مملوكاً باجرة فالمملوك بالثمن هو الذات والمملوك بالاجرة هي المنفعة (قوله كأنه لو اتى أي المنفعة التي هي المسماة بخلو موقوفة اعلم أن الخلو يصور بصورتها أن يكون الوقف أبلاً للخراب فيمكنه ناطر الوقف بل يعمره بحيث يصير الخانوت مثلاً يكرى بثلاثين نصف نصفه يجعل عليه ثلثة اوقاف خمسة عشر فصارت المنفعة مشتركة بينهم ما قابل

مملوك

الدارم المصروف من المنفعة هو الخلو فتعلق به البيع والوقف والارث والهبه وغير ذلك

ويقضى منه الدين وضرب ذلك ولا يبرغ في الناطر انما جره من الخانوت ولو وقع عقد البيع على سنين معينة كسنة من سنة ولكن شرط ذلك أن لا يكون ربع بعمره الثانية أن يكون لمسجد مثلاً حوايت موقوفة عليه واحتاج المسجد لتكميل أو عمارته ويكون الله كان يكرى مثلاً الشهر ثلاثين نصفاً ولا يكون هناك ربع يكمل به المسجد أو يعمر به فيعتمد الناظر الى السالكين في الخانوت فيما خدمته قدر المال يعمر به المسجد ويحصل عليه خمسة عشر مثلاً كل شهر والحاصل أن منفعة الخانوت المذكرة كورة شركيين صاحب الخلو الوقف بحسب ما يتفق عليه صاحب الخلو الناظر على وجه المسئلة كما يؤخذ مما أفتى به الناصر كما أفاده حجج الثالثة أن تكون أرضاً معينة فيسأجرها من الناظر ويبنى فيها داراً مثلاً على أن عليه في كل شهر ثلثة اوقاف ثلاثين نصف نصفه ولو لكن الدار تكرر بستين نصف نصفه مثلاً فانفعة التي تقابل الثلاثين الأخرى يقال لها خلو وإذا اشترى في البناء المذكرة كبريها أو أراد بعضهم بيع حصته في البناء فليس كانه لاخذ بالثمنه وإذا حصل

خالي في البناء في صورتين الاولتين اصلاح على الناظر وصاحب الخصال على قدر ما لكل وفي الاشعة على صاحبه الخلق وحده واعلم ان الخلق من ملك المنفعة لان ملك الانتفاع انما الانتفاع بقطعة من نفسه فقط ولا يجوز ولا يوجب ولا يفيده ومالك المنفعة تلك الثلاثة مع انتفاعه بنفسه والفرق بينهما ان مالك الانتفاع بقصد ذاته مع كاما وخطب ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فانما يملك الانتفاع بالذات أي منتفع كسائر لم ينتفع من اعارته ثم ان من ملك الانتفاع را اراد ان ينتفع به غيره فانه يسقط حقه منه وباشقة الغير على أنه من أهله حدث كأن من أهله والخلق من ملك المنفعة فلذلك يورث وليس للناظر أن يخرجهما عنه وان كانت الاجارة مشاهرة والاجارة فدية فذلك قال عجم واعلم ان العرف عندنا يصر ان الاحكام مسقرة للأبدوان عين فيما لوقت الاجارة مدة فله لا يقصد دون خصوص تلك المدة والعرف عندنا كالشرط فمن احتكر أرضا مدة وضعت له ان يبقى وليس للمتولى أمر الوقف اخراجه فم ان حصل ما يدل على القصد على زمن الاجارة لا على الايدفانه يعمل بذلك نحو ان مدة الاستكثار كذا وكذا ٩١ (تيسير) قد تقدم ان الخلو للمنفعة التي جعل في مقابلتها الدراهم والحاصل ان وقت الاجرة متفق عليه ٩٣ بين عجم وغيره كما افاد بعض شيوخنا

وعلمنا عجم لغيره انما هي في وقف المنفعة والحق مع غيره والحاصل ان الحق ان تلك المنفعة بعضها موقوف وبعضها غير موقوف وهو المسمى بالخلو فمتعلق به الوقت اما ان كان في خلوي وقف لمسجد فانه يمنع من وقفه على كنيسة مثلا قطعها بالعقل والنقل (قوله ولوجوا وانا وريقا) رديه على من منع وقفهما (قوله مسكما قاله ابن القاسم) ومقابله يقول المنع (قوله بشرط أن لا يقصد الخ) صادق بان يقصد وقف هذا العبد من يد الرقيق بهم لو فور

مملوك اذا مراد مملوك لم يتعلق به حق لغيره (ص) ولوجوا وناورقيا (ش) هذا مبالغة في المملوك الذي وقفه ويصير يلزم أي ولو كان المملوك حيوانا ناطقا وصامتا وعطف الرقيق على حيوانا من عطف الناس على العام فلذا عطفه بالاولا بالاولا بشرط الشباب كما قاله ابن القاسم (ص) كعبد على مرضى لم يقصد ضرره (ش) يعني أنه يصح وقف العبد المملوك لنفسه الرضى بشرط أن لا يقصد سيده الضرر له بوقفه عليهم اما ان قصد ذلك فانه لا يصح وقفه مقصد الضرر ويكون وقفه على المرضى لا بأمره العتق لان هذا لا يختص بمملوك يكون الوقف على المرضى ومثل العبد الامه ولا يطوئها لان الامه المملوكه المناع للغير لا يجوز وطوئها السيدا كالاستعارة والرهونة ونحوهما (ص) وفي وقف قطعاهم تردد (ش) يعني ان المثل كان طعاما وقد اهل يصح وقفه أم لا فيه تردد فاحمد الترددين يقول بل يجوز كالخطة ونحوها اذا وقت للسلف لانها تطول اقامتها وزل ويدل ما تتبعه من قول الامام العيني وهذا في المدونة وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز وقف ذلك لان منقته في استعماله والوقف انما ينتفع به مع بقاء عينه وحصل التردد انه وقف للمنفعة به وبديله واما على انه ينتفع به مع بقاء عينه فهو باطل باتفاق ثم ان المذهب جواز وقف ما لا يعرف بعينه كالطعام والذات غير الدراهم كما يفيد

صريحه على خدمتهم ولا يقصد به البعد القريب فان لم يعلم قصد صحيح كافي عب وقوله يكون بوقفه أي ان قصد الضرر اذا وجد لا يكون الا بوقفه على المرضى وقوله ونحوهما كالزينة (قوله فاحمد الترددين يقول بل يجوز) أي والتردد الثاني عدم الجواز لاحتل المنع والكرهية كما قاله عجم ثم أقول والمنع قد يصاحبه المصلحة وان كان الامل فيه البطلان ولكن المناسب لقوله هل يصح وقفه أن يقول فاحمد الترددين يقول بالصحة والثاني بعدمها وقوله وقال ابن الحاجب وابن شاس لا يجوز ذلك المتبادر منه الحرمة وان احتل الكراهة وقوله واما على أنه ينتفع به مع بقاء عينه الخ أي بان وقت لغيره بين اطوائت وقوله ثم ان المذهب أي المذهب وقوله اقول بالمنع اضعف الاقوال هذا بما يقوى أن يقال ان الطرف الثاني من التردد الكراهة وقوله وبدل للصحة اعترض به يمكن أن لا يدل لاحتمال أن يكون قوله وركبت أي شاء على القول بصحة وقفه والوجهان وعدمه أمر آخر اه لكن أقول الظاهر منه الصحة ثم ما قاله الشارح عن ابن شاس مخالفا لما في الشيخ أحمد فانه نقل عن ابن شاس ان الوقف غير صحيح ونقل عن البيان الكراهة فاما لو قلنا مستلزم للصحة فالتردد في الصحة وعدمها واقتصر الشيخ أحمد المذكور بوجهه عجم على أن التردد في غير الذات والدراهم بل في الطعام وما لا يعرف بعينه اذا عيب عليه واما الذات بالدراهم والدراهم فيعوز وقفهما للسلف قطعوا اذا علم ذلك فالحق ان التردد في الكلى والمعدا الصحة كما افاد مشايخنا

(قوله منفعة الحبس) وهو الادعى وقوله وفيه أى وهو المستبعد أو القنطرة وقوله لكن الوقت غير لازم قبل الولادة (الخ) هكذا قال اللقناني وأليس المراد أنه يرجع في وقته قبل المراتبة لا يصح وقته بل هو موقوف فان ولد ولم وان لم يولد بطل والحاصل ان القلة توقف الى أن يوجد ما يباس منه فلا توقف وترد القلة والوقف للمالك هذا كما له يحصل مانع قبل الولادة وأما ان حصل مانع كونه بطل فانه صحيح (قوله لان الوقت عليه) سابق أن الوقت من التبرعات لان الصدقات (قوله) وكلاهما لا بل (الخ) لا يخفى أنه في هذا تركن ٩٤ الطاعة والعبادة شيئا واحدا وليسج الاسلام تفصيل آخر وهو ان الطاعة

امتثال الاصر وان لم توجد بدنية ولا عرف الممتثل له والعبادة ما توقف على نية وعرف المعبود والقربة ما عرف المتقرب اليه وان لم توجد قنطرة والطاعة في التمسك بالمؤدى المعصرة الله وتقر القربة في أداء دين وعمل تجلدة كذا في حجب لكن لا يخفى أنه كيف يطاع أى يتأمل من لم يعرف الا أن يقال اننى المعصرة التى هى الجزم بالحق بالدليل فلا يبقى ان الجزم يلقى انما من الدليل حاصل فيحصل به الامتثال (قوله كيف وهو من باب الصدقة) لا يخفى ان هذا منافي لما قبله والردوب الاول وهو ان الوقت من باب التبرعات لان باب الصدقات كانص عليه في التوضيح وارتضاء بعض شيوخنا وبعض المحققين (تبيينه) قال ابن شامس يجوز الوقت على الذى وقيله ابن عبد السلام وقال ابن عرفة ولا أعرف فيه انما والظاهر يرجعها على حكم الوصية أى والمنقول عن ابن القاسم كراهة الوصية

كلام الشامل فانه بعدما حكى القول بالجواز حكى القول بالكره وقبل القول بالمتنع اضعف الاقول ويدل لصحة قول المؤلفين باب الزكوة كيت عين وقتت السلف (ص) على أهل التملك (ش) يشير بهذا الى أن الموقوف عليه يشترط فيه أن يكون أهلا للتملك حكما كالمسجد أو حسبا كالآدمي ولذا قال ابن عرفة الحبس عليه ما جاز صرف منفعة الحبس له أو قبسه اه فقوله على أهل التملك هو الموقوف عليه وهو الموصوف بالتملك والواقف يصف بالتملك ويوجد في بعض النسخ كذلك وعلى حقيقة يتقدير رأى على أهل التملك هو كلام المؤلفين يشمل الموجود والمعدوم كالعقاب ويشمل العاقل وغيره والمسلم والكافر قوله (كن سيولا) مثال لقوله على أهل أى ولو في ثانی حال اذ لم يحدد ذلك بحال الوقفية لكن الوقت غير لازم قبل الولادة فان ولد ولم لان كلامه في العدة (ص) وذى (ش) عطف على مدخول الكفاف اذ هو من الامتثال وليس معطوفا على أهل أى وكذلك يصح الوقف على الذى قريبا كان أو أجنبيا لان الوقت عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر وكذلك تصح الوصية للذى والمراد بالذى معاد الحرف فيدخل ما كان تحت ذمتنا أهم من أن يكون له كتاب أم لا (ص) وان لم تظهر قربة (ش) يعنى ان الوقت يصح وان لم تظهر فيه قربة لان الوقت من باب العطيات والهبات لان باب الصدقات ولهذا يصح الوقف على النقي والفقير فهو مبالغة في صح وجوب قربة دون طاعة لان القربة لا يشترط فيها نسبة بخلاف الطاعة وكلاهما لا يدين من معرفة المتقرب اليه واعلم ان النقي الظهور للقربة بما هو ظاهر العبارة والا فاصل القربة حاصلة في الوقف مطلقا كيف وهو من الصدقة فهو راجع لاصل الباب كما اقتضاه محل الشارح لالذنى فقط أى بل لما هو أهم كالوقف على أغنياء أهل التمة أو على أغنياء أهل الاسلام أو على هذه الجهة الاقل ساجدة معاهد اها مثلا (ص) أو يشترط تسليم غلته من ظاهره ليس بمرها (ش) هذا معطوف على قوله لم تظهر قربة لا على مدخول لمفساد المعنى اذ لا يبلغ عليه حيث ولو قال أو اشترط تسليم غلته من ظاهره لكان أظهر في بيان المراد والمعنى أنه يصح الوقف ولو شرط الواقف على الناظر أنه الذى يقبض الصدقة ويعبر فيها الى مصادرها الشريعة المطابقة لشرطه لان قبض الغلة لا يعطل حوز الوقت وموقوفه ليعبر فانه لو كان ليا كلها لا يكون الحكم كذلك فيمالم الشرط ويصح الوقف كذا ينبغي (ص)

للبيدوى والنصيراني وقال تمت ولا يرى به بأسا ان كان على جهة الصدقة لرحم كآيه وأخيه وأراءه او حسنا والمال غير هذا فلا يتم انتهى والحاصل ان الوقف على أغنيائهم وليس هناك صلة رحم فهو مكروه وأما على فقرائهم أو على رحم وان كان غنيا جاز (قوله لمفساد المعنى) أقول المعنى صحيح ويحجب بانه أراد بالقصد عدم المناسبة لانه لا يناسب أن يكون محاميل المبالغة (قوله ليعلم ان ظاهر الخ) لان ما قاله المصنف ليس بظاهر في بيان المراد لان التبادر من قوله يشترط أن يكون معطوفا على يظهر

(قوله بدمصره في مصره) أي مرق بجمعيه كما هو المتبادر منه ولومر قاضي ثم قال ذلك لا يضرك في الحوز وأما صرف كعصه في مصره فانه يصح فيه الوقت وان قل وما لا يصرفه لا يصح فيه الوقت اذا كان التصرف فوق وأما اذا كان دون ذلك فانه يكون تبعاً لما صرف في مصره والمحصل ان الأقل تبع الاكثر الى صرف في مصره لا عكسه (قوله حين الكتاب عنه) الاولى ومصرف في مصره (قوله لا يتفق به كغيره) قال نحشى تب ليس موضوع المسئلة أنه حينه ثم جاء اليه لا يتفق به والابطل تصويرها أنه حينه وأما بقائه بتدبه وهو المتولى الامر فيصرفه في مصره ثم جرد لغيره قال في المدونة ومن حسن في عصته ما لا غلظه مثل السلاح والخيل وشبه ذلك فلم يثبدها ولا أخرجهما حتى مات فهي ميراث وان كان يخرجه في وجوهه ويرجع اليه فهو نافذ من رأس ماله وان أخرج بعضه وبقي بعضه ٩٥ لما أخرج فهو نافذ وما لم يخرج فهو ميراث اه

(قوله ولم يخرجه من يده قبيل موته) في العبارة سقط أسقطه الشارح وأصل العبارة بعد قوله ولم يخرجه من يده ما أنه حتى مات لم يخرج ذلك لان هذا غير وصية الا ان يخرج ذلك من يده قبيل موته أو يوصي بانفاذه في مرضه لغروايت فيقتضين ثلثه (قوله) وأكل الحشيشة وما أشبه ذلك) لا يخفى ان أكل الحشيشة يكره لا يصح فعل ذلك منهم ويرقى على ضعيف وهو الحرمة وفي شرح شب ومعلوم على معصية عدم البطلان على مكرره وهو كذلك ان اختلفت كراهته أي وعدم كراهته وأما ان اتفق على كراهته فبطل الوقت وقبيل يصح في جهة تربية من الجهة التي وقف عليها تدل بعض المتأخرين ومن جزم بعض الشيوخ في هذا المعصية وما ذكره المصنف

أو ككتاب عاد اليه بدمصره في مصره (ش) يعني ان من وقف كتاباً على طلبة العلم وحين الكتاب عنه ففسد صح الوقت فإذا عاد ذلك الكتاب الى يد واقفه يفتق به كثير لا يضرك حوز الكتاب لانه ما عاد اليه الا بعد حجة الحوزة الضعيف في صرفه ومصرفه يعود على الكتاب وقد نص الشيخ على ان حكم الكتب تجس ليقراً فيها حكم الخيل تجس ليعزوا عليها والسلاح ليقال بها وفي المدونة من حسن في عصته ما لا غلظه مثل السلاح والرقى والخيل وشبه ذلك فلم يثبدها ولا أخرجهما حتى مات فهي ميراث وان كان يخرجه في وجهه ويرجع اليه فهو نافذ من رأس ماله لانه يخرج في وجهه وان أخرج بعضه فما أخرج فهو نافذ وما لم يخرج فهو ميراث اه وأعماله غلظه فقد ذكره في المدونة أيضاً ونصها قال مالك ما حسن في عصته أو تصدقه على المساكين من حائط أو دار أو شيء لغلظه فكان يكرهه ويرقى غلظته كل عام على المساكين ولم يخرجه من يده قبيل موته أو يوصي بانفاذه في مرضه لغروايت فيقتضين ثلثه فقوله أو ككتاب الختم عطف على نظيره فربما بعد حذف كان أو نهائياً أو كان الموقوف ككتاب عماله غلظه (ص) وبطل على معصية (ش) يعني ان الوقت على المعصية باطل يكن وقف على ثمة الجهر وأكل الحشيش وما أشبه ذلك قال النابجى لو حبس مسلم على كنيسة فلا تظهر عندى رده لانها معصية كالوصية فما الى أهل السنة اه والمتبادر من الحكم بطلان الوقت في هذه المسائل أنه لا يصح ما لا ينأى أو الالواقف عليك ويرثه لانه يرجع مراجع الاحباس لا قرب فقرا معصية الجبس والى امره أذلو كانت رجلا له صيت ويدخل في الوقت على المعصية وقت السكار على الكنيسة سواء كان على عبادها أو امره انهم مخاطبون بفروع الشريعة على المذهب والذى في السماع ان وقفهم على كاتسهم باطل وما نسب له

ظاهر حديث كان الحبس عليه جمعه معصية وأما ان كان بعضهم معصية وبعضهم معصية ووقع الوقت عليهم ما عاظفاهن ما باقى من قوله أو على نفسه ولو بشرى أن أنه اذا حبس ما يكن على المعصية صح الوقت عليه كالوقف على مسجد وعلى الكنيسة فان كان كل في مرتبة فانه يبطل في المعصية ويصح في غيرها كالوقف على الكنيسة ثم على أولاده (قوله الذى في السماع أن وقفهم على كاتسهم باطل) ظاهره سواء كان على عبادها أو امره انهم مخاطبون بفروع الشريعة على المذهب والذى في السماع ان وقفهم على كاتسهم باطل وما نسب له قوله على معصية من المعصية وقف الكافر على عباد الكنيسة انما على مرضها والجرح المرض كالوقف صحيح معسول به اذا أراد الاوقف يصح مصرفه عنه في ذلك ونوع في ذلك وتوافعوا الى الحماكم مع تراضيهم بكمنا فان لم يكن ان يحكم بينهم فيحكم الاسلام مع امضاء الجبس وعدم بطلان هذا حاصل ما عند ابن رشد كانه قد ابن عرفة عنه في باب الظهار قال شيخنا الا ان

في حواشيه على التوضيح

(قوله ان لما كم ان لا يتفقد وقعهم) ظاهره المعصية وأنه لا فرق بين أن يكون على العباد أو على من معها هكذا ذكر اللغاني كلام عياض في شرح من فظهر من ذلك أن الاقوال الثلاثة البطال من خالفوا العصمة مطلقا والتفصيل بين أن يكون على العباد فهو باطل وان كان على المرأة أو الجرحى أو المريض فيصح معسول به وهذا التفصيل هو حاصل ما عتد ابن رشد في كذا نقله ابن عرفة عنه في باب الجهاد قاله الناصر اللقاني في حاشيته على التوضيح الا ان اللقاني جعله ضعيفا ثم اقلناه في معنى كلام عياض بناسبه السابق المتقدم الا أنه ربما يقال ان كلام عياض المذكور في وقف الكافر على القرب الدينية كوقفه على مسجد مثلا لا على كنيسة ونحوها (قوله ولهم الرجوع فيه اذا أسألو الخ) كذا في شبك (قوله أو على رباط الخ) أي فالسكاف فيقول المصنف لك مسجد أدخلت ما ذكر ٩٦ من الرباط وغيره وكذا يبطل بناؤه مسجد اقبيا يظهر (قوله بعثته

الى الكعبة) أي المصطفى في طبعه لا في فعله على ان ذلك قربة دينية (قوله في رده نظر) أي ترذال الخ وبعبارة المصنف تقتضي العصمة ولذا قال بعض الشراح وأما القرب النبوية كبناء قنطرة وتبديل ما نحوها فصحيح (قوله وتضمن منه) أي أصلا ولو تأتت وأما لشرطان من تزوجت سقط حقا ما دامت في عصمة الزوج وان تأتت رجع لها سقطها فانه لا يكون الوقت باطلا وأما بطل الوقت على البنين دون البنات لقول مالك انه من عمل الجاهلية أي يشبه بهم لان الوقت خاص بالاسلام لان الجاهلية كانوا اذا حضر أحدهم الموت ورثوا الذي كور دون الاناث نصارىه حرمان الاناث دون الذكور فالوقت على الذكور دون الاناث يشبه

الزرقاني عن الناصر اللقاني هو مذكور في حاشيته على التوضيح كما قال لكن قال عياض في شرح مسلم ان لما كم ان لا يتفقد وقعهم سواء أشهدوا على ذلك أم لا بان من تحت أيديهم أم لا ولهم الرجوع فيه اذا أسألو وهذا بخلاف الحق اذا بان المتفق عنه ثم أسألو فلا رجوع لهم ذكره عندنا في قبور الكفار من ينشأ عليه الصلاة والسلام حين بنى مسجده فليراجع (ص) وحري وكافر لك مسجد (ش) يعني ان الوقف على الجرحى باطل وكذلك الصدقة والوصية له باطلة بعكس الذي لا ن ذلك اعانه له على حره والمراد بالمرء من كان يدار الحرب كان متصليا للعرب أم لا وكذلك يبطل وقف الكافر على مسجد من مساجد المسلمين أو على رباط أو قربة من القرب الدينية وذلك في دينار الصبرانية عليها حيث بعثته الى الكعبة ابن عرفة لا يصح الحبس من كافر في قربة دينية ولو كان في مشقة عامة دينية كبناء القنطرة في رده نظر والظاهر ان لم يصح اية ردة قوله وكافر بالجر عطف على معمول المصدر الواقع مضافا اليه تقديره وبطل وقفه على معصية أو كافر وهو معطوف على الضمير المخفيا به وقف ولا يصح عطفه على معصية لان الكافر هنا واقف لا موقوف عليه (ص) أو على شيء دون بانه (ش) أي وكذلك يبطل الوقف اذا وقفه على نفسه الذكور دون بناته الاناث ولو وقفه على شيء دون بنيه صغر ولو وقفه على الجميع وشرط أن من تزوجت من البنات لاحق لها في الوقف وتخريج منه فانه يكون باطلا أيضا وكلام المؤلف في بنيه وبناته اصله فيصح وقفه على بن بنيه دون بنات بنيه وأما به الرجل لبعض ولده ماله كله أو جله فمكروه ويكره ايضا ان يعطى ماله كله لاولاده ويقسمه بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا وانما نوا من قسمه بينهم على قدر حوائجهم فذلك جائز ومجمل بطلان الوقف على الذكور دون الاناث على ما شئ عليه المؤلف ما لم يحكم بحسنة كما لو مالكم كيا حيث لم يكن جائرا أو جاهلا لان الحائكم

على الجاهلية (قوله دون بنات بنيه) أي ودون بنات بناته وكذا في بعض بنيه دون بعض بناته وفي أخوته دون أخواته أو على بنى شخص دون بنات ذلك الشخص فيما يظهر كذا في بعض الشراح ويستفاد منه ان وقفه على بعض بنيه دون بناته حكمه حكم الوقف على جميع بنيه دون بناته بل ربما ان كلام المصنف يحتمل هذه الصورة فيقال على بنيه أي يحبس بنيه دون بناته جميعا ويعبد هذا كله فالشهر عن مالك كراهة ذلك ومضيه اذا وقع وبذلك صرح الجزيري في وثائقه وصرح الشيخ أبو الحسن بان الكراهية في المدونة على الترتيب وعليه العمل فاقالة المصنف بخلاف المدونة وخلاف ما يرى في العمل فهو ضعيف (قوله حيث لم يكن جائرا أو جاهلا) أي حيث لم يتصف بالجور في أحكامه أو الجهل في أحكامه أي في غير هذه المسئلة

إذا

(قوله اذا حكم بقول ولو شاذ الخ) أي وان كان لا يجوز الحكم به هكذا قال الشيخ سالم في تقريره فتقدم عنه القيني والذي قاله عجم في فتاويه في باب الشكعة واذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا يتقص حكمه ما لم يستدفعه كالحكم بشكعة الجوار محل مضى حكمه بالقول الضعيف حيث لم يدل على الحكم بغير الضعيف كاهو الواقع في قضائه مصر ٨١ وكلام عجم ظاهر (قوله ساء ما المسائل المستثناة) وهي ما خالف قاطعاً أو جنى قياساً الى آخر ما ساقى (قوله والمثله الخ) ومثله المصنف فيها سبعة أقوال أولها ما مضى عليه المصنف من البطان فهو حرام قطعاً الثاني الكراهة مع الصلة والكراهة تترتب بها الثالث الفرق بين أن يجازعه ذلك فبعضه على ما حسبه عليه أو لا يجازعه ذلك في البين دون البناء الرابع ما رواه عيسى عن ابن القاسم ٨٢ كره ذلك فان كان الحبس جازماً فبعضه لا يصح له إلا في مطلقاً لا ذكره والآن وإن مات لم يفسخ وأما كره هذه الرواية فصحت الخامس أنه يفسخ الحبس ويحول مسجداً إذا لم يأت من حبس عليهم فان أبو الميز ففسخه ويقتر على ما حبس وإن كان حياً الآن يرضوا برده وهم كبار السادس يجوز أن يحبس على الذكور دون الإناث وبالعكس وإن يساوى فيه بين الذكور والإناث ويجوز أن يقطع البناء ٩٧ بعد التوقيف ومما شرط من شرطه مضى على ما شرطه ومثله لأن نافع والباقي والخلاف في المسئلة

مبنى على اختلاف في وجوب بعض فيه دون بعض السابع ما قاله في البيان من أن هذه المسئلة عند مالك أشد كراهة من جهة الرجل بعض ولده دون بعض إذ لم يختلف قوله في الهبة أنها نافذة وإن كانت مكروهة وخروج النعمي الأقوال فيما إذا تصدق على بعض دون بعض (قوله وأخيراً) أي فلا مفهوم لقول المصنف يسكنه بل ولا مفهوم لقوله سكنى إذا لا تنفع بها وأخيراً كذلك (قوله فانه لا يبطل الوقف بعبوده الخ)

اذا حكم بقول ولو شاذ لا ينقض ما عدا المسائل المستثناة والمسئلة في سبعة أقوال (ص) أو عاد لسكنى مسكنه قبل عام (ش) يعني أن من حبس دارسكاه أو غيره عاملاً غلة على مجبوره أو غيره وحيزت عنه ثم أن الروافد عاد لسكاه بعد ذلك فان كان عوده له اقبل مضى عام من يوم التعيين فان ذلك يبطل الحبس وإن كان عوده له اقبل مضى عام فان ذلك لا يبطل الحبس لأنه المدة التي يقع بها الإشهار هذا بخلاف الرهن إذا عاد فلرهن فانه يبطل ولو طالت حياة الرهن لم ينفذ له قوله تعالى فراهان مقبوضة وهذا بخلاف الكتاب ونحوه مما لا صلة له فانه لا يبطل الوقف بعبوده حيث صرف في معارفه ولو أقل من عام كما مضى قوله أو عدا الخ معطوف على شرط مقدراً أي أن وقع على معصية أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يصار ثانياً أو الم يطل ويجوز أن عاد به دعاء ومصل مانع فان كان الوقف على غير مجبوره لم يبطل لأنه خارج جازية تامة وعلى مجبوره يبطل إلا في المسئلة الثانية وهي قوله لا للمجبر إذا أشهد وصرف الفلانة ولم تكن دارسكاه فهو مقبول عام فيه نفسه بل وما مر من أنه إذا كان على مجبوره يبطل هو أحد قولين والآخر أنه لا يبطل قال المنطقي وهو المشهور وقال ابن الموارثان كان الحبس عليه صغيراً يبطل وأدى ابن ناجي أن مقابله شاذ وفي دعواه أنه شاذ نظر (ص) أو جهل سيقه لم ين أن كان على مجبوره (ش) يعني أن من عليه دين وقف وقفاً على مجبوره ولا يدرى هل الدين قبل

١٣ شى سا ظاهره لا لا تنفع وأنس كذلك لما تقدم والحاصل أن الذي أفاده معنى فت أنه حيث عاد لا لا تنفع لا فرق بين مسئلة الكتاب والغلة في البطان لأنه لا بد من حوزة السور (قوله وعلى مجبوره بطل) وهو الصغير والشمه وقوله وما مر الخ هذا الكلام مع ما قبله بقيد أن محل الخلاف في غير المسئلة المستثناة بقوله لا للمجبر وإن محل وقا بين أصحاب القولين في العصة فيكون محل الخلاف إذا عادت للارفاق مع أن المسئلة المستثناة في محل الخلاف وإنما هي رجعت بأرقاق يبطل اتفاقاً وبعبارة عبي ومفهوم قبل عام أنه لو عاد بعد دعاء وسكته لا يبطل الحبس لأن العام هو المدة التي يقع بها الإشهار وإن كان على مجبوره على أحد مشهورين أن عاد بكرة وأشد فأن عاد به دعاء بأرقاق يبطل اتفاقاً فخلص أنه يبطل أن عاد لا تنفع لما وقفه قبل عام مطلقاً لا بعده الأعلى مجبوره فبقي خلافه عاد به بكرة أو أشهد على ذلك فان عاد به بأرقاق يبطل اتفاقاً (قوله أن كان على مجبوره) وقد وجدت الشروط الثلاثة من الشهادات وصرف الفلانة وكونه غير دارسكاه ٨١ وانما محل المصنف على هذا لأنه إذا اشترط من هذه الثلاثة بطل ولو لم يقدمه على الدين ومحل البطان كما قال المصنف إذا استقر تحت يدي الأب حتى مات الأب وأظهر عليه دين مستغرق

(قوله لانهم يقولون قد حوزوا بجزءنا أي فالما نزلنا أو فالحق قد ضعف لان حوزوا لا بئنا (قوله كالولد الكبير) أي الرشيدة ومقتضى كلامهم كأفاده بعض الشراح أنه لو حازه الصغير لنفسه أو سازه الصغير لنفسه ان حيازته لا تعتبر وسأني للمصنف ان حيازة الصغير تعتبر وكذا حيازة الصغير على المحدث والظاهر ان حوزوها هنا استقلالاً لا يكتفي بذلك لأنه يقال وأي فرق بين هذه المسئلة والاشية (قوله ويغني ٩٨ الخ) ليس الحكم كذلك (قوله حيث تعينت) أي فان لم تعين فلا يمتن حوزوا للجميع كما قاله عجم (قوله

الوقف أو هو قبل الدين فان الوقت يكون باطلا وسباعي الدين قد سدد بالواجب على التبرع بقوله ان كان على محجوره قد في هذه المسئلة فقط كافي التوضيح وانما بطل في هذه الحال ما ذكره لضعف حوزهم لانهم يقولون قد حوزوا بجزءنا كافي الرواية ولهذا لو حاز الوقت للصغير وعليه اجبى باذن الابي في حصته لصح الوقف كالولد الكبير والاجنبى اذا حازا لا تقسمهما الحابس في حصته الاب قاله في المبسطة وغيرهما الضعيف في سببهم للوقف كاذكره ابن عازي ويغني ان يكون الحكم كذلك اذا وقع الوقت سابقا على الدين وجعل تقدم الحيازة على الدين وربما سدد ما ذكره الطحطاوي عند قوله ولا يشترط التخصيص (ص) أو على نفسه ولو بشرى (ش) يعني ان الحابس على النفس باطل لانه قد حجج على نفسه وعلى ورثته بعد موته وكذلك يكون الوقف كاه باطلا اذا وقف على نفسه وعلى غيره ولم يحز عنه قبل موته أم ان حيز عنه قبل موته فاعلم باطل ما يخص الواقف فقط ويصح ما يخص الشريك ويكفي حوز حصته الشريك في حصته وقتها حيث تعينت كان يقف دارين على نفسه وعلى شخص على ان له احداهما معينة والاشترى الاخرى فكل الاموال في بطلان الوقف بالنسبة للصحة الموقوفة على نفسه وسكت عن الحصة التي للشريك فغري على مسائل الباب فان حصلت حيازة قبل المانع صح والا فلا وقولهم ان الصفة اذا جعت حلالا وصح ما تنسخ كاه خاص بالمعاوضة المناسبة بالبيع والشراء فالوقف على نفسه ثم على غيره فانه يرجع بعد موته بحسب الورثة (ص) أو على ان النظر له (ش) يعني ان من وقف وقفا على غيره بشرط ان النظر له فان الوقف يكون باطلا لان فيه تحجيرا أي وحصل مانع للواقف والاصح الوقف (ص) أو لم يحز به كبير وقف عليه ولو سقيا (ش) عطف على الشرط الواقع بعد القفل المتعاقبه قوله على معصية والتقديس وبطل ان وقف على معصية وبطل ان لم يحز به كبير ويصح عطفه بالمعنى على معصية أي وبطل على معصية أو لعدم حوز كبير والمعنى ان الوقف اذا كان على كبير ولم يحز به قبل موت الواقف أو قبل فله أو قبل مرضه الذي مات فيه فان الحابس يبطل وسواء كان هذا الكبير رشيدا أو سقيا فلهذا بالغ عليه لان حوزا الصغير صحيح فالبالغة في المفهوم أي فان حازه الكبير صح ولو سقيا صححوا عليه على المذهب وأجوز ان لم يكن محجورا عليه الا أنه محل وقاق وقوله (أو ولى صغير) بالرفع عطف على كبير أي أو لم يحز به ولى صغير قبل موت الواقف ونحوه فان الحابس يبطل لعدم الحوز فالحوز بشرط في دوام الصحة وظاهر كلام المؤلف ان حوزا الصغير لا يعتبر لكنه خلاف الراجح كما يظهر

حوزوا للجميع كما قاله عجم (قوله قاه يرجع بعد موته) أي مع الحيازة قبل موته كذا أفاده بعض شيوخنا ولكن يمنع من التصرف فسه عتقه حيوان وقف نفسه وأبقى الامهات على ملكه والحاصل ان الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو تنازله فوسط كانه قال وقت على نفسه ثم عتق أو وقف على زيد ثم على نفسه أو وقف على زيد ثم على نفسه ثم على عمرو فالاول يقال له منقطع الاول والثاني منقطع الاخر والثالث منقطع الوسط وكذا يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على اولاده ثم على ميت لا يتفهم بالوقف والحاصل ان الظاهر من مذهبنا انه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانتفاع وقال الشافعي لا يصح منقطع الانتباه والانتباه أو الانتباه فقط وقال أبو حنيفة يبطل منقطع الانتباه وقال أحمد يبطل منقطع الانتباه والوسط (قوله ولم يحز قبل موت الواقف أو قبل فله الخ)

أي حيث لم يطلع على الوقف الا بعد حصول المانع أو ما واطلع عليه قبل حصول المرض أو الفس أو من مات فانه يجزى على التصور والانتباه في الوقفية فليس لذلك لان الوقف يلزم القول (قوله على المذهب) مقابله ما في وثائق البايع أم ان يصح وهذا الخلاف امتحان في الذي له وفي حيازته اتفاقا كافي الشامل (قوله لكنه خلاف الراجح) أي قال ارجح ان يجوز في معتبر ولو فمواقفه وليه عليه وانما اذ المجيز وحاز كذا في عيب ولكن

في ميادة التقييد (تسمية) حوزا الصغير والسفيرة مكروه استدام (قوله) ولم يخل الخ) أي ولا يحتاج مع القسمة الى صبغة فهو
يقصد قوله بجسيت (قوله وموته) يدخل فيه فقدموا ما أسره فليس مانعا وقوله ومصر ضم دخل فيه الجنون (قوله) والمراد بالفس
الاحاطة أي فالمراد بالفس هنا ما يشعل الاخص والاعم شامل لاحاطة الدين وان كان كلام المصنف يهمن ان الفس
بمعنى احاطة الدين لا تطلعه وليس كذلك بل هي مبطلة والمراد بالاحص حكم الحما كمن يخلع مال المدين لغرامته والاعم قيام الغرامه
والاحاطة اثبت واحد منهم ما الحكم هنا تشاركهما (قوله عدم النقام) لاحقيقته ٩٩ وقوله ملحق الغرامه الخ أي فان

أجازوه مضى (قوله) راجع
لجميع) أي يتنازع فيه
القولان يخل ويحيز وكلام المصنف
فيما اذا حصل التعيين في العصة
فأذا حصل في المرض فانه يحيز
من الثلث ان كان لغرو وارث
(قوله) هذا مستغنى من الحوز
الحسن) أي انه لما ذكر أولان
الوقت على معين لا بد من حوز
قبل حصول المانع للوقت والا
بطل الوقت استغنى عنه هذه
(قوله) ان يشهد الوقت على
الحسن) أي يشهد الوقت على
التعيين على الحوز وقوله انت
وليس المراد انه أشبهه بحوز
للمعصور (قوله) ولا بد من معاشة
اليمين لذلك الاشهاد هذا الكلام
غير صواب لان المراد هنا الاشهاد
على التعيين بأن يقول أشهدكم
انني حسبت كذا على ولدي فلا
معنى لما ذكره هنا وانما هو في
الحوز الحسن قال ابن شاس
يشترط في الشهادة بالهوزان
يكون على معاشة ولا يكتفي
الشهادة على الاقرباء بالهوز

من كلام جمع وأنه يصح حوز (ص) أو لم يخل بين الناس وبين كسبه (ش) يعني ان من
وقف مسجدا أو قنطرة وما أشبه ذلك لم يلزم اضع اليد عليه الى ان مات أو الى ان فليس
فانه يطل وحوزا المساجد والقناطر والآبار وقع بذم الجبس عنها وتخلشه بينها وبين
الناس ثم ان القسمة في هذا كحوز حكمي وفيما قبله حوز حسي فتغير المعطوف
والمعطوف عليه جهة الاعتبار فلا يقال حيث كانت القسمة فهذا كحوزا فلا يصح
عطفه على ما قبله لانها من عطف الخاص على العام وهو لا يكون كعكسه بأول بالواو
(ص) قبل فليس وموته ومرضه (ش) يعني ان الحياة التي هي شرط في صحة الجبس انما
تكون قبل حدوث هذه الامور والواقف والمراد بالفس الاحاطة كما في باب الهبة والمراد
بالبطالان عدم النقام لان عدم امضاء ذلك ملحق الغرامه في الاول ملحق الورثة في الاخيرين
فقوله قبل فليس الخ راجع لجميع وغيره فله وموته عائد على الواقف ومريضه
عائد على الموصى ومريضه وهو لا يكون كذلك الا اذا اتصل به فلا يحتاج الى
تقديم المرض بالموت لان عود الصغير على الموت يبقى عن التقييد (ص) الجمهور
اذا أشبهه بصرف الفلح ولم يكن داسكاه (ش) هذا مستغنى من الحوز الحسن
وهو ما اذا وقف على ولده الصغير الذي في عهده أو السقيم أو الوصي على نفسه فانه لا يشترط
في حوز الوقت الحوز الحسن بل يكفي فيه الحوز الحسن وسواء كان الحازن الاب
أو الوصي أو المانح من قبل اما كمن يبيع الوقت ولو كان تحت يد الحازن الى موته أو الى
فلسه أو الى مرضه الذي مات فيه لكن العصة تكون بشرط ثلاثة الاول ان يشهد
الواقف على الجبس قبل حصول المانع ولا بد من معاشة اليمين لذلك الاشهاد فلا يكتفي
اقرار الواقف لان المنازع للموقوف عليه اما الورثة واما الغرامه ولا يشترط ان يقول
هذه الاشهاد على الوقفة ورفع يد المانح وضعت يد المانح وتكون ذلك فله ان يهدى
على الوقت لاهل الحياة فانه لا يشترط الشرط الثاني ان يصرف الواقف الفلح كما هي
مصلحة الجمهور عليه فلما حرقها في مصالح نفسه لم يصح الوقت فقوله وصرف الفلح أي
ثبت انه صرف الفلح على الجمهور أو أحقل مبرها كما يشعريه مائه بهرام عن
ابن فورقون وقوله وصرف الفلح أي كاه أو جعلها قيا على الهبة المشار اليها في بابها

أي فهذا الكلام انما هو في الوقت على اجنبي (قوله أي كاه أو جعلها) قال الثمالي وصرف الفلح أي كاه أو جعلها قياسا
على الهبة أما ان يصرف الفلح لاهل الورثة أو لم يصرفه الا لاهل أو انصف بطل الوقت انتهى اذا علم ذلك يقول الشارح قياسا
على الهبة المشار اليها في الجبس وهذا كلام واضح لان الذي يتعلق بالسكنى من نصف وغيره متغير بخلاف
صرف الفلح فلا يظهر ذلك فيها وفي عجب خلافه وحاصله انه اذا صرف كل الفلح أو جعلها للمعصور ورجع وإذا صرف النصف
للمعصور والنصف الثاني لم يصب في النصف وإذا صرف الجبل لنفسه والاقل للمعصور بطل الجميع ويرد عليه ما قلنا غير انه
تقدم قوله ككتابا على اليد بغيره في مبرقة الاقل انما يبيع الايص في المصدقين المطلقين وهذا يبيع الاقل

الاكثر في البطان (قوله غير دار سكنى الواقف) ليس المراد خصوص الدار التي كان يسكنها بل المراد في سكنها ولو حال ولم يسكنها حتى مات لوفى بالمراد بلا كلفة ومثل السكنى اللبس والظاهر كما قالوا ان الانتفاع به بر كوب ونحوه الى ان مات كذلك انتهى ثم بعد ذلك في هذا رأيت محمدي تمت قال مانفسه ولا حصة لدار السكنى بل كذلك غيرها اذا سكنها بعد ان حبسها أو فو بالنسبة أو داية وكهما المتقدم أن ما حبس على المحبوس بهما انتفع به بطل ولو بعد عام على المعقود في الميزان الحاسب الشرط الثالث واقتصر على الأولين ١٠٠ (قوله مرض موته) أي المرض الذي يعقبه الموت ولو خفية فبسط ولو حلة

والثالث لانه كالوصية ولو وصية ودار سكنه الا ان يسكن أهلها ويكرى له الا كثرة وان سكن النصف بطل فقط أو الاكثر بطل الجميع الشرط الثالث ان يكون الموقوف غير دار سكنى الواقف وأما دار سكنه فانه لا يصح وقفها على محبوسه الا بعد مشاهدة العينة لها فارغة من شواغل الحبس لكن ظاهره انما اذا كانت دار سكنه يظل الوقت مطلقا وانس كذلك بل يتجربى على الهبة كما مر من التفسير بين أن يسكن السكن أو بالملأ والأقل وفهم من قوله ولده الصغير انه لا يجوز ولده الكبير وهو كذلك ان كان رشيد او فهم منه ان سائر الام ما حبسته على ولدها غير معتبرة الا ان تكون وصية وهو كذلك كما في النص الظاهر الموافق (ص) أو على وارث بعرض موته (ش) يعني ان الوقف على الوارث في مرض موته الواقف باطل وسواء حله الثلث أم لانه وصية وقف على بعض الورثة أو على جميعهم والوصية للوارث باطلة فان صح الواقف بعد ذلك ثم مات صح الوقف كما لو وقف في حياته (ص) الا بعد قبضته من ثلثه فكثيرات للوارث (ش) هذا مستثنى مما قبله وهو عدم صحة وقف المريض على ورثته في مرض موته وهذه المسئلة تعرف عند سندهم بمسئلة ولد الاعيان والمضى ان الشخص اذا وقف في مرض موته على ورثته والثلث يصح له وعقبه بان قال هو وقف على أولادى وأولاد أولادى وذريتهم جميعهم فانه يصح حينئذ ولا يطل ما ناب أولاد الاعيان لتعلق حق التغير بالوقف لان أولاد الاعيان اذا ماتوا رجع الوقف لأولادهم فاذا صح الوقف على هذا الوجه كان ما يابى أولاد الاعيان وقفا لاملكاو يأخذ ذلك كمثل حظ الاثنين واليه أشار بقوله فكثيرات للوارث ويدخل في الوقف جميع الورثة وبين ذلك بالمثال فقال كثلثة أولاد الحق فله الامعاء بشرط أول ولا تفرق على المذهب بين ان يوقف ما له عليه أم لا وقوله نرج من ثلثه شرط ثان ومن التعدي فيكون الكلام صادقا باستغراق جميع الثلث أى خرج من الثلث لانه اذا علمه ويصح أن تكون للابناء ولا يصح جعلها للتعيين لان تضماتها انما تستغرق الثلث لم يجز وليس عموما كما قال كثيرات للاشارة الى انه ليس مما لا تحصى بل هو كالعرات في كونه لاذ كمثل حظ الاثنين وأما الرقاب فلا يصح روافق انصرف الملاك بل هي وقف وتجمع من اجمع الاوقاف (ص) كثلثة أولاد أو أربعة أولاد أو ولد وعقبه وتركة زوجة وأما فديسلان فيمالا ولاد أو أربعة أسباعه ولده والوقف (ش) يعنى انه اذا

الثلث لانه كالوصية ولو وصية ووارث وعلى البطان فيما يطل فيه الوقف حيث لم يجز الوارث غير الموقوف عليه فان أجازوه فانه يعضى وإذا كان دخل الام والزوجة فيمالا ولاد حيث لم يجز فان أجازوا بعد خلا قوله فيكون الكلام صادقا باستغراق الخ) أى وكأنه قال الامعاء تعلق خروجها بالثلث وقوله ويصح ان تكون للابناء والمضى الامعاء بمسئلة أخرى وجهه أى فاشتا خروجها من هذا الثلث أى وجهه انما روج لهذا الثلث فصديق بكه ويضه (قوله) كثيرات في كونه لاذ كمثل حظ الاثنين) أى ولزوجة الفتن في القصر المضكور واللام السدس كذلك والحاصل انه في القصر المضكور يقسم الوقفا ابتداء على سبعة سواء كان أولاد الاعيان ذكورا أو إناثا أو بهذا أو بعضا لاذ كمثل مثل حظ الاثنين سواء قال الواقف لاذ كمثل حظ الاثنين أم لان شرطه لا يعتبر فيما لا ولد

الاعيان لانهم لا يأخذونه على حكم الوقف ويحل كونه كثيرات اذا حبس على أولاده وأولاد أولاده وقف دون الام والزوجة فان حبس عليهم مع من ذكر فان الوقف يكون بين الجميع بالسوية لا بحسب القران في الورثة حيث لم يكن من الواقف تفصيل فلا يقال سينفذ فديسلان فيمالا ولاد (قوله وقف) قال القائل أى ان الذكور والاثني فيه سواء ان يشترط فضلا وهذا هو فكتة قوله وقف حيث لم يقل لولد أو لولدين بالسوية لثلاثهم ان يكون بالسوية ولو لو ان الواقف على التفصيل وليس كذلك لانه يتبع شرطه ان أجازوا ما كونه وقفا فلا يخصوصا فلا يولد أو ما يولد والام والزوجة وقفا

أيضا وهذا يفهم من قوله كبريات الوراث انتهى (قوله هذا قول ابن القاسم) أي تأذ كرمين ان اولاد الاولاد الاربعة أسهم وان الذ كرم مثل الاثني طريقة ابن القاسم وهي المشهورة (قوله وهذا اذا سكنت الخ) مقابل ما قاله ابن القاسم وكان المناسب ان يقول بعد قوله وهو المشهور ومقابل ما قاله بصحون ومحمد بن انه لا يقسم سوية بل على قدر الحاجة صار الحاصل ان المسئلة ذات قولين الاول وهو المشهور بان الذ كرم مثل الاثني ولا يراعى اختلاف الحاجة والثاني لا يقول بالسوية بل يراعى اختلاف الحاجة وهو مذهب بصحون ومحمد بن كما قد ثبت في صغيرة قطعا واهتم به يحيى بن قتيبة بن جاحص ان المعنى انما ذكر من كونه يقسم سبعة أي اذا كانت حاجتهم واحدة والافضل قدر الحاجة ١٠١ وهو مذهب بصحون ومحمد وهو المشهور

أي من قول ابن القاسم ومقابل ما لا ين المجسئون من ان القسم على سبعة مطلقا والى هذا قولين أشار ابن عرفة بقوله وفي قسمه بالسوية مطلقا وان استوت حالتهم فقال ابن رشد عن ظاهر جماع عيسى ابن القاسم مع ابن المجسئون ومشهور قول ابن القاسم انتهى ولا يصح في الشارح بقوله على المشهور من مذهب ابن القاسم (أقول) ولكن مقتضى تقديم ابن عرفة قول ابن المجسئون يفيد قوة على المشهور من قول ابن القاسم ويكون من اطلاق التقسيم بالمشهور ورده المشهور من قول ابن القاسم لا المشهور مطلقا ولا يخفى انه هو المتبادر من اطلاق المصنف فاذا عرفنا ذلك كله فقول شارحنا ان الذ كرم مثل حفظ الاثنيين انما هو مذهب كوفي

قول ابن القاسم الغير المشهور والمعنى ان ابن القاسم يقول يقسم على سبعة مطلقا استوت حالتهم اولاد الذ كرم مثل الاثني ولعل المعنى ان القسم على سبعة مقسوا على الذكر الاثني أي اول الامر فلا يبقى الا ما يفيض اولاد الاعيان يقع التفاضل فيه للذ كرم مثلا الاثني والحاصل ان هذا الخلاف الذي ذكره شارحنا ليس متعلقا بالاربعة نصيب اولاد الام والزوجات بل متعلق باصل القسم على سبعة اولاد الاعيان واولاد الاولاد فتدبر ذلك (قوله الثاني) أي التركة (قوله بطل على الاولاد وصح الخ) عبارة لك اوضح وهي فاعلم بعقبه بل ذكر اولادهم واولاد اولادهم الموجودين فقط فانه يقسم من الاثني بالنسبة الاولاد مطلقا وليس بالاعيان اولاد الاولاد وفضل ما ينقسم القسم (قوله الموقوف في المرض) أشار بذلك الى ان جميع العمل المذكور انما هو في الموقوف من التركة وفيما يخص اولاد الاعيان واما ما يخص اولاد الاولاد فاختاره على عدد رؤسهم فلا يحصل فيه بعد ذلك ما لم يكن كما اشار على القدر الموقوف في

وقفي في مرض موته على اولاده لصلبه الثلاثة وعلى اربعة من اولاد اولاده وعقبه بتشديد اللام فان قال هو وقفي وعلى وعلى اولاد اولاد وعقبهم فان التعقيب شرط في صحة هذه المسئلة كافي التوضيح ثم مات وخلف السبعة وترك اموال ووجه فان الوفاة حينئذ يقسم على سبعة أسهم لاولاد الصلب الثلاثة ثلاثة أسهم هو بايديهم كالبراء للذ كرم مثل حفظ الاثنيين ولكونه وقفا لم يطل ما ناب اولاد الصلب لتعلق حق غيرهم به قد دخل الام والزوجة وغيرهما من الورثة فتأخذ الام منه ارثا وتأخذ الزوجة ثمنه ارثا ثم يقسم الباقي بين الاولاد الثلاثة اثلاثا واولاد الاولاد الاربعة اربعة أسباعه ووقف للذ كرم مثل حفظ الاثني وهو المشهور وهذا اذا كانت حاجتهم واحدة والافضل قدر الحاجة فانه بصحون ومحمد بن المواز ويصح قراءة وعقبه اصحابه يكون في الكلام حذف تقديره كالأولاد واولاد اربعة واولاد اولاد وعقب عليهم وعلى عقبه ويصح قراءته فلا مضاي في كالأولاد واولاد اربعة واولاد اولاد والحال انه قد عتبه واصل نسكتة نصريح المؤلفات بقوله ترك حيث يمل بقل وام وزوجة المند ذلك انه لو ترك ذلك بالجر لا يقتضي انهما من الموقوف عليهم وليس كذلك لانهما انما دخلا في الاولاد بحكم ان الشرع اقتضى ذلك فان لم يعقبه بان قال على اولادى واولاد اولادى بطل على الاولاد وصح على اولاد الاولاد وحاصل المسئلة على طريق القرضين الموافقة لما ذكره المؤلفان الموقوف في المرض في القرض المذكور بشرطه يقسم ابتداء على سبعة عددا واولاد الاعيان واولاد الاولاد ثم تقسم الثلاثة التي لاولاد الاعيان للذ كرم مثل حفظ الاثنيين وقد دخل فيها الام والزوجة فيقسم ذلك من اربعة وعشرين يخرج السدس نصيب الام من ستين واثنان نصيب الزوجة من ثمانية وهما عددان متوافقان بالانصاف فتضرب نصف احداهما في كامل الاخرى ياربعة وعشرين للام سدها اربعة وللزوجة ثلثا ثلثي سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولا الاعيان فتضرب عدد رؤسهم في اربعة وعشرين اصل المسئلة باثني وسبعين ثم تقول من ثلثي من اصل

يقسم على سبعة مطلقا استوت حالتهم اولاد الذ كرم مثل الاثني ولعل المعنى ان القسم على سبعة مقسوا على الذكر الاثني أي اول الامر فلا يبقى الا ما يفيض اولاد الاعيان يقع التفاضل فيه للذ كرم مثلا الاثني والحاصل ان هذا الخلاف الذي ذكره شارحنا ليس متعلقا بالاربعة نصيب اولاد الام والزوجات بل متعلق باصل القسم على سبعة اولاد الاعيان واولاد الاولاد فتدبر ذلك (قوله الثاني) أي التركة (قوله بطل على الاولاد وصح الخ) عبارة لك اوضح وهي فاعلم بعقبه بل ذكر اولادهم واولاد اولادهم الموجودين فقط فانه يقسم من الاثني بالنسبة الاولاد مطلقا وليس بالاعيان اولاد الاولاد وفضل ما ينقسم القسم (قوله الموقوف في المرض) أشار بذلك الى ان جميع العمل المذكور انما هو في الموقوف من التركة وفيما يخص اولاد الاعيان واما ما يخص اولاد الاولاد فاختاره على عدد رؤسهم فلا يحصل فيه بعد ذلك ما لم يكن كما اشار على القدر الموقوف في

يقسم هذا القسم بل يقسم ابتدأ على الورثة دون أولاد الأولاد (قوله لو أخذ من الثرى بقين) لانه موله بل وكذلك الثرى بقين (قوله على الأصح) مقابله مدم النقض (قوله مفضوضا على الفرائض) وتدخل فيه زوجة الوافان كانت ام الميت ومن كان من ولد الولد الميت أو غيره ممن يرثه قال ابن عباس فصار يولد الولد نصيبا عن الوقت من أخذ في القسم الأول والثاني ونصيب بعض الميراث من أبيه (قوله ١٠٢) يؤخذ منه ان الطبقة العليا (الاشقاء) هم من قوله ولكن نصيبه لو رثته

أي فهذا النصيب الذي وصل
 لو رثته ما جاءهم الا بقدره وما دام
 حيا لم يصل لهم (قوله أي ينتفعون
 به) أي أولاد الاعيان وينتفعون
 معهم الزوجة والام أي لهم من
 حيث الانتفاع لان من حيث
 البيع والثمن هو المال مملو له
 اذا مات أولاد الأولاد فان الحبس
 كانه يكون لأولاد الاعيان والام
 والزوجة مقسوم على الميراث
 وليس فيه تصرف ببيع وشحوه
 مما لا يتصرف فيه في شيء من
 الاحياء (قوله ما بقى من ولد
 الاعيان أحد) أي فان نصيبها
 يكون لو ارثها لان من مات عن
 حق فلو ارثته والمطلوب ان ما دام
 احدهم أولاد الصلب فان حق
 من مات من الزوجة والام يكون
 لو ارثها فان لم يكن أحد موجودا
 من ولد الصلب فلا يكون نصيب
 الميت منهم ما لو ارثته بل يقتضي
 لأولاد الأولاد (قوله فلو لم يكن
 للام الخ) لا يصح ذلك في الام لان
 الفرض انه بقى واحد من أولاد
 الاعيان (قوله لميت المال)
 أي حيث وجدوا احدهم أولاد
 الصلب وأما لو لم يوجد أحد
 منهم فالحق كان يذهب الزوجة

المستأهل أخذ مضر وباقى ثلاثة عدد رؤس أولاد الاعيان فلام أو بقية في ثلاثة باقى عشر
 والزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة حتى أحد وخمسون لكل واحد من ولد الاعيان سبعة
 عشر (ص) وانتقض القسم بحدوث ولد لهما (ش) يعني انه اذا حدث ولد أو أكثر
 لواحد من الثرى بقين فان القسمة تنتقض لانها كانت من سبعة فصارت من ثمانية وهذا
 مما لا خلاف فيه شبه المختلف فيه بالمتفق عليه بقوله (كونه) أي كما ينتقض القسم
 بموت واحد من أولاد الصلب أو بموت واحد من أولاد الأولاد (على الأصح) من قول
 ابن القاسم وهو مذهب المدونة ولذا أي بالكاف لينتقض الخلاف بما بعده على قاعدته
 الا كثرية فاذا مات واحد من أولاد الاعيان فالقسمة من سبعة لهما من مات من ستة للام
 منهم السدس والزوج ثلث من ثلثين والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقي من أولاد
 الاعيان وعلى اثنين من ثلثين فانه يصيبا بالذكور تقدير ولكن نصيبه لو رثته
 مفضوضا على الفرائض وكذلك الوفاة كان في الوفاة أولاد الاعيان كلهم يرجع الحبس
 بجدول ولد الولد وقسم ما يذهب الزوجة والام نص عليه في المطبوعة لان أخذ الزوجة
 والام انما كان تبعاً للأولاد وان كان الميت من ولد الولد صار لأولاد الاعيان النصف
 ولأولاد الأولاد النصف وقوله فيما الذي مات باذ كر يؤخذ منه ان الطبقة العليا
 لا تجب الا فرعها فقط فأمس فلما انقرضت أولاد الأولاد يرجع الجميع كبريات أي
 ينتفعون به انتفاع المالك فان انقرضوا انصرف مراعى الاحياء كما بقى في قوله
 ورجع ان انقطع لاقرب فرع عصبة الحبس (ص) لا للزوجة والام (ش) بالجر
 عطف على موته أي ان زوجة الواف أو ام الواف اذا مات واحد منهما فان القسمة
 لا تنتقض ويكون ما يذهب من مات منهما وقفا على ورثتهما وكذلك الوفاة وارثهما بل ما بقى
 من ولد الاعيان أحد فلو لم يكن للام أو للزوجة ورثة يكون نصيب من مات منهما
 لميت المال (ص) فيدخلان في الأولاد (ش) هذا جواب بشرطه قدر أي اذا
 انتقض القسم بحدوث ولد للأعيان أو أولاد الأولاد فان الزوجة والام يدخلان
 في النقص الحاصل بحدوث من ذكر وقوله (ودخل فيهما بولد الاعيان) موت واحد
 أو أكثر من ولد الولد أو بالموت من الثرى بقين ولا يشك ان قوة ودخلا فيهما زيد لولد
 ليس بشر وري الذي كرا لا يستغنا عنه بقوة فيدخلان وبعبارة فدخلن أي فيهما فخر
 عن مات من ولد الاعيان كما قاله الشارح أي فيما توفر بالنسبة إلى القسمة على من بقى
 من ولد الاعيان بموت أحدهم فعلى هذا ليس قوة بعد ودخلا فيما زيد لولد انكرارا

والام ولو كانا حين ينقل ولد الولد تقدم من ان الزوجة والام انما أخذ بالتبع لأولاد الصلب ولا
 فاذا قدموا بطلت التسعة ويرجع ما كان معهم لأولاد الأولاد وسواء كانا حين أو بعد موتها فانه يرجع من وارثها ولو
 من بيت المال لأولاد الأولاد (قوله لا استغنا عنه) أي يقطع النقص من حله الذي يحل به والا بعد الحل التقديم لاستيفاء القوة
 أي فيما توفي لا يظهر لانه لا يقرقان التلاوة الاسماع أي من السدسين

(قوله على الشارح واضع فيها) وذلك ان الشارح قال بعد قوله في ذلك ان الام والزوجة فينا توخر عن ذلك من ولد الاعيان على ما تقدم وقال بعد قول المصنف ودخلت الام والزوجة فينا زيدا ولد الاعيان بسبب موت ولد الولد وموتهم **ص** كملهم انتهى فاذا علمت ذلك على الشارح هو ما حل به شارحنا كما تقدم غير انه لم يعبر بغيره بل على غير مقتضى (قوله على المشهور) ومقالة لا يضمن قرينة قال بهرام والقرينة التي تقدمت ذلك قوله لا يباع ولا يوهب (قوله وبثت الوقت بالاشاعة بشروطها) ان طالع الزمن السماع قال ابن سهل وصفة شهادة السماع في الاحسان ان يشهد الشاهد انه يعرف الدار التي يوضع كذا وسجدها كذا انه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التواريخ عن شهادة هذه سمعا قاشيا متضمنا من أهل العدل وغيرهم ان هذه الدار **ص** بس على كذا أو حبس فقط ويشهد الا **ص** بثلث ما جرى العمل انتهى واعيان وقع الحكم بها بعد ان يحدوا لها كمن ينازع في ذلك ولم يحدد انما عيان ولا يشترط تعيين الحبس عليه في العمل بشهادة السماع وكذا لا يشترط في العمل بها تسمية الحبس ولا اثبات ملكه ولا وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا يلزمهم ما استدلوا به قبل ثبوت الوقفية ولا جرم ما سكنوه (قوله ان كانت على مدارس مشهورة) أي ان رأينا كتابا مودوعة في خزائنه في مدرسة وعليها كتابة الوقت وقدمت على ما تقرر به ذلك وقد اشتهر بذلك لم يشك في كونها وقفا وحكمها حكم المدارس في الوقفية فان انقطعت كتبها أو فقدت ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة تلك المدرسة في الوقفية معلومة بكتب في ذلك الاستقاضة وبثبوت مصرفه بالاستقاضة وأما ما ذكرنا ١٠٣ كتابا لا نعلم مرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف

ولأنه كذا في الشارح واضع فيها (ص) يجبست (ش) هذا متعلق بقوله مصر وقت معلوم وهو الركن الرابع من أركان الوقف وهي الصيغة والمعنى ان الوقف يصح ويتأدى بلفظ حسبت على المشهور والتعقيق والتشديد وما يقوم مقام الصيغة كالصيغة كالوقف مصدر أو سئل بينه وبين الناس ولم يخص قوما دون قوم ولا فوضا دون ثقل وبثت الوقف بالاشاعة بشروطها وبثتة الوقف في الكتب ان كانت موقوفة على مدارس مشهورة ولا فلا يثبت أيضا بالكتابة على أبواب المدارس والربط والاشهار القديمة وعلى السليوان (ص) ووقفت وتصدق ان فائدة قيد (ش) أي وكذا يصح الوقف ويتأدى بلفظ وقفت على المشهور بلفظ تصدقت بشروط

كذلك وأصل المستعمل في المسائل الملقوطة ونصها بعد ما تقدم فاذا تقرر هذا فنبقى الاعتقاد على ما يوجد على أبواب الربط والمدارس والاشهار المكتوب عليها الوقفية وتخص شروطها اذا كانت تلك الاشعار قديمة واشتهرت ذلك ويقبل قول المتولي لذلك الوقف في مصرفه ان لم يوجد كتاب الوقف انتهى من التبصرة انتهى كلام المسائل الملقوطة ومقتضاه ان الجديدة لا يثبت وقفها بذلك (أقول) وإذا كان كذلك فلا يثنى تخصيص الاشعار بالقدم ويحصل أن المعنى ان الجديدة تعطى لها مع ايام وعلى كل حال فتواجهه التخصيص في الاشعار بالقدم (قوله بلفظ وقفت على المشهور) أخرى بخلاف الذي في حسبت في وقفت فلا تفرق في بيان الخلاف والحاصل ان عبد الوهاب وغيره من العراقيين يقول ان وقفت يقتضي التأيد بمجرد اتفاقا وإذا قال ابن عبد السلام انما اصرح انما الفاصل لانها انما ظاهرا على التأيد بغير ضمنية وهو ما افاده الشارح أول الباب وقال صاحب القسمة ان ابن زرقون لفظ الوقف والحبس سوا ويدخل في لفظ وقفت من الخلاف في حسبت انتهى وابن الحاجب جعل في حسبت مثل تصدقت في انه لا يضمن مقارنة القيد بعد هذا كله فالراجح من المذهب ان وقفت وحسبت يشهدان التأيد سواء خلقا أو قيد بجهة لا تقتصر على معينين أو غير ذلك الا في الصورة التي هي في ما اذا قال وقفا أو حبس على فلان المعين حياته أو على جماعة معينين حياتهم وقيد ذلك بقوله حياتهم فانه يرجع بعدم موتهم ملكا لا واقفا اذا كان حيا ولو رتبته ان كان ميتا وكذلك اذا ضرب بالاشاعة فلا يقل حبس عشرين أو خمسا ويخوذلك كائن عليه التامس والمسطى والخلاف في الوجهين أي اذا ضرب بالوقف اطلاقا أو قده بجماعة شخص أو ما لفظ الصدقة فلا يشهد التأيد الا اذا كان قديما قد صدق قوله لا يباع ولا يوهب أربعة لاتنقطع كصدقة في الفقير او العساكين وطلبة العلم والمجاهدين ليسكنوها أو يستغفروها أو على

بجهول ولو كان محصوراً كمل فلان وعقبه وغير المحصور كمل المدد تسمية الثلاثة أو الرابطة الغلابة فان تجرد عن ذلك فلا يقيد الوقت الى آخر ما ذكره الحطاب (قوله كقوله لاياع) أي سواء كانت الصدقة على معين كزيد أو على جهة لا تقطع كالقصر أو مال اليتيم بغير ذلك كالسكنى أو الاستغلال ففيه تفصيل فعمل الجهة التي لا تقطع فهو كالتمسك بلباياع ولا يوجب كقوله دأى صدقة على الفقراء يستعملونها أو يسكنونها أو ما على المعين كقوله دأى صدقة على زيد يسكنها أو يستعملها ففيه نظر والظاهر أنه كالتمسك بلباياع ولا يوجب كره عجم (قوله حذف الخ) لا يخفى أن تقدير المصنف حينئذ أو تصدقت على معين إذا فانه قد أو ١٠٤ جهة لا تقطع كذلك فقراً أو جهة بالجو وقوله كمل فلان أي صدقة على فلان

هذا المراد (قوله لاجل حق من يأتي بعد) أي الذي هو العقب ولو قال لاجل حقه لمكان أحسن (قوله) وأما جهول غير محصور فلا يمين (القيس) والفرق أن في مسئلة الجهول المحصور قوة شعبة بالوقت لعلها باقية للموجود كالعقب إذ يمين لم يوجد فلذا يجعل حبس الزم نعمهم وفي مسئلة الجهول غير المحصور انقطاع وجود وهو الفقراء ونحوهم كبنى زعفران ولا يمين نعمهم وفي العتبة أن أهل مصد كذا من غير المحصور (قوله والوالوال) لأنه لو جعلت للمباغة لشكر ما قبل المباغة مع قوله أوجه لا تقطع ولا يخفى أن هذا يقتضى أن لا فرق بين لفظ الصدقة ولفظ غيرها (قوله على التأييد) هذا ضعف كما تقدم (قوله المنه والرجع) ومقابله قولان الأول إذا لم يكن أهل المرجع فقراء لم يكن لهم من أهل الحاجة أحد أعطى

أن يفان في صدقة قد كقوله لاياع ولا يوجب مثلاً أو ما لا استرخان في قيدان التأييد بالقد (ص) أوجه لا تقطع أو جهول وان حصر (ش) أي وكذلك يصح ويتأيد الوقت إذا قال تصدقت على الفقراء والمساكين أو على المساجد أو على طلبة العلم وما أشبه ذلك إذا فانه قيد أيضاً كقوله لاياع ولا يوجب أو لا كان ملكاً للموقوف عليه يباع وبقرائه بالاجتهاد كما يأتي في قوله أو لهما كبنى زعفران بالاجتهاد بخلاف المؤقت قوله أن فانه قيد من الثاني دلالة الأول عليه وكذلك يصح الوقف ويتأيد إذا وقع لجهول محصور كمل فلان وعقبه ولا يحتاج إلى مقارنة قد لأن ذكر العقب قد لاجل حق من يأتي بعد وأما جهول غير محصور كالفقراء والمساكين فلا يمين القيد كما مر على هذا قالوا وفي قوله وان حصر أو الخال أي أو وقع لجهول في حال حصر فهو مفهوم كقوله جهة لا تقطع وسوغ بجي الحال من الشكر العطف وقائدة التسميم على الصفة في هذا ما قد يتوهم أن الموقوف عليه هنا كان يقطع لا يصح الوقف لفظ الصدقة لأن الوقف اعطاء منفعة على التأييد فصر على ذلك لدفع هذا التوهم والمراد بالجهول من يحاط بأفراده وبغيره من لا يحاط بأفراده (ص) ورجع أن انقطع لأترب فقراء عصابة الحبس وأمر أن لورجعت عصابة (ش) المشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التي حبس عليها وشرط صرفها لهما تدر ذلك رجع حبسها لأترب فقير من عصابة الواقف يستوى فيه الذكر والأنثى ولو كان الواقف شرط في أحصل وقته للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط ويدخل في المرجع كل امرأة لو كانت رجلاً كان عصابة كالهـ مقولاً لاختصاص بنات الأخ وبنات المعلقة فإن لم يكن للعقب يوم المرجع عصابة فانه يرجع لفقراء أو لساكنين وقوله لأترب فقراء عصابة الحبس أي نسبياً أو لآباء دليل ما يأتي أن بنات المعلقة تدخل في المرجع ويراعى الأقرية التي تب للمد كورق الوصية وهو كالترتيب المذكور في النكاح الذي أشار إليه بقوله وقدم ابن فائمه الخ وأشار في الوصية إلى شيء من بدله أو يدفعه للابن أو ابنته على الجدة وكلامه هذا يدخل عصبته وعصبته عصبته لأن كلامه ما عصبته أو عصبته العصبية

الاغتناء منهم الثاني يدخل في السكنى دون الغلة (قوله لأترب فقير) أي يوم المرجع في ما إذا كان فقيراً قال بعض الشيوخ فيمن يدخل فقيرهم والذي في أنه لا يدخل فقيرهم ولو صار فقيراً كما قالوا في الزكاة إذا صار لها واد فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء لها منها انتهى (قوله وعصبته عصبته) أي كما إذا ترجع حصة ما فانت منه ولو لم تكن عصبته فالمعلق بالنكاح من عصبته والود ليس من عصبته الأب يرجع أو لا لأترب فالأقرب من عصبته الحبس الفقراء فإن كانوا أغنياء أولم يكونوا يرجع لأترب فالأقرب من عصبته الفقراء أولم أخذ الفقير كفاية وبقي شيء من بدله أو يدفعه للابن أو ابنته قالوا كالو انقطع الحبس عليهم في القرض المذكور وكان الواقف ابن وابن ابن وكلهما فقير هل يعلى الابن الجميع ولو زاد على كتابته

عصبته

والخاص ان غير واحد من شراحه يقولون ان البينات على ظاهره ولم يقترن بمطلق السام كما قال عجم قالوا يجب اتباع ظاهر النص وحاصل ما في المسئلة انهم اذا كانوا قد قدموا الاقرب فالاقرب كما تقدم واذا كانا انما يشتر كن سعة وضيقا الالبينات فقدم من في الضيق كما شئ عليه الشارح واذا كان ذلك كورا وانما فان كان ذلك كورا فاقرب قدموا على الاثالث سعة وضيقا وان كانوا متساويين فذكرت السك سعة وضيقا على المعقد وان كان الاثالث اقرب استقر السك في السعة وعند الضيق تقدم البينات (قوله ثم من بعدهما الخ) ١٠٦

قوله أي بعد كل واحد المناسب عدم ذلك لنفسه وذلك لان هذا المعنى يحمل عليه الكلام بعد وقوعه لانه مقصود الواقع بيقينا وقوله اذا مات واحد الخ يؤخذ من هذه المسئلة ان قول الوافي يجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى معندان كل أصل يجب فروعها فقط لا فرع غيرها بضاد كذا في ترتيب الواقف الطبقات بهم كعلي وأولادى ثم أولاد أولادى وهذا حيث لم يجر العرف بخلاف ذلك فيجعل به لان الفاظ الواقفين متباها على العرف (قوله تقدير مومن وقت) أي ويحصل موصولا لشرطا والازم عليه حذف القادى جواب الشرط ولذلك عدل من تقديران كما في عب (قوله ويستثنى منه هذا) أي استثناء منقطعا (قوله وكلام الواقف بقوله ترجيح الاول) لا يعني ان المعقد انه يرجع مر اجع الاحياء كما أفاد عجم وهو الذي يشبهه الواقف كما جاوره الصواب بخلاف ما قاله

على بقية الاثالث لقوم من دون الاخوات والعمات ونحو ذلك والاقوال وقدم الاثالث فيكون اعم لاعن الاستيعاب فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الادوم واحد اخذناه واشترى ثيابه مسما مثلا وأوعناهم (ص) وعلى اثنين بعدهما على الفقرا من نصيب من مات لهم (ش) يعني انه اذا وقف على اثنين معينين كزبد و عمرو ثم بعدهما أي بعد كل واحد منهما يكون وقفه على الفقرا افاضامات واحد من الاثنين المعين فان نصيبه يكون للفقراء ولا يكون لرفيقه وسواء قال حياتهما ما لا فقولا وعلى الخ كلام مستأنف والخبر والمجرو ومعلق حذف تقدير مومن وقت على اثنين الخ (ص) الاعلى كعشر حياتهم فيلحق بعدهم (ش) تقدم ان الوقت اذا انقطع فانه يرجع للعسبة وللأسفل الوجه المتقدم ويستثنى منه هذا والمعنى انه اذا وقف على عشرة مثلا معينين فانه اذا مات منهم شخص فان نصيبه لا يذهب لاهبهم فان ماتوا كلهم فان نصيبهم يرجع ملكا لملكه ان كان حيا أولادهم ان كان ميتا ومثل حياتهم ما اذا قد باجل فلوا بطل حياتهم ولا قيد باجل فهل يكون حكمه حكم ما اذا قال حياتهم أو قيد باجل يرجع ملكا أو يرجع لاجع الاحياء وكلام الواقف بقوله ترجيح الاول والفرق بين هذين ما قبلها ان ذلك لما كان وقفه مسقرا احتيط فيه لخلاف الفقراء وكان لهم بعد كل ولما كان هناء يرجع ملكا احتيط لخلاف الواقف عليهم ليسرجع جميع الصدقة مدة حياتهم كلهم ولا مفهوم لقوله حياتهم بل وصية زيد مثلا أو وصية هو وعلم من اتيانه بالمدة المجهولة ان الحكم كذلك في غيرهما من باب أولى كعشر سنين (ص) وفي كقنطرة لم يرجع عودها في مثلها والوقف لها (ش) يعني ان من حبس حبسا على ثمانية قنطرة أو في مصانع مسجد وما أشبه ذلك غرت القنطرة والمسجد مثلا فان ربحي عودها كان عليه فان الحبس وقف له وان لم يرجع عودها لما كان عليه فانه يصرف في مثلها أي في النفع لا المصانعة في الشخصية فقوله في مثلها أي في مثل مقصدها وليس المراد بها المماثلة في الشخصية (ص) وصدقة ثلثان فلما ولما سلك في فرق عنها بالاجتماع (ش) يعني ان من قال داري صدقة ثلثان فلان فانه يصنع فيها ما أحب فقولاه له أي ملكا والقادى اخذ في جواب شرطه مقدر تقديره وان قال داري صدقة ثلثان فويل له

الشارح فانه تبع حدمج (قوله بل وصية زيد) فلو حبس على عشرة حيا فزيد مات زيد قبله فانه وان يملك بعده ولا يكون لهم فلا حاجة لتفصيل عب في ذلك (قوله لم يرجع عودها) بخلافه لانه قال في مثلها حقيقة ان أمكن والا فمات مثلها من القريب أقول وعما قولان في المسئلة لان في كلام عجم ما يقدر بهما مذهب اليه عب من ان المراد المماثلة في الشخصية وكذا في كلام غيرهما بقوله ذلك أقول وهو التبادر من لفظ المثل (تنبيه) يؤخذ من قوله في مثلها ان من حبس على طلبة العلم يعمل منه ثم ينفذ ذلك العمل فانه لا يبطل الحبس

(قوله ولم يزل لاتباع ولا توب الخ) أي لانه لو قال لاتباع ولا توب فهو ١٠٧ فائقه من قوله أوجه لا تنتقطع وقوله ولا

بشرط التخيير) فوخذ منه ان اشتراط التخيير والتبدل في الادخال والاخراج معمول به قال الشيخ احمد بن المصطفى غايته من ذلك انتهى أي ابتداء عجم وهو ضعيف كما افاده بعض الشيوخ (قوله اذ جاء اليوم القلاني) يعني ان هذا تعليل على محقق وكذا اذا حققه على غير محقق كان قد مر زيد قوله لان الشارع الخ) وايضا فاعتق لا بشرط فيه مدان (قوله) وكانت منفعة الغير الخ) أي أي ولم يضمنه ولكن منفعة الغير الواقف بان جعل منفعة الغير بان يضمن فيه سبب مثلا والمقتاح يد الواقف (قوله ربهما) يكسر الراء وقوله وغلطها عطف تفسير على الريح كما افاده بعض المحققين (قوله في غاب مصرف الخ) أي اذا تعذر سؤال المهبس (قوله) كثر ما يستعمل على وجه القرية (قوله في غير الاكثر بقصد بها وجه المهبس عليه) قوله بخلاف لفظ العمرى) أي فاكثرت ما يستعمل لصدوجه العمر ومن غير الاكثر بقصد المهبس أي جواب الابرة ثم لا يخفى ان هذا اضاف لما تقدم من ان الوقت من باب العطيا لامن باب الصدقات (قوله سيلها القرية) أي طريقه القرية أي

وان قال داري صدقة للمساكين ولم يقل لاتباع ولا توب ونحوهما فانها تكون لهم ملكا لاتباع ويرفق عنها عليهم باختيارها كما اوضحه من له ولا يملك وانما كانت لاتباع لان بقاها يرد الى التزاع لانه قد يصحكون الحاضر من الفقراء في البلد حال الوقت غيره مثلا ثم زيدون في رد التزاع بخلاف ما اذا يمتد فوقف عنها بالاجتماع ينتقطع التزاع لانه لا يلزم التعميم (ص) ولا بشرط التخيير وهل في الاطلاق عليه كسوية حتى يذ كرولا التأييد ولا تعين مصرفه وصرف في غالب والا فلقراء (ش) يعني ان الوقت لا يشترط فيه التخيير بل يصح اذا كان لاجل كالتعلق فاذا قال اذ جاء اليوم القلاني والشهر والعام القلاني فداري مثلا وقف على كذا فانه يلزم اذا جاء ذلك الاجل كما اذا قال لبعده ائت جري الى اجل كذا فانه يصح كون سرا اذ جاء الاجل الذي منه ولا اشكال في لزوم العقد بالنسبة اليه ما اذا جاء الاجل فان حدث دين على الواقف او على المعتق في ذلك الاجل فانه لا يضر مقدار العلق لان الشارع مشقوف الى الحرية ويضر عقد الحبس اذا لم يضمن من الواقف في ذلك الاجل اما ان يضمنه او كانت منفعة لغير الواقف في ذلك الاجل فانه لا يضر حدوث الدين واذ لم يقصد الوقت بزمان بطل هو وقت فانه يعمل على التخيير كما يعمل قول الواقف داري وقف على اولادي ولم يبين تفصيل أحده على أحده في التسوية بين الذكر والانثى في المصروف فان بين شيئا تسوية وقدم ان التفصيل في مرجع الاحساس لا به بل بشرطه ولا يشترط في صحة الوقت التأيد أي التقليد بل يصح ويلزم مدة كسنة ثم يكون بعده هاما لكا ولا يشترط في صحة الوقت تعيين المصروف بل اذا قال داري وقف ولم يرد على ذلك ما ردت وقتا لازما ويصرف ربهما وغلق في غالب مصرف تلك البلد فان لم يكن تلك البلد غالب فان غلظها تصرف للفقراء وغير ذلك من وجوه البر قوله ولا تعين مصرفه هذا في الحبس اما العمرى فلا قال ابن غازي في التكميل ولو قال داري عمرى لم يلزمه شيء حتى يبين المعمر عليه والفرق ان لفظ الحبس اكثر ما يستعمل على وجه القرية بخلاف لفظ العمرى اه ثم قضيه هذا الفرق أنه لو قال داري مثلا صدقة ولم يبين المصدق عليه أنه يلزمه لان الصدقة سيلها القرية (ص) ولا قبول مسبقه الا المعلن الامل فان رد فكم تقطع (ش) يعني ان الوقت اذا كان على غير معينين كالفقراء والمساكين وما أشبه ذلك فانه لا يشترط قبوله لتعذر ذلك من المساجد ونحوها ولانه لو اشترط قبول مسبقه لما صح على الفقراء ونحوهم واما لو كان الوقت على معين كزبد مثلا وهو اهل الرضا والقبول فانه لا يشترط في صحة الوقت عليه بقوله فان لم يكن أهلا لذلك كالمجنون والصغير فان وليه يسبق له فان لم يكن له ولي أقرب فمن يقبل عنه كجاني الهبة فان رد الموقوف عليه المعلن ما وقفه الغرض عليه في حياة الواقف أو بعد موته فان الوقت يرجع بحسب الفقراء والمساكين ولو أراد ما يرجع لاقرب فقراء محمية المهبس اقل فنتطاع لان المشبه بالشيء غير موقوفه ونسبه في مطلق الرجوع أي يبرجع وقفا على الفقراء (ص) وان تبع شرطه ان جاز تخصيص مذهب

لم تكن مقصودة الا للقرية (قوله كالمجنون والصغير) أي والسفيه (قوله وان تبع شرطه) أي بانقله ان جاز أي وأمكن وأراد بالجاز ما قابل المنع فيجب انبأ به ولوه كبر وهما متفقان على كراهته كشرطه أن يقتضي عشمه على عام هذا

ان لم يكن الالفصل المذكور فان امكن فعل غيره كشرطه اذا نال على صفة مكرهه ووجدته وذن على صفة شرعية لم يمتنع
 مباشره فان لم يكن اتباع اقله كشرطه استغناء كتابي في شره ولا يخرج منه ولا يتقبح به الاجدوسه التي بناها بصرا وتعد
 ذلك فيخرج انغيرها كما اذا شرط تدريس متلافي مكان لم يكن التدريس في ذلك المثل فانه يجوز ثلثه أي وقعه كشرطه في
 وجوب الاتباع فاذا قرر مال الكفاي فترامد حديث متلافي مان فلا يولي بعده الامالك المذهب فطر الفعل الواقف وقرض
 المسئلة انه لم يصح شيء كذا قرره حج وقعه في ذلك لانه اذا قرر مال الكفاي حديث ليس لاجل كونه مال كسابل لكونه
 عهد فلا يتعهد بكونه مال كسابل المداري على انصافه بكونه عهدا كان مال كسابل وشافعا (قوله انه يند الخ) اعلم انه لا فرق
 بين ان يقول يدا أو يعطى أو يدفعه ١٠٨ أو يجري عليه أو نحو ذلك (قوله انه اذا اضاف الفخلة للوقف) أي بان قال

أو ناظر أو يبدعة فلان بكذا وان من غلة ثلثي عام ان لم يقل من غلة كل عام (ش) يعنى
 ان الوقف اذا شرط في كتاب وقعه شرط فانه يجب اتباعه حسب الامكان ان كانت
 تلك الشرط جزئية لان الفاظ الوقف كالفاظ الشرع في وجوب الاتباع فان شرط
 شرط غير جزئية فانه لا يتبع كما ياتي في الاشبه فمثل ما هو جائز كغيبه مذهبها
 بعينه أو مدرسة بعينها أو ناظر بعينه فلا يجوز ابدال عنه الى غيره فان لم يحصل
 الوقف لوقعه ناظر فان حصل الوقف على معين ماله لانه نفسه فهو الذي يجوز
 ويتولد والا فلا نظر فيه لما حكم به من يرضيه وكذلك ينسحب اذا شرط في وقعه ان
 يدا فلان من غلة الوقف بكذا يعطى ذلك القصد بمبدأ على غيره وقضى له من الاول
 من الثاني ان لم يقل من غلة كل عام فان قال من غلة كل عام وجاء سنة لم يحصل فيه ثلثي
 فلا يبدعة ولا قضاه وحاله انه اذا اضاف الفخلة للوقف أو لغيره ولم يحصل في عام
 ما يعطى منه أو ما يفي به بقوه وحصل في عام آخر ما يعطى منه حقه أو ما يفي به بعد
 اعداء ما يصدق في العام الاخر فانه يعطى ما لم يحصل له في غيره وأما ان اضاف اقله غلة
 الى كل عام فانه لا يعطى من ريع عام من عام غيره (ص) أو ان احتاج من الحبس عليه
 باع أو ان تسور عليه فاض أو غيره رجوعه أو لورثه (ش) يعنى ان الحبس اذا شرط أن
 من احتاج من الحبس علم الى بيع نصيبه باعه فله شرطه ويجوز ان احتاج منهم ان
 يشيع نصيبه وعلى من ادعى منهم القفر والحاجة ان يثبت ذلك ويحلف أنه لا مال له
 ظاهر ولا ياتنا وحسنه يمكن من البيع الا يشترط الوقف أنه مصدق في ذات
 فمصدقون يثبت وكذلك اذا شرط الوقف في وقعه أنه ان تسور عليه فاض أو غيره رجوع
 له ملكا كان جسا أو لورثه ان كان متنا فان ذلك الشرط يتبع وكذلك لو شرط رجوعه
 صدقة فلان عند التسور عليه اتبع شرطه والمراد بالورث يوم الرجوع لو كان الوقف

أعطوه من غلة الوقف والوقف
 أعطوه من غلته كل عام كذا
 وقوله فان قال من غلة كل عام
 أي بان قال أعطوه من غلة كل
 عام كذا وكذا الفرق بين أعطوه
 من غلة الوقف كل عام وبين
 أعطوه من غلة كل عام في الاول
 بقضى له من العام الاول من
 العام الثاني مضافا الى حصته
 في العام الثاني وفي الثاني
 لا قضاء بل يعطى من غلة العام
 الثاني ما يصدق فيه فقط أقول
 ويكفي المصنف بشعره المتبع
 فانه قال وان قال يجري من غلته
 على فلان كل عام كذا وكذا
 وكانت في سنة غلته كثيرة ولم
 يكن له في سنة أخرى غلته فانه
 يعطى ثلث الجزاء في العام الثاني
 من غلة الاول وان قال يجري
 عليه من غلة كل عام كذا وكذا
 فأي عام كان بلا غلة لم يعط من

غلة العام الاول شي وان جعل قول المصنف وان من غلة أي بان من غلة كان هو كلام المتبع بعينه
 وحل تمت المصنف بكلام المتبع وما في المصنف يوافق ما في رسم الوصايا من جماع أشبه فمن أوصى لرجلين بعشر ذنان
 لكل واحد منهما في كل سنة حياتهما من غرماله فلما كان العام الاول أصلب الثمار ما أصابها لم يبلغ الثمار ما وصى له لهما
 فلما كان العام الثاني جاء الثمار بفضل كثير فإراد أن يأخذ من غلة العام الثاني ما نقص من ريعهما في غلة عام أول فذلك
 له ما طالع ذلك وما هو جعل الاتفاق في كلام المصنف شاملا للمستثنين وما قبل المبالغة هو ما قاله المتبع الخ لكن الظاهر ما وجه
 المبالغة (قوله وان من احتاج من الحبس عليه باع) أي وكذلك اذا شرط لنفسه أنه ان احتاج باع كذا كره به رافق أهمية
 والاحتياج شرط بطور البيع للصحة إذ يصح البيع بدون شرط قيد الاحتياج لكن لا يجوز أن يدا فاعاذا علمت ذلك فقول
 المصنف ان ياشترط في مقدمه التقدير ويجوز اشتراطه ان ياشترط (قوله فيصدق دون سنة) أي دون يمين

(قوله فانه يرجع ملكا) مفاد العبارة الثانية أن الوقت غير باطل بالفعل بل صحيح غير لازم لانه لو كان باطلا أصلا لم يكن وقتا ولو غفل عنه حتى أتى به ولم يدله ما حاله مالت كاذره المواقف من أن من حبس على ولده ولا ولده فله أن يبيع وان ولده فلا يبيع اه (قوله شلا فالابن القاسم) أي فانه لا يقمن الابن فان مات ١٠٩ الابن قبل أن يولد على كلام ابن القاسم

فلا حبس ويبيع مع الوافي
المغفل على كلام ابن القاسم هل
يرجع غلته فان ولده فذلك
الولد والا فلا يحبس او ورثته
أولا او وقتا وبأخذها الحبس
حتى يولد فنعطى لمن وقت
الولادة والظاهر على قول مالك
أن الغلة للمحق بولده (قوله
كارض من وثقة) أي عليه ما عرف
العاكم كارض الشام فلا يعمل
بشرط واقفها عليها المفسر
المذكور وأنه على الموقف عليه
(قوله فالشرط باطل والوقف
صحيح) فانه أصح من شرط عليه
الاصلاح رجوع عما نقل لبقية
منقوضا (قوله ويكون هذا
معنى كلامهم) أي ما ذكره
قوله في الجواب أن الوقت اشترط
كونه الخ (قوله فيكون من غط
التوظيف) أي من قبيل التوظيف
تقدم أن أراد ما يجعل ظملا على
الوقت وأضربه ولعل المناسب
أن يقول من غط الاصلاح
وقوله كما هو قضية نقل المواق
أي أن نقل المواق يقتضي أنه
عطف على اصلاح ومدد فيما
قال (قوله المتقضى الخ) صفة
لعطفه على اصلاحه أي أن
عطفه على اصلاحه يقتضي

حاجته والمراد بالتسور القسط عليه بما لا يجوز نشره على أن قوله وان تسور إلى
آخره عطف على تخصيص الذي هو على حذف مضاف أي كشرط تخصيص مذهب
كشرط أن تسور عليه فاض أو غير مرجع له ولو ارثه (ص) كعلي ولدي ولولده
(ش) التثنية في رجوع الوقت ملكا لا وقف ولو ارثه والمعنى أنه اذا حبس على ولده
ولا ولده حين التحبس فانه يرجع ملكا فله بيعه وان لم يحصل يأس من الولد عند مالك
خلاف لابن القاسم ومقتضى ما في الشرح أن محل الخلاف ما لم يكن قد ولده سابقا لا
فمتأخر بالزنازع وبعبارة والذي يظهر أن المؤلف مشى في كلامه على قول الامام لا على
قول ابن القاسم لانه ليس في كلامه قيد اليأس الذي قيسه ابن القاسم ثم ان غفل عنه
حتى حصل للواقف ولده فلا بيع للوقف وتم (ص) لا بشرط اصلاحه على مستحقة كارض
موظفة الامن غلته على الاصح أو عدمه باصلاحه ونفقته (ش) أي فلا يعمل بشرط
اصلاحه على مستحقة لانه كراجهو فالشرط باطل والوقت صحيح فهو معطوف على
قوله واصح شرطه ان جاء أي ولا يبيع شرط كذا وكذا فالبيان منصب على الشرط
لا على الوقت بل مر من غلته كأن من وقف أرضا مملو عليها وتوظيف واشترط أن
يؤخذ ذلك التوظيف من الحبس عليه لامن غلته فان الشرط يكون باطلا والوقت
صحيح وأما لشرط أن مر بها من غلته وان ما عليها من التوظيف من غلته فان ذلك جائز
وهو المشهور واليه أشد للاصح وقيل لا يجوز فان قبل اصلاح والتوظيف من
غلته وان لم يشترط الواقف ذلك فاشترطه لم يشترطه بل بعدد الجواز فالجواب أن
الواقف اشترط صحة كونه على الموقف عليه وبما سببه من الغلة فلذلك جرى به
التفلاف والاصح الجواز هنا ولو اشترط أنه يصر فلهما يتوصل من الغلة فالظاهر أنه
لا خلاف في الجواز ويكون هذا معنى كلامهم ثم ان الاستثناء راجع للمشتك في
غير قاعدة الأغلبية من رجوع الاستثناء لمبعد الكاف فقط لكن وجوه ثلاثة
على معنى البقعة أو نحو ذلك وكذلك لا يبيح شرط الواقف عدم البداة باصلاح ما انتم
من الوقت فلا يجوز زنايعه لانه يؤدي إلى بطلان الوقت من أصله بل يبدأ بجرمة الوقت
واصلاحه لان في ذلك البقاء لنفسه والحوام لمقتضيه فقوله أو عدم الخ عطف على
اصلاحه وقوله ونفقته عطف على اصلاحه من قوله لا بشرط اصلاحه فيكون من غط
التوظيف على المستحق للوقت كما هو قضية نقل المواق وأما محل الشارح فيقتضي
عطفه على اصلاحه من قوله أو عدمه باصلاحه المتقضى لشبهة الاتفاق لان الاتفاق
عليه من الاصلاح فلا حاجة لذلك الاتفاق مقصده الآن يقال المتبادر من الاصلاح

شعوه للاتفاق الخ (١) فيه نظر لان العطف يقتضي المغايرة لا الشمول (قوله لم يصلح الخ) فاذا احتاج الخلو لمعارضة فانها
تكون على صاحب الخلو على ناظر الوقت لا على صاحب الخلو فقط وذلك لانهم ما صار به يكن وأما لو كان جميع البناء خلو
لكان على صاحب الخلو وحده أو كان البناء المهتم وقتا محضاً وخلو نوته وانهم لم يسلح لكان على الوقت فقط (١) قوله
فيه نظر أوجب بأن قوله صفة لاصلاحه لاصفة للعطف ومن المعلوم أن الاصلاح شامل للاتفاق بحسب الوضع اه حاشي في الأصل

(قوله غايه لاجل) مناف لقوله لاجل أن تكبر في المقيد أن اللام للتعديل لاجل على أنه لا يصح جعلها غايه لانخرج لان المعنى حينئذ يخرج الساكن انما اجامته انما هي الاكرا مع ان نهاية الانتراج انما هو الاصلاح وانقضاءه في الكراهه الا ان الكراهه قد تدر (قوله فان سكنت الخ) أي سكنت الواقف عن اشتراط اصلاحه من غلته أو غيرها كبعض ماله قال الشارح بهرام فان قلت اكرها من غيره فغير العيب لانها لم تجسب الا للبيكن لا للكراهه فقلت لا تسلم أنهم لم تجسب الا للبيكن لان العيب قد علم انما يحتاج الى الاصلاح ولم يوقف ١١٠ لهما ما يصلح به في الضرورة يكون قد أن في كراهته من غير من حيث عليه

هذا الحاجة الى ذلك (قوله) لكفر (قوله) أي سواء كان على معين أو على غير معين وقوله أو وقفه في رباط هذا مما دخل تحت الكاف وقوله وهو ذلك أي كان وقفه القتال قطع الطريق (قوله ان كان وصل اليه) الاولى أن يقول ان كان ويوصله وقوله فان وقفه على معين أي يغير جهاد هكذا المفهوم من النقول وأفاده بعض الشيوخ فقول عب وخرج بكفر الموقوف على معين لجهاد فانه يتفق عليه من غلته كالإلهي شريح (قوله يتفق عليه من غلته ان قبله على ذلك) كذا رأيت نقل ابن عرفة عن الشعي بهذه العبارة بخلاف ما في عب وشب أما عبارة عب فقد تقدمت وأما عبارة شب فقال فانفسه واستدركه بكفر فانه بما اذا كان وقفا على معين فانه يتفق عليه من غلته كما قاله الشعي انتهى (قوله والا فلا تثنى) (قوله ان يرد على ربه ويصل وقفه) (قوله كالإصلاح) أي لا يعوض

الترميم البناء وشوهه فذكره بعده لقصد قول بعض وثقته أي فيما يحتاج الى ثقة كالمبني (ص) وأخرج الساكن الموقوف عليه للبيكن ان لم يصلح لتكريره (ش) يعني ان من وقف دارا أو نحوها على شخص معين لاجل ان يسكن فيها فاحتاج الى اصلاح فان الموقوف عليه يتغير بين أن يصلح من غلته ماتم دمه منها وبين أن يخرج منها لاجل أن تكري ذلك الدار ونحوها لاجل الاصلاح فاذا حصل الاصلاح وانقض أجل الكراهه رجع المالك من حيث عليه فسلكتها بقوله لتكريره غايه لانخرج ولستم على قوله لتكريره والضمير للاصلاح ثم ان قوله وأخرج الخ جواب عن سؤاله قد مر من قوله لان شرط اصلاحه على مسبقه فكان ما لا فلا لانه فان سكنت الواقف الحكم فاجاب بما ذكر (ص) وأنت في فرس لكفر من بيت المال (ش) يعني أن من وقف فرسا وكفر في سبيل الله أو وقفه في رباط من أرباط المسلمين ونحو ذلك فان نفقته تكون في بيت مال المسلمين ان كان يصل اليه فان وقفه على معين فانه يتفق عليه من غلته ان قبله على ذلك والا فلا تثنى (ص) فان عدم بيع وعوض به سلاح (ش) تقدم ان الفرس الموقوف في سبيل الله نفقته من بيت المال فان عدم أول وصل اليه فان الفرس يباع ويشترى بتمنه ما يحتاج الى ثقة كالسلاح لانه أقرب الى الغرض الواقف والاولى أن العصفري عدمه يرجع لانفاق المذهب ومن أنفق لبش مال اذا وجد المال لم يمكن الوصول اليه الا أن يقال ولو رجع الضمير الى بيت المال فانه يحجز هذا المعنى ويراد بالعدم ولو حكمنا بفساد ما اذا كان موجودا وقصدنا الوصول اليه (ص) كالأول (ش) كاب بكره اللام اذا أصابه الكلب الذي يعترى الكلاب فلا ياكل ولا يشرب ويحرمه بكمه ويضع كل شيء قابله حتى يموت ويرمات العضوض وربما عاش أياما والمعنى أن الفرس الموقوف اذا أصابه الكلب وهو حي يعترى النسل كالجنون وصار لا يتقرب به في خصوص ما وقف فيه وهو الفرس ومثاله كمن يتقرب به في نحو الطاحون فانه يباع بالتشبيه في البيع فقط لانه تشبيه تام في البيع والاشتراء بينهما سلاما لانه معقول عقبه وبيع ما لا يتقرب به وحيثما يدفع ماعداه من المتدافع بين كلاميه وذلك لان ظاهر قوله كالأول كاب أنه يباع ويعوض به سلاح كما هو حقيقة التشبيه وقضية قوله وبيع ما لا يتقرب به يشتمل الفرس الكلب والحكم فيه أنه يباع ويحجل عنه في مثله وأنت عليه لانه

به مثل ما يبيع ولا يشبه لانه يحتاج لنفقة فنقول المصنف بعدم بيع ما لا يتقرب به الخ غير ما يبيع بشرى لعدم الثقة بقي ما كان مثل القطرة والمجدا اذا حصل خلال فان تطوع أحدوا ولها ماله وقوة علم ما لو بيت المال فالامر ظاهر والاشباحي يمسك (قوله فلا ياكل الخ) أي الكلب الذي هو مفرد الكلاب أي والكلب في الفرس لا يصل لذلك الحالة والام يتقرب به ويطلب المبيع ان يتقرب به الى ذلك أشار الشارح بقوله والمعنى (قوله أو يشبهه) أي ان وجد من يشابهه والاعتماد به كاذ كره بعض الشراح

(قوله لان قوله في مثله أو شقعه يخرج ذلك) أي لان الشقعة لا تنقل في الحصر بحيث تكون الحصر مشتركة بين المبيعة وغيره وأقول حيث كان المصنف يخرج ذلك فحكمه ما قال أبو الحسن الصغير فانه قال يسع حصر المبيع بما زاد استغنى عنها وكذلك انقضاءه وتصرف في مصالحه انتهى أي ومثله يقال في الزيت اذا صار لا يتنفع به في خصوص ما وقف له وبعبارة أخرى ولشيوخ خلاف في حصره العتيقة هل يتباع في مصالحه ١١١ وكذا بسطه وفضلات ثمومه وفتادله المكسورة

وتحوى ذلك وذكر في المعيار عن

بعضهم انه أجاب بقوله الحصر

البالية التي كانت في مسجد وان

يلت وجعل الناس فيها حصرا

يجدد الاتباع تلك الحصر البالية

وتبين حرمة حتى يشتريها

المسجد فيما بعد هذا وجه الفقه

وان نقلت مسجد آخر دون يسع

مع غنى هذا المسجد الذي كانت

فيه لغو ومن المساجد مع شدة

الحاجة فيجوز قول آخر في

بعض من نقلت ما نحن يقتضي به

عليه وجه لأن عمل به صريحه ان

شاء الله تعالى انتهى فظهر مما

قلناه ان المسئلة ذات خلاف

(قوله وما كبر من الاثاث) أي

رأى في الغنم لانها وان كانت فيها

منفعة الصوف لم يكن لها قلب

فتباع ويعوض بها مفرقة فيها

الذين (قوله لا تعار الخ) الا حسن

عطفه بالرفع على قوله يسع

ما لا يتنفع به لأنه ان عطف بالتر

على قوله غيره كان عتصما بما

لا يتنفع به فلا معنى لقوله وان

خر بورد قوله وان خر على

قول أي حقة بجوانه وكذا

رواية أي الفرع عن مالك ان

رأى الامام يسع ذلك الصلة جازو يجعل في مثله

وقوله ولو بيع خر ببقائه ما أفنى ابن رشد بجوانه بشرط راجع البدو

وذكر المصنف قوله لا تعار مع استدلته من قوله غيره عار لانه غرضه مفهوم شرط واعتب عليه المبالغة (قوله الا لتوسيع

كسده) هو أي من الجامع لاختصاصه بالحققة ويهمل من المصنف ان هذا الحكم بعدياته غير ادنوسيعه وأما لو ادبناه

المسجد أو لا يباع وقف والملك لاجل توسيعه اه البدر (قوله ولو جبر) مبالغة فيما دل عليه الاستقناء من الجوان

الشمالي الجوبي انه هو معنى الماذون فيه

يشترى به سلاح (ص) ويسع ما لا يتنفع به من غير عقار في مثله أو شقعه (ش) يعني أن الشيء الموقوف على معين أو على غير معين من غير عقار اذا صار لا يتنفع به في الوجه الذي وقف فيه كالنوب بخلق والقرص بلكب والعمد بجز وما أشبه ذلك فانه يباع ويشترى بثمنه مثله مما يتنفع به في الوجه الذي وقف فيه فان لم يبلغ ثمنه ما يشتري به مثله فانه يستعان به في شق من مثله قوله ويسع أي وجوبا وقوله ما لا يتنفع به المتني هو النفع المقصود لا الواقف ولكن يتنفع به في الجمله لانه يشترط في صحة البيع كون البيع مما يتنفع به وكلام المؤلف لا يشمل الحصر والزيت لان قوله في مثله أو شقعه يخرج ذلك وقوله من غير عقار في محل حال تقديره ويسع ما لا يتنفع به حاله كونه غير عقار الخ (ص) كان اثاث (ش) أي كان أثاث الموقوف غير العقار لا يشيد كونه غير متنفع به فانه يشتري بالقيمة ما يشتري بثمنه اذا يسع وأما لو كان المثلث عقار المكان عليه اعادته كما يأتي (ص) وفضل المذكور وما كبر من الاثاث في اثاث (ش) قد علمت أن ولد الحيوان المحبس مثل امله في التعيين فاذا ولدت البقرات أو الإبل أو الغنم ذكر أو أنثا فما فضل من الذكر وعن التزوي وما كبر من الاثاث وانقطع لينه فانه يباع ويشترى بثمنه اثاث تحبس كالمالها فقوله وفضل عطف على نائب فاعل يسع أي ويسع فضل المذكور وما كبر من الاثاث ما كبر من المذكور مما لا يباع منها لكونه محتاجا اليه ثم طرأ عدم الحاجة له لعدم ما كان فيه من المنفعة لكنه يشتري بثمنه مثله أو شقعه لحاجة الاثاث له فان قيل قوله وفضل المذكور الخ داخل في قوله ويسع ما لا يتنفع به من غير عقار الخ قلت ذكره لقوله في اثاث ولو لم يذكره لئولهم أن غن فضل المذكور انما يجعل في مثله أو شقعه (ص) لا عقار وان خر ب(ش) عطف على ما من قوله ويسع ما لا يتنفع به فهذا مفهوم قوله من غير عقار صرح به لانه ليس به مفهوم شرط ولو عطف عليه المبالغة والعطف قال مالك لا يباع العقار المحبس ولو خر ببقاء احباس السلف دائره دليل على منع ذلك (ص) ونقض ولو بغير خر ب(ش) يعني أن نقض الحبس يعني منقوضا لا يجوز بيعه وكذلك لا يجوز أن يبدل ربع خر بربع غير خر وفي ابن غزالي ما نصه ظاهر ان الاثاث راجع لربع الخرب والنقض ولم أره متوقفا على ربع الخرب انهم (ص) الا لتوسيع كسجد ولو جبر (ش) تقدم أن الحبس لا يجوز بيعه

رأى الامام يسع ذلك الصلة جازو يجعل في مثله وقوله ولو بيع خر ببقائه ما أفنى ابن رشد بجوانه بشرط راجع البدو وذكر المصنف قوله لا تعار مع استدلته من قوله غيره عار لانه غرضه مفهوم شرط واعتب عليه المبالغة (قوله الا لتوسيع كسده) هو أي من الجامع لاختصاصه بالحققة ويهمل من المصنف ان هذا الحكم بعدياته غير ادنوسيعه وأما لو ادبناه المسجد أو لا يباع وقف والملك لاجل توسيعه اه البدر (قوله ولو جبر) مبالغة فيما دل عليه الاستقناء من الجوان الشمالي الجوبي انه هو معنى الماذون فيه

أقوله توسعة طريق المسارين) في نيج ونجمه عت وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهي ست صور ويؤخذ
 الخواص من قول الشارح عند قول المصنف واتبع شرطه ان يوازن ما كان قد فلا يباس فيه أن يستعان ببعضه في بعض انتهى
 إلا أن في بعض الشروح التوسيع بأنه لا بد من المجرد لتوسيع الطريق بخلاف الذين فيه بعض المقيدة لأن المجرد بان يجاله
 (قوله بكونه الجماعة) تبسح عيج فيه احترازه عن مبدع الصلاة المنفرد من هذا في صواعق القاسم أن ذلك في شكل
 مسجد وفي النوادر عن ثالث والأخيرين وأصمغ وابن عبد الملك أن ذلك لما يجوز في مساجد الجوامع لا في مساجد الجماعات
 انذبت الضرورة فيها كالجموع انتهى وصوبه بعض الشيوخ واقتصر عليه بعض الشراح مع مرضا عن كلام عجم (قوله
 من المضادة) أي فلا يباع حبس لتوسعتها قال عجم والذين أن إقامة الجماعة فيه سنة يقال على تركه على الظاهر أو واجبة
 والوضو من المضادة لا فضل فيه انتهى ١١٢ وقال الرماح لا يجبر صاحب الأرض على بيع أرضه ليزاد في المضادة انتهى

بل الوضوء في البيت أفضل
 (نوع) هـ لتأخر هدم مسكنه
 وجعل هو تملكه المصلحة (قوله
 وأمر) و أي الحبس عليهم وجوبا
 (قوله يعني أن من تعدي) لا يخفى
 أن هذا جل كلام المصنف على
 التعدي أي وأما إذا هدمه خطأ
 فهل هو كذلك أو يتفق على أنه
 يلزمه عقبه وإذا هدمه بغير
 وقف ثم تبين أنه وقف فالظاهر
 أن عليه القيمة أيضا قاله عجم ثم
 وجدت عندى مناصه فالذهب
 هنا زوم القيمة أي قيمته بقامه ان
 قوت النقص أو ما بين القيمتين ان
 لم يقوت النقص وقرره عجم فقال
 لما حاصله أنه إذا هدم وقفنا عليه
 قيمته أي قيمة ما نقص وبأخذ به
 النقص وما نقص وان تعرف
 الهادم في الانقاص فعليه قيمة
 البناء قائما (قوله فالذهب الخ)

ولو صادر بالآتي هذه المسئلة وهي ما إذا ضاع المسجد باده واحتاج إلى ترميمه ويحتاجه
 عقار حبس أو ملك فانه يجوز بيع الحبس لأجل توسعة المصروف أن أي صاحب الحبس
 أو صاحب الملك عن بيع ذلك فالمنهور أنهم يجبرون على بيع ذلك ويشترى بغير الحبس
 ما يجعل حبسا كالآل ومثل توسعة المسجد توسعة طريقين المسارين ومقبرتهم وأدخل
 المؤلف تقييد المسجد بكونه للجماعة وظاهره كان المسجد مئة دما ومناخرا واحدا حفر
 بقوله كسجن من المضادة (ص) وأمر ما يجعل غنمه لغنمه (ش) يعني أن العقار الحبس
 إذا بيع لأجل توسعة مسجد أو طريق أو مقبرة كما حصرنا غنمه يشترى به عقار مئة
 يجعل حبسا مكانه وهل يجبر الباقي على السبل أو لا يجبر فيه خلاف والمنهم وروى عدم
 الجبر على جعل الثمن في غيره لأنه لما جاز لهم البيع اختل حكم الوقفية المنعقدة فيه فقرره
 وأمر و أي الحبس عليهم (ص) ومن هدم وقفنا عليه أعادته (ش) يعني أن من تعدي
 على حبس وهدمه فانه يلزمه أعادته على حاله التي كان عليها قبل الهدم ولما يجوز أخذ
 القيمة لأنه كبيعته لكن من المعلوم أنه لا يلزم من أخذ القيمة في الشيء جواز بيعه
 ككسب السبل بجلد الأخصية وغير ذلك فالذهب هنا زوم القيمة في الوقف إذا تلف
 كما قال ابن حرفة ظاهر المدونة أن الواجب في الهدم القيمة لمساكا أو وقفا مطلقا انتهى
 أي عصارا أو غيره وبعبارة والمذهب أن عليه القيمة كغيره من المتلفات فيقوم قائما
 ومهدوما يؤخذ ما بين القيمتين والنقص باقي على الوقفية (ص) وتناول الذرية
 وولدي فلان وفلانة أو الذكور والانات وأولادهم الخاند (ش) هذا شروع في بيان
 ألفاظ الوقف باعتبار ما تدل عليه والمعنى أنه إذا قال هذا وقف على ذريتي أو على
 ولدي فلان وفلانة وأولادهم أو على أولاد الذكور والانات وعلى أولادهم فانه

أي وسواء كان التعدي واقفا أو الوقوف عليه وما ذكره ابن حرفة عن ظاهر المدونة ما رتب نقل
 النوادر عن العتيقة ترجع الناصر القائلين فقال عليه أعادته ان سكك انتفاض باقية وقيته ان أزال الهادم
 أنقاصه بخرق وضوء وعلى ما قاله المصنف لو أعادته على غير صفته على التبرع ان زاده فان انقضت على يؤمر بأعادته كما كان
 أو يؤخذ منه قيمة النقص ترد فيه الساطي (قوله القيمة ملكا الخ) أعلن أن المشهور على كل حال زوم القيمة من هدم الملك وأما
 الوقف فانه ما علمت (قوله عقارا أرض غيره) المناسب حذف قوله أو غيره إذا الهدم لا يكون في غير العقار (قوله يؤخذ ما بين
 القيمتين) كما إذا قمر قائما بشرط ومهدوما بشرط ما بينهما أربعة فخطاها رقس على ذلك كل عبارة في الفها وعليه ما بين القيمتين
 (قوله الذرية) يضم الذال المحبة أو فضع وأشهر من كسر هاء من ذر الله الخلق أي خلقه (قوله باعتبار ما تدل عليه) أي لا باعتبار
 كونها ألفاظا تدل على صحة الوقف مطلقا (قوله أو أولادهم) متبدي في الثانية بوليد كره في الثالثة وأما في الذرية فلا يشترط

يتناول

أقوله لان أهل أصل لاسل لا يناسب أن يأتي ١٤٤ بالتعليل على هذا الوجه فالأولى أن يقول ومثل أهل الف دخول

من ذكر هؤلاء لان أهل أصل
لاسل أي فيصري في كالمباصر في
أهل دفعه لما يقال ان كالمعناه
الاتباع فبتناول غير ما ذكر
فيكون الخ) بقى أن يقال لم يقل
رجل بل قال رجلا ولم يقدم
ما يدل على التانيث (قوله ولم يبدأ
يسقط) أي بقوله لاسل وعزافي
الضميمة لتسقي الباسي وقوله لكن
لا يلزم الأولى أن يأتي بالتعليل
فيقول لانه لا يلزم من عدم رؤيته
عدم وجوده (قوله ولم أر الخ)
اعتراض على هذه النسخة أي
التي هي قوله وان قصوا من حيث
عدم الوجود والاول اعتراض
على نسخة نصري من جهة المقتضى
(قوله ومو اليه المعنى الخ) واذا
قال وقف على عتاقى وذر بهم
اعتصم بعتاقه وذر بهم ولا يشل
عتاقه أصله فرعه (قوله يجوز
الخ) المناسب أن يقول يته وبين
المحبس عليه أتي (قوله أصل
الواقف) أي وان علا فرعه
وان سفل (قوله ولا يدخل
الموالي الاعسالون) أي الذين
أعتقوا الواقفين (قوله وان لم
تكن قرينة) أي على دخول
المزلى الاعسلى واذا قال وقف
على مالكى لابتناول الا لا يصح
حيث كان العتق كذلك أي
أقول وقف على عبيدى وكان
العرف يقتصر هم على السود
كعرف مصر فلا يدخل الايض
لان باب الوقف من جهة الابواب
التي يقول على العرف فيها

رجلت عصبت (ش) يعنى أنه اذا قال هو حبس على اخوتي فانه يتناول الاتي ولو اخذا
لام واذا قال هذا وقف على رجال اخوتي أو على نسائهم فانه يتناول الصغير والصغيرة
منهم واذا قال هذا وقف على بنى أبي فانه يشمل اخوته الذكور خاصة انشاءً وأب ويشمل
أيضاً ولأدهم الذكور خاصة دون الاناث واذا قال هذا وقف على ألى أو قال هو وقف
على أهلى فانه يتناول العصبه لان أهلى أصل لاسل فدخل الابن والاب والجد والاخت
وبنوهم الذكور والاعمام وبنوهم ويتناول أيضاً كل امرأه لو كانت رجلاً فرضا كانت
عصبه كالاخت والعمة والبنات والابن وتدخل بنات العم ولو بعدت فتدعى كلامه
ويتناول من الرجال العصبه ومن النساء امرأته ولو رجلت عصبت أي كانت عصبه أعم
من أن تكون عصبه بغيرها لم لا ودخلت الام والجد من جهة الاب وراعى معنى من
فانت عصبت ولم براع لفظها والاقبال عصب ولا يقال الأولى مراعاة اللفظ لاننا نقول
عجله ما لم يقدم ما يدل على التانيث فيكون الاخنس مراعاته معناها وقد دل على التانيث
هنا رجلا فالاحسن في عصب التانيث (ص) وأخارى وأخارى جهته مطلقا وان
نصرى (ش) يعنى أنه اذا قال هذا حبس على أخارى فانه يدخل أخارىه من جهة أمه
من جهة أبيه ومن جهة أمه فدخل كل من يقرب لأمه من جهة أبيه أو من جهة أمه
من الذكور والاناث ويدخل كل من يقرب لأمه من جهة أمه أو من جهة أبيه من
الذكور ومن الاناث فتدخل العمات والعمالات والاخوات وبنات الاخ وبنات
الاخت وابن الخالة واليه أشار بالاطلاق والافرق بين المسلم والذى منهم اصدق اسم
القرابة على ذلك وعزافى الذخير لتسقي الباسي من أشبه وهذا مقرر على صحة الوقف
على الذى كأمه أو الالباب وبهذا يسقط قول ابن غازى ولم أر من ذكر ما قاله المؤلف
لكن لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده وجعل بدله وان قصوا أي بعدوا ولم نره هذه
النسخة كما أشاره البرموى ونصري لقصة في نصارى اكنتم اريد بنسبة والمراد أخارىه
النصارى النصيرين وأما الحريون فلا يدخلون انما قالوا لافرق بين اليهود والنصارى
وغيرهم من الكفار الغميين (ص) ومواليه المعنى ولوله (ش) يعنى أنه اذا وقف على
مواليه فانه يدخل فيه المعنى بفتح التاء وهو الذى أعتقه الواقف ويدخل فيه أيضاً ولد
من أعتقه الواقف لصلبه فان نزل أجرى على مامر وهو أن كل ذكر أو أنثى يحول بنسبه
وبين المحبس أتي فلان يولد ولا عتب (ص) ومعنى أبيه وابنه (ش) الضمير في الموضعين
يرجع للواقف والمعنى أنه يدخل في وقفه على مواليه أيضاً من أعتقه أصل الواقف ومن
أعتقه فرعه ولو قال ومواليه من له أو لأمه أو لفرعه ولو له بالمر لكان أشمل فانه
يشمل من ولأوله للمعنى ولو بالمر يولد أو عتق ومن ولأوله لأصله كذلك ومن ولأوله
أفرعه كذلك ولا يدخل الموالى الاعلون على مذهب المدققة ان لم تكن قرينة (ص)
وقوم عصبته فقط (ش) يعنى ان الواقف اذا قال هذا وقف على قومي فانه لا يدخل فيه
الا لعصبه الرجال دون النساء ولو رجلى عصبين قال بعض شيوخ عبد الحى ورفيقى
الرجوع في ذلك الى العرف ان كان عرف (ص) وطفل وصبي وصغيران لم يبلغ وشاب

(قوله الاربعين) أي لقامها وكذا قوله للسنتين أي لقامها وتجمع المصنف في هذا التفصيل ابن شعبان وهو عاقل عرفت
 الاثن والحاصل أنه متى جرى عرف بشئ يتبع وافق ما ذكره المصنف وأخالفه (قوله من الأطفال والكهول والشيوخ)
 المناسب أن يقول والاحداث (قوله واليه أشار بقوله الخ) هذا مشكل حيث قال الارمل هو الذي لا زوج له والارملة هي
 التي لا زوج لها فقابل بين الارمل والارملة ففضيحه عدم دخول الارملة في الارمل فكيف تصح الإشارة بمحباب ان الارمل
 يشعل الذكر والاثن فإذا أراد التخصيص على خصوص الاثن زاد التاء ١١٥ فيقال أرملة بعد كتب هذا وجدت

هندي ما نصه قوله واليه أشار
 بقوله كالارمل أي ان الاثن
 تدخل في هذا اللفظ لان المرأة
 يطلق عليها أرمل بل اغما يطلق
 عليها أرملة كما يأتي من البساطي
 كذا الفاظه وبعض المحققين وهو
 يرجع لما قلنا في المعنى فقدر
 (قوله ليس من باب الاسقاط)
 ومقابل المنه وران الوقف من
 باب الاسقاط ومن فائدة ذلك أنه
 لو حلف شخص لا يدخل دار
 فلان ثم وقفها وخلها الحالف
 فانه بحث بخلاف ما ذابها
 مسجدا وخلى بينه وبينه فلا
 حنت ثم طاهره فعوله للمساجد
 وهو عوفي الذخيرة خلافا للقرافي
 فانه قال في الذخيرة اتفق العلماء
 في المساجد أنهم من باب الاسقاط
 كالعتق لأملاك لاحد فيها بقوله
 تعالى وان المساجد فملا
 تدعو مع الله أحبدا ولاتها
 تقام فيها الجمعة والجماعة والجمعة
 لا تقام في المألوكة (قوله تيسير
 مصله) أي ما يسهل به من صفاته
 التي كان عليها أي بحيث ييسر
 على هيئة أخرى غير الموقوف

وسعدت الاربعين والافكهل للسنتين والافشيج (ش) يعني أنه اذا خال هذا اوقف على
 أطفال أو لادى أو على صغار أو لادى أو على صبيان أو لادى مثلا فانه يتناول من لم يبلغ
 فقط ذكرًا كان أو أنثى واذا خال هذا اوقف على شباب قوى أو قوم فلان أو على احداثهم
 فانه لا يدخل فيه الا من بلغ ولم يصور أو بعد عام وسوا في ذلك المذكور الاثن واذا قال
 هو وقف على كهول قوى أو قوم فلان فانه يدخل فيه من جاوز الاربعين عاما أي أن يبلغ
 من العمر ستين عاما واذا قال هو وقف على شيوخ قوى أو قوم فلان فانه يدخل فيه من
 جاوز الستين عاما أي آخر عمره وسوا المذكور والاثن فقوله (وشمل الاثن) راجع للجميع
 من الأطفال والكهول والشيوخ كالوقف هو وقف على أوامل قوى أو قوم فلان
 فانه يشمل الذكر والاثن لان الارمل هو الذي لا زوج له والارملة هي التي لا زوج لها
 واليه أشار بقوله (كالارمل) وشمل بكسر الميم ونفتحها كما قاله الجوهري (ص) والمات
 للواقف (ش) يعني ان المشهور ان الوقف ليس من باب الاسقاط بل الملك ثابت للواقف
 على العين الموقوفة بالمعنى الاثني ولما كان هذا هوهم ان للواقف الغلة اذ هي فائدة
 الملكية قال (لا الغلة) فان الموقوف عليه هو الذي علف الغلة والفترة والعين والعرف
 والوبر من الحيوان واذا كانت العين الموقوفة على ملك الواقف (فه) ان كان حيا
 (ولو انه) ان مات (منع من يرد اصلاحه) للتلافي في اصلاحه الى تفسير مصله فان لم يمنع
 الوارث فالامام وهذا اذا اخلوا والاقتصر لهم اصلاحه انظر نص ابن عرفة في الكبير
 (ص) ولا يفسخ كراهة زيادة (ش) يعني أن الحليس اذا صدرت اجازته بآخرة المشمل
 ثم بامتنع بزيديته فان الاجارة لا تنفسخ لذلك الزيادة فان صدرت اجازته بدون آبرة
 المشمل فان الزيادة تقبل من ارادها كما كانت حاضرة الاجارة الاولى أو كان غايها يعتبر
 كون الكراهة كراهة المثل وقت عقدا الاجارة فان كان أقل من كراهة المثل وقت العقد قبلت
 الزيادة أي ما لم يكن المستأجر يدفع الزيادة فهو أحق وما لم يزد الاثر عليه فبغيره اذ بان
 لان العقد حينئذ اتمم وان ثبت كون كراهة الاول فيه فبغيره على الثاني حيث وقع العقد
 أو بالنداء والاستقصاء وعلى الاول انه ليس فيه فبغيره حيث وقع من غير نداء عليه
 وهو فبغيره على الاول وبعبارة وان وقع كراهة الوقف بدون آبرة المشمل وزاد آخر على
 المستأجر فانه يفسخ لزيادة فان طلب من زيد عليه ان يبقى بيده ويدفع الزيادة لم يكن له

عليها (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي اذا كان الكراهة وجبسية أو مشاهرة ونفذ الحكم الالهي لا يفسخ الا بالنداء وما بدون
 فنفذه الفسخ ولو كان بكراهة المثل انتهى (قوله وما لم يزد الاثر فبغيره اذ بان) لا يفسخ ان هذا ياقض قوله ما لم يكن المستأجر
 يدفع الزيادة فهو أحق وذلك لان فبغيره ان يقول وما لم يزد الاثر فبغيره اذ بان (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان
 ما لم يكن المستأجر يزد (قوله لم يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد
 الاصل الفقه (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد (قوله ولا يفسخ كراهة زيادة) أي ان كان يزد

(قوله فان يلقم اغلا يلقفت لز ياد من زاد) أي فالحق له سنة الذي زاد أجره المثل ولا مبعرة بزادة الساكنين ولو زاد على
أجرة المثل وحاصله انه اذا صدرت اجارة أو لا بدون أجره المثل وبلغ شخص أجره المثل فحقت اجارة الاول ولو التزم بثلث
الزيادة التي هي أجره المثل ولا يكون أحد موضع يده ولو زاد على من يلقم أجره المثل هذا معناه على ما فهم عب عبارة عجم
ولا يخفى بعده ان يقال كيف يكون الطارئ الزائد أجره المثل أحق بمجرد الزيادة مع انه لم يحصل منه عددا يجار مع الناظر أقول
ويحتمل ان تفعل عبارة عجم المذكورة على خلاف ما فهم عب ان المعنى فاذا بلغنا أي والتزم الساكن الزيادة كان أحق
ولا يلقفت لز ياد من زاد بعد ذلك وأقول حدث ان الواقف لم يشترط شيئا فيقال فان زاد الفاعل أجره المثل والتزمها الساكن
كان أحق لوقوع عقده في الجلة مالم يزد إلا على ذلك والا كان أحق لوقوع الخلل في العقد مالم يلتزم الساكن فكذلك الزيادة
أي الملقنة فهذا الذي يظهر اذ فيه جمع بين الطرئين في الجلة وبعد كسبي هذا رايت عندى مافيه قوله ولا يقسم أي اذا وقع
العقد وأما لو أعطاه انسان أجره المثل وأعطى غيره أكثر فان الزيادة تقبل بلا شك لانه لم يحصل عقد متماثل انتهى فهذا الكلام
عما يقوى البحت المذكور مع عب ١١٦ (قوله فانما تصحاب الى ذلك) أي ولو لم يزد على ذلك بخلاف ما قبل الخ حال عجم

ذلك الآن يزيد على من زاد حيث لم تبلغ زيادة من زاد أجره المثل فان يلقم اغلا يلقفت
لز ياد من زاد وهذا في غير الممتدة فانما اذا كانت بعمل وقفت اجارة بدون أجره
المثل ثم زاد على شخص وطلبت البقية بالزيادة فانما تصحاب الى ذلك (ص) ولا يقسم
الاماض زمنه (ش) يعني ان الحبس اذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر
عليه لا يقسم من غلته الاماضى زمنه او وجبت وأمان كانت الغلة عن منافع مستقبله
كسكنى أو زراعة ونحو ذلك فانه لا يجوز له ان يقسم ذلك قبل وجوبه لانه يؤدى الى
احرام المولود والغائب واهوا من لا يستحق اذا مات وأمان سكان الحبس على
قديم معينين كالقصر او الفزاة فانه يجوز للناظر على الوقف ان يكرهه بالتقدي ويقسم غلته
على أهلها الا من من ذلك قوله الاماض زمنه مستثنى من نائب الفاعل أي ولا يقسم
غلته زمن من الزمنة الا غلته زمن ماض تحذف المضاف من الاول وأقيم المضاف اليه
مقامه فصار ولا يقسم زمن الا غلته زمن ماض تحذف المضاف من الثاني وأخر المضاف
اليه وأقيمت صفته مقامه فصار ماض زمنه وزمنه ماض فوع بماض (ص) وأكرى ناظره
ان كان على معين كالسنتين (ش) يعني ان الوقف اذا كان على قوم معينين وأولادهم
فان الناظر عليه لا يجوز له ان يكرى أكثر من سنتين ونحوهما فان كان على قوم غير
معين كالقصر فانه يجوز له ان يكرى أكثر من ذلك كالاربعة أعوام ونحوها وفي

بعد عبارة المذكورة هنا وانظر
لو كانت الزيادة عليها تبنى بأجرة
المثل وتزيد عليها وطلبت البقية
يقدم ما يبنى بأجرة المثل فهل
تصاحب الى ذلك أو لا تصاحب الى ذلك
الا اذا وضعت البقية بكل الزيادة
والظاهر الاول (تبيينه) اذا
أكرى الناظر بغير أجره المثل
فمن تمام أجره المثل ان كان
ملسا والاربع على المستأجر
لانه مباشر وكل من ربح عليه
لا يرجع على الآخر هذا ما يعلم
المستأجر بان الاجرة غير أجره
المثل فان كان ماضيا من فبيد
به انتهى وأجرة المثل ما يقوله
أهل المعرفة (قوله فيجوز له ان
يكرهه بالتقدي أي اربعة أعوام

ونحوها بما يأتي (قوله مستثنى من نائب الفاعل) أي بحسب التقدير فلا ينافى انه نائب الفاعل (قوله وأقيمت الصفه الخ) الكلام
أي ثم حذف نائب الفاعل فصار ولا يقسم الاماض زمنه بما نطق به المصنف (قوله كالسنتين) كان ينبغي للمصنف سقاط الكاف
قال المذموم يجوز كراه من حبس عليه ربع من الاهبان والاعتبار لعامين لأكثر فوه وايد ابن القاسم وبه القضاء كما أفاده
الموافق فادامت ذلك فقوله اشرار ونحوهما أي على ان الكاف للدخال أي استدلال سنة فقط وقد علمت ان المناسب حذفها
فكان الاولى لشارح ان يقول الكاف استعصامة لا تدخل شيئا ثم قول المصنف كالسنتين ظاهره بالتقدي وبغيره لكن بغيره
باتفاق وبه على أحد القولين لان السنتين والثلاثة عند المصنف قريب ومعهم وبه لو كان أكثر من السنتين والثلاثة لا يجوز
كراهيه بتقدي ولا غيره لكن باتفاق وبغيره على أحد قولين لان ما زاد على الثلاثة عسده فاشقل كلامه على الاقسام الاربعة التي
ذكرها ابن رشد لان قضية المصنف ترجيح ذلك القول (قوله كالاربعة أعوام ونحوها) التعوضه فالجدة خمس سنين وهذه
طريقة تريح من العمل قضاه طرية على اقل ابن مزين والذي ذكره الموافق ان الذي استعصمه قضاء طرية كونه لا يربعة
أعوام خوف اندراسه بطول مكنته يد مكره ومن المعلوم ان ما يقوله الموافق قد عمل عليه فليحذف المناسب حذف ونحوها

(قوله عشرة أعوام الخ) هذا يقيد ان الكفاف في قول المصنف العشرة استقصاء لا تدخل شأوه كذلك فقد قال ابن رشد قال عبد الملك وقد أرى مالك منزله عشر سنين وهو صدقة على هذا الحال كذا ذكره الواقف (أقول) وروى عن ذلك من مالك قيل انهم اقتصروا اتفاقية فلا يلزم منه القصر على العشرة إذ يحتمل أن يكون يقول بالجو أو لو خمس عشرة سنة ثم ان بعض الشيوخ قيد قول المصنف ولو من مرجعها كالعشر أي من غير واسطة بينهما وبين العين بان كانت له بعلم العين بلا واسطة اما اذا كان لا يقتل اليه الا بعد واسطة فعلة المنع موجودة انتهى (قوله السنين الكثيرة) أي ولو أزيد من أربعين عاما أي مع شرط تعجيل الابرة ليعمر بها (تنبيه) وقد علمت من كلام الواقف ١١٧ وشارحا صحة حمل كلام المصنف

على الدار وفي كلام غير خلافه وحاصله ان كلام المصنف أي الذي هو قوله وأكرى ناظره الخ في خصوص الارض وأما الدار فيحصل فيها فإذا كانت في غير معين فلا تكرر أو كقولهم عام أو إذا كانت على معين فلا تكرر عاما (قوله وان بنى محبس عليه) أي بالتحصيل أو بوقف كاملة (قوله بنى فيه شيئا) أي أو أصل بنى (قوله فان بنى الله محبس) أي ولو بعد البناء (قوله فاشهره الله محبس) ومقابلته أنه لو بنى (قوله ولو ملكه) فعل ماض أي ملكه الواقف ما بناه (قوله فله تقضه) لا ينبغي أنه هذا يعلم ان اصل ما يتشبهوا مقامه على الوقف لا عليه ولا ينافيه قوله وأخرج الساكن الموقوف عليه السكنى لكرى له على ما إذا لم يوجد في الوقف ربع يرضى عنه (قوله وهذا اذا سكن ما بناه) راجع لجميع المسائل المتقدمة لخصوص من يليه كما هو خد من

الكلام حذف تقديره وأرى ناظره لغير من مرجعها دليل قوله (ولو من مرجعها كالعشر) وصورته ان من حبس على زيد ثم على عمرو فانه يجوز لعمرو ان يكرر بها من زبده عشرة أعوام وسواء كان المرجع بتعيين عليه أو ملك فلهذا الواو قد عطف شيئين على شيئين فقطعت من مرجعها على ذلك المقدور وعطفت كالعشر على كالتين ثم ان كلام الواقف مقيد بما اذا لم يشترط الواقف مدة أو الاجل على ما شرط وجمعا للمنع الضرورة لا كغير من ذلك لاجل مصلحة الوقت كما وقع في ذم القاضى ابن ابيدبس بالقبول وان دارا حبسا على الفقير ثم رتب ولم يوجد ما صلح به فاقى بانما تكرر السنين الكثيرة كيف تكرر بشرط اصلاحهم كراثة أو ان يسمع بيعة أو هو المعول عليه والمراد بالناظر في كلام الواقف هو الموقوف عليه وأما غيره فقوله أن يكرر أي زبده ذلك لأن بونه لا تتفصح الاجابة (ص) وان بنى محبس عليه فان مات ولم يبن فيه فهو وقف (ش) يعني ان من حبس عليه بيع متلافق فيه شيئا فان بنى الله محبس أو ملك على عليه فان مات ولم يبن فيه فلهو وقف وإن لم يبن فيه قل أو كثر قوله فهو وقف أي الواقف لا يبال ان وقف غيره فلو لا نقول ان الحبس عليه انما يبنى للواقف وملكه فهو محذور يجوز الاصل وهو محبس ان لو بنى الاجنبى في الوقت شيئا فانه يكون ملكا كما في النوادر والغرس كالتين او اذا كان ملكا فله تقضه أو تقضه منقوضان كان في الوقت ما يدفع منه ذلك وهذا اذا كان ما بناه لا يحتاج اليه الوقف والانيق من الفلة قطعاً بمنزلة ما بناه الناظر (ص) وعلى من لا يحتاجهم أو على قوم واهلهم أو على كونه ولم يبنهم (ش) يعني ان الحبس اذا كان على قوم لا يحتاجهم كالفقير او المجاهدين وما أشبه ذلك أو على قوم واهلهم من بعدهم أو على ولد وولده أو اخوته أو اولادهم وما أشبه ذلك وهم غير معينين فان الموقوف على الحبس يقسم غلته على من حضر من الفقراء أو غيره ومن يفضل أهل الحاجة على غيرهم ويفضل أهل الغالب على غيرهم في الفلة وفي السكنى باجتماعه لان قصد الواقف الاكسان والارفاق بالموقوف عليهم وسد حلقهم فان استوفوا الفقراء والغنى فانه يؤثر الاقرب على غيره فقوله (فضل المولى)

كلهم (قوله وعلى من لا يحاط به) أي ويحاط به ولكن يحصل لكل منهم ما لا يتوقع به كالفلس (قوله فان استوفوا) أي ان ما تقدم من التقدم اذا كانوا متساوين بالقرى والغنى وماذا تساوا وفيه ما فانه يؤثر الاقرب أي الواقف واعطى الفضل لمن يليه أي ان وجد اقرب وقريب واذا اختلفوا بان وجد قريب فقير واقرب غنى أو اثر الفقير والاقرب على الغنى الاقرب فان تساوا فقولوا غنى ولم يكن اقرب ولا قريب ولم يسهم في مثل الدار فانه يكرى عليهم ويقسم كراثة بينهم بالسواء لأن رضى أحدهم بما يصير لاصحابه من الكراثة ليسكن فيها فله ذلك ثم ذكر المصنف من اعتبار الحاجة في الوقف على قوم واهلهم أو على كونه ومنه على زيد وعمرو الفقيرين فانه هو في الاصل لاقى الدوام وإذا طال المصنف لم يخرج من ساكن الخ (قوله فضل المولى) أي الناظر

والمراد بالتفضل التقديم فيقدمون على الاحتياج إلا أن يفضل عن الفقراء شي وما ذكرناه من أن التفضل هو ادبه التقديم
 بـ بعض الشراح والاحسن أن يراد به ما قبله من التقديم والزيادة كما في تفضل ذي العيال بالمراد به الزيادة (قوله أهل
 الحاجة) أي ولو احتجنا لنعطى من له كفاية ورعاضاً في حاله بكثرة عياله (قوله والعالم) ظاهره وإن لم يكن ذات حاجة لأنه
 مظنة الاحتياج حاله الشيخ كريم الدين وقضية بهرام أن الغنى ذي العيال لا يعطى شيئاً (قوله ثم استغنى) أي وأترك طلب العلم
 مثلاً فكلام الشارح فيها إذا كان الوقت على جماعة موصوفين بالفقر ولا يفهمونه (قوله من استغنى أي وأترك طلب العلم
 مثلاً أي لم يشرط إلا أن الناظر رأى في ذلك مصلحة فيتميزه بغير شرط الوقت ولذلك جعل الناظر (قوله فانه يعمل على أنه سفر
 عود) مخالفاً لما ذهب إليه غيره من أنه محمول على عدم الرجوع وهو ظاهر قول مالك في رواية علي وظاهر ابن عرفة ترجيحه
 خلاف ما في باب وجبت قلنا بأنه سافر ١١٨ يرجع فانه على - فانه يسوغ له أن يكرى موضعه إلى أن يرجع كما سرح به

ابن نونس وقوله على معنيين
 محصورين مكان حال وقف
 على زيد وهو ويكر الفقراء
 أو طلبية العلم أو أهي القرية
 الثلاثة كالمعاينة أو المقاربة
 الفقراء أو طلبية العلم والمحصل
 أن من سبق لمن لم يكن فيه
 الوصف فانه يخرج لمن فيه
 الوصف والمعروفة في أول الأمر
 لأن الدوام أي الاشتراط أو رأى
 ناظر كما تقدم فان تساوى في
 الوصف فن سبق بالسكن فهو
 أحق والفضل كالسكن (قوله
 فاذا زال الفقر أو ترك العلم
 أخرج) بـي ماذا كان الوقف
 على الشباب أو الأحداث
 وبموجها فليس من الوقف على
 معين وهذا واضح أن لم يقل على
 الشباب من أولاد فلان مثلاً
 والافهم من الوقف على معين
 مع أنه يخرج بزوال هذا الوصف

أهل الحاجة) والعيال رابع إلى المسائل الثلاث وقوله (في غله وسكنى متعلق) بقوله
 فقل على المشهور ومقابل له لأن المساحشون لا يفضل الأبرار من الواقف وفهم من
 كلام المؤلف أنه إذا عين كزيد وعروة ويكر وهند وقال هو وقف على هؤلاء لا يخرج
 ذلك فانه يسوي بينهم المذكور الاتي والغنى والفقير والكبير والصغير والحاضر والغائب
 سواء في الغلة والسكنى (ص) ولم يخرج ساكن لغيره الأبرار أو سافر انقطاع أو لم يعد
 (ش) يعني أن من سكن في الحبس على نصيبه ثم استغنى فانه لا يخرج من الحبس لأجل أن
 يسكن غيره فيه ولو كان غيره محتاجاً لثلاث ولو لم يكن في الربع سعة لأنه سكن بهن فلا يخرج
 الأبرار إلا أن يكون الواقف شرط أن من استغنى يخرج لغيره أو سافر فانه يعمل به أو يكون
 الساكن سافراً انقطاع أو سافر سراً بعد انقطاع حق من السكنى ولغيره أن
 يسكن مكانه لوجهل حاله في سفره هل هو سافر انقطاع أو سفره عود الرجوع فانه يعمل
 على أنه سافر عوداً والبعيد هو الذي يعمل صاحبه على الانقطاع وكلام المؤلف فيما إذا
 كان الحبس على معين محصورين أو الأوجب أخرج من زال منه ذلك الوصف كقوله
 وقف على الفقراء أو طلبية العلم مثلاً فان زال الفقر أو ترك العلم أخرج

هـ (باب) يذكر فيه أحكام الهبة والصدقة والعمرى هـ

وحكمها أي الهبة التذلل لقاتها قال ابن عسلة السلام وينبغي كون الصدقة من
 أنفس ماله وكونها في الأقارب انتهى والمناسبة بينهما بين الوقف ظاهر وهي المعروف
 والخبر ونى العوضية وأما هبة الثواب فكالبسيع لذا ذكرها آخر الباب كالبيع والهبة
 مصدر قال أهل اللغة يقال وهبت شيئاً إذا باعته أو وهبت ما وهبته أو وهبت ما وهبت
 وأوهية بكسر الهاء فيسماوا الاتهاب قبول الهبة والاستيلاء سؤال الهبة وتزاهب

والمحصل أن الوصف بشباب ونحوه ليس كالوصف بالفقر لأن وصف الشباب ونحوه لما كان أمراً لازماً
 لذات كل زواله مؤثر أمطلقاً لأنه لا يمكن عوده بخلاف الوصف بالفقر فلا يتردو القطع لا يمكن عوده
 هـ (باب الهبة) هـ
 بها على المعاصي والكرامات أي كهيبة لا كالهبة أو كان يستعين بها على عكسه وكسبه كسبه الله تعالى على القول بكونه
 وكونها في الأقارب) أي فهي في حد ذاتها مستحبة مستحب استحبها آخر كونها في الأقارب بخلاف الزكاة (قوله والخبر)
 هو من المعروف (قوله والهبة مصدر) حاصله أن الهبة في اللغة المصدر الذي هو إعطاء الشيء الموهوب (قوله والابن)
 الوهب) أي فالهبة والمرهبة اسمان لذات الموهوبة (قوله والاحتباب) فهدية يهدى بها على الجادة

(قوله اذا وهب بعضهم لبعض) أي وهب كل منهم لما فيه فظهرت المقابلة (قوله ووهبته كذلك) أي أن اللغة الأكثرية ما تقدم وهو وهبته به بتعدي الموهوب له بحرف الجر واللغة القليلة تمدية به بنفسه كقوله وهبته كذا (قوله ووهبته أي كثر الهبة) لا يخفى أن كثر الهبة يظهر في وهاب وأما بالنسبة لوهابة فالمناسب أن يقول أي كثر الهبة لاهواله كثر موهبه كثر (قوله كذلك الاتساع) أي أي كان يوكاه على أن يعقد على وليته ومثله ما إذا وركاه على أن يتولى عقده على ذلالة (قوله بخلاف في الحكم الاستحقاق المذكور) المناسب أن يقول بخلاف التخليك في الاستحقاق المذكور فإنه ليس انشأه بل هو تقرير لما ثبت قبل خامسه أن التخليك موجود في الأمرين لأن التخليك في الهبة انشاء فعلا في التخليك في الاستحقاق فليس انشاء بل هو تقرير (قوله والعلة انشاء التخليك) ظاهر العبارة أن التخليك الذي هو فعل الفاعل يتعلق به شيء آخر هو انشاءه وظاهر أن ذلك ليس مجرد بل المراد أن التخليك لا يفسر بالتقرير فكأن الاستحقاق بل يفسر ١١٩ بإنشاء التخليك ثم بعد أن علمت ذلك فقد

القوم اذا وهب بعضهم بعضا ووهبته كذلك قلبيته ورجل وهاب ووهابة أي كثر الهبة لا واه ولا وه ولا يعرف ابن عرفة العطية التي الهبة أحد أنواعها بقوله تملك مقول بغير عوض انشاءه مقول مقول يخرج به تملك غيره كملك الاتساع في المرأة أو غلبك الطلاق أو وه بغير عوض يخرج المبيع وغيره من المعاوضات وقوله انشاء يخرج به الحكم باستحقاق وارثه لأنه تملك مقول بغير عوض إلا أن التملك في العطية انشاء بخلاف الحكم في الاستحقاق المذكور فإنه تقرير لما ثبت والعطية انشاء التخليك لأنها قررت ويدخل في العطية العارية والحبس والعمرى والصدقة والهبة وهذا أحد العطية العارية التي هي كالغيران لأن الإنسان والفرس أن كان ماقتهم بأنواعا وكالإنسان للعطى والزبيح أن كان صنفا ثم قال رحمه الله والهبة لا للثواب تملك ذي منفعة لوجه المعطى بغير عوض والصدقة كذلك لوجه المعطى لوجه المعطى يخرج بقوله ذي منفعة العارية ويحويها وقوله لوجه المعطى يخرج به الصدقة فإنه لوجه الله فقط أولا رادة الثواب مع وجه المعطى على قول الأكثر يخرج بقوله بغير عوض هبة الثواب ثم قال رحمه الله وهبة الثواب عطية تصدبها عوض مالي (ص) الهبة تملك بلا عوض ولثواب الاتساع صدقة (ش) في الكلام حذف تقديره والهبة بالمعنى المصدرى للثواب تملك بلا عوض وللثواب أي ثواب الاتساع صدقة فقط وله ولثواب الاتساع طوف على المقدر وهو قوله لوجه المعطى وتلك بلا عوض صادق عليها لكن اختلفا بالفرض والقصد وقتنا بالمعنى المصدرى لاجل الأخبار عنه بملك اذ هو فعل وهو صفة للمعلق الذي هو الواهب لتفرض بذلك عن الهبة بمعنى الشيء الموهوب اذ لا يصح الاخبار عنه بملك ثم القسمان معا بلان هبة الثواب الخارجية بقوله بلا عوض وهذا الظاهر قوله اول باب الرحمن بذل منه البسيع ما يساع اذ الرحمن بمعنى الموهون ولا يصح الجمل معه ويمكن أن يفرد

من وجهين الاول انه يقتضى أن الصدقة من أفراد الهبة وليس كذلك الثاني ان المناسب ما أن يجعل الموهوب فيه الهبة والصدقة أو الموهوب فيه الهبة والصدقة لا أنه يجعل أحدهما محولا ولا آخر موهوبا وقطعت من أحد الاستكاليين فقال والعطية للثواب التي الموهوب في الموهوب لا آخر صدقة ثم رأيت بحثي ثم اتصرت لما قاله شارحنا من حيث أن قصد المصنف بيان أن الهبة للثواب الاتساع فقط من أفراد الصدقة وليس قصد بيان الفرق بين الهبة والصدقة فتدبر (قوله لا للثواب) أي ثواب الاتساع وقوله فتدبر للثواب الاتساع التفرع لا يناسب المقعر عليه لأن المقعر عليه يقتضى أن المقدرة لله للثواب لا قوله لوجه المعطى كما قاله إلا أنه مجمعا فكله لا كلفي ذلك والمراد أن الهبة ليست معدومة من البيع فخرجت هبة الثواب (قوله الرحمن بمعنى الموهون) أي غير اذ الرحمن الفعل فصل كلام المصنف هنا نظير ما في الرحمن من المراد الفعل في الباب

وقوله يمكن أن يتقدمه ما ضاف إلى أن يراد بالهبة الشيء الموهوب وقوله وتظهيره يقال في باب الرهن أي الرهن ذو
على أن يراد بالرهن المرحون والحاصل أن الأشكال انما تأتي على أن يراد بالرهن والهبة المرحون والموهوب من حيث أنه أشهر
من الذات بالفضل وحاصل الجواب من وجهين الأول أن يراد من الرهن والهبة الفعل الثاني أن يراد المرحون والموهوب
و يتقدمه ما ضاف كالتبيين (تنبيه) يتقدم تعريف الهبة شرعا وأما تعريفها لغة فهو إيصال ما ينتفع به مالا أو غيره (قوله في كل
محلوك للأواب) أي هبة التصرف بإطلاعه بخلاف بيعه ونحوه وهو من أراد بقوله محلول أي مقبول استرازا من الكلب الذي
لم يؤذن في اقتنائه (قوله أو متفقه) ١٣٥١ تقدم أن إعطاء المتفقه لا يقال له هبة بل إعادته أو حبس (قوله كالاقتناع

بالزوجة) أي لا يصح أن يقول
وهبت لك الاقتناع بزوجة
الذي استحقه وقوله وكبيع
أم الولد المناسب إسقاط بيع
الموصوف بأنه لا يقبل النقل
شرعا أم الولد لا يبعها (قوله
والكلب) أي المأذون في اقتنائه
(قوله لكن هبة الزوجة) أي فيما
زاد على ثلثها لافي هبة الثلث
لأنها لا تحتاج فيها لإجازة خلافا
لتأخير عبارة الشارع وأما هبة
المريض إذا زاد على الثلث ففي
حسب أنها صحيحة وجعله كالزوجة
ففي تبرعها بزيادة الثلث وأفاد
بعض شيوخنا أن الراجح به لأنه
في المريض وقوله وأما هبة
الصغير أي والسقمه أي ومثلهما
العبد إذا فاده بعض شيوخنا
لأنه محبوب وعليه (فرع) *
إذا وهب للمريض في مرضه
أو تصدق أو حبس ثم مات كان
ذلك في ثلثه وليس لزوج في
ذلك الحسب منه ولا يتجمل

معطاه حتى يصح أو يعوت قاله في المدونة (قوله وهذا التفصيل في المقصود) لا يفتي أنه إذا اراد بالهبة الزم لا بد من
من ذلك والمعنى أن من تبرع بزيادة من الإلهام وهو صادق بالهبة أو عدها (قوله والمراد بالتبرع غير الهبة) أي أن في
عبارة المصنف حذف ما زاد والمراد من ٣ من تبرع بغير الهبة كالوقف يكون في التبرع بالهبة وقوله فالعنى الخ لا يناسب المخرج
عليه لأن معناه من كانه أن يتبرع بغير ما يدين به بضعه أن يهب ولا يفتي أن هذا المعنى مغاير للفرع عليه (قوله أن من
أن يتبرع) أي من جازله (قوله إذا اراد أهبة ثلثها) أي وأما إذا اراد أن يدين من الثلث فلا يصح هذا المقاد مع أنه يصح في
الزوجة غير أنه لا يلزم بخلاف المريض كما تقدم لأن يراد بأهبة الزم قد تبرع (قوله لأن له ما ذلك) أي لا يجوز له ما ذلك
(قوله لأن له ما أن يتبرع) على حذف أي أي لأن له ما أن يتبرع (قوله دائما) أي سلقا ثلثا وأز يدلي المراد بالثلث فقط

والحاصل انه يقول انه لو لم يأت بقوله بهما الاغادان الزوجة والمريض يصح منهما التبرع مطلقا كان ثلثا وأزيد من الثلث وليس كذلك (واقول) لو حذفهم المكان أحسن وذلك لان المعنى من جازة التبرع صح عنه الهبة ثم ان جواز التبرع المذكور يرجع فيه لما هو مقصود باب التبرع من ان المريض والزوجة في الثلث لا أزيد لوجود الجبر فيه وغيرهما من الرشد الصحيح الغير المدين مطلقا لعدم وجود الجبر (قوله وان مجهولا) دخل فيه المكاتب بتقدير جبر ودية ذلك فغيره بتقدير ملكته (قوله) وسواء كان مجهول العين أو القدر أى أو كان مجهولهما سماعا (قوله ولو خالف الظن بكثير) كما إذا قال الواهب أنا أعطت ان ما هو به لثبتي بغير تبيين انه كتبه خلافا لعمى القائل انه اذا خالف الظن بكثير فأن ذلك لان المتدول عن التعمى كلام آخر مغاير لذلك وذلك انه قال فإذا كان الوارث يرى ان للموروث دارا يعرفها في ملكه قابله الملت في غيبته بانفصل كان له أن يذبح العلية إذا قال كان قصدي تلك الدار وان خالف ما لا حاضر امرأ مال آخر لم يذهب به نصت العلية فيما علم خاصة وان صحت جميع المال حاضر او كان يرى ان قدره كذا ثم تين ١٢١ انه أكثر كان شركا لرائد (قوله فلا يد

من قبوله) فلو مات صاحب الدين قبيل أن يقبل أو قبل من هو عليه فان الإبراء يطل ويبرجع لو رفته (قوله كالطلاق) فانه استقاط العصمة لانه ينقله للزوجة وقوله والعق فانه استقاط للملك ولم ينقله للعبد (قوله فيشترط في صحته الأشهاد الخ) والحاصل ان صحة قبض الدين الموهوب ان يشهد الواهب على الدين فلا ان وان يجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين ويدفع الواهب للموهوب له ذلك الحق (قوله فقبض الدين) المناسب حذف قبض ويقول واذا وهبه لفقر من هو عليه فلهية حيث قد كرهن الدين فكل ما يشترط في رهن الدين صحة ولا يشترط في هبة الدين صحة وكالا (قوله قبض

وان مجهولا وكلا بدنا وهو ابراه ان وهب ابن عليه والافكاره (ش) ذوق ان النقي الذي يقبل النقل شرعا فهو رهنه ولو كان مجهولا وسواء كان مجهول الدين أو القدر كان مجهولا لهما أولا لعدم ما لو خالف الظن بكثير كما قاله ابن عبد الحكم وقصصيل التعمى ضعف وكذلك يجوز هبة المكاتب المذون في اقتضاه وكذلك الإبراق وما غمير المذون في اقتضاه فلا نزع شرعا له ملك فكل مال المؤلف لا يحتاج لتقسيد المذون لان المبالغة متعة بالملوك أى في كل ملوك يتقل ولو كان ذلك المملوك الذي ينقل كليا وكذلك يجوز هبة الدين الشرعى من هو عليه وغيره لكن ان وهب ابن هو عليه فهو ابراه فلا بد من قبوله لان الإبراء يحتاج الى قبول بخلاف الاستقاط كالطلاق والعق وان وهبه لفقر من هو عليه فيشترط في صحته الأشهاد وفي كون دفعه كراحي ان كان كذلك او شرط كمال قولنا وما بالجمع بين الموهوب له ومن عليه الدين فشرط كمال فقوله والافكاره أى وان وهب الدين لفقر من هو عليه فكقبض الدين الرهن والمؤلف ليد كقبض الرهن في بابيه لكن الجماعه ذكره وهناك وهو الأشهاد والجمع ودفع كراحي (ص) ورواهما يقبض وايمبراهنه اورضى مرتهه والاقضى عليه بفكه ان كان الدين مما يجعل والا بقب بعد الاجل (ش) يعنى ان الرهن قبل ان يقبضه المرتهن فصح هيبته ان كان راحته موسرا وانما اطلت الهبة الرهن مع تأخر راحته لاننا لو اطلنا هاهذه الحق جعله بخلاف الرهن لو اطلنا له يذهب حق المرتهن فان اعسر راحته فامرتهن أحق بالرهن من الموهوب له الا ان يرضى مرتهه بالهبة فتصح لانه رضى باسقاط حقه من الرهن وان يكون ذنبه بغير رهن وسواء كان المرتهن قبضه أم لا وان وقع من الرهن الهبة للرهن بعد القبض

١٣ شى سا الرهن أى قبض الدين الموهوب وقوله وهو الأشهاد أى بان يشهدان الدين الذى على فلان رهن في الدين الذى عليه فلا نزع وقوله والجمع أى يجمع بين من عليه الدين وبين المرتهن وقوله ودفع كراحي أى بان يدفع وثيقة الدين المرتهن أى على ما تقدم من شرط العصا والكمال (قوله لم يقبض) موضوع المسئلة وقوله وايمبراهنه الواو الحال (قوله اورضى مرتهه) أى أو اعسر ورضى مرتهه (قوله بعد الاجل) جو بعد باللام مع انها لا تجزى الا بن كالى عند بعضهم قال الشيخ أسدو بعدل مرادها وهو اللام كذلك كما فقه المصنف فله بعض شوخنا وان اللام داخله على محذوف تقديره والابق لزمن كاتى بعد الاجل (قوله اذا كان راحته موسرا) وبقي الدين بلارهن لان المرتهن مفرط أى مظنة الترويط فان الجدي قبض الرهن ليس بمنزلة القبض بخلاف الجدي قبض الهبة (قوله وان يكون) معطوف على قوله اسقاط حقه (قوله) وسواء كان المرتهن قبضه أم لا هذاهه إشارة الى ان ما فهمه المستنبض من ان قبض قبض الرهن لا مفعول به بل مطلقا

والواصل انه اذا رضى مرتته بها فقص قبل قبضه وبهله ايسر راحته أو أعسر ادعى جهل ان الهبة امانته بنجيب الدين وحلف على ذلك أم لا كان الدين مما يجلي أم لا وبقى دينه بلارهن ولو شرط الرهن في أصل المعاملة التي وقع فيها (قوله فقصه على الراهن بقول الرهن) أي والمسئلة بمجالها من كون الراهن موسرا (قوله بان كان عروضاً حلة) أي من بيع وأما إذا كانت من قرض فلا يشترط الحلول وقوله أو دنانير أو دراهم أي سواء كانت حلة أو موقوفة (قوله فلا يقضى عليه بشك) أي وبقى الاجل (قوله بان حلفت) فان لم يحلف فهو عناية ما اذا وهب وهو يعلم انه يقضى عليه بشك فانه يقضى عليه بشك (قوله بان كان عروضاً أو طعماً) أي من بيع ١٤٤ ولم يحل ذلك وأما الوصل فهو المتقدم (قوله والا فالمرتبة أحق به) أي في دينه

للمرتبة يقضى على الراهن بقول الرهن أي بنجيب الدين لصاحبه ان كان يقضى بنجيبه بان كان عروضاً حلة أو دنانير أو دراهم يدفعه للموhip له ويحل القضاء عليه بشك اذا وهب وهو يعلم انه يقضى عليه بشك وأما لو وهب وهو لا يعلم بذلك فلا يقضى عليه بشك قولاً واحداً فانه أين شاس وبقى لاجله ان حلفت فان كان الدين لا يقضى بنجيبه بان كان عروضاً أو طعماً من بيع فان المرتبة لا يسير على قرض دينه ويسير الرهن تحت يد مرتته لان قضاء الاجل وليس له ان يعطى رهناً أو خرقاً فانقضى الاجل وانتكح أخذ الموهوب له والا فالمرتبة أحق به في دينه فتقوله رهناً بان نصب عطف على مجهولاً وقوله لم يقضى هو موضوع المسئلة وقوله وإيسر راحته الزاود أو الجاني وقوله أو رضى مرتته أي وأعسر ورضي مرتته ان يتي دينه بلارهن فانه ملوفه بتدور فهو ملوف على إيسر وأما ان لم يرض فلا تكون الهبة للموhip له بل هي للمرتبة ولو قبضه الموهوب له وقوله والا تقضى عليه بشك مخرج من قوله لم يقضى أي وأما ان قبضه والمسئلة بمجالها من كون الراهن موسراً فانه يقضى عليه بشك من الرهن ودفعه للموhip له (ص) بصيغة أو مفعولها وان يفعل (ش) هذا هو الركن الثالث وهو الصيغة كقوله وهبت لك أو مفعولها سواء كانت مفعولاً بمعنى الصيغة قولاً كخذوا ولاحق في نفسه أو فعلاً كدفعه لا تقوم قرينة على اخراجه عنه وتعليكه للمعنى ومنه المؤلف للفعل بقوله (كتعليقه له) والمعنى انه اذا حل وفيه الصغير يجلي ثم مات فانه يكون للصغير ولا يورث عن الأب وظاهره وان يشهد بالملك وهو كذلك لان التولية قرينة عليه مالم يشهد بالاستماع وقول ابن غازي واشهد بذلك في نفسه فظهر ويشي أن يتنازع في قوله بصيغة كل من قوله الهبة فملك بالاعراض وصحت من قوله وصحت في كل حاله وقوله أو مفعولها على حدة مضاف أي مفعولها مضافاً لردان الذي يقهم الصيغة صيغة أخرى فلا تنافي المبالغة ويجوز ان يكون الصغير راجعاً للهبة أي أو مفعولها الهبة ويكون قوله بصيغة معناه يقول والمعلقة الزوجة فهو محمول على الاستماع (ص) لا يابن مع قوله داره (ش) عطف على مفعولها انهم أعمن من الفعل

أي ولا مطالبة للموhip له على الواهب بقى الغار في شيء وهو اذا كان الواهب معسراً ووهبه بعد القبض والدين مما يجلي ثم أيسر اشته الاجل فهو لـ يقضى عليه بشك فظهر اليسر وأخذ الموهوب له وهو انظاره أو يتي رهناً على ما كان عليه فظروا له سرقة ما اذا استقر عسره (قوله والمسئلة بمجالها) أقول اذا كان كذلك فعلى المصنف اذا كان الدين مما يجلي وإيسر راحته وكان يعلم انه يقضى عليه بشك أولم يعلم لم يحلف وقوله الاراجع لكل هذه الصور أي بان لم يكن مما يجلي أو أعسر راحته أولاً يعلم وحلف (قوله أو مفعولها معناه الخ) فانه أشار الى انه جعل الصيغة على صيغة لفظ الهبة مثل أنا وهبت وأنا واهب أو اهت بدل المبالغة لان ما قبلها ما كان صيغة وانصب فعلاً (قوله وله الصغير) لانه مفعولها والواصل انه لا فرق بين كون

الحق الاب والام وكذلك الولد لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى حتى يشهد ما لو غزا بائنه بجهاز عظيم فربح ومات وأرادت الاخوة قسمته فلا يجابون بل يخص به وللم يشهد بالتعليك على المعتمد (قوله فلا ردان الذي يقهم الصيغة صيغة أخرى) أي ان اللفظ قد يكون مدلوله لفظاً آخر أي فلا تنافي المبالغة أي التي هو قوله بشك لان الفعل لا يدخل في الصيغة الا ان قصبة ذلك ان يمكن ان يعبر في الهبة بصيغة ويكون لها صيغة أخرى يعلم مطلقاً الهبة ولم يظهر ذلك (قوله أي أو مفعولها الهبة) أي غير ما أشار به بقوله بصيغة فان المراد بالصيغة ما صرح فيه بلفظ الهبة (قوله وأما معلقة الزوجة) لا ينبغي أن مثل الزوجة أم الولد (قوله الاستماع) أي الاستماع لاعلى التليك (قوله عطف على مفعولها) لا ينبغي أن مفعولاً لا يكونان متتابعين

فلا يصح جامع رجل لا يزيد كما يقتضيه لفظ الشارح فالقولان بصيغة أى غير لولده ابن لا بقوله لولده ابن لكأن أحسن (قوله فيرجع هذا التعميد الخ) حاصله ان قوله ان مفهومهما صادق بأى قول كانا صادق بأى فعل فن حيث صدقه بأى قول لا يؤخذ على مجموع بل بصدق بيان يقال معاً ادفعه ابن مع قوله ادفعه وقد يقال اذا كان هذا المعنى مراداً فالمناسب أن يكون معطوفاً على صيغة لأنه انص في القول فبعبى أو في التقيد بقول المستف مع الخ متعلق بمحذوف كما أشاره الشارح بقوله أى لا بقول الانسان لولده الخ مع قوله داربى أى مقروناً تلك القول بقوله داره (قوله لا بقول الانسان لولده) وكذلك المركب هذه الدابة مع قوله دابة ولده (قوله وسين) أى وحده الموهوب له أى ولو حكمنا كقائمة قدم في قوله لا ليجوز الخ ولا يشترط التصريح (قوله واجبر عليه) أى على الخوزى على تفكيك الموهوب لمنه حيث طلبه لان الهبة غلبة بالقول على المعتمد (قوله ان تأسر) أى الخوز وظاهره انهما يتطل ولو كان الواهب أشهد عليهم بخلاف مسئلة الاستصحاب أو الأرسال أو عوت الواهب أو الموهوب له المدين فان الاشهاد يقوم مقام الحيازة وان غار الفرق (قوله الان القبول ركن) ١٤٣ أى داخل المسألة بنفسه عدمه متعلق

الهبة وظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب لما دلت من ارسال الهبة للموهوب لمع الرسول (قوله والحسنة شرط) أى شرط على الصحة أى على تقدير وجوده وانما كانت الحيازة شرطاً له فيما ذكر من العطايا لا لتكون ذريعة الى حرمان من سقى المال بهد الواهب بان يقول الواهب عند موهبة ادفعوا المال لى دقائ كنت وهبته له أو نحو ذلك (قوله بصرف التمكن) الباء التصويروا أى موهبة ذلك بصرف الخ (قوله أى تنقل وحيز) أى فاعلم على أن تأويل ينقل المضارع بالماضى المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه والحاصل انه يصح عطف الماضى

فيرجع هذا ان التقيد به أى لا بقول الانسان لولده ابن هذه العرصة ادفعه ابن مع قوله داربى للعرف في قول الأبيات لا شأنك وكذلك المرأة تقول ذلك لزوجهما وليس لولدها اقلية ما قلته منقوضاً لأنه عارية فواتعت بعوت الأب وكذلك الزوج وإياك ان تقيم ان ابن من البتة فان ذلك خطأ ولا يصح به المسنى بخلاف الاجنبى اذا حال لا تترابى في عرمى هذه ادواو بن واضافه اليه فانما تكون للباقي لتعذر التعديل المتقدم فى الابن مع الأب (ص) وحيز وان بلاذن واجبر عليه وطلت ان تأخر لى جميع (ش) يعنى ان الشئ الموهوب يحازن واجبه ولو لم ياذن في ذلك فان ابى الواهب فانه يجبر على حيازة الموهوب لان الهبة غلبة بالقول على الشئ وقال ابن عبد السلام القبول والحيازة معتبران الا ان القبول ركن والحيازة شرط قال ابن عرفة وحقبة الخوز فى عطية غير الابن رفع تصرفه المعطى العلمية بصرف التمكن منه للمعطى أو نائبه كالجلس انهمى ولا بد من معايشة البتة للوز فى الحبس والهبة والسدقة والرهن انظر نصها الى ابن غانم في باب الرهن ثم ان الهبة تنقل اذا تأخر حوزها عن الواهب في صحتها حتى لحقها من محيط بماله سواء كان قبل الهبة أو بعدها فقد اشترط وهو الخوز وقوله وحيز معطوف على معنى ينقل أى ينقل وحيزاً والضمير في علمه للوز المفهوم من قوله حيز وانما لم يقل وحيزت كما قال اولاً وصحت وتأسى في قوله وطلت لان الخوز متعلق بالذات والصحة والبطالان متعلقان بالمعنى المصدرى الذى هو الفعل وهو الذى يتعلق به الحكم كالصحة والبطالان فاعاد الضمير في قوله حيز للمملوك من قوله فى كل مملوك ينقل لانه هو الذى

على المضارع ولكن الاولى المناسبة مع ما قلناه احتياج لتأويل ينقل ينقل ثم أقول ليس المعنى على الماضى بل المعنى ان شرط صحة الهبة قبول المتقل فلا يظهر التأويل بالماضى الا ان قال التأويل بالماضى انما هو غير المناسبة لان المعنى علمه (قوله المفهوم من قوله وحيز) أى دفعوا على مقدم معنى (قوله لان الخوز متعلق بالذات الخ) لا يخفى انه اذا كان الخوز متعلقاً بالذات والصحة والبطالان متعلقان بالمعنى المصدرى فيكون المناسب العكس أى وكان يقول وصح وطل وحيزت واسأل الجواب انه لما اتفق ووقع ونزل انه عبر بصحت وطلت أى الهبة بالمعنى المصدرى فلو عبر بقوله بسد وحيزت بالذات لكانت الضمير عائداً على ما عدا عليه فاعل بصحت وطلت وهو الهبة بالمعنى المصدرى مع ان ذلك لا يصح فذلك غير الأسلوب وعبر بحيز فافتضى ان الضمير ليس عائداً على ما عدا اليه الضمير في صحت وطلت وهو الهبة بالمعنى المصدرى بل الضمير عائداً على الهبة لا بالمعنى المصدرى بل بمعنى المملوك (قوله فاعاد الضمير في قوله وحيز المملوك) فان قلت هذا يشاقق قوله لان الخوز متعلق بالذات المقضى للتأنيث فقلت ان راد بالذات في قوله لان الخوز متعلق بالذات بمعنى المملوك

(قوله بخلاف ما لوقال وحيزت) أى الهبة وهو المصدر أى لأنه الجارى على الأسلوب المتقدم ومعنى كلامه أى بخلاف ما لوقال الخ أى وهذا لا يصح (قوله يستعمل) أى اللغة الخ (التاسع) جعلها للغاية وأما جعلها لتعجيل فلا يظهر ذلك لأنه بصيرته قد بران تأخر الدين بسطل لأجل دين محط فلا بد غاية التأخير مع أن المعنى على أن الخو ز تأخر لادين المحيط أى تأخر حتى يطقه الدين المحط • (تمة) • الاتزام إذا كان لعين ومات أو حصل مانع أو يحجز المانزلة فانه يسطل ومن ذلك ما سئل عنه عجم عن رجل اتزم لأمر أنه يجاري فماتت المرأة قبل أن يأخذها الجارية فأجاب بأنه لا يثنى على الزوج لموت المرأة لأنه الاتزام حصل قبل قبضه مانع انتهى (قوله أو وهب لثالث) أى تبرع فحصل الهبة والصدقة والحبس وغير ذلك (قوله لأنه شرط) فانه لا يانز من كون الثاني حاضراً أن يكون شرطاً ولا يوقى حذف هذه اللفظة ويكون التعويل على ما أشار إليه من التعميم بقوله وسواء علم الأول وفقط أو لا فان حاز كل منهما فالأول أحق ١٤٤ (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلها ما لابن القاسم من أن الأول لا يحدولس

يشق والماتز أى لأن الهبة قد قيل إنها لا يانز بالقول فبراعى فيها الخلاف وقوله وسواء الخ أشابه لقول قائل بالفرق بين أن يعلم فقط أو لا يعلم وقيل بالفرق بين أن يعرض من المدة ما يمكنه فيه القبض أم لا وقوله وسواء علم الخ ولا يخالق ما يأتى بقوله أو وجد فيه لأنه هنا حصل هبة لثالث بخلاف ما سابق • (تنبيه) • هذه الفروع مشهورة بمسببة على ضيف وهو ما روى عن مالك أن الهبة لا يانز بالقول والمشهور أنها يانز بالقول (قوله بخلاف الوصية) أى قبطل بالوطء فسه شئ وذلك أن الذى فى باب الوصية خلافه وإنما لا يبطل إلا بالإناد فانه قال خلقاً على ما لا يبطل به ولا يبرهن وترويح رقيق وتعليم ووطء (قوله ولا تامة على الواهب) أى بخلاف ما إذا

يوصف بالحواف بخلاف ما لوقال وحيزت أى الهبة وهو المصدر وقوله لادين لثبوت دين محط وقبضه أعم من أن يكون لسبقه أو لوقوعه ثم إن اللام فى لادين يستعمل إنها للغاية فى متعاقبة وتأخر ويحتمل أن تكون لتعجيل فهى متعاقبة سطلت (ص) أو وهب لثالث سأل أو أعتق الواهب أو استولى (ش) يعنى أن الواهب إذا وهب الهبة لشخص ثان سأل هذا هذا الثانى قبل الأول فانه يكون للثالث لأنه تفرق جايته بالحيازة لها ولا قيمة على الواهب الأول لأنه شرط فى الحو ف وهذا هو المشهور وسواء علم الأول وفقط أم لا يعرض من الزمان ما يمكنه فيه القبض أم لا وكذلك تسطل الهبة إذا أعتق الواهب العبد قبل أن يصوفه الموهوب فوسواء كان العتق ناسراً أو إلى أجل أو كان تدبيراً أو كفاية وسواء علم المولى بالهبة أو لم يعلم وكذلك تسطل الهبة إذا استولى الأمانة التى وهبها قبل أن يصوفها الموهوب وليس الوطء مقصوراً بخلاف الوصية لأن الهبة عقد لازم وقوله (ولا قيمة) أى على الواهب للموهوبية فى الفروع الثلاثة على المشهور (ص) أو استعصب هدية وأرسلها ثم مات أو المعينة لم يانز منه (ش) يعنى أن الهبة قبطل أيضاً عما إذا أخذت من شخص هدية أو أخر غائب عن بلد المهدى أو أرسلها للمع رسله فمات الواهب أو مات الموهوب للمعينة قبل وصول الهبة لم يرجع للواهب أن كان حياً ولو أوارته إن مات المهدى المورثى وت الواهب له عدم القبول فى موت الموهوب وبطلان ما لم يشهد الواهب فى الصور الأربع أما أن أشهد أنه هدية فلا نزل عن الإرسال أو حين الاستعصام فانه لا يبطل بموت المرسل إليه ويقوم وارثه بمقامه ولا يجرى الواهب فيه صور أربع أيضاً وهوم المعينة له أنه لم تعين لها من قال حين أرسلها أو حين استعصم هذه الهبة فلا نزل أن كان حياً ولو أوارته أن كان ميتاً فانه لا يبطل بموت المرسل إليه سواء أشهد الواهب أم لا فهاتان صورتان أيضاً لمجمله الصور عشرة (ص) كان قد عتق من يهدى

قبل العبد الهبة شخص فان قبضه يكون للموهوب له ثم سئل ذلك لقوله الواهب فان قبضه يفرمها للموهوب • سئل لأنه لا يجوز الرجوع وتلزمه مجرد القول فانه الثانى عن قبضه الشيخ عالم (قوله ثم مات) أى سواء كانت بعين أم لا (قوله ويقوم وارثه بمقامه) مقتضاه اشتراط قبوله لأن قبول العين شرط مع أن ظاهر كلامهم معهما مع الاتهام ولو لم يقبل وارثه مقامه وسرر وأما إن قيام الاتهام مقام الحيازة فانه على مسئلة الإرسال والاستعصام مع موت الواهب الأول والموهوب وأما بالنسبة للاحاطة بالدين أو الخوف فلا يبقى الاتهام على الهبة وتبطل الهبة (قوله فلم لا يبطل بموت المرسل إليه) وأما لو مات الواهب فى صورة عدم التعيين فانه لا يبطل حيث لا يشهد أو تصح مع الاتهام (قوله لمجمله الصور عشرة) أقول بل ستة مشهور ذلك أنه عرفت أنه عقد التعيين الصور ثمانية وجميع ذلك عند عدم التعميم وذلك أن فى موت المرسل أربعة عشر

او مستعجباً شهد ام لا تصح في حورق الاشهاد وتبطل في حورق عذمه وكذلك اربعة في موت المرسل اله وذلك لانه اذا مات المرسل اليه تصح اشهاد ام لا وفي كل امان يكون المهدي من سلاوة مستعجباً * (قائمة) * يقبل قول الواهب عند موت الموهوب له او بعده انه قصد عينه (قوله وهي من رأس المال) أي اذا كان صحيحاً وثالث الدين الذم ان كان من رأسه او يصدق المقر في التصديق بعينه ان كانت الصدقة على غيره معين واللام يصدق ١٢٥ (قوله الذي لم يقر بالخ) محل ذلك حيث وافقه

الوارث على انما صدقة
فان نازع في ان المثلت امره ان
يفرق ضمن ما فرق وما بقي بعده
حلف الوارث حيث يظن به العلم
(قوله والا فالتن للمعطي) بفتح الطاء
وهو الزايع قال بعض الشيوخ
انما على انما المعطي بفتح الطاء
وهو الموهوب له يباع على زومها
بالقول أو بالجل على ما اذا جاز
واما على انما بكسر الطاء وهو
الواهب فبنا على انما بالاتزم
بالقول بل بالخوف وان الموهوب
لم يبعه في ذلك (قوله فان العاقل
يهزم) أي لان العاقل يدرك
ان وجود الجنون أو المرض
المثلي بالموت لا يعقل معهما
صحة الهبة فلا يكون الامدركاً
عطف ذلك على المشتات وفيه
ان العقل لا يجال في الاحكام
القهيمة قريباً يقع في الذهن
الصحة مع ذلك ويكون المصنف
تسليم على ذلك تنبيه على التوهم
وخلاف ذلك أولى بالصحة (قوله
بجعله عطف الخ) لا يعني أنه في
سببه جمل من قبيل التشبيه
لانه قال لا يصح الخ ثم ان العطف
على الشرط الذي هو مفهوم ولم
يشهد الاجماع الجواب من خارج

هناك عمل ولم يشهد (ش) التشبيه في المطلق لعدم الحورق والمحق ان من دفع المال ان
يقرب صدقة على الفقراء والمساكين ولم يشهد على ذلك فلم يتصدق واستقر المال عنده
حتى مات الواهب فان الصدقة تبطل وترجع الى ورثة الواهب أو المتصدق امان ان شهد
على ذلك حين دفع المال الى من يتصدق به فان الهبة لا تبطل بموت الواهب أو المتصدق
وترجع للفقراء والمساكين وهي من رأس المال وانما صرح بقوله ولم يشهد مع انه
مستفاد من التشبيه بالمطلق دفعاً لتوهم انه مشبه في مطلق المطلق لا يقيد الاشهاد
وبعبارة كان دفع الخ ثم حصل ما عطف الصدقة ان حصل المانع قبل تفرقة
جميعها او بعد تفرقة بعضها فتبطل كلها في الاول والذي لم يفرق في الثاني وما بعده
التفرقة ففي ماضية فلا يفرقها وبعضها بعده على المانع ضمن السك في الاول وما فرقى
الثاني (ص) لان باع واهب قبل علم الموهوب والا فالتن للمعطي رويت بفتح الطاء
وكسرها (ش) يعني ان الهبة لا تبطل فيما اذا باع الواهب الهبة قبل ان يعلم بها
الموهوب او بعده ولم يفرط في سؤرها كما ياتي في دفع البيع في حياة الواهب فان
فرط فان البيع ينفسد على المشهور ويكون قهراً للمعطي رويت المدونة بفتح الطاء
وكسرها فاعلى انه اسم فاعلى يكون الثمن للواهب وهو قول أشهب وعلى انه اسم
مفعول يكون للموهوب له وهو قول مطرف فقوله لان باع الخ كذا في بعض النسخ
بإدائه التني والشرط به يستقيم الكلام ولا يمنع منه عطفه أو جرت وما به دعوى
المشتات فان العاقل يفهم ما في كثير من النسخ أو باع واهب الخ بوجه عطفه على
مفهوم لم يشهد أي فان اشهد صحت كاتصع الهبة اذا باعها الواهب قبل علم الموهوب
او بعده ولم يفرط ويحيز بين الرد والاجابة وأخذ الفن ويدل لهذا الوجه المعنى لانه
حكى المؤلف فيما اذا باع بعد علم الموهوب أي وقد فرط روايتين بان الثمن للموهوب له
أو الواهب وكون الثمن للموهوب له فرع عن صحة الهبة فإذا كانت الهبة صحيحة مع
العلم والمقر يطع في هذه الرواية نفعاً اذا باع واهب قبل علم الموهوب بالاولى لصدقه
بعدم علمه فلا يناسب منه الحكم بالمطلان فنامها بانها صاف (ص) أو حين أو مرض
وأن لا يعرفه (ش) هذا معطوف على ما تبطل فيه الهبة والمعنى ان الواهب اذا حصل
له جنون وانسل جنونه أو حصل له مرض وانسل عنه فان الهبة تبطل ولو قبضها
الموهوب له قبل الموت لان شرط الحوز كونه في صحته وقوله أو مرض أي بغير
جنون لان عطف العام على الخاص كما يمكنه انما يكون بالثبوت واحترز بقوله وانسل

والنقد في ان اشهدا وابعاهما قبل الخ صحت (قوله ويدل الخ) جواب عن سؤال بردي على ذلك بان هذا الدليل عليه (قوله
أو حين أو مرض الخ) أي لانه قد من ثلث ولا رأس بالوقوفها في الصحة فلم يخرج مخرج الوصية (قوله فان الهبة تبطل)
أي قوتها حتى يسلم المتيقن أو يصح قبل الموت (قوله لان صلت الخ) أي انما قدرت هذا التقدير لم أني العبارة على ظاهرها
الشامل للجنون لانه يكون من صلت الخاص على العام باو وعطف الخاص على العام لا يكون بالاولى

(قوله أو هو بملودع) ظاهره البطالان وإن لم يعلم حتى مات الواهب وهو كذلك فلا يبعد عدم العلم وقوله ولم يقبل أو توى لم يعلم منه قبول ولا رد لثبوت وقول الشارح فلم يقبل أي قبل بثبوت الوهابية وهذا ما قبله بقيدان الفصل بين الإيجاب والقبول لا يضر وهو كذلك (قوله لعدم الحوز) الأنسب لعدم ثبوت القبول قبل موت الواهب (قوله وتقدم الخ) جواب عما يقال إن مفهوم المصنف أنه إن قبل قبل الموت نصمغ أن الحوز الحاصل بعد القبول قد تأخر عن عقد الهبة وهو مانع من الخصية فاجاب بعدم تسليم ذلك وإن الحوز ١٤٦ يوضح ولو مع التراخي (قوله وحكم العارية) أي إذا وهبها المعتبر للمعير

ولم يقبل حتى مات المصير فان
الهبة تبطل (قوله أنه قبل بعده)
والمات وقبل قبل الموت في حال
المرض فإنه يقبل منه ويصح
خوفه ومثله المستعرا إذا قبل في
حال المرض فان قلت شرط الحوز
أن يكون قبل المانع وهذا حال
المانع فلا يصح فالجواب أن هذين
لما كانا حزينين في الجسلة قبل
حصول المانع كان حوزهما مع
المانع كائناً انظر ذلك
من عليه دين أو وهب له وحصل
منه القبول في حال مرض
الواهب (قوله الذي هو أصل
الوديعه) المراد بكونه أصلاً
إلهاماً (قوله لم يجرى) حصل
الخ لا يسلم ذلك قالوا إن يقول
وفي هذه كان سائر أو ينزل ترويه
مستزعة قبولة (قوله وذلك حوز
على المشهور) ومقابله ما لا ين
المسحوق من أنه تبطل الهبة
والتألف يارفي المستلحق الجدد
والتزكية كما أفاده شارحنا (قوله
والمراد بالصلح الجلس) أي
المحقق في متعقدو الحاصل أنه

عونه عما إذا أفاق المحتون أو صح المريض قبل موته فان الموهوب له يأخذ به ولا تبطل
(ص) أو هو بملودع ولم يقبل لونه (ش) يعني أن الواهب إذا وهب وديعه من هي
عنده فلم يقبل قبلت حتى مات الواهب ثم ادعى الموهوب له أنه كان قبل قبل موته ونافعه
الوارث فان الهبة تبطل لعدم الحوز الذي هو شرط في صحة ملك الهبة وترجع الهبة
بمقتضى الورثة الواهب ولا يقال الحوز حاصل له لا ناقول حوزة أو لا تخافا كان حتى غيره
وهو المودع الواهب بقيد كيد الواهب في مكانه باقية بيد الواهب حتى مات وتقدم أن
الحوز يصح ولو كان على التراخي وحكم العارية من عقار أو حيوان أو غير ذلك حكم
الوديعة في القبول قبل الموت وعدم القبول كأي المدونة واستخرج للمؤلف موت
الواهب غاية لعدم القبول من المودع بالغض أنه قبل بعده وأولى إذا لم يقبل أصلاً (ص)
وصح أن قبض لتتروى (ش) أي صح القبول بعدم موت الواهب إن كان الموهوب له قد
قبض الشيء الموهوب ليتروى في أمره هل يقبل أم لا والفرق بين هذين هو الذي قبلها الذي
التي قبلها استقر على القبض الذي هو أصل الوديعة وفي هذين حصل منه انشاق قبض وبعد
الهبة ولا شك أنه أقوى (ص) أو وجد فيه أو في تزكية شاهد (ش) فاعل جده هو الموهوب
له والضمير المحرور وبالخراف يرفع للقبض والضمير في شاهد مبرجع لشيء الموهوب أو
للشخص الموهوب له والمعنى أن الموهوب له إذا قبض قبض الهبة والواهب بمنع من
ذلك حتى مات الواهب فان الهبة ماضية وذلك حوز على المشهور وكذلك لا تبطل الهبة
إذا أنكرها الواهب وأقام الموهوب بهذا كونه واحتاجت إلى التزكية فجاء الموهوب
له في تزكيتها الواهب قبل التزكية فان الهبة ماضية وذلك حوز غايره ولو طال
زمن التزكية فقوله أو وجد غطف على قبض لتتروى والمراد بالشاهد الجلس (ص)
أو اعتق أو أوعب إذا شهد وأعلن (ش) يعني أن الهبة إذا اعتق الموهوب
له أو أيعاها قبل أن يقبضها أو وهبها فانها تكون ماضية وبه تدفع ذلك حوزاً لها
إذا شهد على ذلك وأعلن بما فعله وانظر ما أفاده الإعلان مع الأشهاد وله بمثابة الحوز
والأشهاد لا يثبت ما ادعاء والإعلان لا يشترط في العتق بل يكفي فيه الأشهاد لتتروى
الشارع العربية وظاهر قوله اعتق يشمل ما إذا كان العتق لاجل وبقيس دان السكابة

لما استكان الزاد من قوله وجد في تزكية شاهد ههنا وأجد في تزكية عنه وهذا خلاف المصادر والتدبير
واجب بابه إذا بالشاهد الجلس المحقق في متعدد فصيح حيث أنكر من المراد وجد في تزكية يشتهه بقدر (قوله
إذا شهد) راجع لثلاثة (قوله إذا شهد على ذلك) أي على ما فعله وقوله أعلن بما فعله أي أعلن عند الحاكم (قوله وله بمثابة
الحوز) أي الإعلان عند الحاكم بمثابة حوز للسلطة الموهوبة والحاصل أن الأشهاد لا يثبت البيع وشهوده والإعلان بمثابة
حوز للسلطة والظاهر أن يقول أن الأشهاد على البيع بمثابة الحوز الإعلان بمثابة الأشهاد على الحوز (قوله والأشهاد
لا يثبت ما ادعاء) أي في البيع وشهوده (قوله وقيد الخ) استشكل بأن الكتابة دائرية بين البيع والعتق فكل منهما قائم مقام

الحياة في الرتبة الحسنية. وأيضاً قد علم ان الضميمة والتدبير من الواهب مطلقاً للهبة فتبين اني بقوله قد علم الحياة من الموهوب بالاول (قوله اولم يعلم ان الالهة مواته) مقهومة انه ان علمه ما قبل وثر كهاتق ما نقتبط ونظائر النقل الصفة أيضاً ظاهر ولو تزلزلهما فيكون كضيق النور (قوله وعلمه ما ورثه) أي ان كان سوا سيدنا كان عبداً (قوله فاحكم فيها المطلق) ولا يضرنا بانه علم أي لان موت الواهب قبل حياته الهية يظهر علم الموهوب بأم لا سواء كان معيناً أو غير معين ان علم الواهب عليها والا لا في مسئلة ١٤٧ أو استحب هدية أو أرسلها كما افاده بعض الشيوخ (قوله وسوزخدم الخ) الخدم يفتح الدال الشخص الذي أعطاه سيد عبده اعنه لخدمه فالعبدي يقال له يخدم بالفتح أيضاً وأما الخدم بكسر الدال فهو معطى العبد (قوله مطلقاً) اعترض قول المصنف مطلقاً فان مذهب المدونة انه لا بد من علم سوا رضاهما كذا في حج وهو تميم المؤلف وعب تبع حج ورده محض نت بالله ليس في المدونة ذلك ونصها أو أها العبد الخدم والمعارى أجل فقتض الخدم والمستعيرة فقتض الموهوب وهو من رأس المال ان مات الواهب قبل ذلك ولما قال في سباع يخدمون حوزا المودع صحيح ان علم خال ابن رشد هذا خلاف ما في المدونة لانه جعل فيها مقتض المستعير والخدم فقتض الموهوب ولم يشترط معرفتهما انتهى وكذا في معين الحكم (قوله) ومودع ان علم الخ) مذهب المدونة انه لا يشترط العلم والمصنف تبع ابن القاسم في

التدبير ليس كالتحق وظاهر قوله أو باع وان لم يقبضه المشتري وهو كذلك ويجوز مثله في قوله أو وهب (ص) أولم يعلم بها الالهة مواته (ش) الضمير المضاف اليه موات يرجع للموهوب والمعنى ان الموهوب اذا لم يعلم بالهبة قبل موته وعلمه ما ورثه بعد موته فانه لا يتقبل بل هي نافذة وتزول رتبة الموهوب بمنزلة نفسه فياخذها الوارث من الواهب الصحيح فانه في المدونة فقولهم يعلم معنى لم يعلم فانه اى لم يقع علم بالهبة الالهة موات الموهوب والمقتضى بالمعنى هو وارث الموهوب لان علم الموهوب بعد الموت لا يكون وبما نائب القاعل وأما مسئلة الشارح الذي يرجع موته الواهب فاحكم فيها المطلقان (ص) وسوزخدم ومستعير مطلقاً (ش) هو معطوف على قاعل صحيح اى وكذلك يصح بعض كل من الخدم والمستعير وسواء علمه للموهوبه سواء علم كل بالهبة أم لا تقدم كل من الخدمة والاستعارة على الهبة أو صاحبها لانهما انما احازا لانتفهما واين له ما ان يقول لا يجوز للموهوبه وأما لو قد صدقت الهبة عليه ما فالحق للموهوبه في المنفعة وسيتخذ فلا يتأخر اخذها ولا اغارة ولا شك في صحة حوزها له حيث نذر رضاه (ص) ومودع ان علم (ش) يعنى ان الودعسة اذا وهبها مالها ما اخبر من هي عنده وعلم المودع بفتح الدال بذلك ورضي فان حازته حيث نذر تكون حوزا للموهوبه وأما ان لم يعلم المودع بالهبة حتى مات الواهب فانه تكون باطله التونس لم يشترط ان القاسم علم الخدم والمستعير كما شرط علم المودع لانهما انما احازا الرقاب لانتفهما لانهما قال لا يجوز للموهوب لم يلقى في قوله لهما الا ان يعلم لهما ما من المنافع ولا يتدبران على ذلك لانهما قد قبوا لهما فصار علمهما غير مقيد والمودع لو شاء لمقال خذ ما أو دعتى لا حوزة (ص) لا غاصب (ش) يعنى ان الشيء المنصوب اذا وهبه مالكه انما الغاصب لم يكن حوزا للغاصب حوزا للموهوبه على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة قال مالك لان الغاصب لم يقبضه للموهوب ولا امره الواهب بذلك قوله ولا امره يقتضى انه لو امره بما لا يرضى الغاصب ان يجوز له ويصير كالمودع (ص) ومترجم ومنه تأجير الان يجب الاجارة (ش) يعنى ان الشيء الموهوب اذا وهبه مالكه انما المترجم فان حوزا المترجم لا يكون حوزا للموهوبه فاذا مات

العتبة وظاهر ابن رشد اعتماد ما في المدونة (قوله وعلم المودع بالفتح ورضي) اشارت من الشارح الى ان المصنف قال غير والله لا بد من الرضا بادة على العلم وقوله بل قد تفتقروا لما الا ان يطلق مالها من المنافع فكذا ينبغي انما انما احازا الرقاب لانها مال الموهوب ولا لا مقدم فذلك صحيح حوزهما (قوله لا يتدبران على ذلك) أى على ان يطلق مالها لان ذلك صار عارضة من جملة المال فيتوقف على قبول روجه اتم ما لا يملك المنفعة فابطالها مالاً يتوقف على قبوله (قوله لان الغاصب لم يقبضه الخ) لا ينبغي ان هذا التحليل جارئ الخدم والمستعير انه يصح حوزهما (قوله الان يجب الاجارة) أى الان يجب الاجارة لمن وهبه الرتبة لا لغيره فلا يعتبر حوزة

(قوله لانه قد رعى الرد) العلة موجودة في المودع والمرتمن وقوله تقارق المودع أى بقوله وقبضه انما هو لتوثق لنفسه أى
فذلك لا يبعث حوزة بخلاف المودع فذلك لا يصح خوفه ان علم ورضى على ما تقدم (قوله ولان رجعت الماله الخ) انظر لورجعت
بالسنة يتكاح كالو كانت امه تزوجها ١٢٨ منه قال الشيخ احمد ابقى بعض شيوخنا بان ليس كذلك فلا تبطل الهبة

(قوله أو ادفعه) بالبناء للفاعل
(قوله فان تبطل) هذا في الشيء
الذي قبله وأما ما ليس له غلة
فإذا عاد لواجهه بعد ان صرفه
في مصرفه فلا يبطل كما تقدم في
الوقت حكمه ما واحد كذا
افاده بعض الشيوخ الآن في
هب خلافه حيث قال ولا واهب
ان رجعت الهبة كان لها غلة
ام لا الهبة بعده أى بعد حوز
الموهوب له يقرب من حوزة
وقوله فان تبطل أى والموضوع
انه حصل مانع في الموردين
وتصير امانة كعدمها وبطل
حقه وأما ان لم يحصل مانع فلا
تبطل وان يجوزها وتتم الهبة
(قوله لان قرينة الرجوع)
الاضافة البيان أى قرينة هي
الرجوع (قوله ونه نظر لان هذا
لا يقال فيه انراج) أى الذي هو
قبوله بخلاف سنة وقوله بل هما
أى قوله بخلاف سنة مع ما قبله
الذي هو دون السنة ثم أقول
هذا لا يرد لانه لا يقبل ان يقبض
اخرها انما قال يشبه الاستثناء
المنقطع (قوله تختصمنا من
الموهوب) تتبع نت في تصوير
المسئلة على هذا الوجه وهو
بخلاف النقل كما في ابن شماس

الواهب فالرهن لورنته لهما ان يفكوا ولهم ان يتر كونه لمرتمن وكذا المستأجر لا يكون
حوزه حوزا للموهوب لانه انما هو حائز ضرورة الاستعانة الا ان يكون الواهب واهب
الاجر فأيضاً للموهوب قبل قبضه ان يمتد يكون حوزا للمستأجر حوزا للموهوب له
وبعبارة ولا يعتبر حوزا لمرتمن لانه لا يقدر على الرد وقبضه انما هو لتوثق لنفسه فقارق
المودع ولا حوزا للمستأجر بل لان يد المأجر في الشيء الموهوب بقبض أى ضمن المستأجر
ولذا واهب الاجرة كان حوزا للمستأجر كائناً في صحة الهبة للموهوب له من المستأجر
وأما ان واهب الواهب الاجرة للموهوب فبعد ما قبضها من المستأجر فلا يكون حوز
المستأجر عينه حوزا لمرتمن كما بيننا في قولنا الوفاء الاجرة بدل الاجارة لكان أولى
وبعد ذلك يرد عليه انه صادق بما اذا واهب الاجرة للموهوب به بعد قبضه ما ليس بجزء
كامله من ان هبة الاجرة انما تكون حوزا اذا كان الموهوب له يقبضها ما يوم
بعد هبها وقد يقال ان قيد يكون هبة الاجرة قبل القبض ما خذ من كلام المؤلف لانها
بعد القبض لا تسمى اجرة وانما تصير ما لاستعانة لان قوله ومرتمن ومستأجر بكسر
الهمزة والياء (ص) ولان رجعت اليه بعده يقرب بان آجرها أو أرفق بمختلف سنة
(ش) المعطوف محذوف أى ولا واهب ان رجعت اليه بعده يقرب والمعطوف عليه هو
قوله لا غاب والمعنى ان الهبة اذا حازها الموهوب ثم بعد ذلك رجعت الى واهبها
يقرب ذلك الحوز فانها تبطل بان آجر الموهوب له الهبة لواهبها أو ارفقته بما اى أرفق
الموهوب له الواهب بالهبة فانها تبطل أيضاً والرافق هو العمرى لان قرينة الرجوع
عن قرب دلت على ان الواهب يحيل على اسقاط الحيازة فالضمة المستقرى رجعت للهبة
ولغير الجبرود بانى للواهب وضعير بمسده للغير وفاقل آجر وأرفق للموهوب له والضمير
الجبرود بالهبة والقرب دون السنة كما يشهد بمقابله بقوله بخلاف سنة يعنى
ان رجوع الهبة للواهب بعد حوز الموهوب لها أسنة لا يضر لانها حاول فهو مفهوم قوله
يقرب وانما صرح به ليس بمقدار القرب وهذا يشبه الاستثناء المنقطع لان هذا لا يدخل
فما قبله كما قاله بعض وفيه نظر لان هذا لا يقال فيه ما خارج بل هما امران متقابلان
نأمل (ص) أو رجوع تختصمنا أو ضيف المالت (ش) هو معطوف على معنى قوله بخلاف سنة
اذ معنى كلامه لان رجعت اليه بعد سنة أو رجوع الواهب الى عقاره الذى وهبه تختصمنا
من الموهوب بان وجد الدار الموهوبه ضالته فكأنها لم يعلم الموهوب له بان فيها أو رجوع
اليها ضيفات فيما بعد ان حازها الموهوب له فان ذلك لا يضر في الهبة وهي نافذة وسواء
رجع اليها عن قرب أو بعد ومن الضمير الزائر (ص) وهبة أحد الزوجين للآخر متاعاً
(ش) يعنى ان أحد الزوجين اذا واهب لصاحبه متاعاً من متاعه فان الهبة نافذة صحيحة

بل قرينة نقل ان ختمه عند الموهوب له خوفاً من فوات انتهى (قوله متاعاً من متاعه) أى والمراد متاع وان
الشيء من قطعه ووطاؤه أنة وانما لم يذكر الصواب ومثل هبة أحد الزوجين للآخر متاعاً هبة أم الولد لسيدها أو سيدها لها
متاعاً وقال الثاني ومثل المتاع عبيد الخدمة لا يخرج اذا لا بد في عبيد الخراج من الحوز المسمى

(قوله وان لم يرفع يده) أي والحال ان الواهب من أحد الزوجين اشهد على ذلك (قوله وحيدته فكل كلامه الخ) هذا غدير ظاهر لان هذا يقيد اشتراط الحيازة مع انها لا تشتط في هبة أحد الزوجين متاعا (قوله وهبة زوجة دارسكها) ظاهر وهو لا تشتط عليه ان لا يخرجها منها وان لا يبيعها ولا يمتاع ما في البيع من فساد عقده بالثاني لان البيع خرج على عوض مختلف هذا انظر برأيا الاول فلا اثر له لانه شرط غير معمول به كذا قال مع واعترض عليه محضى فت باجابه اما الاول وهو ما اذا اشتطت عليه ان لا يخرجها منها فانقص فيه ان لا فرق بين ان تصدق المرأى على زوجها المسكن الذي تسكن معه فبسه او تصدق على بناتها الصغار بالمسكن الذي تسكن فيه مع زوجها ان ذلك حيازة لبنية اذا مكنت الابيعن الدار والارباب ان يجوز على الامكان وجودها اذ ابتداء حتى يعلم ان الامر على غير الامكان مثل ان تقول له اتصدق عليك بهذه الدار التي تسكنها على ان لا تخرجني منها ونسكن فيها معي او تقول له اتصدق على فليكن بهذه الدار على ان تسكن فيها ١٤٩ فتأخر الكراهة لهم ولا تخرجني منها

وان لم يرفع يده عن هبته للضرورة فقوله وهبة الخ انما بالرفع عطف على فاعل صاع بالجر عطف على معنى ان قبض اى صاع الحوزة قبضه ليقوى وفي هبة أحد الزوجين لا أثر كذا وحيدته فكل كلامه فسد للهبعة واعتبار الحيازة لا للهبعة فقط كما يفهم من كلام الشارح (ص) وهبة زوجة دارسكها الزوجية لا العكس (ش) يعنى وكذلك تصح هبة الزوجة دارسكها الزوجية ما دامها الزوج داوسكها الزوجية فان ذلك لا يصح والفرق ان السكنى للرجل لا للمرأة فانها تتبع زوجها (ص) ولان بقيت عنده (ش) فهو معطوف على قوله لا العكس والمعنى ان الهبة اذا بقيت عند الواهب الى ان فليس او الى ان مات فانما تبطل لقوات الحوزة الذي هو شرط في صحة ملكها وسواء علم الموهوب بها ام لا فانها تبقى بقية عند على الهبة بمعنى الشيء الموهوب المقهور ومن الهبة بمعنى الثقل كما يقال في قوله قبله ولا رجعت اليه الخ فلا يصحاح الى ان يقال ان في كلامه اشتراط ما يجب استعمال الاسم الظاهر وهو قوله اول الباب الهبة تملك الخ في معنى وهو الثقل وخبره وهو المستقرى رجعت وبقيت في معنى آخر وهو الهبة بمعنى الشيء الموهوب ثم ان في الكلام حذف اقل عليه الاستثناء اى ولان بقيت الهبة عند الواهب في كل موهوب ولكل أحد الى وجود المانع والدليل على الاول قوله الاما لا يعرف الخ اى هبة ما لا يعرف الخ وقوله دارسكها معطوف على ما الخ والدليل على الثاني قوله الا لمحجوره والموضوع في المستثنى والمستثنى منه حصول المانع (ص) الانحجوره الا ما لا يعرف بعينه ولو ختم (ش) قد علمت ان كلام الاستثناء من مستثنى من مقدورى ولان بقيت عنده لكل شخص موهوب الانحجور في كل شئ موهوب الاما لا يعرف الخ والمعنى انه اذا وهب انحجوره هبة واسقرت عند الواهب الى ان فليس او مات فانما لا تبطل لان الواهب هو الذي يجوز انحجوره وسواء كان انحجوره صغيرا او كبيرا وسواء كان الولي

فلا يجوز ذلك ولا يكون سكاك معها انما حيازة ولا الهبة فالقول صريح بخلاف ما قال وأما الثانية وهي أن لا يهبها لأزواج أن من وهب هبة لرجل واشتط عليه أن لا يبيع ولا يهب فالشرط عامل والهبة مانعة فتسكون الصدقة بهذا التصديق عليه بمنزلة الحبس لتمامه ولا وهب حتى يموت فاذا مات ورثت عنه على سبيل الميراث (قوله فان ذلك لا يصح) أى حتى يخرج منها وتجوز الهبة زوجة نفسها (قوله والمعنى ان الهبة اذا بقيت عند الواهب الى ان فليس او الى ان مات) أى الى ان حصلت اساطة دين (قوله فلا يصحاح) كانه لكونه أقل كلف من الاستخدام وان كان الاستخدام من الحسنات الدينية (قوله في كل موهوب الخ) لا يخفى أن في كل موهوب

١٧ شى سا انما يقدر بدقوله الانحجوره لانه بقدر قبل كما تقتضيه عبارة فتأمل حتى التامل (قوله الانحجور) أى فلا تبطل المانع كونه (قوله لان الواهب هو الذى يجوز الخ) أى بشرط أن يكون الولد حراً وان يشهد على الهبة وان لم يحضر هاهم ولا عاين الحيازة ولا صرف له الفقه على المقعد كما أفقته ابن عرفة وغيره ابن رشد به العمل والفرق بينه وبين الوقف ان الواقف يخرج عن الفقه فقط فاشترط صرفها له كما تقدم في الوقف واما الواهب فقد خرج عن الفقه والصدقة كالهبة (تم) قال أبو الحسن في غاية الاماني ما نصه اى ابن ناجي في قول الرسالة واما الكبير فلا يجوز حيازته اى الكبير الرشيد فنفهم من كلامه انه لو وهبه له في صغر مخالفه لبلغ رشيداً ولم يحز بعد دونه ما وهبه له حال صغره حتى مات الواهب ان الهبة تبطل وهو ظاهر واما ان بلغ ستمه فلا يختلف في مجهول الحال له يحصل من الرشيد نفس البلوغ وأعلى التسعة حتى

يتبين الرد قولان وإذا تنازع المصارف والكار فادى الكارانه مات بعد بلوغ الصغار انه سألهم بعد بلوغهم وادى الصغار انه مات قبل بلوغهم فان الحق صحيح فاقول قول المصارف وعلى الكار البينة (قوله والمكيلات والموزونات الخ) أى وكذا رآه بعد من دورا وعبيد (قوله ولو سخر الخ) ومقابله ما للمدنيين من انه يصح اذا حضرها الشهود ونظم عليها (قوله ودارسكته) أى وكذا ثوب بالنسبة وموضوع تقصيلة المذ كور في المحجور ولو بلغ أو رشد لم يحجز بعلموا الحاصل ان الموافق النقل انه يفترق دار السكنى من غير هافى هذه الاب لاصفوان دار السكنى لايمن معيانة العينة للقتل وان كانت تحت يده ومثلها المبسوس وأما غيرهما فيكنى الأشهاد بالصدقة والهبة وان لم تعين الحيازة انتفى فالحاصل ان الاتهاد بالصدقة والهبة ينفي عن الحيازة وأحضر الشهود بها ١٣٠ فمما لا يسكه الاب ولا يلبسه (قوله الان يسكن أقلها) أى خاصا بدار

السكنى بل كذلك غيرها اذا سكنها بعد الهبة اذ لم يخصوا هذه التخصيص بدار السكنى كما وهمه عبارة المشتك ومثل لدور في التخصيص المذ كور التاب يلبسها أو بعضها وكذلك ما لا يعرف بعينه اذا أخرج بعضه وبقي البعض بيده (قوله الوقت مثل الهبة الخ) أى والصدقة كذلك (قوله ما خوذ من العمر) أى عمر المهر بالفق وقوعه نظرا لها فعنى قوله أهرتك مذكرك متعة هذا الشيء متعة حياتك أى لامن الأعمار والجنس كونهما ما خوذ من العمر نص في كل شيء من الحيوان والعقار والنبات وان كان ابن القاسم يقول فان قصرت عن العمر صحت ولكن لا يقبل لها عمرى بل عادية (تنبيه) هى بالنسبة للضمان كالعادية (قوله ليس بعمرى حقيقة) أى بل عمرى مجازا كما أفاده بعض الشيوخ وهو ظاهر وقوله انشاء الخ انه سراج الحكم بقوله تخليك (قوله وحكمها التذب) أى الاصل التذب أى وقد تعرض ان الكراهة كاذبا عمره الى يتخى منه فعل معصية وتقريرها كاذبا تحقيق فيها نعل المعصية ووجوبها كقول شخص لملك داران لم تعمرها فلا تاتى لك وفيه بحث اذا المالك ليس بعكف فلا يتصف فعله بوجوب (قوله لانه الاصل الاصيل) أى التماس أى بخلاف التذب وان كان الاصل ابن باصيل ثم اقول لا يتخى ان الاحكام انما تنقل من الشرع قال ابن السبكي ولا حكم قبل الشرع وقد ورد الشرع بتدريج فاما معنى الأمانة الأصلية فالاحسان ان يراد بالجوهر الاذن فيصدق بالتذب (قوله وأهرتك وارثك) فمكون لكل منهما لكن لا يستحق الوارث الابعاد الموت للموت بخلاف وقف عليك وعلى ذلك فانما يشترط أى يدخل الوارث حياة أبيه وهذا على المراد وارثه بالفعل ويحتمل وارثه بالقوة فيشمل ابنه الموجود الان ولا يتخى ان هذا عبارة قولك أهرتك

أبا ووصلا ومقدمان قبل القاضي الان يكون الواهب وهب لمحجوره شيئا لا يعرف بعينه كالدراهم والمكيلات والموزونات وأبشاعا تحت يده الى ان فلس مثلا فانها تبطل ولو سخرت عليها بخصمه بخصرة الشهود على المشهور وبه العمل نعم ان سخر عليها وأجازها له عند غيره الى ان مات أو فلس فانها تصح (ص) ودارسكته الان يسكن أقلها وكبرى له الاكثرون سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع (ش) هذا معطوف على ما من قوله ما لا يعرف فلا تصح هبة لمحجوره مادام الواهب ساكنا ولو سكن الأقل وأكرى لمحجوره الاكثر فلا يصح وتصح كلها صدقة على المحجور فان سكن النصف وأكرى له النصف الثاني فان ساكنه تبطل الصدقة فيه وما أكرى له صدقة صدقة للمعجور فان سكن الواهب الاكثرا أكرى له أقلها فان الصدقة كلها تبطل وكلام المؤلف في المحجور ما لو وهب الاب دارسكته لكار وله فلا يسل منها الا ساكنه فقط ويصح ما حازه الولد كان كثيرا أو سيرا أو الوقت مثل الهبة في ذلك (ص) وجازت العمرى (ش) لما تكلم على الهبة انعمها بالعمري وهى بضم العين وسكون الميم مقصورة ما خوذ من العمر نوعه ظرفا لها وأقردها عن الهبة اشارة لغيره اذا الهبة تخلل للذات وهذه للنافع وعرفها ابن عرفة بقوله هى قليل متفعة حياة المعطى بغير عوض انشاء أخرج بالمتعة اعطاء الذات وأخرج بحياة المعطى الحبس والعارية والمعطى بفتح الطاء وظاهره ان تخلل المتعة صدقة حياة المعطى بغير هابى بعمرى حقيقة وأخرج بقوله بغير عوض ما اذا كان بعوض فانه اجارة قاسدة وقوله انشاء أخرج الحكم باسم تخلفا للعمري وحكمها التذب واتباع المؤلف بالجواز دون التذب لانه الاصل الاصيل وليستافى له الانحراج المذ كور في قوله لا الرقى (ص) كما عرتك أو وارثك (ش) يعنى ان العمرى تكون بائنا للعمري وبغيره لمن ألتفظ العطاء كقوله أهرتك دارى أو أهرتكك ونحو ذلك أو أهرتك وارثك أو أهرتك وارثك وبسائر ~~ككعرتك~~ أو وارثك كذا ينهى

(قوله ولما ان شجبل الخ) هذا على نسخة أو وارثك أي أن ذلك الاعمار ماله ابتداء أو وارث ابتداء (قوله أو مائة خلو) أي فجزوا جمع أي جمع الآخرين هو وارثه وقوله فيصدق بالصور الثلاث والثالثة هي الجمع بينه وبين وارثه في الاعمار وقوله وهذا أولى من كلام ابن غازي نسخة أو وارثك هي الجماعة بينهما ويكون ما كان نسخة اعمار أو وارث فقط بخلاف هذه النسخة فتكون شاملة للصور الثلاث بجعل أو مائة خلو (قوله بمعنى الذي المعبر) أي لا بمعنى عليك المقتضية المذكرة فتفي العبارة استقراء (قوله بعد انقراض العقب) أي في صورة أو وارثك أو بعد موت المعبر فقط في صورة امرتك فقط ولا يتوقف في هذه على انقراض العقب (قوله مثلا الخ) هذا المثال غير ظاهر لانه لا يحتاج اليه الحكم فالأولى أن يثبت ما بين رقيق وانحر كانا موجودين حين موت المعبر ولكن لم يمت المعبر بالفتح حتى عتق ١٣١ الابن فانما يرجع للاخ لا لابن لأن الابن لم يكن وارثا حين مات المعبر

أن يكون بنو والعطف بعد أو أي كغيرك فقط أو امرتك ووارثك فهما مثالان انتهى ولما ان شجبل أو مائة خلو مائة جمع فيصدق بالصور الثلاث وهذا أولى من كلام ابن غازي (ص) ورجعت للمعبر أو وارثه (ش) يعني أن العمرى بمعنى الشيء المعبر ترجع بعد انقراض العقب للمعبر ملكا أو وارثه وسواء كانت محقة أم لا على المقتضى وقيل المقضية ترجع من اجمع الاحباس للأقرب فالأقرب لا ترجع للمعبر والمراد وارثه يوم الموت لا يوم الرجوع مثلا لو مات المعبر بكسر الميم وله ولد أو أخ فليمت المعبر بالقض حتى مات الولد فانما يقع لورثته ولا تدفع الاخ (ص) بكسر الميم وهو لا تحركا ملكا (ش) التشبيه بين ههنا التي قبها في الجواز أي في جواز رجوعها في العمرى ملكا ورجوعها للأخ في الحبس ملكا والمعنى أنه إذا قال رجلين عدي هذا حبس عليك وهو لا تحركا منكبا جاز ذلك ويكون لا تحركا ملكا بفعل نفسه ما يشاء من بيع وغيره وكتب بعضهم ما نصه وقوله عليك ليس من كلام الحبس بل فاعل يفعل محذوف أو خبر ميمته محذوف أي وجمع أو الرجوع ملكا وقال ابن غازي ملكا منصوب على الحال من ضمير الفاعل في رجعت انتهى أي ورجعت ملكا للمعبر أو وارثه في مسئلة العمرى ولم تأخر من الحبس عليه في مسئلة الحبس انتهى وتأخير ههنا ليكون أنه في رجوعه لمسئلة الحبس أيضا المحتاج إلى طلب ذلك أكد لانه لو قدم لم يكن في ذلك نصوسية على ذلك إذ التشبيه محقق فلما سقط وهو لا تحركا فانه اذا مات أحد ههنا يرجع للأخ حسب ما اذا مات الآخر فهل يرجع من اجمع الاحباس أو يرجع ملكا للمعبر أو وارثه (ص) لا الرقي (ش) عطف على العمرى والمنع ضد الجواز وقد أشار إلى بيان حقيقتها العربية بالمثال بقوله (كذوي داودين قالان مت قبل فهما في الانك) أي كصاحب

طريق الملكية (قوله أيضا) أي كإص عليه في ترجعه للعمرى أي من حيث التأخر (قوله المحتاج) أي الذي كور من مسئلة الحبس أي طلب الرجوع لها طلبا أكيدا أو أصل المعنى المحتاج إلى الرجوع المطلوب لها طلبا أكيدا وقوله لا في الخ لتعليل لقوله ليكون فما (قوله إذ التشبيه مجمل الخ) منه أنه شرط بالاولى لانه حال من فاعل رجعت فتقوله لا في المعنى متقدم فإين النصوسية (قوله أو يرجع الخ) في ذلك قولان وهذا الثاني ظاهر كلام المصنف فهو الرجوع كاتقدم من قوله كأي عشر حياتهم فانه يرجع بعدهم ملكا واوقف ولو لم يقل حياتهم فالذي سبق الجزم بذلك كأما بعد بعض الشيخوخ وفي عب نبعاماد عج ان الرجوع أنه يرجع من اجمع الاحباس وفي ما إذا قال حبس عليك حياتك وهو لا تحركا كانت لا تحركا فان مات فبنفي أن يجري فيها القولان المتقدمان فالحال في ثلاثة بصورة المصنف فتدبرها (قوله والمنع ضد الجواز) في العبارة محذوف وكأنه قال لا الرقي فهي ممنوعة لان المنع ضد الجواز (قوله فهما) لا يبيح أن ادرك ملكا وهما المعنى قال أحدهما لصاحبه ان مت قبلي فدارك في مفهومه لداري وان مت قبلي فدارك في مفهومه لدارك فهو من المشبه بالزوج المسي في اليبيع بالجمع والتعريف كقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصاري

(قوله هذا لا يجوز الخ) قال عجم ثم ان محل عدم الجواز اذا وقع ماذ كرتي عقد واحد (قوله ولا نهما) نفسهما مقابلة (قوله رجعت له اولوارثه) كذا في نسخة صوابه كما افاده بعض الشيوخ رجعت لوارثه (قوله كهيئة فخل) ففصل بالكاف ولم يقطع بالواو لان الرقي منه من جانب واحد (قوله واستثنى الواهب الخ) نفاذ العبارة الهبة وان من الاكل لكن الذي في المدونة ان الهبة واقعة بعد الاجل لان من الاكل وهو الذي يناسبه التعليل بقوله لانه مخاطرة يبيع معين يتأخر قبضه وقوله لان سقمه الخ انما يتبع كونه يباع فاعطال كونه متأخر القبض وقال غير شارحنا وامل الاطلاق هو الظاهر (قوله يبيع معين يتأخر قبضه) عطف سبب على مسبب لان المخاطرة ١٣٢ أى القرار يقترب على ذلك (قوله واشترط على المشتري) لا يخفى أن ملاحظة

الشروطية في ذلك يخرج عنه كونه من قبيل البيع لانه لم يكن ممن حينئذ فلا يظهر قوله لانه كمن باع غفلا وبنائه قوله سابقا لان سقمه الفخل خرج مخرج المعافاة فلو اقتصر على العدة الاولى اسكان أحسن وقوله لانه غرره معنى قوله سابقا لانه سطر وقوله ولانه لا يدري عطف على مهلول وكذا قال وانما قلنا غرره لانه لا يدري الخ ثم أقول لا يخفى ان هذا ظاهر في مسألة المصنف لاني الظاهر اني هو قوله لانه كمن باع غفلا لان يقال انما استثنى غررها في المشتري فكأنه لم يقبض المبيع وكذا قبضه لكون الفقرة (قوله لما نذك) أي لاني قبض البستان حصل بقبض بعض الفرة (قوله ولكن بما الواهب) ابن عاشر وربما يقال ان الموهوبه قد يحتاج الى معانة قبل السقي بما الواهب قد يشكل حينئذ الجواز (قوله فلا

داعين قال كل واحد منهما صاحبه ان هت قبلك فداى حبس عليك فهذه لا يجوز لانه سطر ولانهم ما تراجعا وجه المعروف الى المخاطرة واذا وقع ونزل واطلع على ذلك قبل الموت فسخ وان لم يقطع عليه لايعدمونه رجعت له اولوارثه ملكا ولا ترجع مراسم الاجناس لانه عقد باطل (ص) كهيئة فخل واستثنى غررها واستثنى السقي على الموهوبه (ش) هو تشبيه في المنع بمعنى ان من وهب شخصه فخل واستثنى الواهب لنفسه غررها استثنى معاومة بشرط على الموهوبه السقي للفخل في تلك السنين فهذا لا يجوز لانه مخاطرة يبيع معين يتأخر قبضه لان سقمه الفخل خرج مخرج المعافاة ولا نه كمن باع غفلا واستثنى غررها اعواما معينة واشترط على المشتري سقي في تلك الاعوام فهذا لا يجوز لانه غرر ولانه لا يدري ما يصير الفخل اليه بعد تلك الاعوام فهو من باب كل أموال الناس بالباطل وفهم من قوله واستثنى غررها انه لو كان المستثنى بعض غررها لكان الجواز ذلك ومن قوله والسقي على الموهوبه انه لو كان السقي على الواهب أو على الموهوب ولكن بما الواهب لما نذك وقوله كهيئة فخل أي شئ يحتاج الى السقي وعلاج ولا مفهوم لسنين خلافا للبساطي لان العلة الفرر واذا وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل التغير فترجع الموهوبه بما أتى من الفرة والاصول لربها فان كانت بقدر ملكه الموهوبه بقبضه يوم وضع يده ويرجع على الواهب بما آكله انه عرف والا فبقبضته تامل (ص) أو فرس ان يغزو عليها سنين ويتفق عليه المدفوع له ولا يبيعه لبعده الاجل (ش) يعنى وكذلك لا يجوز للشخص أن يدفع فرسا لمن يدفع وعليه سنين معاومة بشرط أن يتفق عليه المدفوع اليه من تلك السنين ويكون له بعد ولا يبيعه لابعده الاجل لانه باع الفرس بالثقة عليه تلك السنين ولا يدري هل يسلم الفرس الى ذلك الاجل أم لا فذهب فقته باطلا فهذا غرر ومخاطرة الواو في قوله ولا يبيعه واو الحال والحال قيد أي شرط في عاملها وصاحبها أي والحال انه شرط عليه أن لا يبيعه لابعده الاجل فكلام المؤلف حسن وكلام المدونة وفي تعقب البساطي له نظر ولا مفهوم

للبساطي اعقد عجم كلام البساطي بما جملانه المستفاد من المدونة (قوله ملكه الموهوبه) أي ملك الفخل وغرره لقوله ولا نظر للاستثناء (قوله أو فرس من يغزو عليها سنين) قال عجم الجمع هناليس في محله بخلاف الجمع السابق الخ (قوله أي شرط) الشرطية بحسب اتمام لاني كل حال الا ترى ان قولك جاز يدرا كافا لحال في هذا قيد لا يقال له شرط وقوله وصاحبها فنه تسامح انما هي وصفت لصاحبها (قوله وفي تعقب البساطي) وذلك لانه قال ظاهره انه وهب له الا وصريح المدونة انه بعد الاجل وبان في لفظ المدونة سنين وثلاث والمصنف قال سنين وبانه أدخل بقوله ثم هي فو بان في كلامها واشترط عليه ان لا يبيع والمصنف حذف واشترط ولا يخفى ضعف هذه اليرادات اما ولا فقول المصنف لا يبيع لبعده الاجل بقصد ذلك اقتصرت صرقه فيه الى ذلك الاجل واما الثاني فلان أقل الجمع اثنان ولا ما اجازي الفلاة فاعلم في أهل منها واما الثالث والرايع فلهو مان من قوله ولا يبيعه لبعده الاجل لان الواو الباطل والحال قيد أي شرط

(قوله وينبغي اذا أسقط الشرط صح) أي الذي هو قوله ولا يبيعه (قوله كانت لا أخذ بتلا) أي فانه فصل حيث ينتقض الاجل والاملكها الموقوف له قطعاً (قوله ولا قيمة عليه) ولا يماض ما تقدم في التحريم انه يفهم القيمة لان الاجل هنا اذا انقضى ولم ينتقض فبما تقدم الان الاشجار تغيرت في ذاتها فهو بمثابة البيع القاسد اذا فاقت فلو انقضى الاجل فقد سلك كما من غير دفع ثمن في مقابلتها كالقصر المذكور (قوله يعني ان الابدنية) أي الحرة وقوله من وله أي الحر أي ربحها عايدون عرض جبرا عليه (قوله على المتهور) راجع لقوله غنياً وقوله يروى لقوله سحرت وبدا للول ١٣٤ على صنون القائل ان غناه ذلك اذا كان

في جبراً أو بأشاعنه ولعلما كنمو
والثاني على من يقوله ذلك اذا
لنقض (قوله جب) ينقض الهاء
(قوله أي بهذا اللفظ) أي لفظ
الاعتصار ودهذان المدا على
ما يدل على لفظ الاعتصار بدلالة
المطابقة أو بدلالة الالتزام
والحاصل أن المقصود ما يدل
على العود كان بلفظ الاعتصار
أم لا (قوله يخص بالهبة وحدها
وما فيها منها) كذا في نسخة
لفظة وحدها فالوجه انظر
لقوله دون الصدقة وقوله وما
أشبه ذلك كالعمرى وقوله دون
الصدقة والحبس فالمراد
الصدقة والحبس فقط وكذا
ما يذكر بعد (قوله هو ان يجزأ
عطية) انظر هذا التعريف
فانه يدل على انه لا يشترط لفظ
الاعتصار وكذا ظاهر الحديث
فانه لا ينقض لفظ الاعتصار (قوله
ولو كان الاب مجنونا مطبقاً وقت
الهبة) ولو كان الاب بعد هبة
لوله فلوله الاعتصار كما استظهر
وأخذ منه أن البكر بنت المجنون
لا تبسار اذا قدم القامع من

لقوله ولا يبيعه أي ان لا يملكه بعد الاجل اعم من البيع ويضيء اذا أسقط الشرط
صح واذا وقع ونزل فان اطلع على ذلك قبل مضي الاجل خبر ريب القوس اما ان يسقط
الشرط وتكون القوس بان أعطيت له أو يأخذ منه ويؤدي للرجل ما اتفق عليه وان
مضى الاجل كانت القوس لا تأخذ بتلا ولا قيمة عليه (ص) والاب اعصارها من
ولده فقط (ش) هو معطوف على الجاز ونحو اعصارها عايد على الهبة لا الصدقة
والحبس فانه لا اعتصار له فيما والمعين ان الابدنية اذا وهب لولده هبة فانه يجوز له
أن يعتصرها منه مطلقاً أي سواء كان الولد مسعياً أو كبيراً ذكراً أو أنثى غنياً أو فقيراً
سحرت الهبة أم لا على المتهور وقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم
يعود بها الا والوالد وقوله فقط راجع للجميع أي والاب فقط لا الجد مثلاً باعتصار فقط
أي بهذا اللفظ لانه لا يضمن لفظ الاعتصار على المذهب أي الهبة فقط لا الصدقة من
ولده فقط لامن غيره كما فقط لا الجد مثلاً واعلم ان الاعتصار يخص بالهبة وحدها
وما فيها منها من العطية والخصة وما أشبه ذلك دون الصدقة والحبس وكذلك الهبة
والعطية والخصة وما أشبه ذلك اذا قال نفسه هو لله تعالى وجعله صلته رسم فلا اعتصار
في ذلك كانت الصدقة اذا شرط اعتصارها فلا شرطه وعرف ان هبة الاعتصار بقوله
هو ان يجزأ عطية دون عرض لا بطوع المعطى (ص) كما فقط وهبت ذاب وان
مجنوناً (ش) يعني ان الام اذا وهبت لولدها الصغير في حياة أبيه هبة فلها أن تعتصرها
منه ولو كان الاب مجنونا مطبقاً وقت الهبة وسواء كان الاب والابن موسرين أو معسرين
أو أحدهما أو أماً الجد والجد ونحوها فانه لا اعتصار لهم وعن ذلك احتراز بقوله فقط
وانما قلنا صغير الاجل قوله (ولو تيمم على المختار) أي ان الام اذا وهبت لولدها الصغير
وله أب شرط عليه البتة بعد الهبة قائم تعتصرها منه ولو بعد بلوغه لانها لم تكن بمعنى
الصدقة حيث كان أب حين الهبة وأما ان كان حين الهبة لأب له ثلثي لها أن
تعتصر حاله يتيم بعد ذلك كالصدقة يراد بلوغ وأما لو وهبت لكبير فلها الاعتصار
سواء كان لأب أم لا (ص) الاغنياء ريدية الاجرة (ش) يعني ان الهبة والاخذ
أو العمرى أو نحو ذلك اذا اراد المعطى بما ذكر وسببه الله تعالى ثواب الاجرة فاعتصار
صدقة وهي لا تقتصر وسواء كان الواهب أباً أو غيره وكذلك لا اعتصار لاب ولا لام اذا

يروجه لان لها أو لا ولكن المتهور انه لا بد ان تستأمر كالتيقن واية الغائب (قوله ثم طرا الخ) أي صيغة الفعل يدل على حدوث
البتة بعد الهبة (قوله ولو بعد بلوغه) الصواب كما قال بعض الشيوخ ولو قبل بلوغه لانه المتهور به (تنبيه) الاولى المصنف
أن تقع بصيغة الفعل لانه اختصار من عند نفسه مما قابل به ما قاله ابن الموارز وابن أبي ذيؤظاهر المدونة من أنه ليس لها اعتصار
واذا علمت ذلك فكيف يصح منه القول عن ذلك في ما اختاره النعمي من نفسه فالجواب تبعية (قوله ويراد بلوغ) أي
بعد الهبة (قوله ثواب الاجرة) عطية تقسيم (قوله أو غيره) أي وهو الام

(قوله صغير محتاجا) أى فى غير ما يتعلق بفقته والأهلى على أبيه أو فيما يتعلق بفقته فيما إذا كان الواهب أمًا أو كبريا
 يائسا عن أبيه) أى وشأنه الحاجة أيضا والقرض أنه قصد صلة الرحم والألفة الاعتصار (قوله كصدقة بالشرط) أى بان
 شرط عدمه أو سكت (قوله فلاو شرط التصديق) أى ولو أجنبيا (قوله يقال وسنة الخ) كأنه قال لا قرابة لأن سنة الخ (قوله
 وإذا شرط) أقول وإن لم يشترط بل نوى فقط وله فيما ينفه بين الله تعالى (قوله كان له شرطه) أى ولو حصل تغير (قوله) وأنه يجعل
 الدنانير حليا) أى فقها انقص ١٣٤ (قوله على المشهور) ومقابله ما فى بعض شراح الجلاب من أنه مقيت لأنه قصص صفة

أراد كل بالمهية صلة الرحم كما إذا كان الولد صغيرا محتاجا أو كبريا يائسا عن أبيه وكذلك
 لا اعتصار لاحدهما فى الهبة إذا أشهد عليه على المشهور وقوله (كصدقة بالشرط)
 تشبيهه فى عدم الاعتصار للاب والام أى إذا تصدق على ولده الصغير أو الكبير بالشرط
 الصدقة ولم يشترط أن يرجع فيها أو يعصرها فإنه لا يجوز زه أن يعصرها حيث لا يشترط
 المتصدق أنه يرجع فى صدقته كان له شرطه وله أن يعصرها فإن قلت سنة الصدقة عدم
 الرجوع فيها يقال وسنة الحبس عدم الرجوع فيه وإذا شرط الحبس فى نفس الحبس
 يسه كان له شرطه (ص) أن لم تقف لاجل الواسق بل يزداد ونقص (ش) هذا بشرط
 فى موانع الاعتصار والمغنى أن من شرط صحة الاعتصار الهبة أن لا تقوت من عند
 الموهوب بل يبيع أو غضب أو عتق أو ثدير أو يزيد أو ينقص كما إذا كبر الصغير أو صغى
 الهز بل أو هزل الكبير أو يجعل الدنانير حليا أو بوجه من وجوه المقررات فإن حصل
 شيئ من ذلك فلا اعتصار لواهبها حيث لا وأما حواشى الاسواق فلا تقبى الاعتصار فى
 الهبة على المشهور ولأن الهبة على حاله أو زيادة القيمة ونقصها لا يتعلق بها ولا تأثير فى
 صحتها فلم تمنع الاعتصار كقولنا من موضع إلى آخره ولا فرق فى الزيادة بين المعنوية
 كبيع صفة لها بال و يفتى أن يكون النقص كذلك كما إذا كان يعمل صنعة فبسيها
 أو الحسنة كبيع الصغير ومن الهزل وهل هو عام فى الدواب والرقى أو فى الدواب
 فقط كما جرى فى الأكلة وما يقوت الهبة خلط الموهوب لها بغيرها فلا زال النقص ورجع
 الزيد فإنه يعود الاعتصار (ص) ولم ينسج أو يدين لها أو يطأ ثيابا أو يمرض كواهب
 (ش) يعنى أن من شرط صحة الاعتصار أيضا أن لا يكون الولد قد تزوج أى عقد لاجل
 الهبة وسواء كان الولد صغيرا أو كبريا فإن عقد الولد للنكاح مفقوت للاعتصار وكذلك
 إذا تزاد لاجل الهبة فإن ذلك مانع للاعتصار وسواء كان الولد حرا أو أميا ولا بد من قصد
 صاحب الدين فى التسدين لاجل الهبة ولا يكتفى فى ذلك بقصد الولد وحده بل لو تداين بغير
 الهبة كان غشيا أو كانت الهبة قليلة فى نفس الزينج ولا يعمل لاجلها فإن تزوج
 والتسدين حيث لا يجمع من اعتصارها وللأب والام الاعتصار وكذلك إذا وطئ الولد
 الباتخ الأيسة الموهوبة فإنه يمنع الاعتصار ومن باب أولى إذا حلت وكذلك إذا كانت

وهو فوت فى الرد بالهبة فاحرى
 بها (قوله وزيادة القيمة
 ونقصها) الواو بمعنى أو وقوله
 لا يتعلق به أى أن الزيادة والنقص
 لا يتعلق به بالهبة وقوله ولا تأثير
 فى العبارة حذف مضاف أى
 ولا تأثير وهو عطف بنفسه
 على ما قبله ٣ قوله وفى الدواب
 فقط كما جرى فى الأكلة (قوله فلاو
 زال النقص الخ) أى كان حدث
 نقص ثم زال وقوله ورجع الزيد
 أى حدث زيد ثم رجعت حالها
 الأول (قوله أى عقد لاجل الهبة
 الخ) هذا المعنى يقتضى أن يقرأ
 قول المصنف ولم ينسج بالبناء
 للفواصل وكذا قوله وكذا إذا
 تداين الخ يقتضى أن يقرأ لم
 يدين بالبناء الفاعل إلا أن قوله
 بعد ولا بد من قصد صاحب الدين
 الخ يقتضى صحة قراءة البناء
 للمفعول فصار حاصله أنه يصح
 قراءته بالوجهين لكن على تقدير
 قراءته بالبناء الفاعل لا بد من شرط
 وهو المشاركة بقوله ولابد أن آتوه
 وتوكلوا لا تزوج يقتضى قراءته
 ينسج بالبناء للمفعول فبالت

مقتضى ما صدر به من أنه يقرأ بالبناء الفاعل فيقال فيه ما تقدم من أنه يصح قراءته بالوجهين ولكن على تقدير قراءته
 بالبناء الفاعل لا بد من شرط والخاص بالزوجة وهذا كما قلنا فى المواق أن العقد خلاف ذلك وأنه يكتفى بقصد الابن وحده وكذا
 الموهوبة وما صاحب الدين أو ولى الزوجة وهذا كما قلنا فى المواق أن العقد خلاف ذلك وأنه يكتفى بقصد الابن وحده وكذا
 مفاد غيره ويكون قصد الغير أو ولى غيران محشى تت يفيد قوة ظاهر المصنف من قراءته بالبناء للمفعول وذلك لأن تت حل
 المصنف بالبناء للمفعول فبالحسنى فقال هذا الذى درج عليه المؤلف هو مذهب الوطأ وقول مطرف وأصبح وابن القاسم
 كجلى ونضيه وأصله لابن رشد فى البيان (قوله إذا وطئ الأمة الموهوبة) أى العلية لا الإخص فلا يقبها الوطأ

(قوله وقد يكون أجنبيا من الابن) كالزوجة تكون أجنبيا من ابن زوجها (قوله أو يزول المرض على المختار) أي وكذا لو اعتصر في وقته ثم صرح المريض فيصير الاعتصار السابق ومقتضى المصنف ان زوال الزيادة والنقص ليس كزوال المرض ولكن تقدم في الشرح تعاليمهم انه يعود الاعتصار (قوله على ما اختاره القسبي) وذلك انه اختلف اذا مرض الابن ثم زال مرضه هل يعود الاعتصار لزوال ما اعتصر وهو قول ابن القاسم وأشباهه والمغيرة وقد اوضحه عن مالك قول بان الاعتصار لا يعود به قال أصبغ ويحتمل ويرجع القسبي الاول (قوله أمر لم يما له الناس عليه) أي غير داخلين علمه متقربين به بخلاف النكاح والداينة فان الناس يعملونه على ما يتقربون نكاحه ومداينة له في المقام به الواو قوله (قوله وكه قلات صدقة) ظاهرة ولدت اولها الاملاك (قوله يسبح أو به) أي ذاتها أو مفعلا ١٣٥ (قوله فانه يجوز ان يملكها الخ) أي يجوز نقل ماله بها وبض وأما

أودر ها أو اعتقها إلى أهل وأما قيد البني لان اقتضاها البكر وليس غير بالغ داخل في عموم النقص المتقدم وكذلك فوث الاعتصار بمرض الولد الموهوب له أي مرضا نحو فاته في حق ورثته بالهبة أو بمرض الواهب لان اعتصارها صار اعتصا به وهو وارث وقد يكون أحد ابن (ص) الابن يجب على هذه الاحوال (ش) يعني ان الابن أو الام اذا وهب أحدهما وله هبة ودوة تزوج أو هو مديان أو هو مرضي فله أن يعتصم هاتمه لان وجود هذه الاحوال وث الهبة لا يكون مانعا من الاعتصار ثم ان الاستثناء منقطع لان ما قبله فيها اذا وهب وليس ثم مرض ولا نكاح ولا مداينة وهذا فيما اذا وقعت الهبة وهو هبه هذه الاحوال (ص) أي يزول المرض على المختار (ش) يعني ان مرض الاب أو الام أو الولد اذا زال فانه يجوز الاعتصار على ما اختاره القسبي وأما النكاح والمداينة اذا زالت فانه ينطبق على عدم جواز الاعتصار والفرق بين المرض وبين النكاح والمداينة ان المرض أمر لم يما له الناس عليه بل هو من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار بخلاف النكاح والمداينة فانه أمر عاد له الناس عليه فإذا زال فانه لا يعود الاعتصار ولم يمسك القسبي نفسه بخلافه ونقل هذا الفرق في التوضيح عن ابن القاسم (ص) وكه قلات صدقة بغير ميراث (ش) يعني ان عود الصدقة إلى ماله من تصدق بها يسبح أو هبة أو صدقة أو غير ذلك مكره وما احتقره بالصدقة من الهبة فانه يجوز أن يتكلمها على المشهور واحتقر بقوله بغير ميراث مما اذا عادت له ميراث فانه لا كراهة فيه لا انتفاء السببية فيه وبصدق من كلام المؤلف العربية كما مر من قوله وورخص لهز وقام مقامه اشتراقة تيسر الخ (ص) ولا يكره أو يأكل من غلاتها (ش) ما مر في حكم غلاتها انهم ارضاها في حكم غلاتها والمعي أن من تصدق بصدقة على ولده أو على أجنبي فليس له أن يكرهها ولا أن يأكل من غلاتها بوجه ولا يشرب منها أو ينسج على سبيل السكرانة (ص) وهل الابن يرضى الابن الكبير بشرط الابن أو يلا (ش) يعني ان

يجوز غلها أو أولى اذا وقعت على وجه الهبة ومثلها العري يجوز للمعسر شرؤها ومن سبل ما على من سبل صدقة فانه يجوز له أن يشرب منه ومن أخرج كسرة لسائل فوجده قد ذهب فلا يجوز له أكلها أو يبيع عليه أن يصدق بها على غيره كما قاله مالك قال غيره يجوز أكلها أو يبيع منه ما يحمل الاول على ما اذا كان غريمين والثاني على ما اذا كان معينا ولم يبعده أو لم يقبلها وهو جمع حسن كأفاده بعض شراح الرسالة (قوله وماذا في حكم غلاتها) الاول ان يقول وماذا في حكم غلاتها أو غلاتها (قوله ولان يأكل من غلاتها) أي كثرتم أو شرب من لبنها أو يفتق بصورها (قوله أول) أي بل يكره (قوله الهبة على سبيل السكرانة) لا يبيح الله في الأجنبي انما يبيع على سبيل السكرانة اذا كان ذلك على وجه الرضا لا القهر والافلحة قطعوا وأما بالنسبة للولد فله حصة على وحاصل مفاد ما عتبار الولدان الولدان كان صغيرا ومثله السقية أنه يكره مطلقا نرى أو لا وهو مفاد حبيب وأما بالنسبة

يجوز نقل ماله بها وبض وأما الرجوع في الهبة بغير عوض فيكره لغیر الابن والام أي والقرض ان فلتضع الرضا (قوله على المشهور) ومقابلته لصد الوهاب بكرهه أيضا فان جمع فيها يسبح أو هبة أو غيرها كالصدقة وهو أحد بظاهر الحديث (قوله فانه لا كراهة فيه) أي في العود بالمرث لا يقل فلا كراهة في الاكل كما هو ظاهر المصنف لان الغلات يشرب بالاختيار والعود بغير ميراث ليس فيه اختيار فيعود على المصنف جائزا انه لا حاجة لقوله بغير ميراث بعد ان عبر بالغلات والجواب ان الميراث بالغلات الاستقراء في استقرار الصدقة تحت اليد المصدق (قوله وبسبب) من كلام المصنف العربية أي اذا كانت على وجه الصدقة لان الكلام في الصدقة والحاصل ان العربية على الوجه المذكور

لرشد ينشأ ويلا ن أولهما انه يكره مطلقا رضى أو لا الثاني أن محل الكراهة أن يحصل منه الرضا أو ما إذا حصل الرضا فلا كراهة فتقوله بعد أولهما أنه لا يجوز أى يكره وقوله وأما الولد الصغير أى ومثله السفيه كما قاله الأشياخ فإنه لا يجوز بمعنى يكره وهو ما أفاده ع وب وعلم أن ما ذكره كراهة القننى عن القناني والذي في عجم خلافه فإنه لا يعلم أن مقادسنا فى المدونة أنه لا يجوز أى بمعنى يحرم أن تصدق على أجنبى أن ينتفع بكل غيرها أو شرب لبنها أو ركوبها أو نحو ذلك ذكر فى قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما تصدق به فقل ما فى الرسالة بخلاف ما فى المدونة وقيل وفاقا واختلف فى التوفيق فذهب بعضهم إلى أن ما فى الرسالة يعول على ما لا ين الوأ من أنه يجوز للمصدق الانتفاع بصدقته إذا كانت الصدقة على ابنه الكبرى أى المال كما أمر نفسه ورضى بانتفاع أبيه بالركوب ونحوه ولو كان له من كسبه فلا يخالف ما فى المدونة وهو الذى أشاره المصنف بقوله وهل الآن يرضى الخ وذلك من جهة أجوبة واقتصرنا عليه لأنه الذى ذهب إليه المصنف فإذا علمت ذلك فنقول بحسبى كلام عجم هذا أن الركوب ونحوه يحرم إذا كان المصدق عليه صغيرا أو سقيما كان برضاه أو بغير رضاه أو ما إذا كان رشيدا فتأويل الحرمة مطلقا برضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز إذا كان برضاه ولا يخفى بعد الأول وان الأحسن فى ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يجوز برضاه ثم إن عجم ذكر كلاما آخر حاصله أن قول المدونة تصدق على أجنبى هل يفهم منه مخالفا لكلام ابن الموارى المتقدم أى فنقول يجوز ١٢٦ له الركوب الذى تصدق به على ولده الرشيد مطلقا برضاه أو بغير رضاه وفاق

فبصلى ما يفهمه مفهوم قولها
على أجنبى من جواز الانتفاع
بما تصدق به على ولده على ما إذا
كان كبيراً رشيداً ورضى بذلك
وأما إذا كان صغيراً أو سقيماً
مطلقاً أو رشيداً ولو برضى بذلك
فالحكمهم كالأجنبى أى يجوز
الركوب ونحوه بما تصدق به عليهم
وتذكر كجواباً من جهة الأجوبة
التي لم تذكرها عن المعارضة
المقدمة بأن تحمل الرسالة على

الاب أو الام إذا تصدق أحدهما على ولده الكبير الرشيد صدقة من الانعام ورضى الولد
أن يشرب أومأ وأمه ثم أى من لبنها هل يجوز ذلك أو لا فيه تأويلان وأما الولد الصغير
فانه لا يجوز ولا أحدهما أن يشرب من لبن صدقته ولو رضى الولد الصغير بذلك ولا مفهوم
لبن بل وغي من الفلات كذلك (ص) ويقتضى على أبيه انتفع منها (ش) يعنى أن الاب
إذا تصدق على ولده صدقة فافتقر الاب فانه يتفق عليه من أن لا يدخل تحت النسي (ص)
وتقوم جارية أو عبد للضرر وتقوم يستغنى (ش) تقدم أنه قال وللأب اعتبارها
من ولده وعطف هذا عليه من حيث الجواز والمعنى أن الاب إذا تصدق على ولده
الصغير بأمة فتمتعها بنفسه فله أن يقومها على نفسه للضرورة ويستغنى فى القيمة
لأجل الولد وبشبه ذلك وأما لو تصدق بها على ولده الكبير أو على شخص أجنبى فانه
لا يجوز له أن يتقومها كما فى حق الصغير وكذلك العبد لأب أن يقومه على نفسه بهـ
أن تصدق به على ولده الصغير يستغنى فى القيمة لأجل الضرر ولكن العلة التي

بما لا يخفى لها ونحن نسير والمدونة على ما إذا كان الفتن كسرها فى الكتابين وفاقا وأتى فى المدونة على إطلاقها والرسالة على
إطلاقها فى الكتابين خلاف (قوله هل يجوز ذلك) أى جواز استوى الطرفين وقوله ولا أى ولا يجوز ذلك أى جوازاً
مستوى الطرفين أى بل يكره وقوله وأما الولد الصغير أى ومثله السفيه كما تقدم (قوله فانه لا يجوز) أى جوازاً مستوى
الطرفين بل المراد أنه يكره وقد علمت أن هذا تسع فيه الثانى وواقفه ع وب وعلم أن مقادسنا فى المدونة أنه لا يجوز أى بمعنى يحرم أن تصدق على أجنبى أن ينتفع بكل غيرها أو شرب لبنها أو ركوبها أو نحو ذلك ذكر فى قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما تصدق به فقل ما فى الرسالة بخلاف ما فى المدونة وقيل وفاقا واختلف فى التوفيق فذهب بعضهم إلى أن ما فى الرسالة يعول على ما لا ين الوأ من أنه يجوز للمصدق الانتفاع بصدقته إذا كانت الصدقة على ابنه الكبرى أى المال كما أمر نفسه ورضى بانتفاع أبيه بالركوب ونحوه ولو كان له من كسبه فلا يخالف ما فى المدونة وهو الذى أشاره المصنف بقوله وهل الآن يرضى الخ وذلك من جهة أجوبة واقتصرنا عليه لأنه الذى ذهب إليه المصنف فإذا علمت ذلك فنقول بحسبى كلام عجم هذا أن الركوب ونحوه يحرم إذا كان المصدق عليه صغيرا أو سقيما كان برضاه أو بغير رضاه أو ما إذا كان رشيدا فتأويل الحرمة مطلقا برضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز إذا كان برضاه ولا يخفى بعد الأول وان الأحسن فى ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يجوز برضاه ثم إن عجم ذكر كلاما آخر حاصله أن قول المدونة تصدق على أجنبى هل يفهم منه مخالفا لكلام ابن الموارى المتقدم أى فنقول يجوز ١٢٦ له الركوب الذى تصدق به على ولده الرشيد مطلقا برضاه أو بغير رضاه وفاق

بما لا يخفى لها ونحن نسير والمدونة على ما إذا كان الفتن كسرها فى الكتابين وفاقا وأتى فى المدونة على إطلاقها والرسالة على
إطلاقها فى الكتابين خلاف (قوله هل يجوز ذلك) أى جواز استوى الطرفين وقوله ولا أى ولا يجوز ذلك أى جوازاً
مستوى الطرفين أى بل يكره وقوله وأما الولد الصغير أى ومثله السفيه كما تقدم (قوله فانه لا يجوز) أى جوازاً مستوى
الطرفين بل المراد أنه يكره وقد علمت أن هذا تسع فيه الثانى وواقفه ع وب وعلم أن مقادسنا فى المدونة أنه لا يجوز أى بمعنى يحرم أن تصدق على أجنبى أن ينتفع بكل غيرها أو شرب لبنها أو ركوبها أو نحو ذلك ذكر فى قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما تصدق به فقل ما فى الرسالة بخلاف ما فى المدونة وقيل وفاقا واختلف فى التوفيق فذهب بعضهم إلى أن ما فى الرسالة يعول على ما لا ين الوأ من أنه يجوز للمصدق الانتفاع بصدقته إذا كانت الصدقة على ابنه الكبرى أى المال كما أمر نفسه ورضى بانتفاع أبيه بالركوب ونحوه ولو كان له من كسبه فلا يخالف ما فى المدونة وهو الذى أشاره المصنف بقوله وهل الآن يرضى الخ وذلك من جهة أجوبة واقتصرنا عليه لأنه الذى ذهب إليه المصنف فإذا علمت ذلك فنقول بحسبى كلام عجم هذا أن الركوب ونحوه يحرم إذا كان المصدق عليه صغيرا أو سقيما كان برضاه أو بغير رضاه أو ما إذا كان رشيدا فتأويل الحرمة مطلقا برضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز إذا كان برضاه ولا يخفى بعد الأول وان الأحسن فى ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يجوز برضاه ثم إن عجم ذكر كلاما آخر حاصله أن قول المدونة تصدق على أجنبى هل يفهم منه مخالفا لكلام ابن الموارى المتقدم أى فنقول يجوز ١٢٦ له الركوب الذى تصدق به على ولده الرشيد مطلقا برضاه أو بغير رضاه وفاق

بما لا يخفى لها ونحن نسير والمدونة على ما إذا كان الفتن كسرها فى الكتابين وفاقا وأتى فى المدونة على إطلاقها والرسالة على
إطلاقها فى الكتابين خلاف (قوله هل يجوز ذلك) أى جواز استوى الطرفين وقوله ولا أى ولا يجوز ذلك أى جوازاً
مستوى الطرفين أى بل يكره وقوله وأما الولد الصغير أى ومثله السفيه كما تقدم (قوله فانه لا يجوز) أى جوازاً مستوى
الطرفين بل المراد أنه يكره وقد علمت أن هذا تسع فيه الثانى وواقفه ع وب وعلم أن مقادسنا فى المدونة أنه لا يجوز أى بمعنى يحرم أن تصدق على أجنبى أن ينتفع بكل غيرها أو شرب لبنها أو ركوبها أو نحو ذلك ذكر فى قول الرسالة أنه يجوز الشرب من لبن ما تصدق به فقل ما فى الرسالة بخلاف ما فى المدونة وقيل وفاقا واختلف فى التوفيق فذهب بعضهم إلى أن ما فى الرسالة يعول على ما لا ين الوأ من أنه يجوز للمصدق الانتفاع بصدقته إذا كانت الصدقة على ابنه الكبرى أى المال كما أمر نفسه ورضى بانتفاع أبيه بالركوب ونحوه ولو كان له من كسبه فلا يخالف ما فى المدونة وهو الذى أشاره المصنف بقوله وهل الآن يرضى الخ وذلك من جهة أجوبة واقتصرنا عليه لأنه الذى ذهب إليه المصنف فإذا علمت ذلك فنقول بحسبى كلام عجم هذا أن الركوب ونحوه يحرم إذا كان المصدق عليه صغيرا أو سقيما كان برضاه أو بغير رضاه أو ما إذا كان رشيدا فتأويل الحرمة مطلقا برضاه وبغير رضاه وتأويل بالجواز إذا كان برضاه ولا يخفى بعد الأول وان الأحسن فى ذلك أن يقال يحرم بغير رضاه ولا يجوز برضاه ثم إن عجم ذكر كلاما آخر حاصله أن قول المدونة تصدق على أجنبى هل يفهم منه مخالفا لكلام ابن الموارى المتقدم أى فنقول يجوز ١٢٦ له الركوب الذى تصدق به على ولده الرشيد مطلقا برضاه أو بغير رضاه وفاق

(قوله وكذلك ما يشهد بالاب الخ) لكن استظهر ان الشاهد في المتن دعوى الابن عليه الاعتصام لان كلام المحقق في الصدقة ومثلها الهبة التي لا تقتصر (قوله ومثلها الهبة التي لا تقتصر) اي بان شرط فيها عدم الاعتصام فانه به بل بالشرط (قوله والظاهر الاول) وجبه ذلك كله لما منع من اخذها بالاب اعوض عنه التزم بدفع العوض (قوله ولولم يرد كالثواب) اي ولولم يعين الثواب فلا يشافي انه ذكر مجمل بقوله على ان تليق اي ارجع الى العوض الا انك تخبر بان قوله لاجل ان تليق عليه ليس ذكر بشرط (قوله قياسا على نكاح التقوى) فشرط عقد بلا ذكر مهر فاقياس عليه من حيث عدم تعيين القدر وان كان قد عرفه بأنه ما دفعه الاثواب بخلاف النكاح هذا بالنظر لقول الشارح لاجل ان تليق عليه واما على ما قلنا من ان ذكره ليس بشرط فالامر بظاهر (قوله اي اشتراط الخ) انما هو به بشرط لانه الفعل الذي يتعلق به الحكم واما الشرط بمعنى المشرط فهو عين الثواب فلا يتعلق به الحكم (قوله فكان التيب) انظر كان للتحقيق (قوله مثل ما دفع) المراد بالمثل المقابل فيمثل القيمة في المقدم (قوله على ان تليق الشيء الثاني) لا يعني انه في ١٣٧ هذا نوع التعيين من الواهب اي القرض ان الواهب به قبل ذلك كما في العبارة الثانية ومثلهما اذا وقع من الموهوب له (قوله كالبيع اذا انعقد) اي كالبيع المستوفى لشرط العصة اذا حصل فأراد بالثقة اقدمه قوله واما عقد الهبة الخ) ظاهر انه متى تعاقدا وترضا على ان تلك الهبة في مقابلة ثواب ولولم يعين ولولم يحصل قبض للهبة فان العقد يكون لازما وليس كذلك ان شرط الثواب من غير تعيين لا يكفي في لزوم بل لابد من القبض فلا ذلك قال بعض من شرح واما عقد الهبة المشرط فبما الثواب فلا لزوم بالقبض عين الثواب ام لا ولا يعني ان المعين لا يشترط في لزومه القبض والحاصل ان هبة الثواب ان لم

في الجارية لا تجزى مثال المراد اذا لم تقوم عليه قد عدى عليه واستخدمه بالثواب وتركيب الحرام والقيمة يوم الرجوع والمراد بالاستقصاء السداد في الفن اي بان لا يجزى باقل من القيمة فان اشترط القيمة سداد وليس المراد الزيادة عليها وأصل الخراف بالقيمة بالغير وكذلك ما يشهد بالاب الخ) انما اخذها بعين لا باعتصام وذكر هذا في الدونة ثم ان هذا في الصدقة ومثلها الهبة التي لا تقتصر فان كانت تقتصر وامتنع الواهب من ذلك وطلب اخذها بالعوض فهل يأخذها بقيمتها أو له اخذها باقل من قيمتها والظاهر الاول (ص) وجاز شرط الثواب (ش) هبة الثواب يحكمه بالحكم البيع بأن يقول له أهب لك هذا الثوب مثلا لاجل ان تليق عليه فانه جائز ولولم يرد كالثواب قياسا على نكاح التقوى لانه عقد بلا ذكر مهر قوله شرط اي اشتراط الثواب وهو العوض وأصله من ثاب اذا وجع فكان التيب يرجع الى الثاب مثل ما دفع (ص) ولزم به مننه (ش) فاعل لزم هو الثواب والغير المجرور بالماضي يرجع للثواب ايضا والمعنى انه اذا حال وحببت لك هذا على ان تليق الشيء الثاني لشيء معين حاضر أو موهوم غائب جاز ذلك وليس لاحدهما رجوع بعد ذلك كالبيع اذا انعقد وبعبارة أي ولزم دفع الثواب ان عين واما عقد الهبة فهو لازم عين الثواب أم لا ومعناه ان قبل الموهوب له الهبة (ص) وصدق الواهب فيه ان لم يشهد بعرضه (ش) يعني ان الهبة اذا رقت مطلقة أي غير مقيدة بثواب ثم اختلفنا بعد ذلك فقال الواهب انما حببت الثواب وقال الموهوب بل وحببت لي بغير ثواب قال القول قول الواهب ان شهد العرف أول

١٨ ثنى يمكن فيه تعيين فاذا لم يتضمم الموهوب له فان الواهب الرجوع فيها واما ان قبضها فانه يلزم الواهب قول ما قلنا فاحتمل كان من ثاب فيها ولا يلزم الموهوب له قيمتها بعينها وانما يلزم بقوم اعنده من زيادة أو نقص على ما بينا وهذا صادق بما دللنا من شرط الثواب وانما اراد اذكره ولم يعينه واما ان ذكره وعينه ورضى به الآخر فانه لا يلزم ذلك من غير نزاع وسواء قبض الموهوب له الهبة ام لا ولا يصح ان لا يحصل قبض وكان الثواب غير معين فلا لزوم لثواب بعد الرضا ولو دفع الموهوب له مضافا للقيمة والموهوب له ان يرد بها أو امانات حصل قبض والموضوع بهما من ان الثواب قبض عين فليزم الواهب حتى دفع الموهوب له القيمة ولا يلزم الموهوب له دفعها بل ان يرد بها الواهب وانما يلزمه بغيرها اعنده من زيادة أو نقص واما ان عين جنس الثواب وصفته وقدره في حصل رضامن الجانبين فيلزم كذا من غير ما يجرد العقد حصل قبض أم لا (جوابه) اننا لم نذكر ان الثواب لا يشترط فيها لفظ لانها كالبيع (قوله ان قبل الموهوب له الهبة) لان قبول المعين شرط والتصين يحصل معرفة قدره ونوعه بخلاف كرجح (قوله ان لم يشهد بعرضه) فلو حكا كتحقيق ثقة

(قوله وارادته) عطف مرادف (قوله لافي شرطه) لا يعني أن الاختلاف في الشرط انما يدون اذا جرى العرف بشده والافلا
 يجوز لدعوى الشرطية (قوله نبالغة الخ) رد على القابسي القائل بعدم الرجوع في ذلك (قوله ولا يلزمه ان يصير الخ)
 وظاهره ولو جرى عرف بالتأخير وحك كذا حال أتت ولكن في العزل أنه يميل به (قوله وهل يصف الخ) والحاصل ان
 التأويلين متفقان على حذف الواهب حال الاشكال والخلاف انما هو في حال شبهة اذا العرف لاحده ما يصح (قوله أم لا) أي
 لم يشهد بشئ (قوله هكذا وقع في بعض نسخ المدونة) يعني أنه على هذه النسخة لا يكون هذا تأويل (قوله أي لم يشهد العرف
 لاه ولا عليه) أي أو شهد له ما يصدق الواهب ١٢٨ في ثلاثة والموهوب له في واحدة (قوله في غير المسكوك الخ) اعلم

أن كلامي قوله نفيه وقوله في غير
 المسكوك متعلق بقوله صدق
 وقد علمت أنه يتتبع تعلق جارين
 مفهومي اللفظ والمعنى بعامل
 واحد والجواب ان قوله في غير
 المسكوك حال أو أنه أخص من
 الأول وهو جائز نحو جلست
 بالمسجد يعني به (قوله لا بشرط)
 أي أو عرف وهذا اذا لم يكن
 الشرط على فاسد أو العرف
 كذلك بان يقع الشرط أو
 العرف على ثمانية مثل الدراهم
 والدينارين أو العكس فهو فاسد
 في الحالتين (قوله أو الحلي
 المكسور) أو التبر (قوله
 بخلاف الحلي غير المكسور)
 أي فلو قال المصنف في غير نقد
 الا الحلي لكأن أحسن لاقادته
 أن المسكوك والمكسور
 والتبر لا ثواب فيه (قوله فلا
 تنقل عن الأصل) أي الذي هو
 التبر لكن يرد أن يقال لم يصدق
 في التبر حتى ينزل المسكوك
 منزلة فلا حسن أن يبين وجه
 عدم التعديدين في التبر يبين وجه الحاق المسكوك به وأقول الوجه ما قاله أبو الحسن من أن
 العرف أن الناس انما يسمون ما يتباين فيه الاغراض ولا يقدرون عليه بالتأثير اذا امتنع صاحبه أي والتبر والمكسور
 والمسكوك ليس كذلك (فاشدة) حبر يثبت من أهدي له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه ضعيف قال العمري لا يصح في ذلك
 حديث وأورد في المطاوعة ولم ينبه على ذلك قال الوجه بعضهم على ظاهره وبعض على التنبه وبعض على القواعد وبعض على
 أهل الصفة والريبة وجهه أبو يوسف على الثالث (قوله أو تقوم قويشة) أي وأولى العرف (قوله وشبهه) أي من كل شيء لم
 تعلم قيمته بخلاف ما عظمت قيمته فالقول الواهب في قصد الثواب

بشده ولا عليه أما ان شهد له وهو بده بان كان مثل الواهب لا يطلب في هبته ثوابا
 فالقول حينئذ قول الموهوب له قوله وصدقوا به فيه أي في الثواب أي في قصده
 وارادته لا في شرطه لانه اذا أدى الشرط فلا يثبت ثباته ولا ينظر لعرف ولا قصد
 والقول قول الموهوب وقوله وصدقوا به هذا اذا قبض الموهوب الهبة والا فاقول
 لم يملكها مطلقا وقوله (وان لم يرض) مبالغة في تصديق دعوى الواهب أنه ما وافق الا للثواب
 أي ولو كانت الهبة لغيره فانه يصدق في أن الثواب له الرجوع بقيمة شيء مجهول ولا
 يلزمه ان يصير إلى أن يتعدى له على عرس ولكن ان يقاص بقيمة ما كله هو ومن جاء
 معه (ص) وهل يحلف أو ان أشكل تأويلان (ش) أي وإذا كان الواهب مصداق
 دعواه الثواب فهل يحلف سوا شهد العرف أم لا هذا تأويل قال بعض هكذا وقع
 في بعض نسخ المدونة أو لا يحلف الا اذا أشكل الأمر أي لم يشهد العرف لاه ولا عليه
 تأويلان متباينان هل أن العرف هل هو بمثابة شاهد فحلف معه أو بمثابة شاهد دين فلا
 قضيه يحلف للواهب المتقدم (ص) في غير المسكوك لا بشرط (ش) يعني ان الواهب
 لا يصدق في طلب الثواب على التقيد بالمسكوك أو بالسبائك أو الحلي المكسور والان
 يشترط ذلك في أصل الهبة فثاب حينئذ نعمته ويكون النقص عز وضا وطع اما مثل
 الشرط العادة بخلاف الحلي غير المكسور والفرق بين المسكوك والحلي أن السكة
 مصنعة يدور فلا تنقل عن الأصل بخلاف الصباغة فانها مصنعة معينة فوعده كالقوم
 (ص) وهبة أحد الزوجين للآخر (ش) هو عطف على المسكوك والمعنى ان أحد
 الزوجين اذا وهب صاحبه هبة وطلب منه الثواب على ذلك فانه لا يصدق لقضاء العرف
 بنى الثواب في ذلك الا ان يشترط ذلك عند الهبة أو تقوم قريشة تدل على ذلك فانه يصدق
 وبأخذ الثواب في غير المسكوك وأما هو فلا بد فيه من الشرط ولا يمكن التبر فيه
 ومثل الزوجين جميع الاقارب (ص) ولقد اقدم عند قدمه وان فقيرا لعنف (ش) عطف
 على المسكوك بتقدير مضاف إليه أي وغير هبة اقدم والمعنى أن اقدم اذا أهدي اليه
 شخص هدية من القوا كوالرطب وشبهه عند قدمه وقال انما أهديت اليه لئلا يفتني

عدم التعديدين في التبر يبين وجه الحاق المسكوك به وأقول الوجه ما قاله أبو الحسن من أن
 العرف أن الناس انما يسمون ما يتباين فيه الاغراض ولا يقدرون عليه بالتأثير اذا امتنع صاحبه أي والتبر والمكسور
 والمسكوك ليس كذلك (فاشدة) حبر يثبت من أهدي له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه ضعيف قال العمري لا يصح في ذلك
 حديث وأورد في المطاوعة ولم ينبه على ذلك قال الوجه بعضهم على ظاهره وبعض على التنبه وبعض على القواعد وبعض على
 أهل الصفة والريبة وجهه أبو يوسف على الثالث (قوله أو تقوم قويشة) أي وأولى العرف (قوله وشبهه) أي من كل شيء لم
 تعلم قيمته بخلاف ما عظمت قيمته فالقول الواهب في قصد الثواب

(قوله الآن يشترط الاتباع) أي أو يجري عرف كاجمصر (قوله على المشهور الخ) مقابلة ما قاله أبو محمد من أن بعض أصحابنا يرى أنه أخذها ما لم تنقأ انتهى (قوله ولزم وأهمل الخ) في العبارة حذف دل عليه المعنى والتقدير ولزم وأهمل بقول القيمة لا الموهوب لأنه لا يلزم دفع القيمة أي أو كقرص القيمة حيث جرى عرف بذلك فيجب الوهاب على أخذ الفضل فلا خلاف كل بالطلاق الثلاث فإنه يثبت الوهاب لأن هبات الناس على ذلك فإن لم تكن هباتهم على ذلك لم يعمل بقول الموهوب (هـ) (تسليم) هـ هذا كله في الهبة الصحيحة فاعلمه فان كانت (ب) منها القيمة رقيقة فبعضها بما يقضى عنها بما يقضى ١٣٩ به عن ابن المبيع من العين وأما الفائدة فترد أن كانت فاقعة فان كانت لم

وعوضها مثل المثل وقيمة المقوم ومثل القيمة ما جرى به العرف يتبعه حيث كان فيه وقام بها كهدية يمكن أن يمدى للقادم بها خرافا ونحوها وانما قلنا ذلك لأن القيمة عبارة عن الدراهم والنفائير (قوله الآن تفوت) يسدهم زيادة (الخ) فان ارتفع المشتبه فله ردّها الرافعة إذا ما هبها ثم اشتراها وكان الماتع الذي كورمها فاعلم عليه دفع القيمة (قوله ولا تعتبر حوالة الاسواق) والقرينة وبين البيع أن جبة الثواب بصفة ولذلك لم يقبل حوالة الاسواق فيها مقبضية كما قاله اليدوي (قوله) وأما إن كانت يد الوهاب أي بالمتبذل لا بالهالك ولا بالضرر فيها يبيع وغيره (قوله وله منعها حتى يرضى عنه) وتخصها من الوهاب (قوله حتى يقضى وأهمل المشترط) أي المعين القسود أو الصلة (قوله فانما يفتقر) أي حقيقة غير لازمة أن كان الثواب غير معين وأما إذا كان معيناً فهي لازمة والقرض أنه حصل

وكذبه القادم في ذلك فان القول قول القادم في الثواب ولو كان دافع الهبة فغيره والقادم منها الآن بشرط الاتباع فلا يراد الفقير أن يأخذ حديته حيث لم يشبهه القادم عليها فإنه لا يجاب أن ذلك وذهب عليه بما ناوله أشار بقوله (ص) ولا يأخذ هبته وان فاقعة (ش) على المشهور وقد بنا كلام المزايا بقوا كوشهم ما تعالاه طلب وأما الخراف والدياج والقمع وشبهها فاقول للهدي في الثواب أن أذهب (ص) ولزم وأهمل لا الموهوب القيمة لا تفوت بزبد أو نقص (ش) يعني أن الوهاب إذا طلب الثواب في هبته المدفوعة للموهوب فندفعه فان الوهاب يلزمه قبوله وأما الموهوب له فإنه لا يلزمه أن يدفع الثواب لأنه لا أن يقول الوهاب خذ هبتي على لاجحة لي بها اللهم الآن تفوت يسدهم زيادة ككبر الكبرياء ومن الهوى بل أو ينقص كهمر الكبير ولا تعتبر حوالة الاسواق فإنه حينئذ يلزم الموهوب له القيمة يوم قبض الهبة وقولنا المدفوعة للموهوب له استرازا عما إذا كانت يد الوهاب فله أن يمنع ولو بذله أضاف القيمة وقوله القيمة فاعلم لزم وفي الكلام حذف أي ولزم وأهمل بعد القبض قبول القيمة إذا قبلها الموهوب به ثم ان القوت انما يقع حيث كانت يد الموهوب له كما أشرنا في التقرير وأما إن كانت يد الوهاب فإنه لا يلزم الموهوب به دفع القيمة بل هو مخير في قبول الهبة ورفضها (ص) وله منها حتى يقبضه (ش) يعني أن الوهاب له أن يقبض هبته عنده حتى يقبض فواجب المشتري أو ما يرضى به من الموهوب له ولو قبضها الموهوب له قبل الثواب وقتها ما أتاه أو ردّها أو يتلوم له ما تلوا لا يضرهم ما فيه وأما لو مات الوهاب لثواب والهبة يديه فهي نافذة كالبيع والموهوب قبضها إن دفع العوض للورثة وإن مات الموهوب له قبل أن يقبض الوهاب فلا ورثته ما كان (ص) وأثبت ما يقضى عنه يبيع وإن معيبا (ش) يعني أن الموهوب له إذا أناب الوهاب في هبته ما يعاوض الناس عليه في أبيع فإنه يلزمه قبوله ولو كان معيبا أي نفسه عيب بشرط أن يكون فيه وقام القيمة أو يكملها وليس الوهاب أن يرد المعيب أو يأخذ غيره ما لم يقبض عن العرض طعام ودواجن ودنانير ونحو ذلك وعرض من غير جنسه وأما من جنسه فلا لأن لا يؤدي إلى السلب اليقاع للشرط ولا يثبت عن الذهب فضة ولا ذهب ولا عن الفضة كذلك لا لا يؤدي إلى صرف مؤخر أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عن غيره

قول (قوله وان تغيبا) أي غير فادح وأما الفادح كالبرص لا يقضى (قوله يعني أن الوهاب الخ) لا يعني أن هذا ليس قسره المصنف (قوله أن لا يفتقر للشرط) أي يلبس الشرط الصادق واحد وذلك أن سلب الشيء في مثله قرض متى كان فيه نفع لا يدفع أوله أصلا معتمدا على الشرط المنقوضه تاعلم قصد الدافع أي بشأن الهدي الثواب انما يقصد نفع نفسه خضر ما إذا كان الثواب أكثر (قوله لا لا يؤدي إلى صرف مؤخر) أي في القضاء من الذهب بفضة أو بالعكس وقوله أو بدل مؤخر كما إذا قضى من الفضة بفضة أو بالعكس

(قوله ونحو ذلك) كأن يقضى عن حيوان لا يراد الإلحاح به لم من جنسه على ما تقدم تنص إليه (قوله ولا يشاب عنه طعام) أي ولوردة قد قدر وصفة وقوله ان كان فضل والحاصل أنه اذا لم يكن فضل فقهه وبالسا والواقعة الامران وبالفضل والنباه (قوله أي يسع السلم) تقدير العبارة وأثيب الواهب شيئا أي وأثيب عن الشيء الموهوب شيء يسع ان يقضى به عنه أي عن الشيء الموهوب في باب البيع أي يسع السلم فلا يقمن السلام من الربا في الثواب (قوله لا تقضى جواز ذلك الخ) أقول لا يقضى ذلك وإنما ذلك منهم وذلك لان ١٤٠ المعنى وأثيب عنه ما يجوز قضاءه عنه في باب البيع أي يسع السلم (قوله

لا يلزمه قبوله) أي الآن لا يكون في محصل الامساك من كل محصل يكون له هذا ونحوه قيمة معتبرة فيصح وقوعه فوابار لو عن دراهم كما أفاده بعض الشيوخ (قوله بطريان الخ) هذا يؤذن بأنه متى جرى عرف يبيعه جاز ان يشاب فيه وان لم يجز العادة فلا ثابته فيه فيصا من قوله أولا محال فيجوز العادة والمجول عليه هذا وهو أنه لو جرى العرف يبيعه يلزم قبوله (قوله وللأب في مال ولده) أي ليس الوصي كالأب في جواز هبته للثواب (قوله والمراد بالولد المجهور) أي وهو المفقير والسفيه (قوله بخلاف الممين) قال ابن تاجي قالوا عين شيئا لم يملكه صدقة قاله فيجوز به كله ولو كان جميع ماله ويترك له قدر ما يعيش به وأهلكه كالفلس قاله في التكت (قوله ان فعلت كذا) أو على قدر ان فعلت كذا (قوله على الفقراء أو على زيد المعين) أي

ونحو ذلك ويشاب عن الطعام عرض ودناير ولا يشاب عنه طعام فلا يؤدى الى يسع الطعام بالطعام لاجل مع الفضل ان كان هناك فقهه ما يشأ وقوله عنه أي عن الشيء الموهوب وقوله يبيع أي يسع السلم فان قيل عنه يتعلق بأثيب أو يقضى فالجواب أنه يتعلق يقضى لأنه قد له فلو علق بأثيب لا تقضى جواز ذلك وان لم يجز قضاءه عنه به وهو لا يصح تأمل (ص) الا كطبل فلا يلزمه قبوله (ش) يعنى ان الموهوب له اذا دفع الواهب ثواب هبته محطبا أو فنيا ونحو ذلك محال فيجوز العادة أن يشاب به فان الواهب لا يلزمه قبوله والاستثناء متصل لان ما ذكره من ربه شرعا لکن عدم لزوم الواهب بقوله بطريان العرف عند الناس بعدم بيعه (ص) ولما ذنوب ولا يفي مال ولده الهبة للثواب (ش) يعنى ان العبد المأذون له في التصار يتجوز له ان يهب من ماله هبة للثواب وكذا الأب له ان يهب من ماله ولده هبة للثواب ولا يجوز له ان يهب من ماله ولده هبة لتفسير الثواب وكذلك لا يجوز له ان يارى من ماله ولده مباحا فقهه ولما ذنوب خير مقدم وقوله وللأب عطف عليه وأما اللام في اللاب لاختلاف المتعلق اذا العبد موهوب من ماله والاب من مال ولده وقوله الهبة سبب امتوخر ثم ان أمسى العبارة ان يقول ولما ذنوب له على أن يكون نائب القائل وهو علة لا يجوز دفعه فالجواب أنه عند حرف المبرق فأنصل الضمير واستقرى المأذون وهو مسمو مستمرا لمحدوف والمراد بالولد المجهور والدليل على هذا القواعد ووضوح المعنى اذ لا يتوهم شمول ذلك لولد الرشيد وانما المأذون لأنه من المهاجر (ص) وان قال دارى صدقة يعين مطلعا أو بغيره هادريهين لم يقض عليه بخلاف المعين (ش) يعنى ان الشخص اذا قال ان فعلت كذا فدارى صدقة أو هبة أو حبس مثلا على الفقراء أو على زيد المعين ثم حث في عينه بان فعل الشيء المخوف عليه فانه لا يقضى عليه لعدم من يخافه في غير المعين ولعدم قصد القرية حين المعين في المعين لكن يجب عليه تنفيذ ذلك فيما بينه وبين الله وقيل يستحب أو مالا قال دارى صدقة أو هبة أو حبس على الفقراء أو على زيد المعين فانه لا يقضى عليه أيضا بخلاف لو قال على زيد مثلا فانه

أولم يقل شيئا من ذلك بان قال ان فعلت كذا فدارى صدقة وسكت (قوله لكن يجب الخ) وهو المقصد كما أفاده بعض شيوخنا رحمه الله (قوله وأما لو قال دارى صدقة الخ) ومثل ذلك اذا قال دارى صدقة وسكت فقص من ذلك أن قول المستفت يعين مطلقا كان على معين أو على غير معين وهذا صادق بامر من الأول أن يقول ان فعلت كذا فدارى صدقة على المساكين الثاني أن يقول ان فعلت كذا فعلى صدقة وسكت ويجوز مثل ذلك قوله أو بغيره هادريهين فنقول صادق بصورتين أن يقول دارى صدقة على الفقراء والمساكين أو قال دارى صدقة وسكت (قوله بخلاف لو قال الخ) والحاصل أن القضاء لا يفهم من أمر من أن يسكن الشخص الموهوب أو المصدق عليه أو الحبس عليه معينا وأن يكون ذلك على وجه القرية وهو المراد بعدم المعين متى اتى واحد فصب التمتع من غير قضاءه الا لقيام أن كل المعين يقضى به

واقصير معين لا يقضى به وأما التذرية فلا يقضى به مطلقا كما إذا قال الله لي دفع درهمك لزيد وألقتر امرأته أو العذبان حصبل
فيسه نور يند يقضى به والا فلا ولو قال ان شئ الله صريضي فلزيد كذا فهو قد لا يقضى به كذا كتب بعض الشيوخ ولغيره ما
يقضى به ولذا قال شب في شرحه وأما ان قال ان شئ الله صريضي فنداري صدقة فانه لا يزمه لان هذا ليس من المعين (قوله
لا المعين الشرعي) أي فقط أي يفسد في ذلك ما لو قال والله لا تصدق بداري أو عيدي أو أهب أو أوجبسما على النقره
أو زيدا المعين أو والله لا تصدق مني على من ذكر ان فعلت كذا وفعله ويدخل في ذلك على نذران فقلت كذا (قوله لا هذا من
البت المعين) أي بت العتق المعين والاولى أن يقول لان الشارع ١٤١ مشقوف للبرية والافداری حبس من بيت

الشئ المعين وربما يفسد ذلك
قوله في باب العتق وجب بالذود
ولم يقض الا ببيت معين (قوله اذا
قال داري صدقة) وتقدم ان
الحبس والهبة مثل الصدقة
(قوله أو يؤخذ من غير قضاء)
وجهه ان أهل المصداق قبيل
عدم المعين (قوله والا فلا فلا
واحد) أي لا قضاء قطعا
المعين وأولى في غير قوله وليس
هذا الخ) أي هبة بعضهم لبعض
أي فلا تكلم في شأنه من الهبة
أولونهم وأخرونه ذلك (قوله وأما
عتقهم الخ) لمسل وجه ذلك
احتياط الشارع فيها

باب القسمة

(قوله وفتح القاف) هذا خلاف
القياس كما قال ابن عبد السلام
لان فعله ليس من حكمه بل للعلل
كقوله ولزودفسر حال الزيد
على الأصل فجعل يكون القاف
للشئ المنتقط في قطعها الرجل
المنتقط أو لظاهره وان لم يكن
وكل ابن الأثير القولين قال

يقضى عليه بذلك لانه قد صد التبرر والقربة حينئذ والمراد بالعين ما التزمه بما فيه خرج
ومشقة لا العين الشرعي ولو قال ان فعلت كذا فعبيدي ورحمت فانه يقضى عليه لان
هذا من البت المعين وهو يقضى به ولو صدق بداري على زيد المعين ثم من بعده على النقره
مثلا ثم مات زيد وطالبه غيره المعين فامتنع وجب فانه يقضى عليه بذلك نظرا لحال الاول كما
أجاب به ابن الحاج وهو مسئلة حسنة جدا فقوله مطلقا أي كان التصديق عليه مينا
أم لا وقوله بخلاف المعين أي في غير عين دليل قوله قبل بعين مطلقا (ص) وفي مسجد معين
قولان (ش) يعني اذا قال داري صدقة على المسجد القلالي فهل يقضى عليه اذا امتنع
أو يؤمر من غير قضاء قولان ومحلهما اذا لم يكن هناك بين والا فلا فلا واحدا (ص)
وقضى به مسلم وذو نعيم ابى حكما (ش) يعني ان المسلم اذا وهب لذي هبة أو عكسه فانه
يقضى بينهما في حكم الاسلام من لزوم والهاية عليها وغير ذلك لان الاسلام يعلو ولا يعلى
عليه وأما الذي اذا وهب لذي هبة قالنا لا نرض لهم قال مالك وليس هذا من النظام
الذي امتنعهم منه وظاهره ولو ترقعوا الماله قال في الامهات وليس بمنزلة أخذه ماله وأما
عتقهم ونكاحهم وطلأهم اذا ترقعوا البنا فلهل بحكمهم وبهم بحكمنا أو لاقية خلاف

باب يذ كرفيه القسمة وأحكامها

وهي بضم اللام وفتح القاف ما يقطع وأصل الالتقاط وجود الشئ على غير طلب وهذه
أشهر لغاتها الأربع الثانية ضم اللام وسكون القاف الثالثة لقاطعة بضم اللام الرابعة
اللقطة بفتح القاف بلاها وحدها ابن عرفة بقوله مال وجد بغير حرجي زعموا ليس حيوانا
ناطقا ولا نعما فقوله مال لا يدخل فيه القطة لانه ليس بالحيوان وهو صغرى ادى كجاني
وقوله محجوما حال من المال أخرج به مال العربي وقوله ليس حيوانا ناطقا أخرج به
الناطق فانه لا يسمى لقطة بل لقطا وقوله ولا نعما وهو الأبل والبقر والغنم أخرج به
ما ذكرناه يعني من الألقطة فليس في القطة الذئب والهرمض وما وجد سائق
البر من ربي المسكين للعبة وغيره لو أجبس دورهما المرافضة قوله (ص) القطة مال
محصور عن عرض التسبيح (ش) عرض التسبيح في غمر بغير هبة أو علم به بعد

والاول أصح (قوله وأصل الالتقاط وجود الشئ الخ) أي الالتقاط بالحيوان الأول أي المراد به في حرف القاف هاما كان
أعم ولو طلب (قوله بل اشتط) قد يقال ان القطة وهو بغير آدمي بعد أو هو لأمه حرا أو شركوا فيه قد خرج وقوله مال
والرق ان كان صغيرا فهو واقطة إذ قيل فغيرها وان كان كبيرا فانه يكون ابتلا لقطة ولا لقطه وله حكم خصه ويكون
هو الخ لرج قوله ليس حيوانا ناطقا (قوله فانه يسمى ضالة الخ) عرفه ابن عرفة بقوله لم وجد بغير حرجي زعموا ولا يقين
وجد بغير حرجي بذلك (قوله عرض التسبيح) بالتحقيق بمعنى التلذذ باللقطة في سبيل التسبيح لانه لا يملكه من ماله ما وجد ولم يصد
ضالعه ليس لقطة أي عرض التسبيح فهو من باب القاب شعور عن السبيح على الناقبة (قوله في غمر بغير هبة أو علم به بعد)

حذفه المصنف لشكته لأن حذف الشعلق يؤذن بالعدم والشعول ويعلم من كونه عرض للضباغ أنه وجسد في غير زنه
موافق لا ين عرفة فلم يترك شيئا (قوله ويعرض للضباغ الأبل) أي إذا كانت في القيقاع على ما يأتي من التفصيل (قوله فلهذا لا
يتوهم الخ) أي وللرعدة على من يقول أنهم ما من الصالحة لاستعلاها ما يحالها كالابل (قوله ويرد معرفة) أي ولم يرد معرفة غيره
بدليل ما يأتي من العين عند التعارض (قوله ما يشبهه فهم القارورة) كذا في نسخة بالشيخين المجهول لكن المناسب سداسين
المهمل لأن الخرقه يسد بها أي بالماله وانحط ١٤٤ يشبه أي بالمهجة أي ربطه (قوله لطابق المشهور الخ) أي الذي

الاول قال جنس يشمل كل مال معصوما كان أم لا يخرج بالعدم غيره كمال الحرب
والركاز وبعرض للضباغ الأبل وما يداخلف والمال المعصوم هو الذي لا يجوز لولا جده
التصرف فيه لنفسه (ص) وان كابل أو رسا وجارا (ش) هذا ما لفت في قوله مال أي وان
كان المال المعصوم المعرض للضباغ كابل ما ذونا في التحذير وفسا وجارا أو وجه المبالغة
على الكلب ظاهر لأنه ربما يتوهم من كون أنه لا يجوز بيعه أنه ليس بقطعة وأما وجه
المبالغة على ما بعده فلهذا لا يتوهم أنها كماله الأبل لا تملك قط قال اول ما لفت في قوله مال
وما بعده ما لفت في قوله لقطعة واستغنى المؤلف عن تقييد الكلب بالماذون فيه لأنه غير
ليس بمال فلم يدخل في قوله مال (ص) ويرد معرفة مشدود قيده به وعدده بالعين (ش) يعني
أن الشخص اذا عرف العقاص وهي الخرقه المر بوط فيها للقطعة وهو في الفقه ما يشبه
فهم القارورة والوكاه هو المر بوط به وهو معدود والعدد فانه يدفع له في غير عين وعن باب
أولى اذا قامت به ذلك بينة فانه ترد اليه وكذا في تعريف العقاص والوكاه فقط فانه يأخذها
بالعين كما هو ظاهر ما فلو حذف المؤلف وعدده لطابق المشهور واستغنى عنه ما ذكره
بالاولى وذكر المؤلف الضمير العائد الى القطعة لأنها بمعنى المال المعصوم وما للعقاص
لأنه لا ولا وكاهه فكيف ينبغي فيه ذكر الأوصاف التي يلبس على الثمن صدق من أن في
كافي العقاص والوكاه كما قاله الشيخ سلمان في شرح المصنف وأما عدل المؤلف عن العقاص
والوكاه الواقع في الحديث الى ما قاله للاختصار لأن العقاص والوكاه اثنان بمرحبا بغير
هذين وما قاله الشيخ أحد عشر حرفا ولتفسير الحديث كما هو عادته (ص) وقضى له على ذي
العدد والوزن (ص) يعني لو اختلف اثنان في القطعة فعرف أحدهما عقاصا والوكاه
وعرف الآخر عددها ووزنها فانه يقضى لمن عرف العقاص والوكاه به بدعيته كما هو
المقول في كلامهم وكذا يقضى لمن عرف العقاص والعدد على من عرف العقاص
والوكاه بين هذا هو الظاهر كما أن الظاهر أن من عرف أوصافا يقوى بها الظن يقدم على
من عرف أوصافا يحصل بها الظن دونة فانه يقضى به للأول على الثاني وبين وكذا يقضى
لمن عرف العقاص وحده وبين على من عرف العدد والوزن وانما قدم من عرف الصفات
الظاهرة على من عرف الصفات الباطنة كالوزن والعدد وكان الأولى العكن لما وافقه
الحديث في قوله عليه الصلاة والسلام اعرف عقاصا ووكاها وان وافق الآخر العرف

هو ظاهر ما وقاهه بالاشبه
من أنه لا بد من العين (قوله
واستغنى عما ذكره بالاولى) الا
أن يقال ذكر الثلاثة لأجل
المسئلة التي بعدها (قوله
وما للعقاص الخ) كماله
وصف شخص العقاص بأنه ايض
والثاني وصف بأنه شديد البياض
(قوله يذكر الأوصاف) آل القيس
(قوله العقاص) والوكاه الواقع
في الحديث (وذلك أنه عليه
الصلاة والسلام قال اعرف
عقاصا ووكاه) (قوله اثنان
مشرحا) لأن العقاص ستة
أعرف والوكاه كذلك بدون
الهزة التي في الآخر وذلك لثبوت
عرف العقاص وقوله وما قاله
الشيخ أحد عشر حرفا أي بعد
عرف العقاص (قوله هذا هو
الظاهر) ولا يعارضه ما يأتي من
موافقة الحديث لأن الحديث
محول على من عرفه ما لم يعارضه
من جمع بين الظاهر والباطن
(قوله كما أن الظاهر أن من
عرف أوصافا تقوى بها الظن)
أي ظن السامع كالحاكم بان

يقول أحدهما أنها عشرون دينار يحبوا بذهنها جدا للغاية وأقرنه ويقول الآخر عشرون ديناراً
جيدة فقط (قوله وكذا يقضى لمن عرف العقاص الخ) أي لكن بعد الاستبصار كما يأتي في قوله واستوفى في الواحدة فافضلها
على من عرف العقاص دون من عرف العدد والوزن لا يشافي الاستبصار وهذه المسئلة ذكرها المؤلف من أن يبيع (قوله وان
وافق الآخر العرف) أي يقدم موافقة الحديث لا العرف وان كان الآخر وافقه أي التزلف لغيره وان كان في غير شرط
يشوه لموافقة الخ وليس من جهة الحديث

(قوله وان وصف ثان وصف أول) أي مثل وصف أول وان لم يكن عنه حدث لا يقضي بوجوه أحد على الآخر بل ولو كان في صورة الخصال الثانية أقوى فانه بما يحلفان ويقسم بينهما ولا يقال أن صاحب الوصف الأقوى يقدم وظاهره وان تأخروا لا تقول ان الأول لما أقوى بالقبض اشتراكا وان كان وصف الثاني أقوى كذا افاد بعض الشيوخ فهو كن وصف الأول أقوى فانه يقدم كأن يصف الأول العنقاص والعدد والثاني العنقاص والوكافلا شركة بينهم (قوله اما اذا كان الأول قد انفصل الخ) أي أول يتصل ولكن اشتهر وصفهم باجبت أمكن عليه ١٤٣ لغيره فان الأول يخص بها ولا يثنى لثاني

(قوله كيتبتين لم تورا) أي ولا فرق بين البيئتين وعددهما (قوله بعد الحلف) أي وانكروا لهما كحلفهما ويقضي للعالم على التام (قوله فان أرختا) أي زمن التسبيع بان قال شعاع شمر كذا (قوله فانه يعمل بالتاريخ السابق) وانما قدمت السابقة في التاريخ لانهم شهدوا به بديوت الملائكة الثلاثة فتقدم أيضا بل لكن الأول ما أثبت شيئا الأصل وقاره ولا يشك منه الأبيسة تشبهه قوله عمله عمل بها (قوله فانه يعمل بالتاريخ السابق) ظاهره يعبر عن وكذا يقضي لمن أرخت بيته دون الأخرى وان كانت أعدل كما قرر مع وتقرئها قابلا وبقى أن تقسم بينهما وكذا تقدم الأبيسة على التسبيع بالقرآن مع تكافؤهما في الكلام (قوله ولا ضمان) أي بسبب وصف أي جنس وصف الصادق بالواحد والمتعدد (قوله ان جهل

(ص) وان وصف ثان وصف أول ولم يكن بينهما سلفا وقسمت (ش) يعني ان اللقطة اذا وصفتها بخص وصفها بصفة هاه وبهها ولم يتصل بها انفصا لا يمكن معه اشاعة الظهور ثم جاء بخص آخر وصفها مثل وصف الأول فان كل واحد منهما ما يحلف أنه الله وقسم بينهما وكذا لو نكلا ويقضي للعالم على التام اما ان كان الأول قد انفصل بها بحيث يمكن منه العمل لثاني لثاني لا احتمال ان يكون مع وصف الأول فهو وصفها بخص واستحقاقا وبان بها ثم أقام بخص بيته أنه الله فانه انزع من الأول (ص) كيتبتين لم تورا والاولا قدم (ش) يعني ان اللقطة اذا أقام بخص بيته أنه الله وأقام الأخرى بيته أنه الله وتكافؤا في العدد الله ولم تورا واحد منهما فانها تقسم بينهما بعد الحلف فان أرختا الآن تاريخ احدهما سابق على تاريخ الأخرى فانه يعمل بالتاريخ السابق فالتشبيه في العين والقسم (ص) ولا ضمان على دافع بوصف وان قامت بيته لغيره (ش) يعني ان اللقطة اذا دفع اللقطة لمن وصفها وصفا يستحقها فانه لا ضمان عليه ولو أقام بخص آخر بيته أنه الله دفعه بوجه جاز من باب أولى لا ضمان اذا دفعها لمن أقام بيته أنه الله ومن باب أولى أيضا لا ضمان اذا وصفتها الثاني فقط والضعف في لغيره راجع لغيره لا أخذله المفهوم من السياق اذا التقدير ولا ضمان على دافع لمن وصفها بوصف يستحقها ولو قامت بيته لغيره الأخذ بها بذلك الوصف وانما بعض الدافع فيكون النزاع بين القائم والقايض ويجري على ما مر فان وصف الثاني وصف الأول فتارة يكون وصف الثاني بعد أن بان به الأول أو قبله وكذا اذا قامت البيئتين لهما أو لاحدهما (ص) واستوفى في الواحدة ان جهل غيرها لا غلط على الظاهر (ش) يعني ان من عرف صفة واحد من العنقاص أو الوكاو جهل غيرها فانه يستأنس ولا تدفع له عاجلا فان أثبت غيره أكثر منه أخذها والادفعت للآخر ومقهوره أنه اذا وصف اثنين لا يستأنس به ولا تدفع له عاجلا ولا الوكاو غلط بان قال الوكاو مثلا كذا اذا ذكره بخلاف ذلك فانه لا يكتفى ولا تدفع له كما عند ابن رشد لقوله هو أعدل الأقوال ممدى وبعبارة آل لاهد أي بالواحدة السابقة التي هي بعض ما يقدم واحدة

غيرها) يعني لم يعلم وقوله غلط أي لا استنباط أراد بالغلط أصور الشيء على خلاف ما هو عليه لا التعلق بالسان واغفورا الجهل لعدم الكذب فيه وضرب الغلط بكسبه والحاصل أنه اذا وصف واحد من العنقاص أو الوكاو وقع الجهل في الآخر أو الغلط في ذلك خلاف قبيل لاشئ فنهجا وقبل يستأنس فيه ما قبل يعطى بعد الاستئناس مع الجهل ولا يثنى لجمع الغلط وهذا الفصل هو الذي ينبغي عليه المفسر من ادعاء عدل الأقوال المشار به يقول ابن رشد هو أعدل الأقوال عندى فتقول المشار به فانه هو بخلاف ذلك أي والموضوع كائين أنه عرف العنقاص والغلط وقع الوكاو فقط أو عكس وليس المراد أنه وصف أحدهما فقط وغلط فيها لأن هذه لا تنضم مع قدر خص عليها

(قوله فخطوهم) وهو أنه عرف واختلج بهل غيرها وقوله وقوله أي فهم أي جهل وهو الغلط لا يعني المك بعد
أن علمت الآخر إلى الثلاثة ومن معناه أنه عرف العقاص أو الوكاو جهل الآخر أو غلط وان المتصل هو المقدر لا يصح
هذا التفسير في الغلط بأن يقال أن الغلط بالزيادة لا يصح (قوله فخطوهم بالزيادة لا يصح) أي إذا أخبر بالزيادة لا يصح
وجاهل ذلك الذي ذكره الشارح كافي المقدحات أنه إذا عرف العقاص والوكاو جهل الفرد لا يصح وكذا إذا عرفهما وأخبر
بالزيادة لا يصح بطورا أن يكون قد اعتل عليهما وإذا عرف العقاص والوكاو أخبر بالنقص فإن الأمر بخلاف ذلك يهي
صفة الخلاف وكذا إذا عرف العقاص والوكاو جهل صفة الدنانير بأن قال لأعلم محمية أو يزيدية فمخالفة الخلاف وأما إذا
خط في صفة الدنانير بأن قال محمية فاذا هي يزيدية فلا شيء به بخلاف هذا حاصل ما في المقدحات وقوله يعرف العقاص
والوكاو جهل غيرهما وغلط إلى آخر ما تقدم غير صورة الاستثناء لأن هذه الاستثناء فيها أو حافى صورة الاستثناء فقال
عرف أحدهما أي العقاص والوكاو أخبر بالزيادة الدنانير فاذا هي أنقص فلا يصح ويقضى به بعد الاستثناء وإذا أخبر
فانقص فاذا هي أو يذهب في الخلاف بالإعطاء بعد الاستثناء وعدمه هذا حاصل عبارة الشارح وقوله فخطوهم بالزيادة أي أخبر
بأنه عشرة فاذا هي خمسة وقوله وفي غلطه ١٤٤ بالنقص أي بأن قال هي عشرون فاذا هي ثلاثون (قوله وفي جهل صفة

الدنانير) أي بأن قال لأعلم
يزيدية أو محمية وقوله وفي
خطوهم أي بأن قال محمية فاذا هي
يزيدية أي والموضوع في ذلك
أنه وصف العقاص والوكاو أو
أحدهما أو أصاب في ذلك وغلط
فباعتق بأن الدنانير والدرهم
وغير ذلك (قوله وإذا عرف
السكة فقط) أي يعرف شيئا
من العملات إلا السكة فقط
وجاهل غيرها من العملات
بأن قال هي عشرون محبوبة أو لم
يعرف لها عقاصا ولا وكاو بل
عرف سكتها فقط ففصل

لا تعطي له وهو قول حصون وقال يحيى إذا وصف السكة وكذا عرف الدنانير إذا كان فيه ناقص فاصاب
أن يأخذها وقد علمه يحيى إذا كان بالبدسكت فاما إذا لم يكن فيها إلا سكة واحدة فلا يعطها اتفاقا وأشار الباقي إلى أنه
يفني أن يكون قوله حصون مقيدا بما إذا ذكر سكة البلد أو ما إذا ذكر سكة شاذة غير معروفة فينبغي أن تدفع له فاذا علمت
هذا الخلاف على هذا الوجه ففهم أنه إذا ذكر السكة فقط وكان فيه ناقص ولم يبين أنه لا تعطي له (قوله ووجب أخذه
تلف) أي ووجب على كل مكاتب (قوله وتلف) أي تلف المرد بالكلية كذا في البدور مراده بالتمام ما هو أعم منه لأن
انقطاع من تقدمه تامين مثلا عياض (قوله لأن علم خيانتها هو) معنى المستفاد على قول ابن مالك وأبرزه مطلقا (قوله
وهو أنه إذا علم الشخص الخ) الحاصل أن العور سبعة لأن مراد بالانقطاع ما أن يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو يشك وفي كل
أما أن يخاف الخلق أم لا ثم إن كلامنا الوجوب والعكر أهمة فمبدأ إذا لم يخش نفسه أخذها على نفسه من الحاكم والالم
بأخذها (قوله وأمع الشك الخ) معطوف على قوله مع علم الخ فيكون الموضوع أنه لم يخش عليه الخلق فنفى التعميم المشاركة
بقوله وصف عليها الخثرة أم لا فالأولى أن يقول وإن لم يخش عليه أمانة نفسه أو مطلقا مع الشك فيها وقوله وخاف الخ
فراجع لسورة الشك

(قوله والموضوع أنه علم أماته نفسه) هذا بالنظر لغيرهم قوله غلظت حاشي أي وان لم يحسن الحاشي أي وقد علم أماته نفسه
 فانه يكره وقوله أولا يعلم هذا بالنظر لغيرهم قوله اذ علم خيائته أي وان لم يعلم خيائته أي ولم يعلم أماته بان شك كان خائناً لا
 فيه كرهه فسمى ثلاث (قوله عند ذلك) أي كرهه عند ما مات (قوله أقوال الثلاثة) هي الكراهة مع القاطع والاستحباب فيسأل
 والأفقر كما أولى وأحسن فوجه الكراهة ان وجهه قد بقي الى موضوعه البطلان فإذا لم يجد هذا فلا بطلان بعد ذلك واستحسنه
 بعض الاشياخ ووجه الاستحسان أنه اذا أخذها وعرفها كان ذلك تنبيهها الى ما فيها فإذا علمت ذلك فظاهر العبارة ان
 الاحسنه في الثلاث صور والمفهوم من غيرها أنه في صورة واحدة وهي ذات الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله لان
 الكراهة أخذها) أي ويكون اقتصار المصنف عليه لكونه الرابع عنده ١٤٥ وقوله عند المؤلف يكره أي يكون هو

الرابع لأنه قصد الاقتصار على
 ما به الفتوى ثم انك خبير بان
 كلام المصنف يمكن تقييده على
 كلام ابن الحبيب ثم بعد كنى
 هذا رأيت بهر ما حصل كلام
 المصنف على هذا القسم الذي فيه
 الاقوال الثلاثة فقط ٣ (قوله
 ثم ان قوله أخذ) مع حذف
 لقوله (قوله ولو كدلو) ضعيف
 والرابع ان ما فوق التافه ودين
 الكثير كالدلو والدرهم حاتم
 والذين يعرفون بأما هي مظنة
 طلبها ولا تعرف سنة والمصنف
 مشى على قول الأول وهو ما نقله
 القابض عن مالك من أنه يعرف
 سنة قال البدر فيصير أن
 المصنف ظهر في ترجمته وعلى
 الأول فيسأل في التصرف فيه
 بعد أيام أو بعد سنة النظر البدن
 أقول والظاهر الأول (قوله
 فلا أخو تعرفه هاتين) لا مفهوم
 لسنة بل متى آخر تعرفها

خاف عليها أم لا وقوله والا كرهه راجع لهما أي والاصحف ثانياً والموضوع أنه علم أماته
 نفسه أولا يعلم خيائته نفسه بان شك خاف عليها أم لا عند ذلك واستحسنه بعضهم واليه
 الاشارة بقوله (على الاحسن) فالمؤلف واقر ابن الحبيب في وجوب الاخذ اذا خاف
 خائناً ولم يعلم أماته نفسه وفي مرثته اذا علم خيائته نفسه خائناً أم لا وفي الكراهة اذا لم
 يحسن خائناً ولم يعلم أماته نفسه وجرم المؤلف بالكراهة في هذه الصورة لا في حكاية ابن
 الحبيب فيها أقوال الثلاثة لان الكراهة أخذها وخافه في صورة الشك خاف خائناً أم لا
 فنقد المؤلف يكره وعند ابن الحبيب يحرم هذا يحصل كلام الشيخ شرف الدين ثم ان
 قرية أخذت معده مضاف لغيره وحذف فاعله أي أخذ المال الملتقط أي أخذ الملتقط
 اياه (ص) وتعرفه سنة ولو كدلو (ش) الدلو واحد الدلاء التي يتسقى بها وجمع الفلأه أدل
 وفي الكثرة دلاء المسمى ان القطعة يجب تعريقه اسنة من يوم الالتقاط ولو كانت دلو
 أو مختلفاً وما أشبه ذلك فلا أثر لمرثتها اسنة ثم مرثتها فذلك منها بعبارة تعرفه
 بحقه اضافة المصدر للفاعل أو لامة قول أي تعريف الملتقط بكسر القاف أو
 الملتقط بفتح القاف أي تعريف الملتقط أي الشيء الملتقط لكن على اضافة تعريفه
 للفاعل يلزم عليه أن يكون قوله بنفسه مستغنى عنه لا قوله أو من يتو بقى عنه
 وعلى اضافته للمفعول أي الشيء الملتقط يكون قوله بنفسه تأكيداً للمحذوف وهو
 الملتقط بالكسر ويجوز حذف المؤكد بالغ إذا علم واضافته للمفعول أحسن
 لقوله بعده ولو كدلو لا تافه أو على اضافته للوجهين تكون الباء زائدة مثل جائز
 بنفسه وعند بعضنا وهو جائز وقوله (لا تافه) منصوب عطفاً على الضمير في قوله وتعرفه
 على ان المصدر مضاف للمفعول أي تعريف الملتقط الشيء الملتقط لانه مضاف
 للفاعل اذا تافه منه وبوب ويجوز حذف فاعله على محل كدلو لانه خبر كل المحذوف أي ولو
 كان الملتقط مثل الدلو أو التافه بكسر الفاء المحذوف والمعنى ان الشيء التافه الذي لا ياله

١٩ نى سا وثقت فانه يعنيها ولو أقل من سنة كاذ كره ابن عبد السلام (قوله أي تعريف الملتقط بكسر القاف)
 أي على اضافته للفاعل (قوله يلزم عليه أن يكون قوله بنفسه مستغنى عنه) لا وجه لذلك كما قاله بعض من كتب (وأقول) أهل
 وجه ذلك أن قوله أو من يتو بقى يعني أن قوله وتعرفه أي بنفسه فلا حاجة حينئذ (قوله تأكيد المحذوف) أي وينزل
 العلم بالمحذوف منزلة ذكره (قوله واضافته للمفعول أحسن) فيه ان الاصل اضافته للفاعل وقوله ولو كدلو بالفتح في محذوف
 (قوله عطفاً على الضمير الخ) فيه شيء وذلك انه محذوف لا يشترط أن لا يكون دخلا فيه قبلها (قوله ويجوز حذف فاعله أي على
 محل كدلو) زاد جبر فقال البناء على اضافة المصدر للفاعل (أقول) وليس ذلك جبرين بل وعلى اضافته للمفعول يصح ذلك
 قول المصنف ثم ان قوله الخ كذا في النسخ وهو يسحق الشرح ولعله سقط عما كتب عليه المصنف

(قوله هو الذي لا تلتفت النفوس اليه) وان ثبت قلت ما دون الدرهم الشرعي وقوله كالعصا والسوط أي الذين فيهم الأقل من الدرهم الشرعي فإذا عت ذلك فالنصف والنصفان وغيرهما كان أقل من الدرهم الشرعي كل ذلك نافع وظاهر هذا الإطلاق كما وقع في مع شيئا لله - غير وجه الله خلاطين يقول والظاهر ان المراد بالثلاثة بالنسبة له به فقد يكون الخدين من الضام ليس بتامه (قوله وله آية كمال ولا يلقى عليه) أي حيث لم يعلم به كاهو الموضوع والآلية بجزءه أو كله ويضمن ويجري مثل ذلك في قوله وله آية كمال يقصد (قوله بنى التعريف) أي فليزمن في التعريف جواز الال (قوله ولا يلزم الخ) المناسب أن يقول ولا يلزم من جواز الال في التعريف أن يكون الشارح أراد من في الضمان جواز الال وهو جواب عما يقال هل لا عكس وحاصل الجواب ان جواز ١٤٦ الال يجماع التعريف كما في النقط بعد السنة (قوله أربعين يثق به) أي

واماتته مثل نفسه ولولا ما مأمون الجهة (قوله وما أشبه ذلك) أي كالسوق ولوداخله (قوله فانه لا يعرفه نفسه) أي يكره وقوله أو يدفعه لنفسه الخ أراد تفسير قول المستفاد عين يشق به (قوله واماني أول أيام الالتقاط) يقتضي ان الالتقاط وقع في أيام متعدد مع ان الالتقاط يكون في يوم واحد بل في لحظة واحدة والجواب انه جمع باعتبار تعدد اللقطة ويزاد باليوم ملحق الزمن وكأنه قال وهذا في غير أول أنفسه الالتقاط (قوله أو بآخر منها) عطف على مقدومي بغير آية وأبوجه وحسنه فقد التوثيق مسلط عليه (قوله وبالبليدين الخ) قال القائلين ظاهره ولو كانت احدهما أقرب من الأخرى ويشق إذا كانت أقرب إلى احدهما من الأخرى قربا متساويا بحيث يقطع القاطع بينهما من هذه دون الأخرى انما يعرفها في التي هي أقرب القدر المذكور (قوله يلقى اسمها مع غيرها) المراد والفتح يلقى في اسمها مع غيرها التعميم بالقطع بعد قبحها وبغيرها كشي في قوله يامن ضاع لشي فلو ليس المراد بظاهر العبارة من ان يجمع الاسمين معاً أي يتركهما معاً ضرورة عدم التثنية أن يقول يامن ضاع بقرعة ثلاثا ان التثنية المذكورة يكون يذ كر التثنية كما قصد يذ كر الجنس (قوله إشارة إلى ذلك) فنه نظر لان معنى قوله أحسن أي أحسن القولين أي أي بغيرها لان معناه استعانة المستفت بأول وأربع غير المقصود أي ان أراج القول بوجوب عدم تسمية الجنس (قوله وكسرها) أي وهو الفصيح كما قاله أهل اللقطة سمى باسم الخبر الذي يكتب به (قوله هو العالم من الكتل) أي ان المراد بالعلم في المقام هو العالم من الكفار وقوله يطلق أيضا ليحمله ان الخبر هو العالم مطلقا (قوله لا يكون الخ) هذا ينفع الحرمة لا عدم الوجوب الصادق بالخير (قوله وظاهره سوا الخ)

وهو الذي لا تلتفت النفوس اليه كالعصا والسوط وشبه ذلك لا يجب تعريفه أصلا وله ان يأكله ولا يلقى عليه واستغنى المؤلف عن التصریح بجواز أو كل النافع في التعريف ولا يلزم من في الضمان في التعريف (ص) بطلان طلبه بالكتاب مسجد في كل يومين أو ثلاثة بنفسه أو عين يثق به (ش) يعنى ان تعريف النقطه انما يكون بالمواضع التي يظن بها ويقصد ان يطلبها أو بابها كآواب المساجد وما أشبه ذلك وما داخل المسجده فانه لا يعرفها نفسه ويجب على الملقط ان يعرفها ما يشقه أو يدفعها مثله في الاحالة والثقة لغيرها والتعريف في كل يومين مرة وفي كل ثلاثة أيام مرة وهذا في غير أول أيام الالتقاط وأما في أولها فمعرفة لها أكثر من ذلك (ص) أو بأجرة متعاً ان لم يعرف مثله (ش) يعنى ان الملقط اذا كان مثله لا يناسب ان يعرف علمه فانه يستأجر من يصفه علمه او اذا كان مثله يعرف علمه فانه يستأجر من عنده من يعرفه ان لم يعرفه بنفسه وتقدمه ان اذا استأجر في يعرفه فانه ضاعت فانه يضمنها او اذا دفعه لم يثق به وضاعت منه فانه لا ضمان عليه (ص) وبالبليدين ان وجدت بينهما (ش) عطف على مقدمه وقوله بطلان طلبه تقديره عطفان طلبه في البلد الواحد وفي البليدين ان وجدت بينهما فاقطع في ان المظان فطلب منها أيضا (ص) ولا يذ كر جنسها على المختار (ش) أي بل يلقى في اسمها مع غيرها يقول يامن ضاع لشي لانه اذا ذ كر جنسها انسا ق ذهن بعض الحدائق التي قدورها وما يجعل فيه أو ما تربط به والى ان لا يذ كر نوعها ولا صفتها ومقتضى كلام النفس ان النبي على سبيل الكراهة لانه قال وان لا يسعى أحسن وفي عزه والمواف ذلك للخصي مع عدم تضمنه بالمنع إشارة لذلك (ص) ودفعه لغير ان وجدت بقرعة ثمة (ش) الخبر بفتح الحاء الموحدة وكسرها هو العالم من الكفار ويطلق أيضا على عالم المساكين والراغب هو العابد والمدة ان الملقط اذا وجد اللقطة بقرعة ثمة فانه يدفعها للخبرهم ولا يجب عليه ان يعرفها ولا يكون فيه شذمة لاهل النمة وظاهره سوا كان ذلكا الخبر من اهل الذي وجدت فيه اللقطة أم لا وبإارة

بأنها من هذه دون الأخرى انما يعرفها في التي هي أقرب القدر المذكور (قوله يلقى اسمها مع غيرها) المراد والفتح يلقى في اسمها مع غيرها التعميم بالقطع بعد قبحها وبغيرها كشي في قوله يامن ضاع لشي فلو ليس المراد بظاهر العبارة من ان يجمع الاسمين معاً أي يتركهما معاً ضرورة عدم التثنية أن يقول يامن ضاع بقرعة ثلاثا ان التثنية المذكورة يكون يذ كر التثنية كما قصد يذ كر الجنس (قوله إشارة إلى ذلك) فنه نظر لان معنى قوله أحسن أي أحسن القولين أي أي بغيرها لان معناه استعانة المستفت بأول وأربع غير المقصود أي ان أراج القول بوجوب عدم تسمية الجنس (قوله وكسرها) أي وهو الفصيح كما قاله أهل اللقطة سمى باسم الخبر الذي يكتب به (قوله هو العالم من الكتل) أي ان المراد بالعلم في المقام هو العالم من الكفار وقوله يطلق أيضا ليحمله ان الخبر هو العالم مطلقا (قوله لا يكون الخ) هذا ينفع الحرمة لا عدم الوجوب الصادق بالخير (قوله وظاهره سوا الخ)

الان الظاهر ان الاول دفعها لغير البلد لانه ادري باهل المحل (قوله والدفع للصبر عند ذوب) كذا قال جمع ان الظاهر ان الدفع مستدوب وقال الثاني ودفعه لغيره اذ ان شاعوا ان شاع عرفها بنفسه والظاهر قول جمع ويمكن الجمع بان المراد بالجار اذا لذن فيصدق بالتدب (قوله فهل تدفع للسلطان والراعي) اي العابد والظاهر دفعه للراعي لانه شغل بخلاف السلطان (قوله وهذه عبارتهم) اي العبارة المشبهة على الجهر ولذا قال بهرام يعني ان اللفظة اذا وجدت في قرينة ليس فيها الاهل اللفظة قائم تدفع الى احبارهم وقالة ابن القاسم اي فتي كان ١٤٧ فها احدث من المسلمين قائم لا تدفع لغيرهم وتكون مثل القطعة التي توجد

والدفع لغيره مستدوب اذ انه يعرفها بنفسه فان لم يكن بها جهر فهل تدفع للسلطان او للراعي وقوله بقرينة ذمة اي بقرينة ليس فيها الاهل اللفظة وهذه عبارتهم (ص) وله حجبها بعدها والتصدق او التلقا ولو بركة ضامنا فاعمال (ش) يعني ان القطعة اذا عرفها استعملت بات برهانها وغيره بين امور ثلاثة اما ان يحجبها الى ان ياتي بها وان شاء تصدق بها عن ربه وان شاء تنكها ويدخل فيه ما اذا تصدق بها عن نفسه واذا جاز بها ضمنتها في التصديق بها عن ربه وفي التلقا ولا ترق على المسبوقين بقطعة مكية وغيره من الاقطار في هذه الالوجه الثلاثة واما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا تقل اقطعة الحاج وقوله عليه الصلاة والسلام ان قطعتما الاصل الا تشد فمحمول على انها لا تقل لمن يريد قطعها دون تعريف بل لا تؤخذ الا لتصرف حسب نية الشارع على هذا الحكم وتخصيصه بقطعة مكية وهو عام فيها وفي غيرها هو ان لقطعة مكية توجد كثيرا في الحرم لاجتماع الناس من كل فم وانه موضع نشك وان الغالب شبهه ان الحاج لا يذهب لطلب القطعة ان كان من أهل الآفاق فيصعب الاتخذ لها اخذ نفسه لاجتماع الناس عليه الصلاة والسلام لهذا المعنى وظل في وجهه ويحل التخصيص فيها اذا كانت يد غير الامام والا فليس له الاحتجبها او بيعها لاصحابه او وضع غنائم في بيت المال لربها وليس للامام التصديق بها ولا قطعها واول الفرق بينه وبين غيره مشقة خلاص ما في ذمته من خلاف غيره ولذا لا يجوز لرب الاتي بهه اذا وجد له الامام حتى يقبضه منه ويحرمه اذا وجد غيره (ص) كنية اخذها قطعا (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان المقتطع لما رأى القطعة فقبض ان يضع يده عليها فوي ان يأكلها فاما وضع يده عليها وحازها فتلقت من عنده بفساد او بغيره فانه يكون ضامنا لها بثلاث النية لانه صار كالغاصب حين وضع يده عليها بثلاث النية ومن باب اولي الضمان لها اذا حدثت لنية كذا فاقبل السنة بعد ان وضع يده عليها (ص) ورد هاهنا اخذها للعتق (ش) يعني ان المقتطع يضمن القطعة اذا اخذها لاجل ان يحفظها ثم رد هاهنا بذلك عن بعد الى موضعها او الى غيره فضاقت بقوله للعتق اي لتصرفه وهو انه لو اخذها لغيره كنى اخذها لغيره لاجل جماعته على كل حال واولا فان رد هاهنا بعد نفسه التاويلان واما ان رد هاهنا القرب فلا ضمان بل انزاع فتمتعه ومنه تفصيل وكلام المواقف في قسم المكره لان الواجب بتركها ليعين رضى الحرام يعين باخذها ان لم يرد هاهنا كذا لان رد هاهنا واجب (ص)

والدفع لغيره مستدوب اذ انه يعرفها بنفسه فان لم يكن بها جهر فهل تدفع للسلطان او للراعي وقوله بقرينة ذمة اي بقرينة ليس فيها الاهل اللفظة وهذه عبارتهم (ص) وله حجبها بعدها والتصدق او التلقا ولو بركة ضامنا فاعمال (ش) يعني ان القطعة اذا عرفها استعملت بات برهانها وغيره بين امور ثلاثة اما ان يحجبها الى ان ياتي بها وان شاء تصدق بها عن ربه وان شاء تنكها ويدخل فيه ما اذا تصدق بها عن نفسه واذا جاز بها ضمنتها في التصديق بها عن ربه وفي التلقا ولا ترق على المسبوقين بقطعة مكية وغيره من الاقطار في هذه الالوجه الثلاثة واما ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لا تقل اقطعة الحاج وقوله عليه الصلاة والسلام ان قطعتما الاصل الا تشد فمحمول على انها لا تقل لمن يريد قطعها دون تعريف بل لا تؤخذ الا لتصرف حسب نية الشارع على هذا الحكم وتخصيصه بقطعة مكية وهو عام فيها وفي غيرها هو ان لقطعة مكية توجد كثيرا في الحرم لاجتماع الناس من كل فم وانه موضع نشك وان الغالب شبهه ان الحاج لا يذهب لطلب القطعة ان كان من أهل الآفاق فيصعب الاتخذ لها اخذ نفسه لاجتماع الناس عليه الصلاة والسلام لهذا المعنى وظل في وجهه ويحل التخصيص فيها اذا كانت يد غير الامام والا فليس له الاحتجبها او بيعها لاصحابه او وضع غنائم في بيت المال لربها وليس للامام التصديق بها ولا قطعها واول الفرق بينه وبين غيره مشقة خلاص ما في ذمته من خلاف غيره ولذا لا يجوز لرب الاتي بهه اذا وجد له الامام حتى يقبضه منه ويحرمه اذا وجد غيره (ص) كنية اخذها قطعا (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان المقتطع لما رأى القطعة فقبض ان يضع يده عليها فوي ان يأكلها فاما وضع يده عليها وحازها فتلقت من عنده بفساد او بغيره فانه يكون ضامنا لها بثلاث النية لانه صار كالغاصب حين وضع يده عليها بثلاث النية ومن باب اولي الضمان لها اذا حدثت لنية كذا فاقبل السنة بعد ان وضع يده عليها (ص) ورد هاهنا اخذها للعتق (ش) يعني ان المقتطع يضمن القطعة اذا اخذها لاجل ان يحفظها ثم رد هاهنا بذلك عن بعد الى موضعها او الى غيره فضاقت بقوله للعتق اي لتصرفه وهو انه لو اخذها لغيره كنى اخذها لغيره لاجل جماعته على كل حال واولا فان رد هاهنا بعد نفسه التاويلان واما ان رد هاهنا القرب فلا ضمان بل انزاع فتمتعه ومنه تفصيل وكلام المواقف في قسم المكره لان الواجب بتركها ليعين رضى الحرام يعين باخذها ان لم يرد هاهنا كذا لان رد هاهنا واجب (ص)

(قوله ومن باب اولي الضمان لها اذا حدثت لنية كذا فاقبل السنة) ثم انك شعبة لوجه الاول لا رد هاهنا لان قوله فقتله الثاني (يلان) تضمنت المعقولة للعتق في رد هاهنا بعد دفعه كذا ياتي بعد قوله لا يقرب فتاويلان (قوله لان الواجب بتركها) اي تركه لئلا يضمن فقتله من دفعه لغيره لئلا يضمن لانه ارد هاهنا في الحالة التي يجب عليه الانتقاط فيها فانه يضمن بمجرد الترتي في الانتقاط لغيره لئلا يضمن باخذها ان لم يرد هاهنا كذا واعلان سوره المكره اربع لانها اما ان يكون اخذها للعتق ام لا على كل حال اما ان يرد هاهنا القرب او بالعقود بها بعد دفعه لغيره لئلا يضمن باخذها كذا فاقبل (ص)

وان أخذها لا لالصف بل لبالجاعة فان ورد بها بالقرب فلا ضمان اتفاقا وان أخذها للصف وورد بها بالقرب فهو موضع التأويلين (قوله وما في الشارح) لان حاصل خلق الشارح هو ان انه ان ورد بها بعدد وكان قد أخذها للصف فانه يضمن اتفاقا وان أخذها لغير التعريف وورد بها بالقرب لم يضمن اتفاقا وان أخذها بغير التعريف وورد بها بالقرب أو أخذها لا للصف وورد بها بعدد فهو حاصل التأويلين فقد حصل محل التأويلين صورتيه من انه صورته واحدة على ما نقل في المقدمات من أن محل التأويلين اذا ورد بها بعدد أخذها للصف بالقرب فان ورد بها بالقرب ولم يأخذها للصف فلا ضمان اتفاقا وان ورد بها بعدد يضمن اتفاقا فلما حصل شواحننا بما اجمع فيها قلنا قد ذكرنا صريح ذلك قال بعد كلام ذكره وعلى هذا فالحق في الشارح قبل كلام المقدمات من ان يرشد من ان موجب الضمان أخذها للصف أي التعريف ولو ورد بها بالقرب والزم ان يأخذها للتعريف فانه لا ضمان عليه ولو ورد بها بعدد فهو موقوف عليه اهـ أقول الجيب من عجم فان جهرا انما ذكر التأويلين فيما اذا أخذها للتعريف وورد بها بالقرب وما في شارحننا بخلاف ٤٤٨ ذلك لا يقول عليه (قوله في جميع ما مر) أي في وجوب الاتفاق والتعريف

وليس اسبده منه منه ولا يخالف هذا قوله ليس بمكاتب الخ لانه في التقاط اللفظ وما هنا في التقاط اللفظ والقرف كثرة الاشتغال في اللفظ دونها اذ تعريفها يمكن مع جميعه في خدمة سبده (قوله فانها جناية) أي في رقبته (قوله وليس لسبده منه الخ) في محل الحال من جهة التعليل (قوله فان جاء صاحبها) جواب ان محذوف تقديره فادعها له وقوله والأي وان لم يجز وقوله فشانك منصوب كما في شرح الضاير أي الزم شأنك أي الزم

الابقر فتاويلان (ش) يعني انه اختلف اذا أخذ اللفظة بغير التعريف فله فردا بالعرب إلى موضعها فقامت على يضمنها أم لا فان ورد بها بالقرب ولم يأخذها للصف فلا ضمان اتفاقا وان ورد بها بعدد يضمن اتفاقا وان أخذها للصف أم لا على ما في المقدمات وما في الشارح بخلاف ذلك لا يقول عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وذو الرق كذلك وقبل السنة في رقبته (ش) يعني ان الرقيق حكمه حكم الحر في جميع ما مر الا الضمان قبل السنة فاقم اجابته ليس لسبده استقامتها بخلاف الذين لا ربح لهم بسبدها عليها وليس لسبده منه من تعريفها لانه يصح في سلبه تعريفها عليه ولا يضر موافقا كانت بعد السنة في ذمته فلو عليه الصلاة والسلام عرقه ما سئمت ان جاء صاحبها ولا افتأنتك او موقوف قبل انما بعد ما في ذمته موقوف كونه في رقبته انه يباع فيما لم يقده السيد بقوله وقبل البسخة متعلق بمحذوف أي واستمع لا كذا قبل السنة في رقبته (ص) وله اكل ما يفسد ولو بقرية (ش) يعني ان من وجد شيئا من الثواكل هو الله وما شبه ذلك مما يشاهد اذا اقام فانه يجوز له ان يأكله ولا ضمان عليه فيه له وسواء وجد في عامي البلد أو غامرها وظاهره من غير تعريفه أصلا وهو ظاهر كلام ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من التعريف ضمني وأما ما لا يفسد فليس له أكله فإذا أكله فانه ان كان له من قول الشيخ عبد الرحمن في الضمان أي اذا لم يفسد (ص)

حالة التي لم تكمل حالها بالثقل لها (قوله له أكل ما يفسد ولو بقرية) ظاهره من غير استيناف وهو ظاهر ابن تيمونة وشاة ايضا وقال الزرقاني ينبغي الاستيناف كله شيئا يسير الاحتمال لثبات صاحب (قوله وما يؤخذ من ظاهر الخ) لانها لم تظلمت ولم يؤثمت محال في التعريف بها وقتا (قوله وما اما لا يفسد فليس له أكله) أي سواء كان في البلد أو في البلد (قوله في الضمان) أي ما يفسد وما لا يفسد أي وما اذا كان له من ثمنه يضمن الخ اذا أكله فيما اذا كان لا يفسد وما اذا كان يفسد فانه يساع وبقية ثمنه كما صرح به ابن رشد وفيه وان لم يكن له من ثمنه يضمن فانه اهـ الخي فتمت (أقول) وبهذا صرح ابن رشد بما فلا يعدل عنه وبعد ان علمت ذلك تعلم ان هذه هي ارض ظاهر قوله أول العبارة الذي هو قوله فانه يجوز له ان يأكله ولا ضمان عليه فان ظهره كان له من ثمنه لم لا يفسد أول العبارة وهو ظاهر المدونة والقول بالبيع وقيل لا يفسد وهو عيب وبهذا حصل أنه أكل ما يفسد قليلا أو كثيرا فوجد ثمنه فلا يضمنه بقرية اذا كان بقرية فكن غير خلافه والقرية أي بقرية فتمت البقرة في المسئلة ثم في أقوال الأول يفسد سواء أكله أو لم يفسد وهو ظاهر قوله لا يفسد لانه قال يفسد يعرف به الثاني لا ضمان عليه بطلانها قال صاحب المقدمات وهو ظاهر المدونة قوله لا يفسد فيجب له ان يأكله فلا يضمن عليه الثاني لا يضمنه ان يفسد في يفسد يضمنه ان أكله طاهر

(قوله وسأفقيهه) هي التقدير أي جعلهم يصبر عليها (قوله فانه لا ضمان عليه على المتصور) وقيل لها ذهب إليه منونه أنه إذا وجد على الملائكة أو قد قيل برأيه صاحبها فانه يضمنها (قوله فانه إذا لم يضمنها الخ) أي أو وجد عليها العمران أو قرية من العمران عرفها كالقنطرة (قوله إذا وجد بها كان يضاف عليها من السباع) المراد أنها جعلت خوف في الضعفاء فيخرج ما إذا كانت جعلت خوف في العمران فانه يضمنها فطمة ثم لا يضمن ذلك الاكل مقدراً بضاعتها أضرع الإنسان بها وأما لو تيسر سرقها للعاثرة فليس له أكلها قطعاً فليست كالسائمة الضعفاء بما ظهر ظاهر المدونة وكلام المصنف كذا في فتح (قوله وكذا إذا خيف عليها من الناس) أي من الملائكة بذلك الموضع (قوله جعل أمن) أي من جوع وما شابه ذلك (قوله فيجب قطعها من هذه الحليقة) وبشواكه البقرة ذلك فان ذلك التقاط الأبل أو البقر من خوف ١٤٩ السارق فانه يضمنها (قوله للعدب الخ)

الاثنين جلس بذلك وان كان الذي ينفق عليهم من ماله هو ظاهر الا ينبغي عليه فعل المصلحة لغيره والذي ظهر ان يقال بغيره
الاثنين الجللة كراواتها والافاق من جبالها وقوفها على الجبال المشوية جبالها انما عارض على المصنفان المضمون
هو كراهية دفعه معونة والقرض انما يفسد القاصوبان المصنف بدل مضمون انما مونا وحاصل القول ان الذي معنى مضمونا
مأثورا لا ينبغي عليه ان يشترط كراواتها كراواتها وكان وجبة ثم جارية على تمام المدة فليس له ان يفسد ماله بالشيء اجد
حيث انما يظهر الفسخ (فيها) يقدم المستأجر في الذكر انما المأمور لا انما يشترط في المكنى لانه متسبب (قوله)
خلافا الى الشارع الا في حال بيعي وكذا ان يركب الدابة التي هو متسبب على طريقه انما عليه انما يفسد ماله في بيعه في
قوله على وجهه من جهات

(قوله يمكن ظاهر كلام المؤلف ولوزادت الخ) الحاصل انهم اقولان في المذهب وفي كلام هج ميل الى ترجيح مذهب ابنه ابن رشد (قوله والمراد بالغلل اللبن والجبن) أي وكذا الزبد والسم (قوله وسياق النسل بدهذا) أي الإشارة بقول المصنف دون نسله وقوله في الجلة راجع للصوف أي الصوف في الجلة وقصره في الجلة بقوله كان تاماً لا اشارة منه الى أن الصوف في أطلق اعني انصرف للتام ولولم ينصرف للتام لما احتاج لقوله في الجلة (قوله بالشفقة) قال هج وهذه المستقلة تدل على أن الشفقة في ذات اللقطة لا في ذمة ربها فيستفاد من ذلك ان مستقلة كراتها المتقدمة لو نقص عن نفقتها لم يرجع بإقرارها اه أي حتى لا يكون ذلك اخلاق قول ١٥ المصنف وشيخه راجع الخ (قوله فان أراد أخذها) الباسط والظاهر هل يلزمه ذلك في عكسه اه وهو

فان اذا فكها ودفع الشفقة ثم أراد أن يساهلها (أقول) والظاهر انه ليس بهذا (قوله فان الملتقط أحق بها) أي لان تعلق حقها أقوى وحاصل ما في المقام ان ما زاد على اجرة القيام والشفقة من غلة وكرا يكون لقطة وإذا ساوت اجرة القيام والشفقة الفسلة والكراء فالظاهر ان زادت الشفقة واجرة القيام على الفسلة والكراء لا يكون الزائد في الصوف ولا في النسل ولا في ذمة ربها بل يصري فيه بقول المصنف وشيخه راجع بها هذا على ما قاله ابن رشد الذي هو ليس بظاهر المصنف وأما على ظاهر المصنف من أن الغلة للملتقط على كل حال فانه اذا لم يكن لها كراء اولها كراء لا يفي بالشفقة انها تقسم على الملتقط ولا يؤخذ ذلك من ما لها من صوف ونسل أي ويكون ربها محضها بين أن يسلم اللقطة للملتقط أو

من علقها أو كان الكراء غرضاً دون أو كرها لغرضه ضمن وحذف المؤلف متعلقين ضمن قيم القبة ان هلكت والمنفعة ان لم تم تلت (ص) وغلاتهم ادون نسلها (ش) يعني ان الملتقط غلة اللقطة أي لعمتها بقدر قيامه عليها والزائد على ذلك لقطة هكذا أقدمه ابن رشد لكن ظاهر كلام المؤلف ولوزادت الفسلة على قدر قيامه وهو الموافق لرواية ابن نافع والمراد بالغلل اللبن والجبن أي ما عدا الصوف وما عدا الكراء وما عدا النسل لانه تقدم الكراء في قوله وكرا وما زاد منه عن علقها فهو راجع الى النسل بعد هذا والصوف حكمه حكم النسل في الجلة أي سواء كان تاماً أم لا ولو قال وغلة السكان أخضر مع انه مفرد مضاف فيعم وضعه في غلاتها عائد على المذ كروا في من الشاؤ وما به دها أو ما نسبل اللقطة فلا يأخذ الملتقط (ص) وخبره راجع في فسلة بالشفقة وأسلامها (ش) يعني ان الملتقط اذا اتفق على اللقطة تنفقه من عنده ثم يما صاحبها فانه بالخيار بين أن ينفق اللقطة في دفع الملتقط نفسه وبين أن يترك الملتقط في تنفقه التي أنفقتها عليه فان أراد أخذها بعد ذلك لم يكن بهذا قاله أشبه فلما ظهر على صاحبها دين فان الملتقط يقدم بنفسه على الغرماء كلهم حتى يستوفى نفقته (ص) وان باعها بعد الغرماء راجع الى الاثنين (ش) يعني ان الملتقط اذا باع اللقطة بأمر السلطان أو بغير أمره بعد ان عرفها منسقة ثم باعها فليس له الا الاثنين الذي يعتبه وليس له نقض البيع فلو باعها قبل السنة فوجها بخبر في أمته البيع وزده قوله فبها الاثنين أي على الملتقط لاعلى المشتري ولو كان الملتقط عدياً ويرجع عليه بالهبات أيضاً كالوكيل فان أعدم في هذا يرجع على المشتري بما حبا به بخلاف أصل الفتن والقرق ان المشتري لما شارك البائع في العدا بما حبا به يرجع عليه بما عندهم بانه ولا كذلك دهم في غير ذلك من الفتن كذلك في بعض التقارير وقال الاتفاق ومفهوم الظرف انه لو باعها قبل السنة ان حكمها ليس كذلك والحكم ان ربحها بخبر في امضاء البيع وأخذ الفتن أورد وأخذها الخ وقوله أورد أي ان كانت فاقمة فان قامت فعليه قبتها في ذمة ان كان حراً فان كان عبداً ففي رقبته كالجناية كما اشارة قبل بقوله وقبل السنة في رقبته (ص) بخلاف ما لو وجدها بيد السكين أو صناع عنه فله أخذها (ش)

يدفع ما أنفق (تنبيه) قوله هـ وأسلامها كذلك نسخة الشارح والخطاب وفيه نظر اذا العطف في مثل هذا يجب أن يكون بواو وجعل أو بمعنى الواو كما في قول الشاعر ما بين ملجم ومهراً أو بائع يتوقف صحتة على جواز مثل ذلك في الخبر (قوله وان باعها بعد ما قال راجع الى الاثنين) أي حيث لم يربطها بغيره فلو باعها قبل السنة ان حكمها ليس كذلك والحكم ان ربحها باعها قبل السنة أو بعد ما قال راجع الى المذ كروا في امضاء البيع نفسه فان عليه القبة كذلك في بعض الشروح اه خاصة انه يضمن قبتها مطلقاً سوى التعلق قبل الالتقاط (قوله هـ كذلك في بعض التقارير) أي لا فرق في ذلك بين أن تكون بيعت بائن أو لا يملك (قوله فله عليه قبتها) أي ان شاء وان شاء أخذ الفتن (قوله في رقبته) أي قبضها عليها ان لم يبد السكين

(قوله فان رجع المشتري بقتنه على الملتقط) لانه الذي يوط المسكين (قوله وتضمن الملتقط) أي القيمة لانه ضامن لها بمصدقته
 بها ولو عن ربه او قوله وهذا أي التضمين (قوله وهذا الخ) أنت خير بما قاله الشارح ولكن المناسب لجل المصنف هنا على
 ما اذا لم يحصل نقص واما لو حصل نقص فهو المارة بمصدقته وللملتقط الرجوع (قوله نقص مفسد) أي اذهب
 الانتفاع بها مفهومه انه اذا لم يكن مفسدا فحكم ما اذا لم يدخلها نقص أصلا وهذا لا يظن لان ذهاب الانتفاع بها
 قد يوقف على ربه فاصارت منزلة المنة فالناسب ما قاله الشيخ أحمد من انه اذا كانت قائمة لم تعيب فان لم يأخذها أو تركها
 بجهان فان قلت فليس له الاقبيتها ؟ اذا قيلت فاما أخذها أو قبتها وسوا في ذلك المسكين أو المبتاع منه فهذه ست صور
 وهذا كما اذا تصدق بها من ربه فان صدق بها عن نفسه وكانت باقية ١٥٤ لم تغرب لم يأخذها وتضمن الملتقط فيها

(أقول) وأولى اذا قيلت وأما
 اذا كانت فليس الا القيمة
 (قوله ثم نوى قللكها) المناسب
 حذف ذلك لان تلك المسئلة عين
 قوله الاتي وان نقصت بعدئذ
 غلبت كما ان المناسب ان
 يحدف قوله أو تصدق بها
 الآية في سبيل قوله وان نقصت
 بدنية قللكها فكان يقول يعني
 ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة
 ثم تصدق بها ثم جازم بها فوجدها
 ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان
 شاء أخذها ناقصة أو شاء أخذ
 من الملتقط قبتها يوم تصدق بها
 وللملتقط حينئذ الرجوع على
 المسكين بعين اللقطة أو يباين
 منها الآن تصدق الملتقط بها
 عن نفسه فلا رجوع له حينئذ
 على المسكين بشئ الى آخر ما قاله
 الشارح والحاصل انه اذا
 تصدق بها عن ربه فان جاءه

يعني ان يوب القطة لوجاه وقد كان الملتقط قصدق بها على شخص معين فان لم يجد
 يأخذها من يد المسكين ولا شيء له وكذلك اذا أخذها المسكين وباعها ثم جازم بها فوجدها يد
 من اشترىها من المسكين فان لم يأخذها أو رجع المشتري على المسكين بقتنه ان كان قائما
 يد المسكين فان كانت رجع المشتري بنفسه على الملتقط فقولته فله أخذها أي وله تضمين
 الملتقط وهذا اذا تصدق بها عن نفسه دخلها نقص أم لا وعن ربه او دخلها نقص مفسد
 لانه تصدق بها عنها وأما عن ربه ولم يدخلها نقص مفسد فعين أخذها وحده على ان
 لم يأخذها وتركها بجهان فاسد اذا لم يأخذها فيه لان هذا لا يوجب وجده على ان لم يأخذها وله
 تضمين الملتقط اذا لم يدخلها نقص وقد قيل بها عن ربه فاسد ايضا لانه بعين أخذها في
 هذه الحالة (ص) وللملتقط الرجوع عليه ان أخذ منه قيمته الآن ان تصدق بها عن نفسه
 (ش) يعني ان الملتقط اذا عرف اللقطة سنة ثم نوى قللكها أو تصدق بها ثم جازم بها
 فوجدها ناقصة عما كانت فهو بالخيار ان شاء أخذها ناقصة وان شاء أخذ من الملتقط
 قيمتها يوم نوى القلق أو يوم التصديق وللملتقط حينئذ الرجوع على المسكين بعين اللقطة
 أو يباين منها الآن تصدق الملتقط بها عن نفسه فلا رجوع له حينئذ على المسكين بشئ
 واما لو وجدها فان يد المسكين لم يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قبتها لزم أو ما لو وجدها
 قائمة لم يدخلها عيب فليس لزم الا اذا عيبها لم يأخذ قبتها فالضمير في عليه يرجع على
 المسكين المتقدم ذكره وهو الذي لم يفتهما بل وجدت عند مبيعته كاقترانه به (ص)
 وان نقصت بعدئذ قللكها فان لم يأخذها أو قبتها (ش) يعني انه اذا عرفها سنة ثم بعد ذلك
 نوى قللكها أو تصدق بها على المسكين ثم جازم بها فوجدها ناقصة فهو بخير بين ان
 يأخذها ناقصة ولا شيء له أو يأخذ قبتها من الملتقط والقيمة يوم نوى القلق أو يوم التصديق
 هذا اذا دخلها عيب متقص واما لو دخلها عيب موهل فليس لزم الا القيمة ومفهوم

ر به او وجدها باقية بها ليس له الا أخذها وان وجدها فان قلت فليس لزم بها الا أخذ قيمتها او وجدها باقية الا انها قيلت
 فبضم ربه اباين أن يأخذها أو يرضى الملتقط قبتها واذا اختار أخذ القيمة فلزم أن يرجع على المسكين بعين القطة أو بما
 بق منها فان لم يجدها عنده فليس له الرجوع عليه بشئ واذا تصدق بها عن نفسه فله ان يرضى الملتقط قيمتها ولو كانت باقية لم
 يدخلها عيب أصلا والحاصل ان الملتقط تلفت فله الملتقط القيمة سواء تصدق بها عن نفسه أو عن ربه فان يد المسكين أو يرضى
 المشتري منه (قوله بل وجدت عند مبيعته) أي أو سليقة أو تصدق بها عن نفسه (قوله يعني اذا عرفها سنة ثم بعد ذلك نوى
 قللكها ثم جازم بها فوجدها ناقصة) أي ان كان ذلك النقص بسبب استعماله أو تعد في غير ذلك فالتلف بالقصة واما لو كان
 حاذ كرم النقص أو التلف بسبب إرضاء فلا شيء لزم (قوله أو تصدق بها على المسكين) تقدم ان الاولى حذف هذه العبارة من
 ذلك الموضع لانه تقدمت

(قوله قيل نية الفعل) أي بعد السنة فتعريفه أو قبل السنة معطوف على محذوف والتقدير ومفهوم الطرف لو نقصت قيل نية الفعل بعد السنة أو قبل السنة فليس له الأخذها فقط وقوله على خلاف في ذلك حاصله ان ذلك اذا حكان بحسارى فلا يثنى على الملقط اتفاقا وان كان باستعمال في المثلث أو قال ثلاثة فنقل لاشئ على الملقط وقيل بغيره بين أخذ القيمة وبين أخذها وما تعصب اذا نقصت نقصا قويا بسبب الاستعمال والافنا خذها مع ما تعصبها وقيل ليس له الاخذ بها فقط فتعريفه على خلاف في ذلك اي فيما اذا نقصت بالاستعمال اما بالحسارى فلا ضمان اتفاقا اذا علمت ذلك فتعريفه وظاهره وراجع للمفهوم المشار به بقوله ومفهوم الخ ويصح ان يرسم لنطوق المصنف لان تلك الأقوال المتعريفات مطلقا ونقص ان النقص متى كان بحسارى لا ضمان مطلقا قبل السنة أو بعدها ولو بعد نية الفعل والخلاف انما هو فيما تعصب بالاستعمال واما لو نوى الملقط قبل السنة فيضمن ولو بالحسارى (قوله منبذوا) اي مطروحا وما يقال هذا الايشل من لا يطرح كابن اربع سنين او خمس سنين وانما يشمل المرضع مثلا ويحسب ان يقال المراد بالنيبذ الترك فيشمل ذلك قاله الشيخ احمد (قوله ومن علم رقه) معطوف على قوله ولذا الزانية وقوله نقطة ١٥٣ خبر لبيد المحذوف اي فهو انطه لا لقط (قوله لان هذا لم احدهما)

المناسب لقص التي بعد ان الطوف لو نقصت قيل نية الفعل أو قبل السنة فليس له الأخذها فقط وانما هو سواء انقصت يتول لان هذا قدمه ابو (قوله) وفي خروج ماذ كر نظرا (اي لانه لا يسل انه علم ابو بل عامل الامه وقوله والام هنا مجزئة الاب الحقيقي الاول ان يقول والام اب سكا (قوله وهذا انما هو على قصه ابو) اي واما على نسخة ابو ادعوى نسخة شارح الحدود فلا يخرج ولد الزانية بل ولد الزانية يدخل في الملقط الآن يقال ان المعنى بل يعرف واحد منهما والمفصل انه ان او يدلم يعرف ما عدخل ولد الزانية في التسوية وان او يدلم يعرف

المناسب لقص التي بعد ان الطوف لو نقصت قيل نية الفعل أو قبل السنة فليس له الأخذها فقط وانما هو سواء انقصت يتول لان هذا قدمه ابو (قوله) وفي خروج ماذ كر نظرا (اي لانه لا يسل انه علم ابو بل عامل الامه وقوله والام هنا مجزئة الاب الحقيقي الاول ان يقول والام اب سكا (قوله وهذا انما هو على قصه ابو) اي واما على نسخة ابو ادعوى نسخة شارح الحدود فلا يخرج ولد الزانية بل ولد الزانية يدخل في الملقط الآن يقال ان المعنى بل يعرف واحد منهما والمفصل انه ان او يدلم يعرف ما عدخل ولد الزانية في التسوية وان او يدلم يعرف

ولاحد منهما خارج ولد الزانية (قوله اي التقاطه) كما به في ذلك لان الملقط معروف في دفع الحبس من الارض الجوهريس براد بل المراد التقاط الطفل الذي لم يعلم رقه (قوله اي حالة كون الوجوب المفهوم وجوب كفاية) المناسب ان يقول حالة كون الوجوب كفاية اي كفايا (قوله او مفعول مطلق) التقدير وجوب لقط الطفل وجوبا كفايا وقوله او بقرى من جهة كون الوجوب كفاية اي من جهة كونه كفايا (قوله الى اتحاد) لا يعني ان المصنف يقيدان المنيو بغير الملقط لانه جعل الملقط هو العطف الموصوف به تيد فتقول الشارح الى اتحاد معنى الملقط غير مستل وقوله وقيل الملقط ما لا تنط بلزم على هذا القول ان من وجب مطروحا او اخذها بالرخ لا يقال له لقط لعدم الحمل ولا تيد وقوله لم يدم مطروحا بل قد اخذ فليس به يكون واسطة (قوله التبدل) اي كمعوية القوت والحلا اي احتمال موطنهم وهو مطلقه سيب وقوله زينة ذات أي كالمطعون وقوله والنبي ذما دم مطروحا هو مفاد المصنف (قوله وقيل النبي ذالخ) حصة القول يقيدانه من ماد مطروحا لا يقال له لقط ولا يذوق فيكون واسطة الا ان يقال قوة بخلاف ما ادق بصورتين لان المعنى والملقط هو الذي لم يوجد بقدره والاذية صادفتان لا يوجد احدا بل يكون قد دم مطروحا وبان يوجد لغيره والاذية بل يوجد بعد مدة

قال

(قوله والافله منه) أي فلتقط باذنه كإفاده عجم والحاصل أنها إذا كانت نالمة من رويح فهي كالأقترن بالانقطاع
 إفاده عجم وإن كانت ذات رويح يتكون ذلك باذنه (قوله فله منعهما) نلوا أخذته بعد المنع فبذر الولد ولا ينظر لكونهما إلهاماً وقوله
 نلوا أخذته أي وكان الزوج غائباً ثم قدم فان كان إلهاماً بقى الولد لا مردان كان الحمل مطروقاً (قوله وواجبتان على من التقطه)
 أي مينا لكفاية (قوله حتى يبلغ ويسقني) ظاهر هذه العبارة أنه لا بد من الأمرين البلوغ والاستغناء وأن أحدهما لا يستقط
 وجوب الاتفاق عليه وليس كذلك في استغني ولو قبل البلوغ غفقت لأنه إن لم يكن ألى من ابن الشخص الصغير في السقوط
 فهو مساو له والحاصل أنه متى حصل بلوغ واستغناء فتسقط وكذلك إذا حصل استغناء فقط وأما حصول بلوغ بدون استغناه
 فلا سقوط (قوله إن لم يعط من النى) أي بيت المال (قوله إلا أن يكفل) ١٥٣ بالتشديد كهيئة وصدة حق حيس فيدفع

من ذلك ويصوره الملتقط يدور
 نظراً كم إن كانت الهبة وشيخوها
 من غير الملتقط وكذا منه على
 أحد قولين والقول الثاني
 لا يجوز لأنه لا بد من ذلك خاص بالولى
 لمن يهره (قوله أو مدفون)
 لا مفهوم أقوله مدفون ولم يقل
 أو يكفل بالاعتفاء على ربه لأنه
 لو قال ذلك لم يعلم منه أنه إذا مات
 يقدم ماله على النى مع أنه المراد
 والحاصل أنه يقدم ماله إن كان له
 مال فان لم يوجد من النى فان لم
 يوجد فلى الملتقط (قوله مستثنى
 من وجوب الخ) فيه تسامح إن
 هو مستثنى من محذوف تقديره
 يجب نفسه على مطلقته على
 كل حال من الحالات إلا في حالة
 التملك (قوله وما أشبه ذلك) أي
 ككيس قيسه مال معلق قيسه
 (قوله لغيره لغيره) أي يوجد
 قال البدر ويجوز كونه حالاً

قال بعض الصغير الذى لا يقدر على القيام بمصالح نفسه من نفقة وضمانه ويحرمه ما ظهر
 وجوب الانقطاع على المرأة أيضاً بدنى إن يقصد بها ألى يمكن لها الزوج وقت إرادتها
 الاختلاف لافله منعهما فان أخذته فيغير دين إن يكون لها مال تنفق منه أم لا تأمل (ص)
 وحضائنه ونفقته إن لم يعط من النى (ش) بعض أن حضنة الطفل المنبوء ونفقته
 واجبتان على من التقطه حتى يبلغ ويستقنى ولا رجوع له عليه لأنه بالتقاطه الزوج نفسه
 ذلك هذا إن لم يعط من النى أماناً اعطى منه فانه لا يجب على الملتقط ويكون ذلك على
 بيت المال (ص) إلا أن يكفل كهيئة أو يوجد معه أو مدفون فحقه إن كان معه رقعة (ش)
 هذا مستثنى من وجوب نفقة الطفل على مطلقته والمعنى أن القبط تسقط نفقته من
 الذى التقطه إذا كان له مال أحبه وما نسب به ذلك أو وجدنا ما معه بغيره بطوار
 محرم ما عليه وما نسب له ذلك أو وجدنا نفقة ما لا مدفوناً معه رقعة مكتوب فيها أن المال
 للطفل فان لم تكن معه رقعة فان المال لا يكون له ويجب نفقته على الذى التقطه فتقوله
 معه ظرف ألفو متعلق بوجوده ولا يصح جعله نائب القاسل لأن مع من الظروف التى
 لا تنصرف ونائب القاسل مفعول مستتر جاعل على مال المفهوم من السياق أى أو يوجد
 معه مال ولو صرح بحال ويكون مدفون معطوفاً على صفة مال المقدرة أى إلا أن يوجد
 معه مال ظاهر أو مدفون لكان أحسن (ص) ورجوعه على إيه أن طرحه عمداً (ش)
 يعنى أن الملتقط يثبت له الرجوع على أى الطفل الملتقط بفتح التاء بالنفقة التى أنفقها
 عليه إن كان أبوه طرجه عمداً بإقراره أو ببينة شرط أن يثبت الاتفاق ويحلف أنها
 كانت على وجه السلف لاهى وجه الهبة ويشترط أن يكون الابن ومساكين
 الاتفاق ويرجع عليه حيث ينفقة المثل إلى الوفاة منه أو هرب أو نحو ذلك فانفق عليه

٢٠ شئ ما فيكون نظراً مستحقاً (قوله ونائب القاسل ضمير الخ) أى أو مدفون صرفوع
 معطوف على نائب فاعل يوجد بتقدير صفة أى مال ظاهر أو مدفون (قوله لكان أحسن) أى لأن عطفه على الصغير قدس
 صفة يفيد أن الصغير يوصف منه أنه لا يوصف ومقتضى ذلك أن ذلك يكون متعللاً بالاحسن (قوله بإقراره أو ببينة) فيه إشارة
 إلى أن الأصل عدم العمد (قوله إنها كانت على وجه السلف) أى فلها بقية شئ الابن فلا رجوع له وسأى في قول المصنف
 والقوله أنه لم يفتي بحسبة يفيد أنه إذا كان خالى الذهن يرجع والعهد الموافق للقول أنه يرجع حيث لا ينفك كإفاده عجم
 وحصل كونه يجباً لأنها كانت على وجه السلف مالم يتم دبرين الاتفاق والإفلاخين (قوله ويرجع عليه حيث ينفقة المثل)
 أى فلا يرجع بالسلف إذا كان في الاتفاق يعرف (قوله أمالاً تامة أو هرب الخ) هذا عطف على ما تقدم في باب التملك من
 الرجوع من غير تلك النفقة قال بعض شيوخنا ولهم مذروه بعدم تعديله

(قوله لان النفقة حيث تدعى وجه الهبة) أى تجعل على وجه الهبة (قوله لانه عارم) هكذا الفقه ومقتضى القواعد ان يكون القول قول الملتقط لانه لا يعلم الامنه (قوله وراعت البات الخ) جواب عما يقال كيف يخالف مع انه لم يشاهد (قوله وكذلك لو اختلف في بصر الاب) أى أقول قول الاب بيمينه (قوله انظر الخطاب) عبارة شبة وكذلك اذا اختلف في بصر الاب وعصره وقت الاتفاق عليه فانه الخطاب ويبنى ان يجزى العرفى الثانى على ما تقدم في التفقات فيما اذا طول الاب بالنفقة من حله على اليسر والعسر انتهى (قوله ان التبادر منه قصدته) ويحتمل بان المراد بال طرح الترتيب والتكرار يكون عدواً وغيره وكذا يقال ترك كتاباً او عدواً ولا التفات لهذا المتبادر (قوله الآن يؤول ويقع طرحة الخ) لا يخفى ان البت باق (قوله تأمل) أقول تأملناه فوجدنا البت باقياً لم يتغير فيه ١٥٤ ذلك الجواب (قوله ما اذا طرحه لوجه) بان ظن ان من طرح ورده يعيش

ولا يسرع له الموت (قوله وجهه الباطى) خارجاً بقوله هذا هو ضيق والمقتضى ان طرحه لوجه كالمعد فيه جمع بالنفقة كما افاده الشيخ ابو الحسن على المدونة (فرع) فلو كان الرجوع على الولد فلا بد من خمسة شروط ان يكون له مال حين الاتفاق وان يسره ويخلف ما لم يدهم حين الاتفاق فلا يميز وان يكون غير صرف وان لا يكون له مال لنفسه والاجل على التسرع انتهى (قوله ورجوعه على آية) وكذا انه ان كانت مكاتبه لزوجب عليها الارضاع ولو وجب على الام الارضاع وطرح الاب فاستظهر انه لا يرجع له على واحد منهما (قوله لو تنازع ابو الطفل) أى مع الاشكال وقوله بل اتفقت عليه لارجع وسكت عن عدم النية وتقدم ان المعتقد انه يرجع حيث لا يثبته ظاهره انه ان اتفق حسبه لا يرجع ولو طرحه ابوه عمداً أى نظر النية المتفق

شخص نفقة فانه لا رجوع له به على آية ولو موثر الان النفقة حيث تدعى على وجه الهبة واذا اقتنازع في قدر النفقة فلا بد من الاثبات والا فالقول قول آية بيمينه لانه عارم واعتقد البات على ظن قوى ولو اختلف في طرحة عمداً فاحدى الملتقط ان آية طرحة عمداً وانكر ذلك الاب فالظاهر ان القول للاب لما جلد عليه من النفقة وكذلك لو اختلفا في بصر الاب وقت الاتفاق عليه انظر والخطاب وانظر قوله عمداً مع قوله طرحة اذا التبادر منه قصدته فبصير قوله عمداً كالأب يؤول ويقع طرحة تأمل وهل من الطرح عمداً اذا طرحه لوجه أم لا وجهه الباطى خارجاً بقوله عمداً وقوله ورجوعه على آية اما مبنيّاً وخبراً أى ورجوعه ثابت على آية والوجه متساوية وأنه استعمل الوجوب في حقيقته ومجازه فاستعمل في الاول وهو قوله ووجب فقط طرقت في معناه الحقيقى وهو المعنى الشرعى وهو ما يثبت على فعله ويقاب على تركه في الشائى وهو قوله ورجوعه الخ في المعنى المجازى وهو الشورى وثبت رجوعه على آية أى وله ان يترك ولا يرجع (ص) والقول له انه ينفق حسبة (ش) والمعنى أنه لو تنازع ابو الطفل مع من اتفق على المتبذّر فقال الاب انت انفق على ولدى حسبة وقال الملتقط انت نفقت عليه لارجع فالقول قول المتفق انه اتفق ليرجع بيمينه لانه يقول انت طرحت وذلك عمداً (ص) وهو حر ولاؤه للمسلمين (ش) يعنى ان اللقيط سر بهكم الشرع لانه الاصل في الناصر فمن لم يتقرر عليه ملاء ولو اتفق عليه عدو ولاؤه للمسلمين لا المتقطعة والمراد بالولد الميراث أى قدر ثوبه ويعاونه عنه وأما الولاء العرفى الذى هو لجة كالمعة التسبب فانه انما يكون عن عتق (ص) ويحكم بالاسلمة في ترى المسلمين كأن لم يكن فيها الايتان ان التقطه مسلم وفي قرى الشرك مشرك (ش) يعنى ان الملتقط اذا وجد في بلاد المسلمين فانه يحكم بالاسلمة لانه الاصل والغالب رسوا التقطه مسلم او كافراً واذا وجد في قرية ليس فيها من المسلمين سوى يثنين أو ثلاثة فانه يحكم بالاسلمة

ايضا

وقاين عبرة فمقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة أى نظر النية السابقة على التنازع الملتقط ومثل المصنف ابن الحاجب وقال البدردان المصنف أدري بالمدونة من غيره (قوله لانه يقول الخ) الاول حذف هذا التعليل لما تقدم ان القول قول الاب في انه لم يطرحه عمداً (قوله لانه الاصل) ولوأقر بالرقبة لاحد الخى اذا بقيت رق الشخص بقاؤه (قوله ويعقلون عنه) أى ما يخص الامام أحد آبائهم والا كان فقط ولا يكون ولاؤه للمسلمين الا اذا كان مسلماً لان الكافر لا يرثه المسلمون (قوله في قرى المسلمين) لانه الاصل والغالب وان كانت بين قرى الكفار (قوله كأن لم يكن فيها) أى في القرية لا يفتد نصيبون من المسلمين والا ياتي قوله الايتان

(قوله بشرط ان ياتشطه مسلم) وظاهره ولو حال أهل البيت أو البيت فقوالو ليس لهذا القسط ولكن قال عجم والظاهر انه لا يكون مسلماً خلاقاً لما يقتضيه كلام المؤلف وقوله يثنى أو ثلاثة أي وأما الأدب فزيد فيحكم بإسلامه مطلقاً **مسكان** الملتقط مسلماً أو كانوا في عجم خلافه وهو انه اذا اجتمع في القرية مسلمون وكذا فيحكم بإسلامه مطلقاً اذا تساوى المسلمون مع الكفار أو ولو اذا كان المسلمون أكثر فاذ كان الكفار أكثر فان كانت اربعة فربما كذلك والافهم مسلم ان النقطه مسلم والانسكان وجميعه عجم وأما شب فوافق شارحنا وهو الذي ذهب اليه الخطاب وجعله المقصود من المدونة فلا يثبت العدل هذه (قوله فانه يحكم بكفره على المشهور) وقد قاله ما قاله أشبه من انه يحكم بإسلامه مطلقاً النقطه مسلم أو كافر (قوله وهو قول ابن القاسم) وما أشبه يقول ان النقطه مسلم فهو مسلم تقليداً لحكم الاسلام لانه لا يجوز لأبي عليه (قوله وأيضاً الخ) لا يفتي ان ظاهر العبارة ان ذلك مدلول الضمير فاصح انه يجوز ان يكون المراد كان لا يمكن فيها أي القرى ويجوز ان يوجه بان البيتين انحاشاً من ان يكونا في القرية لا في القرى بحيث يكرن كل ١٥٥ قرية فيها بيت واحد وقال عجم واستفاد منه أمر ان الاول ان الضمير في قوله فانه ارجع لقصر به المفهوم من قسري وهو واضح موانعتي للتسلسل ولا يصح رجوعه لثري لانه يقتضي انه اذا كانت ثري وجد في قرية منها بيتان لحكم بإسلامه ان النقطه مسلم وان كانت القرية التي النقطه فيها ليس فيها أحصن المسلمون وكذا يصح بما اذا كان بيت في قرية أخرى ثري وهو جد في الثالثة وليس هذا ليصح (قوله لا يفتي عن خلل) عبارته في وقد يقال صريحاً بقرى المسلمين وان كان المراد قرى بمن فراهم للاحتراز عما وجد في قرية بين ثري والترك وكذا يقال في قوله وفي

أيضا فليس الاسلام بشرط ان يكون الذي النقطه مسلم فان النقطه ذي فانه يحكم بكفره على المشهور والبيت كالبيتين على ظاهر المدونة واذا وجد في ثري الشرك فانه يكون مشركا سواء النقطه مسلم أو كافر فغالب الدار والحكم الغالب وهو قول ابن القاسم ثم لو جري في الموضوعين بقرية يبدل في لكان مناهجاً لان النقطه انما يوجب لعله الموجود فيه ولا يوجب جد في القرية بواحدة وقد يعرف في الجواهر بقرية وأيضاً لقوله كان لم يكن فيها أي في القرية لا في القرى وبهم فمضمون قد أجاب بجواب لا يفتي عن خلل فاقترع مع زيادات وأمر أبي الشرح الكبير (ص) ولم يفتي بالنقطه ولا غيره الا بوجه أوينة (ش) به في ان النقطه لا يفتي عن النقطه ولا غيره اذا استقطه الا بأحد أمرين اما بوجه كرجل عسك فانه لا يعيش له فانه فزع منه رماه لانه جمع الناس يقولون اذا طرح عاش وغره مما يدل على صدقه واما بينة تشهد بانها وقد يفتي به وما قرره من ان الوجه والمبينة عام في الملتقط وفي غيره وهو ما لا يحرقة نقوله ولم يفتي أي لم يفتي الشرع بملتقطه مسلماً كان أو كافر أو لا يغيره مسلماً كان أو كافر أو قوله الا بينة أو بوجه فيهما ما لا يوجب الحاجب تفصيل بغير هذا وحاصله ان الأمر رغبة لان الملتقط امام سلم أو كافر وغير الملتقط امام سلم أو كافر وفي كل من الاربعة اما بينة أو بوجه فقوله الا بينة في الملتقط وغيره مسلم كل منهما أو كافر وقوله أو بوجه أي في غير الملتقط وهو مسلم وبقية الصور الغاية لا بد فيها من البينة فان قيل قدس ان يجوز ان النسب يصح استطاق فكيف توفى

قرى الشرك تأمل وقم نظراً كلام ابن شاس وغيره ان من وجد بقرية مسلمين مسلم ولو كانت بين ثري والشرك وان وجد بقرية بقرية مشرك ولو كانت بين ثري المسلمين (قوله ولا يفتي عن خلل) نص لثمن ان النسخ التي فيها بيتان بالرفع على الاستثناء المفرغ عن ان امة يمكن ان كانت ناقصة وفيها خبر عامة على اسمها أو فاعل بها في انها تامة يقع في بعض النسخ بينين ويمكن تخصيصها بجعل الاسم جامع في غير محل رفع على الوجهين السابقين فيكون من مضافاً اليه بغيره على الوجهين فان الحرف استثنائه (قوله كرجل عسك) أي وكان اذا طرحه لفتل أو ليجز من جهة في سقر أو بغيره ذلك (قوله وبقية الصور والغاية) وهي ما اذا كان الذي الملتقط مطلقاً وغيره وكان في الحقيقة المورثة مشرك وذلك لان المستحق بكبر الخاء اما الملتقط أو غيره وكل منهما امام سلم أو كافر وفي كل احوال ان يكون المستحق محكوماً بإسلامه أم لا فلهذا غان صور وفي كل منها احوال ان يكون الاستطاق بينة أو بوجه فالاستطاق بالبينه في الصور الثانية معمول به مطلقاً واما الاستطاق بالوجه فهل هو معمول به في الصور الثانية كالاستطاق بالبينه وهو ما يفتيه كلام ابن عرفة والشافعي والشيخ عبد الرحمن أو لا يفتي به في اربع منها فظاهر وهو ما اذا كان الجاهل بالكبيرة مسلماً كان هو الملتقط أو غيره وسواء كان المسلمون

بحكم ما بالامه اولاهو وما ذهب اليه بعضهم او انما يعمل به في صورتين فقط من الصور الثمانية وهو اذا كان المستلحق بالكسر مسلما وكان غير الملتقط سواء كان المستلحق بالفتح محكوما بالامه او لا في هذا ذهب بعضهم فهذه ثلاثة تقارير (واقول) ان ظاهر المصنف موافق كلام ابن عرفة وعبار غير واحد شديتر حيصه فيتبع (قوله) وبقي الصور الثمانية لا بد فيها من البيئته) أي لا يكتفي فيها الوجه بل يرجع البيئته كما تقدم في الصور الاربع فتقوله لا بد فيها من البيئته وهو ما تقدم في الصور الاربع (قوله قلت الخ) رده بعض الشيوخ ان كل مجهول نسب كذلك ولذلك قال ابن تونس فقد خالف ابن القاسم اصله في الاستلحاق (قوله والموضع مطروق) الواو للعالم (قوله اذا أخذ الطفل اللقط) أي لا الالتقاط أي اللفظ أي بقصد ان يحفظه أي ولا ينفقه فقط وهو ماله كما (قوله ويوقن الخ) أي يجوز فليس المراد الايقان على حقيقته ومقادير الفان ولو تعالبا يكتفي بذلك قال بعضهم فعلى المصنف ١٥٦

هذا على وجهه أو بيئته قلت تقدم ان شرط الاستلحاق ان لا يكون مولودا وهما ثابتان ولا ولولهما كان ذلك بمنزلة تكذيب مولد لاب المستلحق له فتوقف على ما ذكر (ص) ولا يرد بعد اخذ الان بأخذه ليرفعه لهما كما ذكر قبله والموضع مطروق (ش) يعني ان الملتقط اذا أخذ الطفل اللقط فانه يجوز له بعد ذلك ان يرد الى الموضع ولا يرد لانه ليس عليه حفظه بمجرد اخذه لان فرض الكتابة يتعين بالشروع في الان يكون انما اخذه ليرفعه لهما كما ينظر في امره فلما رفعه اليه لم يقبله منه والحالة ان الموضع الذي اخذه منه مطروق بان يكون موضعه الايضاف عليه فيه الهلاك لكتبة الناس ويوقن ان غيره باخذه فانه يجوز له ان يرد الى الموضع المأخوذ منه فان لم يكن الموضع مطروقا ولم يوقن ان غيره باخذه فانه حق عدم اخذه اقتص منه وان شك في ذلك دبتة انظر على دية خطا أو عدمه ومثل سؤال الحكماء في غير هذا هو ولدا لم لان ان الاستفنا منقطع لان ما قبله اخذه لا لالتقاط وهذا اخذه ليرفعه لهما (ص) وقدم الاسبق ثم الاولى والاقلقرة (ش) يعني لو رأى الطفل جماعة فبادر اليه أحدهم فآخذه فانه يكون أحق به الآن يفتى على الطفل الضياع من عندده فانه يدفع لمن يشق عليه فلو تنازع اثنان على اخذه وتساويا في السبقية فان الاولى أي الأقوى على كفايته أي من لا يفتى على الولد عنده ضبعة يقدم على غيره فان تساوى في ذلك فانه يصالح للقرعة وقوله (ويفيق الاستماد) أي عند التقاطه انه التقطه خوفا الاسترقاق وأما لو تحقق أو غلب على الفان الاسترقاق فيجب الاستماد (ص) وليس للمكاتب وطحوم التقاط بقدر اذن السيد (ش) يعني ان المكاتب وضوءه عن نفسه شائبة بحرية والفان من باب أخرى ليس له ان يلتقط طفا بغير اذن سيده وانما احتاج المكاتب لاذن سيده

القسد كالأولم لقوله والموضع مطروق ولو بالمظنة (قوله ثم ان الاستفنا منقطع) أقول لا يتعين كما هو ظاهر الان يقال ان سيده ولا يرد عائد للملتقط فيكون الحق ولا يرد الملتقط لالتقاطه (قوله وقدم الاسبق) أي وضع السيد فان اخذه غيره بعد وضع يد الاسبق نزاع منه وندفع للاسبق فتقوله تقدم أي ابتداء أو بسبب نزاع الطفل من يضمن هو دونه وكذا يقال في قوله ثم الاولى (تنبية) بمثل اللقط فيما ذكرنا للقط (قوله وتساويا في السبقية) المناسب وتساويا في وضع اليد ظاهر المدونة يقتضي تقديم الاكفأ ثم الاسبق وإذا قال الثاني وقدم الاسبق أي اذا كان اكفأ فلو قال وقدم الا كفا كان أولى (قوله خوفا

الاسترقاق) أي خوفا من نفسه ان يدعى هو أو وارثه بدمونه استرقاقه فلو طول الزمن عنده (قوله وأغلب على الفان) مع أي قوى الفان أدولمة وهو ان أمل الفان لا يعطى حكمه وانه كالكس (قوله فيجب الأشهاد) ولذلك قال يجب لقط العاقل ولو علم خيانه نفسه لوجب الأشهاد عليه في تلك الحالة والقطعة كذلك أي اذا التقطها هو لخصاه نفسه أو غلب على ظنه خيانه نفسه (قوله والفان من باب أخرى) أي لو دخل في محرم ما يعفى ان يرد الفان الفان وانما كان الفان يحرم المكاتب لان المكاتب عبدا ماني عليه درهم (قوله بغير اذن سيده) أي اذا وقع وزل فان السيد يفتى في بقاءه بغير محضات من نفسه لانه كانه ملقطا في الاصل وبين ان يرد الى محرمه لكن بشرطه للمقدمة وهي ان يكون الموضع مطروقا وان وقرن ان غيره باخذه في الاقتص منه ان يفتى عدم اخذ القرعة وان شك فالبية وحل دية عدمه او خطا وسقوطه من سيده ان لو كان باذنه بخار ويزام السيد بعبائته ونفقت لانه باذنه كانه هو الملتقط ليراضي بطله روا ان الزوجة أولى من المكاتب في المنع من التقاطها بغير

اذن زوجها وكذلك من لقطة بغير اذنه والفرق بينهما بين الكتابي ظاهر اذ لا يخرج للتعريف (قوله لانه فرما ادى الى التخرج)
 هذه القصة موجودة مع الاذن (قوله ويؤخذ الفرق الخ) هو ان اللقطة الواجب فيها التعريف وذلك لاستيفان عن خيانة
 السيد لانه يمكنه في حال تصرفه لمسيده او ما خيانة اللقطة فتشقه عن مصالح سيده لان ما قد لا يتيسر حيلة استيفانها لصالح
 سيده (قوله ونزع محكوم الخ) أي خيانة ان يريه على دينه او يطول الامد فيسرقه (قوله أجرى عليه حكم المهرج أي
 فيستتاب ثلاثة أيام فان أسلم فيها فالامراء واضح وان لم يسلم قتل (قوله من غيره) أي المسلم أي لا بالمعنى المتقدم لأن المتقدم
 اللقطة وهذا اللقطة أو نقول من غيره أي المسلم الملتقط المأخوذ من المقام وغيره هو الملتقط الكافر والمأخوذ ان ظاهر المصنف
 ان المعنى ونزع اللقطة المحكوم باسلامه مما تجارذاته وظاهره ولو مسلما ولا يصح ذلوا الجواب من وجهين وحاصل الاول
 انك تقول ان من المعلوم ان المحكوم باسلامه وصفت يكون مسلما ولا يصح في قوله من غيره يعود على المسلم لا بالمعنى المتقدم وهو
 اللقطة بل مسلما بمعنى غيره وهو الملتقط وكأنه قال ونزع محكوم باسلامه من الملتقط الكافر لان الملتقط المسلم وحاصل
 الجواب الثاني انك تقول ان الظاهر عائد على المسلم الملتقط الملهو ومن المقام وغيره هو الملتقط الكافر ويصير جوع الفقيه
 الى اللقطة المحكوم باسلامه لكن يلاحظ الفقيه باعتبار وصف الكفر ١٥٧ وكانه قال ونزع الطفل المحكوم

باسلامه من الذي غارذاته وهو
 الكفر أي ونزع الطفل المحكوم
 باسلامه من الكافر ولا يكون
 الا باللقطة (قوله وتباعد
 آبق) اعلم ان محل نفيه حيث لم
 يصف الخلق ولم يرد عليه نفسه
 فان خاف الخلق ولم امانة نفسه
 وجب اخذها فان شك في امانة
 نفسه فمستقدم انه يستكره له
 الاختوان على خيانة نفسه حرم
 اخذها فعمل الذنب حيث لم يحصل
 وجوب التصريم وهو وجوب
 الوجوب والكرامة هكذا في
 بعض التقارير وهو يقتضي ان

مع انه امر نفسه وما لانه ربما ادى الى عجزه لا يشغاله بغيره وايضا يحتاج الى حضانة
 وهي تجمع والمكتاتب ليس هو من اهل التبع نقوله التقاط أي اخذ لقطه واما
 الالتقاط أي اخذ اللقطة أي المال فتقدم في قوله وذو الرق كذلك فله اخذها
 وتفرعها بغير اذن سيده وبؤشذ الفرق مما في التقرير (ص) ونزع محكوم
 باسلامه من غيره (ش) يعني ان اللقطة المحكوم باسلامه بان وجب في بلاد الاسلام
 على ما مر نزع من ملقطه الغير المسلم ويرتفع يد المسلمين فتقوله باسلامه أي اللقطة
 صغيرا اكبر كان لم يطعم عليه حتى كبر لكن ان كان صغيرا يجبر على الاسلام وان لم يطعم
 عليه حتى كبر لم يجز باسلامه فان أسلم فواضع وان اجرى عليه حكم المرتد وقوله
 من غير أي غير المسلم أي من الكافر أي من غير ملقطه المسلم أي من ملقطه الكافر
 لان غير الطفل (ص) وتباعد آبق لمن يعرف والا فلا يأخذ فان اخذ نزع الامام
 ووقف سنة ثم يسع ولا يجرى على اخذ نفسه (ش) يعني ان العبد الاكبر اذا وجد
 شخص وعرف به فانه يديبه ان يأخذ ليدفع به حفظ الاموال فان لم يعرف به
 فلا يديبه ان يأخذ فكل اخذ وهو لا يعرف به فانه ان رفعه الامام ولو جامن يديبه

الذنب حيث علم امانة نفسه ولم يصف الخلق كذا في شرح تب (قوله فلا يديبه ان يأخذ) أي لم يكره (قوله فانه ان رفعه)
 أي وانه ان عسكره وحده فكل من عرفه وليس مطالبوا كالمطالبي أي ظاهر المصنف لكن قال ان الحسن ظاهر المدونة انه
 مطلوب بذل وان كان لا يجب عليه الزرع للامام ولانه ان يفعل ما خذ الامام انتهى والمأخوذ ان لم يسلم بشارعنا من الضمير
 يتأنيه قوله فيما ساق في حق قوله المصنف وليرفع الامام من انه مطلوب بالرفع والجواب ان كلامي قول لانه يظهر ان المصنف
 فاضاوي ان لكن يقتضي ان يشي كلام المصنف في ظاهره انما هو مطلوب بغيره في الآتي وهو يكون فيه اشارة الى انه المعتقد
 عنه وهو واقع ما لم يجزى فانه يقول ان كان الامام عدلا فهو محب في رفع اليد وان كان جائرا فلا يقتضي ان يرفعه اليه
 ويعرفه سنة ويقتضي عليه ويكون سميحه في الثقة على السلطان والمسلم ان معنى كلام شارحنا انه جبر في الزرع ان شاعر رفع
 وان شاعر فعل ما ينفذ الامام من الثقة والرجوع بها لكن الامام يضع الفتي فيما اذا باعه بعد السنة في حقت المال وفيما اذا باعه
 الاخذ لا يستدعيه وليس هو كالفقعة لانه يجرى بين الثقب أو التمسك الى آخره فتقدم الفرق ان اللقطة بغيره
 السنة قد بذل جهده لكونه عرفه في موضع يتقدم فيه صاحبها واما الآبق لا يدرى صاحب آبق هو من يتقدمه والآبق
 لا يشترط بوضع ثم نأت بالنسبة من ذلك على خالف عليه اللقطة كآشارة او الحسن هذا اذا فرغ

أقوله ان وقفته عنده سنة) أي وقفته في موضع يحفظه من الهروب ولا يلزم وضعه في السجن خلافا لظاهر الخطاب أي عمله
 ما لم يحش عليه الضمة في هذا الإمداد فان حذف عليه يسع قبل السنة (قوله ويحفل الخ) لا يحفلان منه ولان الان الثاني
 أولى لان الأول يقضي عنه قوله يسع (قوله في بيت المال) انما كان في بيت المال لانه لا يضيع أمانة تحت يده لا يلزم ربح الاحتيال
 هو تم قصير ما لامن أمواله تنصبع على ربه وبيت المال أمين للمسلمين (قوله بعد اخذه النفقة منه) فإما امرأته لا يأخذ النفقة
 الا بعد ان تأذن به وليس كذلك بل ١٥٨ اذا باعه الامام يأخذ نفقته من عنه عاجلا ولا يلزمه الصبر الى ان يقدم ربه

وحق نفقته بل في بيت المال
 فاذ رقه فعلى الامام ان يوقفه عنده سنة حتى يثقف عليه فان أرسله فيها ضمن ثم بعد ما
 يبيعه ولا يطلعه كماله الا بل لثلاثين يوما حتى ولا يحمل ويحفل ولا يحمل بعده
 بل يكتب الحاكم اسمه وحليته ويلدوره ويشهد ببيعهم ذلك ويحب له في بيت المال
 فاذا جاء من يطلبه قابل ما عنده فان وافق دفع له الثمن بعد اخذه النفقة منه فقوله ان
 يعرف متعلق بنسب ويعرف بفتح الياء يكون العين مضارع عرف من المعرفة بتعدي
 لقوله واحد وهو هنا محذوف اي لمن يعرف ما لك لانه يصير من غير انشاء وتعرف
 اذا انشأ يفتنى منه ان يصل الى علم السلطان فيأخذه ولعل المؤلف صرح بمفهوم
 الشرط لقصر بيعه بالهبة لان المفهوم لا يفيد الا عدم نسب اخذه وهو اعلم من الكراهة
 وليس عليه قوله فان اخذ الخ المؤكد لقضى تأمل والا بن هو من ذهب في استنباط
 سبب والافوه اهاب (ص) ومضى يعمه وان قال به كتبت أعقته (ش) يعني ان
 الامام اذا باع العبد الا بن بعد السنة تجاوزه وقال كتبت أعقته قبل ان يابن أو بعد
 ان يابن فانه لا يقبل منه ذلك لان السلطان باعه وجهه جائز وفيه تم على نقض البيع
 بمجرد دعواه اللهم الا ان تقوم له حجة بذلك فعلى مقتضاها وكذا لا يقبل قول السيد
 أنا كتبت استولتها الآن يكون ولدها قاتلا فترد اليه اذا كان عن لائمه فيها جمعة
 وشعروا وقوله ومضى أي ويحوز ابتداء (ص) وله نفقة وجهته لغير نواب ونقام عليه
 الحدود (ش) يعني ان رب الا بن يحوز له ان ينفقه في حال اياقه وجهه هبة لغير نواب
 وأما لنواب فلا يحوز لانها يسع والا بن لا يحوز بيعه ولسيدته ان يذره وان يوصى
 به وان يتصدق به على الغير واذ فعل الا بن فعلى حال اياقه وجب الحد فانه
 يقام عليه ولو رجا كالولاد كان فاعسلا ومفعولا فنقوله ويقام أي وجوبه عليه
 الحد وانما انص المؤلف على ذلك لثلاثيهم انه لا يقام عليه الحد انه قد يكون في يمين
 أتفق عليه نفقة فيض على المولود من الحد فنصنف نفقته (ص) وضعته ان
 أرسله الانطوف منه (ش) يعني ان العبد الا بن اذا أرسله الذي أخذه فله ثمانية
 ربه فانه يضعه ولو كان أرسله لشدة النفقة عليه الا ان يكون انما أرسله تلوف منه
 ان يؤذيه أو يقتله فلا يضعه فيه اذا هلك ويقبل قوله انه خاف منه بقرائن الاحوال

وحيث نفقته بل في بيت المال
 واجرا للذلال كالنفقة كادل عليه
 كلام ابن الجزيري (قوله وهو أعلم
 من الكراهة) أي وخلاف
 الاولى والحاصل انه اذا اد الكراهة
 بالتمسح بالهبة لانه أقبل
 حراتب الكراهة (قوله المؤكدة
 للتمسح) وجهه كونه مؤكدا
 للهبة لان المعنى فان تعدي
 وأخذه والتمسح بشعر بان ذلك
 منهى عنه وقوله تأمل أي تأمل
 وجهه ذلك وقد أفند الوجه (قوله
 والافوه اهاب) هذا المرق
 نفسه غيره لابن حجر العسقلاني
 أقول وليس ذلك بمزاد بل المراد
 هنا ما هو أعلم وذلك قال ابن مرق
 وهو أي الا بن حيوان فاطلق
 وجد بغير حوز يحرم قال شارحه
 وتأمل حسده لا بن فانه صادق
 على اللقب فهو غير مانع انتهى
 قال عجم قلت فلماذا في الحدودتين
 غير صغير لمن هذا الصغير
 الرقيق نقطة لا بن ولا لقط والحز
 ولو صغير ليس بنقطة ولا آت
 انتهى (قوله فيه لم يمتناه الخ)

ولا يلزم السيد نفقته ولا يتبعه المبدى في ذمه بل تنصيح على من أتفق عليه (قوله الا ان يكون
 ولدها قاتلا) في شرح شب وان لم يكن لها ولد فكذلك على الرابع كما يشهد كلام الخطاب (قوله ان لم يتم فيها جمعة الخ) أي
 لا يعمل بقوله كنت اوليتها الا ان يحضره ويقول هو ولدها فترد اليه ان لم يتم فيها جمعة فان اتهم فيها جمعة وشعروا فلا ترد اليه
 ولا يدرتها وقوله نفقوها كسبها وحذق اي والتمسح به انه مجرد دعوى منه ان هذا اولدها منه وأما لو ثبت ذلك فانه تردوا
 اتهم (قوله كالولاد) أي انتسب الواط فظهر قوته فاعسلا ومفعولا (قوله وانما انص المؤلف على ذلك لكذا) اي لا تردوا
 بخلافه (قوله وبقيل قوله الخ) في شرح شب والظاهر انه ثبت وحدث في نسخة تصديق احدهما لجهلها والاصل انه أرسله

مخوف منه لان الأصل عدم العداة انتهى ولا يخفى هنا انتمسأله شارح الحلال كلام شارحنا يقتضي انه عند عدم القرينة لا يصدق وكلام شب بقصد انه يصدق وانظروا الظاهر ان عدم الخ (قوله والظاهر ان عدم الخ) وانظر اذا خاف منه ولكن يمكنه التصديق منه قبل بره ولا تكافئه الجدية في التصديق عنه ولا يرسله والظاهر ان تكاليف الضميرين وفي الخطأ ما يصدق ذلك (قوله والمعنى أن من استأجر عبداً) أي عبداً أبقاً (قوله فإنه يضمنه) أي يضمن قيمته يوم الاستئجار (قوله وأما ان لم يعط) أي استأجر عبداً أبقاً ولم يعط بذلك إلا حتى قال لا يرزق فقط لرب فيما له بال والحاصل ان كلام المصنف صادق بما اذا عطف أولاً فيكون ضمانا لكن يضمن عند عدم السلامة قيمة الذات ويضمن فيما اذا ١٥٩ سلم قيمة المصلحة فقط لان الضمان

شامل لضمان الذات وضمان المصلحة فتدبر وقوله لانه مباشر مرتبط بقوله أو غيره (قوله) لان أبقاً الخ) شغل الباقي الماضي وفي مضارعه الكسر والضم والقض أي حدث لم يكن أرسله في حاجة أو أرسله في حاجة لا يبق في مثلها (قوله لان الكلام كان في اخذ الا ببق) هذا يناسب الاول الذي هو قوله فالعبد المهرورز يرجع ان أخذ العبد من الاباق فقط ويمكن ان يقال منه أي من هو في يده وان كان الذي هو في يده مرتباً فلا استخدام (قوله) فالمرتبة اولى الخ) لا يخفى انه قد تقدم في باب الرهن انه اذا رهنه حال اياقه ثم قبضه ثم هرب فلا يكون احق به الا بعد حوزته ثانياً قبل المنافع ان ما هنا قد رهنه قبل اياقه (قوله) ان كل منهما أمين) أي وقد حذف المرتبة ولم يختلفت من كان الا في تصديده (قوله ضامن في الجمله) أي تعلق به الضمان في بعض الاحوال

والظاهر ان عدم الضمان حيث لا يمكن رفعه للإلزام والا فليرفع ولا يرسله والاضمن (ص) كمن استأجره فيما يعطيه فيه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من استأجر عبداً فيما يعطيه في مثله لم يعط في ذاته يضمنه وسواء علم انه أبقاً أم لا وأما ان لم يعط فالاجر لرب فيما له بال لان من استأجره عند قوة استأجره أي من نفسه أو من غيره لانه مباشر وغيره متبعية والمباشر مقدم (ص) لان أبقاً منه وان مرتباً نحو حلف (ش) يعني ان من أخذ عبداً أبقاً فادعى انه أبقاً من عنده أو انه مات أو تلف مثلاً فلا يصدق باليمين ولا ضمان عليه لانه أمين وكذلك من أخذ عبداً رهنه ادعى انه أبقاً من عنده أو انه مات وما أشبه هذا فلا يصدق بيمين على ما ادعاه ولا ضمان عليه فالضمان المهرورز يرجع لمن أخذ العبد من الاباق فقط هو ان مرتباً أي وان كل ان أخذ العبد لا يصدق كونه من الاباق مرتباً بكسر الهاء ويصح النقص أي وان كان لا يبق عبداً رهنه ثم غاب عنه على كل حال استخدام لان الكلام كان في اخذ الا ببق اذا ادعى انه أبقاً منه فنخرج منه لاخذ العبد رهنه اذا ادعى انه أبقاً منه فثان وجد منه وسدده وقامت الغرامة عليه فالمرتبة اولى به ان كان قد حاز قبل الاباق الا ان يعلم انه سيدال رهن فتركه حتى فاس فهو اسوة الغرامة فقط لان أبقاً الخ عطف على ان أوفسدة فقط وله وحلف خاص بمثل الرهن فان قيل ما الفرق بينه وبين الملتقط ان كل منهما أمين أما الملتقط فلا كلام في أمانته وأما المرتبة فانه أيضاً أمين فيما لا يقاب عليه وسدده فثاناً من بل فبقي اما المساواة بينهما والعكس لان الرهن وثيقة بصفه فلا يثبت في ضماحه قلت وقاية ما فرقه ان المرتبة ضامن في الجمله وأيضاً ثقة الملتقط أي واجد الا ببق في رقعة العبد بخلاف رهن فان نفقته في ذمة لارهن أي فلا تسمة بالنسبة للملتقط بخلاف المرتبة (ص) واستحققه سدد بشاهد ويمين (ش) يعني ان من الملتقط عبداً أبقاً لم يرف سدد فادعى شخصاً انه هو أقام شاهد فانه لا يصدق له سدد لمساكنه العين من غير استينافاً أقام شاهدين أشد باليمين (ص) وأخذ ان لم يكن الادعاء ان صدقه (ش) يعني ان من ادعى ان هذا الا ببق ملكه وصدقه العبد على ذلك فانه يأخذه بذلك لان الاعتراف به هو ذلك بعد ان يلزم الحما كفي أمره ويعضنه ايماناً جا

على تقدير اذا كان الرهن مما يغاب عليه (قوله أي واحد الا ببق) في ذلك ذمة المايهون ان المراد به الملتقط الحقيقي الذي هو واحد القطعة بل هو المتقدم الذي يخرج منه العبد الا ببق (قوله وصدقه العبد على ذلك) رصفه أم لا أقر العبد بذلك انه لغيره أم لا اذا وصيها اقراره ثانياً لتعريض صدقه قبل ذلك وذلك بعد الرهن لها كم وصقه وم صدقه فيه تفصيل وهو ان وصقه المدي أخذته أو ضا حوزاً حيث يقر العبد لغيره أو أقر لغيره وكذا ذلك الغير فان صدقه نزع من الاول وكان ان صدقه العبد وان لم يصفه وقلنا ان وصقه المدي أخذته أيضاً ونزاحت لم يقر العبد وما اذا لم يصفه المدي في الموضوع المذكور وهو انه كذب العبد بعد أو أقر لغيره وكذا ذلك الغير لا يأخذ به هو المذكرة

(قوله وأخذ أي تصور) أي يتفكر في حالة حوزة فانه حج ثم قال لا بد ذلك وانظر ما وجه ضمة (قوله بعد الاستثناء) هذا مأخوذ من كلام المصنف لانه لا يرد حصر دعواه الابد الاستبنا وقوله بعد الاستبنا اي واليمين (قوله في الثاني بأخذ الخ) اي وحيدته فليس له وما هو ان كانت أمة فقيامته وبين الناس وله فقيامته وبين الله حيث كان صادقا (قوله ويلعق للامام) اي ثوبا كاحل بعض الشيوخ المدونة عليه (قوله قاضي العبدانته هو) وسدقه ام لا (قوله الابد الرفع للامام) وسيدنيكون هذا مغاير لما تقدم لان ما تقدم رفع لا أخذ وهذا رفع للدفع صاحب (قوله التمس) اي سعى الكرامة (قوله ثم مات) اي الملقط ويحتمل ثم مات رب العبد فلما شخص ١٦٠ ادعى انه وارثه ولا يعرف الملقط انه وارثه (قوله اعاده الخ) لا يعني

غيره ثابت مما جاء به قوله وأخذ أي حوزا بعد الاستبنا لانه لا يرد حصر دعواه الابد (قوله بعد الاستثناء) هذا مأخوذ من كلام المصنف لانه لا يرد حصر دعواه الابد (قوله في الثاني بأخذ الخ) اي وحيدته فليس له وما هو ان كانت أمة فقيامته وبين الناس وله فقيامته وبين الله حيث كان صادقا (قوله ويلعق للامام) اي ثوبا كاحل بعض الشيوخ المدونة عليه (قوله قاضي العبدانته هو) وسدقه ام لا (قوله الابد الرفع للامام) وسيدنيكون هذا مغاير لما تقدم لان ما تقدم رفع لا أخذ وهذا رفع للدفع صاحب (قوله التمس) اي سعى الكرامة (قوله ثم مات) اي الملقط ويحتمل ثم مات رب العبد فلما شخص ١٦٠ ادعى انه وارثه ولا يعرف الملقط انه وارثه (قوله اعاده الخ) لا يعني

انه حيث يكون الحال كذلك كان ينبغي ذكرها هناك (قوله وروعه) أي القاضي في كتابه بوصف التبرع وقوله فليدفع اليه أي وجوبه ولا يصح من البينة ولا يطلب باحضاها اليه ولكن الدفع المذكور وانما يكون بعد عين القضاء انه ما ربح من ملكه وما ذكره المصنف لا يخالف قوله في باب القضاء ولم يقدور وحده لاحتمال تعييد تلك جمده أو أشار لقولين الا انك شير بانه اذا كان اثباته لقوانين فهل هو على حد سواء أو يكون الثاني ارجح لانه مذكور في باب وهو الظاهر لانه بابه قال يحيى تن بعد ذلك والظاهر انما تقابل هنا وحده منقطة الاخرية اذله اخذت بمجرة قوله وقد اشار له في المدونة وذكر نصه فارجعه (قوله المزبورة) اي المكتوب بقوله في

(باب) ذكر فيه القضاء وشروطه وما يتعلق به

السكاض فصفة شيخنا عبد الله الغني المجمع و بعد ما ظاهرا مشافهة لاصاد الان الذي قاله في حجة اللغة السكاض و هو نال الهملة و رفع الغني المجمع (قوله يدل كل من كل) أي بناء على ما قاله ان كتاب يعني مكتوب وان شئت قلت يدل اشكال أي بناء على ان كتاب على مصدره الا انك شير بان هذا لا يصح على ظاهره لان الكتب بعينها المصدرى لا يصح ان يصف ناطقه ما في قدس (قوله يدل من اسم ان) اي قبل اخول النامخ عنتم لا يشترط وجود اخر وهو المكوفون (قوله والخبر قوله ز) ويصح ان يكون ان خبر قوله فلان وخط القائدة قوله حرب فلان الخبر مفيد ما باعتبار انه أو عا قلني به وذلك ان حرب بضمه بعد سال منه على تقدير قد لا نه معرفة لانه كاية عن العلم الا انك شير انه يقتضي انه لو حلف في فلان وانتم على حرب لكني مع انه لا يكتفي قالوا ومنه ان يكون قوله حرب خيرا ثانيا وذلك ان القائدة حدثت في الامر من معا (قوله ذكر فيه القضاء وشروطه) لا يعني ان ظاهره انه ذكر تعريف القضاء مع ان المصنف لم يعرفه وانما يخص ان يحصل عطف وشروطه على قوله القضاء عطف بنفسه وقوله وما يتعلق به أي من المسائل التي

بقوله وتكون العقود الجائز من الطرفين أي فلقاضى عزله نفسه قبل الشرع وبعبارة أن أمر القضاء شديد بالقدرة على القيام
بعبارة الأمن ونفسه الله تعالى وحكى أن سلطاناً أراد أن يولى شخصاً القضاء فآخذ ذلك الشخص جريده ومار يفرسه في سوت
الأخيلة فآخذهم السلطان بذلك فأرسل إليه في شأن ذلك الخادم البسه فقال له تفعل ذلك فقال أقول أيها المأ كولات الله الذي أتى
بتشاحن الناس ويتنازعون في اكتسابهم المصروف في تلك الحالة القدر المقتضى فاجبني بقوله ما سبب ذلك مجاوب في جواب بني آدم
بقضائه (قوله كالجعل الخ) أي في التنزيه في الجمل (قوله والمقارسة) أي فهي لازمة قبل (قوله والتحكيم ولو كالة) لا يفتنى
أنه يجوز عزل نفسه قبل وبعد التحكيم ولو كالة (قوله القضاء الحكم) جملته معروفة الطرفين تقتضى المصير مع القضاء
ليس بمجرب في هذا المعنى (قوله والقضية مثله) أي القضاء في المراد به الحكم (قوله وقضى أي حكم) أقول في معنى ذلك
أنه إذا حكم لا يختلف وأوجب بأن الضمير في قوله أن لا تعبدوا واجع له المؤمنين لأعلى مطابق للمكلفين حتى يرد الاستيكال
والاحسن نفسه من القضاء بالأمر الجازم الأكيد (قوله قضيت حاجتي) أي فرغتها منها (قوله أي قتله) نفسه للقضاء أي أن
المراد بالقضاء القتل فتقول حاصل المعنى ضربته فقتله أي أزهق روحه وقوله كأنه فرغ منه أي أنه إلهامات صار كاله حاجة
فرغ منها فلا أخبر بكان ويحتمل أن تكون التصديق أي إلهامات فقد ١٦١ فرغ من شأنه أي حاله فصار لا يعانى بهذا

موادته في الترتيب كما لا تعالى
الحاجة المقر فرغ منها (قوله وقضى
تجبه) العجب في الأصل التذوى
قضى يذوي ذلك كناية عن الموت
لان التذوى لازم الحصول كالوت
بقوله أي مات وتقسيم لقضى
تخصه (قوله فخرج التحكيم)
افخرج التحكيم ثم ربه
لان الحكم لا يحكم في القضا
والطلاق واللعان قال الخطيب
قال ابن عرفة التحكيم يخرج
من ثم ربه أي يظهر في وجهه
خروجه فان الحكم لا يصح ابتداء
الائى الاموال وما يتعلق بها وما

وهو من العقود الجائز من الطرفين كالجعالة والقراض قبل الشروع في كل منهما
والجارية والتحكيم والوكالة وقال الجوهري القضاء الحكم وأمله قضى لأنه من قضيت
الآن الله لما جازى بهذا الآية هزبت والجمع الاضية والقضية مثله والجمع القضاء
وقضى أي حكم ومنه قوله تعالى وقضى بذلك أن لا تعبدوا الاياه وقد يكون معنى
القراض نقول قضيت حاجتي وضربته فقتله أي قتله كأنه فرغ منه وقضى لمحبه
قضاء أي مات الخ وروى ابن عرفة بقرعة محكمة فوجب لموصوفها فتدركه
الشرعى ولو بتعديله أو تجريح لافي عموم صالح المسلمين فيخرج التحكيم وبولاية الشرطة
واختاره او الحامة العظمى والمراد بالشئ أن القضاء في الشرع معنى حكى في بقوله
صحة حكمية وروى عن من قال بأنه الفصل بين الخصمين أقصره على الفصل الفعل
والقضاء أهم من ذلك لان القضاء معنى وجبه فتد الفصل وان لم يفصل فدل على أن
القاضى عرفاً كان فيه معنى اختص به من غير شرط فاقصم أول فصل وقوله فتد أى
امضاء وهو بالذال المحبة بمعنى الامضاء والمهمله بمعنى الفراغ قال تعالى لنه البحر
قوله ولو بتعديل الخ عطف على مقيداً يوجب فتد حكمه الشرعى بكل شئ حكمه

٢١ انتهى ما في هذا مما لا يتعلق بقضاء الحكمين فلا يحكم في القسب والقصاص والطلاق والعقود التي لا حق
في ذلك بقوله ما قالوا فان حكم فيها بغير جود فتد حكمه والظاهر أن التعديل والتجريح كذلك فتأمل اللهم الا ان يقال خروج
التحكيم باعتباره جواز اقدام عليه ما عدا اعتدائه أنه اذا وقع قضى أن كان صواباً (قوله واخواتها) ولاية المرأة وحياتها الزكاة
وقوله معنى حكى) أي لا حصى (قوله لتقصير على الفصل الفعلى) أي الواقع بالفعل (قوله والقضاء أهم من ذلك)
أي أهم وجوده لان المراد أن حقيقة القضاء الذي هو الصفة المدكورة تفصل على الفصل الفعلى والفصل بالامكان (قوله لان
القضاء معنى) الاولى حذف قوله وهو كان يقول لان القضاء معنى (قوله وهو بالذال المحبة الخ) ظاهره جواز الامر من هنا
ولكن بخلافه ما في شرحه ان هنا بالذال المحبة لانه قال فتد في ذال محبة أي امضاء لا محبة لا معنى فرغ كقوله تعالى لنه
البحر انتهى لكن الظاهر الصفة للدال المحبة لان الحكم اذا نفذ فقد فرغ أي تم امره فلا يرجع اليه (قوله بكل شئ حكمه)
أي لحكم اسم جبر مضاف لجميع الاحكام ولما قال الشارع بكل شئ حكمه لان بعض الشيوخ استظفروا ان لا يقدر
ما قبل المسافة عما لا ينافى في عموم صالح المسلمين ولقد رقت في الجمله لكان ظهروا أن تقول ان المعنى بكل شئ
حكمه أي في بعض ترتيبات لا في عموم فتد لافي عموم ليس معطوفاً على قوله بكل شئ حكمه بل معطوف على ذلك المعنى

(قوله ولو كان بتعديل) أي ولو كان حكمه بتعديل ومثل التعديل والتجريح الحدود خلافا للقرائي أي أن الشاهد من إذا عدل ولم ير من الخصم بذلك فقول القاضي حكمت بتعديلهما أي بجهة تعديلهما فبذلك شأنا للشاهد من وكذلك يقال في التجريح ودفع بالمبالغة ما يترجم من أنه لا يحكم إلا بالعموم ولا يجوز إلا بالتعديل والتجريح (قائمه) يجب قبول القضاء فوراً كانت تولى من السلطان مباشرة والأفلا يجب القبول فوراً ولا يشترط التصريح به بل يكفي التسرع على الأحكام ويكفي في الولاية معرفة خط المولى دون اشتهاد ويكفي فيها الشيعاء ولو حكم من غير شيعاء معنى والقاضي أن يستتيب في غير محل ولا يشترط بخلاف حكمه فلا بد أن يكون في محل ولا يشترط بغيره ولا يشترط في القضاء أن يكون مختصاً بالشرط والقضاء فان لم يرضى ونفذ أحكامه إلا أن يكون سأل التولية بغير مال فلا يرضى ولا يشترط عليه ولا تنفذ أحكامه ولو وافقت الحق وكذلك لا يجوز لأحد أن يدفع مالاً على عزل قاض آخر ليتولى موضعه فان وقع فهو باطل والمعزول باق على ولايته وكذلك لا يجوز للقاضي أن يتولى من الأمان غير العدل ويجوز للأمام أن يولي قاضاً لا يرى مذهبه ومن ادعى أن القاضي استنبه قبل قوله ولا يرضاه الأثبات ولكن ١٦٢ لا يلزم الناس العمل بغير قوله حتى يثبت ما دعاه ويشترط في القاضي

معرفة الأمر الذي ولاه والمحل الذي روى عليه والنوع الذي روى فيه وأصل من متعلق القضاء الإيجاب أو التحريم دون الكراهة والتدبير لحكم القضاء لأن بالمتعة وهي مندوبة جهل منهم وقد متعلق القضاء بالمباح بمن أحبا أرضاً ثم تركها فان القاضي يحكم بإحتمال قطعها للفرع بين الناس ويصير الأول واحد منهم (قوله ولا الاقطاعات) تقدم تعريف الاقطاع (قوله وعن مصنفين) هذا مقابل الجمهور وقوله لا احتلال الجمهور بان الأصل عدمه ويرد أيضاً بقبول شهادته مع أنه يستحق والجواب أن للأمام مندوبة

ولو كان بتعديل الخ ليصير التعديل والتجريح متعلق الحكم وهو كذلك قوله لا في عموم مصالح المسلمين أخرج به الإمامة لأن القاضي ليس له قسمة الغنائم ولا يفرق أموال بيت المال ولا ترتيب الجيوش ولا قتل البغاة ولا الاقطاعات ولما كان مصنف القضاء هو من اجتمع فيه أربعة أوصاف قال المؤلف (ص) أهل القضاء عدل (ش) أي المتأهل للقضاء ومصنفه عدل أي عدل الشهادة ولو عتقاً عند الجمهور وعن مصنفين المنع لا احتلال أن يستحق قفراً أحكامه والعدل مصنفه كتب من خمسة أوصاف السلام والبلاغ والعقل والحرية وعدم التقصير ولا يفتي من العدل قوله بمجهول لأن المجهول على الصحيح لا يشترط فيه العدالة وصفات القضاء على ثلاثة أقسام واجب شرط وواجب شرط. بشرط ومسحب فن قوله عدل أي قوله ونفذ حكمه أي الخ واجب شرط ومن قوله ونفذ حكمه أي قوله واجب عزله عدم هذه الثلاثة واجب غير شرط ومن قوله كورع الخ مسحب وقوله (ص) ذكر (ش) أي محقق فالتجيش المشكل حكمه حكم المرأة (ص) فلعن (ش) أي ذوق طاعة فلا يصح تولية العقل الذي ليس عنده تقطن تلحاح الخصوم وخدعهم وليس المراد بالمبالغة في القطة بتدليل قوله وزائد في الدهاء أي ولا وصف أو عقل زائد في الدهاء أي في القطة فهو من باب النسب كقولهم فلان ابن أي صاحب لبن وفلان غري أي صاحب قر لا من باب المبالغة

عن ولايته بخلاف قبوله شهادته في أمر يرضع عليه لا يعرفه غيره وقوله والعدل كذا في الأصل والمناسب أن يقول والعدل فلان العدل ليس من هذه الأشياء بل المركب من تلك الأشياء العدة (قوله خمسة أوصاف) وهل يغزل بغيره طروا التقى أو يجب من خلاف وقال أصبح تنفذ أحكامه لأن يكون جوراً بيناً وأما تولية غيره العدل عند طاعة فليس لكونه أهلاً للضرورة قال القرائي أن لم يوجد العدل ولي أمثل الموجودين قال فبمعين الحكام المتولى قال مالك ولا يرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد فان اجتمعت منها اختلفت العلم والورع وفي قال ابن حبيب فان لم يكن معه علم وكان معه عقل وورع فذلك يكفي لأنه بالعقل يسأل وبه خصال تدبر كلها وبالورع يفتي فان طلب العلم وجدته وإن طلب العقل أذ لم يكن فيه لم يجدته انتهى ونحوه في التوضيح (قوله تلحاح الخصوم وخدعهم) وتلحاح بكسر اللام وخدعهم بفتح الخاء وسكون الدال (قوله أي وبالإصناف) أي إذا علمت سائر كقول المنصف فلعن ليس المراد به مسبقاً بالمبالغة بل هو من باب النسب وقوله كقولهم فلان ابن بكسر الباء وقع اللام أي فليس ابن صبغة مبالغة بل صبغة نسب وقوله أي صاحب لبن بفتح اللام وبالياء

(قوله) أو أن ذهن بمعنى فاطن) معطوف على قوله فهو من باب التسبب وهو جواب ثان والمعنى أو أنه ليس من باب التسبب بل هو اسم فاعل الألتسبب بانه من مسبغ المبالغة فكيف يكون اسم فاعل ويمكن أن يقال ان معنى عبارة أنه وان كان صفة مبالغة لكنه لم يستعمل فيها بل استعمل في أصل الفعل (قوله جودة الذهن وجوده القرصية) الذهن والقرصية شئ واحد وهو العقل ولذلك قال الشارح بأن يكون عندهم جودة العقل فهذا يدل على أن مراد بالذهن والقرصية واحد وهو العقل ثم ان المدرك حقيقة النفس والعقل سبب (قوله) كما إذا كان عند غيره مجتهدا) بأن يكون قضاة حكمهما عند ذلك الغير مجتهدا لادته وعنده متعدد لكانه وقوله أو بالعكس كما إذا كان حكمهما عند غيره مختلفا لادته وعنده متعدد لكانه وقوله أو يكون عند غيره مهيأ أي بأن يكون الحكم في إزالة عند غيره مهيأ لادته وعنده فاسدا لكانه وقوله والعكس أي بأن يكون حكم الناظر عند غيره فاسدا لادته وعنده مهيأ لكانه (قوله) مجتهدان (وجد) المجتهد ثلاثة أقسام مجتهد مطلق وهو المشارة بقوله مجتهدان ووجد كما قال الشارح ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى ١٦٣ هذه المشاراه ما يقوله والا فاعمل مقلدا

هذه في قول الشارح وأما غير المطلق فهو داخل الخ ووجه ذلك أن معنى قوله فاعمل مقلدا أي الامتثال فالامتثال مجتهد المذهب هو الذي يقدر على إقامة الأدلة ومجتهد الفتوى هو القاطن الذي يقدر على الترجيح ومجتهد المذهب مقدم على مجتهد الفتوى (قوله) وهو الذي لفه تنقيس) أي لا كلفه نعم وقوله وظاهر الخ وأما عرض بأنه لا يؤخذ منه ذلك بل يؤخذ منه عدم الجواز والألا في بادئ النظر وإذا لم يثبت المقصود والضمير الجواز كما قال القاضي وظاهره أن قوله أمثل مقلدا مع وجود المجتهد باطل وهذا قول

أو أن ذهن بمعنى فاطن والقطنة جودة الذهن وجوده القرصية بأن يكون عنده من جودة العقل ما يرد به المتخصصين وما يرد به المتعدد مجتهدا وما يرد به الصحيح فاسدا وما يرد به الفاسد مهيأ كما إذا كان عند غيره مجتهدا لادته وعنده يكون عنده ممتددا وبالعكس أو يكون عند غيره مهيأ وعنده هو فاسد وبالعكس (ص) مجتهدان ووجد (ش) أي فلا تصح ولاية المقلد حيث وجد المجتهد والمراد بالمجتهد المطلق وأما غير المطلق فهو داخل في قوله (ص) والا فاعمل مقلدا (ش) أي فان لم يوجد مجتهد فاعمل المقلدين هو المستحسن لولاية القضاء وهو الذي لفه تنقيس وظاهر قوله ان وجد جوازا الاجتهاد المطلق بعد الأدلة وفي ذلك نزاع الظاهر التوضيح (ص) وزيد الامام الاعظم قرشي (ش) الأصح أن قرشي ولد فهو وال أكثر منهم وله النضر وهو ابن مالك بن النضر ثم ان كونه من بني العباس أولى أي أفضل لانه واجب والمعنى ان الامام الاعظم يشترط في حقه أن يذهب إلى الشروط المتقدمة بأن يكون من قرشي والإولى أن يكون من بني العباس ان وجد فاقبل من المقرر ان الامام الاعظم واحد وقد صرح في باب الاختصاص انه العباسي وهذا قرشي وهذا يدل على تعدده فاجواب ان القرشي من بني العباس أن وجدوا لأن غيرهم ثم ان هذه الشروط انما تستلحق ولاية الامام الاعظم في الابتداء لا في الدوام أيضا فلو طرأ عليه فسق لا ينزول به كأخذ الاموال (ص) لحكم بقوله مقلدا (ش) يعني ان القاضي لا يجوز له أن يحكم بغير المشورة ومن قول أبي امامه

وعليه طائفة من أهل المذهب والقول الآخر انهم مهيأة وعليه طائفة أيضا كالمازني وغيره وعليه العمل في زمن مالت وخبره عن قوله ومن بعد من المجتهدين فكان ينبغي الاقتصاد عليه وقوله فاعمل مقلدا معكوس أي مقلدا أمثل وظاهر المعصية أنه لا يصح ولاية غير المثل وهو أحد قولين والثاني أنه شرط كمال (أقول) وهذا القول يجري على ما به العمل المتقدم الا أنه يشكل على هذا أولية الممثل فانه اذا شاوره رضى حكمه وامضا الحكم يدل على أن وليته مهيأة والافتكان المناسب ان لا يصح شي من حكمه مطلقا لا غير تدويل قبل وانما مضى حكمه لانه لما شاوره استند الى ما فذه من العمل فلم يكن جاهلا وقوله نظروا يمكن جعل ما يأتي من الامتناع حيث وفي مع عدم وجود من يصلح فلا إشكال (قوله) أولى أي أفضل) فانه تارة وان فاه غير واحد من الشراح كما صرح به بعض المحققين (قوله) الاول أن يكون من بني العباس) نقض ما فيه وقوله ان وجد من غيرهم فاعمله بقى العباس كغيرهم فلا حرج في بقى العباس في زمن مالت اتفاق وقوله فاجواب ان القرشي من بني العباس ان وجد فاقبل للاعتراض المتقدم هنا (قوله) بقوله مقلدا) بشرط الا ان يأمر به أو ارجح من مقلده كرواية ابن القاسم عن الامام في المدونة وكرواية غيره فها نحن الامام مقلد في ما قيل ان

القاسم فيها وعلى غيرها وعلى روايته في غيرها عنه فان لم يرو عن الامام فيها أحد شمساً قدّم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غيرها عن الامام وعلى قول غيره فيها وفي غيرها هكذا في شرح عب أقول ويحق قول ابن القاسم فيها وروايته في غيرها فان لم يعلم منه ما هو المقدم ولا يجوز الاعتناء ولا الحكم ولا العمل بالضعيف ولا الحكم بشيء قول من قبله ويجوز للإنسان العمل بذهب غيره ويقتضيه على الضعيف في مذهبه ثم ان المشهور واختلف فيه هل هو ما ذكرنا فائدة أو ما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة أي روايته فيها عن مالك كما أفاده عجم أي ولو لم يظهر قوته لدليله أقوال ثلاثة والرابع ما قوى دليله فعلى أحد الأقوال المتقدمة في المشهور ويقادف الرابع مع المشهور فان قلت اذا تعارض المشهور والرابع تناسل في اختلافهما فما المقدم قلت على ما تقدم في مسئلة ذلك تقدم المشهور على الرابع وعلى ما قاله عجم فيها يقدم الرابع الذي هو ما قوى دليله قلت ويقويه ما نقل عن محمد بن عيسى فانه قال سمعت مالكا يقول انما أنا بشير أخطئ وأصيب فانظر ما رواي في فان وافق الكتاب والسنة فخذوه وما لم وافقه فما ترو كونه انتهى ونحو هذا لا ينحلي في مناسكه فلو حكم بالضعيف فبعض ما لم ينص له الامام على ان يحكم بالرابع (قوله أو قال يحيى الخ) هذا يرجع للقصاص (قوله وقد حكم أمي الخ) الحاصل انما نفذ حكمهم لان عدم هذه الامور ليس شرطاً ١٦٤ في حصه ولا يثمة ولا في حصه دوامها وانما هو شرط في جواز ولا يثمة ابتداء

ودواماً وذلك قال المصنف ووجب عزله (قوله لتعذر غالب الاحكام) أي من الاعمال أو الايام أو الايام انظر ما وجه تعذره قلنا الاحكام من كل واحد من هؤلاء (قوله والاي كالاجبي) المراد به الذي ليس بكتاب والحاصل انه قد عرفت الاحكام الشرعية قال الاجبي لا خلاف في منع ولاية الاجبي ولا نص لاجتباتي الاجبي ولما نص فيه قوله ان اجوزوا المنع ابن عرفة الاظهر يرى نوليته على ولاية الاجبي لان حاله في الكتب كحال

الذي قلناه ولا يجوز له ان يحكم بشيء مذهب امامه بل يحكم بقنوى مقدّمه نص السائلة فان قاس على قوله أو قال يحيى منه كذا فهو متعدداً ان يكون له أهلية ذلك في أصول امامه (ص) وقد حكم أمي وأبكم وأصم ووجب عزله (ش) يعني ان القاضي اذا حكم وهو مصنف يصفق من هذه الصفات فان حكمه يتخذ حيث كان خبره بالاسوة وتولى وهو على ثلاث الهيئة أو طراً عليه ويجب عزله لتعذر غالب الاحتكام منه والاي كالاجبي ويجوز نوليته للقنوى (ص) ولزم المتعين وانما قلت ان لم يتول أوضاع الحق القبول والطالب واجب وان يضرب (ش) أي لزم المتعين أي المنقذ بشرطه وانما قلت قنفته على نفسه أو ماله أو ولده ان لم يتول أو الخافق ضياع الحق على أبيه بسبب توليه قنوه القبول والطالب للقضاء في حذف القبول والطالب من الاول والثاني دلالة الثالث عليه واذا امتنع من وجب عليه من القبول اجبر وان يضرب ومن فقد أقام الاحكام حولا يجبر مصنفون على القبول للقضاء فلم يقبله فلما قصوف منه قبله ولما وفي مصنفون القضاء قاله رجل من أهل الاندلس ودنا والله ان تراك فوق أحواد نكثك ولا تراك قاضيها وان لم يتعين عليه القضاء بان لم يخص بشرائط القضاء ولم يشترطه بل هناك من هو مثله

الاجبي وقال صح المصنف صفات ثلاثة وهي العمى والعصم والبكم وأبشيت منها على حكمه حكم المصنف واحدة منها وهو الظاهر وأحكم من فقدت فيه شرط العصة اه قال عب والظاهر انه يصير وجود اثنين منها أو الثلاثة خلافاً لما استظهره عجم قالوا فان ما ذكرناه موافق لما عرفت في السبع من عدم صحة معاملة الاجبي الاصح (قوله ويجوز نوليته أي الاجبي) قوله القبول قاله لزم فوراً ان شافه به الامام فان أنزل له لم يشترط القبول فوراً ولا يشترط فيه اللفظ قلت بل يكفي شروعه في الاحكام (قوله أو ماله أو ولده) أي أو عتق ذلك من المسلمين (قوله أو الخافق ضياع الحق الخ) ولو أن زيدته فيها والحاصل ان قول المصنف وانما قلت أوضاع الحق أي ولم يشترط القضاء كما عرفت فذا العطف (قوله تحذف القبول والطالب) فمع ان هذا ليس من الخلاف التي يحذف فيها القائل (قوله لو اذا امتنع من وجب عليه من القبول الخ) أي من تعذر حمله وأما من خاف القنفة أوضاع الحق فلا يتأق في سقوطه الطلب والقبول لكن لو كان الخوف من الامام لتأني الخبر والمصنف انما علق الخوف بقوله الامام وأقول اذا أخبر بالخوف من ذكره وقع حذفه فيقول فقال أخبر به انما كان فيكون قوله لا خبر الخ أي من يراه القبول والطالب لا خص من المتعين المتعصم من القبول (قوله وان يضرب ويصير) كذا في نسخة بالواو ويحيى عجم أي بل اذا اتهم في الحال بالجمع فيها يجمع

(قوله لان القضاء مخالف لما افترض الكفاية) أى لعظم الامر وقوة الخطر وحيث لم يتعين عليه لاحد الرجوع الثلاثة
 المتقدمة فيصرم دفع الرشوة لاجل توليته عن ميت أو سي وترد احكامه ولو قضى بالحق والحقى المعزول باق على ولايته ان كان
 أهلا والحاصل أن دافع الرشوة قد أحكمه ولو بالحق فهو أشد حلا من قضاء البغاة المتأولين فان أحكامهم نافذة (قوله مالم
 يكن يدفع مال) أقول ولو كان في المسائل الثلاثة حيث كانت مفسدة عدم توليته أنفسهم دفعه مالا على توليته أو تركها
 لأخف الضررين كما هو القاعدة فان قلت الجهاد فيه تفرق النفس التلف ومع ذلك يتعين بتعيين الامام والجواب ان
 التلف في الجهاد نفعه مساعدة عامة وفي القضاء ضرره دائم لفسد الخلق منه (قوله وقاعد) الواو بمعنى أو (قوله على من قصده
 قصص الدنيا) أى من متداعين لتأديته الى كل أموال الناس بالباطل ١٦٥ لا يهاجم للقاضي في بيت المال أو حرم بيت
 وقبض عليه (قوله لكان أشغل)

لانه يشغل غير الاثنين عن لم يكن
 له أهلية (قوله وتذب أيشهر
 علمه) بضم حرف المضارعة هو
 المحفوظ من أشهره بقتضاهم
 شهر وهو الموافق لقوله الآتي
 ان شهر عدلا (قوله ليلم الجاهل)
 أى لا الشهرة لرفعة ذنوبه
 وكذا يستدبر ان يعلم أنه منض
 واقع للمساكين من غيره وكذلك
 اذا كان يعلم أن نظام الشرع
 لا يكون بالقضاء فينبغي أيضا
 (قوله أن يكون عاجزا الخ) أنه
 يقال هذا بفتح الواو الجواب الآن
 يقال المراد بفتح حصول مشقة
 من قصده لا لئلا يلد الخ وخبوب
 (تنبيه) الأصل في القضاء
 الإباحة وزجأ بشرائه قوله
 فله الهرب وذكر الواجب
 والحرام وترك المكروه وهو
 إرادته للعبادة والاستعلاء على
 الناس أى طلب أن يكون غالبا

ولم يحف فتنة ولا ضياع الحق على أربابه فانه لا يلزمه القبول ولا الطلب فلو عينه الامام
 للقضاء فانه يجوز له أن يهر بمنه واليه أشار بقوله (والا) أى بان اتقى كل من الثلاثة
 المذكورة (فله الهرب وان عين) وان كان فرض كفاية لان القضاء مخالف لما سار
 فروض الكفاية لان القاعدة ان فرض الكفاية يتعين بتعيين الامام لا القضاء ففاعل
 لم القبول والطلب والتعيين مفعول مقدم وقوله وألخاف عطف عليه وقتة مفعول
 خافق لم يتول شرط في الخائف فقط وقوله وأضيق الحق عطف على فتنة وفيه
 الخذف من الثاني دلالة الاول عليه والتقدير أو الخائف ضياع الحق ان لم يتول. وقوله
 أو ضياع الحق سواء كان الحق له أو لغيره وقوله أو الطلب علمه يمكن يدفع مال (ص) وصرم
 لجاهل وقاعد نيا (ش) أى ان الجاهل يصرم عليه قبول القضاء مخافة أن يؤذيه جهله
 الى مخالفة الامور المتفق عليها لم يصرم على الامام أن يولييه وكذلك يصرم قبول القضاء
 على من قصده قصص الدنيا مخافة أن يؤذيه فرضه الديني الى أخذه أموال الناس
 بالباطل ولو قال وصرم توليته من يمكن فيه أهلية لكان أشغل (ص) وتذب ليشهر علمه
 (ش) لما ذكر الواجب لانه أشرف رتب عقابه وهو الحرام ترك المستدبر والمعنى انه
 يستحب طلب القضاء اذا كان عالما بغيره علمه على الناس فأراد أن يشهره بالقضاء ليلم
 الجاهل ويرشد المستفتي ومن أقسام المنصب أن يكون عاجزا عن قوته وقوت عماله الا
 برزق القضاء وهو اهل له والمراد برزق القاضي المفعول له من بيت المال أو من الاوقاف
 على القضاء لامن مال من حكمه بالحق فان ذلك لا يجوز كأنه صاحب الجواهر في الاجابة
 في الشرط الرابع (ص) كدفع غنى ظلم تزيين مستشير بالدين وحدودا في الدماء
 وبطانة سيوف (ش) يعنى انه يستحب حق القاضي أن يكون موصوفا بصفات الكمال منها
 أن يكون دورعاى تار كالتشبهات خوف الوقوع في المحرمات ومنها أن يكون بلدا لعلمه
 بأحوال الشهود على الراجح. ومنها أن يكون غنيا لان الفقير يتطرق اليه عقاة السوء

بهم من غير تكبر عليهم والاحرم قطعاً وبعبارة أخرى يسأح ان يدفع به ضررا عن نفسه كذا اذا كان فقيرا وله مال ويكره
 أن يقع للناس ويخشى به الانقطاع ثم التخيير بان قوله أن يكون عاجزا يستغنى من قوله الآتي كدفع غنى أو يقال ان ما يقع
 الاضطرار متعلق بالخلف لا بالقاضي (قوله كأنه صاحب الجواهر في الاجابة في الشرط الرابع) أى من شروط الاجابة
 لكن ينبغي مراجعة الجواهر (قوله تار كالتشبهات الخ) أى أو بعض المخالفة خوف الوقوع في المحرمات وأما الاورد فغيره
 الذي يترك بعض التباحات خوف الوقوع في الشهات كما يؤخذ من كلام القاضي (قوله أن يكون بلدا لعلمه بأحوال الشهود
 على الراجح) أى يعرف المشهودين المسجونين من الشهود ويعرف حال الحق والمبلغ مالا يعرفه غيبا بالبدى ومقابلة ان
 الاورد غير البلى على البلى أى للتلاخيص لبعضهم دون البعض لانه اذا كان بلدا لا يخفى عن أعداء وأصديقه

(قوله من وفي القضاء لم يقتصر) أي لم يظهر عليه أثر الفروع وحمل ذلك حيث لم يكن له في ذلك المال ولا في ذلك أنه يباح للغير
ليستع من غيره من حقوق المال على غيره لأنه في المباح وما هنا في المنعيب (قوله مستخفا بالآلة) المراد بالآلة قوة الامور
كالسلطان (قوله أي يدبر الحق) أي ولا يظهر لهم بحيث يحايي في الحكم عليهم أي وليس المراد بالاستخفاف تحقيقهم فإنه لا يجوز
(قوله هذه أمي نزه) لايحي أن أدخل في تعريف التز به كونه مستخفا بالآلة والظاهر خروج به عنه معنى آخر مطلوب في حق
القاضي وذلك عطية فقال ذاتراه عن الطمع مستخفا في حق القاضي لا في مقام تقسيم نزه فقد سطر
أن غايز نزه بكامل المروءة وغيره بأنه الذي لا يشق للماسد الناس وقال الشيخ سالم والي لا يشق للمابدي الناس هو
الكامل المروءة وقال القاضي ذاتراه الذي ١٦٦ لا يتعاطى ما يتعاطاه أمثاله بان لا يماثر الأراذل ولا غير أمثاله حسنه

والقاضي مظنة التز به عن الطمع لكونه أكثر تشبهه لأن المال عند ذوى الدين يزاد
لهم في الخير والفضل لاسيما من نصب نفسه للناس واهل حال الشافعي من وفي القضاء
لم يقتصر في سارق ومنها أن يكون حليما على الخصام ما لم تنه عن سومة الشرع
أو يوصى ٣ أحد عليه في مجلسه ومنها أن يكون نزيها قال عمر بن عبد العزيز أن يكون
ذاتراه عن الطمع مستخفا بالآلة أي يدبر الحق على من دار عليه ولا يبالى بئس لامة على
ذلك هذه أمي نزه تامل ومنها أن يكون القاضي نسيبا وهذا من الفاظ المبالغة
ومعناها معزوف التلا يتسارع اليه السن الناس بالعلم بظاهره وأن توليه غير
النسب جائزة سواء كان اتفاه نسبته عتقا أم لا وهو كذلك وحديثه فهو نزيه عن
ولاية ولا الزنا موافق المذهب زادولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه وقد نقله ابن
عرفه استلالا على أنه خلاف فقال وأما الحدود في الزنا فعنده أصبغ أنه يحكم فيه
ولا يشهد فيه وعند مصنفون أنه لا يحكم فيه كقول الزنا ومنها أن يكون مستشرا لاهل
البلد لأن ذلك مما يصعب ويوصله الى حصول الصواب وبعبارة أي كثير الاستشارة
لأنه وإن كان محمدا أو أمثله لما تقبض الصواب لاسكان أن يكون الصواب عند
من هو أدنى منه ومنها أن يكون غيور دين لأن الدين يحيط من مرتبه ولا يفنى عن هذا
قوله غنى لامة قد يكون غنيا وهو دين ومنها أن يكون غيور محمدا وفي زنا وغيره مما وجب
الحق وظاهره سواء قضى فيما حقه أو في غيره بخلاف الشاهد فإنه لا يقبل فيما حقه
فهو يقبل في غيره وقرى بأن القضاء وصف زائد يعتبر فيه ماسقط اعتباره في غيره
واستناد القاضي للجنة بخلاف الشاهد في عدل التهمة والموضوع أنه ثابت من ذلك
الذي حد فيه ومنها أن يكون غيور زائد في الدهاء بفتح الدال والمودع من تهمته متبعية عن
البلاء عن الواو والمروءة القطنة والحذقة لأن ذلك يحمله على أن يحكم بين الناس

ولا السخاهم ولا الخفر أو لا أهل
الاهواء فهو أخس من الورع لأنه
الذي يحاط الناس لارشادهم
وهو ذلك بخلاف التز به
لا يخالطهم فاللزاهة كمال المروءة
وقوله تامل أقول تأملنا فوجدنا
قوله مستخفا بالآلة ليس من
مدلول نزه لوجود العطف فم
يلزم من كونه نزيها أن يستخف
بالآلة (قوله وهذا من الفاظ
المبالغة) أي الأصل فلا ينافي أنه
لا مبالغة هنا ولذا قال ومعناها
معروف النسب (قوله كولد
الزنا) أي لا يحكم في الزنا فلا
ينافي أنه يصح جعله قاضيا
والمعتمد قول أصبغ أنه يحكم فيه
ولا يشهد (قوله ومنها أن يكون
مستشيرا) أي في المسائل
القاضية والدقيقة والمشكلة
أو التي لا نص فيها وأما التي فيها
النص وهو علمه فهو معنى قوله

فحكم بقول نقله قال القاضي قوله مستشرا هذا يدل على أن حضور العلماء للاستشارة مندوب
وأصله مستشرا لأنه من المشورة انتهى أقول فاذن يكون قوله أو مشاورهم يعني في تكبر أي بل يقال أنه مختلف لما هنا
لأنه هنا اقتصر على الاستشارة ففهم أن النذب متعلق بانقضاء كلامه الآتي فبعد أن التذب متعلق بالأو بالضرورة (قوله
لأن الدين يحيط من مرتبه) من زائدة أو المفعول محذوف أي شأ من مرتبه (قوله لجان القضاء وصف زائد) لاري أن يقول
نائبه عن القاضي من الأوصاف سالم يعتبر في الشاهد لأنه اعتبر فيه الذ كونه في الاجتماع وقوله واستناد ذلك مانع مطوف
على قوله وصف زائد في العبارة حذفت والتقدير بأن القضاء استناد القاضي فيه للجنة بخلاف الشاهد وقوله والموضوع أنه
ثابت من ذلك الذي حد فيه فان ترتب عليه ولم يحد بآب ولا بأس به (قوله القطنة الخ) هي شدة التفكير وجوده والمعنى شديد
في حق القاضي أن لا يكون شديد القطنة والخلف في القراءة بغير الفهم وهذا بخلاف الاميلوسع عنه
٣ قوله أو يوصى كذا بالشيخ ولعله أو يوصى أخذ بما يأتي اه متصح

(قوله خالبا عن بطلان السوء) أي خالبا عن الجماعة المصاحبة له أهل السوء لا كتابه السوء منهم لأن المرء في دين خليفه والحاصل أن المراد بالبطلان أصحاب الشخص المطلعون على أحواله سواء أباها تشيها بيطانة الثوب وهي خلاف طهارته لا اطلاعهم على باطن حاله (قوله أي البطانة التي يهتم منها السوء) أي فليس السوء منها عقابا لشكوك وأما إذا تحقق منها السوء وأوجب على الظن منها السوء فالإلزام فيها واجب هذه معنى قوله والأفلاسلامة الخ وكأني قال وإن لم ترد منها المثل بل أراد الحقيقة التي غلب على الظن فلا يصح الحكم بالنسبة لأن السلامة من ذلك واجبة (قوله وضع الخ) أي الآن يحتاج للرا كبر في دفع مظنة أو خصومة ويكون المصاحبون له أهل أمانة ونصحه وفضل (قوله ثلاثتهم الله لا يستوفى) أي فمتنع من عليهم حق من طلبه (قوله لا يبعثون غالبا) أي لا يمتشون غالبا إلا بما أخذوه من انحصوم وقوله وقلب الأحكام أي تغيير الأحكام أي يغيرون الحالة المترتب عليها وقوع الحكم ١٦٧ الشرع على وجهه (قوله والوكلاء الخ)

الوكلاء هم نفس الرسل الذين أرسلهم القاضي بحضورنا خصم ومعاهم وكلاء لأنه وكاهم في حضور الخصم (قوله في سيرته) أي عقوبته والحكمه من حاله سيرته وأما بالنسبة لاجل أن يحتجب ما يكره (قوله وشهوده) أي لاجتماع الملائمين له للشهادة على إقرار الخصوم وليس المراد الشهود الذين ياتي بهم المدعي (قوله فانه يستحب له أن يؤيده) وأن يلزم فيه الحكم لنفسه وقوله لحرمة الشرع ومراعاة حرمة الشرع أما مدفوعة بآنها أو واجبة وهو ظاهر أي بخلاف من أساء على خصمه فانه ناديه واجب (قوله فانه يرفقه) وقوله أدبه واجب (قوله في جهة بعدت) يدل من قوله وسع عليه بل اشغال ويصح

بالفراصة وبطلان أبواب الشريعة من إقامة شبهة وما شبه ذلك ومنها أن يكون خالبا عن بطلان بكسر الباء السوء فلما تسرع بالشر لم يكن في حوله فإن السلامة منها رأس كل خير وبعبارة أخرى البطانة التي يهتم منها السوء والأفلاسلامة من بطلان السوء واجبة (ص) وضع الرا كبر مع المصاحبين وخصميف الأهوان (ش) هو مرفوع عطف على نائب فاعل ذنب وكذا ما مره ويجوز به عطف على مدخول الكاف أي يستحب للقاضي منع من ذكر من يكرههم معه ومن مصاحبتهم لئلا يتوهم أنه لا يستوفى عليهم الأحكام الشرعية ويستحب له أيضا أن يتحقق الأهوان من عنده ما أمكنه لأنهم لا يبعثون غالبا إلا من تعلم انحصوم وقلب الأحكام ولكن قد فهم ما يقا من بيت المال والأهوان هم الرسل والوكلاء التي لها حكم كما هو عندنا عصر الآن ويظهر أن يمد منه من طائفة مدعيتهم في هذه المظنة فانه يردادهم بالناس (ص) واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده (ش) يعني أن القاضي يستحب له أن يتحقق عنده من يخبره بما يقال في سيرته وما يقال في شهوده وما يقال في حكمه لاجل أن يفعل بحسب مقتضى الأخبار من أيضا موزل (ص) وتاديب من أساء عليه الأفعول الثاني الله في أمرى فأمر في (ش) يعني أن من أساء على القاضي في محله فانه يستحب له أن يؤذيه مستقدا في ذلك لعله حارمة الشرع لنفسه بخلاف حاشد به عليه أنه آذاه وهو غائب فليس له تاديبه ويرفعه لغيره أو ما لو قال أحد الخصام للقاضي اتق الله في أمرى أو قال له إذ كررتك للحساب بين يدي الله فانه يرفقه ويشفق عليه ويقول رزقني الله وأياك فتقواه وما أشبه ذلك (ص) ولم يستخف الألويع عمله في جهة بعدت من علم ما استخف فيه (ش) يعني أن القاضي لا يجوز له أن يستخف في إقلبه المولى عليه إنسانا

تعلقه بعدت أي يستخف في جهة بعدت (تفسيره) لا يخفى أن قوله لوسع عمله من علم مستثنى وإنما المستثنى قوله من علم أي لم يستخف الألويع علم أي لا الشخص الذي علم الحكم الذي استخف فيه لوسع عمله غاية ما فيه تقديم مع حصول الصلة وهو لوسع عمله على أن رسول وهو ما هو جازم أن فيه استثناءه ثم بين بادنات فقط والتقدير ولم يستخف في حال من الأحوال خصوصا من الأشخاص الألويع عمله من علم فلو علم مستثنى من حال من الأحوال ومن علم مستثنى من شخص من الأشخاص فهو كقولك ما ضرب الألويع على أي ما ضرب أحد الألويع الكنه جازم وهو خلاف الأولى فقط وقوله بعدت أي استبان كبره عند المدعي وبخالفه قوله فيما ياتي وحلب الخصم بتمام أو رسول ان كان على مسافة السدوى لا أكثر كسيتي جبالا في خطاب الألويع فان حل كلام المدعي على أنه ليس هناك شاهد بخلافه والحاسب في أنه في الجهة البعيدة يستحب له أن يحلب الخصم ما يمكن المدعي أقيم عليها شاهد فيقبله

(قوله اذا كان قطره واسعا) أى دائرة عمله المتدوية على أقطار متعددة تتلاقى بقوله وأقطار مصره متباعدة (قوله وأقطار مصره) أى ونواحى قطره متباعدة والحاصل أن القطر واحد ونواحيه متعددة (قوله فى جهة بعثت) الذى يقبده السطح أن البعد ما كان زائدا على مسافة العدوى أى القصر أى ولا يشترط فى الاختلاف أن يكون وقت الاختلاف فى محل ولا يتبع بل يجوز أن يستخلف ولو كان غير ١٢٨ محل ولا يتبع بخلاف الحكم لا يجوز له أن يحكم إلا فى محل ولا يتبع (قوله

فانصا ينظر للناس ويرجع نفسه اذا كان قطره واسعا وأقطار مصره متباعدة فله حيث يشاء أن يستخلف شخصا يكون عالما بالامر الذى استخلف فيه ولا يشترط فى حقه أن يكون عالما بغيره وإذا استخلف لوجود شرطه يكون فى جهة بعثت لاف جهة قرينة ومحل كلام المؤلف حيث وقع عقدا التواخيخ جردا عن الاذن فى الاختلاف ومصدمه وأما لو نص له على عدم الاختلاف فليس له أن يجمع علمه لاقرب الجهة ويعتدأ وأنص له على الاستخلاف استخفافا مطلقا وهذا أيضا ان لم يكن هناك مخرج من مرض أو سفر والأقله الاختلاف ولو فى الجهة القرينة عند الآخرين وعند بعضن ليس له ولو اعذر كمرض أو سفر وعليه فان استخلف لا يتقد حكم الخليفة الآن بتقد القاضي الذى استخلفه النظر لمطاب (ص) والمزول عنه لا هو بموت الأمير ولو الخليفة (ش) يعنى ان نائب القضاى يعزل بموت منيه أو بعزله كالوكيل يعزل بموت موكله وأما عدم ان العزل على يتم فانه لا يعزل بموت القضاى ولا بعزله وانما نص المؤلف على الموت مع ان العزل كذلك لثلاث متوهم ان الموت لما كان باقيا بقتله لا يعزل به واعلم ان ظاهر كلامهم انه حيث اذن له فى الاختلاف أو جرى العرف بذلك واستخلف فلا يعزل نائبه بوجوه ثلاثة وهو مستفاد من كلام ابن عبد السلام وغيره وظاهره ولو كان مذهب المستخلف بالسكس يقتضى عزل نائبه بذلك والعزلة عذب النائب بالخليفة اذا استجاب ما يكابا اذن من ولا ما جرى العرف بذلك ومات لم يعزل المالكى كما هو ظاهر اطلاقهم وأما القاضي فلا يعزل بموت الخليفة لانه لم ينزل لمصلحة الخليفة وانما لا يتبع عامه فالحال المسكين فالمراد بالامر من له اماره مطلقا سواء كان سلطانا أو غيره ولهذا قال المؤلف ولو ان الخليفة أى ولو كان الأمير الخليفة ولو نرس الأمير بعادون السلطان فصيح المبالغة لان شرطها أن يكون حاقبها صادقا عليها (ص) ولا تقبل شهادته بعده أنه قضى بكذا (ش) يعنى ان القاضي اذا شهد بعزله على حكم كان حكمه بقبل قال تلك الشهادة لا تقبل لان شهادته على فعل النفس وهي باطلة بدو لو شهد بغيره شخص آخر وعلى ابن الحاجب البطلان بأن القاضي مقر على غيره ومن باب أولى فى البطلان اذا قال القاضي بعزله شهد عندى شاهدان بكذا وقبلت شهادتهما والطالب حيث يتخذ تحليف المطلوب ان الشهادة التى بدو ان القضاى مشاهد عليها أحد فان نكل حاقب الطالب وثبتت الشهادة قاله فى المدونة وكذلك لا تقبل شهادته قبل العزل ولا مفهوم لقوله بعده وأما

أو نص له على الاختلاف (الخ) وبقي أن يكون العسرى فى الامرين كذلك (قوله عند الآخرين) أى طرف وابن الماجشون وقوله ما ضعف والمعد ما قاله بعضن ويتبع أن محل ذلك ما يحصل اضطراب والاجاز انفا قاله لا هو بموت الأمير (الخ) يفهم منه أن القضاى يعزل بعزل الأمير أو الخليفة وهو كذلك فان حكم يشق قبل بلوغ عزله فقد على ظاهر المذهب اضرورة الناس لذلك والنظر هل يستحق القاضي معلوم القضاء من يوم ولايته اذاولى يملك يحتاج لسفرا ولا يستحق شيئا الا بالمباشرة فالعلوم المعزول الى يوم بلوغه انتهى واستظهر البدر ذلك له أقول وهو ظاهر فلا يخفى العدول عنه (قوله واعلم أن ظاهر كلامهم (الخ) هذا لا يحتاج الى المنصف لان المنصف فى الاختلاف فى الجهة البعيدة هذا الاطلاق أى ولاه ولم ينص له على الاختلاف أو عدمه ولا جرى عرف بذلك وهذا انما هو

اذا اذن له فى الاختلاف أو جرى عرف بذلك (قائدة) ليس للقضاى أن يوصى بالقضاء عند موته لان من مطلق امر العزل نفسه فانه ليس له أن يوصى به وهذا بخلاف الخليفة فله أن يوصى به عند موته لأنه ليس بعزل نفسه (قوله وكذلك لا تقبل شهادته قبل العزل (الخ) حاصلة ان شهادته بالقضى بكذا أو بغيره كذا لا تقبل لا قبل العزل ولا بعده وأما اشارته بقبل قبل لا بعد بمعنى ذلك أن يذبح زيدا قبل مجرى جرحه جرحه فمصر مثلا وأن قاضي الشام يحكم به عليه فيسأله البينة على ذلك فيذهب المدي ليقاضى الشايط منبه أن يكتب قاضي مصر

الاشبار

عائدة) ليس للقضاى أن يوصى

يجزبه بجانحهصل على يديه من الحكم المذكور أي أو جاعاضى الشام يشهد عند قاضى مصر فهذا لا يقبل لأنه يعنى الشهادة
كل ذلك قبل عزل قاضى الشام أو بعده وأما إذا جاء المدعى لقاضى الشام إذا قبل أن يتداعى عند قاضى مصر طرأ اليه
مكتوب القاضى مصر بحكمه به على فلان فهذا يقبل قبل عزل قاضى الشام وأما بعد فلا (قوة وخارجة داخل) شعر فرض
المستحب جواز تعدد القاضى يمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولتثبت الاقطار جدا لا يمكن الشبهة وقيل لأن لا يمكن
الشبهة واقصر عليه ابن عرفة ونحوه للاصولين أقول ولا ينبغي أن يكون ذلك محل خلاف (قوله كل قاض يستقل بعمله) حكم
كان يكون قاضى عمله بمصر وقاضى عمله بالشام وقوله أو كل واحد يتبعه عن المملكة كان يكون واحد في القاهرة
وواحد في رشيد مثلا كاهو إلا أن قلت تجد في حكمة مصر قضاء كثيرين ١٦٩ كما هو معروف أى وحكم كل واحد عن ذكر

عام في جميع أبواب الفقه بدليل
قوله أو ينصب في حكمة الخ
فتدبر (قوله وقاضى الشرطة
وقاضى الماء) الأولى حذف ذلك
لأن الكلام في قضاء الاحكام
الفقهية (قوله عامة) أى في
جميع أبواب الفقه (قوله يجوز
الفتنة أن يردت الخ) أى
كان يقول لا تقضى في الاموال
بالتشاور واليمين (قوله وأما في
فازلة منسية) أى ليست مع
القضاة بل مع الحكيم (قوله
وقد نهى على ومعاوية) فقد تقدم
في باب الامامة في صحيح ذلك (قوله
فان لم يعلم) أى بان ادعى كل منهما
أنه الطالب أى أو كان كل طالباً
(قوله فالقول لمن سبق رسله)
أى فالقول للطالب الذى سبق
رسوله أى رسول الطالب أى
رسول القاضى الذى أتى به
الطالب فالإضافة لدنى ملازمة

الاخبار فيقبل قبل العزل لا بعده ولا يجوز ثم إذا ذهبت فحكمه به لأنه ينفس الفراغ
من القضية صار معزولاً ويجوز للقاضى أن يولى أو يعزل وهو في غير ولايته يحذف
حكمه لا يجوز في غير ولايته (ص) وجاز تعدد مستقل أو خاص بتأدية أو نوع (ش)
يعنى أن يجوز للأمام الاعظم أن ينصب قاضيين أو أكثر كل قاض يستقل بعمله بحكم
فيها أى لا يتوقف انقضاء حكمه على غيره أو كل واحد يتبعه من المملكة بحكم في تلك
التأدية أو ينصب في حكمه قاضين فأكثر كل منهم ما أو منهم بحكم نوع من أنواع
الفقه كقاضى الاتساق وما يتعلق بها وقاضى الشرطة وقاضى الماء وما أشبه ذلك
وهذا بناء على أن ولاية القضاء تتعدى عامة وخاصة خلافاً لآى حاشية القائل بأنها
لا تتعدى العامة فإذا قبل تعدد عامة وخاصة يجوز للفتنة أن يستبقى على القاضى أن
لا يحكم في قضية بعينها أو لا يحكم بين فلان وفلان ومفهوم قوله مستقل أنه لا يجوز
للفتنة أن يولى قاضيين مشتركين في قضية واحدة يتوقف حكم كل منهما فيها على رضا
صاحبه لقول ابن شعبة أن يكون الحكم كتم صفحا كتم انتهى ابن عرفة منع ابن شعبان
أنما هو في القضاء وأما في نازلة معينة فلا أنظم بمقتضى قولنا فى أى في الجواز وقد نهى على
ومعاوية في تصحيحهما بأمر موسى وعمر بن العاصى انتهى قوله أو خاص بالجر عطف على
مقدوراً شعر به الكلام السابق أى تعدد مستقل عام أو خاص لا بالرفع عطف على تعدد ولا
بالجر عطف على مستقل لأنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص (ص) والقول للطالب
ثم من سبق رسوله والأقرع (ش) يعنى أى الخصمين إذا تنازعا فاختار أحدهما
التنازع عند قاض واختار الآخر التنازع عند قاض آخر فالقول للطالب منهما
والمراد به صاحب الحق فان لم يعلم فالقول لمن سبق رسوله وسواء كانت دعواه مأمثلة
أو مختلفة فلا استوى في السبق فانه يقرع بينهما من خرج سهمه وهو المدعى وحكم

٢٢ شى ما أو من سبق رسول القاضى أى فالقول للطالب الذى سبق رسول القاضى معه على غيره (قوله
وسواء كانت دعواه مأمثلة أو مختلفة) أمثال المتفقة أن يقول أحدهما نألى عليك عشرة دنانير عن سلعة قد قول الآخر
له ما صدقت بل نألى عليك ثلث العشرة عن سلعة ومثال المختلفة بأن يقول أحدهما نألى عليك عشرة دنانير عن سلعة
فيقول الآخر لا بل نألى عليك عشرة دنانير ودعوى (قوله فلا تستوى في السبقية) المراد استوى فى الاتيان مع دعوى كل أنه
الطالب أو مع اتفاقهما على أن كلا طالب فنخرج سهمه فهو المدعى بكسر العين أى تصكم أنه المدعى بكسر العين تعتبر
القاضى الذى يريه الحكومة عنده لافعه الذى يريه الحكومة عنده خصمه (تبينه) ما ذكره المصنف تابع لما ذكره (لأنه
فانص ونه على نقل المواقف ولو رتبنا الخصمين جميعاً طالبين لكل منهما يطلب صاحبه فكل واحد منهما أن يطلب حقه عنده
من شاء من القضاء ويطالب الآخر حقه عنده من شاء وإن اختلفا فيمن عند الطالب وفيمن يذهب اليه من القاضيين

أوجبت السابق من رسول القاضين وإن لم يكن لاحدهما ترجيح يسمي الطالب على الآخر ولا يفرض ذلك أقرع بينهما انتهى كلام المازري قضى كلامه بآخرة أنه إذا كان كل طائفة الكل واحدًا يطلب حقه عنده من شاء إذا لم يتصور كل طالب الا مع اختلاف الدعوى ولا يتصور في دعوى واحدة بأن يكون كل طالب إذا طالب الطالب في دعوى حقه عند قاض فانه يجب أن إذا فرغت الدعوى وطلب الطالب قاضها آخر أجيب لذلك فإن اختلافهما في طلبه أو الطلب وقفين يذهب إليه فإن سبق أحدهما بالطالب ترجح قوله والا فاعبر ١٧٥ من جامع رسوله من القضاة فإن لم يكن ترجيح بشئ أقرع بينهما اهـ ذكره

محشى تت (قوله وعلى هذا)

أي على أن ما ذكر في تقديم من

يدي ياتي غير ختم لاحدهما

(قوله وتخصيم غير ختم) أي من

غير نزلية قاض ولا يحتاج لشهود

على ما يقتضيه تنظر بعضهم

بالمعنى (قوله غير ختم لاحدهما)

وأما إذا كان ختمها ما فسكت

عنه لأن العادة ما لا يطلبان

تخصيمه وإذا وقع وزل وكما فعل

بصح أولًا والظاهر الأول (قوله

أي وتخصيم معينين بالباقيين)

هذا بعيدا وصف الخصومة

والجمل والكتفى في غير الباقي

لأن العطف بقيد الغيرة وليس

كذلك فالنائب للمصنف أن

يقول وتخصيم بالباقي غير ختم

وجاهل وكافر وغيره غير (قوله

وكذلك النسب) أي إذا كان

الزواج بين الأب ورجل آخر غير

الولد فالأب يقول ليس ابني والرجل

يقول هو ابني أمّا لو كان النزاع

بين الأب والولد فالولد أحد

الخصمين (قوله والولد) أي إذا

كان السيد يتنازع مع رجل في

العبد المملوك فالولد كان النزاع

تنازعهما في تقديم من يدهي منه ما يجري على ذلك كما يأتي في قوله وأمر مدع تجرد قوله عن مصدق بالكلام والاعمال والأقرع وعلى هذا ما وجدته في بعض النسخ كالادعاء مستغنى عنه بما يأتي (ص) وتخصيم غير ختم وبجاهل وكافر وغيره في حال وبرح (ش) تقدم أنه قال وجاء تعدد داخ وعطف هذا عليه والمعنى لا يجوز لخصم أن يشقة على أن يحكم لخصمه ليس مولى من قبل القاضي غير ختم لاحدهما الحكم بينهما في الأموال والجراح العمد ولو عظم كقطع يد لا في غيرهما لكنه كما يأتي فلو حكم بينهما في ذلك لا يجوز ولا يشقة حكمه كما إذا حكم باطلا أو كافر أو غيرهم والمراد بانهم ههنا من ثبت بينهم وبين أحد المتداعيين خصوصية ذنوبه وان لم تتصل إلى العداوة كما يأتي نظيره في الشاهد ولو شاور الجاهل العلماء فيحكم فيه وعلم الحكم فيه لم يكن حكم جاهل ولو حكم الجاهل أو الخصم أو الكافر كان الحكم مردودا وينبغي إذا قل أحد منهم أن تكون الدية على عاقبته وإذا ألق شيئا أن يكون ضاحكة فتقوله وغيره معطوف على خصم أي وغيره غير وهو المجهول لأن في الشيء اثبات يستغنى منه الصبي الآتي في قوله وفي صبي الخ أي وتخصيم معينين بالباقيين فإن قيل لم يستغنى بغيره الأول ويكون قوله غير معطوفا على غير فالجواب أنه لو لم يأت بغير لتوهم العطف على خصم كبقية المعطوفات فرفع هذا بانتمائه بالفظ غير (ص) لأحد وقتل ولما ن وولاه وتسلم وطلاق وعق (ش) يعني أنه لا يجوز التخصيم في شيء من هذه الأشياء لأنه يتعلق بها حق الغير لخصم إما لله تعالى وأما لا يدهي في العنان حتى لو لم تقطع النسب وكذلك النسب والولاء في الطلاق والعق حتى لله تعالى إذ لا يجوز بقاء الخلقة البائت في العصمة ولأرد العسدي الرق وترك هذا المؤلف بعض مسائل ذكرها في باب آخر عند قوله وإنما يحكم في الرد وضده وأمر الغائب والحبس المعصاخ القضاء وتركه من هنالك بعض مسائل ذكرها هنا ينبغي أن يراد في كل محل ما تضمنه من الحق الآخر وبعدها بالنسب وبعدها بالقتل فيصير ذلك ما عدا (ص) ومضى التحكم صوابا وأدب (ش) يعني أن الحكم إذا حكم فيها لا يجوز له التخصيم فيه فانه يحضي أن كان صوابا وليس لاحدهما ولا لآخر غيرهما أن يشقة ولكن إذا استوفى الحكم بالمدعى والقتل يؤدب لاختصاصه على الامام في الاستفتاء والا فلا يؤدب بل يزجر ولا يؤدب على المدعى عليه وحينئذ إذا حكم بالقتل وعنى عن المحكوم عليه لم يكن عليه

أدب

من السيد مع العبد المملوك فالولد أحد الخصمين (قوله وترك هذا المؤلف بعض مسائل) أي كالرشد

وضده والحبس المذهب (قوله وترك من هنالك بعض مسائل) ذكرها هنا أي وهي الطلاق والعق والاعان (قوله فيصير ذلك

بما عدا) أي غير أدب بالنسب وبعدها بالقتل فقط في شرح عب ومقتضى قول ابن تونس إبقاء ما على الغير من قول لا تخصص

على شموله للقتل وغيره والاحسن ما كاله شلوشة لا ما كاله عب لقتول المصنف في مال لرجح (قوله ولكن الخ) أي فالأدب ليس

عاما بل خاص على مثله الخطي والقتل

(قوله اذا حكموا في المال والجرح) هي جارية فيما يحكم به ابتداءً وفيما يفتى حكمه فبسة نقد الوتوع الذي هو غير المال والجرح (قوله بدل مقطوع) لا يتصور كونه بدلاً ثم قطع الجرح لست استثنافاً ياتيها جرحاً ما فدل على ان ظهور كذا اذا تدبره شيوخنا (قوله على مقدار) أي الذي هو قوته من قوله لا تحكم في ١٧١ ولا ما لم من نصبه والتقدير الانسبي

وقاس قار يصم رفاعه وتقديره ورابعها هو فاقس (قوله فان قبل الخ) هذا سؤال والوارد على قوله ثالثها يدل وقوله وثانيه الخ حاصله ان المذهب خال عن حرف العطف أي في الدليل على ان حرف العطف يحذف (قوله وضرب خصم له) يده أو يده أعوانه باجتماعه في قدره وكذا يؤدب من استمع من الشرع ان كان القاضي عدلاً عليه اجرة الرسول والادلة الامتناع وأدب عليه في شرح شب ومتفق كلام المصنف كغيره انه لا يعز بريعه الضرب (قوله في سماع ابن القاسم) أي في ذكر سماع ابن القاسم (قوله وفي حقه الخ) هذا كلام ابن رشد كما هو الظاهر (قوله أدب) أي فنزق بين ظلام وتظلم لان الظلام يشعربان الظلم صفته وطبيعته يختلف تظلم قاته لا يشهد ذلك لانه بقصد حذو ذلك فقط وقوله انتهى أي كلام الحق كالمع بالاطلاع عليه (قوله فالمراد بالمراد في كلام المؤلف الاذن) أي لان الصنفا كما بالمراد ذلك ان ضرب من روعاء مطوف على قائل جائز (قوله فيشمل الواجب)

أدب كما يستفاد من كلام المؤلف (ص) ووصي وعبد واصرار وتاسق ثالثها الا النسبي ورابعها الا فاقس (ش) يعني ان النسبي المميز والعبد والمرأة والفاسق اذا حكموا في المال والجرح ففي ذلك أربعة اقوال الصفة مطلقاً لا يصح وعدم الصفة مطلقاً المظروف والثالث الصفة الا في تحكيم النسبي لانه غير مكلف ولا ثم عليه ان جاز وهو لا شبه والرابع الصفة الا في تحكيم النسبي والفاسق وهو عبد الملك ولا ان تقدر وفي جود التحكيم صبي الخ وعدم الجواز لان الاصل فيما لا يجوز وعدم الصفة قوله وفي صبي الخ خبر مقدم والمبتدأ محذوف تقديره اقوال أربعة وقوله ثالثها يدل مقطوع فهو مبتدأ خبر محذوف أي ثالثها يصح التحكيم الا في تحكيم النسبي وقوله وفاسق معطوف على مقدّم وأولها وبها التحكيم صبي وفاسق فان قبل المؤلف حذف حرف العطف لان التقدير أولها وكذا وثانيه أو ثالثها بدليل قوله ورابعها فاجوب لان ذلك وثانيه ان المذهب خال من حرف العطف أي أولها وكذا ثالثها كذا ثالثها كذا أو ثانياً أي مع قوله ورابعها بالعطف لوجود المعطوف عليه في الذكر (ص) وضرب خصم له (ش) يعني ان الظلم اذا لم يعط ما عليه من الحق فلتأني ان يضربه وان يصفه من غير مئة بل يستدبر لعله في ذلك خلافاً لما يهيم من كلام أي الحسن وحكم الأدب الوجوب على الامام كما صرح به ابن رشد في سماع ابن القاسم ونصه على نقل الواقع مع ابن القاسم ان أحد الظلمين صاحبه وتبين ذلك فلتأني ان يعاقبه ابن رشد لان الله اذله وأضراره فواجب على الامام ان يكفه ويعاقبه عليه بما يراه في حقه من بعضهم ان قال لخصه ظلمي أو غصبتني ونحوه بالقول الماضي أو تظلم لاني عليه وان قال بالظلم ونحوه باسم الفاعل في أدب الخ في فالمراد بالمراد في كلام المؤلف مطلق الاذن فبشمل الواجب أو يقال الواجب زجره بما هو أعم من الضرب وأما بخصوص الضرب فبشمله الجواز اذا ضرب أمره شديد (ص) وعزله لصلته ولم يفسخ ان شره ولا يجبره بشكوهه ولا يعزله عن غير محض (ش) عزله صدر مضاف لقوله أو الفاعل محذوف والادب أو التظلم أي وجاز عزل الامر أو التظلمة القاضي لصلته وان لم يكن جرماً ككونه غير أفضل او اصبر واجل منه فلو عزله لاصلة فلتقتل انه لا ينزول وعزله من في بقائه مقسدة واجب ومن يفتي مقسدة من متبب وهذا حال بعض الجوازات على الاذن في القتل فيقتل الواجب ولا يفتي فلتقتل ان يعزل القاضي المشهور بالعدالة بغير شكية واحدة بل حتى تذكر فيه الشكاوى وتتطامن ٣ فليقتل بغيره وأما عزله فانه برفعه فلتقتل بغيره من يرفع

المناسب لكانه ان يقول أو بما لاذن الوجوب لما يشعل الوجوب الخ هذا أحسن (قوله عدلاً) خبر لكون المقدور والتقدير ان شهره كغيره عدلاً وقيل الظاهر انه قد يحول من القاضي وثانيه (قوله أو جلد) عطف صراف (قوله بل حق كغيره البسكاري الخ) أو لفتنة لا حاجة لقوله بغير (قوله وتظلم أي) أي تتقوى (قوله ليرفع من يرفع أي) أي يرفع ان كان مافيه كذب ويصفه ان كان حقيقاً به صدق كذا افاده بعض الشيوخ المحققين ثم أقول قوله ليرفع الخ قوله وتظلم ان كان مافيه كذب ويصفه ان كان حقيقاً به صدق كذا افاده بعض الشيوخ المحققين ثم أقول قوله ليرفع الخ

يقول قرائه بالناس لانه قول فسكون من واقعة على القاضي المعزول ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل فتسكون من واقعة على الراعي من الناس (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة مغايرة لما في قوله او اقتصر على هذه العبارة بعض الشراح ركلام بعضهم بشيد قوت فسكون هي الممول عليها ثم وجدت عندي من بعض شيوخنا ما يشبه (قوله من غير كشف) بيان مجرد التسكوى (قوله والاصل في شئني الاستحباب) فالملق ولا يستحب الدل بمجرد شكية وعدم الاستحباب يقتضي في الكراهة فالملق ويكره العزل بمجرد شكية (قوله وحده بعضهم على الوجوب) أي حل لم ينسخ العزل لان المراد حل بشئني كما هو المتبادر والمصلحة يجب عدم العزل والخاسب لا يفي ان يقول وحده بعضهم م على التحريم أي يحرم العزل بمجرد شكية وهو يرس في الملحق لوجوب عدم العزل (قوله فانه يترفع من ذلك) أي من حقه في ذلك أي من حقه في العزل أي المقضي الذي يشين ويوجب العزل (قوله شربيل) يضم ١٧٢ الشين وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وتكرار الموحدة بعد هاء محبة وقوله حسنة بفتح الحاء والسين (قوله فلم

و يحتمل من محقق ومن بعبارة أي لم ينسخ العزل ان شمر بالعدالة بمجرد الشكية حتى يكشف عنه وينظر في امره قال مجرد انما هو عن الكشف والتدبر والاراد بالاشكية التسكوى وحسنه شكلامه صادق بما اذا قدمت التسكوى ومفهوم شهرته لولم يشمر بالعدالة لا يفي غرضه مجرد التسكوى من غير كشف وهو كذلك ان مجرد بدلا كما لمطرف والاصل في شئني الاستحباب وحده بعضهم على الوجوب أي يجب ان لا يعزل ان شمر وعد لا بمجرد شكية واذا عزل انطدغة القاضي الذي اقامه على ملكته أو على بعض المصلحة فانه يترفع من ذلك لان العزل مظنة تطرق الكلام في المعزل وكونه لمصلحة قد يقتضي على الناس وقد عزل عمر رضي الله عنه شربيل بن حسنة فقال يا امير المؤمنين اني مضطرب لعلني فقال لا ولكني وجدت من هو مثلي في الصلاح واقرى على علي فلم ارمي بجدي الا ذلك فقال يا امير المؤمنين ان عزلت عيب فاعجز الناس بعد ذلك ففعل عمر واما ان عزله لسط فانه يظهر فيه لناس لا يولوا عليهم بعد قوله وليا أي وجودا باذنه وحق المعزول وقوله عن غير مخط متعلق بقدر رأى وبين ان عزله عن غير مخط (ص) وخفيته بغيره بمسألة احد (ش) يعني انه يجوز للقاضي ان يعز بعض الاخصام في المسجد ويضربه كمشرك فاسواط لان ذلك مظنة السلامة بما يقتضي على المسجد منه بخلاف شديد التعزير فانه يقتضي على المسجد منه كدم وشتم ولا يجوز للقاضي ان يقيم الحد على أحد في المسجد كأمير (ص) وجلس به بغير عيب وقدوم حاج وخروجه ومطر وشبهه (ش) يعني ان القاضي يجوز قوله ان يجلس في المسجد للقضاء قال مالك في المدونة القضاء في المسجد من الحق والامر القديم واصحاب مالك الجلس القضاء في رحاب المسجد ليصل اليه المسلم والكافر والخاص

وسبها وتثديدها له من جد أي بعينني ويحتمل معنى الاذلة ويصح ان يقرأ ابتداء القسديد والاصل من يوجد من وجد به من عليه أو ورق عليه أي فلم أجده من يرق على أو يحترق على الاذلة (قوله لا يولوا عليهم بعد) اذ لا يولوا عليهم ولو صار عدل أهل زمانه (قوله متعلق بقدر) وهو عزله أي ان الدل من غير مضطرب منه ثم لا يفي ان هذا التمييز هو عين التبعة (قوله وخفيته عزير) هو ما دون الحد (قوله فانه يقتضي على المسجد منه) وهو حيث لا يحفل للكراهة والحكمة كاقبل في المدونة قد ذكر في التوضيح في قول ابن الحبيب ولا تمام الحد وفي

المسجد فقال يحتمل الحرمه والتسكوة اه لكن قول شاربون لا يجوز الخ يحتمل الكراهة والضعف الحرمه والتبادر منها الحرمه بل صرح بعضهم بحرمه الجلس في المسجد حدث كان مقام فيه الحد ويعزرفه التعزير الشديد أقول الظاهر ان يقال ان طلب على الفاعل أو ظن حصول كدم حرم وان شك كره (قوله والامر القديم) فهو من حاقه (قوله واصحاب مالك الخ) أي فالجلس بالمسجد مكره لقوله عليه الصلاة والسلام حبوا الخ وان كان المتبادر منه الوجوب فان قلت كونه من الامر القديم يعني بان مالك يخرج من رأى من قبله من الحب والتابعين وكيف يصح منه ذلك وهو أسرع الناس امتثال الا لاجمع عليه من قبل وكيف يصح ان الحب والتابعين يتفادون قوله عليه السلام فأتى يمكن الجمع بانه في سابق الزمان لم تفصل خصوصيات خروج الخ من المسجد الى الرحاب فليأخذ من مالك صهيلا في انفسهم ما يصحج الى الخروج منه والجلس في الرحاب فاصحب الجلس في الرحاب ويكون قوله عليه الصلاة والسلام حبوا فانظر افيه لمستقبل الزمان

أقول في مثل هذه الأئمة الكثيرة الشريفة يجب الظهور من المنهج بعد كتي هذا رأيت ان المسئلة ذات قولين فلما كان في الرواية من روايته مطروق وان المباحثون المألوف الخلو في الربا ومقابله وهو الخلو في المسجد قول المدونة والقاضي المصنف من الامر القديم واحتج بقوله تعالى اذ تسبوا الحروب وباتة عليه الصلاة والسلام حكم فيه ولكن الممول عليه الاول وهو الخلو من ربايه (قوله ولا ينبغي ان يجلس القاضي أيام الترخا) أي لاني المسجد ولا في غيره لان القصد عدم الخلو في هذه الايام مطلقا (قوله وبواب) يحتمل ان يكون تفسيره العاجب ويحتمل انهما معا تعاريف فالبواب الذي يفتت خارج باب الدار فلا يدخل الامن لمساحة والمناجب هو الذي يقف على باب الموضع الذي اعده القاضي للجلوس فيه أي على تقدير ان يدخل واحده بتفسيره ان البواب أو يكون مأذنه لمكونه له ساجد ويكون المذلول في الموضع الذي القاضي فيه على التدرج بحيث ان اصحاب الدعاوى لا يدخلون دفعة بل شيئا بعد شيئا وابن ١٧٣ الحاحب الشهور ان احمد عثمان وكان

أو صاحب الامر يتوس (قوله ثقة عدلا) قال ابن عوفه يكون الحاحب والبواب ثقة عدلا وينهى عن اتخاذ من يجب الناس وقت حاجتهم اليه (قوله في أول جلوسه) أي في أول ولايته (قوله الموثقين) أي الذين يكتبون الوثائق أو يعضون كتب الوثائق أي الشهود الملائمين للقاضي الذين يسمعون الدعوى وتوضع شهادتهم في الوثائق (قوله وفي حال الاطفال) حاصله انه حال قوله وما لم يطل على ما هو أهم من كون ذلك الماثل معه لإلاو ذاوصى أو ما مقام وقوله الاخص مما قبله قال بعض الشيوخ انظر ما معنى هذا الكلام لكن القول يمكن ان يكون معنى قوله وما لم يطل اخص مما قبله الذي هو قوله وصى أي وأخص مما

والضعيف وقوله عليه السلام جنبا إذا ذكرتم أو اتاكم وخدو ما تمكم ابن شعبان من العدل كون منزل القاضي في وسط مصر ولا ينبغي ان يجلس القاضي أيام الضر وبوم القطر وبوم سفر الحاج وقدومه وفي كثرة الوحد والمطر لانه مضر بالاس وبعد الصبح وبين الظهور والمصر وبين المشايخ فقه وهو مطر أي وكثرة مطر فقه وبغير هذا الخ متعلق بجلس مع قطع النظر عن تقديمه وهو قوله به أي ان جلوس في الصد وما ذكر معه مكره وسواء كان بالمسجد أو بغيره وهذا في غير الامصار وأعلم مصر ونحوها ينبغي الجلوس أيام تخرج الحاج وقدومه وسائر القوافل الشام وغيرها لما في ذلك من الفصل بين الاكرام والذين يأخذون أموال الناس وإذا غفل عنهم في تلك الايام هو (ص) واتخاذ حاجب وبواب (ش) يعني انه يجوز للقاضي ان يتخذ حاجبا يمنع من لاجابة له عهده وبوابا باب ثقة عدلا (ص) وبدأ بمجيوس ثم وصى وما لم يطل وقام ثم ضال (ش) يعني ان القاضي يجب عليه في أول جلوسه ان يبدأ بالهوسين فينظر في أمرهم من استحق الافراج أو راج عنه ومن لا يبقاه وهذا بعد النظر في الكشف عن الشهود الموثقين فيعصر من عد التسم فليت من كان عدلا ويسقط من ليس كذلك لان مدار الامر كله على الشهود ثم بعد النظر في المجوس ينظر في الاوصاء مع الايتام الذين تصبهم فان التيم عاجز من رفع امره الى القاضي وفي حال الاطفال المسئلة أو في حال طفل مع وصيه أو مقام عليه الاخص مما قبله لسموم النظر في الاول وفي امر المقام الذي أحاطه القاضي الذي قبله مع ثبته لانه قد يكون له مطالبة على المقام فيجوز ولا يعرب من نفسه ثم بعد النظر في المقام ينظر في القضاة والضوا الوقي ثم بدأ أول ولايته استعيا بما يجوس خذ إلا فلا دميري (ص) ونادى بجمع معاملة بتم وسفبه

بعد الذي هو قوله ومقام من حيث ان قوله وصى ومقام صادق بالنظر الى المال الطفل وما هو المقام بشأنه وان كان فيه هوم من حيث شموله له هو وغيره وقول الماشرح وفي امر المقام هذا لاقول المصنف ومقام (قوله ينظر في القضاة والضوا) أراد ان يقول المصنف وضال حاضر ان كما ينظر في الضوا ل ينظر في القضاة ويمكن ان المصنف أراد ان الضال ما يشمل اللقطة أي ان اللقطة والضوا السؤال الموضوع في سوز من المال ينظر في شأنها على أي لها طالب أو لا قريب على ذلك مقتضاه من إبقاء أو صرف فيها بصرف فيه من المال (قوله خلافا لدميري) فليد التامر شارح خليل أي حيث جعله واجبا وهو الذي حل به شارحا (ولا) (قوله ونادى) أي أمر ان نادى الخ وروية المناداة في النظر في أمرهما فهي مؤخره عن النظر في الهوسين كما تبينه البصرة خلافا لما ينهم من الساطي من تقديمه عليه والمناداة المذكورة بعد رواية على ما فهم من الماشرح وثبتة ولائمة على ما فهم من التبصرة ثم نادى بجمع معاملة المستعيا المهمل يتابع على القول بجواز أفعاله على ردها لا لاقطة للمناداة

حينئذ قال في كذا وهذا يقيد بأنه لا ينادى بجمع معاملة النعيم وهو خلاف كلام المؤلف (قوله ورفع الخ) تعطوف على منع
 (قوله ثم في الخصوم) أي أن مرتبة ذلك متأخرة عما تقدم وظاهره ولو كان فهم مسأرون وهو كذلك كما قاله الشيخ أحد
 (قوله قال أصبغ) قال بعض الشراح فهم من كلام أصبغ المذكور أن المتأداة تنزل منزلة الظرف عليه ما انتهى (قوله ولا وكيل)
 أراد به المتقدم من قبل القاضي (قوله ورث كاتباً) أي وجوبه بأعلى ما قاله الشارح وبأعلى ما في الخطأ (قوله شرطاً) حال أي
 حال كون العدة القهراً وممن عدل شرطاً (قوله وأنتا وهما) أي بقية أن تأمل بحيث يأخذ الخدام من الناس ويحمله
 كتاباً ومن كذا (قوله مرضياً) عند الناس أي بأن يكون حسن الخلق ذاهباً حسن هكذا كتبت ثم وجدت في شرح شب ان
 المراد بكونه مرضياً أن يكون معزراً ١٧٤ في العدة كما يشير إليه الشارح انتهى (قوله من أعدل الخ) لا يخفى أنه على

هذا يصح قول المصنف
 واختارهما فالمناسب أن يقول
 ويشترط في هذا الكتاب أن
 يكون من العدل ولو يفتي
 أن يكون من أعدل وهذا معنى
 قوله واختارهما وكذا يقال في
 قوله كرك (قوله يخبر عن الشهود
 في مسألتهم) أي الذين أهدم
 للبولس عندهم يشهدون على
 اقراء الخصوم الذين يقسمون
 بحضور القاضي وغايتهم أن
 تشهد غير خاصين بل كل من
 يشهد عند القاضي وقوله وأما
 من كرك البينة التي التي تشهد بالخلاف
 على المذهب عليهم (قوله فقد صر)
 أي في قول المصنف والاختصاص
 يخبر بما يقال في سيرته وسكمه
 وشهوده (قوله في أي) أي وأنه
 لا بد من تعدده (قوله فليطوب)
 أجاب بجوابين الأول جواب
 بالتسليم والثاني جواب بالمنع
 فالمراد هنا أنه من كرك السر والعلة فتكون الثلاثة من كرك السر فقط ومن كرك
 العلة فقط ومن كرك ما معاً (قوله من كرك السر) أي الذي من كرك الشهود الملائمين له (قوله وكلام ابن غازي يلام عليه التكرار)
 عبارة ابن غازي قوله كرك أي في كونه عدلاً وضافه كركه في الرسالة لا يقل في التركة إلا من يقول عدل رضائي بجميع
 بين الاثنين وأشهد وأدوى عدل منكم من ترصون من الشهاد وهو بذلك على أن شرطه التخصيص مرضياً (قوله مع أنه لا يناسب
 كلام المؤلف) لأنه ليس كلام المؤلف فيما يقول المراد في شأن الشاهد من كركه يقول هو عدل رضا (قوله المترجم بخبر)
 أحاديثاً وبما أن المترجم مطوف على الخصم اختارهما وقوله غير مترجم من كركه يقول أي وهو غير (قوله بخبر) أي
 لا شاهد فيكون الواحد أضعف والعلة لا بد من تعدده (قوله أشوب وابن نايم) يدل من القري بأن (قوله والمخطوط)
 أراد به القاضي وليس المراد من أن تغلب صوته إلى صوته تجري بأن مسجولاً أنه يتعطف على كل من المترجم والمخلف

ورفع أمرهما في الخصوم (ش) قال أصبغ يفتي القاضي إذا قعدان يأمر بالنداء
 في الناس أن كل يقيم لم يبلغ لأوصى له ولا وكيل فقد جرت عليه وكل قسمه متوجب
 للولاية فقد صنعت الناس من مدايقه ومتاجرته ومن علم مكان أحد من هؤلاء
 فابرقه الملائكة في عليه في دأبه هذا أو باع عنه أو ابتاع عنه فهو مردود انتهى ثم بعد
 ما صير ينظر بين الخصوم من تقديم وتأخير ومساواة وغير ذلك كما يأتي عند قوله
 وأيسر بين الخصمين (ص) ورث كاتباً عدلاً شرطاً كرك واختارهما والمترجم
 مخبر كالمخلف (ش) يعني أن القاضي يثبت كتاباً عدلاً يثبت الوقائع التي يحكم
 فيها ويشترط في هذا الكتاب أن يكون من أعدل الموجودين مرضياً عند الناس كما
 يشترط في التزكي أن يكون عدلاً مرضياً ويختار القاضي التزكي والكتاب باعتبار
 كونهما من أعدل الموجودين والمراد بالتزكي هنا هو أن يكون عيناً للقاضي يخبر عن
 الشهود في مسألتهم وأعمالهم وأما من كرك البينة فبأنه لا يفتي من التعدد وبعبارة
 فإن قلت أن أراد من كرك السر قد صر وان أراد من كرك العلة فبأنه لا يفتي في خلافه هذا
 فالجواب أن المراد من كرك السر ذكره كالتزكي غير ما صر وهو شرط كونه عدلاً
 أو يقال أن المراد هنا المختار شخص يخبر بما حوالا من يشهد عنه من شهود وغيرهم
 بخلاف السابق فإنه المختار لغيره بما يقال في شهوده فبأنه لا يفتي في الواحد وكذلك المخلف
 غازي يلزم عليه التكرار مع أنه لا يناسب كلام المؤلف فأنظره ان شئت والمترجم عند
 من لا يعرف العربية أو عند من لا يعرف العربية فلا يخبر في الواحد وكذلك المخلف
 القيم عن القاضي جميع القري بأن أشوب وابن نايم أن أحسنه للقاضي خصوم يشككون
 بقوله العلة ولا يفتي كلامه يفتي أن يترجم عنهم رجل ثقة أمين عدل وإن شاء أحب
 إلى ويجزى الواحد ولا تقبل ترجمة الكفار أو الأعداء والمخطوط ولا بأس بترجمة المرأة أن

كانت
 فالمراد هنا أنه من كرك السر والعلة فتكون الثلاثة من كرك السر فقط ومن كرك
 العلة فقط ومن كرك ما معاً (قوله من كرك السر) أي الذي من كرك الشهود الملائمين له (قوله وكلام ابن غازي يلام عليه التكرار)
 عبارة ابن غازي قوله كرك أي في كونه عدلاً وضافه كركه في الرسالة لا يقل في التركة إلا من يقول عدل رضائي بجميع
 بين الاثنين وأشهد وأدوى عدل منكم من ترصون من الشهاد وهو بذلك على أن شرطه التخصيص مرضياً (قوله مع أنه لا يناسب
 كلام المؤلف) لأنه ليس كلام المؤلف فيما يقول المراد في شأن الشاهد من كركه يقول هو عدل رضا (قوله المترجم بخبر)
 أحاديثاً وبما أن المترجم مطوف على الخصم اختارهما وقوله غير مترجم من كركه يقول أي وهو غير (قوله بخبر) أي
 لا شاهد فيكون الواحد أضعف والعلة لا بد من تعدده (قوله أشوب وابن نايم) يدل من القري بأن (قوله والمخطوط)
 أراد به القاضي وليس المراد من أن تغلب صوته إلى صوته تجري بأن مسجولاً أنه يتعطف على كل من المترجم والمخلف

ان يكون عدلا (تنبه) قد بين ان الحاشية التي يبعثه القاضي لتصلت بكنى فيه الواحد وانظر هل يكتفى عند مرسله
وغیرہ عند مرسله فقط والظاهر الاول قاطع (قوله ابن الخوازمي) هذا الكلام بشد ان اوفى كلام المصنف بكناية الخلاف
وحاصله ان معنى قول المصنف واحضر العلماى وشاورهم ولا معنى للصور الاشارة بهم وهذا اشارة لقول اشهب وقوله
اوشاورهم اشارة بكناية قول مطرف وابن الماجشون وهذا على ما في بعض نسخ المصنف من التعريب وفى بعضه بالواو
تسكون اشارة الى قول اشهب خاصة ان قدس من ان من لازم الحضور المشاورة والا فلا فائدة في الحضور ثم لقول مطرف ثم ان
الخلاف المذكور حيث كان ذكره في حضورهم وعدمه سواء كان فكره في حضورهم ولا غير وجب حضورهم وان كان
فكره في عدمه منع ثم ان مثل الاول لم يوجد في نسخة القضاء فلا يتصور وجود قاض شرعاً في هذه الصفة (قوله اعطقه على
المصنف) المناسب ان يقول له طقه على العلماى من قوله واحضر العلماى واذا بالعلماى من الجملة ان كان يجهل الاحتمال
ان يظهر لهم غير مظهره ليلزمه بعد اجتهاده مثل مظهر لهم لا تقليد اهل الاجتهاد لا يقدرون منه ومن مقلدى مذهبه ان كان
مقلداً الا ان الزيادة كراهه لا ينبغي ان لا يكون مطلوباً بذلك الا اذا لم يحضره في ١٧٥ الواقعة ثم اقول والظاهر احضارهما

مطلقاً كما هو ظاهر النقل ويحتمل
ان لا تكون اولى بكناية الخلاف
بل للتعريب (قوله بل احضار
الشهود واجب) فيه نظر بل
المعذور ان اشار الشهود مصحب
(قوله وهذا مبنى على ان احضار
العلماى مصحب) هو هذا قول
الاكثر كما في نوت وما تقدم من
موضع الخلاف يهمل به لما روي
على مقابله (قوله خمسة وهم
الخ) هذا ربما يفيد انه يمتنع
عطف النسوة على المعرفة وليس
كذلك فالاولى ان يقال انما
جوده لاجل ان لا يترجم من
التعريف خصوص الشهود
المعينين بل المطلوب حضور اى

كانت من اهل العقاب الخ (ص) واحضر العلماى وشاورهم وشهودا (ش) ابن
الموازي الاحب ان لا يقتضى الاجتهاد اهل العلم وشاورهم وهو قول اشهب اقله عن
رضي الله عنه لانه كان اذا جلس احضر اربعة من العصاة ثم استشارهم فاذا رآوا مائة
امضاء ومنع من ذلك مطرف وابن الماجشون فالاولى ان ارتفع عن مجامعة شاورهم
كذلك هو رضي الله عنه قال ابن المواز لا يجلس للقضاء الاجتهاد شهود عدول
يحفظون اقوال انهم خوف رجوع بعضهم عما اقر به وظاهر كلام المؤلف ان
احضار الشهود مصحب اعطقه على المصنف وهو العلماى من قوله احضر العلماى وليس
كذلك بل احضار الشهود واجب وهذا مبنى على ان احضار العلماى مصحب وانما على
ان ذلك واجب كما هو ظاهر التوضيح فالعطف المذكور بقصد الوجوب من غير
اشكال وانما جرد الشهود من ال خمسة توهم عطفه على الضمير المذكور في قوله او
شاورهم (ص) ولم يقتض خذومة ولم يشتر مجلس قضائه كسابق وقراض
وابضاع وحضوره لادى الاشكال (ش) يعنى ان القاضي لا يفتى في المعضونات لان
انهم اذا عرف مذهب القاضي تمسك الى الوصول اليه والى الانتقال عنه الا
ان يصحكون السائل مستفتيها طبعية وايهذا يجوز لقناني ان يحضر مجالس
العلم فيعلم ويتعلم والمراد بالخصومات ما شأنه ان يخاصم فيها وان لم يقع بالفعل

شهود ويمكن الجواب بان الاصل تناسب المتعاطفين اى فذا لم يعلم انه غير مطرف على الضمير في شاورهم وقته ان العلماى معرفة
فلا فرق بين عطفه على الضمير وعلى العلماى والجواب ان العدول له منه عدم العطف عليه وبعد ذلك لا يكون عطفه الاعلى
العلماى (قوله ولم يفتى في خصومة) لا يقتضى ان قصد الاخبار بان الحكم كذلك وليس كذلك من غير قصد ان يفتى في خصومة فلا يريد
ان يقال لم يفتى الماضي لا لئلا المستقبل فالنائب لادون لم (قوله ولم يشتر) اى ولم يسبق (قوله تمسك الى الوصول) اى اذا اتي على
غرضه وقوله والى الانتقال عنه اى اذا اتي على غرضه (قوله وان لم يقع بالفعل) حامل ما في المقام كما لو اخذ من كلام بعضهم
ان قول المصنف في خصومة محتمل ان يرد ما شأنه ان يخاصم فيه اى يقع فيه الخصومة وعليه فلا يقتضى فيما يذم الحكم ويحتمل
ما يقع فيه الخصومات بالفعل وشاورنا ذهب الى الاول لانه الموافق لما في التواضع وحسنه فقوله الان يكون السائل مستفتيها
معناه كاتبة يدعها بالانواع لان يكون السائل من المتعلمين الطالبين لمعرفة الحكم اى يكون السائل في مسائل الصلاة
والنجس مثلاً مما لا يقع القضاء فيه فيكون لقاضي ان يشته في ذلك السائل وانظر اذا كان يدرس وحضر انهم والدرس يتعلق
بذلك الخصومة وفيه كلام بعضهم انه يجوز ولا يقع النقص من المجلس وعندي انه ان قد وان يهمل الكلام بحيث لا يقع

انقسم والاخر ما انقسم اقل (قوله على هذا اقلية قبايلته انقسام) أي قبيلته الحسك (قوله ان انقسم على) أي انقسم
 اليك امة لانهم احرمة (قوله بخياره الولاة لهم مقدرة) أي اسقطهم بجان اصلاح الرعة وقوله والريعية مملوكة أي لا يورث
 الى اخذ أموالهم بسبب الحماة وافضن الذي يحصل له أي الرعية لقد رتب لهم كونهم - كما على - منهم غيرهم من تعاطي الامتعة
 التي يقع فيها التجارات لاجل ان يأخذوا خافضها غير متفلاور بها قال عمر بن عبد العزيز بخياره الولاة من ان يراط الساعة (قوله وان ذكر
 ابن جرير في وجوده في المذهب) غير مسلم ١٧٦ بل موجود في المذهب والظاهر ما قاله ابن شاس (قوله ليس للقاضي ان

(سالف) تتبع ثمانية قال في قول
 المصنف كسلف ظاهر معناه أوله
 ولكن قال ابن مردودك الظاهر
 ان المراد سلفه من غيره لا اعطاه
 السلف انتهى أقول وارتضاء
 بعض الشيوخ لا سلفه للغير
 معروف فلا ينهي عنه (قوله)
 وكذلك لا يجوز له ان يحضر
 وإية) أي على طريق الكراهة
 (قوله) فانه يجب عليه كغيره
 لا يعني ان الذي عند ابن مردودك
 انه يجوز له ان يحضر وإية
 السكاح ولا يجب عليه تخالف
 غيره لانه يطلب منه التزعم
 نأيد الناس لتقوى كلمته وهو
 الرابع كما به من حج (قوله من
 الولم) أي ان الولمة مأخوذة من
 الولو وهو الاجتماع (قوله) والمراد
 الطعام) أي والمراد بالولمة الطعام
 والحاصل ان الولمة بمعنى الطعام
 مأخوذة من الولو وهو الاجتماع
 والاشد دائرة أهم من دائرة
 الاشتقاق (قوله) وقبول هدية
 ظاهر النقل الكراهة لا الحرمة
 فهو الموعول عليه خلافا لقول

الشارح لا يجوز ان كان ظاهر المزمع (قوله ولا نهائى الخ) أى لان الهدية التى لرجل متبع
 ودفع مبرقافى الخ أما الهدية لافان فى لافان وقد قبلها التى على اقله مبرقافى وقد قال تاجدوا واصلوا (قوله من لا يرجو)
 وأما من يرجونه الخ فهو حرام (قوله ولا يجوز قبله) وقبول الهدية ممن المتبعين (أى يجرى) وهو ممن المتبعين أى من أحد
 المتبعين هذا اذا كان لشهادة الماطل وأما اذا كان للشهادة لغيره فكذلك ان كان متبعه والافان (قوله قلته) أى تمة
 (قوله وفى قول هـ) يمتنع اعتداده) إضافة هـ لما بعد ولا أى التبعين الصدقة يسو وقدمه اذ هو الذى اذ يمتنعها الهدية
 فيقتضى ان فيها أولون وليس كذلك اذا لمضى حيث وفى قول هـ يمتنع اعتداده قبل الإزالة اعتداده الهدية أى لا

(قوله يعني هل يحرم الخ) الذي في عجم ان القولين في الجوارح وعدمه والعقد محقق المنع والكراهة وظاهر القاطع مطرّف وعبد
المالك الكراهة وهو الصواب (قوله كان يهدي اليه) أي كانت معناده الخ أي مساوياً لذلّه اقدوا وصفة وحسن الاثر بد (قوله
أي احضاره) تفسيره للزام الهمدودى الحكم فالقوله يكره في حقه احضار الهمدودى الحكم أولاً يكره ووجه القول الاول
الوفاء لهم بعد خلو عليه واقرّ بانهم عليه بخط الجزية لان ذلك تعظيم بينهم لان السب لا تعظيم شرعي فيه (قوله وسوى
بينهما ابن عات) في شرح حب ولما كان من عنده أي من عندها بن عات لم يترجح عند المصنف حتى يجهل من القوانين انتهى
وخلاصة ذلك ضعف ما قاله ابن عات (قوله) ويمنع كما قاله الشارح (الخ) أي لما ١٧٧ قيس من اذهاب الغاية (قوله) ويكره
الخ) الاول في محمول المنع في كلام الشارح على الكراهة

ودوام الرضا في التصكيم الحكم قولان (ش) يعني هل يحرم على القاضي ان يقبل هذه من شخص كان يهدي اليه قبل ان يتولى وظيفة القضاء أم لا يحرم عليه ذلك بل هو مكروه في حقه قولان وهل يكره في حق القاضي ان يحكم في حال مشبه في المطر بن أولاً يكره قولان والمراد بالشئ السعي كان ماشياً او راكباً وهل يكره في حقه ان يحكم متسكلاً لان فيه استحفافاً لما مضى من ولاه مرمية أولاً يكره فيه قولان وهل يكره في حقه ان يلزم الهمدودى الحكم اذا كان في حقه أي احضاره الحكم أولاً يكره ذلك نفسه قولان وتخصيصه الهمدودى بالذخري يخرج للضرورة فانه لا يكره احضاره وهم الحكم عليهم في الاحداث لم لا يعظمون الا حقه كتعظيم الهمدودى لست وسوى بينهما ابن عات وهل للقاضي ان يحدث جلساً لاجل ضمير تزل به ليوح قلبه ويرجع اليه فهمه أو يمنع كما قاله الشارح أو يفتكره كما قاله البساطي قولان وهل يشترط دوام الرضا لنفسه في التصكيم الى ان يحكم الحكم أولاً لا يشترط وليس لاحدهما ولاهما الرجوع قبل الحكم قولان بخلاف القاضي فلا يشترط فيه دوام الرضا بل انزع لان التصكيم دخلاً عليه باختباره ما يحتاج اليه الحكم فانه الزام لان القضاء الاختيار بالحكم الشرعي على وجه الزام (ص) ولا يحكم مع ما يدّش من الفكر ومضى (ش) يعني ان القاضي لا يحكم مع ما يدّش من غم فكري أي يكره ذلك لانه أصل التكرار والاحرام عليه الحكم وبعبارة أي يكره للقاضي ان يحكم مع ما يدّش من غم فكري كالحزن والحزن والغضب والنقص وهو ضيق النفس واذا وقع وتزل مضى والمحق مشد (ص) وعزى شاهد زور في الملبس ولا يعلق رأسه ولا يعضه (ش) يعني انه يجب على القاضي ان يعزى شاهد الزور وهو ان يشهد بما يعلم عدوان طابق الواقع لاجل شهادته الزور وبما يراى بالمدّ عليه بذلك في الملبس ان الناس لم تدع غيره ولا يعلق له رأساً ولا يعلق ولا يشهد بوجهه بالسواد قال ابن عبد الحكم ارى ان يطاف به ويشهر في المسجدين الحاق وحسن ما يعرف به جماعة الناس ويضرب به ضرباً موعظاً ولا يعلق رأسه ولا يعضه ويكتب بشانه وما يثبت عنده كما يابى بشهته استخار فعه عند اللقاء والبال في شدة يعني

قال في عجم قائلاً وظاهر كلام شفتنا ليس كذلك (قوله والمحق) احضر الهم (قوله) والمحق (قوله في الملبس) مهتور مقتدور الجماعة من الناس وان لم يكونوا اشراقاً وقوله بشانه يعني عن قوله في الملبس يعني عند الوضوء فيصعب على مجموع ما ذكر من التزويكونه في الملاعة ما هو منسب على خصوص التزويكونه في الملاعة انه مندوب فقط (قوله ولا يعلق رأسه) أي يعلق في مكانه أي بان يعلق رأسه على وجهه يصلي به تعذبه ولهم بعض شيوخنا قال أي كراس السودان وبعض العرب فانه عندهم شين أي يكره فيها يظهر كما في حجب أو يحرم كافي شين وهو الحسن وقوله لا يعضه أي يحرم وقوله ولا يستخار فعه عند اللقاء والبال في شدة يعني

هـ) قائمة هـ أول ظهوره شهادة الزور بالوقوف في خلافة القويون (قوله في حكاية طريقتين) في معنى من أي من طريقتين محكمتين (قوله وطريقه ابن رشد) هي الطريقة الثانية فيكون ذلك من كلام ابن عبد السلام أي فيقال ان كان ظاهر العدالة نقولان وغير ظاهرها لا يقبل اتفاقا قالوا ثم وطريقه ابن عبد السلام أن يسيب القصة وطريقه ابن رشد أقرب لظاهر الروايات فان شهد قبل التوبة لم يقبل اتفاقا لانه فاسق وان شهد بعده وقبل التوبة لم يقبل التوبة لم يقبل التوبة فيه وكذلك اظهر المواقف واذا ذكرنا تعدد فنفسه بالزور انه لو كان نسقه بغيره ثم شهد بعد ما تاب فانه يقبل (قوله وأما القاضي اذا عزل الخ) الفرقان حكمه لما كان لا يتقاضى الا في مسائل معينة كخالف قاطع أو جلي قياس كإيائى في شدد عليه (قوله اذا عزل بلخصه) قال عجم ينبغي تقييد البلصحة بان يكون ١٧٨ جورا فقط ثم قال عجم بعدو ظاهر ان نسقه بغير جور ليس لهذا الحكم (قوله بعد ان جاء تابا)

أي قبل الظهور عليه كذا في قوله المسئلة (قوله فانه يؤجر على ذلك) ظاهره انه راجع الفعل وفي هـ وب وشب انه مرجوح وترك أدبه أولى ثم رأيت في ذكر من ابن القاسم انه قال لو أدب لمكان ذلك أهلا وعن يمينون لا أدب عليه انتهى فيكون كلام شارحة اما مشيا على كلام ابن القاسم فتأمل (قوله ومن أساء على خصمه الخ) وكذا على القاضي مجلس حكمه والحكم به على من يجلسه في هذه المسائل يستثنى من قوله لا يحكم به على الا في التعدل والتجرب بخلاف الامام فيحكم به على البدر (قوله مرصد) يشق المأم أي موقع خلاص الامراض (قوله كذبت فيها ادعت به على) بل لو قال كذبت فقط ويحمل على ان المراد فيما ادعت به على وأما ان قال كذبت في شيء آخر غير ما ادعا عليه فانه يؤدب لانه اذا عنته أي وظلت أو ظلت أو ظلت وأما يحق فيؤدب ولم يكن ماذ كرم انتم المجلس الشرع لان لم يتعلق بالخصومة بخلاف الاسامة (قوله بخلاف ما لو قال للشاهد الخ) قال ابن كثة ان قال لخصمه شهدت على من يزور فان عني انه شهد عليه يباطل لم يعاقب وان قد اذاه والشبهة شكل بقدر حال الشاهد والمشهد عليه انتهى ويقبل قوله فيما ادعى انه اراده الاقرنة تكذيب (قوله لانه لا يلزم من الباطل الخ) كن يعلم ان الشخص عند آخر حقاقتهم ان الذين وقاه بغير علم الشاهد فاذا شهد بذلك ففسى في نفس الامر باطلا الا انما ليست زورا شاهد الزور هو ان يشهد بغير علم الشاهد الباطل هو ان يشهد بما يدعيه عدله بما يوافق الواقع (قوله وما يخفى فوائده) أي ومدى ما يخفى فوائده في المباشرة حذف لان التقديم بين المسافر وبين ديب الطعام كشكاح استيق

مع (ص) ثم قبوله تردد وان أدب التائب فاهل (ش) يعني ان شاهد الزور اذا عزله القاضي كما مر ثم تاب وحسنه فقبل قبول شهادته بعد ذلك أولا قبله قبل تردد في حكاية طريقتين ذكرهما ابن عبد السلام فقال الاول ان كان ظاهر العدالة الفحش شهد به بالزور لم يقبل اتفاقا وان كان غير ظاهرها فقولان الخ وظر بقا ابن رشد - دب عكس ذلك وأما القاضي اذا عزل بلخصه لا يتجاوز توليته بعد ذلك ولو صار عدل أهمل زمانه ثم ان الامام اذا عزر شاهد الزور بعد ان جاء تاب فانه يؤجر على ذلك وهو اهل لذلك وقد وضع الشيء في محله فقوله فاهل خويلد ما يحذف لان جواب الشرط لا يكون الاجابة (ص) ومن أساء على خصمه أو مغب أو شاهد (ش) يعني ان القاضي يجب عليه ان يؤدب من أساء على من ذكره ان وقعت الاسامة بين يديه من أحد الخصمين على الاثر كما ظلم يا فاجر او على المقي أو الشهود كقته ون على وتشمدون على لأدري اكلم من فانه يعز زولا ونظيمة القاضي انه مرصد لاص الاعراض كانه مرصد لخلاص الاموال ولا يحتاج فيه ان كليلية بل يستدعي على التوفيق بحسب الشرع والحق حدث قد لا يعمل للقاضي تركه (ص) لا يشهدت يباطل كلفه كذبت (ش) يعني ان من قال للشاهد شهدت على يباطل فانه لا يعز القاضي على ذلك كما اذا قال لنصم عند دعواه عليه بشيء بين يدي القاضي كذبت فيما ادعت به على بخلاف لو قال للشاهد شهدت بزور فانه يعز زولا لانه لا يلزم من الباطل أن تكون الشهادة زورا لان الباطل بالنسبة للواقع لا بالنسبة له له فقديشم دبني يعلم كدين مثلا وهو في نفس الامر قضاء ولا مضرة في ذلك بخلاف الزور وهو ان يشهد بما لا يعلم هذا (ص) وانسق بين الخصمين وان مسلما وكافرا (ش) يعني ان القاضي يجب عليه أن يسوي بين الخصمين في المجلس والقيام والكلام ورفع الصوت عليهما ولو كان أحدهما مسلما والاخر كافرا ويجعل نظره ونفكره اهما على حد سواء (ص) وقدم المسافر وما يخفى فوائده ثم السابق قال وان

فما قبل الدخول ويخاف ان آخر النظرة انه قد دخل فيه او طعمه ام يسرع اليه التغير (قوله فانه يصار الى القرعة) أي اذا كان يحصل للمسافر الضرر واستويا والاقدم الاشد ضررا (قوله او مرتين) أي اوجبا آتيتين معطوف على قوله استويا (قوله فينبى تقديم السابق باحد الحقيقتين) ولومعه طول واعلم ان شارحنا فرض الحقيقتين في السابق الغير اوما المسافر قد قدم بهما بين ولو حصل طول (تنبية) في تمخير المصنف بقوله نظر اذ ما ذكره المازري مستغاد عما في النوادر كما ذكره ابن عرفة (قوله للنساء) أي الا ان يحضر جن لا الخدرات واللاق يتضح من مصاح كلامهن فيمكن ان يبعثا من في منزلهن (قوله عطف على قوله وقدم السابق) فيه شبهة لانه لا عطف فالاولى ان يقول تشبيه بقوله ثم السابق (قوله يقدم الاول فالاول) أي في الاجابة (قوله وكذلك المدرس يقدم الاول فالاول) أي في القرعة (قوله والاقدم الا كدفا لا كد) أي كصاحب الدعا فانه يقدم على غيره (قوله ويقدم في القرائن من فيه نافله) أي فضيلة وهذا مستأنف ١٧٩ ومثله المدرس على ما قاله بعض الشيوخ

من ان الطالب الذي لا قابلية له ينبغي ان يقدم عليه غيره وعلى هذا فلا يلتفت لعرف ولا غيره لاني المقرئ ولا في المدرس هذا هو الظاهر دون ما تقدم من ان المقرئ كالطعام يعمل بالعرف والا فلا كدفا لا في حقي قوله والمقرئ (قوله لمحصل كفة المتافع) أي ترجيح كفة المتافع على قلنا (قوله وامر مدع المخ) لم يعرف المصنف الدعوى وعرفها ابن عرفة بقوله قول هو بحيث لو سلم اوجب لقائله حقا ولها شروط كالمصنف بعض اوزاد غيره معتبرة متعلق بها فرض صحيح لم يكذب العادة واحترق بقوله معسوبة من شعور دعوى القصة والشبهة وبفرض صحيح من دعوى اجرة على محرم وبقوله لا يكتسبها العادة من

بحقن بلاط لم اقرع (ش) يعني انه اذا تعاديا عند القاضي المسافرون وغيرهم وتراجوا على التقديم فان المسافر يقدم على غيره وجوباً يريد ولو كان غيره سابقا عليه ما لم يحصل له قيم ضرر بسبب تقديم المسافر عليه فان حصل الضرر فانه يصار الى القرعة وكذلك يقدم الذي يتضح فانه اذا تقدم غيره عليه وبعبارة المسافر وما يتضح فانه مرتبة واحدة فيقدم ما هو اشد ضررا فان استويا اقرع ثم بعد تقديم المسافر على غيره يقدم السابق في الزمان على المتأخر عنه فالمازري من عند نفسه ولو كان بحقين اذا كان لا يطول فيحالفان لم يعلم السابق منهم ما لم يستويا في السبقية بان حضرا معا او مرتين الا ان الاول منهما لم يعلم فانه يصار الى القرعة وصفتها ان تكتب امما ثم في رفاع وتخطا فنخرج اممهم يقدم على غيره ولا مفهوم لحقين بل المدار على عدم الطول فان حصل طول فينبى تقديم السابق باحد الحقيقتين وتأخير حقه الا شرعيا عليه كما اشار اليه بعض (ص) وينبغي ان يقرود قتا او يوافق النساء (ش) يعني انه ينبغي للقاضي ان يقرود قتا او يوافق النساء كانت خصوص من فيما بين اومع الرجال لانه استرلهن وقوله (كالمقرئ والمدرس) عطف على قوله وقدم السابق يعني ان المقرئ يقدم الاول فالاول وكذلك المدرس يقدم الاول فالاول واما الطعام والقروان والمقرئ سائر المتنافعين ان كان لهم عرف على عليمه والاقدم الا كدفا لا كد ويقدم في القرائن من فيه نافله على غيره لمحصل كفة المتافع على قلنا (ص) وامر مدع بغير دقوله عن مصدق بالكلام والافعال طالب والا اقرع (ش) فقوله تجرد المخ صفة للمدع وقوله عن مصدق أي بغير بينة أي ليس في قوله ما يصدق الا اليقينة وهو التي لم تنكح بجهود او اصل أي بغير بينة لان اليقينة معهود او اصل لكن لا يشترط تجرد مدعي بغير بينة فيمدد مدخل يعني ان القاضي دعوى دائره حاشية تصرف فيها المدة الطويلة والمدعي حاضر ساكت فان قيل في هذا تقدم التصديق على التصديق بالكلية متعلق بما فرض الطالب لا ضرر في تقديم التصديق على التصديق بالكلية متوقف على كونه مدعيها فليزم الدور فالجواب لا نسلم ان كونه مدعيها متوقفا على كلامه امكان حله يتصدق خصمه انه المدعي وبغير ذلك وقوله والافعال طالب أي وان لم يبين المدعي من غيره فالجواب هو الطالب بنفسه او برسوله او خاتم او ورقة او غيره ذلك تقدم دلالة القرينة الحال على صدقه وقوله والا اقرع أي والافعال ادعي كل امة الجالب ولم يسطع على تقديم احد مدعيه بعبارة المدعي من يقول كان اقليم طالب ان سكت والمدعي عليه باليكس كافي بشرح الرسل من ان المدعي عليه هو من يقول لم يكن او ان سكت يطلب (قوله فيمدد مدخل المخ) ولا بد ان يراد ان آخر هو تصديق المدعي عليه فصار المدعي من غير دقوله عن مصدق أي بغير بينة او اعتبار المدعي عليه

دعوى دائره حاشية تصرف فيها المدة الطويلة والمدعي حاضر ساكت فان قيل في هذا تقدم التصديق على التصديق بالكلية متعلق بما فرض الطالب لا ضرر في تقديم التصديق على التصديق بالكلية متوقف على كونه مدعيها فليزم الدور فالجواب لا نسلم ان كونه مدعيها متوقفا على كلامه امكان حله يتصدق خصمه انه المدعي وبغير ذلك وقوله والافعال طالب أي وان لم يبين المدعي من غيره فالجواب هو الطالب بنفسه او برسوله او خاتم او ورقة او غيره ذلك تقدم دلالة القرينة الحال على صدقه وقوله والا اقرع أي والافعال ادعي كل امة الجالب ولم يسطع على تقديم احد مدعيه بعبارة المدعي من يقول كان اقليم طالب ان سكت والمدعي عليه باليكس كافي بشرح الرسل من ان المدعي عليه هو من يقول لم يكن او ان سكت يطلب (قوله فيمدد مدخل المخ) ولا بد ان يراد ان آخر هو تصديق المدعي عليه فصار المدعي من غير دقوله عن مصدق أي بغير بينة او اعتبار المدعي عليه

(قوله فمدعى معلوم الخ) اعلم أن المدعى يرجع إلى تصور المدعى عليه فلا بد أن يكون مميّزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحقق راجع يلزم المدعى بأنه ما لا يتعارض منه التزاع فهو من نوع التصديق فلا اشتراط العلم لا يستعمل في طلبه حتى ولا اشتراط التحقيق لا يستعمل أن في عليه كذا وما أشبهها (قوله ولم يذكريه) وأما لؤذ كريبه فيجوز فيه ما جرى على كلام المازري من أن المدعى عليه ما لا يجيب بالانكار أو بالتقصيل (قوله حيث لم تكن دعوى اتهام) فيسهل أن دعوى الاتهام ترجع للثان أو الثالث فالذي مناسب أن ١٨٠ يقول مشى هنا على قول وهناك على قول (قوله ولكن جهلت قدره)

وأما لو قال في نفسه مدعى أو متدع من ذكر قدره فلا تسمع حتى عند المازري وبقيت مثله ثالثة ليست محل خلاف ككلمة وهي أن يدعى جهل المدعى به ويدل على ذلك قرينة كسعادة بينه وبينه لا يعاين قدره وفي هذه مقبل دعواه اتفاقا (قوله) فان لم تقبل فلا يلزم باقراره أى والثاني باطل لعدم القبول باطل فالصواب القبول (قوله فهو الذى يقوله المازري) أى القبول وقوله وان كان احتج بمحصل ان الواليعال فيكون جازما بأنه احتج بدليل آخر غير ذلك ويحتمل أن تكون للمصلحة بان يصحكون الشارح مترددا هل احتج بذلك أم بغيره (قوله) فان قلت الخ أى أنه في الاقرار يلزم بالتفسير لغير خلاف الدعوى فهى في حقه فلا يلزم فهو قياس مع الفارق وحاصل الجواب أن الموجب للتفسير هو الاقرار اللازم والموجب لعمدة الاقرار به هو المنطق به فهو

يا مدعى المدعى وهو الذى تجرد قوله عن بصدقه الا ان بالكلام أى بالدعوى فقوله وأمر وجوب أى يجب ذلك فان ادعى كل منته أنه المدعى ولم يعلم أى ما كان الجواب بنفسه أو برسول القاضي مثلاً بمجلس الشرع يقدم على غيره فان لم يعلم الجواب منهم فانه يصار الى القرعة (ص) فمدعى معلوم محقق (ش) يعنى ان شرط الدعوى من المدعى المدعى جهة على المدعى عليه أن تكون بشئ معلوم محقق كما اذا قال في عليه ما تم من شئ مبيع مثلاً فاحترز بالمالوم مما لو ادعى عليه بشئ مجهول كبنى عليه شئ لم يذكريه فانها لا تسمع وبالحق مما لو ادعى عليه بشئ مظنون أو مشكوك فيه فانما لا تسمع وقوله محقق أى حيث لم تكن دعوى اتهام فلا يخالف ما باقى في باب الشهادات في قوله واستحق به يمين ان حق (ص) قال وكذا شئ (ش) يعنى أن المازري قال من عند نفسه انه اذا قال في عليه شئ من بنية معاملة مثلاً وأنا لا حقيقة ذلك ولكن جهلت قدره فانه يلزمه أن يجيب عن ذلك إما بالتفصيل وإما بالانكار جله ان ذلك له وأهل قول المازري هذا هو المذهب فقد قال البساطى عنده انه صواب وأنه يلزم المدعى عليه جوابه باقرار أو انكار قال وبانه أنم قالوا يقبل الاقرار بشئ وسينتهأ ما أن يقولوا تقبل المدعى بشئ أم لا فان لم تقبل فلا يلزم باقراره وان قبلت فهو الذى يقوله المازري وان كان احتج بغير ذلك فان قلت اقراره بشئ يلزم تفسيره فراجع للتفسير منه وأضغ غيره اذا قدرنا الزامه بالتفسير فروع الزامه بالاقرار بشئ فتأمله ١١ (ص) والاصل تهم كاطن (ش) يعنى أنه اذا لم يدع البديع بشئ معلوم محقق بل قال أظن أن لى عليه حقا فان هذه الدعوى لا تسمع ما لم يوافق الظن ككما باقى في قوله واعتمد البتة على ظن قوى كخطأ آيسه (ص) وكفاهه بت و تزجت وحل على الصحيح والافسالة الحاكم عن السبب (ش) تقدم أنه قال فمدعى معلوم محقق وأشارنا الى أنه لا بد في صراح الدعوى من تعيين السبب ويكتبه أن يقول لى عليه ما تم من سلف أو من بيع أو من تكاح وما أشبه ذلك ولا يلزمه أن يقول شراء مبيعاً أو نكاحاً مبيحاً بل هو محمول على الصحيح حتى يمين خلافه فان لم يثبت المدعى عليه لسؤال المدعى عن السبب الذى ترتب الحق به فان الحاكم يقوم مقامه في ذلك وجوباً عليه ويسأل المدعى عن ذلك السبب اذ لعله في الاصل باطل

وأما لو قال في نفسه مدعى أو متدع من ذكر قدره فلا تسمع حتى عند المازري وبقيت مثله ثالثة ليست محل خلاف ككلمة وهي أن يدعى جهل المدعى به ويدل على ذلك قرينة كسعادة بينه وبينه لا يعاين قدره وفي هذه مقبل دعواه اتفاقا (قوله) فان لم تقبل فلا يلزم باقراره أى والثاني باطل لعدم القبول باطل فالصواب القبول (قوله فهو الذى يقوله المازري) أى القبول وقوله وان كان احتج بمحصل ان الواليعال فيكون جازما بأنه احتج بدليل آخر غير ذلك ويحتمل أن تكون للمصلحة بان يصحكون الشارح مترددا هل احتج بذلك أم بغيره (قوله) فان قلت الخ أى أنه في الاقرار يلزم بالتفسير لغير خلاف الدعوى فهى في حقه فلا يلزم فهو قياس مع الفارق وحاصل الجواب أن الموجب للتفسير هو الاقرار اللازم والموجب لعمدة الاقرار به هو المنطق به فهو

الاصل فصيح قياس الدعوى على الاقرار بعد فاعول عليه الاول فنقول المصنف قال وكذا شئ لا يلزمه مقابل ما تقدم من أنه لا بد أن يكون مدعوماً (قوله بل قال أظن) وكذا أشك بطريق الاولى (قوله بما يتقارن) اعترضه بعض الشيوخ بأن ما باقى جازم في اللفظ ومعتد على ما يحصل الظن كخطأ آيسه وما هنا فهو مبرح بالظن فلا تسمع دعواه ولو قرى بناء على أنه دعوى الاتهام لا تقبل والمعتد بقولها (قوله بل هو محمول الخ) أى لان الاصل في عقود المعلنين العمدة (قوله) فان لم يثبت الخ أى فلا حافا فدين الموضعين أو يقال أنه مشى على قولين فتسمع ما هنا التيسر وفيما سأل أى شهود (قوله) وكلام صاحب الامام يقدم على غيره

(قوله ومثل هذا) أي أتى بالثالث الثاني مع الأول (قوله ثم مدعى عليه) تقدم أن المدعى من تجرد قوله عن مصدق وان شئت قلت المدعى من ادعى خلاف الظاهر وأما المدعى عليه فهو ١٨١ من ادعى الظاهر (قوله يجمعهم وشري) هذا

خلاف ما قاله ابن فرحون فإنه

قال المعهود الجاري بين الناس

والاصل في الحال المستحب

(قوله يعني أن الشرع يقضي

بمصدقهم) أي عهد في الشرع

فصدق ذي الامانة وعلى كلام

شارحنا يصح قول المصنف

أو اصل لأجابه باعتبار مثل

به وذلك لأنه عهد في الشرع

أن الأصل في الناس الحرية إلا

تري إلى ما في شرح عب حيث

قال لانهم إلى الحرية الأصل في

الناس شرعا وانما أهم الرق

من جهة السبي (قوله الآن

ثبت عليه الحواري) أي حوز

المال هذا معناه قطعا كما يشهد

الثقل وقوله فيسحب فتكون

دعوى الحرية نالفة عن الأصل

ولا تسمع إلا بينة لا يكون مدعى

فان قلت الأصل الملاءة ومن ادعى

انقر لا شذاز كاذب صدق الا

لربية مع أنه مدع خلاف الأصل

قلت الملاءة ليس هو الأصل وانما

هو الغالب كما بين هناك ولكن

ذكرنا أن المدين إذا ادعى العسر

أنبته يسمع أنه مدع أن الأصل

ويجيب بأن الأصل تركها هنا

وصار المنظر إليه هو الغالب

كذا في الشرح (قوله وهو

المشهور) ومقابلها بالإن المواز

من أن الخلطة لا تثبت إلا بشاهد

لا يلزمه بسببه حق فان قول الطالب لأعلم السبب أولا يثبت له طلب المدعى عليه
بالجواب فان قال ثبت السبب قبل منه كإثباته ولم يثبت له السبب بل يسأل عن الحامل
والقابل والمقبض وعدمه فاستغنى المؤلف عن أن يقول ولا بد من ذكر السبب
لاستغناء قوله وكفاه بحث الخ لعل السبب والقرويع كل منهما سبب بقوله والأي فان
لم يثبت المدعى عليه لسبب المدعى عن السبب فان السبب لم يسأله فان نفسه هو الذي
يسأل كإثباته والذي عليه السؤال عن السبب ومثل هذا بين الخلقة الشافعي في الثاني فلا
بد منه أن يقول عد به صدق وروى شاهدين ولا يلزمه انتفاء الموانع (ص) ثم مدعى
عليه ترجح قوله بهود أو أصل يجوابه (ش) أي ثم بعد أن يفرغ المدعى من دعواه
وما يطلب منه من تبين السبب وغيره يصر القاضي المدعى عليه بالجواب عن دعوى
المدعى باقرا وأوتكرو ولا يتوقف على طلب المدعى لذلك بخلاف المين وعرف المؤلف
المدعى عليه بأنه الذي ترجح قوله بهود وشري أو أصل ولهذا كان قول مدعى رد الوديعة
مقبولا لأنه ترجح بهود وشري يعني أن الشرع يقضي بمصدق له لأنه أمين حيث
أخذها بغير اشتباه وكذلك من ادعى الحرية القول قوله الأصل في الناس الحرية
وانما طرأ أهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي اللهم إلا أن يثبت
عليه الحوز ليستسحب وكان مدعى عدم رد الوديعة وعدم الحرية غير مقبول لأنه يريد
التقلي عن الأصل من غير دليل يثبت به فكان هو المدعى والأول هو المدعى عليه (ص)
أن خالطه بدين أو تكبر يسع وان بشهادة امرأة لا يثبت جرح (ش) يعني أن من
ادعى على شخص فأنكر وأراد المدعى تخليفه فلا يلزمه عين حتى يثبت المدعى أن هناك
بخلطة بينه وبينه ولو بشهادة امرأة لأن القصد من الخلطة الطمع وهو ثبت بشهادة
الواحد ولو أنى وهو المشهور وتكون الخلطة بين كل امرأة واحدة من سلف أو غيره
أو تكبر يسع بالقدرة ولا تثبت بشهادة البينة التي جرحها المدعى عليه لعدم أدلة ونحوها
التي تقدمت للمدعى بالحق الذي ادعى به فليس للمدعى أن يكتفي بها عين في الخلطة ولا
تقتل تلك البينة الجرحية منزلة المرأفة قوله أن خلطه الخ شرط فمأذهم من الكلام
وهو أنه إذا أصر بالجواب فان أجاب بالاقرار فواضح وان أجاب بالانكار فان تمام
المدعى البينة أخذت حقه وان لم يقيم البينة توجهت عليه لعين بشرط اثبات الخلطة فهي
بشرط توجه العين المقصود من السابق ضمنا فادفع الاعتراض عليه بأنه ظاهر في أنها
بشرط في الجواب وما قاله أحد كون الخلطة شرطا في توجه العين المشهور وعليه
حالت وعامة أصحابه وعليه مشى في الرسالة والذي لا بد فاعلم أنهم لا تشترط ونفاذ في
المسوط وهو الذي عليه عمل القضاة بمصر ابن عوف وعليه عمل القضاة عندنا ما
وهو الذي عليه عمل أهل الشام إلى الآن ثم إن من حقه أن يؤثر قوله أن خلطه بدين

وعين (قوله وتكون الخلطة بدين) أي مترتب عن غيب مبيع لا جليل أو حال أو قرص ولو مرة واحدة أي تشهد بدينه أن بينهما
خلطة بهذا ولا يعرفون بقاءه ولا قدره فلذا لم تكن الشهادة بالخلطة شهادة بصل الحق (قوله أو تكبر يسع بالقدرة) مراده
بالنقد الطال وليس المراد المقبوض (قوله وهو الذي عليه عمل أهل الشام) لا يعني أن هذا هو المأخوذ عليه

(قوله ليكون أظهر في المراد) أي لانه مقرب بعينه أي لان المعنى فان ثقي المدعي البينة وطلب من المدعي عليه العين فانما تتوجه عليه العين ان خاطبه بدين (قوله ولا يحتاج الى اثبات الخلطة) لانه لما نصب نفسه لاصنعة كان ذلك في معنى الخلطة (قوله ثم المتهم في نفسه) أي اتهمه الناس بان يشعرون اليه بالعداء فاذا ادعى انسان بالسرقة عليه فانه يحصل هو وأخواله ادعى عليه المدعي بالسرقة ولم يكن متهماً عند الناس فانه لا تتوجه عليه العين وفي شرح شب مامعنا المراد بالتم من اتهمه المدعي وان لم يكن متهماً عند الناس فتتوجه عليه العين والحاصل ان في المسئلة تقرير في تقريرهما اللغافي عامين أي في عام قريب هذا وفي عام آخر قريب والثاني والاقر بظاهر النقل ١٨٢ عن اصبيح ما حله به شب فهو الموعول عليه (قوله أي الغريب ضاف)

أي ضافك وأتى بترك ثم ادعى أنه ضاع له شيء أو أنه لم يصفك ألى لم يثبت لتركك بان كنت معه في المسجد فادعى عليك فتتوجه عليه العين (قوله يحصل هو المدعى وأمدى عليه) الموافق للنقل انه مدع أي ان الغريب اذا نزل المدينة وادعى على رجل من انه استودعه مثلاً كما قاله ابن غازي في الموافق (قوله في شيء معين) أي كنوب بيد انسان (قوله وان يكون الحال اقتضى الابداع) أي لكسرة أو مرض وان لم يكن مخوفاً (قوله ومنها دعوى المسافر) أي المريض خلافاً لما أطلقه ولا يشترط أن يكون مخوفاً بخلاف ما يذهبوا فلا بد من تقصيد المخوف (قوله يدعى في مرض موته) ولا بد أن يكون مخوفاً كالقنا ومثله وورثته (قوله ومنها رجل عرض ساعته في السوق) ظاهره أنه اذا كان في غير سوق لا يثبتان ولا يلزم

عند قوله فان تظاهروا بطلانه ليكون أظهر في المراد (ص) الا الصانع والمتم والصنف وفي معنى والوديعه على أهلها والمسافر على وقتسه ودعوى مريض أو بائع على حاضر المزايده (ش) هذه المسائل مستثناة من ثبوت الخلطة فتتوجه العين فيها من غير اثباتها منها الصانع اذا ادعى عليه شخص شيء عمله فانه لا يثبت عليه من غير ان يثبت عليه خلطة في نفسه وبين من ادعى عليه لانه نصب نفسه ومنها المتم في نفسه اذا ادعى عليه شخص بسرقة ونحوها فان العين تتوجه عليه ولا يحتاج الى اثبات خلطة ومنها الضيف أي الغريب ضاف أم لا يحصل هو المدعى أو مدعى عليه فلا يحتاج الى اثبات خلطة بين المتداعيين ومنها الدعوى في شيء معين والمراد بالعين الذي لم يثبت عليه لا الحاضر المشاهد ومنها دعوى الوديعه بشرط أن يكون المدعي مثله على تلك الوديعه وان يكون المدعي عليه يودع عنده مثل تلك الوديعه وان يكون الحال اقتضى الابداع فتتوجه العين على المدعي عليه من غير اثبات خلطة ومنها دعوى المسافر على بعض رفقته أما ودعه مالا أو أنه ألتف عنه مالا في حال سفره فان العين تتوجه عليه ولا يحتاج فيها الى اثبات خلطة لانه قد يعرض له ما لو يجب دفع ماله لبعض رفقته ومنها المريض يدعى في مرض موته على آخر بدين فان العين تتوجه على المدعي عليه ولا يحتاج الى اثبات خلطة ومثله وورثته ومنها رجل عرض سلطه في السوق للبيع فادعى البائع على رجل من حضر المزايده أنه اشترها بكذا أو أنكر الرجل الشراء وأدعى الرجل على البائع أنه ابتاعها منه بكذا وأنكر البائع البيع فتتوجه العين على المشتري ومنها وان لم يثبت خلطة وصرح المؤلف بلفظة دعوى في قوله ودعوى مريض لثلاثيهم عند حذفها أنه مدعى عليه (ص) فان أقره في الأشهاد عليه والعا كم ينهيه عليه (ش) أي فان أقر المدعي عليه بائع فللمدعي الأشهاد عليه بما أقربه خفيئة أن ينكر أقراره فان لم يقبض المدعي للأشهاد على ذلك فان الحاكيم ينهيه عليه لان التقبض على ذلك من شأن الحكام لما فيه من تقليل الخصام وقطع النزاع فالضيق في عليه عائد على الأشهاد حيث غفل الشهود

الحاضر

وهو خلاف حاضر عن الشامل من أن القول بالسكر بين غير حاجه لعين غيره وقد تقدم ذكره على وجه أنه الموعول عليه غير أن عجب جعل ما هنا تقصيد المافي الشامل فليجوز (قوله وأدعى الرجل على البائع) أي فلامتهم لقول المصنف أو بائع الخ والحاصل ان ظاهر المصنف أن البائع مدع وعنه ابن غازي وفي الموافق والشارح ان البائع مدعى عليه وذكر ت التامرين وتبعه شارحنا وفي التاميطي غيره أنه لو كان الرجل يضر المزايده فيقول البائع بكذا أو يقول البائع بل بكذا انتهى ولا يخفى أنه على كلامه راجع للاختلاف في قدر الثمن وقد تقدم في المصنف مطلقاً (قوله ولما كتم تبينه عليه) أي ما ينهيه من تقليل الخصام فليس من تلقين الخصم الحجة وظاهره أن الحاكيم مخفي في ذلك وقد قضى الشراد بطله (أقول) وهو الذي يقصده التقليل المذكور وهل وجوبه بائعاً وهو الظاهر

(قوله فلا يمتنع الخ) أي وأما يمتنع المدعى عليه فأن قبوله الإتيان بها كما إذا رد المدعى عليه اليمين على المدعى فقلت وأخذ الحق فان المدعى عليه أن يقوم بعد ذلك بينة تشهد بالقضاء والفرق بينهما أن المدعى عليه لأنني معه ولا استخلاف كما ذكره الفقيه (قوله ولا يمتنع يمينه) أي ما لم يشترط عدم اليمين في هذه والتي بعدها (قوله ومثل التمسك عدم تقديم العلم الخ) وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له وإنما امتنع (قوله وقاضى أن يسمع البينة) أي ولا يصحك على الخصم إلا بعد حضوره هذا في الحاضر والغائب شعبة قريية كاليمين واليمين وأما لو كان غائباً بغيره متوسطة أو بعيدة فانه يحكم عليه وهو غائب فإذا قدم فهو على حجة (قوله وانسابهم ومساكنهم) أي التي يميزون بها (فروع) الاول فلو قال يميني غائباً فاحلف في فاذا قدمت أقوم بها كان له تخليفه ويقوم بها بعد ذلك فلو علم بعد ما وعدا وصحت وحاشاه ١٨٣ كان له القيام بها أيضاً فانه السدور ابن

يونس قال وتطاهره بالاختلاف الثاني لا يلزم من إقام يمينه أن يحلف على صحتها الثالث لا يلزم المدعى أن يذكر جميع الدعاوى على شخص بل لأن يقتصر على بعضها ويترك بعضها الوقت آخر الرابع لو تعددت الدعاوى كفي فيما عين واحدة فاصبح وتطاهره ولو تعددت المدعون وانظر النقل الصحيح في ذلك (قوله لزومه القضاء) أي لزوم القاضي أن يحلف بالشهادة فالحكم إنما يكون بعد حضور الخصم لاني غيبته (قوله أوجد ثانياً) قال في لزوم كلام المؤلف عطف الفعل الماضي على المصنف وهو ليس بقوي وما يقال من أنه معطوف عليه يصيب المعنى أي كسبب أو وجود ثان قد ثبت فيه بأنه لو كان كذلك لصح عطف الفعل

الحاضر وإن أضعاف الشبهة على الإقرار (ص) وإن أنكر قال آلت يمينه فأن نقاها واستعطفه فلا يمتنع إلا بعد ذلك (ش) يعني أن المدعى عليه إذا أجاب بالانكار فان القاضي يقول للمدعى آلت يمينه فأن قال نعم فانه يأمره بإحضارها يمينه هو يعدد للمدعى عليه فيما فأن أتى بدفع ذلك كلام وصارت كالعدم وإن لم يأت بدفع حكم عليه وإن نقاها وقال لا يمتنع في وأسقط حقه من البينة وحلف خصمه فانه لا يقبل منه بعد ذلك يمينه إلا بعد ذلك يمينه لا يلزم حلف خصمه ولا يمتنع على دعوى التمسك ومثل التمسك عدم تقديم العلم والظن بالبينة أي ثم قد كرها وأعلم بما قاله القيام بها حثيث بعد يمينه كما مر في التمسك فلو حلف القاضي من وجهه عليه اليمين بغير إذن خصمه فأن هذه اليمين لا نافذة فيها ولخصم أن يعدها فائنة كما يفهمه الاثنان بالسبب الذي جعل الطلب فقوله واستعطفه أي وحلف ولو شرط المدعى عليه على المدعى عدم قضاة بالبينة التي نسبها ما أشبه ما فانه يعمل بالشرط كما في الخطاب (تنبية) وقاضى أن يسمع البينة قبل الخصومة على مذهب ابن القاسم خلافاً لعبد الملك فإذا حضر الخصم قرأ عليه الشهادة وتوقف انهاء الشهود وانسابهم ومساكنهم فأن كان عنده في شهادتهم مدفع أو في عدم التمسك يجرى كقائه إجابته والالزام القضاء وإن سأله أن يعيد عليه البينة حتى يشهدوا بمحضه فليس له ذلك (ص) أو وجد ثانياً (ش) هو في حيز الاستثناء فيقيد أن وجوده بعدما استعطفه وحلف ومن قوله وجد ثانياً يستفاد أن الحلف في شهادة الاول وجبته فضرورة المسئلة أنه أقام شاهداً عنده من لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً وفي دعوى لا تثبت الا بدليل وحلف المدعى عليه في شهادة الشاهد ثم وجد شاهد آخر فانه ان يقيم ويضمه لاول ويعمل بشهادتهما وتطاهره ولو حكم الحما كم برده شهادة الاول لا تفرد في كلام ثم نظر انظر وجهه في شرحنا الكبير (ص) أو مع عين لم ير الاول

الماضي على المصدر وحديث روى المعنى دائماً انتهى (قوله في حيز الخ) أي فلا يمتنع إلا بعد ذلك والوجود ثان ومن المعلوم أنه في مسئلة وجود الثاني لا تثبت يمينه بل يتي شاهد واحد (قوله عند من لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً) أي في الاسلوب وغيره وهو مذهب أبي حنيفة وقوله أو في دعوى أي عند مالك (قوله ثم وجد شاهد) أي كان نسيه وحلف على ذلك وكان بعيد الغيبة وكلامه هنا غير قوله الثاني وإن حلف المطلوب ثم أتى بأخر فلا يمتنع الخ لأنه في دعوى شئ تثبت بشاهد وبين عند من يراه (قوله وتطاهره ولو حكم الحما كم برده شهادة الاول لا تفرد) أي لأنه إنما يحكم له بالانقضاء حيث نقد الانقضاء لوجود الثاني صح ذلك (قوله في كلام ثم نظر) أي فتت جعل كلام المؤلف في دعوى عند من يرى الشاهد واليمين وأقام شاهداً ولم يحلف مع شاهد ولم يحلف المطلوب أيضاً في شهادة الشاهد ثم وجد ثانياً فانه يضعه لاول وانما كان فيه نظراً لأن فرض المسئلة أنه وجد الثاني بعد تحليف المطلوب أيضاً في شهادة الاول كما هو ظاهر كلام المؤلف وأيضا هو مكرر مع مفهوم ما يأتي في باب

الشهادتين من قوله وان حلف المظلوم ثم أتى بغيره فلا ضم لان ما أتى فيها اذا كانت الدعوى تثبت الشاهد والعين عند من
يراهما وما هنا فيها لا تثبت بما يكون الحاكم لا يرى الحكم بالشاهد والعين او كانت الدعوى لا تثبت بالبعدان فلا ضم (قوله
مع حذف ثلاث مضافات) فيه تسامح لان الثابت انما هو مضافان لا ثلاث (قوله لا يعير ذلك) اي من الامور التي توجب بطلان
شهادة الشاهد (قوله حيث تغير اجتماعه) اي ان الحاكم كان مجتهد لا يرى الشاهد والعين ثم تغير اجتماعه وصار يرى الشاهد
والعين فيعرفه فظاهره ولو حكمه أو لا يرد وهو ظاهر وقوله أو عند غيره عن يرى الشاهد والعين اي فله ان يرفع الشاهد
ويحلف معه عند حاكم ما يرى ذلك اذ الحكم الحاكم الاول برده شهادة الشاهد بل اعرض ١٠٠ اعراض الحاكم ليس حكم
وان كان ظاهر عبارة الشارح حيث قال فلم يقبله خلافة لان مقتضى ولو حكم الحاكم الاول بالرد فان حكم بالرد فليس للتقصير
ان يرفع لما حكم ما حكم لان حكم الحاكم ١٨٤ يرفع الخلاف كذا افاده الملقا لا يخفى ان تقريره قول المصنف أو مع عين

(ش) الماعطوف على نسيان محذوف مع حذف ثلاث مضافات بعده والتمتعير وعدم
قبول شهادته شاهد مع عين لم يرد الاول واسأله الى عدمه بقول الحاكم كنهادة الشاهد
لان مذهبه ذلك لا يعير ذلك وصورة ذلك ان من أقام شاهدا فبما يقضي فيه بالشاهد
والعين عندهم لا يرى ذلك أصلا فلم يقبله واستحلف المظلوم أي طالب المقيم عنده وحلف
ثم أراد ان يقم ذلك الشاهد عند الحاكم الذي لم يقبله حيث تغير اجتماعه أو عند غيره
عن يرى الشاهد والعين ويحلف معه فان لذلك وأمان كان مذهبه يرى الشاهد والعين
ثارة ولا يراه أخرى كالمالكى وكانت الدعوى فيما لا يراه فيه فانه انما يرضه الاول اذا كان
حين تحليف المظلوم فاسأله أو كان بعبد القبية كما جرى البينة (ص) وله
يمينه أنه لم يحلفه أو لا قال وكذا أنه عالم بقسقي شهوده (ش) يعني أنه اذا ادعى على
شخص حتى فقال المدعى عليه للمدعى أنت حلفتي على ذلك قبل وكذبه المدعى في ذلك
فلمدعى عليه تحليفه أنه ما حلفه قبيل تاريخه فان حلف قبله أن يحلف المدعى عليه
وللمدعى أن يرد العين على المدعى عليه أنه قد استحلقة على هذه الدعوى ثم لا يحلف مرة
أخرى وكذا للمدعى عليه ان يحلف المدعى بعد اقامته البينة أنه ما يعامل بقسقي شهوده
كما اختاره المازرى فان حلف بقى الامر به كما وان نكل زدت العين على المدعى عليه
فان حلف سقط الحق وكلام المؤلف في تصوير الدعوى لاني كقبية العين لان كقبية ان
يحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه لا يعامل بقسقي شهوده والضمير في قوله عائد على المظلوم
أي للمدعى عليه تحليف المدعى أنه لم يحلفه أو لا الخ (ص) واعذوا اليه بأبقت لك بحجة
ونيب فوجب منه دفيه (ش) هذا معطوف على مقدور قسم قوله فان تقاضا الى ان قال

لم يرد الاول بما اذا تغير اجتماع
القاضي بالشاهد والعين فله
الحكم فيبوعه كلام المؤلف
اذ لو ارد ذلك فقال أو مع عين لم
يرد أو لا الا ان يقال يقرأ الاول
بأنه يرى أي لم يرد الزمن الاول
وفيه من التكلف ما لا يخفى
فالتناسب الاقتصار على الصورة
الناسبة وهي ما اذا كان الاول
لا يحكم بالشاهد وعين ثم لا يرى
عن يرى الشاهد والعين كان له
ذلك وليس حكم الثاني فصا
لحكم الاول يرد لان الاول من
باب الترتيب كذا افاده محشى تن
وتأمل في الكلام (قوله فانه
انما يضعه الاول اذا كان الخ)
وهذا هو المعنى الذي شرب به
شارحنا قول المصنف أو وجد
ثابته كما أشير ناله ولكنه كان

قد أخذ بالقدرة المتقدمة وهو ما أشير ناله بقولنا ان كان نسيه وحلف على ذلك أو كان بعبد القبية (قوله أولا) ثم
لو ان سقط الاول لكان أشبه وانما هو مضافا الى اولى ما يعتبر في طلبها منه ثانيا (قوله وكذا انه عالم) أي وكذا اذا ادعى انه عالم (قوله
فان حلف) أي فان نكل حلف المدعى عليه أنه قد حلفه وسقط الحق وان نكل زدت العين المتوجهة أو لا وله ردع على
المدعى (قوله فان حلف الخ) فان أقام الشهود عليه على فسقم شاهد اقدمي أن يحلف معه وسقط شهادتهم عليه ذكره
الشيخ أحمد (قوله كما اختاره المازرى) أو رده عليه بان المازرى ليس له اختيار في هذه واقاله اختيار في الاولى وهي قوله وله
يمينه ان لم يحلفه أو لا وكان الفرق ان باقيه بصيغة الاسم لانه اختاره من اختلاف لامن عند نفسه (قوله واعذوا اليه)
والاعذار سؤال الخ لا من توبه عليه الحكم بيمينه هل عنده ما يجزى ح هذه البينة أم لا والامانة في اعذاره سلب مثل شك
الذي زدت فاشكبه أي ازلت شكايته وأجفت الشكاي اي ازلت عذبه اي قطع عذره اي لم يبق له عذرا اي قطع حجة وليس المراد
اثبت عذره (قوله بأبقت لك بحجة) اليه للمجوري أو يقول ان الشك من اوقادح او يدفع او مقل

(أولهم مدح أو مدحى عليه) والاعذار المدحى عليه في البيعة الثالثة عليه والمدحى في غيره من غير مدح ولا في البيعة فطعن في الملعن أريته نعم هذه (قوله نقضنا ههنا) المتبادر من الشارح نقض من النقوذ (قوله نقض الحكم فانه الجزري في وثاقته) وهذه الأقوال هو الراجح والمول عليه والاعذار حتى نقضه في ثمان الاعذار فغير معين كأنه قراء والمساكين كما لو حجب عقار على الفقراء فادعى شخص من ورثة أو ألقاب أو غيره أنه لم يرضه عنه إلى أن مات أو أنه شرط النظر لنفسه مثلاً وأقام مثله في ذلك فهل يعذر الفقراء في هؤلاء الشهود أو لا وهو الظاهر بل عن مختصر السبكي أنه لا يعذر عليهم ولكن لا بد من بين المدعى مع يفته وإذا شهد الجميع الكثير هل حكمهم حكم ١٨٥ الشهود فيعترف بالاعذار أو يصير مجرى التواتر المحصل لأنه فلا يعذر

والى هذا حال جماعة من القرويين والاندلسيين كابن رشد وابن عات (قوله لم ينقض الحكم) ولا مبرر دعواه عدم الاعذار أى لأن الأصل الصحة وقوله فانه الاشواخ أى مطرف وابن الماجشون وهذا القول أظهر القولين لمناظر وقد يشهره بتقديمه (قوله توجبه متعدد في الاعذار) اثنين فأكث (قوله أن كان المحكوم عليه غائباً) ويقولان له قد سمع القاضي شهادة فلان وفلان علمت وهل عندك من يبررهما أم لا ومصادره غائب في قرية أو أما المتوسطة والبعدة فلا اعذار بل هو على محضته إذ أقدم (قوله الثالث شاهد عاقل بالغ من ابن مرفوق ومرواب البشارة بماني حلة ولولم يكن في المجلس) رخصه فيشوروا (عين) ان مثلاً أى أو

ثم أمره بأحضارها ومعها واعذر بأبقتك بحجة ويجوز أن يكون مستأثراً وإعذر لمن أراد أن يوجه الحكم اليه من مدح أو مدحى عليه فإن لم يأت بظن في البيعة نقض ما شذفت والا فغيره لا يثبت ما يدعيه وعلى مقتضاها يأتى والاعذار واجب فإن حكمه بغيره نقض الحكم فانه الجزري في وثاقته وقال غير مستأنف الاعذار فإن أدى مطلقاً نقض والإفلا ولو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار لم ينقض الحكم فانه الاخوان وقال غير مستأنف الاعذار فإن أدى مطلقاً نقض والإفلا وشدب توجبه متعدي في الاعذار أن كان المحكوم عليه غائباً مع جميع القاضى البيعة في غيبته (ص) (الشاهد عاقل بالغ من وجهه ومن كسر السر بالبر زبغيره مدارة ومن يفتنى منه (ش) هذه مسائل خمس مستنفاة مما يجب فيها الاعذار ثم إذا أقر الخصم في مجلس القاضى بحق نفسه بمحضرة الشهود فانه يقضى عليه بأقراره ولا يعذر البسه في الشهود والذين سمعوا الأقرار في مجلس القاضى لمشاورة القاضى البيعة في العلم فالاعذار في ذلك المكان اعذاراً في نفسه وهو لا يعذر في نفسه ويستفاد من كلام الخطاب أن من لا اعذاره فيه لا يلزم القاضي سمعته فانه قاله مستثناة وكذلك الشاهدان الموجهان لحضرة واليمين لا يجتاها إلى سمعته لأنه لا اعذار في معالي المشهور ومن القولين لأن القاضي أحدهما مقام نفسه ومنه أن كسر السر هو من غير القاضي في السر بحال الشهود من عدالة أو جرح لا يعذرون فيه ولوسائل الطالب المقيم البيعة عن جرحها لم يثبت اليه وكذلك لو سأل الطالب من ترك بيعة الطالب فانه لا يثبت اليه لأنه لا يقيم فلان الأمن يشوبه فهو قائم مقام القاضي فلا يعذرون في نفسه من ترك كسر الكفاح ويحتمل أن يكون يرفع الكفاح والمزك هو الشاهد واقصر المساطى على الأول وهو أولى لأنه بقصد أنه لا يعذرون في كماله المزك المذكو وأيضاً ما قرأه الفقه فيفيد أن من تركه من كسر السر لا يعذرون فيه ولا يثبت دأن من ترك كسر السر لا يعذرون فيه وسئل الزرقاني المزك في شهادته

حياته لأنه لا يبعد الأمن بغيره عند الله بخلاف الشهود الذين يقتصرهم المدعى غير اللازمين فلا يرد من الاعذار أنهم (قوله لا يجتاها إلى سمعته) أى لا مدعى (قوله في حال الشهود) أى لا لازم من على ما تقدم (قوله لا يعذرون في) أى وهو الراد بل ترك يرفع الكفاح (قوله لأنه لا يقيم ذلك) أى لا ترك كسر (قوله ولا يفيد أن من ترك ضيق) وهو المزك كسر الكفاح وإجلاص أن قراءة الفصح لا توجب للخصم الاعذار في ذلك كالفصح فقط ولا يلزم عدم الاعذار في المزك كسر الكفاح بخلافه كسر فانه لا يفيد الأمن من يقرأ القرآن ويعد هذا كله في قوله بل يفيد لأن على الفصح كسر فانه يعلم القاضى ففى قوة وهذا المزك كالفصح ليست ثابتة بعلم القاضى بل يعلم من ذلك القاضى ففى ضيقه فإذا كان لا يعذر البلى في الضيق فغافق أن لا يعذرون فيه في القوي

أقوله اخراج اللفظ عن موضوعه) أي لأن الموضوع في التركيبة فكيف يشمل التعبير فالأولى أن يقال أنه بطريق التماس عليه لا من مدلول اللفظ (قوله ومثلها الترابية) والحاصل أن الأعداء بالعداوة والقراءة قاصرون على مسئلة الميزر وأما مقابلة فلا يعذر فيه لا بعداوة ولا بشراة ولا بغيرهما (قوله لا يعذر إليه فيمن شهد عليه) أي بحق وكذا يبيته شهدت بتعريضه بينة شهدت لا يعذر فيها (قوله لا يبيته فيها ٣) أي حيث لا تنسب له إلا في حق القاضي أي من حمل حقه في فتش حال الشهود فالكيفية بل يقتل منزلة الشهود عليه في السؤال لهم ولوقيل تعارف المشهود له من بينة كما تقدم في الدعوى على صغير وغائب لكان حسنا (قوله وأظنه الخ) لا فرق بين العقار والحيوان وغيرهما وقوله باجتهاده أي من غير تحديد أي أن ذلك هو كقول لاجتهاد الحماكم وليس محدودا برمن معين ومحل الانظار ما لم يبين له دونه فيحكم عليه من الآن (قوله سواء كان مدعى) أي بان أي المدعي عليه بينة تشهد بتعريض ١٨٦ بينة المدعي فيقول المدعي أن لي بينة فانتظروني وقوله أو مدعي عليه أي

بأن أراد التعبير في بينة المدعي (قوله فان القاضي يحكم عليه) أي بما كمال خصمه تت (قوله) فان كمال بينة ببيعة كالعراق أي قال المدعي عليه في بينة بالعراق تشهد بتعريضه بينة المدعي (قوله فعلى الحماكم أن يصبر) أن لم يخش عليه منه كما صر (قوله أي من المخرج) ظاهرا لا المخرج إلى السرة فلا يجب عنه (قوله ويجهز) التجهيز هو الحكم بعدم قبول بينه بعد ما له البينة التي ادعاهما للحكم بعددتين المدد فانه لا يمنع من قبول بينه بعد ذلك قال محشي تت التجهيز هو الحكم على المجهز فلا يصح هو بشي زائد على الحكم فلا يشترط التناظر بالتجهيز وإنما يكتب التجهيز أن سألنا كيد الحكم

لأن عدم مساعاة الحق بوقف هو ذكر النقل في ذلك ثم قال فقد ظهر لئان مجرد الحكم هو التجهيز ثم عجزته قال إذا عجز هذا فنقول المصنف الأولى ثم الخ لا يأتي على ما دوج عليهم قوله إلا بعد كسبنا الخ وقبول ما أتى به بعد التجهيز أن كان له وجه من نسيان وعدم علم وهو مذهب المدونة ولا فرق بين الطالب والمطلوب وأنه يقبل من ما على كل شيء لا صوصية لهذه المستثنات أنما يأتي على قول ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به بعد التجهيز وإن كان له وجه وذكر النقل ثم قال فقد عجزنا من هذه الاسعة وغيرها ما قلناه أن التلطف بالتجهيز فهو مشروط وأن مذهب المدونة القيام بعدهما للطالب والمطلوب أن كان له وجه وهو ما دوج عليه في قوله لا يعذر في تنازع الزوجين من قوله وظاهرها القبول فلا بد من لائتناء هذا الخمسة إذ القبول بما سأل في غيرها وأنما يأتي على من جاز لا يقبل فيه ما أتى به لتسهي المواءمة (قوله ويكتب التجهيز في سطر) لا يعني أن هذا هو المشار إليه بقول المصنف فيما يأتي ويكتبه فلما سب أن لا يذكره هنا

(قوله خوفا) على لقوله ويكتب التهجير أي انما كان يكتب التهجير خوفا من أن الخ وقوله وأنه باق معطوف على قوله عدم التهجير وقوله وان كان الواو العال أي والحال أنه لا يقبل منه أي كنهه خوفا من دعواه كذا وان كان لا يقبل منه تلك الدعوى وقوله رفعنا النزاع عنه لا يكتب مع علمه التي هي قوله خوفا وقوله لان هناك على العمل بالرفع مع علمه أي الرفع (قوله وضابط الخ) اعترض بان هذا لا يظهر في الدم لاوليه اسقاطه بعد بثونه الا أن يجعل على قتل الفدية فليس الأولى اسقاطه بعد بثونه لانه حق (قوله فان الحكم بالتجيز) المناسب لقوله سابقا ليس للقاضي التجيز ان يقول فان التجيز الا أن يجعل الباقي قوله بالتجيز للمدعي وللثمة و ذلك لان التصح لان التجيز صفة ١٨٧ فلا يتعلق بحكم (قوله لا يقطع) أي القاضي

(قوله ان يدعي الخ) لا يفتي أن هذه دعوى اثبات وهي متفق عليها وسواء ما يدعي المدعي في آخر العبارة وهي مختلف فيها (قوله وأما المدعي عليه الخ) فإذا أثبت على القاتل أو على المطلق يثبت ثم ان هذا القاتل المدعي عليه أو المطلق ادعى انه ذمة فخرج هذه البيعة ثم انه يخرج من الاتيان تلك البيعة بالمرحمة فحكم القاضي بتجيز المدعي عليه وحكم بقتله ثم ان اوليه أقامت بيعة فخرج الشاهدة بالقتل فأنام التمسك ومضى القتل فإذا علمت ذلك فنقول الشارح فلا يقبل منه أي من وليه وقوله ولم يأت بمقتضى أي لم يأت بما يسل بيعة المدعي بالقتل أو بالطلاق أو قوله بعد استيفاء الحج أي من الاعضاء أو التلوم وقوله فإذا جوزه الأوضح أن يقول فله تجيزه فإذا جوزه الخ (قوله

مخرج خوفا من ان يدعي بعد ذلك عدم التهجير وأنه باق على جهته وان كان لا يقبل منه ذلك على المذهب رفعنا النزاع لان هناك من يقول بالقبول ثم استغنى المؤلف مسائل ليس للقاضي التجيز بها بقوله (ص) الا في دم وحسن وعق وتب وطلاق (ص) يعني ان هذه المسائل لا يقطع فيها الحجة وضابط ذلك ان كل حق ليس للمدعيه اسقاطه بعد بثونه فان الحكم بالتجيز لا يقطع احدهما وبما يرتب على القاضي فتهجر الطالب وهو باق على جهته في هذه المسائل فله القيام بينته متى وجدها ويحكم الا أن باطل الدم وباطل الحبس ويقتل الرق وبعد الدم والنبس ويقتل الزوجية مثال الاول ان يدعي شخص على آخر أنه قتل وليه وباطل البيعة فيجوز منها فلا يحكم القاضي بعدم معاد دعواه بعد ذلك ان وجد بيته وان منعه من الفصاح الا أن والثاني ان يدعي شخص ان شخص صاحب عليه دارا او يطلب منه البيعة على دعواه فيجوز منها فلا يحكم عليه بعدم معاد معاد بيته ان وجدها في المستقبل وان وقع بعد الا أن منها الثالث عبد ادعى ان سيده أعتقه ومجز عن إقامة بيعة بذلك فلا يحكم القاضي بعدم معاد معاد بيته في المستقبل ان وجدها وان حكم بمقتل الرق الا أن الرابع انسان ادعى انه من ذرية فلان ومجز عن إقامة بيعة تشبه بذلك فلا يحكم عليه بعدم معاد معاد بيته في المستقبل ان وجدها وان لم يثبت نسب الا أن الخامس امرأة ادعت ان زوجها طلقها ومجز عن إقامة بيعة في الطلاق فلا يحكم عليها بابطال دعواها بعد ذلك ان وجدت بيعة وان حكم بتمامها في صحة زوجها الا أن وجهها يعلم ان علم التهجير في جانب المدعي وأما المدعي عليه فانه قتل عدوا وأنه طلق الخ ولم يأت بدفع بعد استيفاء الحج فإذا جوزه الحاكم فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل حتى في الدم ونحوه كما وانما الجبزي والاضحية في قوله (ويكتبه) للتجيز والتلوم والاعذار والالفاظ المتبادر من قوله وأظن لها باجتماعه وهذا يفيد ما نقله الشارح عن ابن رشد وليس فيه كبر فائدة

ونحوه وهو النسب وما عطف على المم في قول المصنف الا في دم وحسن الخ وفي ذلك من مع لان مع يقول ليس به تجيزه أصلا أي في هذه المسائل والماصل ان الذي يقوله مع ان التمسك كالاتي في عدم التجيز في هذه المسائل أي القدم وما عطف عليه وان الجبزي يقول ليس التمسك كالاتي فله تجيز في هذه المسائل وكلام شارحنا في من بعض التقارير يقول كلام مع (قوله كما ارتضاء الجبزي) هو الشيخ زين الدين الجبزي عصرى الشيخ عبد الرحمن الاجهوري عن اخذ من الشيخ فاضل الدين الثاني (قوله لا تهجير) أي المفهوم من قوله ولا يجيز وهو أولى لقربه وقوله ولا تلوم أي الذي هو عين الانظار المتبادر من قوله وأظن له وقوله والاعذار أي المفهوم من قوله واحذر اليه (قوله وهذا يفيد) أي كبرن العدم عند أهل الانظار هو الذي يفيد ما نقله الشارح

(قوله لان الانتظار الخ) روح الهة قوله وهو صدق فيه أي اذا ادعى المحكوم عليه ان القاضي لم يظهر وادعى القاضى انه انظر فان القول قول القاضي انه انظر فلا تدة في الكتب ومقاده ان التنازع اذا حصل في التجهيز بان يقول القاضي أنا بغير ذلك يقول المحكوم عليه أنت لم تجهز أن يكون القول قول المحكوم عليه لا قول القاضي فلذا كتب التجهيز وظاهر ان الامر ليس كذلك وأنه لا فرق بينهم ما اظهر ان ثمة الكتب خوفا من تطاول الزمن ونسيان ذلك أو عزل هذا القاضي وقيام غيره مقامه ويحصل التنازع عند قيام غيره فبحسب الكتابة المذكورة (قوله انه لا يلزم من كتب التجهيز كتب التلوم) أي بحسب ما طلب في الشرع لا عقلا وقوله لانه لا يكتب التجهيز الا يكتب التلوم أي لان التجهيز شرعا لا يكون الا بعد التلوم ففى كتب المتأخر الذى هو التجهيز فلا يكون الا بعد كتب المتقدم وهو الانتظار الذى هو التلوم أي ولا يلزم من كتب التلوم أي الذى هو المتقدم كتب المتأخر الذى هو التجهيز والحاصل أن كتب التجهيز مستلزم لكتب التلوم لانه يلزم من وجود المسبب الذى التجهيز وجود السبب الذى هو ١٨٨ التلوم دون العكس أي فلا يلزم من كتب التلوم كتب التجهيز لانه لا يلزم من

وجود السبب وجود المسبب بل وان يحصل الانتظار يمنع من التجهيز مانع وقوله أي وكتب كيفية التجهيز أي الا لازم منه كتب التجهيز وقوله هل يجوز بيان كيفية فكتابه أنه يجوز بعد ادعاء التجهيز أو ابتداء كتابة كيفية التجهيز أي لنفسه التجهيز ولا يعنى جافى ذلك من التسامح وقوله وكتب أنه جاز أي فقط وقوله لان هذا لا يترب عليه حكم أي فكتبه أنه يجوز دون أن يبين الكتابة فاما ذكر كورة فالتأنيذ فيقول بل في نفسه فائنة لان الاصل الصحة وانما كتب أنه جاز الابد كناية ما يثبت في التلوم (قوله

لان الانتظار موكول الى اجتهاد القاضي وهو صدق فيه ولكن رجوعه للتجهيز أولى لانه يلزم من كتبه كتب التلوم لانه لا يكتب التجهيز الا يكتب التلوم أي وكتب كيفية التجهيز هل يجوز بعد ان ادعى جهة أو ابتداء لا وكتب أنه يجوز لان هذا لا يترب عليه حكم وانما يترب الحكم على كيفية التجهيز لان منه ما يمتنع ومنه ما لا يمتنع كالاستئناف المستثناة (ص) وان لم يجب حديث وأقرب بحكمه بالإيمان (ش) يعنى وان لم يجب المدعى عليه عند القاضي لا باقرار ولا بانكار بان قال لا خاصة فان الحكم بحسبه ويؤيده على عدم جوابه بالضرر بحسب اجتهاده حتى يقرأ أو يشكر ثم يصحك عليه بعد ذلك بلا عين من المدعى لان العين فرع الجواب وهذا لم يجب قال ابن الوافى بعد هذا اقرارا منه بالحق (ص) ولذى عليه السؤال عن السبب (ش) يعنى ان المدعى اذا قال فى دعواه على هذا ما تمثله فلقد علمت على أن يقول له يمين من أي وجه ترتب على كل من سلف أو يسع أو غير ذلك فان يمينه السبب طلب من الخصم الجواب وان لم يمينه السبب لم يطلب منه الجواب لانه اذا بين المدعى السبب أمكن أن يكون فاسدا لا يترب بسببه غرم أو غرم قابل ولو أن المدعى حين سئل عن السبب قال لا أدري أو قال نسيت فانه يقبل منه من غير عين فترجمه على المشهور واليه أشار بقوله (ص) وقبل نسيانه بلا وعر وان أنكر مطلوب المصلحة فاليمين ثم لا تقبل منه بالقضاء بخلاف الحق لانه على (ش)

وقوله ما لا يمتنع كالمسائل المستثناة (ص) معنى ذلك أي الامسائل المستثناة فان المطلوب عدم التجهيز واذا وقع ونزل لا يعتبر والمسائل المستثناة هي ما قبل دم في قوله الا في دم الخ (قوله بحسب وأدب) أي بحسب أولا فان لم يجب بعد الجلس أدب وقوله ثم حكم أي أن استمر بعد ما على عدم الجواب حكم عليه (قوله وقد هذا اقرارا) ومثل عدم جوابه فى الحكم عليه بالإيمان شك في ان عنده ما يثبت على التوضيح وظاهره ولو طلب المدعى عليه عين المدعى وكتبا في مسئلة المستثناة أو ما لم يترك المدعى عليه أن عنده ما دعى به وقال يجب المدعى ويأخذ ما دعى به فانه يجاب ذلك فيما يظهر ويقع ذلك فيما كرم مصر (قوله والمدعى عليه بالسؤال عن السبب) أي حيث تقبل عنه الحكم أم جهل أو تدهم وعدم السؤال لان المطلوب بالسؤال عن السبب ابتداء انما هو الحكم لا المدعى عليه ولكن لو فرض أنه سأل عن ذلك كفى (قوله من غير عين يلزمه على المجهور) مقابل ما قاله الجابى من أن القياس بين واستثناه الاشياخ المتأخرون (أقول) فالجواب الجليل بقوله الصدق في الإحصاء المتأخرة (قوله وان أنكر مطلوب المصلحة) أي الخاصة من يسع أو يمين مثلا كانا ادعى شخص على آخر بضمير دزدانهم مثلا من يسع فينكر المدعى عليه بان يقول لا أشتركت كاذ كره في الكيفية لتقدم المدعى به

يعني كافي يجب (قوله على المشهور) ومقابلته يقبل (قوله وفي كلام المؤلف أمور) من جهة الأمور رأت على التفرقة
كان القائل يفرق بين ما اضمن لا يفرق بين انكار اصل العمل والمعاملة وبين لاحق على العمل فنقبل بينه في الوجهين ومن جهة
الأمور وأنه لا يكفي ما ذكر المؤلف في الجواب على قول ابن القاسم ولا بد أن ينفي السبب ان عنه المدي بان يقول ما شئت
أوما اقتضته أو ما تزوجت منك مثلا وهو المناسب لقول المؤلف ولدي عليه السؤال وظاهر كلام المؤلف أنه يصح في
الجواب وهو قول ابن كثة وابن المباشرون فيصمد كلام المؤلف على ١٨٩ ما ذكره بعض المذاهب المدي له السبب أو عنه

واكتفى به ذواؤن المؤلف ما
على قول ابن كثة ومن جعلها
ما أشار به بقوله وقوله البينة
ومثلهما إقراره بما ادعى عليه
بعد أن أنكره فلا يثبت به
سواء أقر بعد إقامة البينة
أو قبلها كما هو ظاهر ما ذكره
الشيخ عبد الرحمن ثم بعد أن
علم ما ذكره وأعلم أن ما تقدم
على أن من لا يفرق بينهما يقبل
قوله في الوجهين أقول أن هذا
مشكل لأن الفتوة يتم بها
بجهة لا يعني فاذن لا وجه
لقوله يقبل قوله في الوجهين
فتدبر (قوله صنف على عقود)
هو الحقيقة معطوف على
توجهت (قوله معطوف على
مفهوم أي هل جواب مفهوم
قوله بخلاف ما إذا أقام شخص
شاهدة الخ) فرق بين الطلاق
والثبوت وبين التصديقان
الغالب فيمنه الشهادة
واحد فيبديه بخلافهما
ومقتضى هذا الفرق أن سائر

يعني ان المدي يحق على شخص من معاملة تصدرت بينهما فقال له المدي عليه لم يصدر
يني ومنك معاملة وأفكرها من أصلها فالبينة حينئذ يثبت ما ادعى على المدي عليه
لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدي واليمين على من أنكر فإن أثبت المدي
ما ادعى فلا يقبل بنية المدي عليه بعد ذلك بانه قضاه الحق على المشهور ووجه العمل
لان المدي عليه أن كذب بينه حين أنكر المعاملة لان قوله أنه عليه مستلزم لعدم الدين
ولعدم القبض الذي شهدت به البينة بخلاف ما إذا قال المدي عليه لاحق لا يمدى
على قاطم المدي بنية تشهد به باطن فاقام المدي عليه بينه شهدت بانه قضاه ذلك الحق
فانما يقبل ويعمل بقضي ما شهدت به لان قوله لم يكن فيه ما يكذب بينه ومثل لاحق لا
على ليس على حق أو قبل وفي كلام المؤلف أمور انظره في التكبير (ص) وكل
دعوى لا تثبت إلا بعد اثنى فلا يمين بمجرد (ش) يعني ان الدعوى التي لا تثبت إلا بعد اثنى
كعدم ووجه وكاية وطلاق ونكاح لا يلزم المدي عليه فيه ايمان بمجرد دعوى المدي
فلا يلزم الزوج يمين على عدم الطلاق اذا ادعت المرأة عليه ذلك ولا يلزم الجعير يمين على
عدم العقد له بيمينه اذا ادعى شخص عليه ذلك وهو ذلك فان لم تصدق فهو ما أشار
إليه بقوله (ولا ترة) فهو عطف على مقدراى وان لم تصدق توجهت اليمين ولا ترة وذلك في
الطلاق والعتق والنفقة لافي غير ذلك في مفهومه تفصيل وبعبارة معطوف على
مفهوم قوله بمجرد أي فان لم تصدق توجهت اليمين ولا ترد بل اما حلف أو حبس فان
طالب دين وليس على الطلاق قبل في بعض المسائل الآتية في قوله وحلف شاهد في طلاق
وعتق لا نكاح فهو مفهوم وقوله هنا بمجرد فان أقامت المرأة شاهد أو أن زوجها طلقها
وأنكر ذلك فليزعم أن يحلف على نفي الطلاق وشهادة الشاهد فان نكل حبس وان
طالب دين وليس الزوج أن يرد اليمين على المرأة بخلاف ما إذا أقام شخص شاهد يشهد له
أن فلانا زوجه ابنته وذكر الأب ذلك فلا يلزم يمين ولا يثبت النكاح بذلك فتدبر
(شككاح) مثال لما لا يثبت إلا بعد اثنى وليس مثالا لتوجه فيه اليمين بالدعوى التي
لم تصدق ولا ترد كما يفيد ما يأتي في قوله لا نكاح وبعبارة ومثال لقاعدة وهو واضح

ما يثبت بشاهدين حكمه حكمه ههنا في الحلف مع إقامة شاهد له لشهادته لحاكم النكاح كما أنه يستق من قوله فلا يمين بمجرد
مما تامل منها قوله وحلف الطالب ان ادعى عليه علم عدم وقوله وكذا أن يعلم بنفسه جهوده وقوله بيمينه أنه لم يطلعه أولا
انظر التمرح (قوله ولا ترد) أي لا رد ههنا من وجهت عليه كالزوج والنسب المدي عليه بالانكاح (قوله ومثال القاعدة)
الحاصل أن القاعدة هي قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعد اثنى بمجرد وقوله وهو واضح أي كون قوله كسكاح مثلا
القاعدة أي ان لا ترد من أفراد وهو واضح بالنسبة إلى معطوف قوله بمجرد أي بالنظر في قوله فلا يمين بمجرد
وقوله لا تدعى النكاح أن تصدق فلا يمين فيها

وقوله ومشكل بالنظر الى مفهوم فلا يمين مجردة لانه يمينه بحسب المفهوم انما اذا التزم بدين كان صاحب ذموى النكاح
 اقام شاهدة ان اليمين تنويعه جميعه أم لا تنويعه (قوله) لكن كلامه في باب الشهادات يرتفع هذا الالهام) أى يرتفع هذا
 القضاء أى يدل على عدم العمل به لانه ١٩٠ منطوق فيقدم على هذا المفهوم (قوله والرحم) الواو بمعنى أو ثم محل الصلح

في هذه المسائل الثلاثة فيما
 يمكن فيه الصلح الا في طلاق
 ونحوه وقوله الى جمع الخواطر
 أى القلوب فبقية بخلافه من
 من اطلاق الحال وإرادة المثل
 (قوله) فهذا يخصص (الخ)
 التخصيص صحيح وذلك لان قوله
 ولا يدع الصلح على غنى عام وقوله
 وأمر بالصلح أمر وهو خاص
 فالثنائي في وجوده الذى هو شرط
 التخصيص خلافا لما قاله عب
 (قوله) ولا يحكم بان لا يشهد له على
 (الختار) مقابل المختار لما ابلغ
 من أنه يجوز ان لا يكن من أهل
 التهمة وكذا لا يجوز له الحكم
 على من لا يشهد عليه فان حكم
 ان لا يشهد له فهل حكمه
 في النقض كحكمه على حقه أو لا
 فلا ينقض وهو ظاهر تبصرة
 ابن فرحون أو ينقضه هو لا غير
 وهو مافى الزوائد (قوله) وقوله
 الحكم على الأقرار) أى معقدا
 على الأقرار (قوله) وما فيه
 لقطع أى بكر لا قطع (الخ) هذا
 الاستدلال انما يثبت اذا كان
 المقدم كالأب بكر أو أن ماله
 كماله (قوله) أى تطرح وتلقى
 لا يثنى أن من كان بذلك التهمة

بالنسبة الى منطوق قوله مجردة ومشكل بالنسبة الى المفهوم لانه يقتضى أنه اذا كان
 هناك شاهد في النكاح توجهت اليمين على المدعى عليه والحكم أم لا تنويعه لكن
 كلامه في باب الشهادات يرتفع هذا الالهام (ص) وأمر بالصلح ذوى الفضل والرحم
 كان خشى فاقام الأمر (ش) يعنى أن القاضي اذا ارتفع اليه اثنان من أهل العلم والفضل
 أركان بينهما عارحم فينبذ له أن يأمرهما بان يعطيا لان الصلح أقرب الى جمع الخواطر
 والى تأليف النفوس ويذهب عن الصدور كما كان بقوله بصحتون فقد ارتفع اليه وجلان
 من أهل الصلح فإني أن يسع منه ما قال له ما استعرا على أنفسكما ولا تطعما من أمركما
 على ما قد استمر الله عليكوا ما لو خشى القاضي بالحكم اتساع الأمر والفتنة بين المحكوم له
 والمحكوم عليه فإنه يجب عليه الأمر بالصلح دفعا للفتنة وظاهر قوله وأمر الخ ولو ظهر
 له وجه الحكم وهو كذلك فهذا يخصص عموم قوله لا يدينه وعلما ان ظهور وجهه
 ويقتصر على ما عدم ذكره (ص) ولا يحكم بان لا يشهد له على المختار (ش) يعنى
 ان القاضي لا يجوز له أن يحكم بان لا يجوز له أن يشهد له كآية وقوله دون وجهه ويتبعه كما
 يأتي في الشهادات عند قوله ولا عشا كذا القرب كآب وان علا وزوجه ما رواه ابن سعد
 كبت وهذا على ما اختاره القضى وهو المشهور لان المظنة تلحقه في ذلك ولا فرق بين
 الشهادة والحكم وهذا واضح اذا كان يحتاج لاحكامه بنبذ لانه ربما يتساهل في قبولها
 فيتم على أنه قبل شهادة من لم تصح شهادته أما اذا اعترف المدعى عليه بالحق فينبذ أن
 يجوز له أخذ اعترافه ابن رشد بالاولى ونصه على نقل المواقف انظر هل يحكم لنفسه
 قال أشهب لا يقتضى لنفسه ابن رشد له الحكم على الأقرار على من اسلم قلبها ويهابقه
 اقطع أى بكر لا قطع الذى سرق هتدرو جهه أم لا اعترف بسرقة وانظر الملقى هل
 هو كذلك فبفتح ان يلقى على من لا تجوز شهادته عليه وهل يجوز أن يلقى لمن لا تجوز
 شهادته ثم رأيت في البرزلى مائنه المازرى عداوة الملقى كعداوة الشهود (ص) وينبذ
 حكم جائز وجاهل لم يشأ ووالا تعقب ومضى غير الجور ولا يتعقب حكم العدل العالم
 (ش) لما أخبر الرسول عليه السلام ان القضاة ثلاثة جائز وجاهل وعدل فاذا الموائن
 أحكاما على هذا الترتيب والمعنى أن القاضي الخارج عن الحق متعده فاندفع أحكامه
 أى تطرح وتلقى أى يطرحها ويلقبها القاضي الذى يتولى بعده ابن رشد القاضي
 الخارج ترد أحكامه دون تصحيح وان كانت مستقيمة في ظاهرها الآن ثبت صحة باطنها اه
 وكذلك تبتدأ أحكام القاضي الجاهل الذى لم يشأ والعلما بل يحكم بين الناس بالعدل

لا يمكن أن يكون حكمه وفاقطعها كلام ابن رشد لا يبعد موضوع آخر هذا اذا حل قوله الخاريج والقيم
 عن الحق على ظاهره فان قيل على أن المراد أن شأنه ذلك فلا يكون مخالفا لبل هو الموضوع ويعلم من ذلك أنه ظالم لاجل
 (قوله) وكذلك تبتدأ أحكام القاضي الجاهل ولو لم يوافق الصواب كما في عب ورد بمعنى تمت بما عمله أنه ان جاءت البيعة
 على صحة أحكام الجاهل بظاهره أو باطنا فلا تنقض وكذا الخارج ثم قال ولم أر من قال بالنقض في الجاهل مطلقا وإن كان حيوانا

باطنا وظاهر الان الجاهل غير المشاوريه انهم المحقون بالخاص والمخالف لا يتعاض من احكامه فاعلم صحة ما نذكره بالثبوت المأذون
وعبارة الشارح أي بهرام عن المأذون في الجاهل فتعاض وان كان ظاهره العوارب وبقية أن يلحق بذلك كما قالوا ما اذا
حكم ما حكم فيمن مطلقا وبقية ثلاثا وعندها على آخر وحكم أن مجرد العقد كاف في تحصيلها الزوجية الاول فان هذا القول
قول سعيد وقد رجح سعيد عنه فلا يجوز العمل به لانه خلاف الاجماع هذه من المسائل المختلفه للاجماع (قوله التضمن)
عطف تفسيره على الحدس (قوله ولا يعرف الطريق اليه) يعرف ذلك بالمأذون ١٩١ في ذلك قوله وكلام المؤلف أي قوله

وجاهل الخ وقوله ولا فقد تقدم
أن العلم واجب بشرط حاصل ذلك
أن العلم شرط صحة اذا وجد العالم
وأما اذا لم يوجد فلا يكون العلم
شرط صحة بل يولى الجاهل أي
الذي له عقل وورع اعتمادا على
أنه يسأل العلماء الذين لم يستوفوا
شروط القضاء كراهة أو عدمها
حكم بدون مشورة تعض حكمه
مطلقا على ما قال الشارح وان
شاؤوا تعقب وقال في لجوابا
آخر وحاصله أنه اذا ولى على جهل
ابتداء حكمه باطل واذا لم يزل
على ذلك ابتداء بل انما اطاع عليه
بعد ولم يعلم بجهله الا بعد فصرى
فيه تفصيل المصنف هذا قوله
أو جلى (قياس) أي أو خالف
قاطعا من عمل أهل المدينة
كخيار المجلس أو من القواعد
كسنة السيرة لا يربح
من الشافعية هي أن لا قال
ان وقع عليك طلاق فانت طالق
قبل ثلاث طعن طلقها واحدة ومات
فلا توارث لها من لا اجتماع الشرط

والتضمن فان كان دليلا على العلم فان احكامه تنطبق كما كان منها ما هو باق على ولا
يبدوا ما كان جوا فبقية ولا يقال كيف تنطبق احكامه مع المشاورة لا نقول قد
يعرف عن الحكم ولا يعرف الطريق الى ايقاعه اذا القضاء صناعه دقيقة لا يعرفها كل
أحد بل ولا جلى العلماء وكلام المؤلف يحمل على ما اذا ولى الجاهل لعدم العلم والا فقد
تقدم ان العلم واجب بشرط وان عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفوذ الحكم مع وجود العالم
وأما العدل العالم اذا حكم في شيء من عزل وولى بعده فغيره فانه لا تنطبق احكامه لانها
موافقة لما عليه الناس فتعقبهم يؤدي الى كثرة الشر والنقصان فالمراد بعدم التعقب عدم
التعقب وليس المراد اذا نادى بان احكامه لا تنطبق بل تنقضه قوله العدل اخرج المأذون
وقوله العالم اخرج به الجاهل واول المؤلف المؤات ومضى الصواب كان أحسن لان غير الجور
قد يكون خطأ أو سهوا أو نسيانا مع أنه لا يفي (ص) ونقض وبين السبب مطلقا
ما خالف قاطعا ما جلى قياس (ش) تقدم ان العدل العالم لا تنطبق احكامه فاذا عزل أو
مات ولى بعده غير ووقع اليه شيء من احكام العدل العالم أو رفع له شيء من احكامه
ونظر فيها فهو جسد فمع ما هو مخالف لقاطع من كتاب أو سنة أو قياس جلى أو اجماع فان
الغير ولى لا ينقضه وجوبا وبين السبب الذي تنقض لاجله لا في سبب الجور والهوى
ففي مطلقا سواء كان الحكم افعرا أو لا كان في ولايته الاولى والثانية ففعله ما لا يحكم
مفعول تنقض مثال مخالفة الاجماع كالو حكم بان المراث كله لا يخرج دون الجد لان الامة
على قراين المال كله لاجد أو يقاسم الاخ أو ما حرمان الجد فلم يقل به أحد ومثال مخالفة
النص اذا حكم بشعبة الجاهل فان الحديث الصحيح وأرد في اختصاص الشفعة بشرط
ولم يثبت له معارض صحيح ومثال مخالفة القياس شهادة الكافر لان الحكم بشهادة
الفاسيق لا يجوز فالكافر أشد فسوقا وأبعد عن المناصب الشرعية في مقتضى القياس
(ص) كاستعماله مع وثقة وشعبة جاور حكمه على عدوا وبشهادة كافر أو ميراث ذوى رحم
أو ولى أسفل أو ولم سبق مجلسه أو جعل شقة واحدة وأنه قصد كذا خطأ بينة أو
ظنهم أنه قضى بعد يمين أو كافر يمين أو فاسق (ش) هذه أمثلة لما خالف قاطعا

والمشروط وعدم اعتماده قوله خلاف ما حكم ابن سريج بعدم اجتماع الشرط مع المشروط فلا يلزم عندنا بقاء الثلاث
فقرئ منه وقولنا على أهل المدينة زاد من عثرة كافي البرزخى ولكن هذا واضح بالقبلة لا بالكي لا غير فلا تنقض برزخى كما قاله
البدر (قوله أو جلى قياس) من إضافة اللفظة للموصوف وهو ما قطع فيه بقى الفارق أو شعبة مثال الاول قياس الامة على
الميل في التقوى على ما هو المعتبر في قياس العباد على المورث في عدم اجراء العصبية واحتمال أن العباد يتعقب جهات
أخذت الأمر على كونهما لا يصح بخلاف المورثين (قوله ولى ان ينقضه وجوبا) فان قيل تنقض احكام العدل العالم انما
يتأخر قول المصنف فيما تقدم ولا يتعقب حكم العدل العالم والجواب أن النفي هنا ليس معنينا على تعقب احكامه وانما

هو علم اهو او غيبه (قوله) اما ان وقع من حاكم براه كالخفي الخ) هذا خلاف ما عليه الشيخ ا حذفت قد كرم بعض
شيوخه في استماعه المعتبر انه ينقض ولو وقع الحكم فيه عن براه سقار ذكر الشيخ كرم الدين ان الحكم في هذه المسائل
لا يمكن نقضه ولو وقع فيه الحكم عن براه نصف المدرك فيه قلت وكلام الشيخ كرم الدين اولى بالاتباع لانه ادرى بذلك
الباطن من غيره (قوله) نصف المدرك فيه) أي فالمدرك بالقاطع ما قابل الضعف ولا يخفى انه يشعل الصحيح والحسن لان كلا
لا ينصف بالضعف الا انك تغير بان مثله الاستماع مساوية لثلاثة شفعات الجار في الحكم فيه فضعف مدرك الاستماع
مع انه في مسلم واوجب مع بانه مثال لما خالفه من السنة الرابع على خلافه ولم أر أي تن عدم صحة التنبيل قال في كاستماعه
معتق انه منسب بملخاف فاطما لا مثال له لان حديثه في مسلم وهو اخف من الاعتراض على المصنف وان كان يسهل ايضا
ما سبب النقض فيه حيث جعل مثله قاله مع ١٩٢ (قوله) اذا وقع انه حكم على عدوه) أي حكم لغيره لكن المحكوم عليه

أو جلى قياس كإياي بانه والمعنى انه اذا كان عبد بين رجلين مثلاً وأعتق أحدهما
حصته وكان الذي أعتق حصته معسر يجب لا يكمل عليه بعضه لعمره وأي شيء
أن يكمل بعضه بالعتق لحكم القاضي بأن العبد يبي في ذائق لأمريك الذي لم يعتق بقيمة
نصيه فهذا الحكم اذا وقع عن لاري استماع العبد بطلان له ولغيره نقضه وأما ان
وقع من حاكم براه كالخفي فلفظه نقضه وكذلك ما يأتي من المسائل فان قلت هذا
مخالف لما يأتي من أن حكم الحاكم يرفع الخلاف قلت هو مقيد بما اذا قوى دليله وما فيه
قوى الدليل فانه ينقض ولا يفسر حكم الحاكم فيه كهذه المسائل كما ذكره الشيخ كرم
الدين وكذلك ينتقض حكم القاضي اذا وقع أنه حكم على عدوه أي عدوة ذنوبية وكذلك
ينتقض حكم القاضي اذا وقع أنه حكم بشادة كافر على مثله أو على مسلم أي مع علم بذلك
بدليل قوله الآتي وأظهر الخ وكذلك ينتقض حكم القاضي اذا حكم بميراث ذوى الرحم
كعمة وشوخوا وكذلك ينتقض حكم القاضي اذا حكم بميراث المولى الأسفل
وعلى العتيق من الأعلى وكذلك ينتقض حكم القاضي اذا حكم بمقتد العلم سبق مجلس
الحكم وسواه فعمل الشهادة قبل ولاية القضاء أو بعدها وقبل الجلسه في مجلس
القضاء وأما ان حكم به علم حصل له في مجلس القضاء ان أقر عنده وبين يديه فانه لا ينقضه
غيره وان وجب عليه هو نقضه مادام قاضيا وكذلك ينتقض حكم القاضي حيث حكم
بجعل البنة أو الثلاث واحدة وكذلك ينتقض حكم القاضي حيث ثبت خطا وبينته

عذر للحاكم فلا يصح لانه لا يصح
شهادته عليه ولا يخفى أن هذا
مخالف الحديث الذي هو قوله صلى
الله عليه وسلم لا يحكم عدو على
عدوه (قوله) اذا وقع أنه حكم
بشادة كافر الخ) لا شك أن هذا
مخالف للنص القاطع أي قوله
نصلى وأشهدوا ذوى عدل
منكم وللقياس الجلى أيضا وهو
قياس الكافر على الفاسق لان
الحكم بشهادة الفاسق لا يجوز
فالكافر أشد نسقا وابعدهن
المقاصب الشرعية (قوله) اذا
حكم بميراث ذوى الرحم) وهو
مذهب أبي حنيفة أي مخالفته
نظير الحقو الفرائض بأهلها كما
يقى فلا ولو وجد ذكر (قوله)
أو ميراث مولى أسفل) انظر

فانه لم يبين في هذه المسئلة وما بهد سبب النقض هل هو مخالفه القياس أو الاجماع أو السنة
(قوله) أو بعدها وقبل الجلسه) هذا قول أشهر ولكن جعله ابن عرفة مقابلا لاشبهه وإن في تلك الحالة ينتقض حكمه هو
دون غيره (قوله) وأما ان حكم به علم الخ) أي من غير حضور والبيئة على اقراء انظم ثم هذا مخالف لما يذكروه الضعف بعد من
قوله وان انكر محكوم عليه لم يقضه والجواب ان المسئلة ذات قولين فالحاكم على قول وماتى على قول آخر والجواب عليه
ما لا يخفى (قوله) حيث ثبت خطا وبينته) حاشا ان البينة حضرته وعلمت قبل ان يقع الحكم انه قاصد ان يحكم بذلك
قوله أو قرينة عدل عنه حكم بخلافه لفقته فاذا شهدت تلك البينة عنده الثاني فتصو كذا اذا شهدت عنده اذا كان
الحاكم لا يقر بميراثها بحكمه بتقديره لا بابتهاد وقوله ويعلم ذلك من قسده الحكم بكذا من قوله أو قرينة وقوله بما اذا
ادعى لان أي ادعى من الحكم ان كان قاصدا كذا ثم عدل عنه فعد من الإعدا ولم تشهد بینه بانه كان معه عدل قبل الحكم ان
يحكم بكذا الخ فعمل الى كذا هذا يعني ثلثا لغيره على غيره

(قوله لفظة) أي هو وهو غير النسيان وقوله أو اشتغال فكر اشتغال السكرامع الغفلة أو النسيان فلا حاجة له وقوله أي ثبت بيئته لا يتابع قوله متعلق بقصد أي يعلمه لأن من قوله أو قرينة وقوله لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا أي معروفا والحاصل أن الثبوت يتعلق بقوله قصد وأنه خطأ ولا يعلم ذلك إلا من قوله أو قرينة (قوله خلافة السنة) أي العصبة فلا مردان السنوورد بتقصيص ماذ لكن عارضها ما هو أقوى منها والحاصل ١٩٣ أنه ورد الحديث بأن العبد لا يتقرب إلى الوارد

بأنه يستقرب ضعيف والحديث الصحيح وارد باختصاص من الشفعة بالشرى ولم يثبت له معارض صحيح راجع وما ورد مما يقتضي الشفعة من جرح (قوله فمع الخ) أقول وكأنه لم يظهر له الحكم في القضية من حيث هي هل كونها خافت قاطعا أو ولي قياس أو غير ذلك وقوله انظر التشرح الكبير ونصه في بعده وقوله وخالفه القياس الجلي وهو قياس الكافر على القاسق ثم لما ذكر نصها عن غيره قال وهذا بعض ما أشار إليه في القروق هذا وقد دل كلامه أن النقض فيباعد أ شهادة الكافر بخلاف السنة وأنه فيها خلافه القياس الجلي فإستأثلي الأربع من جربان قوله ما خائف قاطعا وأما مستثلة شهادة الكافر أيضا كذلك ومن جربان فاقول قياس أيضا فتكون مسائل الجنس أمثلة لما قبلها لأن المثال جريفي ذكر لا يوضح القاعدة الخ (قوله فان وفي الدم يحقت) لأنه لا يباحث في آدم الأول من جيلين عصبة (قوله

بأن شهدت عنه) أو عند غيره بأن القاضي عدل عن كذا إلى كذا على سبيل الخطأ بقوله بيئته متعلق بقصد أي ثبت بيئته أنه قصد كذا وأنه خطأ وعلل ذلك من قوله أو قرينة وأحترز بقوله بيئته عما إذا ادعى ذلك فإنه يتقصه هو فقط كإثباته وبعبارة فخطأ الغفلة أو نسيان أو اشتغال فكر قوله كذا كناية عن حكم صحيح وقوله بيئته متعلق بقصد أي ثبت بيئته أنه قصد كذا ثم عدل عنه لعدم من الاعتذار إلا بالخطأ لأن الخطأ لا بد أن يكون ظاهرا وكذلك ينتقض حكم القاضي إذا حكم بشهادة شاهدين بعد انفص من أمرهما ثم ظهر بعد ذلك أنهما أرفأ وأنها كاذبان أو أنهما ماصيان أو أنهما فاسقان أو أنهما ماعدوان للشهود عدله أو قرين بيان للشهود له واعلم أن مقتضى كلام القراني أن نقض الحكم باستسماه المعنى وشفعة الجار وميراث ذوى الرحم بخلافه السنوورد نقض الحكم في شهادة الكافر بخلافه لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وخالفه القياس الجلي فمع جعلنا قوله كاستسماه الخ مثلا لا لتبنيها انظر الكبير (ص) كأحدهما الأبطال فلا مردان حلف والأخذ منه أن حلف (ش) التشبيه في النقض والمعنى أن القاضي إذا حكم بشهادة عدلين بعد انفص من حاله ما ظهر أن أحدهما عابد أو كافر أو صبي أو فاسق يريد أو الخال أن الحكم به لا يثبت إلا بعدلين فان حكمه ينتقض أما أن كان الحكم به مالا أو بول السبه فان الحكم حينئذ لا يقض إذا حلف الطالب مع شاهده المايق ولا يرد الحكم به ويضي الحكم فان لم يحلف فان المطلوب يحلف ويرد إليه الحكم به فان شكك لاشئ له فالضمير في رد الباقي الحكم به ليسهل المال أو ما بول السبه أو في الباقي لأنه مفرع على الاستثناء (ص) وحلف في القصاص خسين مع عاصبه (ش) يعني أن القاضي إذا حكم بشهادة عدلين في قصاص في نفس ثم ظهر بعد الحكم أن أحد الشاهدين عاصبه مة فلا فان في الدم يحلف مع واحد من العصبة خسين يميناً ويحكم الحكم لان الباقي لو شك فان لم يحلف نقض الحكم وبالله أشار بقوله (وان نكل ردت) أي فان نكل الحكم به بالقتل عن حلقه خسين يميناً متواليه مع واحد من العصبة فان الحكم ينتقض وردت شهادة الباقي فالضمير في ردت الشهادة لا لاقتسامه لانها لم ترد (ص) وغرم شهود على أو الأفعلى عاقلة الإجماع (ش) يعني أن الشاهد الباقي إذا علم أن رفيقه عاصبا أو صبي أو فاسق فإنه يغرم بالدية وظاهر كلام ثبت وقوله أنه لا غرامة على الأخرمه وهو مشكل فان لم يكن عاصبا

٢٥
في
لأنها لم ترد المناسب فأنها لا ترد على المدعي عليهم أي وان يعلم أن الشهادة قد وجبتون بغرمه فهو أن شاركهم المدعي في العلم كما هو ظاهر كلامهم (ص) قوله فإنه يغرم بالدية أي يغرمه أو جرمه في ماله (قوله وهو مشكل) جاعلة أن العالمين هم المصنوعون بالغرم دون العبد أو الكافر أو الفاسق وكان القياس اختصاصه بالغرم أو مشركه مع العالم به وأما عدم غرمه مع أن القصاص إنما جاعل من قبله فتشكل وقد يقال لا إشكال

لان العبد فمأذ كرمعه يرون انقسم كالمطين والشخص جبل على ان يرى نفسه كمالا فيهم معذورون بثلاث المذاهب (قوله على عاقلة الامام على المشهور) مقابلة انه صدر (قوله عطف على قوله في النصاص) أي قاطعتي وحلف المدعى في القطع بمنزلة واحدة نمكته للتعاقب وقوله حلف المقطوع مرتب على معذوف والتقدير فان نكل المدعى حلف المقطوع فالاحسن انه معطوف على مقتدر أي وان نكل في مسئلة القتل ١٩٤ ردت وفي القطع حلف الخ (قوله أي اذ تبين الخ) أي بعد قطع يد اليهود

عليه لان الكلام بعد الاستقامة وقوله فان حلف المقتضي له بالقطع أي عينا واحدة فبسه ان هذا الحلف ليس هو القبر والقاعدة انه لا يعتد به يستحق الغير (قوله وأما لو كانت البيعة على السرعة) أي اذا شهد اثنتان على زيد بانه سرق وقطعت يد السارق ثم ظهر ان أحدهما غير مقبول الشهادة فلا يصف مقعها مع الشاهد الباقي على ثبوت القطع لانه لا يثبت بشاهدتين في مثل هذا السرقة بل على ثبوت المصروق حيث كان يفسر منه السارق كإثبات آخرياب السرقة فان حلف ثم الحكم بالفرم وان نكل حلف المقطوع انه باطلة ولم يفرم المال وغرم له الشاهد في المشتكين دية. ان علم والا فعلى عاقلة الامام وعلى هذا فيمكن شمول مسئلة المصنف للقطع قصاصا والسرقة سبيحة. لا مال لا بالنسبة لآي وان نكل الطالب عن الحلف في مسئلة القصاص حلف المقطوع الى آخر ما تقدم وان نكل في مسئلة السرقة أي

فان القرامة لا بد على عاقلة الامام على المشهور أي اذ لم يعلم الامام والا كانت في ماله وظاهر كلامه كغيره انه لا يقتصر منه ولو اقر به لم يباله وهذا الاختلاف ما يأتي في قوله وان علم الحاكم بكذبهم وحكم فالقصاص لان علمه هنا بان من شهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم ثم ان الجمعية في الشهود باعتبار اقرار ادين ثبات المسائل اذا اراد الجنس والافوضوع المسئلة انهما شاهدان ظهوران أحدهما كآخر مثلا (ص) وفي القطع حلف المقطوع انها باطلة (ش) عطف على قوله في القصاص الذي المراد به القتل أي انه اذا تبين أن أحدهما شهد القطع غير مقبول الشهادة فان حلف المقتضي له بالقطع مع الشاهد الباقي ثم الحكم ونفذ لان جراح العمد تثبت بالشاهد والعين كالنكاح وان نكل حلف المقطوع ثانيا ان الشهادة عليه باطلة وانقض الحكم وغرم الشاهدان علم والا فعلى عاقلة الامام كما مر ثم المراد بالقطع الجرح وانما لم يثبت بالقطع لانما أشد الاشياء وأما لو كانت البيعة على السرعة فلا يمين على الطالب لانها بالنسبة للقطع لا تثبت بالشاهد والعين ولكن بحلف المقطوع ويكون الحكم ماعر (ص) وتقصه هو نقصان ظهوران غيره أصوب وأخرج عن رأيه أو رأى مقلده (ش) لما تنكلم على المسائل التي لحا كها ولغيره نقضها أخذت بحكم الآن على ثلاث مسائل لا يقتضم الاحكامها فقط أي مع بيان السبب أيضا وحذنه من هذا لانه لا الأول عليه كما مر تقبله الاولى اذا حكم بحكم ثم ظهر ان غيره أصوب منه وسواء كان باقيا على ولايته أو عزل ثم وفي مرة أخرى خلافا لطرف وابن المباحثون من انه ليس له تقصه فيما اذا عول وفي ثانيا وهذا في الجهد اذا حكم برأيه مستند الدليل ثم ظهر انه ان غيره أصوب وفي المقلد اذا كان من أهل الترجيع كما اذا حكم بقول ابن القاسم مثلا ثم ظهر ان قول معذور مثلا أوجب منه وبالعكس الثانية اذا حكم بحكم ثم ظهر انه ان خرج فيه عن رأيه بان كان مجتهدا ويحمل على المشهور فانه يتقصه ويحكم بمجراه الثالثة اذا حكم المقلد المذهب في قضية وهو يرى انها مذهب امامه تحكم بغيره غلط فانه يتقصه هو فقط دون غيره مجريه انه على مذهب بعض العلماء بعبارة وأخرج عن رأيه أو رأى مقلده أي خطأ المراد ادعى الخطأ ولم يشهد بنية دعواه والا فنتقصه هو وغيره كما مر في قوله أو انه قصد كذا خطأ وهذا اذا صادف خروجه عن رأيه قول عالم وكان قاصدا العمل بقول غيره وأما لو قصد الحكم

بالنسبة للمال ولم يفرم المال وأما بالنسبة للقطع فلا يمين على الطالب حلف حتى يتأني بشئ تمكول انما يأتي النكول من الطالب بالنسبة للمال (قوله ولغيره) أي ولو كان الحاكم كذا عن براد حقا فانه يتقصه ان ضعف مدرك امامه في ذلك (قوله خلافا لطرف وابن المباحثون الخ) الراجح كما يقيد الخطاب لما عطف وابن المباحثون (قوله ادعى الخطأ) أي بعد الحكم وقوله ولم يشهد بنية دعواه أي دعواه الخطأ كما هو ظاهره وليس مراد اذ ذلك لان المراد كما تقدم انه قصد ان يحكم بكذا ثبت ذلك بالبيعة أو يأتي ان ثم اتى في الحكم غير بعد ذلك افعله عرضت (قوله وكان قاصدا العمل بقول غيره)

أى كان قاصدا العمل بغير الذى صادف كان يكون قاصدا العمل بقوله وان القاسم مثلا صادف قول الشيب مثلا فهذا كان قصد الحكم بقوله فوق في غير مسمو اوقاته يتقضه وقطوعه وقيد قوله وكان الخبا اذا كان مقوضا الى الحكم بقوله أى عام وأما ان ولى على الحكم بقوله عام عن نكحه بقوله غيره باطل ولو حكم به لا قصد أى حكم به غير قاصدا لانه معزول عن الحكم به وأما ان قصد الحكم بقوله عام لم يحكم به عام بقوله عام فينقض حكمه هو وغيره فالسور أربع حيث لم يثبت خطؤه مبينة والا فثان قوله ورفع الخلاف ظاهر ان حكم الخا لم يرفع الخلاف ولو لم يكن هناك دعوى وهو كذلك به صرح الثاني والقرافي ويدل عليه ان الوصى يرفع الحكم اذا اراد ان كان مال العبي كما ياتي ١٩٥ في الوصية قال بعض شيوخنا ولو كان

الحكم بطريق الاستسلام تبعها كما تقدم في باب الجمعة ومذهب الشافعي والحنفي لا يرفع الخلاف الا اذا قصد منه دعوى صحة وما قلنا من ان مذهبنا ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وان لم تقدم دعوى لا يمت الا اذا كان مذهب الشافعي وأبى حنيفة يقولان ان حكم الحاكم المالكى بدون دعوى لا ينقض والشافعي يرفع الخلاف ولا يمت الا اذا كان مذهب الحنفى انه ينقض حكم المالكى بدون دعوى ولا يرفع الخلاف وفعل الحاكم ليس بحكمه بل يجوز للحاكم غيره ان يحكم بخلافه اذا رأى ذلك لان تعدله لا يرفع الخلاف حكمه بقوله يرفع العمل بغيره الخلاف أى فى خصوص تلك الجزئية التى وقع

بشي غير مستند لقول أحد فصادف قول عام فان حكمه ينقضه هو وغيره انظر المواف (ص) ورفع الخلاف لأجل حراما (ش) يصح ان حكم الحاكم اذا وقع على وجه الصواب يرفع العمل بغيره ينقض الخلاف بمعنى انه اذا رفع لمن لا يراد له ان ينقضه والا فالخلاف بين العمل بوجوده على حاله ان لا يرى وقف المشاع اذا حكم ما حكمه ثم يرفع ان كان يفتى بطلانه نفذوه وامضوا ولا يعلل له نفسه وكذلك ان قال شخص لاصرا ان تزوجت فانت طالق فتزوجها وحكم ما حكم به هذا النكاح فاذى يرى لزوم الطلاق ان ينقض هذا النكاح ولا يعلل له نفسه وما قول المؤلف لأجل حرامه لم يعلل على ماله ظاهر جازم وباطن ممنوع بحيث لو اطاع الحاكم عليه لم يحكم بغيره فان حكمه لا يعلل الحرام من اقام شاهدى زور على نكاح امرأتك فحكم به فليس للحكمكم له وطؤها لان الحاكم لو اطاع على ذلك لم يحكم بشئ ادتها وأما ما ظاهره كباطنه ففعل الحرام كالحكم من الشافعي بان وطء الصغرى يعمل المبثوثة والمراد ان الحرام بانسية للعبيك وهو قولنا فى صدورنا ان يرفع على وجه الصواب احترامهما اذا خالف طاعها وأبى فانه ينقض كما مرر بعبارة ورفع الخلاف ما عدا المسائل المتقدمة فان للمالكى نقضها ولو حكم فيها من يرى الصحة لان المدرك فيها ضعف كما مرر (ص) ونقل ملكه ونقض عقد أو تقرير نكاح بغير ولى حكمه لا لأجبهه أمراً (ش) أشار بهذا الى ان الحكم يكون بغيره فقط حكمت كقوله نقلت ملك هذه الدار يداوى ملكه أو ثبت عندي انه ملكه بعد حصول ما يجب على الحاكم من تزكية واعدار وغيرهما وكقوله فنفقت عقد كذا من نكاح أو غيره أو رفع له نكاح بغير ولى فسكت عنه ولم يحكم بآبائ ولا فى هذا معنى تقريره بقوله حكم

ففي الحكم لا ما تله من الجوزيات (قوله ليس له نفسه) واعلم ان الحاكم بخلاف حكمه بغيره لا يجوز له ان يفتى بخلافه (قوله فنفقت عقد كذا من نكاح) قال ابن الشاطى لا يقول لا ينفذه ولا ينفذه ولكنه لا ردوم لا ينقضه (قوله وحكم ما حكم به) هذا النكاح أى كالشافعي فانه يقول بعدم صحة التمليق (قوله فاذى يرى لزوم الطلاق) أى كالمالكى (قوله كالحكم من الشافعي بان وطء الصغرى يعمل المبثوثة) أى اذا مات الصغرى وحكم الشافعي يعمل المبثوثة جازم للمالكى الطلاق الزوجة والعقد عليها معقدا على حكم الحاكم يعمل وطء الصغرى وأما ما دام الصغرى حيا فلا يمكن حلها للزوج لانه لا يطلق على الصغرى ان الطلاق ان أخذ بالنساق كذا قال بعض الشافعية وبعض شوخنا ان المضيق التفتيق البخل عليه وأما اذا لم يحصل الخسول عليه وانما حصل امر اتفاقى جازم كالوعدى للمالكى أى فى جرحه على امرأة مبثوثة ودخل بها أو أصابها ثم رفع أمرها لمالكى فطلق على الصغرى فتم رفع الأمر لمالكى شافعي حكمه بطلان الصغرى المبثوثة فعوضا لبات المالكى العقد على زوجته المبثوثة فانه بعض شوخنا (قوله بعد حصول) بقوله ثبت عندي والحاصل ان من لم يجعل ثبت عندي حكما محمول على عدم ما يجب الحكم فلا يخالف (قوله لا يرفع له نكاح بغير ولى) بان مقتضى المرأ لنفسها مع شاهدين قبل البناء (قوله هذا معنى تقريره)

قال في المستند مزج المحقق الا ان بعض الشيوخ قالوا لا حسن في نص قوله أو تقررت كاح ان معناه ان امرأته زوجت
 نفسها ثم رفع لها كالحق في هذا النكاح فقال قررت هذا النكاح فيكون قوله قررت حكما فاذ وقع هذا النكاح لمالكى فانه
 لا ينقضه اه ثم انه على كلام الشارح الذي قدالة في المستند شرح المقتدر بان يقال أى فرق بين السكوت حيث اعتبر حكما
 ولم يعتبر الفعل ثم رأت ما يقوى ما ذهب اليه شارحنا الذي هو كلام المستند والحاصل ان المصنف أراد بالتقرير سكوت الملقن
 عنه حين رفع له ولم يحكم حتى ولا البات فليس له المالكى نفس له ان سكوت الحق عنه عندنا حكم وأولى حكمه بان ياتى وأما تقرير
 النكاح المذكور من مالكى فلفظه نقضه لزوج المالكى عن رأى مقلده (قوله هذا قد ليس يحكم) أى بل هو فتوى ويكون
 قوله أو ألقى من عطف العام على الخاص ١٩٦ لكن هذا يأو وعطف العام على الخاص وعكسه مخصوص بالواو وأجيب

بان أو يعنى الواو تامل (قوله
 لا يكون حكما فيما يحدث من
 جهاتها) لانه انما انفسه فاذا انفس
 لها كمن نكاح امرأته زيد بسبب
 فرضه وهو كيم فاذا وقع مثل
 ذلك امر ونال من قيد
 الاجتهاد فاذا ادا ما جازاه الى
 جهه الشخص هل على ذلك كذا
 مقاديرها انهم وكذا يقال في
 قوله ونأيد منسوبة عدولا
 يكون الحكم المتعلق بنكاح
 امرأته جارا على نكاح
 امرأته (قوله فأولى المقلد)
 أى لادن يحدد حكم الثانية أو
 الثالثة وهكذا لانه يحدد
 اجتهاد لان تحديد الاجتهاد
 انما هو من الجهد (قوله هو
 فسح النكاح) اذا كان ظاهر
 قوله حكم بان رضاع الكبير
 يحرم من انما كمن بالترميم ليس

خير قوله ونقل. لك فليس لغيره نقضه وأما اذا ارتفع اليه قضية هذه المرأة فلم يرد على قوله
 لا أجبر نكاحا بقى يروى من غير قصد الى فسح هذا النكاح بعينه فان هذا ليس يحكم كما
 اذا أتى في مسئلة لانها اخبار عن الحكم من غير الزام فلن يأتى بعده ان يستقبل النظر
 فيه (من) ولم يتقدم لما مثل بل ان يتحدد فالاجتهاد كقصر بضع كبير أو ما يندم كوجه
 عدة (ش) يعنى ان الحكم لم يجاوز محلها الى ما ياتى به عنه اى اذا حكم لها كفى جرئة
 معينة لا يكون حكما فيما يحدث من جهاتها لان الحكم جرى الى كل بل ان يتحدد المعامل
 فانه يستأنف الاجتهاد اذا كان يحمد واذا كان عدم التعدي في حق الجهد فأولى
 المقلد ثم ان المؤلفين مثل هذين المثالين تبعوا لابن شام ونسبه اذا رجع الى قاض رضاع
 كبير حكمه بان رضاع الكبير يحرم وفسح النكاح من اجله فالقدر الذي ثبت بحكمه
 هو فسح النكاح غيبا واخصر بها عليه في المستقبل فانه لا يثبت بحكمه بل يبقى ذلك
 معرضا للاجتهاد نفسه وكذلك لو رفع السهال امرأته كتبت في عدتها ففسح نكاحها
 ورحمها على زوجها لكان القدر الذي ثبت من حكمه فسح النكاح غيبا وأما
 فقررها عليه في المستقبل فمعرض للاجتهاد ومن هذا الوجه ان يحكم بخاصة لها و
 طامع أو شراب أو تحريم بيع أو نكاح أو اجارة فانه لا يثبت حكم في ذلك الجنس من
 المقودولا المبيعات على التأنيد فان ما له ان يعين من ذلك ما شاءه وطبعا بدو ذلك
 فهو معرض لن يأتى من الحكم والعقود اه فقول المؤلف كفسح الخ الظاهر رواه
 رضاع الزوج الكبير على أم زوجته مثلا سبب حامل لها كمن على فسح النكاح فلو وجد
 من الحكم الا فسح النكاح وأما فقررها عليه في المستقبل فمعرض للاجتهاد منه ومن
 غير ما ليه أشار بقوله (وهي كغيرها في المستقبل) أى من لم يتقدم عليها فسح بسبب

من يادوا والحكمة معتق بالفسح لا غير ذلك احوال وأما فقررها عليها فليس في المستقبل الخ فانه حكم رضاع
 أم فاشهر بان رضاع الكبير يحرم ثم فسح النكاح لاجل ما أخبر به من أن رضاع الكبير يحرم (قوله فسح نكاحا حرمها على
 في قوله) التبادر انه حكم بالترميم وليس مراد انما المراد انه وقع منه الفسخ فقط وهذا حال السكان الضلع الخ (قوله بخاصة
 به) أى بمعنى كذا فافهم (قوله في ذلك الجنس) أى في حقه معين آخر غير المله المتقدم حدث فيه ما حدث في الاول الذي كان
 أو بسبب حكمه بالترميم (قوله على أم زوجته) يحتمل ان المراد ان زيد امتلا تزوج بالمرأة ثم عرض له ان يرضع أمها والحوال انه
 كبير ويحتمل العكس بان يكون زيد وهو كبير يرضع امرأته ثم تزوج بنتها (قوله وهي كغيرها في المستقبل) لا يثبت بان كونها
 كغيرها في المستقبل لا يكون ذلك من المعامل التي اشارة المصنف بقوله ولم يتحدد لما مثل من مسئلة الخ ورضاعها على ذلك كما
 لا يتبدى لما مثل لا يحد في ذلك المصنف فانه كما انما المصنف نفسه الجهد لا يحتمل تغير الاجتهاد بان الفصل بعد فان

من الكبير الذي رضع ثم حصل للقاضي فيبند اجبتها ذوا ما العقد الاول الذي انفسخ فلا يثبت عنه (قوله يكون لاجل) فسبح النكاح) أي والمعنى فسبح نكاحها فثبت بسببه نكاحها على زوجها أو قول أحسن من ذلك أن يقول أنه من عطف العلة على المعلوم أي فسبح كونها محرمة عليه وقوله بخلاف عبارة المؤلف أي فإنهم امر بجهة قطعا في افادته حكم باتنا يدوقوله بعبارة الخ هذه العبارة جواب عن الاعتراض المذكور وخاصة أن هذا الاعتراض احتجاجا بمن يؤهم عطف وتأيد على قوله فسبح في فقدان التأيد بسببهم به وليس كذلك بل معطوف على رضع وقوله أنه حكم بذلك لأنه لا يلزم من الحكم بالفسخ الحكم بالتأيد بدول قد يحكم بالفسخ ولا يحكم بالتأيد ١٩٧ وان كان الفسخ في الحقيقة انفساخا لاجل ان

النكاح في العدة مؤبد التحريم والحاصل أنه لو تزوج المالك ممتدة في العدة وقبها أو طمأها لحكم القاضي المالك بفسخ هذا العقد ولو يحكم بالتأيد وانما قال فسخت نكاحه فلما لم يكن بعد قيام عدها ان رفع امره للقاضي الشافعي وزوجها له وليس للقاضي المالك فسح هذا النكاح لان حكم القاضي يرفع الخلاف لان عنده وطأ الممتدة لا يؤيد نكاحها بخلاف لو حكم القاضي المالك بتأيد سرهما لا يجوز للقاضي الشافعي أن يزوجه لأنه اذا علمت هذا كله فظهر ثبوت ابن عسرة اعتراض على ابن الحجاب في الاول فانه لان الحكم بالفسخ في رضاع الكبير يمنع من تجديد الايجام فيها لان مستندهما ان رضع الكبير

رضاع فيصير عدم الحرمة مع الرضا لا جهاد منه أو من غيره والمراد بالكم هو الذي رضاعه لا يثبت الحرمة بان فرادى الصدر المذكور في باب الرضاع كما مر وقوله وتأيد الخ على حذف مضاف أي وتأيد سرهما مذكورة عدة ظاهرا لله معطوف على فسح فيصير معناه أنه حكم بتأيد سرهما عليه وكيف اذا حكم بالتأيد فيها تكون موصوفة للاجتماع بعد مع ان حكم الحاكم في مسائل الخلاف يصير المسئلة كالمع على وعبارة الجواهر المتقدمة أمر من عبارة المؤلف لأنه قال فيها فسح نكاحها وحرمها على زوجها لان قوله وحرمها الخ بقوله قد فسح نكاحها يحتمل أن يكون محسوسا عليها لاجل فسح النكاح لان حكم بذلك بخلاف عبارة المؤلف وبعبارة وتأيد عطف على رضع والدال على النسبة اليه للبيعة وكذا بالنسبة لما قبها أي فسح بسبب ان النكاح في العدة مؤبد التحريم لان الحكم بالفسخ وقع منه مؤبد انذلو كان كذلك باصحه قوله وهي كغيرها في المستقبل بالنسبة له (ص) ولا يدعوا لصلح ان ظهور وجهه (ش) يعني ان الحكم اذا ظهر له وجهه الحق لاحد المتعصين على الآخر فانه لا يجوز له حينئذ ان يدعوا الى الصلح فيساعدا ما في قوله وأمر بالصلح ذوى الفضل والرحم كان شى فقامت الامر والمراد بالظاهر وتبويلا لا قرا اعتبر أو بالبينة والتعليل لعدم الدعوى الى الصلح بان الصلح لا بد فيه من حطية في الغالب فالأمر به ضم لبعض الحق يقتضى أنه لا يأمر ذوى الفضل والعلم به لوجود العلم المذكور في أمرهم به ويحاج بان هذه العلم عارضها على أخرى أقوى منها وقد أشارها الموافق في قول عورضى الله عنه ورددوا الحكم بين ذوى الارحام حتى يصلح لما كان فصل القضاء وورث الشفائق (ص) ولا يستند لعله الاف التعديل والجرح (ش) يعني ان القاضي لا يستند لعله في شى من الاشياء بل لا بد من البينة على الشى الحكم به ويستعمل على الطرق الشرعية المثبتة للعق سواء كان القاضي

يعلم ومن المعلوم بان وقت التحريم لا يكون الا في خلاف النكاح في العدة فان بئس منه تحريم النكاح فيها وقد وقع الخلاف في كون مؤبد أم لا وأقر المصنف في التوضيح كلام ابن الحجاب ولم يتبعه وقال تبعه هناك يعترض عليه بآثار من على ابن الحجاب وأجاب بما حاصله من التأيد من اتباعه في توضيحه انفساخا في حقيقته لأنه قد يظهر له خلاف ظاهره أولا فيصير في قوله وهي كغيرها في المستقبل واجعا لثانية فقط لانها مع الحق بالى الاعتراض غير انك شيعر بان الخلاف في رضاع الكبير هل يضر أم لا (قوله فيساعدا الخ) وكذا يدعوا الحاكم لصلح فيساعدا اشكل عليه الحكم (قوله على أخرى أقوى منها) أي وعلى خوف العدة (قوله ورددوا الحكم) أي لا تجعلوا بالحكم بين ذوى الارحام فان قيل الدليل خاص والدعوى عامة فالجواب ان في التعديل وان لم يكن يتهم بزم فكأنهم اعلم بالعلقة بينهم كانوا هم ذورهم (قوله وورث الشفائق) هو جهة أي فيصير وهو أخيه العدة في الغالب لعل الفقه على الاجتهاد (قوله الاف التعديل) ولو ثبت بينه وبينه لكان له أقوى

من البيعة الأولى كان مثلهما القامت حجة الجرح على حجة بعدهما وقوله في الجرح فيستند لعله به ولو شهدت بيعة بالتعديل على
في المدة التي يتولى ما بين حجة جرحه وبين الشهادة يستند له بتقديم الخصال ان علمه مقدم على ما شهدت به البيعة
مطلقا (قوله ولو عبر به الخ) فيه شيء وذلك لانه اذا قرئ الجرح يفتح الجرح كان مقابلا للتعديل قطعاً وجواب وجه الأول ان
المراد بالمقابلة للتعديل معنى بخلاف الجرح ١٩٨ بالفتح فبعبه المقابلة معنى لا تقاطع الثاني ان المراد بقوله لكن احسن اى

لبيعة المقابلة اى بدون معانة
بخلاف قرأته بالفتح فالمقابلة
خاصة لكن معاناً ان الجرح
يقسم بالفتح وذلك لانه قابل لان
يقسم بالضم وقوله ولو عبر
بالمقالة الخ اللاحقة به بعدما
تقدم وان قلت ان الواو بمعنى
أو اى ويقر الجرح عليه بضم
الجرح لا بالفتح لانه بالمقابلة أصلاً
فقول أيضاً الادعى به بل حصول
المقابلة في المصنف بقرائة بالفتح
(قوله اما الاسم الخ) ولكن ان
شهد اثنين انه المشترك بينهما
وان لم يرها يناهض ان هذا اى
من ان الشهادة يستند عليه المقيد
بما اذا تم تشهد بيعة بخلاف ذلك
أو يعلم القاضي خلاف ذلك
وقوله أو مفت أى أو أساء على
مفت أو شأها وأعلى خصمه أى
بجيرة القاضي (قوله أو أقرار
إنهم بالعدالة) أى لان
التركة من حق المشهود عليه
فاذا أقر المشهود عليه بعدالة
الشهود فلا عدل انهم ما يستند
القاضي ويحكم ولو علم هو أو
البيعة خلاف ذلك (قوله
فالمشهور انه لا يحكم عليه) أى لا يجوز ان يحكم عليه ان يكون القاضي شاهداً عند قاض آخر كفى
السرداى وقوله المشهور بمقابلة وهو لان المجسوسون ومعتون يجوز ان يحكم عليه بأقراره بغيره بدون حضور
شهود وقوله فلو وقع نزول أى وارتفع كتاب التهمى فما حصل كلام الشيخ ولكن المراد ان ما أتى أقر واستقر على أقواله
بدون شهود فانه يحكم انما فاذا أنكر بعد الحكم فلا يتفعو وأما قوله وقع الخ فهو مسلم هذا هو التمرين بما تقدم من
ان المراد أحضر شهوداً على كل طريق الذنب لا على طريق الوضوء فانه ضمنت (قوله كان ما جاء به) أى لا يقر أو يقر
فى كل مستند لعله لا القرض ان لم يكن هناك يستند به بالأقرار (قوله وسواء كان معز ولا معز لا) لا يفتى انه لا يفتى فيكونه

(ص)
فالمشهور انه لا يحكم عليه أى لا يجوز ان يحكم عليه ان يكون القاضي شاهداً عند قاض آخر كفى
السرداى وقوله المشهور بمقابلة وهو لان المجسوسون ومعتون يجوز ان يحكم عليه بأقراره بغيره بدون حضور
شهود وقوله فلو وقع نزول أى وارتفع كتاب التهمى فما حصل كلام الشيخ ولكن المراد ان ما أتى أقر واستقر على أقواله
بدون شهود فانه يحكم انما فاذا أنكر بعد الحكم فلا يتفعو وأما قوله وقع الخ فهو مسلم هذا هو التمرين بما تقدم من
ان المراد أحضر شهوداً على كل طريق الذنب لا على طريق الوضوء فانه ضمنت (قوله كان ما جاء به) أى لا يقر أو يقر
فى كل مستند لعله لا القرض ان لم يكن هناك يستند به بالأقرار (قوله وسواء كان معز ولا معز لا) لا يفتى انه لا يفتى فيكونه

بعضه والحال انه معزول ويمكن الجواب بان المراد وسواه كان معزولاً أو لم يعزل أصلاً فالخامس ان الامه لا يكون
 الا في حال التولية اعم من ان يكون عزل بعد الحكم الاول ثم نولى أو لم يعزل أصلاً وقد اوردنا ان يتخذ حكمه بالمدعى والمعسر (قوله
 ان كان كل ولاية به) وهو قوله ما اذا ادعى زيد على عمرو بشئ ثم اقام بينه وحده لى الاعذار وحكم قاضى مصر متلاع
 عمرو ثم ذهب عمرو ولا يشابة فبقي قاضى مصر الى شاطئ البحر التيسل من جهة مصر وبقي قاضى اتيابة على شاطئ البحر من
 جهة اتيابة ويقول قاضى مصر لقاضى اتيابة ان الحكم الذى عندك وقى بالحق قد قامت اليه على ليدبحى كذا وحصل
 الاعذار وحكمت عليه فقوله قاضى اتيابة تفقدت حكمك وبقيض على الخصم وبغرمه الحق واذا قامت اليه البينة على الخصم
 وحصل الاعذار وحرب قبل الحكم عليه فيخبر قاضى مصر قاضى اتيابة بذلك ١٩٩ فيقول قاضى اتيابة حكمت عليك
 بالحق واذا اقام البينة على الخصم

(ص) وانتمى لغيره بمشافهة ان كان كل ولاية به وشاهد من مطلقا (ش) انها تبليغ
 القاضى امر الى قاضى آخر ليقضه فيجوز للقاضى ان ينهى الى قاضى آخر ما جرى
 فينقذه الثاني ويبنى كما يأتى لكن بشرط ان يكون كل واحد منهما فى محل ولاية به لان
 الحكم اذا كان خارجا عن محل ولايته يكون معزولاً ولا يشترط ان يحكم المنهى اليه
 مكانه اى فى موضع الانتهاء والا كان كما به لم يسبق بحلله والانها يكون اما بمشافهة
 اى بمطابقة ومكالمة أو بشاهدين فاذا اشهد القاضى على حكمه شاهدين ثم شهد بعد
 ذلك عند قاضى آخر فانه يجب بحلله ان ينقذه مطلقا أى سواء كان الحق المحكوم به
 يثبت بشاهدين أو بشاهد واحد أو بشاهد امرأتين أو بأمرأة واحدة أو بأمرأة
 عدول كالأزواج والشهود فى الزنا وغيره وأما الشاهد والعين فانه لا يثبت به ما كات
 قاضى باتفاق الاما يأتى منه قوله وأبانه حكمه به فانه يثبت بالشاهد والعين كاتفه
 العلامة الدمعى وفى شرح الاجهوى ما يخالف ذلك انفسر الشرح الكبير وكلام
 المؤلف مقيد بما اذا اشهد الشاهدين على نفسه وهو يجعل ولايته والاخر يجعل ولايته
 فان كلامه ظاهر فى خلاف ذلك وهو ظاهر قوله وشاهدين ولو كانت هي شهود الاصل
 لان العدول لا يتم على ترويج شهادتهم الاولى وقيل لا يجوز (ص) واعتقد علم جاون
 خالفاً كآيه ونذب خفه ولم يقدحده (ش) يهق ان القاضى المرسل اليه يعقد على ما شهد
 به الشاهدان ولو خالف فى شهادتهم ما كات القاضى الذى أرسله ما ثم ان الواو فى وان
 خالفاً للعال لان صورة الموافقة لا تتوهم ويستحب للقاضى المرسل ان يصنع كتابه الذى
 أرسله للشاهدين وسواقرء عليهم ما لم لاوا احتجاب انتمى فى الثاني ظاهر ان يجب ان
 يصرق أو يسقط من الشهود نيزاد فيه أو ينقص منه واقبال يجب فى هذه الحالة لان

المصنف ظاهر فى خلاف ذلك ولكن لا يهول على ظاهره لانه يخالف للقول وقال وانتمى لغيره ان كان كل ولاية بمشافهة
 مطلقا أو بشاهدين لا فاد أن كون كل ولاية به بغيرها (بنا) قوله الاما يأتى الخ) ضرورة ان المذهب اجمعت بالمدعى عليه فى
 امكته وبه مشايلا فذهب المدعى القاضى أو أخبره به المدعى مع خصمه عند قاضى مصر وحكمه فيطالب قاضى اسكندرية
 شاهداً بينهما بذلك فبقي بالشاهد ويخفف معه فثبت الحكم فهذا ليس فيه نقل كات قاضى وانما فيه مشافهة على حكم
 القاضى حكمه كذا قال الدمعى وقوله وفى شرح الاجهوى ما يخالف ذلك فاحمله ان قول المصنف وشاهدين اى فى غير
 الاموال وما كات اليه أو ما فى الأحوال وما كات اليه فيكتب فيها شاهد وعين ومعنى قول المصنف وأبانه حكمه به فهو محمول على
 النقل لكن فى الاموال وما كات اليه أو الصواب ما قاله الدمعى من أنه لا يلقى النقل من شاهدين مطلقا وكلام المصنف الا فى
 قى موضوع آخر (قوله ولو كانت هي شهود الاصل) أى ولو كانت اليهود التى حصل بها الانتهاء هى اليهود التى ثبت بها
 الحق وهو المرادنا للاصل (قوله ويستحب للقاضى المرسل ان يصنع كتابه) أى ان يصنع كتابه امراده بما فاده به من الشيوخ ان يطوى الكتابين
 ويجعل عليه شيئا وغيره ويصنع عليه حقه كما هو المتعارف فى العبارة الا تبسأ الى اى هى قوله به بما يروى خفه اى من

شارح هي عين هذا الاثم مخالفة له واعلم ان الاحتياج للتم انما هو فيما اذا لم يحط بما فيها اموالها حاط بما فيها فلا يجب التمس (قوله) وبعبارة توفيقه (قوله) هذه للقاء أي الشيخ ابراهيم ٣ قوله من غير تقسيم للتجريد لا انه متعلق بقوله المجرد (قوله) ان ما فيه نسكته (أي) ذال حكمه لان الذي فيه انما هو النقوش والرقوم لاحتكمه (قوله) فين دفع (أي) ان القاضي اذا دفع كتابا بالشهود انفسهم بهذا الكتاب لم يوصلوه الى قاض آخر ليعمل بما فيه ويتقنه (قوله) وقال اشهدوا على عاقبه (أي) افاد الشارح بذلك الى انه لا يفتهم لقول المصنف ان ما فيه حكمه أو خطه أي مخطوطه (قوله) فقال مرة الشهادة بآثار الخ (أي) والحاصل انهما روايتان الرواية الاولى التي مشى عليها ٢٠٠ المصنف للافادة لانهما شهدا عليه وقد ايدى بذلك من غير تعارض والرواية

الثالثة هدم الافادة ووجهها المازري بانهم اذا اطلعوا ما تضمنه كتابه فالشهادة بضمه وقته شهادة يعلمون وضعف بان ما تضمنه على الجمله قد أثر به من أمر بالشهادة والعلم تارة يقع به تارة يقع تقصيرا (قوله) كان الرسل الخ شروع في تفسير قول المصنف كالقرار وافادة ان الكافي داخله على المشبه كاهو قاعدة الفقهاء والمناصب لظاهر المصنف ان يقول كالقرار بان ما فيها خطه وان كان ما قاله الشارح مسلم فيه الحكم (قوله) فهو تشبيه لقائمين أي مقصد للقائمين أي قدام هذه على اتى قبلها وإذا قلنا ان الكافي داخله على المشبه وقال بعض ان الكافي داخله على المشبه لان ما قبل الكافي مختلف فيه بدليل قول الشارح وهو الذي في الأصل أي المروية

هذا غير محقق وأما في الاولى فقال ابن عبيد السلام لا يظهر له كبر فائدة لان الاعتقاد حديثا ذرا مع شهادة الشاهدين والقبول مستند لهما وجودا وهدما وبما وجد وبما ذهب شقه أي من خارج لامن داخل لانه واجب لان الجهة التي ليس فيها النسك من داخل لا يدخل عليها وأما كتاب القاضي المجرد عن الشهادة على القاضي لأثره فلا بد من شاهدتين بشهادة ان هذا كتاب القاضي الثاني وأنه شهدا عليه عاقبه (ص) وأدبا وان عند غيره (ش) يعني ان القاضي اذا شهد عدلين على كتابه قائم ما يؤيدان ما شهدا عليه وان عند غيره بان مات المرسل اليه الكتاب أو عزل أو غير شاعرا لما اذا كان قاضيا في البلاد الذي كتب له قاضيا أو قاضيا لغيره الكلي بشرط ان يوجد فيه النظم ويعرف به انه هو وظاهر انهما يؤيدان عند غير المكتوب اليه ولو كتب اسم المكتوب اليه عليه وهو ظاهر نقل المواق (ص) وأفاد ان أشهدا على ما فيه حكمه أو خطه كالقرار (ش) اختلف ما لا في دفع الى شهود كتابا مطويا وقال أشهدوا على عاقبه ولم يقرأ عليهم فقال مرة الشهادة بآثار الخ (أي) وشواهم بالامداد على شواهم بالامراض واختاره الشيخ ابن عبد السلام وهو الذي في الأصل وهو المشهور وكان الرجل اذا دفع ورقة مطوية لرجلين وقال لهما اشهدا على عاقبه هذه الورقة وأنه عندى وفي ذمق فانه يشهدا أشهدا عليه بما فيها لان الاقرار بالجهول صحيح فهو تشبيه للقائمين أي أفاد هذا قياسا على هذا ومفهوم اشهدا عليه انه لو لم يشهدا وشهدا عليه لم يعمل بشهادتهما حتى يشهدا انه قد شهدا عليه (ص) وميز فيه ما يميزه من اسم وسرعة وغيرهما (ش) يعني ان شرط الحكم بما في كتاب القاضي ان يكون مشعلا على صفة الحكم كونه عليه الصفة الخاصة المعينة أو صفة بان غيره من اسم الحكم عليه واسم آية واسم جده وحسنه وسكنه ومسكنه وغير ذلك (ص) فتقدمه الشارح يعني (ش) يعني ان القاضي المكتوب اليه

وكلام الشارح يحصل هذا ايضا أي أفاد هذا أي ما قبل الكافي قياسا على هذا وهو ما بعد الكافي وأما دخول الكافي على المشبه كما قلنا أو لا فنقول فيه وأفاد هذا أي ما بعد الكافي قياسا على هذا أي ما قبل الكافي وبعد هذا كله فالتمثلتان مذكورتان في النقل فلامعنى تشبيه احدهما بالآخرى (قوله) واسم آية واسم جده وأراد كمال الثاني بالاسم لما يشمل الكنية واللقب أي من اسم وكنية ولقب فلا يسهل وجده قال الابن من عباس ان كان مشبه ورأى اسمه فلا يحتاج لانتم أي وجوده قال البرد وجهه ظاهر قال عجم قلت والتمني يعني ان يقال أراد بقوله لم يميزه ان يذكر فيه الصفات التي يغلب على الظن عدم تشاركا في غير هذه في جميعها مع ذكر اسم آية وجوده ان احتج الى ذكرهما والحاصل ان معنى المصنف اذا حكم القاضي على غائب وطلب الحكم من القاضي ان يكتبه كتابا لم يقرأه بل المطلوب كتب لم يميزه بما يميزه الغائب المحكوم عليه من اسمه ولا يميزه ان احتج اليه (قوله) فتقدم الثاني أي ان كان الاول استوفى جميع وجوه الحكم وقوله يعني أي وفي الثاني ان لم يكن الاول استوفى جميع وجوه الحكم والحاصل ان الاول منهما مانع من تمام الحكم والا فلا في الثاني كاطلاق الترميز ولو قدم

المستنفذ بقى على قوته ونفسه مسكان أولى لان البناء مأدبين التنقيذ ثم ان قوله فنقد الثباتى فى قسمي الإنشاء أي
 الإنشاء المشافهة والامام شاهد دين (قوله كان نقل لخطه) صورته كان القاضى مرئى فى الانسكة فقط ثم ان شريح فى
 قضية قبل ان يحكم فقل اعضاء الجماعة فصكم ولا يعيد الدعوى لان المتقول الياتقل الاولى وأما لو كان قاضى الانسكة
 فقط ثم نقل لليوع فقط فلا يصح كقول بل يبدئ الدعوى عند قاض آخر وقوله الامر والقضية المراد اليه الولاية الاخرى
 وان شئت قلت المرتبة الاخرى (قوله كما اذا نقل من الانسكة ٢٠١ واليوع الى الدماء والحدود)

لا يثبت الله في هذه لم يكن الاخراج
 قالوا بان يقول بدل قوله الى
 الدماء والحدود الى قضاء الجماعة
 لان الاخراج انما يأتى معه (قوله
 والحدود) هذه فافهم قوله
 نقل لان المراد نقل من ولاية الى
 ولاية اخرى بان كان أولا يحكم
 فى الانسكة ثم ان الامام امر به بان
 يحكم فى الجوارى بمشلا مع
 استمرار التولية الاولى بخلاف
 المزل والتولية بعد ذلك فكانت
 كالتقديم له تولية فلا يتم ما نقله
 الاول بل يقتضيه حكمه بغيره انتهى
 (قوله وان جدا) بالغ على الحد
 لثلاثتهم السقوط لان الحدود
 تدرك بالشيء (قوله كصالح)
 أشار بذلك الى أن لفظ مصر فى
 المستنفذ يقرأ بالتشوين وقيل
 ضربه فى ذلك لانه بعدم
 التشوين لا يتصرف الا بالبلدة
 المعروفة فقط (قوله كل منهما
 مشترك لا تترقى اسمه واسم
 إليه) أى فى غير المحكوم عليه
 من غيره فانه لا يتقدم اصل
 المستنفذ على غيره

يصل نظره بجاني الكتاب فان كتب اليه بقبول شهادتهم فقط لم يأمرهم بإعلامهم او نظر
 فى تعديهم وان كتب اليه بتعديهم لم يأمرهم بتعديهم بل يعذرهم بشهود عليه وان
 كتب اليه أعذوا اليه ويحجزه من الحجع أمضى الحكم عليه (ص) كأن نقل لخطه أخرى
 (ش) الخطية باليمين الامر والمقضية وبالكسر الارض يحظرها الرجل لنفسه
 ويوصل عليها بسلامة يخط عليها انه اختارها للدين ادنا وما ههنا من الاولى والمقصود
 ان القاضى اذا انتقل الى خطه أى الى منصبه ورئاسة أخرى فانه يجوز ان يتم
 ما فعله قبل انتقاله ويبنى عليه كما اذا نقل من الانسكة واليوع الى الدماء والحدود وحسب
 كان ما يقع فيه التنقيذ أو المناجاة ندرج فيما انتقل اليه وأما المزل ثم ولى فلا يبنى
 على ما مضى بل يتألف على المذهب وهذا يفهم من قوله نقل وقيل يبنى ولما كان هذا
 ليس من مسائل الانام وانما وافقه فى التنقيذ فى زيادة التثنية (ص) وان جدا
 ان كان أهلا أو قاضى مصر والأفلا (ش) هذا ما لفظ فى قوله فينقد الشافعية
 على خاير وان جدا أو عقوا من القضاة ان كان القاضى المرسل أهلا للقضاء أو قاضى
 مصر أى بلدة كبيرة كصحر وكه والاندلس لان قضية الامصار مظنة العلم والعدل فان
 اتقى ما ذكره فان القاضى المرسل اله لا يتطرق في الكتاب ولا ينقد شبهة فى قوله والأفلا
 قوله (ص) كان شاوكة غيره وان مستأثر (ش) يعنى ان كتاب القاضى اذا جاء الى قاض آخر
 ووجد فى البلد رجلا على منهام شارك لا تترقى اسمه واسم إليه وغير ذلك من الإوصاف
 فان المرسل اليه لا ينقد الحكم على واحد منهما حتى تشهد البيعة بالمصود وبسواه
 كان المشارك فى الصفه حيا أو ميتا لم يعلم ان الميت ليس هو المراد بوجه من الوجوه
 (ص) وان عجز فى إعادة أمه ولا حتى ثبت أحديته قولان (ش) أى وإن لم يميز القاضى
 فى كتابه المحكوم عليه بصفته التى عين عن غيره على ما مر فى قول القاضى المرسل اليه
 ان يعيد أى يسلط الطالب على صاحب ذلك الاسم من أول وهله وعلى صاحب الاسم
 ان يثبت ان بالمدعى يشاؤك فى ذلك الاسم أو لا يثبت عليه حتى يثبت الطالب بغيره
 فى المبدأين يشاؤك المبالى فى الصلة قولان أى والموضوع انه ليس له مشاؤك فيه للبلاد

هناك مشاركة فى اختلاف التى بعد هذه ترك التغير أصلا إذ كرسى ما يحصل به التغير وانما ذكر الاسم فقط (قوله ما لم
 يعلم الخ) فان يطول الزمان من يوم مات ولم يمت غير المحكوم عليه لم ينفذ من المجرى وجود وكذا لو لم يمت الزمان ولكن
 تاريخ وفاة الحق بعد صورة ثم انك تعلم ان هذا القديم قد قدم كلام المصنف والندس منه وبين الخ فى هذه المشاركة
 فى الشكالات التى يترجم الاختلاف فى عدم جلاله اذا لم يطول الزمن أو غيره انه غير المردف لا لمشاركة (قوله فى أعدائه)
 وهو الرابع كما بعد النقل والمعل

(قوله والا فلا يبعدى البسده انفاها) أى ويغير المدعى ان شامله على عليه عند هذا التقاضى ويستأنف له الحكم وان شامرك
 كما قاله اللقاني وقوله كان شاركه المكاف للتشبيه أى كان شاركه غيره أى المتقدم فى المصنف التى منها القبر كما تقدم بانها
 (قوله تقدم الخ) اعلم ان القاضى لا يحكم على الغائب ولا يسمع عليه الدعوى الا بشرط ان يكون له موضع الحكم مال او وكيل
 او جيل لانه لم يزل على جميع الناس بل على بلد خاص والمراد الذى سافر لعل انقطع به لا الذى سافر ليرجع فهذا انعم الدعوى
 عليه ولو لم يكن له شئ (قوله كالادام) أى الثلاثة وقوله وتر كيتهم يعلم بان كان له مدفع ودفعوا الا تقضى عليه فى كل شئ حتى
 فى استحقاق العقار وبيع عقاره ونحوه فى الدين ويخرج الذى دم وحسن الى آخر ما سبق وقوله وهو على جهته اذا قدم فيه
 نظر لانه ينافى قوله كالحاضر فالمناسب استقاطه (قوله بين القضاء) أى مع عين القضاء واسيبيه وهذا احسن كما قاله اللقاني
 (قوله ولا احتال) أى ولا حوله المدين على غيره وفى عب ولا احتال أى ولا اسال غيره على هذا المدين وظاهره انه لا بد منه ما (قوله
 وظاهر كلام المؤلف الاول) أى وهو المعقد (قوله على من يقوم على ميت) أى على من يدعى على ميت أى عالم الميتة على
 اقراره وروية الميت بالدين فلا يجب ان عين القضاء يجب فى الدين الذى على الميت وان رضى ولو ثبته ربه كما حث دفعوا
 بالحاكم فانه بعض الشيوخ وقال ٤٠٤ غير واجب ومن ادعى قضاء من ميت فاقام ميتة بذلك لا يحتاج الى عين القضاء

محقق والا فلا يبعدى عليه انفاها كما مر فى قوله كان شاركه غيره (ص) والقريب كالحاضر
 (ش) تقدم ان القاضى يحكم على الغائب والغيبه على ثلاثة اقسام قرية وبعده
 ومتوسطة وأشار المؤلف الى ان الغائب غيبه قرية كالايام مع الامن حكمه حكم
 الحاضر فى جماع الدعوى والبيضة عليه وتر كيتهم او الحكم عليه فى كل شئ وهو على
 جهته اذا قدم (ص) والبيضة كما فى بقية تقضى عليه بين القضاء (ش) يعنى
 ان الغائب غيبه ببعده كآثر بقية من المدينة أو من مكة تقضى عليه فى كل شئ دينا
 كان أو عرضا او حيا ولا احتال ولا بد من كل على الاقضاء فيه ولا فى بعضه واسمى عين
 الاجابان بحالهما أبرأ ولا احتال ولا بد من كل على الاقضاء فيه ولا فى بعضه واسمى عين
 الاستبراء وهل هى واجبة او استظهارا وتولا وظاهر كلام المؤلف الاول قال ابن رشد
 وبين القضاء متوجهة على من يقوم على ميتة او على غائب او يتم أو على الاحباس
 أو الماسا كين أو على كل وجه من وجوه البر أو على بيت المال أو على من يستحق شيئا من
 الحيوان انتهى وبعبارة وبين القضاء يجب فى الدين الذى على الميت عالم تشهد البيضة

(قوله أو على غائب) أى غيبه
 يبعد وقد حمل بين القضاء على المصنف
 على الحاضر اذا كانت دعواه
 بدينه بدى فى ذمة الغائب قرض
 أو من مبيع وأما ان شهدت
 عند الحاكم بأن الغائب كان
 اقرارا عنده فلا نكذ افلا
 يحتاج الى عين القضاء (قوله او
 يتم) أى كل يدعى عليه انه
 اتفق عليه شيئا من ماله ليرجع
 به او انه اتفق شيئا لان الدعوى
 تسمع على الصغير ولكن لا بد
 من عين تضعف الصغير ومثل

البيتم الصغير والسببه (قوله أو على الاحباس) أى اذا ادعى ملك شئ من الاحباس فلا بد من العين مع
 البيضة الشاهدة بالمال او ادعى انه اتفق على الحبس وان لم يالجه عليه من اجل ذلك فلا بد من البيضة مع عين القضاء (قوله او
 الماسا كين) أى اذا ادعى على المسكين شئ مما يقيد واقام بيضة على ذلك فلا بد من عين القضاء لا احتمال انه قد تضرع على يده
 ذلك المسكين (قوله او على كل وجه من وجوه البر) بان وجد كآييد اهل العلم بقرن فيه ادعوا انهم موقوف عليهم فادعى
 ملكيته واقام على ذلك بيضة فلا بد من عين القضاء (قوله او على بيت المال) أى بان يموت انسان ولم يظهر وارث واستعمل بيت
 المال فقدم انسان وادعى انه وارثه واقام على ذلك بيضة فانه يحلف معها عين القضاء أو يدعى انه مستحق شئ من بيت المال لقوله
 فيصلى عين القضاء لاحاله انه غنى باطنا (قوله أو على من يستحق شيئا من الحيوان) معطوف على قوله من يقوم الخ أى متوجهة
 على من يقوم على ميت ومتوجهة على من يستحق شيئا من الحيوان لأن المراد كيتهم أن المعنى متوجهة على من يقوم على
 من يستحق شيئا من الحيوان فاذا علمت ذلك فعنى العبارة ان من ادعى انه يستحق البعير الذى عند غيره فلا بد من ذلك بيضة
 فانه لا بد مع البيضة من عين القضاء فبيضة ذلك ان من ادعى عقارا يدرى واقام على ذلك بيضة فانه لا يحتاج الى عين القضاء وقد تقدم
 انه لا بد منها فى قول المؤلف الا ان يحلف مع شاهد الملك فالجواب ان المسئلة ذات اقوال فقيل لا يحلف مطلقا وقيل يحلف مطلقا

وقيل يحذف في الحيوان دون العقار وهو ما ذهب اليه ابن رشد في ذلك أقول وأهل وجه ذلك ان العقار الشأن أن الانسان لا يتبع منه التبع مع اختلاف الحيوانات أقول ولكن قضية ذلك ان تكون العروش كذلك وظاهر النص خلاف ذلك وبعد ذلك وجدت عندي ما فيه لأن الحيوان يشبه كثيرا بخلاف العقار الخ أقول والعروش كالتبليب أسد استباحها (قوله لا يذبح يسمى الشهود الخ) أي الشهود يخالقوا بالعلمين لهم وقوله الغائب أي البعيد الغيبة المتوسطة عليها وان كان كلام المستفتي بهم انتهى البعد فقط (قوله لا يذبح يسمى الشهود) هذا يشهد أن تسمية الشهود شرط صحة الحكم على الغائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحب ومثل الغائب في تسمية الشهود الصغير ٢٠٣ (قوله حيث كان بعد الخ) أي بخلاف

فالا بعد ذوق نفسه وهو من يعلم القاضي عنه أنه يستدق في ذلك لعلمه (قوله والعشرة أيام الخ) اعلم ان ما غارب المتوسط والقريب يعطى حكم كل وما غارب البعيد يعطى حكمه ويتعارض الامر فيما كان منه مستويًا والظاهر انه يحاط فيه بفعل من الاعلى المتوسط أو البعيد (قوله بل هو باق على حقيقته اذا قدم) فيه نظر لأن ذلك انما يكون اذا حكم القصر عن العلم يحكم في ذلك أي بان يقيم شخص على هذا الغائب ان هذا العقار الذي منه هذا المقيم للمنة يبيع او غيره واعلم ان الاقسام الثلاثة من مدعى عليه غائب عن ولاية الحاكم ولكنه متوسط بين ولايته او بقره امال او وكيل او جيل والام لا يمكن له معاجلة الحكم بل ينتقل الشهادتين حكم (قوله وهو الشهود من المذهب) ومقابلها استحقاق العقار كقوة

على اقرار ورثة الميت بالدين فلا يجب (ص) وسمى الشهود والانتقض (ش) يعني ان القاضي لا يذبح يسمى الشهود في حكمه على الغائب ليجد مدفعها عند قومه بخبر يحج الشهود لانه باق على حقيقته فان لم يسم البيعة والزم الخصم الحكم من غير تسمية فسخ حكمه ويستأنف ثانيا ويحجر في متوسط الغيبة ايضا تسمية الشهود ثم ان تسمية الشهود حيث كان بعد ذوق نفسه كذا يعني قوله والانتقض ما لم يكن الحاكم مشهورا بالبعد الخ والانتقاض كانه يشهد كلام الجزري وابن فرحون قوله والانتقض راجع لقوله بين القضاء وقوله وسمى الشهود (ص) والعشرة أيام والموافق مع الخوف يقضى عليه معها في غير استحقاق العقار (ش) هذه هي الغيبة المتوسطة يعني ان الغائب على مسافة عشرة أيام مع الامن او على مسافة يومين مع الخوف يقضى عليه مع عين القضاء في كل شيء ما عدا استحقاق العقار وأما هو فلا يقضى عليه فيه بل هو باق على حقيقته اذا قدم وهو المشهور من المذهب فتقوله مع الخوف فيبقى اليومين فقط والضعف في معاجلة جمع اعيان القضاء وقوله في غير استحقاق العقار وأما ما يبيع العقار فيحكم عليه كذا اذا قامت المراتب بينهما إعادة المنة أو ارباب الدون فانه يبيع ببيع عقاره وانما يحكم عليه في استحقاق العقار لان العقار مما تباح نفسه النفوس ويحصل بها الضيق والحقد والتزاع عند أخذها من حضوره يكون أقطع للتزاع (ص) وحكم بما تين غائبا بالصفة كدين (ش) هذا حكم بالغائب لاعلى الغائب والمعتق ان الحكم به اذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو بما تين بالصفة في غيبته كالعقار والعبيد والدواب وهو هو فانه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل يقره البيعة بالصفة ويصدر حكمه حكم الدين على المشهور وان كان لا يميز بالصفة كالخيل والجرير فان البيعة تشهد بغيره ويحكم به بالمدعيه فالغائب عن البلد لا يشترط حضوره ومطلقا لا ان يمكن وصفه قام وصفه مقام حضوره وان لم يكن وصفه قامت بغيره مقام وصفه ولا تفرق في ذلك بين القوم والمثلي وانما عبرت الغيبة في المثلي بل هو على صفته وأما في البلد

اذ لا فرق (قوله والحقد) عطف تفسير والحاصل ان الحكم على الحاضر والقريب عام في كل شيء حتى في استحقاق العقار وكذلك على البعيد جدا يكون عام حتى في استحقاق العقار والتفصيل انما هو في المتوسط الغيبة فيحكم عليه فبإعادة الاستحقاق العقار وأما استحقاقه فيمنه نظره حتى يقدم (قول المذهب كدين) تسمية في قوة بالصفة اذ لا يتأخر فيه الاذن كما قال القرافي (قوله ويصدر حكمه) حكم الدين على المشهور ومقابلها ما لا يذبح كانه فانه قال ان كان العبد لا يذبح الحريرة ولا يذبحه احدا حكمه بالصفة وان كان هو يدعي الحريرة او يدعيه من هو في يده فلا يحكم فيه بذلك (قوله تشهد بغيره) أي ان تقول البيعة بغيره كذا في نفسه كذا هو

(قوله فلا بد من احضار مجلس الحكم) ليس بشراً والمناصب ان لو قال فلا بد من التمسيد على عينه كما افاده بعض من حقق (قوله وجلب الخصم الخ) يؤخذ منه ان من طلب للشكوى لا يلزمه الاجابة وقد ان يمتنع حتى ياتم خاتم او رسول قاله الشيخ اجد قال الثاني هذا فمن لا يعلم ان الطالب حقا عليه والاوجب الذهاب معه للشرع فان امتنع ادب وغرم ابرق الرسول ان بناء الطالب به رسول وقوله وجلب الخ اي جبر عليه ان شاء القاضي وان شاء كتب اليه ما حضر او كل وارضى خصمه (قوله كسيتين ميلا) اي وما قاربهم اعراضا على العدوى فلا يجلبه فان يلزمه الحضور (قوله والراجح الخ) هذا مقابله ما تقدم من قوله وهي التي يروح قبح الخلفا تقدم خلاف الرابع (قوله وهو كلام ابن ابي زمين) اي ظاهر كلام ابن ابي زمين لاصبر يحه (قوله لا يدفع طابعه) اي ٤٠٤ حقه كان يضعه في يده ام لا (قوله بشبهة) كانه ضرب او جرح اي او غير ذلك

فالمساراد ما يرد على دعواه اقول
وكلامه يحسن خصوصاً وارتقاء
ابن قاسم المؤلف في الاحكام
هو الظاهر فيقدم على ما هو ظاهر
كلام ابن ابي زمين وقد مضى
يقع الزاوي والميم (قوله لا يزوجها
قاضي مصر) اي وان كانت
مصرية واما اذا كانت في محل
ولا يشترط فيها وان لم تكن
من اهلها كاشية مصر (قوله
بان كانت بولاية العامة) اي
بان كانت شامية في مصر قاضي
الشام يكون له على الولاية العامة
الشيء اشارة الى المصنف بقوله
فعمامة مسلم قربته بعد القاضي
التي هي بولايته الخاصة والحاصل
ان القاضي اذا كانت المسرة في
محل ولايته اي ولاية القضاء فهو
من اولياء السكاح لها الولاية
الخاصة واذا كانت في غير محل

فلا بد من احضار مجلس الحكم وسواء كان محايين بالصفة ام لا (ص) وجلب الخصم
بخاتم او رسول ان كان على مسافة الهدوى (ش) يعقن الخ كما يجب الخصم وان
كان على مسافة الهدوى وهي التي يروح منها ويرجع قيمته في منزله في يوم واحد ويجب
الخصم بخاتم او رسول او ورقة او نحوهم يرسل القاضي مع الخصم الى خصمه فلوزادت
مسافة الخصم على مسافة الهدوى بان كانت على مسافة ستين ميلا قاله لا يجب الا اذا
اقام الطالب شاهداً يشهد بان الحق كان محايين بطلبه والى هذا اشارة بقوله (لا) كثر
كسيتين ميلا الا بشاهد (والراجح كما قاله بعض ان مسافة العدوى مسافة القصر وظاهر
قوله وجلب الخ سواء في الطالب بشبهة ام لا وهو كلام ابن ابي زمين كما قال ابن عرفة
وجزم ابن عاصم تعالى يصحون بان الحماكم لا يدفع طابعه ولا يرفع المأطوب اليه حتى ياتيه
القالب بشبهة لثلاثا فيكون مدعياً بالادوية تحت المطلوب فانظره (ص)
ولا يزوج امرأته بولايته (ش) صورته امرأته ليس لها ولي الا القاضي فلا
يزوجها اذا كانت في غير محل ولا يشترط ان كانت امرأته بالشام ولا ولي لها الا القاضي
فلا يزوجها قاضي مصر الا اذا دخل محل ولايته فقوله ليست بولايته اي ليست بولايته
الخاصة بان كانت بولايته العامة فالواقع وزوجها اجري على التقصيل الذي ذكره
المؤلف في باب السكاح من القريب والبعيد والولاية العامة والخاصة والشرعية
والدنية (ص) وهل يدعي حيث المدعي عليه وجهل او المدعي واقم منها (ش)
الدعوى اذا كانت في مقاماتها تكون حيث المدعي عليه وجهل او المدعي واقم منها (ش)
الى بعض قضايا حيث المدعي عليه فقوله او المدعي اتى فيه فهو بفتح الهمزة وحذف
الجارف فصل الضمير وباسم تروان كانت في دين فيمدى حيث يتعلق الطالب بالخصم

ولا يشترط فهم من اولياء السكاح لها الولاية العامة فاذا زوج قاضي مصر
امرأة في ايتية التي لها قاض آخر فان كانت دنية صح وان كانت شرعية ادخل ولها والافصح اي معرض للضيق وهو صحيح
فقول الشارح بان كانت بولايته العامة اي ولاية السكاح العامة من حيث النقص المتعلق وليس المراد بولايته لقضاء العامة
فان ولاية القضاء لا تكون تارة عامة وتارة خاصة بل لا تكون الا خاصة وقوله من القريب والبعيد الخ المناصب الاقتصار
على قوله الشرع بقوله الدنية كما يشاء (قوله وهل يدعي الخ) اي ان زيد اتنازع مع عمرو في مصر في دار في التقيد في الدعوى
يقام عند قاضي مصر كما هو المفسد او تقام في السعيد وأما لو كانت الدار في اسكندرية في المدعي في مصر والمدعي عليه في
بسياط فالعقدان العبرة بمحل المدعي عليه وليس المدعي ان يكتب من ولادة الادوية لان يبيد المنفعة والمدعي في غير المدعي
في غير محل المدعي عليه والخطاب في العقار وأما لو كان الحق غير عقاري في حيث كان المدعي عليه وقوله حيث المدعي عليه

فكلام

أي موجود فأنظر محذوف لأن حيث لا تضاف إلا الجمل وقوله خاص بالعقارب تنظر بل القولان في كل مفين عقارب لا (قوله)
 اقررتي على أحد القولين الخ يعني أنه اختلف فقيل القولان جاريان في البعيد والقريب وقيل في البعيد فقط (قوله)
 كالمتاجر المستعير) فالدار المستأجرة له مستأجر حتى يملكه وكذا المعارة والمرحون له حتى ولا ضمان وقوله رهننا كذلك
 أي لا يضاف عليه (قوله) كما إذا كان عليه فيه ضمان) أي مع حتى فاجتمع الأمران (قوله) والغائب إذا غيب عنه شيء) صورة
 ذلك غيب في بعض عمر وشيأ ثم إن غاب الإرادة بأن ذلك الشيء من يد غيبا أو بدعي زورا ونحو ذلك للغائب وهو زيد
 إن يتوكل لا يضمن ذلك الشيء وقوله والجمل الخ صورة ذلك لا يذلي على غيره ٢٥٥
 دراهم وقد ضمن خالد عرف ذلك
 الدرهم وكان زيدا غائبا وأراد
 المدين السفر فلما ضمن أن يتوكل
 عن رب الدين وجمع المسافر (قوله)
 وفي محل الشارح تنظر) حيث
 صور المصنف بالمدي عليه الغائب
 وصورة ذلك أن أنسا غائبا ولم
 يوكل فهل لأنسان أن يدعى عليه
 أولا تردود وجه النظر في كلام
 به سرام أنه قد علم أن الدعوى
 تنعم على غائب كدأمة فاد القاني
 ولم يرجع واحد من القولين
 الذين أشار لهما المصنف على

فكلام المؤلف خاص بالعقار (ص) وفي عتيك الدعوى الغائب بلا وكذا تردد (ش)
 يعني أن الغائب غيبة بعيدة أو قريبة على أحد القولين إذا كان له مال خاص وخفي
 عليه التفت بين أخذ وبسبعة فتم شخص قريب المال أو اجنبي وليس هو
 وكسلا عن الغائب وأراد الختام في ذلك المال عن الغائب حسبه الله تعالى فهل يمكن
 من ذلك ويقيم البينة على ذلك حفظا للمال وهو قول ابن القاسم لو لا يمكن من ذلك
 الا يتوكل من الغائب وهو قول ابن الماجشون ومطرف تردود محله فيما لا حق فيه
 للمدعي ولا ضمان عليه فيه أما ما له فيه حق كالمتاجر والمستعير عارية لا يضاف عليها
 والمرتهن رهننا كذلك ووجه الغائب وأعاره الذين نلزمه نفقته فيمكن من الدعوى
 اتفاقا كما إذا كان عليه فيه ضمان كالمتعير عارية يضاف عليها والمرتهن رهننا كذلك
 والغائب إذا غيب عنه شيء والجمل إذا أودا المدين السرفه حتى ضياع الحق ونحو
 ذلك وفي محل الشارح تنظر

«(باب) في ذكر نية الشهادة وأحكامها»

وترك المؤلف تعريضا ~~تحت~~ المحاجب قال ابن عبد السلام ولا حاجة لتعريف
 حقيقة الاتم معلومة واعتبره ابن عمر فانه مخالف لقول القر في اختتام في سنن الخلف
 الفرق بين الشهادة والرواية أو أسأل الفاضل عنه وتوقف في ماهية كل منهما فافقه قولون
 الشهادة يشترط فيه التردد والذكو رة والرواية فاقول لهم اشتراط ذلك فرع تمورها
 وتميزها عن الرواية أي أن قال حقيقا العتبر شرح البرهان المارزي فوجدته حقيق
 المسئلة نقال هما خبران غير أن الأخير عنه أن كان عاملا لا يخص بمعين فهو الرواية بقوله
 عامة المصادق أو السلام أتمنا الأعمال بالنيات والشبهة فيما لا ينقسم لا يختص بشخص
 معين بل هو عام في كل الخلق والاعتبار أو الاعتصار بخلاف قول العدل عند الحاكم
 لهذا عندنا ذنار الزام له لا يتعداه فهذا هو الشهادة والاول هو الرواية ووجه

ما قال القاني

«(باب) الشهادة»

(قوله) وأحكامها) عطف تفسير
 أي فالأحكام على الشهادة
 التسام على أحكامها (قوله) بانه
 مخالف لقول الخ) اعترض كيف
 يقيم مد يطالب الفسرق يقيمها
 وهو مذكو وفي أسير السكت
 المسئلة بين البتدين وهو
 تنبيه ابن بشير (قوله) هما خبران

أي الشهادة خبر والرواية الخ حاصل ما قال المازري أن الشهادة هي الخبر المتمايز بجزئ والرواية المتعلقة بكلي وهذا
 هو ودوان الرواية قد تتعلق بجزئ كبير يخبر بالكعبة وذو البو يقترب من الحبشة وشعر قيم المذاري في السبعة التي لعبهم
 الموج فيها قد كرمه الرجال الخ غير هان أحاديث متعلقة بجزئ وكا يتبين يد أي لهب ونحوها كثيرا انتهى وقد يجاب بان
 ذلك نظرا إلى الغلب (قوله) بخلاف قول العدل عند الحاكم لهذا عندنا ذنار الخ يدل على أنه لا يشترط لفظ أشهد والحاصل
 أن مذهب المالكية عدم اشتراط صفة معلومة في ادلة الشهادة بل المذاري على حصول القلم كرايت كذا وكذا وصحت أو نحو
 ذلك في كل ذلك شهادة فلا يشترط لفظ أشهد ثم إن قوله الزام يقتضي أنه انشال أن الإلزام طلب ويمكن الجواب بان المراد بسبب
 الإلزام أي الزام القاضي للمعين بالمدي

(قوله فاشترط معه آخر) أي مع الشاهد الآخر من المقام أي فإذا اشترط آخر منه تحققت العداء لأن البلية إذا حلت كانت (قوله الآية) أي المصلحة من التلبس بالزائل (قوله فهو) أي الحاكم من النساء أي من أجل النساء وإنما قلنا ذلك لأن الحاكم واقع من القاضي لأن النساء وقوله عن النفوس متعلق بقوله تخفف (قوله هو بحيث الخ) قال ابن عرفة ويدخل الشهادة قبل الاداء وغير التام لأن الحقيقة لا توجب حصول ما يضيف اليه بالفعل حسبا ذكره في تفسيره بالدلالة قال ح وقوله ان عدل قائله يريد ان ثبت عدالته عند القاضي اما باليقظة أو بكونه يعلمها ولو قال قول عدل الخ أو سقط قوله ان عدل قائله لكان ابن لان عدل انما يستعمل غالبا فيمات أو قال يجب على الحاكم معاهه الحاكم بعقضاء ان علم عدل القائله لثبت ذلك ما اذا ثبت عدل القائله عدله أو كان عالميا بالظاهر في حدهم والآن الحاكم نافذة قاره للتعذر عن كونها شهادة ثم انك خير بان قوله قول يقتضي ان ٢٠٦ الاشارة تنسب وكذلك الخط مع انه ساقى ما يحل له (قوله والجمله حال) تسامح

لأنها مسدودة بعمل استقبل (قوله بلا فسق) أي عالم يتب الفاسق وتعرف قوله (قوله أل في العدل الخ) اشار الى أن أل في العدل ليست للعدل الذي كرى لتقدمه في أهل القضاء عدل وانما يوضح ذلك لأن الذي تقدم في وصف القاضي وهذا في وصف الشاهد فاقس الثاني عين الاول قاله الثاني قال بعض شيوخ شيوخه خارجة الله وهذا لا ينافي أنه يشترط في القاضي اوصاف الشاهد (قوله من عرف المحدثين) لأن العبد يوصف بالعدالة عندهم والمأمول ان العدالة تعالق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظارها المصنف بقوله العدل الخ وتعلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوثيق الصفا وهو ما نظره بعض واين تناس فلذلك جاء هذه الشرط في الشاهد وجه لواء من جهة الشرط ان يكون عدلا (قوله ان يكون حرا) فان استحق الشاهد الحر بقرق لم تشهداته لأنه قد لا يعرف غيره الحق المشهود به كما قال في توضيحه وأما القاضي اذا استحق بقرق فمؤدا حكمه لأن الامام مندوسة عن ولايته ثم يجوز له ولايته العتيق عند الجاهل ومثلا لا يستحقون (قوله وهو التبرين) أي فاق افراخ في العدالة (قوله حال الاداء) أي لالحال التحمل فيعوز ان يضمه له وهو صغير ويؤديه وهو كبير (قوله اتفاقا) أي اجماعا (قوله ولا على كافر في المشهود) ووافق المقابل ابو حنيفة والشعبي هذا مقتضى حله وعماوية مرام يدل على انه باتفاق عندنا ونصه واخره بالنسب عن الكافر فانه لا يجوز ثم ادنه على الملبس باجماع ولا على مثله عندنا فلا خلاف في حقيقة (قوله الا على بعضهم) لاحاجة الى هذا الاستثناء لان كلام المصنف في العدل والصبي لا يوصف بذلك اصلا ولو قيل ما شهد فيه (قوله ومتنايبون عدم الفسق) اشارة الى ان قول المصنف بلا فسق

مناسبة شرط التعذر في الشهادة وبصفة الشرط ان الزام المصين يتوقع فسمه عدوا باطنية لم يطلع عليها الحاكم فاحاطا الشارع لذلك فاشترط معه آخر نائب شرطا الذكورة لأن الزام المصين حكمه عليه غلبة وقهر تأتأة النفوس الآية فهو من النساء أشد كناية تخفف ذلك بشرط الذكورية عن النفوس ولانها ناقصة عقل ودين الخ ثم ان ابن عرفة عرفها بقوله الشهادة قول هو بحيث يوجب على الحاكم معاهه الحاكم بعقضاء ان عدل قائله مع تعدده أو خلف طالبة بقوله وجب على الحاكم الخ يخرج به الرواية ولم يقل القاضي لان الحاكم أهم من القاضي لوجوده في التعليم والامير وقوله ان عدل قائله شرط في ايجاب الحاكم والجمله حال اخرج به مجعول الحال ومعنى ان عدل قائله ان ثبت عدالته عند القاضي اما باليقظة أو بكونه يعلمها (ص) العدل هو مسلم عاقل بالغ لا فسق ولا باجور بدعة وان تأول كشاربي وقدوى (ش) أل في العدل للعقبة أي حقيقة العدل في عرف الفقهاء هو من الصف بصفة الاوصاف واحترقا يقولنا في عرف الفقهاء من عرف المحدثين لالا عهد الذي أي المتقدم لانه ووصف القاضي وهما ووصف للشاهد منها ان يكون حرا حال الاداء ولو معتقدا لكان ان شهد لعقبة فله شرط آخر وهو التبرين ومنها ان يكون مسلما حال الاداء لا كافر فلا تصح شهادته لاهل مسلم اتقاها ولا على كافر على المشهور ومنها ان يكون عاقل حال الاداء والعمل فلا تصح شهادته غير العاقل ومنها ان يكون بالغ حال الاداء فلا تصح شهادة الصبيان الا على بعضهم بشرط ساقى في الجرح والقتل لا في المال فلا في خصوص عموم ما هنا ومنها يثبت عدم الفسق بالجوارح بدليل أنه ذكر الفاسق بالاعتقاد فيما ياتي ومنها ان لا يكون منحجورا

عليه

والكذب وتوثيق الصفا وهو ما نظره بعض واين تناس فلذلك جاء هذه الشرط في الشاهد

وجه لواء من جهة الشرط ان يكون عدلا (قوله ان يكون حرا) فان استحق الشاهد الحر بقرق لم تشهداته لأنه قد لا يعرف غيره الحق المشهود به كما قال في توضيحه وأما القاضي اذا استحق بقرق فمؤدا حكمه لأن الامام مندوسة عن ولايته ثم يجوز له ولايته العتيق عند الجاهل ومثلا لا يستحقون (قوله وهو التبرين) أي فاق افراخ في العدالة (قوله حال الاداء) أي لالحال التحمل فيعوز ان يضمه له وهو صغير ويؤديه وهو كبير (قوله اتفاقا) أي اجماعا (قوله ولا على كافر في المشهود) ووافق المقابل ابو حنيفة والشعبي هذا مقتضى حله وعماوية مرام يدل على انه باتفاق عندنا ونصه واخره بالنسب عن الكافر فانه لا يجوز ثم ادنه على الملبس باجماع ولا على مثله عندنا فلا خلاف في حقيقة (قوله الا على بعضهم) لاحاجة الى هذا الاستثناء لان كلام المصنف في العدل والصبي لا يوصف بذلك اصلا ولو قيل ما شهد فيه (قوله ومتنايبون عدم الفسق) اشارة الى ان قول المصنف بلا فسق

في قوة المدة التي يعمى ان الاصل في الناس التجبر في جهول الحال لانهم شهدانه واما ان جعلنا هاهنا البسطة لم تكن معدولة
فتمديدان جهول الحال تصح شهادته بناء على ان الاصل في الناس العدم القبول للشارح فلا تصح شهادة القاسق ولا للجهول
الحال راجع للشرط المتقدم الذي هو قوله ومنها ثبت عدم التقس وقوله ولا للشبه راجع للشرط الذي بعده الذي هو قوله
ومعنا ان لا يكون مجبوراً عليه (قوله لاجل سقه به) أي أو ما جبر الزوج على زوجته أو الجاني على الجاني (قوله كالتقديري والخارجي)
لهؤلاء الثلاثة من محاسبهم يشهدون وحاصله ان ليس المراد بالخبر المتني مطلق جبر بل الجبر للسقه (قوله كالتقديري والخارجي)
انظر ما الفرق بين امامة التقديري قائم بمصلحة غاية ما فيه ان المتقدمين به يعمدون الوقت كما قال المصنف وأعاد وقت في خبري
وشهادته قائم باطلا قال بعض الشيوخ ويمكن الفرق بان آخر الشهادة انما يدل على انه يبطلها ما ليس فعله حراما ولذا قال
بعض الشهادة منسوبة وقيل بخلاف الرواية قلنا قبلت رواية البدعي قال عجم في تقريره اهل جربة المشهورون بالاغترال
لا يجوزون شهادتهم ولا امامتهم ولا منا حكمهم وقد اخبرني بعض من ائق به ان ٢٠٧ شخصاً من اهل جربة مات ببلاد السودان

قبلت رأسمه رأس جبار بعد
الموت فعوذ بالله من ذلك وهم
ليسوا بجالس الكفة وانما يشبهون
المذهب طائف في الظاهر لكونهم
مقاربة وفي الباطن لا يقرون
انهم على مذهب مالك ولا غيره
وهذا معروف فيما بينهم (قوله
لكونه أدى الى كفره وفسق)
لا يعني ان التقديري يسير كافر
وقيل قاسق وهو المفسد واما
الخوارج فقالوا لخطاى اجمع
علماء المسلمين على ان الخوارج
على ضلالتهم فرقة من فرق
المسلمين وأجازوا منا حكمهم
وأعلى ذاتهم وقول شهادتهم
لكن قال شارح المختار حيث

عليه لاجل سقه به فلا تصح شهادة القاسق ولا للجهول الحال ولا السقيه لانه مخدوع
ومعنا ان لا يكون يدعي ما سواه انهم مدعو على ان لا يقول ابن الجاني ولا يعذر
بجهول ولا تاويل كالتقديري والخارجي قال في توضيحه بعد الاين عدم السلام يحفل ان
يكون التقديري مثالا للجاهل لان أكثر شيعهم عقلية وخطا في ما يجهل والخارجي
مثالا للماثل لان شيعهم غفيرة وخطا في ما يجهل تأويل ولا يحفل ان يرد بالجاهل المقلد
من القويقين والمتأول المجتمعتهم ما ولم يعذر واهنا بالتأويل لكونه أدى الى كفره
فسق ولا كذلك التأويل في النار بين ثم ظاهر كلام المؤلف ان هذه شروط في مطلق
العدالة واهل المذهب جملوا هاتر وطا في عدة الخاصة وهي عدم التمكن من قبول شهادته
ولزم على الاول ان من لم يستوف هذه الشروط يكون فاسدة بخلاف كلام اهل
المذهب فانه لا يلزم من كونه غير مقبول الشهادة ان يكون فاسدة الخواص في المواقف بالعدالة
هنا عدة الخاصة وهي عدم التمكن من قبول شهادته لا مطلقا عند التعم ان هذه الشروط
لا يشترط من حال الاداء الفصل الاول العقل وبقيته لا تشترط الاحال الاداء (ص)
لم يباشروا كبيرة أو كثيرة كذب أو مصرة مشقة وسفاهة واهب نرد (ش) يعني يشترط في
الشاهد ان لا يتلبس بكثرة تلبس الا يعرفه بعدة توبة ويؤخذ هذا من كلامه انهم علم
ببإشهاد كبير وقت اداء الشهادة فانه اذا تلبس به او تاب وحسنه فبشتم اداها لم يصدق

قال المصنف في حق من الدين مناصه وبه تسلم من يكفر الخوارج اقول فظهر ان في كفرهم قولين وكلام الخطا في حكاية
الاجماع وان لم يسلم بقيدان الرابع عدم كفرهم (قوله ولا كذلك التأويل في الجاني) أراد بهم البقرة وليس المراد القاطع
لأمر في اي خلاف التأويل من البقرة فانه لا يؤتى الى الكفر (قوله ثم ظاهر كلام المؤلف الخ) انظر هذا الظاهر فانه خلاف
الظاهر من كلام المصنف والمعين انما أراد اوصاف من يشهد لا مطلق العدة ان الكلام من أوله وآخره في الشاهد
وأبضا العدل صفة ملصوقة بمخوف تقديره الشاهد العدل (قوله لا مطلق عدالة) حاصله ان العدالة تنطلق على هذه الزيادة
والعدالة على عدم التقس وان لم يتجدر شروط الشهادة كلها (قوله وبقيته لا تشترط الاحال الاداء) أي الا في مستثنين
فلا يلزم من هذه الشروط حتى عند العمل احداها شاعدا التكاثر وثانيتها المشهورة على خطه لقول المصنف فيما يأتي
وتملها عدلا فالتكاح اذ لا يتعاقب وأشهدوا ذوى عدل ووضع الخطبة في عدة الاداء (قوله لم يباشروا كبيرة) هذا غير قوله بلا
فسق لان قوله بلا نسق أراد الكبيرة الظاهرة كانا واد بقله لم يباشروا كبيرة الباطنة كالعجب (قوله لا تعرف بعدة توبة)
لا يعني انه على هذا يكون منطوق المصنف صادقا به ورتين ان لا يصد منه كبيرة أصلا أو صدرت وتلبس بها عند الاداء

قوله فتعقير الكذبة الواحدة في السنة) كذا في التوضيح اقول لا يخفى ان مقتضى تلك العبارة ان الكذبة الواحدة كبيرة
واقترعت لسبب الضرر واما لو كانت صغيرة لم تنج لتعليل لان الصغيرة تثير صغيرة النسبة لا لتدح ولولا تعددها اختيارا كما قالوا
لولا مقتضى كلام غيره انها صغيرة ثم ان هذا كله ما لم يترتب عليها عظم مسددة فقتضاها الشهادة في مفهوم كثير كذب تفصيل
(قوله مثل النظرة) اعلم ان كل واحد من المقدمات صغيرة وهي ما عدا الاصلاح فهو الذي يوصف بكونه كبيرا فلو انظرنا لاطمان ان
بعده النظرة اي وضوحها من المقدمات صغيرة فحسب فيه نظار بل صغيرة فخر خمسة لانها ياخضر بها اولو كانت حراما بخلاف سرقه
لقمة او نحو ذلك فسلم وقوله واما ما خاف غير النسبة أي كتظرة وجسدة (قوله وسرقه لقمة) فقدمه من ذلك مما اذا لم تكن
لمسكين فتلحق بالكبيرة فانه لا شيء فيكون من اقراد الكبيرة وتظاهرها باعتبارها هذا القيد لا يلهي به عقده ويصح ان لم يرضه
بل متوقف فيه والظاهر عدم اعتباره غير انه ذنب صغير قوي (قوله الا بشرط الادمان عليها) لان الادمان بصيها كبيرة
(قوله بالجهون) بضم الميم والجيم (قوله ٢٠٨) وهو ان لا يسأل الانسان بما صنع) أي كذا في بكم في الحافل بالفاظ الخلق

(قوله والافعال المروءة الخ)
لا يخفى ان التمر من ثلاث زمان
(قوله الدعاية) بضم الدال وقوله
والهزل عطفا على الدعاية عطفا
تفسير (قوله ولو لم يكن فيه
خمار) أي مغالية بان كان خاليا
عن دفع دراهم والفسار انما
يكون مع دفع دراهم ومن
المعلوم انه ورد في الحديث نهي
من لعب بالهرشير فسكان وضاح
يده في جسمه خشنير أو دمه وفي
النهي أيضا ملعون من لعب
بالهرشير ومن يكن ملعوناً لم
يكن عدلاً وظاهره ولو لم يكن
ذلك فهو حرام كما جزم به الزرقاني
بل حيث ورد الحديث فيه

بخصوصه يكون كبيرة وان كان عطفا على كبيرة يرد (قوله ومنه اطاب) أي فهو حرام
وقوله فانه مكره وضعيف والمعتد الحزمة (قوله وذمروءة) بضم الميم وقصها والقح اصح وية الى شامرية وبالذم الهمز وواو
واندام المدد فيها كما قال القتيبي (قوله بقره غير لائق) الباء التصوير (قوله من حرام) أي على وجهه فيجوز والاك ان كبيرة
نكحها افاده بعض الشيوخ أي من لعب حرام أي مع الادمان (قوله ردباغة) هذا الصانع لا يتصدقها بالامثلة التي ذكرها
الفتا لان ذلك يختلف باختلاف الازمنة والاصكنة كما قاله بعض المحققين (قوله ولوامدة شطرنج) الادمان ان يلعب به في
السنة اكثر من مرة في كل الطور وبعض الاشياخ يرون في السنة واقتصار بعض على الاول فيبدد قوته على الثاني وهو ظاهر
وشرط من المشاورة او التمشي لان ما يخص كل واحد يجعل شطرنج (قوله أو خسر بعد خسر) لا يخفى ان تعدد الخسر انما هو
ظاهري والافق الحقيقة الخسران المجموع على حد الرمان حلوا مض (قوله يدل على عدم المحافظة الدينية) أي القاروة والمحافظة
الدينية (قوله وهي لائم العدالة) أي والمحافظة الدينية لازم العدالة قبل هي من جهة اوصاف العدل (قوله بانها مسببة) كذا
في نسخة ياتي بضمير التائب أي المروءة وهو على حذف مضاف أي تركها مسببة غالبا عن اتباع الشهوات وبمدان طلب ذلك

فإنه العبرة بصورتها وصلها وتقرر بانها الكتب غالباً عن اتباع الشبهات (قوله الانتفاع عن كل مابرى أى ما لم يكن ذلك زهداً كان يحسن في السوق بطائفة وقص كالقسطي المفسر صاحب التذكرة المذنون في الصعد تجاهه من حيث شرفها (قوله وأما هاهنا) يحتمل قوله عن لا يليق به لان اهلهما تليق بهم وقوله ومن اضطر محتمل فاشترى اقال من عرفه فقهه الطرف فختلف باختلاف الناس والزمن والأمكنة فان الدنيا كما عندنا بدينوس ليست من الصناعات الدنية الغزلية وهي باقرية من الصناعات الرقيقة بعلمها وجودها للناس وبما يختلف به العوائد في هذا المعنى الذي حاذوا والا كل في الحوائث لان ما مع قال الظاهر ان الدباغة من الصناعات الدنية مطبقة وانما مطبقة من الرقيقة مطلقا في قول النبي صلى الله عليه وسلم هل الابرار من الرجال الخياطة ومن النساء الغزل وقوله أو من اضطر أى وكذا من يهاتيه الكسرة بنفسه (قوله وان كانت يقال لها رجلة تأمل) أى تأمل ما ذكر من الاستعاضة مع اشتراك المرأة والرجل في المادة ٢٠٩ وان زادت الاختيار بآلة التماز كان وجه ذلك والله اعلم وان الأصل

وضع رجل لاذ كذلك المعنى ثم توسع باستعماله في المواترة بزيادة التام لاقتبس (قوله لان جماع الخ) حاصله ان قول الغناء مكروه مطلقاً وأما معاه فمكروه من التكرار فقط وقوله فانه يتصل بالشهادة حاصله ان المعنى انما كان جماع الغناء مكروه واحد من التكرار لانه يرد الشهادة فاذا علمت ذلك فانقول فيه أمران الاول ان معاه مكروه مطلقاً كقوله الثاني ان ظاهره ان العلة في الكراهة رد الشهادة مع ان رد الشهادة لا ينفخ خصوص الكراهة ومحل ذلك حيث لم يذكره ما يقع مما يعمل على التهميم أو التشبيه بأمره والامر بقره لغيره وترد الخ

الانتفاع عن كل مابرى ان من يتحقق به لا يحافظ على دينه وان لم يكن سراما كالادمان على لعب الحمار والسطر فيجركا طرف الخسمة من دباغة وبجملتها وسياك اى سزاوة اختيارا عن لا يليق به وأما اهلهما من (ضم طر لها فلا يترجح انتمى من خط الناصر الثاني وهو به هذا المعنى تصف بها المرأة كالرجل وقد ذكر المرونة بكل الرجولية كما قاله الشيخ سعد الدين وهو بهذا المعنى لا تشبه المرأة وان كان يقال لها رجلة نأمل وجامع الغنايم رد الشهادة اذا كان بغيره لا تكرر لان معاه المكروه حيث ذكره فانه يتصل بالمرونة وأما لا لفظه فام تردبه الشهادة بالمرونة واحدة ثم ان الغناء بالكسر والمذات الصوت المنقطع أو الذي فسرته أو الممتد أو أمبال الكسر والقصر فهو اليسار وأما بالفتح والقصر فهو النفع (فائدة) والتردد قطع تكون من العاج ومن البقس ملونة بلصم ليس فيها لبس وانما ترص في حال لها أو لمن وضع الشطر فيجركا تنفق عليه المؤرخون مصنفين دار الهندي وهو بكسر الصاد الاولى وفتح الثانية مع التشديد واسم الملك الذي وضع في سمرام بكسر السين كذا قال ابن خلكان وقال اصلاح الهندي في شرح لامية الهمم ان اسمه بليهت بالهاء المنقطة في آخره وكان أزد ثير بن يابك أول ملوك القصر قد وضع التردد في قليل في ترد ثير وسوى الى واضعه وجعله مثالا للدنيا وأهلهما وجعل الرقعة اثنا عشر كتابا عدد شهر والسنة وقسمها اربعة اقسام على عدد فصول السنة وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام الشهر يضا وسودا كالايم واليالي وجعل الفصوص مربعة اشارت الى ان الجهات ستة لا سبع لها وجعل ما فوق الفصوص وبهت

٢٧ شئ ما ولكن الذي يفيد المواق والمشد في ان جماع الغنايم وان كان مع اقام الامانة بقية الشهادة اذا اذمه كان فعل الغنايم انما يقطع هاهنا الاشارة كان بآلة لأم لانها طالة الشارح تبعا اتت من ان كان بآلة تطرب بحرم ويحتمل بالشهادتين ان لم يد منه لا يوقع عليه وأما بغيره آلة فبكره وان تكرره وليس جرم هكذا عبارة بغيره هم (قوله أو الذي فيه ترنم الخ) هذه الاقوال ترجع لقول واحد (قوله أو الممتد) أى مع التقطيع فلا شاقى الاول (قوله فائدة التردا الخ) لا يفتى انه لا يرد الحكم فيقول الشطر فيجركا ان التردد في الشهادة مطلقا والشطر فيجركا بشرط الادامة ووجه ذلك الخلاف في باجته ابتداء ولكن انظر تمرير المؤلف ومن تبهما ٣ مع قول ابن عرفة والتردد قال المنزوي ظاهر المذهب انه كانت طر ليج ونقل في توضيحه كلام المنزوي كما قاله بعض الحقبة (قوله ليس فيه لبس) أى اختلافا كان المراد لا يترجس القطع به ضمايهض وقوله وانما ترص في حال لها وانظر ما وجد الحصر المذكور (قوله بليهت) رأيت مضبوطا بالقلم بذكره تحت الباء قوله لسبوا الى واضعه) أى اضافوا الى جرح واضعه وذلك انهم اضافوا الى شئ (قوله وجعل الفصوص) كالمقطع اخرى (قوله وجعل ما فوق الفصوص) أى تسع فقط فوق الفصوص وسبع تحتها ٣ قوله ومن تبهما لاهل ومن تبعة فليهور

(قوله وعدد الكواكب السارة) أي قال الكواكب كلها ثابتة إلا السبعة السارة الشمس والقمر وعطارد والمشتري والمريخ والزهرة وزحل وقوله في اختيار ٢١٠ أي بسبب اختياره لا بعينه وقوله والشطر يخرج مقرر رأي مثبت لاختيار

اللاعي بالباء الموحدة فقهه
 وتصرفه حادثة المقصود من
 التردد غير المقصود من الشارح
 قائم ومومن التريبيان حكم الله
 وقدره والمقصود من الشطر يخرج
 بيان كمال عقل الشخص
 (قوله وإن أعني في قول الخ)
 لا خصوصية للتقول بل يجوز فيها
 هذا الموقنات من الدهور
 والمواثبات والمذروعات المشهورات
 قال عبد الوهاب في قبيل فيها
 يسه يسه انه جار أو أوردوا
 أو شئت وفيها يسه وقوله حالو
 أو ساء وفيها يسه (قوله)
 وذكر الخطابي في شرح عب
 مقتضاه وهو ضعيف والمقتضد
 ما في شرح الارشاد كما أفاده محشى
 قن (قوله ويعد في وطنه) حيث
 على القرائن أي ككونها
 شقيقة أو جسمية (قوله الوصف
 الوجودي) استرا من العدمي
 كعدم الظاهر وقوله الظاهر
 اجتزأ به مما إذا كان وصفها
 وجوديا وليس بظاهر فلا يرد
 مانعا كالمعقولات فالحق وصف
 وجرى فقد مانعا من الصلاة ثم
 انك غير بان قوله ساقط شرط
 وعندها موانع ينافي ذلك
 لان المنافع حيث لا يسر وعسقا
 وجوديا والجواب ان هذا الأخير
 هو المعنى الحقيقي والاطلاق

كف وقمت مع نقط عدد الافلا ز عدد الارض وعدد الكواكب السارة
 وجه ما نافي المقصود به من الاعداد في الكثرة والقوله اني يصرف به من الغضا
 والقدر وقوله في التنازع جعل تصرف اللاعب في تلك الاعداد لاختياره وقوله حسن
 التدبير كما يري في الموقن شيئا غيرا فيصن التصرف فيه ويرزق الاحتمال شيئا كثيرا فلا
 يحسن التصرف فيه فالتدبير جامع لحكم القضاء والقدر وحسن التصرف في اختياره لا بعينه
 والشطر يخرج مقرر لاختيار اللاعب وعقله وتصرفه الجسد أولي (ص) وإن أعني في
 قول أو أصم في قول (ش) يعني ان الاعني العدل يجوز زهادة في الاقوال فلا يلاهي
 حقيقته والشافي واما في الانفعال فلا يجوز زهادة فيه اما لم يكن علم الفعل قبل المعنى كما
 في شرح الارشاد أو قصر عليه وذكر الخطابي ما روي عنه انه لا يقبل في ذلك على
 المقتضى واما الاعني الاصم فلا يقبل ولا يجوز أن يطأ زوجته إذا طأ عليه ذلك ويعتمد
 على القرائن واما العدل الاصم غير الاعني فيجوز زهادة في الانفعال ولم تعرض لشهادة
 الآخر صريح مقبولة كما قاله ابن شعبان ويؤيد بالاشارة المفهومة والكناية واما الاصم
 في الاقوال فلا يقبل ما لم يكن معناه قبل العلم كذا ينبغي على قياس ما في شرح الارشاد
 (ص) ايس عقل الاقوال لا يلبس (ش) هذا شروع منه بوجه الله فيما يوجد مانع
 بخلاف ما مر من الحر في قوامها وجودها بشرط وعندها موانع والموانع جمع مانع
 وهو اسم فاعل من منع الشيء إذا حال بينه وبين مقصوده فلا وانع تحول بين الشيء وبين
 مقصوده فان المقصود من الشهادة قوامها والحكم بها والممانع هو الوصف الوجودي
 الظاهر والمغفل هو الذي له قوة التنبه ويجب عمله قوته والمغفل أن الشاهد بشرط فيه
 أن يكون مغفلا قال ابن عبد الحكم قد يكون الرجل نذير الفاضل فيه فلا يؤمن
 عليه فقامه على يلبس عليه فلا تقبل شهادته إلا أن يكون الامر المشهود وقبسه جليا
 واضحا بينا لا يلبس على أحد كقوله رأيت هذا فقطع بدهذا وهو ذلك فان شهادة المغفل
 تقبل في مثل ذلك واما الجبل فلا تعص شهادته مطلقا والفرق بين المغفل والبلدان
 المغفل حكمة أي توتمة تميزه لا يمكن لا يستعملها والبلدان حكمة أصلا وقوله الا فيها
 لا يلبس بكسر الباء لان مانعها مقتضوع الباء فهو من قبيل قوله تعالى واللبس على علم
 حائسون (ص) ولا متا كذا القرب كما بران علا وزوجهما (ش) يعني ان من شرط
 قبول الشهادة أن لا يكون الشاهد متا كذا القرب المشهود فلا تعص شهادة الولد لآبيه
 وان علا ولا شهادته لآمه وان علت ولا زوجه آية لآمه ولا زوج آية لآمه وبمثل في الولد لآله
 الملا عنه لان له أن يستطعمه فوله ولا متا كذا القرب معطوف بالواو على مثل ولا
 المتأ كيد المتني وكذلك لا يشهد لزوجته ولا لآبائها ولا لآبائهم ولا لزوجهم ولا لآبائهم
 وبأبيه وامته شهادة الرجل لا من زوج ابنته فهي جائز ولا يجوز شهادة الأم لآبائها

المعقود

لا يعنى ان ساق المصنف

على عدم الموانع مجاز (قوله فلا تعص شهادة الولد لآبيه) لا يعنى ان ساق المصنف
 في الشاهد لآي المشهودة فالناس بان قول فلا يجوز شهادة لآب لآبته ولا لآم لآبها وزوجه لآب لآبته ولا لآم لآبها
 وان مثل وزوج الأم لا يشهد لآبها وان مثل

(قوله معمره) أي اجوز معمرته لا تختلف أما إذا اختلفت بان كانت الاجز عشرة إذا كان الثمن مائة وخمسة إذا كان الثمن
 خمسين وقد شهد بان الثمن مائة فلا تعتبر (قوله الخطاب) أي ألقبه أي بكثرة الصدأ وقلته أي بان خطاب الزوج أو الزوجة
 وفي العقد فلا تعتبر بل شهادته في ذلك وقوله مشرف وهو شخص بماله الواقف مشرأ مناعلي المتولى أصرفه وقوله
 دخلت في الأب) أي على طريق التبرؤ وقد يقال إنهم دخلت تحت الكاف (قوله يعني أن الأب لا يجوز زواجه ولو لم يثبت
 المناسبات له أولاً لأن يقول لبنته وأبيه وبه هذا كله هذا لا يناسب أيضاً لأن سبب الخوف في الشاهد ما يثبت والولد زوجهما
 فهو لا ينسب ودعاهم فأعني لا يجوز زواجه إذا ولد لحد والديه وقوله زوجهما معناه أن الزوج البنت لا ينسب له ولا يزوج حنة
 وزوجة الابن لا تنسب له ولا يزوجها (قوله واللفظ الولد) لا يعني أن لفظ الولد إذا كان شاملاً لما يقصود حاصل وأن لم ينص
 البنت بالكر إلا أن يقال قوله ليتوصل لبيان الحكم أي صريحا ٢١١ (قوله وشهادة ابن مع أب واحدة) أي وتبطل

الأخرى أتم - مائة أن يقصد بكل
 تقوية الآخر وتصدية وحيدته
 يحتاج إلى من الذي وإذا
 ما أفتى لا أحدهما على حسب
 بطلان شهادة الشاهد إذا ظهر
 بطلانها التلازم الرجوع بنعم
 من يجوز في أن يكون مثل الابن
 مع الأب - شهادة في أن تقبل
 شهادته لا يخرج ما إذا شهدا
 لنعمهما كذا في شرح عب
 وإظهار خلافه وهو أنه بطلان
 شهادة واحد معين أو رجع عنها
 دون الآخر فانه يكتفي بالآخر
 ثم بعد هذا كله فالمراد أنهما
 شهادتان ولو لم يكن تبريز (قوله
 أو على شهادته) أي فلا يصح
 نقل الأصل عن التقرع وعكسه
 وقوله أو على حكمه أي فلا يصح
 أن ينهد كل من الابن أو الأب
 على حكمه لا يخرج ما إذا تفرع

العقدوا لا يجوز إذا كانت معمرته لا تختلف بقوله الثمن وكثرته ولا يجوز زواجه إذا الخطاب
 إذا تولى العقد وتزوج وشهادة المشرف بان هو مشرف عليه بخلاف الوصي بان أوصى
 عليه وقوله وزوجهما أي زوج الأب والام التي دخلت في الأب (ص) وولد وان سفل
 كسبت وزوجهما (ش) يعني أن الأب لا يجوز زواجه ولو لم يثبت وان سفلت ولا لبنه وان
 سفل ولزوجة أبه ولا زوج ابنته ومن البنت بالكر طائفة ليتوصل لبيان الحكم
 في منع شهادته لزوجهما واللفظ الولد يعني الذكر والاني فالتقريب الأكيد الذي يمنع
 الشهادة لما طلق القرب (ص) وشهادة ابن مع أب واحدة (ش) يعني أن شهادة الأب مع
 أبته كشمادته واحدة وتطل الشهادة الأخرى ولا امتنع تعدل أحدهما مالا - تخزن ان
 المراد بالأب الجنس ليسهل الام وقصة هذا أن تادية الشاهد الواحد يسمى شهادة وقوله
 (كسكت عند الآخر) تشبيهه في اللفظ المطوي فان قوة واحدة - معناه وتنافي الأخرى
 والمعنى أن الأب إذا شهد عند أبه أو العكس فانه لا تقبل كما إذا شهد أحدهما على
 شهادة الآخر أو على حكمه، واليه أشار بقوله (أو على شهادته أو حكمه) وكذا شهادة
 التفرع على خط أبه أو العكس لانها في معنى التركة (ص) بخلاف أخ لاخ ان برزولو
 يتعدى وتزوجات أيضا بخلافه (ش) لما قدم ان شهادة الأب لا يشه أو العكس لا يجوز
 أخرج من ذلك ما إذا شهد أخ لأخيه فذكرتها جائرة بشرط أن يكون الشاهد معززا في
 العدالة عن أقرانه لقوة التهمة وأن لا يكون في عيال المشهود له ولا تقبل وكذلك
 لا يجوز زواجه في جراح العممد وهو انشور وروايتشهد في الأموال أو في الجراح
 التي فيها مال وقال ص - وظاهر كلامه جواز شهادة الأخ لأخيه كان في جراح العممد
 أم لا يكتب بشهادته لأخيه شرطاً أو جواهاً لم لا يدع عنه - معاً - أم لا فعله هذا

زيد مع عمرو يقول ان القاضي حكم لي ويشكر الآخر فلا يجوز لابن القاضي أو أياه ان يتمدعي حكمه (قوله وكذا شهادة
 القرع على خط أبه) أو العكس لانها في معنى التركة بحث فيه هج بان الواقع في الشهادة على خطه ليس الشاهد انما يثبته
 بالتعدى والامتنع الشاؤفة ولذا أفتى ابن ناجي بجوازها فائدة وعليه العمدة (قوله ابن برز) في شرح عب انه يضم البنا وتشديد
 الراء الذي قاله محضيت انه يقع البنا وتشديد الراء وهو لازم واسم الفاعل منه مبرز كبر الراء المشددة أي ظاهر العدالة
 فأنفاغمه مقدماتها (قوله في جراح العمد) أي التي فيها القصاص - حتى يبرأ من القاتل المشهور المذموم خلافه لا ينسب وقوله
 وقال ص مقابل لما قبله وقوله يكتب بشهادته لأخيه شرطاً أو جواهاً كشمادته بانه تزوج من يحصل له شكها مشرف أو أياه
 لكونه من ذوي القدر وقوله لا يدع عنه بما عارة كان يتمدعي به غير صحيح من جراح أخاه لما لا يرى - اتفاق أهل المذهب
 على عدم جواز ذلك قال جبرام قطره قول شارحنا حكمه الشارح أي جبرام من الاتفاق والمشهد وضعية

(قوله ووافقه) أي وافق الشيخ سالم على ذلك فليد الشرح ابراهيم الثاني وقال ان من رضي الشيخ سالم وق رضي الشيخ ابراهيم الثاني فليد ما اقتصر على ذلك شب في شرحه (قوله وذاكر بعد شك) قد عهذ ابا اذا حصل له ما ذكره بعد الطلب واماطة فلا يضر ذلك ولو كان غير معز (قوله هذه مشبهة بقوله ابن رز) فيه تسامح بل مشبهة بقوله بخلاف اخ لاشبه (قوله ولو قال وشريك تجر) رذ ذلك بان المذوق شريك المفارقة لا مطلق الخبر (قوله واما الشر يك الخاص) أي غير شر يك التبرك كان يكون شريكه في دابة مثلا واما ما دل ان الشهادة في مائه الاسرة لا يجوز فمطلقا معينة أو شر كة عتات أو مفارقة ففتح كان معرزا أم لا واما في غير مائه الاشراف في المين ٢٩٢ يجوز مطلقا غير مأم لا في التبرع فموضوعا لا يجوز بشرط التبرع (قوله على طين دعواه) صورته ادى زيد عشرة فشم له الشاهد بها ثم رجع وشم له بخمسة عشر فقبل شهادته حينئذ العشرة ان كان معرزا وقوله أولا يصدق بصورتين الاولى ان يدعي بعشرة فشمه سبلا بزيد من عشرة بخمسة عشر ثم يرجع فيشم بعشرين مثلا الثانية ان يدعي المدي بعشرة فشم له بخمسة ثم يرجع فشمه بزيد من خمسة وذلك صادق به ثمة التي هي دعوى المدي وبسته مثلا وبأكثر من عشرة فصوره في الثانية ثلاثة وحاصله ان المدي يأخذ ما جفت عليه دعواه وشهادة الشاهد وهو العشرة في الاولى وهي فاذا ادى بعشرة فشمه الشاهد بزيد وكذا في صورتين من التلافة الاخيرة واما الثالثة فتم ان يأخذ

حكمه الشارح من الاتفاق والمشمور ضعيف ووافقه وكذا لا يجوز لا يخ أن يعدل أخاه كما يشهد له على المنه وروى في قول المدعى انه لا يعدل أخه لا يشرف به بعد (ص) كاجبر ومولى وملاط ومفاوض في غير مفاوضه وزادنا ومنه ص وذاكر بعد شك (ش) هذه مشبهة بقوله ان برزوا الهن الا جبر لا يجوز شهاده ان استأجره الا اذا كان الاجبر بارزافي المدعى ويشترط أن لا يكون في عمله وكذلك لا يجوز شهاده المولى الاقل ان أعتقه الا اذا كان بارزافي المدعى ان لا يكون في عمل مولا بخلاف العكس فجاز بقسم شرط التبرع وكذلك لا يجوز شهاده الصديق الملاط وهو الذي يسر معايسر كويضه ما يضر له لصديقه الا بشرط أن يكون بارزافي المدعى وان لا يكون في عمله كما في التوضيح وكذلك لا يجوز شهادة الشر يك المفاوض الشر يك في غير مال المفاوضة الا بشرط أن يكون بارزافي المدعى ولو قال وشريك تجر في غير المكان أحسن لقبه ان الشر يك شر كة عتات لا يشهد بشر يك في غير الشر كة الا اذا كان معرزا وان الشر يك الخاص في شي معين اذا شم له بشر يك في غير ما يتعلق بالشر كة لا يشترط فيه التبرع في المدعى وكذلك قبل شهادته من زاد شفا في شهادته أو نقص فيها بعد ادائها ان كان معرزا وسواء كانت الزيادة به بعد ان كانت شهادته لا في طين دعوى المدي أم لا غير ان ما زاده على دعوى المدي لا يأخذ به المدي حيث لم يدعه فاذا ادى المدي بعشرة فشمه الميرز بذلك أو باقل أو بأكثر ثم يدري بزيادة على ما شهد به أولا فان ذلك لا يقدح وسواء كان بعد الحكم أو قبله وكذلك يقبل تذ كر المريض أو العقيم انهم ادة بعد فوه حين سئل عنها لا أدري أولا أعلمها اذا كان معرزا في العدة وما وقع في الرواية من التقيد بالمرض فرض مثله (ص) وتزكية (ش) يعني ان الزك في الشر

مئة (قوله حيث لم يدعه) فان ادعاء المدي به ذلك فهل يأخذ المدي بدون شهادة ثانية بغير بين اوله وفي من المين (قوله حيث لم يدعه) أي فلا ادعاء المدي به ذلك فهل يؤخذ بغير بين وغير ثم ادة ثانية أو لا ومن المين هكذا نظر بعض الشرخ من تلامذة المؤلف ومما قبض الشراح أنه لا يحتاج لشهادة ثانية لكن لا بد من بين أخرى (قوله فان ادى المدي بعشرة فشمه بذلك) هذا يقتل لقوله كان شهادته على طين دعواه (قوله أو باقل أو بأكثر) توضيح قوله أولا ولا يقدم قسمة والحاصل ان الشاهد من الاول ان يدعي قدر اشمه له عدل ابتداء ما يريه من انقص قبلت شهادته وان لم يكن معرزا وحده مع قيمه الكن على طين دعواه فقط في الاول ولا يأخذ الزائد على طين شهادة الشاهد في الثاني وأخذ ما شهد به فقط فان رجع فيه الى شهادته ادى المدي قبل ان كان معرزا وهذا هو انتم الثاني ويجب المدي الى جابجعه الشهادة لانه انما سأل في طين شهادة وكلام المصنف في المقام الثاني لا شرطه التبرع لا الاول لعدم اشتراطه زوجه بعد فوه حين سئل عن الادري الخ) أي وكذا بعد نسيان وليس معرزا مع ما قبله لانه في ماقبله جزم في شهادته بشي ثم ذكر انما وانما

والناسي ليدكر شيئا

(قوله وأشار بقوله وان بعد الخ) لا يعني ان هذا المعنى بعد من المصنف لانه انما يشهد بجعل المباينة في مدلوله وليس في الكلام ما يشهد به فكأنه قال وتزكية وشغل شهادة من يشترط لها وان في حد (قوله باسمه الله عدل رضا) مقتضاه انه لا بد من لفظ اشهد فلو قال هو عدل رضا لم يكن على المشهور واعتاد ابن مرسوق عدم اشتراطه وهو الصواب كما يعلم من النقل (قوله عند القاضي) أي أو بين الناس (قوله هو بالسلمة) فان قلت تفسير الشارح لرضا ٢١٣ بما ذكره في قوله عدل لانه اخذ فيه بتقدم في نفسه وهو انه ليس بمغفل

والجواب ان الجمع للاحتياط وجواب آخر السلامة من الغفلة ان ثبت مقتضى مدلوله من مفهوم العدل حلقا بل فيما ليس فاذا ذكرت مع العدالة وقال الثاني لاشعار الاول بالسلامة من الله والفقهاء والثاني لاحتمال ارتكاب ما لا يلزم (قوله عارفا أي باطن المزكي بالفتح كمرقعة طاهره بان محاسبه طوبى وعامله في السقور والحضر وقوله عارفا بتهنعات الخ لا يعني انه يزم من كونه عارفا بتهنعات الناس عليه ساطن المزكي كطاهر ولا يزم من كونه عالما بساطن المزكي كطاهره ان يكون عنده علم بتهنعات الناس (قوله كسبع من فلان وفلان) الحاصل انه لا ينبغي السماع من مع من كسبع من فلان وفلان يقولان فبدل اومن الشفقات وغيرهم ولو قالوا قد قدم باسمه الله وأمان استشهدوا بسلامة ما لم يقطع بآخاه يعمل بما كانا لا ين ردد وهذا حيث لم يكن السماع من جماعة بحيث يثبت خبرهم القطع فان كان كذلك فانه يعمل

وفي العلامة يت شرط فيه التبر في العدالة وأشار بقوله (وان بعد) الى ان الشهادة ممن يشترط الى ان تزكية جازية في الاموال والحدود شذوا فلا جرح من عبد المالك ان الشهادة في الدعاء لا تقبل الا من لا يحتاج الى تزكية وهو المميز الفائق على اقراءه اشد شطرها لكن ما ذكرناه الا في الدعاء خاصة كما في الشارح فلو قال وان بدم لكان احسن لان اختلاف فيه خاصة لا في مطلق الحد كما يفهم من كلامه فقوله وتزكية أي وتزكية لان التبر ين شرط في المزكي كغيره لا في التزكية (ص) من معروف الا الغريب باسمه الله عدل رضا من ظن عارف لا يتخذ معه عدل على طول عشرة ايام (ش) هذا لانه تزكية أي كائنة ان تزكية من معروف والمعنى ان المزكي لا بد ان يكون معروفا بالعدالة عند القاضي الا ان يكون الشاهد غير سافه لا يشترط ان يكون كيه ابدا معروفا عند القاضي لكن لا بد ان يزكي من كيه معروف عند القاضي بالعدالة فالمرقة للقاضي لا بد من الكن ان كان غير غريب فلا وان كان غريبا فبما يوجب اسطه ومثل الغريب الدعاء لقله خسة لرجال بين ومعهم فتم من وصفه التزكية ان يقول المزكي اشهد انه عدل رضا لان العدالة تشهر بالسلامة في الدين والرضا بشهر بالسلامة من اليه والفقهاء ولا بد من هذا اللفظ بحاشه فلو لم يأت بهذا اللفظ أو في احد من آية فلا تقبل قال تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقال تعالى عن ترضون من الشهداء ويشترط في المزكي مع ما مر ان يكون فطنا لا يتخذ عارفا لا جاهلا وقيل عارفا بتهنعات الناس فقوله لا يتخذ أي في عدله ولا بد من قول في آية تدهر وياض لظن فلو تدهر على عارف لكان اظهر ويشترط في المزكي ايضا ان يعتقد تزكيته الشاهد على طول عشرة ايام في الحضر وفي السقور ويرجع في طوله او قصره لا يعرف وأشعر اثباته بالاوصاف المذكورة ان السماع لا يقبل تزكيته لالرجال ولا النساء لا فيما يجوز زكاهن فيه ولا في غيره وهو كذلك ولا يجزى الا اعتداد في التزكية على السماع كسبعه اومن فلان وفلان ان فلانا عدل رضا وامان سماعنا كما اذا قالوا نزل فمع من الشفقات وغيرهم انه عدل رضا فيقول كما بان في شهادة السماع (ص) من سوق ومحنة الانعقد (ش) يعني انه يشترط في المزكي ان يكون من سوق المزكي بفتح الكاف اومن محنته وهي مثقلة القوم لا من غيرهم لانه رسة فلا يس الجار والمجرور متعلقا بالسماع وانما هو من صفات تزكية فكأنه قال وتزكية خاصة من معروف خاصة من أهل سوق ومحنة لان غيرهم لا يعتد من سوق ومحنة لعدم

بالسوق فانه تزكية سواء قطعهم أو استندوا للسماع فاقام السماع ثلاثة قسم لا يخصص به التزكية واما استدلال الشهادة فيها السماع أو قطع بها ونفسه فصل فربما ان يستدل الشهادة فيها السماع فعمل بما او بين ان يقطع بها فلا يعمل بها وقسم يعمل بالثبوت بها سواء قطعهم أو استندوا للسماع واذا علمت ذلك فقول الشارح وامان سماعنا لا يوجب اطلاقه بل ينص في فيه ان لم يشهد انقطع بين ان يقطعوا فيبطل أو لا يجمع وان افاد القطع فيجمع مطلقا فطهر أو استندوا للسماع هذا ما افاده بعض شراحه

(قوله الشهادة بالتركية) أي يقول أنه قد غدر رضا أو الباقى قوله بالتركية للتصوير وقوله ان تعين التعديل لا يقتضي أن التعديل هو عين الشهادة بالتركية والظاهر ان الضمير في تعين عائد على المازكى أى بعد وجود غيره كما قال ابن عاشر والمراد وجوب عينات تعين (قوله أو نحو ذلك) أى بان وجود من يعدل إلا أنه عام به مانع كنسوف من الجرح (قوله سكرح) بفتح الجيم (قوله بالنسبة لما قبله) أى فى الشارح هذا وقوله ان يعدل حق أى وأحق باطل كما أفاده بعض الشراح على أنه لا حاجة لرجوع الشرط الى ما قبل الكاف لان قول المصنف ان تعين يقتضى عن رجوع الشرط لما قبل الكاف لان معناها شاهدنا شاهدنا شاهدنا ولا يعرف غير المازكى ومن لا ريب ان ترك التركية ٢١٤ بطلان الحق المشهود به ولا حاجة لزيادة أو سحر باطل لان قول المصنف

أعلمتم بنحو ذلك (ص) وجبت ان تعين (ش) أى وجبت الشهادة بالتركية ان تعين التعديل بان يوجد من يعدله غيره أو نحو ذلك وفي بعض النسخ بغير هذا الفعل من علامة التأكيد أى وجوب التعديل ان تعين ولا يقتضى أن التعديل فرض كناية و يتعين على من اتفرد به وهذا اذا طلبت فى حق الاكبرى وأما المتعلقة بمحض حق الله فتجب المبادرة بفعله قبل طلبها ان اقدم تجزئه كما بقا فى الشهادة (ص) كبحر ان بطل حق (ش) التشبيه فى الوجوب والمعنى ان من علم جرحه شاهد وان يجرحه بطل الحق بسبب تلك الشهادة فانه يجب عليه أن يجرحه حتى لا يضيع الحق على صاحبه فالشرط في هذه وفيما قبلها أيضا على خلاف قاعدة من أن الشرط يرجع لما به دالك الكاف لا لما قبله أى ان يعدل حق أى بترك التعديل كان المراد به بالنسبة لما قبله ان بطل حق بترك الجرح (ص) وتعب ترك كبره معها (ش) الضمير في معها يرجع ترك كبره: العلانية والمعنى انه يسحب للقاضى أن يشيف الى التركية العلانية الى الحق الاصل ترك كبره السرى وبكى فيها واحد ويندب التعدد (ص) من متعدد وان لا يعرف الاسم أولئك الكبر بسبب اختلاف الجرح (ش) يعنى ان التركية مطلقة لا يعرف اسم متعدد فيستوقف حصول التندب فى ترك كبره السرى على التعدد كان حصول وجوب ترك كبره العلانية فتوقف على التعدد ويجوز لأجل أن يعدل آخر وان لم يعرف اسمه وان لم يذكر كبره علانية لان اسباب العدالة هي كثيرة بخلاف من يجرحه شاهد فى شهادته فانه لا بد أن يعين سبب الجرح لاختلاف العلمات فيه فربما يعتقد أنه على ما لا يقتضيه كما وقع لبعضهم انه يجرحه شاهد فى شهادته فاستل عن سببه فقال رأيت يبيع ولا يرجع الميزان فلو شهد اثنان بغيره يخصص وشهد اثنان يعدله فان شاهدى الجرح معدهمان على شاهدى التعديل واليه أشار بقوله (وهو مقدم) لان المعدل انما يحكى عن ظاهر الأمر والجرح انما يحكى عن باطن الأمور الخفية المستترة فقدم لذلك وأيضا الجرح معتمد بالاصل (ص) وان شهدنا ما فى الاكتفاء بالتركية الاولى تردد (ش) وفي نسخة حاولوا ان شهدت ثمانية فالتزم على الاكثري يرجع للمركز بفتح الكاف وعلى الثانية يرجع للمدينة والشهود والمعنى ان من

ان بطل حق فبفسده لان حق كلام المصنف يشعل اثبات الشئ ونفيه اذا كان كل منهما حقا والواقع ولا شك ان اثبات ما هو متنى فى الواقع فنه تحقق باطل وباطل حق وكذا الشهادة بتنى ما هو مثبت فى الواقع (نتيجه) فهم من قوله ان يعدل حق ان شهادة الجرح اذا كانت حقا فليس لمن علم يجرحه بغيره على الراجح أى لا يجوز له ذلك فان قلت علم الجرح بالكسريان الجرح شهد بغيره يقتضى علمه فالجرح لم يجرحه وشهده وبه قلت علم الجرح بان ما شهد به الجرح بالفتح حق لا يقتضى جواز شهادة الجرح بالكسرا لما كانا كد القرابة منه وبين المنه وده وأما نسبته انه قد راعى (قوله وتنب ترك كبره معها) أى لا العلانية قد نشأ بالداخلة والاصل انه يندب الجميع من عاقلان اقتصر على السرى اثنان انفا كما كالعلاية على العقدة لكن ترك كبره السرى انما تقتضى بشرط فهم التبرير والتعدد (قوله وان لا يعرف الاسم) لان

الجرح والتعديل انما يتعلقان بالمسمى (قوله فيستوقف الحق) هذا يقيد ان اصل التندب انما يحصل بالتعدد وهذه طريقة وماتقدم قريامن أنه يكفى الواحد والتعدد عند ديبطريقة ثانية (قوله لان اسباب العدالة كثيرة) فيتعذر احداها واضبطها (قوله ولا يرجع الميزان الحق) أى ان الاولى ترجح الميزان فالمرجع الى ما رأى الميزان فلا تسقط عدالته (قوله فان شاهدى الجرح مقدمان) أى ولو بعد الحكم بان عدلت شهوده وينتقض الحكم كانه من فرعون لان القسم بخلاف الاشبه ويصحتون ولكن قيد المأزورى تقديم الجرح بما اذا لم يشك ان قال فلو شهدت طائفة بكونه ليله كذا كان على شرب مخروا أخرى بكونه على الصلاة تلك اليلة لقطع بكتف احداهما فيجمع ثلثة العدالة والعددا بلغ حد التواتر

(قوله عند ذلك) المناسب من مالك لا عند ذلك (قوله قال ابن عرفة والعمل الخ) الحاصل ان المولى عليه قول بصون وهو انه لا بد في الشهادتين التركية كان بالقرب او البعد حتى يكتمه به ونشهرت كنه (قوله وان الخلاف فيما اذا عدل بمجمل الحال) اي فان لم يجعل له له عرف بالغدير او كثر عدله لم يصح تركه اخرى وروايت ما حاصله ان محل الخلاف اذا مضت مدة يمكن فيها ما روى المفق او ما لو طال الزمن بحيث يظن انه طرأ عليه حتى فلا بد من التركية قولاً واحداً او ما لو شهد بقضية في المجلس وكنى شهد بقضية اخرى في ذلك المجلس فهذا لا يحتاج تركية ثالثة قطعاً (قوله أو بالبعد على قول ائمة) المناسب على قول ابن القاسم وذلك لان المسئلة ذات اقول ثلاثة الاول للمالك من رواية معمر بن الماجشون أي وشهد بالانكفاء بالتركية الاولى الثاني لا يمكن التمدد بل الاول ولا بد من التعدد كالمشهد حتى يكتمه به ونشهرت كنه وهو قول بصون الثالث لابن القاسم يكفي بالتمديد الاول حتى ي طول الزمن كقوله ٢١٥ ويجب ان المراد على قول ائمة (قوله الثاني) ان مرادة

شهادة ورؤى فيها بشروطها ان شهد شهادة ثالثة فهل يحتاج الى تركية ثالثة وهو بصون فائز لا بد من تركيته كالباشد حتى تثبت عدالتيه ونشهرت تركيته أو يكفي بالتركية الاولى وهو لا شبه عند مالك قال ابن عرفة والعمل عندنا في عا وحده ما على قول بصون ولو شهد في يوم تركيته اه لان العيب قد يحدث وعيانة المواقف قد تفتقن ان التردد ليس في محل له عدمه قولاً وان الخلاف فيما اذا عدل بمجمل الحال وان القول الاول في الثقة مقيد بما اذا لم يكتمه به ويشره وانه لو طلب تعد به بالقرب على قول بصون أو بالبعد على قول ائمة لم يوجب به له فانه يجب قبول شهادته ولا تزدان طلب التركية ثالثة فاعا هو استحسان والقياس الا كقوله تركيته اول مرة عالم يتم باس حدث كما قاله ابن رشد وكلام المؤلف لا يقيد شيان ذلك ولكن ذكر تحت ما يقيد به التبع والتعدد وانه التردد المتأخر بين النقل عن المتقدمين ونحوه في ابن مرقوق (ص) وبخلافه الادب وبعده على الاسترا أو به ان لم يظهر ميل (ش) عطف على قوله بخلاف آخر المعنى ان شهادة أحد الاولين ولده على ولده الاخر جائز وكذلك شهادة الولد لأحد أبويه على الآخر فانه جائز هذا ان لم يظهر ميل للمشهد ولو الا فلا كما اذا شهد الصغير على الكبير أو للبا على العاق قال مالك ونحوه شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه ان كانت منكراً واختلف اذا كانت هي القائمة بذلك فنعها أشهب وأجازها ابن القاسم وان شهد بطلاق غير أمه لم يجز ان كانت أمه في عصمة أبيه لان كانت مينة ولو شهد لآبيه على جسده أو ولده على ولده لآبيه ان لا يجوز ولا واحد ولو كان على العكس لا يتبع ان يجوز قولاً واحداً والمعترف هذا كقوله التمس ولا أقيد المؤلف الجواز بما اذا لم يظهر ميل وهو راجع للمستفتين وأورد الصغير ليكون العطف باو (ص) ولا عدوى

استحسان الخ) لا يعني ان مرادة دليل الاستحسان فلا يناقض قوله أولاً ولا بد والاستحسان مع حتى يتقدم في ذهن المجتهد فتعصر عنه عبارة وليس المراد المستحب (قوله وان كان ذكر تحت) أي فنقل عن أشهب وابن قول بان تركيته الاولى تكفي في الشهادة وأطلق له في الجملة وخلافه ان شهد بعد شخص شين ونحوه ما سئل عنه العدل فان عدل عدل مرة اخرى والام يقبل ونقل عن ابن نافع ان زكاه مشهور بالعدالة لم يصح إعادة التركية وله في نقل الباقي عنه المشهور بالعدالة يكفي فيه التمدد بل الاول حتى يبرح امر بين الذي ليس معروف بوثق فيه بعدل فائز في نقل غير الباقي ان يكون المذكر بكسر

الكاف مشهور بالعدالة والذي في نقل الباقي بقصها اه أي فالمراد بالتدعيم اثنان اثنان أشهب وابن نافع (قوله لا صغير على الكبير) ومنه السبق له انهم يحفظ حاله عنده (قوله ان كانت منكراً) أي والزوج مشكور يفرض ذلك فيما اذا كان المدعى قسم الشاهد لانه لا يصح ان يكون مدعياً وشاهداً وقوله واختلف اذا كانت هي القائمة أي بان كانت تدعى الطلاق والاب ينكر وقوله فنعها أشهب أي لان الولد على أمه امه وقوله وأجازها ابن القاسم لم يرجح واحد منهما أو قول الظاهر قول أشهب ويمكن تعدله لاجل ذلك (قوله لان كانت مينة) أقول وسكت عما اذا كانت حصة وفيه اختلاف فنعها ابن القاسم وأجازها أصح وبهذا اذا كانت الاجنبية منكراً واختلف ان كانت هي القائمة بشهادة ولده والام في عصمة فاجازها أصح ومنعها بصون بهذا ان قال هي جائز والقياس المنع مطابقة كانت الام في عصمة أم لآحسية أو لآنكرت الاجنبية ولا يطري العادة بالبعين فنعها ابن الرب (قوله وأرد الصغير الخ) أي في قوله لآ كور بعد ميل وذلك الصغير راجع لأحد الولدين في المسئلة

الاولى واحد والذين في الثانية ولكن لم يرد في المتن لغة له فكان المناسب أن يذكرها كما هو موجود في نسخة مصنفه (قوله
بسرابة) أي لان عداوة الاب تسمى للابن (قوله المغازي) يفتح الميم (قوله أحدثشوخ الخ) راجع لكل منهما كما يشهد
ابن عرفة (قوله وليغير بها الخ) هذا مع عيسى ابن القاسم وهذا ما لم يكن الشاهد على ما يأتي في نفس الامر وجازم بأنه
لو أخبرت ربنا بطال الحق والانابنجير على المعذور مع - هــ نون لا يغير بها لانه يطل به - هــ قال ابن رشد انه أحصم القولين
بأن المارقا فاطمور عدل الله من عصبه مع كونه الأصغر لانه ظاهر في نفسه وتامل بعد ذلك (قوله وليغير بها) أي ومثلها
القرابة قاله ابن زحون (قوله فانه اذا قلنا) ٤١٦ أي فيصوره ان يؤذيها وله الاقدام على تعدل ذلك ثم يغير

الحاكم بعد اونه (قوله ولا حقال
أن تكون غير قاضية) أي بانظر
ليسيم الواطع عليه كما اذا قال
سبب عداوتي انه تارك الصلاة
وقوله أو يكون أي بان كان بعض
الماذبح يرى ان العداوة الدنيوية
غير قاضية (قوله يعني ان الشاهد
اذا قال للشهود عليه الخ) أفاد
بهمذ الى ان المداوري فقط الذي
يقضي انضمام وهو قوله وتشبه في
وأما قوله وتتم في فلا دخل له نحو
سببه ما ضره (قوله يصح أن
يكون مثلا لقوله) أي ويكون
على حد في مضاف أي كذا
(قوله كما على في النص) الانسب
قراءته بالبناء لما يقول أي لعله
في النص وهو تعليل لقوله يصح
أن يكون مثلا أي وانما يصح أن
يكون مثلا لقوله ولا حقال على
عدوه لانه له في النص المعنى
بقوله وعلمه والمراد نص المازري
لان المازري نقل عن أصبغ رد
الشهادة وعلمه كونه الشاهد
أقر على نفسه بعد اونه المشهور

عليه (قوله أقر على نفسه بعد اونه المشهور عليه) لا يخفى
انه لم يقر بالعداوة بل أقر على عدل على العداوة (قوله أن يكون تشبه بالعداوة الخ) لا يخفى انه ليس تشبه بالعداوة بل
تشبه بالمتنع المشهور ومن المقام والتقدير والعداوة مانسة من أدائه ثم ادعت منها كمنع قوله بعد هـ من القبول تتم الخ
وقوله مصدر ما يقتضي أن التشبيه تنسب الى مصدر غير مصدرى ولم أطلع على نظائر العبارة ثم ان كان مراده بكون التشبيه
مصدرا بان كان التشبه والمتشبه مصدر او هو المتع لم يصح لكن ظاهر التقدير المذكور ان تكون الكفاية داخلية على التشبه
بمع أن قاعدة الفقهاء ان الكفاية داخلية على التشبيه

من

(قوله حال من المضاف اليه) اعترض جعله حالا ليس المراد انه قال هذا الكلام في حال الخصومة وانما هذا الكلام وقع على وجه الخصومة اهـ فاذا علمت ذلك فاقاله المصنف ليس يتفقا عليه بل المتفق خلافه وهو ما قاله ابن الماجشون من أنه يتطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل فاقال لا لا أخير انه قد وله ولو له ما هو أدنى من هذا سقطت شهادته (قوله واعدة الخ) هذه مستثناة دخلت هنالك لانها مناسبة لان الذي قبلها ولا يابى بعدها (قوله قورينة) عطف عام على خاص فلا أكتفى بل بصح وقوله أو على اختياره أو أضافته الاختيار والامتحان شي واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك وظاهر عطف الاختيار على العصبية بأولها مغاير مع انه أعم من الأول لأن يراد بالثالث ما عدا الأول (قوله فيعتقد على الظن) أي على ما يقيد الظن من العصبية مثلا أو رويته له بصبر على الجوع والعطش ولا يرد عليه أحد يحصل لذلك (قوله قال به في عصبية يعني على) على حديثه تعالى ان قائمه بقنطار أي على قنطار وقوله أي يعتقد على قرينة هذا تنقسم لثلاثة عصبية الخ وهو يقيدان قوله قورينة عطف عام على خاص لانه لو كان العطف مغاير المصريح بكل وقوله بصبر على الضرر إشارة الى ان ٢١٧

امرها الى ان المصنف على تقديره على قوله كما يعتقد في الشهادة بالضرر) هذا يقيدان الكاف داخله على المنسبة به مع ان الظاهر انها داخله على المنسبة (قوله المقتضية لغلبة الظن) أي الظن الغالب القوي ولا يفتي ان أول العبارة يقيدان المراد مطلق الظن وهذه العبارة تقيد انه لا يفتي الا بالظن القوي وبه صرح غيره واحد (قوله حرص على الخ) أي اشتد تعلقه بذلك (قوله على ازالة نقص) أي عاز حصل له بسبب رد الشهادة أي اتهم على حب ذلك وقوله فيسارده فيه أي في شأن شهادته قد فيها

من اداه الشهادة كايمن من اقول قوله بعد ما تمت حتى وتشبه في حالة كونه مخصوصا لاشاكا فيما سماه حال من المضاف اليه وهو الهاء في كقوله كما قاله الشارح (ص) واعتقد اعساره بعصبية وقورينة صبر ضر كضر واحد الزوجين (ش) يعني ان الشاهد يجوز له ان يعتقد في شهادته باعصار شخص على عصبية أو على اختياره أو اتمحله أي فيعتقد على الظن ولا يشترط العلم قال به في عصبية يعني على أي يعتقد على قرينة تدل على أن المشهود له بصبر على الضرر والحاصل من جوع وعري وما أشبه ذلك كما يعتقد في الشهادة بالضرر على أحد الزوجين لا تخرج على العصبية لسهو أو لاحد هما ولا يكتفي بذلك بقرائن الاجوال المقتضية لغلبة الظن كالإيمان بالمحجوب وابن شاش (ص) ولان حرص على ازالة نقص فيما رده فيه لتقصي أو صعبا أو ورق (ش) يعني ان الشاهد اذا حرص على ازالة نقص كان موجودا فيه وقت اداء الشهادة بان أدى الشهادة فقد ردت عليه لاجل كثر أو نقص أو صعبا أو ورق فلما زال المانع بان أسلم وحسنت حالته أو تاب القاصي بالخادعة أو احتلم الصبي أو عتق العبد ثم ادوا لم تقبل منهم لانهم يتممون على ازالة النقص الذي ردت شهادتهم لاجله فثبتهم على قبوله لما قبل عليه من الطبايع البشرية في دفع المعرفة فلو لم ترد الشهادة لكانت كورة حتى زال المانع فانها تقبل اذا ادوا بعد زوال المانع فقول له ولا ان حرص أي اتهم على الحرص وقوله نقص أي تغيير أي دفع العار عنه وقوله فيها

٢٨ نفي ما وقوله كان موجودا فيه وقت اداء الشهادة (أقول) لا يفتي انك تقول انك قد فرت النقص بالعار الذي عليه بسبب رد الشهادة مع أن ذلك العار لم يكن موجودا وقت اداء الشهادة قلت ان في العبارة حديثا والتقدير كان موجودا فيه سببه وهو الفسق (قوله فلما زال المانع) أي من الرد (قوله ثم ادوا) الأولى حذف ثم لان قوله ادوا جواب لما وقوله لم تقبل أي فلم تقبل وقوله على ازالة النقص أي الذي هو العار الذي عليهم وقوله لاجله أي لاجل سببه أي لاجل سبب العار وسبب العار هو الفسق (قوله لما قبل الخ) من فاش وقوله في يعني من والتقدير لما قبلت عليه الطبيعة البشرية فمن سبب دفع العار عنقه في ما يكون حب دفع العار طبعيا ويحتمل وجه آخر وهو ان يجعل من بينانية وقوله في دفع في يعني من على تقدير مضاف والمضى لما قبل عليه الشخص من طبيعته البشرية التي هي حب دفع العار عنه (قوله وقوله نقص أي تغيير) لا يفتي انه ليس المراد التغيير معناه الاصبي لانه صفة المغير بل المراد به العار ولا قال الشارح أي دفع العار تفسير التغيير بالعار وما قوله أي دفع فهو تفسير لزالة وقوله ورفيه أي رد الشاهد فيه أي الماشاهدة أي يرد شهادة الشاهد فيك الحق والبر اداه فتدبر فله شهادته

(قوله أى كشهادة الخ) فهو مثال لما قبله لان قوله ولان حرص معناه ولا يشهادة انهم على الرغبة في كذا ومثال الشهادة
 انذ كور شهادته بفساد تبه (قوله اوعلى التامى) هو من جهة المانع الرابع ولذا بقية بلائكن الاولى ان باقى بلفظ عام
 يشترج فيه افراد المانع كما فعل في بقية اوصافاً حسن قول ابن الحاجب ان المانع حرص على ازالة التعيير بانها بالبراءة او
 بالتامى كشهادته بفساد تبه لفسق اوصافاً راقاو كقر وكشهادة ولد الزنا في الزنا تنافوا وكشهادة من حدى عمل ما حدى فيه
 على المشهور والتعير مصدر عبره بالعين المهملة كذا كذا محشى نت (قوله الحرص على التامى) أى الرغبة أى انهم على
 الحرص على التامى (قوله ومعنى التامى ان يجعل الخ) الاولى ان يقول ان يحكون غيره مثله فيقر بجعل بالبناء للمفعول
 (قوله كشهادة ولد الزنا) أى اولاد الزنا بان يكون كل الشهود اولاد زناً أو يشهد ولد زناً مع رجل آخر بانه لغير زوجته
 والزواج يشكران فلا تقبل شهادتهما (قوله كالتدفع) فانه اذا شهد بالذنب فقد أثبت الشاهد الزنا فيكون الزنا ثابتاً لا
 معرعة عليه وكذا ولد الزنا واد اشهر الزنا ٢١٨ بحيث يصير كالشكاح فلا معرعة تطهقه فيما غشا عنه (قوله والمنبوذ) عطف

على ولد الزنا أى وكذا شهادته
 المنبوذ لا تقبل في الزنا وهو ولو
 صار عدلاً أى لان شأن المنبوذ
 ان يكون ولد زناً (قوله بتعقيب
 معرعة) ظاهر العبارة ان التامى
 هو تعقيب معرعة بشارة فيها
 هذه معرعة عرفت كالذى فسره
 الشارح والافاق التامى في الاصل
 هو الاقتداء (قوله والا فتقولان)
 مذهب المدونة صحة الشهادة
 (قوله فلتة) أى مرة (قوله بخلاف
 بالقاضى الخ) والفرق ان القاضى
 يعتقد على شهادة الغير ولكن الذى
 قاله مذهبنا انه لا بأس ان يستعزو
 ولد الزنا ولا يحكم في الزنا كما قال
 ابن خلدون وهو أظهر لانه وان
 كان يعتقد على الشهود الا انه

ويجاء اهل في قبول شهادتهم ونظر وافي الواط هل يدخل في الزنا أم لا
 والذي ظاهري الدخول وذلك لان بالدخول يرتب عليه عدم الشهادة والتامى على الله عليه وسلم يقول ادوا الحدود بالشبهات
 (قوله ولان حرص على القبول) الاولى ان باقى بلفظ عام يشترج فيه افراد المانع لقوله أو ورفع قبل الطاب لا يشمله ما قبله
 قالوا لا يؤولان بقول ولان حرص على الشهادة في الإدا والقبول ثم بعد القرائن من افرادهما يقول بخلاف الحرص
 على التعمل لم لا ينجي ان هذا في غير باب الشرط وأما آداب الشرط كالوالى بأخذ شخصاً ويرفعه للسلطان وشهود فانه
 ان يتعاصم ويشهد عليه الا ان يكون حسيه أو لا فلا تصح شهادته عليه الا ان يكون الحبس لغير كليل متلافان فان شهد
 ولا يكون هذا الحبس مانعاً من الشهادة كذا صرحوا الا ان يعظم الفساد في الأسواق فلا بأس أن أهل السوق يرفعونهم
 إلى ولا الامور كما يستظهر بعض شيوخنا ثم ان فرض التصرف الى أحسن أهل السوق كان كالوالى (قوله لان عفاصته
 تدل على بفسادها) لا ينجي ان القاضى من المصنف ان المانع من القبول هو الحرص على القبول لا البغض الذى هو يرجع

للعداوة وتنتف الملة تنافي القاد من المصنف (قوله فان الخصم معه ورفعه الخ) قد يقال انه قد احرص على الاداء على
 القبول على انه يقال حرص عليه فكيف يأتي قوله حرص على القبول أي فقط كما هو المتبادر (قوله وعدم القبول في ذلك
 لاين القاسم) ومقابله ما لاين المجانبون ومطرف وأصبخ وهو اشتبار الشيء وابن رشد (قوله بل هو مكره لهم) لا يخفى
 ان ارتكاب المكره لا يفتي العداوة الموجبة لشهادة (قوله لان الانسان مأمور بالسبق عليه وعلى غيره) ظاهره ان
 ذلك الامر أمر عذب والا كان ذلك حراما لا مكرها مع ان المواضع يحوجب التزعم في نفسه وعلى غيره أقول والظاهر
 انهم يحدون حد التقذف ثم بعد كفى هذا وجد التصرير وجوب الحد الا ان بأوثار به تشهد امسوا هم في معاشة
 الفعل كان رد في المحكمة انتهى (قوله وقد علمت ان الخاصة هنا خلاف العداوة) ٢١٩ أقول قد علمت ان الخاصة الا أدى

تدل على بغضه لمثل ان يدعى شخص لغائب ويشهد له فان الخاصة معه ورفعه حرص
 البعض وجد العداوة فرجعت
 الخاصة للعدو لا إلى خلافها
 قوله وللقاضي ان يحلف الشاهد
 ولو بالطلاق أي دون الخصم
 فليس له تحليف الشاهد كما يبادر
 على الزقاق كما ذكره بعض
 شيوخنا رحمه الله تعالى (قوله
 وفي الحديث شمر الشهود ومن
 شهد قبل ان يشهد الخ) وفي
 حديث آخر خبر الشهود ومن
 شهد قبل ان يشهد وجع بينهم
 بأن الحديث الأول محمول على
 حق الادي والثاني وهو خبر
 الشهود محمول على حق الله الذي
 أشار به المصنف بقوله وفي بعض
 حق الله تجب المبادرة بحسب
 الامكان (قوله ان يخبر صاحبها
 بها) أي يجب عليه اعلام صاحب
 الحق بما ان كان غير ما نلتك
 اعلامه في هذا الحالة فانه يكون

تدل على بغضه لمثل ان يدعى شخص لغائب ويشهد له فان الخاصة معه ورفعه حرص
 على قبول شهادته وأما حق الله فمثل ان يتعلم أو يصفه رجال رجل ويرفعوه للقاضي
 ويشهدوا عليه بالزنا وعدم القبول في ذلك لاين القاسم قال ابن رشد انما لم يثبت لهم لان
 فعلهم وتدفقه بهم ورفعه ما لا يجب عليهم بل هو مكره لهم لان الانسان مأمور بالسبق
 عليه وعلى غيره وقد علمت ان الخاصة هنا خلاف العداوة المقدمة (ص) أو شهد
 وحلف (ش) أي وكذلك لا قبل شهادة الشاهد اذا شهد وحلف مع ذلك على صحة شهادته
 سواء شهد في حق الله ولا أدى ولا فسق بين ان يكون الحلف مصلحا بالنسبة كقوله
 أشهد والله ان له عند كذا أو متصلا عنها كقوله أشهد أن له عنده كذا والله قال ابن
 عبد السلام الا ان يكون الشاهد من جهة العوام فانهم يتساهلون في ذلك وفي
 عذري ان يعرفوا به وللقاضي ان يحلف الشاهد ولو بالطلاق اذا اتهمه كما قال ابن فرحون
 (ص) أو رفع قبل الطلب في بعض حق الادي (ش) هذا هو حرص على اداء الشهادة
 وهو مانع من قبوله والحق ان الشاهد اذا رفع شهادته قبل ان تطلب منه فانها لا تقبل
 وهي باطلة لانه شهد قبل ان يستشهد وفي الحديث شمر الشهود ومن شهد قبل ان يستشهد
 ولكن يجب عليه ان يخبر صاحبها بما في المتبادر من كلامه من غير تأمل في قوله
 أو رفع الى آخره مثال ثالث للحرص على القبول أي أو شهادة شاهد رفع شهادته وأداه
 قبل الطلب من المشهود في بعض حق الادي والذي في ابن شاس وابن الحاجب انه
 من الحرص على الاداء فكان عليه ان يقول ولا ان حرص على الاداء كان دفع الخ وعند
 التأمل الصحيح يقال في قوله رفع قبل الطلب ان الرفع بمعنى التأدية من أول وهلة
 والحرص على القبول يحصل بعد ادائها فكيف يلتبس أحدهما بالآخر عند فهم
 المعنى من الشرع والخاص من ذلك ان يسد رافق الاداء ببدلة في القبول ليس بهذا

جرعة في شهادته (قوله من غير تأمل) أي تأمل صحيح صادق بان لا يكون هناك تأمل وانما قاسد وقابل ذلك قوله وعند
 التأمل الصحيح (قوله وعند التأمل الصحيح) إشارة الى جواب عن المصنف بما حاصله انه لا التباس ولا خفاء في المعاني من جهة
 ان الرفع التأدية من أول وهلة بخلاف الحرص وحيث لا خفاء ولا التباس فلا يروهم ان قوله أو رفع قبل الطلب مثال للحرص
 على القبول بل ينههم من اول الامر ان قوله أو رفع قبل الطلب معطوف على قوله لان حرص على الاداء لا يكون من امثله
 وقوله والخاص من ذلك هذا جواب ثان فكانه يقول والخاص من ذلك ايضا تدبر ويحتمل ان تقول قوله فكيف يكتفى
 بأحدهما عن الآخر أي فلا يتوهم انه من امثله الحرص على القبول واذا كان كذلك فيقال ما يكون مثالا لهذا فاجاب بان
 الخلفين ان يجعل مثلا لخلفين

(قوله ومن حبسه) الواو للعلل ثم ان هذا التعميم لا يظهر في غير المعنيين لانه اذا كان على غير المعنيين وكان باقيها تحريم
حبسه فلا يفي به (قوله وفي هذا انظر الخ) وجه النظر ان المناسب ان يجعل المصنف على غير معين واماعلى معين فلا يجب
المبادأة لانه - لا دعى له اسقاطه حتى بعد قبوله لانه بقضى له بما قدم المصنف ويثبت به ان قد يقال هو من المستند
تحريره ايضا لان حقه تعالى في الوقت ان لا يغير عن سنته بل يكون باقيا على حاله خصوصا بعد القبول (قوله فان لم يبادر الخ)
قال البدر انظر في مسئلة اذا وى احد ٢٢٠ الهلال ليسلان فترك الى التماس الاشباوه وغيره عند ذكران حرجة فلا تقبل

شهادته انتهى (قوله واما الرضاع
فظاهر) أى ظاهره ان محض حق
الله تعالى فقط الاول لا فرق بين
الطلاق الثلاث والرضاع فالتنى
يقال في الملاق يقال في الرضاع
(قوله والاخير كزنا) محبة اذا
زنى بامرأة او طلقها او مالوزن بها
وابقاهما فهي حرة دائمة فيجب
الرفع (قوله فذكر مالك في غيره الستر
عليه) غاظه ان الكراهة
للتزويج والظاهر ان الستر حيث
حرام على يجب الرفع ويمكن ان
يجعل الكراهة في كلام مالك
للقصير (قوله كالخثي) أى
المثوى عن المشهود عليه
ايشهد على اقراره (قوله ان أقدم
له) يقع الهمزة من بعد وقوله
مختلفا حال وقوله لا شهد عليه
يقع الهمزة وقوله فليشهد بفتح
الثاني المنذرة من فوق هكذا وجدته
ضبطا لبعض شيوخنا وفي بعض
النسخ بالياء يقرأ بالياء الملقا على
أى ويكون في العبارة التفات
أى قد شهد ذلك الشاهد ويصح
قراره بانبناء الامة قول أى قد شهد

مثاله ويصير اللفظ هكذا ولا ان حرص على القبول او الالاف مفسر بقوله كخاصة الى
قوله وحلف مثاليين للحرص على القبول وقوله أو رفع قبل الطلب مثال للحرص على
الاداء المقدور (ص) وفي محض حق الله يجب المبادأة بالامكان ان اسندتم تحريره
كعتق وطلاق ووقف ورضاع (ش) يعنى ان الحق اذا غصن لله تعالى وكان عايبا مستدام
تحريره فانه يجب على الشاهد المبادأة بالشهادة الى الحاكيم بحسب الامكان كن عدل
بعتق عبده وسدده يستفد ويذمى الملكية فيه وكذلك الامة او عدل بطلاق امرأه
ومطاعها بما شرع في الحرام او عدل بوقف على معينين او على غيرهم ومن حبسه او غيره
واضع يده عليه يستفله ويصرف ربه في غير مصارفة الشرعية وفي هذا انظر انظر
وجهه في الكبر او عدل برضاع رجل مع امرأته وهو متزوج بها وما أشبه ذلك فان لم
يبادر برفع شهادته كان ذلك حرجة في نفسه ترد به شهادته ثم المراجعة محض حق الا دعى
ما له اسقاطه والافضل حق لا دعى فيه حق لله وهو امره ببال ذلك الحق الى مصنفه
كما قاله التتارى والمراد بمحض حق الله ما ليس للمصنف اسقاطه وهذا قد وجدته حق
الا دعى وقد لا يوجد كعوض الامة التي ذكرها والمتوفى فان المعنى في حق العتق
بفعلين رقبته من الرق وكذلك المرأة المذهب وبطلاقها الحق في تفليس عصمتها من
الزواج وفي الوقت حق لا دعى وهو مطلب الموقوف عليه استحقاقه فيه وقد تمتع بعض
هذه الامور الثلاثة عن حق الا دعى كما اذا رضى المعنى بذلك أى باستخدام المعنى
كاستخدام الرقيق أو رخصت المرأة بقاء نصته والموقوف عليه بترك ما يستحقه في
الوقت واما الرضاع فظاهر فانه بعض الحشيش (ص) والاخير كزنا (ش) يعنى
ان الحق اذا كان لله الا انه لا يستدام تحريره بان كانت المعصية تنقض بالفساخ
منها مثل الزنا وشرب الخمر ونحوهما فان الشاهد اذا خيار ان شاء رفعه وان شاء ترك
لان ذلك من الستر وهذا في غير المشهور بالتسليم الجاهل به والافتد كمالك وغيره
الستر عليه وترفع عليه الشهادة بما اعترف به تدعى عن نفسه (ص) بخلاف المحرم
على التحصيل كالخثي (ش) قال أشبه بعيسى بن دينار وعامة أصحاب مالك ان
الحرص على جعل الشهادة لا يقدح فيها وهذا هو المشهور قبل مالك في رجل يقرأ شاليا
أذيعه وان أقدمه بختمنا لاشهد عليه قال ان تحقق الاقرار كما يجب فليشهد

ذلك الشاهد هناك ضبط آخر كتبت قرره مع الاصحاب وهو ان يقرأ أقدم بضم الهمزة وقوله (ص)
مختلفا لمعول أى خصصا عن غير قولته فليشهد بالياء المنذرة في تحت المختومة أى فليشهد بذلك الخثي وقوله ان تحقق الاقرار
يقرأ بالبناء لمعول على الاول والاولو كان بابنا للفاعل لقال ان تحقق الاقرار واما على الثاني فيصح ان يقرأ بالبناء للفاعل
أى ان تحقق الخثي ذلك الاقرار وقوله كايجب أى على الوجه الواجب في صحة الاقرار بان يكون ذلك المقر غير خائف ولا مضطروب
فان كان ذلك المقر خائفا أو مضطربا لم يلزمه الاقرار ويصحب خائفا المأذون

(قوله حضري على حضري) أي وكذا الحضري على بدوي على ظاهر كلام ابن مرة (قوله بعين الحضري) أي المتهم وخالج مفاده أنه ليس في الحديث لا يشهد بدوي لحضري أصلاً بل مانه إلا القروي أو صاحب قرية ولا ينافيه الحديث المتقدم لا يشهد بدوي على حضري لأنه في المتهم وعليه ولذلك أي لكونه لم يرد في الحديث حضري قال القرافي لو قال القروي كان أحسن لأنه أعم تصوراً وأوثق كالباحثين انتهى أي أعم بدالة الالتزام لأنه إذا كان لا يشهد بقروي فأولى بالحضري وقال جميع الحضري شامل للقروي وللعصري بأحاطة بدلالة المطابقة الأولى من دلالة الالتزام والحاصل أن الروايات أربع اثنتان في المتهم وهما لا يشهد البدوي القروي ولا يشهد بدوي لصاحب قرية واثنتان في المتهم وعليه وقد قدمهما الشارح في قوله وعليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريقة أخرى ٢٢١ على صاحب قرية (قوله والسبب في قولنا

للاشتمهاد للطلب) وأما السبب في استبعادنا لثبوت كيد قوله أي في الأقوال (أي سمع البدوي الحضري بقري لحضري وقوله أو رأته في الأفعال أي رأته في الأفعال) يغيب من ذلك الحضري ما لا موقعه إشارة إلى أن في كلامه هذا وهذا كله في الحضري (قوله أو أمر البدوي عليه) ظاهر مانه مني للفاعل وقوله البدوي على حذف أي أمر هو أي البدوي على الحضري ويجعل أنه البناء للفاعل والفاعل الحضري وقوله وهذا بما يقارن أي في الحضري هذا هو المتبادر ثم لا يخفى أن هذا عين قوله بخلاف أن جمعه على نتيجة هذا الشارح لم يكن لفظه به بغيره ولا شرح شب وعب زيادة به بقوله ثم وانقطع بأمور بالبناء المفعول به أي أمر حضري فإن في سفر بدوي

(ص) ولأن استبعاد كيد بدوي لحضري بخلاف أن جمعه أو أمر به (ش) يعني أن الاستبعاد يمنع من قبول الشهادة مخالفة العادة كشهادة البدوي لحضري على حضري لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريق أخرى على صاحب قرية أي فيما يستبعد كالأموال وأما الخرابة والقتل والنقض والجرح وشبهه فلا استبعاد والاستبعاد الاستغناء عن ثبوت ما لا يستغنى عنه العقل شهادة هذا أهوا هو هنا عدوله عن أهل الحاشية ويشهد أهل البادية قوله كيد بدوي أي وتصلها في الحضري لأنه هو الذي يحصل به الاتهام ثم إن المؤلف غير بالحضري عن القروي الواقع في بعض الروايات وفي أخرى صاحب قرية وبالحضري في استبعاد الاستشهاد بالسبب في قولنا للاستشهاد للطلب أي طالب الشهادة للحضري من البدوي فشهادة البدوي للحضري من غير استشهاد به مقبولة لأنه لا استبعاد في ما يستبعد كيد بدوي ولأن استبعاد وكما أشار به بقوله بخلاف أن جمعه أي في الأقوال أي أو رأته في الأفعال أو أمر البدوي عليه وأما بتقارن وكذلك استبعاد في السفر ومثله الأمور التي تطلب فيها الخلو والبدع عن العدول (ص) ولا سائل في كثير بخلاف من لم يسأل أو يسأل الأعيان (ش) تقدم أنه قال ولأن استبعاد الخ وكذا هذه المسئلة المانع فيها الاستبعاد ومخالفة العادة والمعنى إن السائل لا يجوز شهادتهم في الحق المأني إذا كان كثيراً وتجاوز في التافه اليسير لما تقدم وهذا مع قصد الشهادة وأما أن جمعه يقول أو أمر به أو هما يتنازعان فافتر أحداهما لا شر بكذا فإنه يقبل فقوله في كثير ليس متعلقاً بسائل بل يقدر أي يشهد في كثير بخلاف من يقبل من غير سائل أو يسأل الأعيان الناس وأشار أنهم يقبضون شهادته ولو في المال الكثير والمال بالأعيان الاقتصادية وإنما تقع شهادة السائل في الكثير إذا كان يسأل لنفسه من غير الزكاة أو الأضلاع كما قاله ابن ناجي في شرح المدونة (ص)

فثبت في الأموال ولو استشهد وكذا في الدماء والجراح أقول وهذا أصل ظاهر أقول وعلى هذا الأصل لا داعي للمروءة ولو لم يحصل مروءة بل كان في موضع واحد (قوله ولا سائل) هو مختص في سلك الاستبعاد ومن أفرادها لا يولى إلا وقت تعريضه من لا يلائم بقرنهما إلا المانع لأن أفراد ما قبل في سائر الموانع وكأنه قبل ذلك لئلا يتوهم عطفه على ما قبله وهذا ليس بعدوناً قال به بقوله حضري أو سائل في كثير الخ ثم يقول بخلاف أن جمعه أو أمر به ليعود للمستثنين كما هو النقل لجان (ص) (قوله بخلاف من لم يسأل الخ) لا يخفى أن قوله أو يسأل الأعيان يعني عن قوله ما لم يسأل لأنه إذا كان من يسأل الأعيان تقبل شهادته فأول من لم يسأل أحداً أصلاً (قوله إذا كان كثير الخ) وهو ما لم يقم العادة بشتم بدني وترك الأعيان لأن الشك الكثير أعما بقصد في توثيقه غالباً لاغنياً فلهذا عدل عنهم إلى الفقر إجماعاً لأن الفقر قد يجعل على الرضا وظاهر المصنف سواً حال لصعوبة الأمر

(قوله ولا تبار الخ) ومن ذلك لو شهد السبيد على عبده انه قد طلق زوجته لانه يتهم على ان الا ذلك العيب الخاص بالتزويج
بما في زوال العيب الطلاق (قوله عطف على مفضل) الاولى ان يقول عطف على ليس بمغفل باعتبار المعنى وكأنه قال لان
كان مغفلا ولا تبار الخ وقوله أى ٢٤٢ ولا يبارا شاة الى ان الماشى فى المصنف يعنى المضارع قوله الا ان يكون

الموروث فنهرا لا فرق بين ان
يكون الشاهد شقيق على ذلك
الفقير أم لا على المفضل (قوله
هذا عطف الخ) لا يخفى ان تقديره
الذى ذكره يكده على ذلك وذلك
لانه يقيدان كالأمن المضاف
والمعطوف عليه محذوف وهو
لفظ شهادته المضاف والمضاف
اليه (قوله كما اذا شهد الخ) أى
جنس الولد الصادق بأشدين تضع
ثبته الضعيفى قوله لان شهادتهم
أى الولدين (قوله حيث كان
الشهود دونه قه ذاخل) ليس
بشرط بل مثل الحال ما اذا كان
عالمًا أو صالحًا أو قارعا لان الناس
رفقة فى انساب من يكون كذلك
لهم (قوله وأما ان لم يكن فيهم
من ذكر) بأن كانوا كاهم ذكروا
(قوله لان الضمير عليهم) أى من
حيث ان العبد لا يباع بل صار
حر انما الضمير على الاولاد الذين
هم الشهود (قوله وما) أى على
تقدير ان عوت ابن المفق (قوله
وهناك اثبات) أى لا يخفى ولو
ابن واحد أو ابن للعبد (قوله
والسوادى لولا هذا المال) أى
وليس المراد به الهمة (قوله اذا
كان المشهود له معصرا) أى أو مملوكا
وكان مملوكا (قوله لعلنا) بفتح ليم
اليد كما فى التوضيح وفي غيره مدان بالتشديد ان غارزى بالمعنى أقاده بعض شيئا
وجه الله (قوله لم تكن نفقته) تسمير لقوله فى عياله فالاجير الذى لم تكن نفقته واجبة بطريق الاصله يجوز شهادته
المشوق عليه ولو كان ياكل مع عياله

ولا ان يبار بها كعلى مورثه المحسن بالزنا (ش) هذا عطف على مغفل باعتبار المعنى أى ولا
يجزى له ما اتفقوا المعنى أن الانسان اذا بر بشهادته فقهاله قائم الا تقبل للتممة كما اذا شهد
على مورثه المحسن بالزنا فان شهادته لا تجوز لانتمامه على قتله ليرثه وسواء كانت الشهود
كلهم مورثه أو بعضهم عن لانتمام الشهادة لايه وسواء كان المورث اباه أو أخاه أو ولده
واحدة زيا لمحسن عن الموروث البكر فان شهادته عليه جائزة اذ لا تممة حينئذ (ص) أو
قتل العمد الا الفقير (ش) نعمى انه اذا شهد على مورثه بأنه قتل شخصا قائم الا تقبل
للممة الا ان يكون الموروث فقيرا فان شهادته الواثبة حينئذ على مورثه بالزنا والقتل
عند اجازة والاستثناء منقطع اذ لا تممة حينئذ واكثر بقتل العمد من قتل الخطا فان
شهادته تجوز عليه بذلك اذ لا تممة غنيا كان المورث أو فقيرا (ص) او يمتنع من يتهم فى
ولائه (ش) هذا عطف على مورثه بتقدير مضاف وكذا قوله بعده أو يدين وتقديره
كشهادته على مورثه المحسن بالزنا وكشهادته بتعق من يتهم على ولائه أو شهادته بدين فهو
من أمثلة الجرح كما اذا شهد ان اباه اعتق فلا تملك حيث كان المشهود به بعه ذاملا وان
يكون فى الورثة من لاحق له فى الولاء كالأبنا والزوجات كفى المدونة وذلك لان شهادتهما
تؤدى الى اضرار الورثة المذكورين فلذلك لم تقبل واماما ان لم يكن فيهم من مذكر ففى
مقبولة لان الضرر عليهم زاد فيها بقصد الآخر وهو ان تكون التهمة حاصلة الا ان كان
يكون لومات من شذوذته وأما ان كان قد يرجع اليه أو ما كاشوه اخوان ان اخاهما
اعتق هذا العبد وهما لاثبات انان قائم شهادتهم مجازة انتهى والمراد بالولاء هنا المال الذى من
يتهم فى ماله (ص) أو يدين لمديته (ش) هذا أيضا من أمثلة الجرح والمعنى ان صاحب
الدين لا تجوز شهادته لمديته بمسبة أو جراح خطأ ونحو مما يقول الى المال لانه يتهم ان
ياخذ ما يحصل للمدين من الدين الذى له عليه ويجوز شهادته لمدينه فى غير المال كالقذف
وقتل العمد ونحوه اذ لا تممة حينئذ ولو لم يدين بمال لكان اشهل كالمشهد به بمال معين
ككتاب أو دار ونحوهما ولا يدين بتقديره بما اذا كان المشهود له معصرا وكان دينا حاله
أو قريبا للخلو وغيره ناعدين وبعده بعدا اشار الى انه سالفان وبقيت لغة ثالثة
وهى مديان وزاينة وهى مديون (ص) بخلاف المنق للمفق عليه (ش) أى
فان الشهادة جائزة كما اذا كان اجيرا عند ليس فى عياله أى لم تكن نفقته عليه واجبة
بطريق الاصله وسواء كان قريبا او اجنبيا اعلم ان يجب نفقته عليه بطريق الاصله
تقدم انما تمتنع لاجل القرابة وأما عكس كالمزانيق وهو شهادة من هوى
نفقة شخصه قائم غير جائزة لانه ترك الشهادة له قطع عنه النفقة (ص)

وشهادة

(قوله وشهادة كل لآخر) أي من غير توافق على ذلك والأفلا حالة الاتفاق (قوله وهو المنهود) راجع للمثلي الأولى قوله ولو كان ذلك في مجلس واحد الثانية قوله وسواء كان الحق الخ ومقابل ذلك ما عطف وبان المباحثون من أنه ان شهد بعضهم لبعض في مجلس واحد على رجل واحد لم يجوز ان كان شيئا بعد شتي جازوا ان تقارب ما بين الشهادتين (قوله وهذا مع اتحاد الزمن) لاجابة له بامع قوله ولو كان ذلك في مجلس واحد وقوله وهذا كجميع اتحاد لا احاطة لمع قوله على واحد وعلى اثنين ويمكن الجواب عن قوله وهذا مع اتحاد الزمن بان يقال واخرى مع اختلافه أي بان طال المجلس فالزمن اختلف لكن المجلس واحد (قوله والتافله) هم الرقة لا يقيد وجوعهم من السقر بل مطلقا لا يحق قوله اهل اللغة ولا بد ان يكون الشاهد منهم عدلان الكلام في مقبول الشهادة افاده محشى تت (قوله في حراية) ٢٢٣

والسب وقوله وأولسب أي نقي التلب أي شنهده واليه بان القير يتنى التلب بان قال البندوي لبس بان السلان (قوله وبسب) كذا في نسخة فيضاعة عند الله سب بسين وبالمقتضى فتعزير او المذوق كذا في عيب (قوله بدل من القافة) ويحتمل انه بدل مقطوع مرفوع خبره في حراية (قوله لا الجلو بين) معطوف على القافة في نسخة الجبر وعلى نسخة الرفع عطف عليها أيضا باعتبار مجملها قال ابن مالت

وجر ما يتبع ما يروى
واي في الاتباع المجل حسن
ثم ظاهر قول المصنف ان افراد
شهادتهم قطعا في مال وغيره
ولكن المقول ان ذلك في
التسبب أي يشهدون بانه اخاه
او ابن عمه (قوله لا تجوز شهادة
بعضهم لبعض) أي على شخص

وشهادة كل لآخر ان بالجلاس (ش) يعني ان كل واحد من الشاهدين يجوز له ان يشهد صاحبه ولو كان ذلك في مجلس واحد وسواء كان الحق له على واحد وعلى اثنين وهو المشهور وهذا مع اتحاد الزمن واخرى مع اختلافه وهذا كجميع اتحاد المشهود عليه واخرى مع اختلافه (ص) والقافة بعضهم لبعض في حراية (ش) يعني ان أهل القافة يجوزون شهادة بعضهم ببعض في حراية وسواء شهدوا صاحبهم على انفسهم او نسب او سب قوله بعضهم لبعض يدل من القافة وهذه وان كان فيها شهادة كل لآخر كالسابقة الا ان هذه يتوهم فيها عدم الجواز لما ثبت بينهم وبين الخارجين من العداوة الدينية فقبيلنا الشهادة هذا للضرورة (ص) لا تجلو بين الاكثيرين (ش) يعني ان الجلو بين لا يجوز شهادة بعضهم ببعض الا ان اكثر او يشهد منهم كالعشرين فاكثر مما يقيد العلم فقبل ولا يجوز شهادة بعضهم لنفسه ولا تشترط العدالة كما عند التولسي في العشرين ان لا يكمن عند التلعي وما قررنا من ان المراد ان العشرين يشهدون جميعهم الا اننا منهم صرح به ابو الحسن كما عند التولسي في كتاب الاستيعاق وانظر لوشهده عشرة منهم وحلف المشهود له على فعل ذلك أم لا وهو ظاهر كلامهم والجوابون هم القوم الذين يرسلهم السلطان اسد نفراو حياطة قرية أي حرايتها او اقطار من الاقطار او قوم يأتون من الكفار مرة اثنى الى بلاد الاسلام فيضلون وسواء يرى عليهم الاسترقاق او لا وعلى ذلك باتهامهم على حجة البلدي وهذا يقتضي منع شهادة طوائف العسكريين الذين قد عرفت ان بعضهم لبعض بل التعليل بذلك يقتضي منع شهادة العسكريين على ابناء العرب وان لم يكونوا مترافقين وهذا استمالهم في زماننا الا ان يقال ان التهمة تضعف مع عدم قيد الترافق وتقوى مع الترافق فلا تقتضاء الثاني غير مدلل (ص) ولا من شهادته بكثير ولا غير بوصية (ش) يعني ان من شهد لنفسه في وصية

من غيرهم واما شهادتهم لغيرهم على شخص من غيرهم أو شهادة بعضهم لبعض على شخص منهم فيكفي اثنان والعشرون انما يشترطون فيها اذا كان المشهود له منهم والمشهود عليه اجنبي ليس منهم بل من غيرهم (قوله ولا يجوز شهادة بعضهم لنفسه) أي لا بد ان يكون العشر وليس فيهم صاحب الحق المشهود له فلو كان صاحب الحق بعض العشرين فلا يجوز شهادة بعضهم (قوله وهل تشترط العدالة الخ) وهو المعقد في كلام التلعي ضعيف فان قلت اذا كانوا عدولا لا يشترط العشر وبن كان يكني اثنان والجواب ان الجلو بين تعددتهم حجة البلدي (قوله واقطار من الاقطار) أي لا حصر من الامور المتضمنة لذلك (قوله وسواء يرى عليهم الاسترقاق) أي نعمتتهم الامام (قوله غيره سلم) أي لا يجوز شهادة غير المترافقين على ابناء العرب وهذا خارج من قول المصنف الجلو بين وقوله فلا تقتضاء الخ أي واما الاول فهو مدلل (قوله بوصية) أي وكانت الشهادة للبد كورية في وصية

(قوله وهو المشهور) مقابلة رواية الجلاب بجلواثا غيره فقط (قوله سباز منما آخاثة السنة على المشهور) ومقابلة بطل الجبيع
قوله في بعض صورها وما اشارة بقوله فيما يأتي فان كنت تحفظ الشاهد الخ (قوله فانما ترد في الحق) لانه لا يثبت الاشهادين
(قوله لانه يسير في حكم التبع) هذا التعديل غير مناسب لانه لا ياسب الا اذا كان بقليل واغيره بكني واما كان الصواب
ان الاطلا انما شهد لنفسه بقليل واغيره ٢٢٤ كذلك (قوله وبوصية الخ) الا ان الباع في بكني التعديل وفي بوصية للظرفية

(قوله ولا من شهده) الاولى
غير يدين لانه من صلح ما عليه
وقوم عطفه على ما قبله ليس
يسوغ له ذلك ثم فيه تعدى نحل
الفاعل المتصل الى غيره المتصل
وذلك خاص بافعال القلوب الا
ان يجب ان قوله لا يتعلق
بشهادة وانما يتعلق بما بعده وهو
كني نفسه تكلف وفي الكلام
وكذا كرم عشي تمت (قوله فوم
من المقابلة) أي مقابله اقوله
اغيره بكني غير ناقش بان المقابلة
تثبت له مقابلة الشاهد كما هو ظاهر
(قوله بان كانت تحفظ الميت) أي
لاحتمال ان يكون رجع عنها
فلا بد من الاشهاد عليه (قوله
فلا تقبل له ولا لغيره) والفرق بين
الوصية واغيره ان الموصي قد
يخشى معاملة الموت ولا يصح
اغير الموصي في خلاف غيره (قوله
ولو كان هذا الشاهد قريبا) في
حسب خلافه فانه قال الا ان يكون
الى بعض قريبا بحيث لا يعرف شيئا
في الدية واستغنى عن تعقيده
بذلك اقوله دفع الخ واليه ذهب
نحو جهر اربعه الشرح والخاص
ان المعتمد التقييد (قوله ضرا)

بكني وشهادة بغيره او قتل فان شهادته غير مقبولة لانه مفسد لا تصح له ولا لغيره
وهو المشهور والشهادة اذا بطل بعضها للثمة بطل جميعها واذا بطل بعضها السنة باز
منها ما اجازته السنة على المشهور ايضا كشهادة رجل واحد اقيم بوصية بعقوب وعيال
فانما ترد في الحق ولا ترد في المسال وكشهادة في بعض صورها (ص) والاقبل اهما
(ش) أي والابان شهد لنفسه في الوصية بنى قتل وشهادة بغيره بقليل او كثير فان
الشهادة جازت لهما فان لم يوجد الا هذا الشاهد وحده فان الموصي له يحلف ويستحق
ما اوصى به واما الشاهد فانه يأخذ ما شهد لنفسه به من غير عين لان يسمي في حكم التبع
فان نكل الغير بقبي ان يطل حق الشاهد لانه لا يتبع ثم ان كلامه بكني وبوصية
متعلق بشهادة بغيره معطوف على ان ثم ان الاولى لا تقبل لهما والثانية تقبل لهما فاقوله
ولا من شهد بكني واغيره أي بقليل او كثير كما فهم من المقابلة ومن حذف المتعلق فانه
يدل على العموم فلذا لم يخرج الى ان يقول واغيره مطلقا والمراد بالكثير في نفسه بحيث
يتهم في ذلك لا بالنسبة الى ما شهد به الاخر ومحل الاطلاق في قوله ولا من شهد الخ اذا
كنت الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهدان كانت بخط الميت أو بخط غيره بامره
فان كنت بخط الشاهد او لم يكتب املا قيات شهادته لغيره لانه لا يفسد ولو قل كان
كتب بكتابين أي كتب الوصية بكتاب والوصية لمن شهد به بكتاب آخر فانما تصح
لا لآخر ايضا فانه واما الشهادة لنفسه ولغيره في غير الوصية فلا تقبل له ولا لغيره
للتهمة (ص) ولان دفع كشهادة بعض العاقلة يفسد شهود القتل (ش) يعني ان
من موانع الشهادة الدفع من عين نفسه ضرا كشهادة بعض عاقلة القاتل خطأ يسبق
الشهود الذين شهدوا بالقتل المذكور ولو كان هذا الشاهد قريبا لا يترتب من البينة نفي
فان شهادته لا تصح وانما لا يقصد القتل بانطوائ كرا العاقلة لانها لا تحمل عبدا
ولا مادن الثلث وتظاهره كانت شهادة بعض العاقلة يفسد شهود القتل وقت
بعدم ادا شهود القتل وقيل الحكيم او بعده ما ماعا فاقوله ولا ن دفع أي ولا بد دفع
عن نفسه ضرا فهو في المعنى معطوف على يعقل (ص) او المحدثان المعسر لريه
(ش) الضمير لريه راجع للذين المتهوم من المدان والاعنى ان المدان وهو من عليه
الدين اذا كان معسرا فلا يجوز شهادته لصالح الدين سواء شهد له بالي أو بغيره
كخاص او بسببه لان غير المسال قد يكون احم خلافا لنقل ابن زرقون فان كان موسرا

لا

أي وهو غير المدية (قوله فهو في المعنى الخ) هذا يفيد انه لا بد من تأويل في المعطوف عليه
لان التعذر عندئذ لا بافعله ولا بد ان من نفسه وان كان ظاهر عيادته تقتضي خلاف ذلك وقد تقدم من تقديره فيما تقدم
فما يأتي ذلك (قوله أو المحدثان المعسر الخ) أي ان حل الدين او قرب حلوله (قوله او بسببه) بسببه وبانه كما في الشرح أي السبب المعلوم
(قوله يشهد الا بالقاتل ابن زرقون) أي فانه يقول يجوز شهادته في معاهد المسال فانه لا يخل العظم

(قوله وأما لو كان ثابتاً) لكن يثبت العادة إلا أن الحبس ولو كان معبراً فعلى هذا لا يجوز شهادة المدين مطلقاً (قوله ولا مفت)
 وبإحضار عنده (قوله لا يجوز شهادة المفت) ومثله المصلح بين الجماعة لا يجوز أن يشهد بالصلح لأنه شهادة لنفسه (قوله وادعى
 فيه ذلك) أي وسئل المفت عن ذلك فقال له أنه لا يقع عليك الطلاق حيث توجب ذلك ثم طلت بعد ذلك (قوله بخلاف ما يقتضيه
 ظاهرها) أي لأن ظاهره أنه يقع الطلاق ولو نوى الباطن مع أنه لا يقع عليه عند التوبة هكذا عند المفت وأما القاضي فيحكم
 بالطلاق ولا يظن ذلك النسبة لأنه يتعارف في ذلك للظاهر فقط لأن هناك مسائل يقبل فيها عند المفت دون القاضي وحاصله أن
 قول المصنف والأرفع الخ راجع انه موقوف على أن كان مما يتوهم فيه ٢٢٥ ويكرن قوله كما إذا أقر الخ معناه أنه أقر عند
 القاضي بأنه طلق زوجته أو بالغير

لا يثبت بغير ما عليه فأن شهادته جائزة لأصحاب الدين سواء شهد به على أو بغيره
 قوله المصنف أي في نفس الأمر وهو مل في الظاهر وأما لو كان ثابتاً عند الحاكم
 جازت شهادته لأنه لا يخشى من دس المال الحبس لأنه لا يجوز حبسه (ص) ولا مفت
 على مستفتيه أن كان مما يتوهم فيه والأرفع (ش) يعني وكذلك لا يجوز شهادة المفت
 على مستفتيه أن كان استفتاه في شيء يتوهم الخالف فيه كما إذا سأل بالطلاق أن
 لا يكلم زيد أو كنه بعد أيام مثلاً وادعى فيه ذلك عند المفت فإذا طلبت الزوجة المفت
 ليشهد له عند القاضي على زوجها بما يقتضيه ظاهرها وأما الشيء الذي لا يتوهم فيه فأن على
 بعلم من باطن الدين خلاف ما يقتضيه ظاهرها وأما الشيء الذي لا يتوهم فيه فأن على
 المفت أن يرفع ويشهد كما إذا أقر عند المفت بطلاق زوجته أو بمجد وشهود ثم أنكروا
 قوله ولا يسمع المفت أن يتأخر عن أداء الشهادة فقوله على مستفتيه أي فيما استفتاه
 فيما أتاه له وقوله والابن أن كان في غير ما استفتاه فيه كالأمر عنده بشيء من غير استفتاه
 أو كان مما يتوهم به كالأمر بتمتة ورفع على الفصل السابق من كونه محض حق
 الأذى أو يحض حق الله أن استقدم قهره أو لا (ص) ولأن شهادته باسحقاق وقال أنا
 بعينه (ش) أي وكذلك لا يجوز الشهادة في هذا أيضاً وهو ما إذا شهد باسحقاق فوب
 مشايخه شخص وقال مع ذلك وأنا بعينه لأنه يتم أن لم يشهد يرجع عليه بالنقض ولذا قالوا
 قالوا أنا وبهية أو قد دفت به عليه فلا يضر لا نقض الرجوع عليه أن لم يشهدوا الغدير
 له يرجع إلى شهادته بالاسحقاق وأما لو لم يقل وأنا بعينه لكن ثبت أن الشاهد كان بامعه
 المشهود فلا يضر لاحتمال كذب البينة لأن الأقراء أقوى كما استظهره البرموني وهو
 ظاهر كلام المؤلف والأصل أن ثبت به أنه ليكون شاملاً لبينة لكن أن كان هذا من باب
 الحرس على القبول لأن الشهادة تقدم عند القاضي صدق الشاهد بقوله وأنا بعينه يريد

٢٩ في سناً بالطلاق الثلاث وادعى أنه قصد به زوجته المبينة واستفتى فلا يقبل منه ذلك لا عند
 القاضي ولا عند المفت (قوله ولا تلت قال أنا وبهية الخ) رد محتمل تبت بأنه لا فرق بين وبهية وقصدت وبعث وشهود ذلك
 (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) واستظهر الشيخ أحمد خلافة وهو أنه آخر من الأقراء هذا الحكم لأنه بخلافه من شهد
 لنفسه بالمكينة (أقول) وهو الظاهر وقول البرموني لاحتمال كذب البينة يقال الأصل علمه ثم بعد كتمه هذا وجبت عندي
 أن هذا هو المقصد لاجتماع البرهنة الشارح وقوله لأن الأقراء أقوى على التحذوف والتقدير بخلاف الأقراء فإنه يضر لأقوى
 أقوى ولما حذف المرجع أبرز (قوله بقوله وأنا بعينه) هكذا نسخة الشارح بقوله والباية خفية فقوله وأنا بعينه معصية تامة
 ليس بمعصية لا بقوله وقوله يريد بغيره الأولى حذف يريد ويقول بغيره تامة وتبين أن قول الشارح يريد عند القاضي معصية
 الشاهد على حذيفة معصية أي على ظن مسبق بالشهادة الخ

(قوله لمكان ينبغي الخ) أي بحيث يسهل من إفراجه وقوله أو يكتفى الخ أي فكان لا بد كرها أصلا أي لأنهم من جهة خبر ثباته وليس بالأمر أن يدرك جميع جزئيات الشيء (قوله كين من ذلك القسق) أي استأثروا واستغفروا من ذلك القسق والتعصير بمحدث القسقى تحقيق الحديث يقتضى أنه لو اتهم ٢٢٦ بالحدث فإنه لا يشترط هو كذلك كما أفادوا الظاهر ثم أرادوا بالاثبات

الشك أو الظن الضعيف وأما الظن القوي فيعطي حكم الحق (قوله فإنه يقتضى) أي كونه قضى بما سبق (قوله أن يشهد الخ) أي فيتم الله أعاشه دلها لأجل أن يتزوج بها (قوله أي قبل أن يحكم بنفسه) أي لأنه لو شهد بعد الحكم بنفسه سكنت شهادته غير ماضية ولا يتوهم بطلان شهادته الشاهد بالقسق (قوله أو بعد ثبوت العدالة) أي عدالة الشهود بنفسه الذي هو شاهد بالقتل أي لأن قولنا شهد بعد العدول قيل على أنه كان أولا قائمه بفسق وزال فيكون شهادته بالقسق غنيا (قوله بوضوح المسئلة أنه لم الخ) لا يخفى أن هذا يقتضيان المناسب لتأشير أن يصدق تهمته المقتضى عطف عداوة على لفظ زوان لفظة تهمته مسلط عليه وذلك لأن العداوة حقيقة فإذا علمت ذلك فيكون قوله بعد عداوة معلوف على قوله تهمته (قوله يحصل هذا الدين) أي هذا العلم (قوله من كل خلاف) أي قرين وقوله عدوة قائل يعمل والمحقق أن الحامل لهذا العلم اتهمه العدول قبل على أن الأصل في العلم العدالة

تقدمت قوة الظن عند القاضي يصدق فهو قدس من ذلك على قبول شهادته فكان ينبغي ذكرها فيما عدا عن ذلك كرها لمصلحة على القول أو يكتفى بما عدا لشهرها العبد وان كان من باب الدفع عن نفسه للثلاثين عليه بالثمن لو لم تقبل شهادته فهو روج آخر كان ينبغي ذكره عند قوله ولأن دفع الخ أو يستغنى بما عدا عن هذه الشهادة لها وقد يقال أنه لما كان متقدرا بين النوعين عدسما آخر (ص) ولأن حدث فسق بعد الاداء (ش) يعني أن الشاهد إذا شهد بحدادته وبعد ادائها وقبل الحكم بها حدث فسق فإن شهادته لا يجوز لأن ذلك دليل على أن الشاهد عند كين من ذلك القسق وأنه كان متعلبا به وقت أدائه الشهادة فهي باطلة وأما لو حدث بعد الحكم فلا يكون مانعا من تنفيذ ما حكم به وأما لو ثبت بعد الحكم أنه كان شربا بعد الاداء وقبل الحكم فإنه يقتضى كما إذا ظهر أنه قضى بما سبق (ص) بخلاف تهمته جرد دفعه واداء (ش) يعني أن ظهر وما ذكر بعد أدائه الشهادة وقبل الحكم به إلا أنه قد دفع الحلف التهمة في ذلك فثابت تهمته جرد أن شهد شاهد لا مراءى حتى على آخر ولم يحكم الحاكم بشهادته حتى تزوج الشاهد بثلاث المرات ومثال تهمته الدفع أن يشهد رجل بفسق آخر ثم بعد ذلك شهد بالشهود بفسقه على رجل أنه قتل رجلا خطأ والشاهد بالفسق من عائلة القاتل فإن ذلك لا يبطل شهادته بالفسق فإله الشيخ داود تعالى على قوله ثم بعد ذلك شهد بالشهود بفسقه أي قبل أن يحكم بنفسه أو بعد ثبوت العدالة والتوبة عما جرح به ومثال تهمته العداوة أو ما خلاصه الشاهد المتهم ودفعه بعد أدائه الشهادة وقبل الحكم بصورته المسئلة أنه علم أن العداوة انما حصلت بعد ادائها واحتل تقدمها على الاداء فتعبر كما مر في قوله كقوله ينبغي الخ (ص) ولا عالم على مثله (ش) يعني أن العلماء الذين ثبت بينهم العداوة التباغض والعداوة إذا شهد أحدهم على صاحبه فإنه لا تقبل ولا يحمل كلام المؤلف الأعلى هذا وأما إذا لم يثبت ما ذكر بينهم فإن شهادته ذوى الفضل مقبولة على بعضهم ولا مانع من ذلك وقد قال عليه السلام يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله ولا يعبر من شنع عليهم رضى الله عنهم (ص) ولأن أخذن العمال أرا كل عندهم بخلاف الخلفاء (ش) يعني أن الأخذ من العمال المضروب على أيديهم أي الذين جعل لهم جباية الأموال فقط دون صرفها في وجوهها يقدح في العدالة وكذلك الأكل عندهم والمراعاة تكرر منه الأخذ والأكل وإنما أطلق المؤلف استحلالا على ما مر من أن المرء الواحد لا قدح كصغار غير الخسة لا تقدرح وأما العمال الذين تؤرض إليهم جباية الأموال وصرفها في وجوهها كالجحاج وشقوه من

(قوله ولا عبرة بين شنع عليهم) أي قال لأنهم كالتبوس في الرمية وليس هذا من الحديث قلت أو يحمل قول أمراء ذلك التناقل على العلماء الذين ثبت بينهم العداوة لا مطلق العلماء (قوله المضروب) هذا تفسير للعمال أي كالذي يرضه الماتزم بجباية الخراج وأما من الماتزم وهو كالخليفة (قوله لا يقدح) خبر أن أي من المرء الواحد لا قدح كالمرء صفات غير الخسة أي ولأنك أن الأكل من قبيح الصفات غير الخسة فيخففه لا قدح المروءة كغيره من صفات غير الخسة (قوله كالجحاج الخ)

فانه نأب عن عبد الملك بن مروان (قوله فلو انهم كبروا انزلوا مقام) أي فقد أخذوا ما جازوا التصور وأخذوا شهاب جازرة
عبد الملك بن مروان والاخذ من العمال أخذان: أحدهما جازرة من الخراج على ما نقل ويحل جواز الاخذ من كذا إذا كان حل
المال حلالا كما في تحت وأما من جعل ماله حرام فممنوع وقيل مكره وأما من جبيع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح
الارشاد يحرم الأكل منه وقبول هبته ومعاملته أي أن علم أن ما أطعمه أو وهبه قد استقرأى بهن الحرام وأما ان اشتراه
يقن في نفسه ثم دفع فيه عين الحرام فانه لا يحرم أكله وأما ان كان قد ورثه ٢٢٧ أو وهب ذلك جازي ما لم يكن عين الحرام

و يفسهم مما ذكرناه لو شك هل
اشتراه أو وهب فانه لا يصح
« فائدة » قال الحسن بن لا يرد
عنا ما هي أي السلاطين الآخرين
أمر أي ما لم يعلم الحرام (قوله
جوازهم) أي عطايهم (قوله
ولان تعصب كالرشوة) مثلث
الراء وقوله وتلقين خصم بان
يقول للخصم بلزمتك كذا على
قولك كذا ليفهم المقصود (قوله
ويجي مجلس القاضي) أي
لانهما ان له خصوصيات القاضي
(قوله منها أخذ الرشوة) مأخوذة
من الرضا لانه يتوصل بها إلى
مطلوبه كالخيل (قوله والرشوة
أخذ المال) أي أو دفعه لان
الحرفة في تلك الحالة متعلقة
بها ما عدا ذلك قوة بعد وأما
دفع المال الخ (قوله أي التعيل)
والخلف هما معني لا يعني ان
تفسر الرشوة بهذا التفسير
يقصد ان قوة كالرشوة فتدل لان
أخذ المال ذلك بهم على التعيل
والخلف وتكون الرشوة على

أمر البلاد الذين فرض عليهم جميع أمور الاموال فجوازهم كجواز انزلوا مقامه يجوز
الاكل عندهم وأخذ جوازهم من غير كراهة (ص) ولان تعصب كالرشوة وتلقين خصم
ولعب نيروز ومطل وحلف بحق وطلاق ويحيى مجلس الثاني ثلاثا بالاعذار وبجواز
لارض حرب وسب كفي مقصود أو مع ولد بشر وبوطمن لا توطأ وبالغشاة في الصلاة
وبالتراضيه بجوازهم من المجهود وعدم احكام الوضوء والفعل والركن لزمته وبيع
نزد وطنه وور واستخلاف أبيه (ش) هذه الأمور قد قدح في العدا لانهما أخذ الرشوة
أي أخذ المال لا بطال حق أو تفتيق باطل وأما دفع المال لا بطال الظلم فهو جاز قد افق
حرام على الأخذ (قوله ولان تعصب أي اتهم على التعصب أي التحيل والخلف ومنها
تلقين المصوم أي يلقنه من الخطة ما يستعين به على خصمه بغير حق وأما ما ثبت به حقه
من ذلك فليس يمانع من القبول « (تنبيه) » ولا يجوز تهدا مرقى أي أخذ الرشوة
أي من كان شأنه ذلك ولو كان لم يأخذ من هذا الذي شهد له الآن وكذلك لا يجوز تهدا
ملقن المصوم أي من كان شأنه ذلك وان لم يلقن هذا الذي شهد له الآن ولا بأس
القاضي ان يلقن أحدهما ما يجب عجزهما ومنها لعب نيروز وهو أول يوم في السنة
القبيلة لانها مظنة ترك الزمعة لاسيما اذا لعب مع الاوباش وهو من فسل الجاهلية
والنصارى ثم ان الاضاعة هي معنى في أي لعب في يوم نيروز قال تحت قبل ان كان بصير
قد يعاقل في يوم النيروز ولا يعرف صفته لكن رأيت به من قرى الصعيد بأبي رجل
عن يضر به الكبير القوي فيجعل عليه قروعة قلوبه أو حصيرة يترقرها في رقبة ويتركه
فرسا ويضعه رعاغ الناس وسوله جماعة يقبضون على من أمرهم بالتبض عليه على وجه
اللعب ولا يطاقونه الا بشئ يدفعه لهم أو يعدهم به اه ومنها المطل من النفس باعطاء
الحق لانه أذية للمسلم في ماله والمطل تأخير الدفع عند استحقاق الحق مع قدرته على الدفع
ولو لم يطلب رب الدين الوفاء استعصا من طلبه كما يفهم ذلك من نصيب الموائف في رخصه
وهذا اذا ذكرته ذلك كما يفهم كلام ابن رشد ومنها تكرار الحلف بالعق أو الطلاق
لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق والماتق من أيمان الناساق فهي الخالف بذات

حذف مضاف أي كذى الرشوة وقال ابن فرسون من موانع الشهادة العصبية وهي ان يفض الرجل الرجل لكونه من
بني فلان أو من قبيلة كذا اه فقلبه يكون تشبها وهو على حذف مضاف أيضا اذا كان مجرد اتهام لا تعصب موجب
لسقوط الشهادة فإلى وجوده بالمثل (قوله لانه) أي تلك الحالة التي هي لعب نيروز (قوله اذا لعب مع الاوباش) جمع وبن
كفرح والمراهم السقة (أقول) لا يعني انه لا تقسم الا لا يكون الامع الاوباش فلا يظفر قوله لاسيما (قوله الجاهلية)
أي المشر كين فخطف النصارى مغاير (قوله ويضعه رعاغ الناس) يقض الزاد والعين أي سفل الناس (قوله الطلاق والنفاق
من أيمان الناساق) قال تحت ولعله اذا تكررت ذلك بالمرءة الواحدة اه وغير من ذلك غير انك خير بان السقاي قاطب

لم أقف على التمسك به وقد كرم في التواضع عن ابن حبيب وذكر الشيخ شهاب الدين في تأليفه أنه مرفوع وعلمنا أن
 المراد بالتكريم أن زاد على مرقاه أحد قول والله أعلم مراده بالفارق من لم تقبل شهادة لمن ارتكب محرماً قوله ثلاثة
 أيام الخ ذكره الخطيب وهو المعتمد على أقدم بعض الشراح وإنما لم يقبل شهادة لاتباعه أنه خصص ما لا ينافي ولا يطلع
 على الخصومة وقهره في تحقيق في خصم في الخصومة وينبغي للقاضي أن يمنعهم من ذلك (قوله بالعدول) وأما إذا كان له مذكر حاجة
 أو علم فإنه لا يكون قادراً (قوله التجاوز إلى بلاد الحرب) إذا كانت تتجرى عليه أحكام الحربين وقد علمنا أن ما ذكرنا
 فظاهر المصنف الإطلاق اهـ ومثل التجارة لأرض الخبز تجارة من ليس بها أحكام التجار (قوله أو إلى بلاد السودان الخ)
 رأيت المصنف من ابن يؤمن عن ابن القاسم ٢٢٨ أن العدة في السفرة للسودان خوف جيران أحكام الشرع عليه وقبل أن

مصر السودان غير مبرجة وقبل
 بالنفس بين علم جيران أحكام
 الشرع والمخاض أن قوله أو إلى
 بلاد السودان معطوف على ما
 قبله لا يشارك في الحكم فإراد
 به بلاد الحرب أي من الروم أي
 لأنهم الذين شاربهم الحرب
 والسودان ليس شاربهم الحرب
 وإن اشتركوا في الحكم كما قلنا
 (قوله الانتفاع بما علم قصد به)
 لا ينفك عنه فصل قول المصنف
 وسكن مفسر به وأشار إلى أن
 الموقوف للشهادة لا ينفك بدينه
 المدار المخصوص به بل المدار على
 الانتفاع بما علم عليه كالعلم
 على دابة مفسر به (قوله يكره

شربه الخمر) فمفسر بشرط (قوله وإسأل أنه قادر على منعه) أي منع ولده
 من شرب الخمر وقوله أو أزالته أي أزاله ذلك التكره هذا أهم مما قبله كأن يصرجه من أدار إذا لم ينزجر بغيره أو وضع
 ونهه وهذا إذا علم به يكره عليه مع القدرة وأما إن لم يلم أو أنكر جهده ولم ينزجر أو لم يقدر على التغير لا على الانتقال
 عنه لم يمسك شهادته إذا جبره طائفة وغيره فلا منه في ذلك (قوله أو تفسيره بغيره الإدامة في الشطر الخ) استمراره بنصر
 الإدامة في الشطر الخ بأن يلقب به في السنة أكثر من مرتين بعض الأشياخ يرون في السنة والظاهر الأول (قوله ولعل هذا إذا
 كثر منه من غير حاجة) أي ويهمل أن ذلك منى عنه (قوله وكذلك من آخر صلته عن وقت الاختيار) مفاد أنه إذا أتت به
 في الوقت المخصوص وأخرها إلى أن تخرج الوقت الضروري لا يكون المحصن كذلك والظاهر أن الحكم كذلك (قوله
 وبما اقتضاه الخ) ظاهره ولو اشترت من غلة الوقت لاجل المصنف وهو ظاهره وأما إذا اقتضى الناظر ما يحسن من غلاته
 عليه حكمه أي المصنف الوضعية والظهور أن اقتضاه تربيته تكونه كبراً أو كونه يحل بالروية (قوله وهو عالم بالظن) سواء
 كان المصنف عاجزاً أو غير عاجز سواء كان يحتاج ذلك الحجة أم لا ترضى بحجته أم لا وأما الانتقال من فلا ترده شهادته على التواضع
 عن مفسر (قوله بل الحبس مطلقاً) كان محبضاً أو غير (قوله وكذلك عن الموقوف بالحكم الوكاة الخ) فتح الهمزة بالحاسب
 لما قبله أن يقول وكذلك عن مفسر الوكاة والحكم الوكاة

(قوله أي التماسه الخ) لا يخفى ان ذلك يقتضي قراءة احكام بكسر الهمزة (قوله أي وعدم معرفته نصاب الزكاة) لا يخفى ان هذا لا يناسب ما قبله لان ما قبله في بيان عدم الاتفاق لا في عدم المعرفة (قوله من استعطف آياه) أخاف ليشمل العالم بجملة ذلك وغيره العالم كما ذكره بعض والمعتقد ان اختلاف آياه سرام فانه عتوق ولا يقتضي به وان اقتصر وحلته فسق وردت شهادته ولو لم يرد وجهه خلافا لم يقول بالكرهاته وان لم يسبقه قضي له بذلك ولا تنقض شهادته له والعقوف كثيرة أفاده بعض الشيوخ (قوله ان تكون العين معتدلة من الولد) أي ان ادعى الابن على ابيه شيء ٢٢٩ وسبق الدعوى فلا بد ان يرجع عليه

بإزمه فعله كذلك فيقبل التجرع والحج وبعبارة وعدم احكام أي التماسه في فعل الوضوء والتمسك والتمسك في اخراج الزكاة وهذا يشاء على عطف الزكاة على الوضوء ويحصل عطفها على احكام وفي السكالك حذف مضاف أي وعدم معرفته نصاب الزكاة كافي الزكاة (قوله) الخالف الذي لا عذر له في انكشاف لا يتصور شهادته ومنه ما يتعاطى يسبح آيات الله كالتور والزمزم والطهور وما أشبه ذلك ومنه ما استعطف آياه أو أمه ندية من نسب في حق له عليه ما أو على أخذه ما أو كره في ذلك أي وحلته بالفعل ولا بعدر فيقول الان تكون العين معتدلة من الولد أو معتدلة لما سبق في غير الولد لان المتعلق بها حق ليس الا من ينفي الطلب والمعتدلة شأنا ان لا يطلب وهذا يشاء على ان الولد لم يحدف آياه كما هو ولكن المذهب انه لا يمكن من ذلك (ص) وقدح في المتوسط بكل وفي المبرز بعداوة وقربة وان بدونه (ش) يعني ان الشاهد المتوسط في العداوة اذا شهد على شخص وأعذر القاضي للشهود وعلمه في ذلك الشاهد فانه يجوز له ان يقدم فيه بكل فادح من يخرج اقربا أو بعدا أو فادحاً وذلك وتسمع دعواه ويرقب الحكم الى اثباته ويفهم منه ان مادون المتوسط يقدم فيه بكل بالاولى وان المبرز سواء كان شاهدا أو من خصصه في العداوة بعدد ربه للشهود وعلمه ولو كافرا بالعداوة المتوسط بالقراءة المتأكدة قطعاً أي هل منه أو بين الشهود وعلمه عداوة أو بينه وبين الشهود وقربة ويسمع منه اثبات ما ذكر ولو يشاهدون المبرز في العداوة اما اذا قدم بغير القراءة والعداوة فلا تسمع دعواه ولو اراد ان يثبت ما يثبت واختار الخصم من اختلاف ان المبرز كالمتوسط فيسمع من الشهود وعلمه المقدم فيه بكل واليه الاشارة بقوله (كفرهما على المختار) أي كما يسمع القدر في المبرز بغير العداوة والقراءة على ما اختاره الخصم من الخلاف وهو قول صحون لان الجرح مما يكتمه الانسان في نفسه فيقطع عليه بعض الناس وهي شهادة وعلم فنده بوجه مثل سائر التهمة ادات قوله وان بدونه أي وان ثبت الفلاح بشاهد دونه في التبرير وورد بالمادة قول من شرط في شهادتي المخبر أن يكون مثله أو أعلى منه في العداوة فعلم من هذا ان قول الشارح الباعث من غير اثنين وعلى انها بمعنى من

العين ويقول له احلف ويثبنا حقتك (قوله ولكن المذهب انه لا يمكن من ذلك) أي في المتعاطية وأما في المتعلق بها حق فالذهب الخلف (قوله) قال ابن القاسم لا يجوز شهادة الشاعر الذي دلح من أعداءه ويخرج من منبهه وقال ابن القاسم ايضا قطع الدوام والذنا بجملة وقال ايضا القرائن ان يفسر جرحه نفسه في كذا (قوله بعداوة وقربة) لوزاد المولى في شهادته كما فعل ابن شاس وابن الحجاب وغير واحد لكان احسن والمراد ما بعد الاستعاطية أي التمسك هو المختص فيه ربه فقط اختيار الخصم كما أكاده مختص (قوله نكل) أي ان الشهود عليه اذا غلب القدر في الشاهد المتوسط فانه يسمع القدر في اثباته ويرقب الحكم الى اثباته اذا طلب المدعي ذلك زمانا لم يطلب ذلك فان كان بضعف عقل وجعل ساهل الحاكم في يخرج الشاهد عليه والا فلا تقوله السابق

وأعذر له بالثبت تلك التهمة مقبدا اذا كان به جهل أو ضعف عقل (قوله بغير العداوة والقراءة) بل يفتقر بدان يثبت فيسمع منه ثم ان أثبت له حكم عليه بشهادة المبرز والادب فيما سأل على الفص كعدمه على صالح (قوله على ما اختاره الخصم الخ) هو المشهور والمعتقد وقال اللغافي والمحقق الاول وما قاله الخصم ضعيف (أقول) وتظاهر المنصف انه المعقد لا قدجه (قوله وحي) أي الاطلاع شهادته وانت باعتبار الخبير وقوله وعلم عطف نفسه على ان الاطلاع كعداوة أو قربة يوجب له ان قوله وحي الجرح أي ان الجرح غير شاهد وعلمه قد رده وان شهادته تفتي بشهوده ويعني مع الجرح ان الجرح يحرم ما يشاهد ويحرم ما يعلم ويؤديه

(قوله فالجرح الخ) أى وأما على التقرير الأول فالجرح هو الميتة فتغابى ويحتمل أن يكون التقدير أن كان شهادة ناشئة من دونه فبأوت من بقاء الباعى على حالها (قوله والفسق) المراد به كل قاذر لا الكفار فقط (قوله بما يقبل على الظن) أى بقرائن يقبل على ظن الناس زوالها ويرجع ذلك إلى قوة ظن الزوال فى العدو وترجع عنها لما كان عليه وبسألهم القاضى عن ذلك فيضربونه بخيئته يفتنى الحرس ٢٣٠ على إزالة نقص فيصار دفيه بسبب غلبة ظن الصداقة بلا حدود فى الشافى ما يدل على صدقه فى التوبة واتصافه

بصفات العدالة بالأحد أيضا فيفتنى بذلك الحرس على إزالة نقص فيصار دفيه أيضا والحاصل أنه هنا صار على حالة ليس فيها محصل لأنه صار مدعى بقاؤه ما قدم فمحمول على ما إذا كان محسرا فلا تناقض وما تقدم ما راعى لا ولم يتفق الظن وهما تقوى الظن ولم يقل بالتحقيق لأن من الناس من يحاطل الدهر ولا يتطاع على باطنه (قوله ويبحث ابن عرفة) وذلك لأنه قال فى جعل ابن الحاجب ارتفاع العداوة كارتفاع القسقى لا أعرفه لغمره والظاهر تقرر بجهالة من عدل فى شهادة ثم شهد أخرى هل تستصحب هذا التمسك أو يستأنف أمبا فان قلنا باستصحاب العدالة كفى غلبة ظن زوال العداوة والانفلا (قوله بالمعكس فى التصوير) أى لا الحكم فالحكم هو عدم التزكية وعدم التعرير مع عكسه يظهر وهذا المعكس فى التصوير أى التصوير المتقدم أى فهم مسئلة واحدة والمعكس تصويرها فاقبل الأول لا آخر

ففى الدون المغايرة فيه هل القاضى والكافر وحده فتدفع الجرح المذهب ودفعه أى وإن كان القدح من دون المبرز كالقاضى والكافر (ص) وزوال العداوة والقسقى بما يقبل على الظن بالأحد (ش) يفتنى أن الشاهد إذا ردت شهادته لقسقى أو عداوة بينه وبين الشهود عليه ثم شهد ثانيا بالحق الأول أو بغيره فإن زالت عداوته أو فسقه بما يقبل على الظن بالأحد من كسبة أشهر أو سنة كاقبل بكل قبلت والاردت وبحث ابن عرفة مخالف للنصوص فقوله بما يقبل على الظن أى ظن الناس وبسألهم القاضى عن ذلك فيضربونه (ص) ومن امتنع لم يترك شاهد هو يجرح شاهد عليه (ش) يعنى أن من امتنع شهادته لم يحصل القرابة المتأكدة كالكسب ونحوه ولا يجوز ذلك ارتزاق من شهد به حتى لا يترك بغيره بذلك فاعلم ولا يجوز ذلك أن يجرح من شهد عليه به حتى لا يترك تدفع عنه بذلك مضره فتقوله ويجرح معطوف على مدخول الذى أى ولم يجرح شاهد اشهد عليه وقوله ومن أى وللشخص الذى والضمير فى يترك عائده على الشاهد الممتنع الشهادة المفهوم من السياق لا على من (ص) ومن امتنع عليه فالحكم (ش) يعنى أن من امتنع شهادته لم يترك عليه لاجل عداوة دينية بينكما لا يجوز ذلك أن يجرح من شهد به حتى ولا أن يترك من شهد عليه به حتى لا يترك فى الحالتين فبالجرح مضره على عدوك ولا يقبل منه ذلك وهذا شافعى أن المراد بالمعكس فى التصوير ويحتمل أن العكس فى مجموع الأمرين السابقين المتربين على قوله ومن امتنع فهو هذا لم يترك شاهده ولم يجرح شاهد عليه فمعكس لم يترك شاهده من كى شاهده وعكس لم يجرح شاهد عليه أنه يجرح شاهد اشهد عليه وهذا هو المتبادر من كلامه (ص) إلا الصبيان لأنهما فى كهرس (ش) لما ذكر شروط شهادة البالغين وانتفاء ما فيها من ذلك شهادة الصبيان بعضهم على بعض فإنه لا يشترط فيها جميع الشروط ولا انتفاء كل الموانع فتصور شهادتهم بشرطها الأكثية فى الجرح والقتل لاقى الاموال وهو مذهب مالك وجاعة من الأصحاب ممتنع على ابن أبى طالب ومعاوية ومنعهما الآية الثلاثة وابن عباس وجاعة وانما ساجز للضرورة ولاهم مذنون إلى تعليم الرعى والصراع وغير ذلك مما يجرمهم على حلى السلاح والكر والفر والغالب أن الكبار لا يضر معهم فلم تقبل شهادتهم على بعض لبعضهم م لادى إلى أحد أركانهم وأما شهادة النساء بعضهم لبعض على بعض فى الجراح والقتل عند اجتماعهن فى عرس أو جام أو غير ذلك فغير جائزة لعدم الأمر باجتماعهن

والآخر لا دلل قوله لم يترك شاهده فى قوة شهادته فاقبل من الأول واجعلها فى الآخر وعلمه من الآخر وقوله واجعلها فى الأول فهو عكس آخرى فالتنقيح بقوله فى مجموع الأمرين الأولى أن يقول فى كل واحد من الأمرين على حدته أى الأمرين المتربين وعليه فالحكم بحيث يبدل الذى بالإيجاب وأما التصوير فهو باق على حاله بحيث يكون قوله شاهده والشاهد عليه ناقل يبدل (قوله لما ذكر الخ) قد يقال إن فيه إشارة إلى أن قول المصنف إلا الصبيان مستثنى عما

قبله استثناء قطعاً والتقدير يشترط في شهادة البالغ كذا وكذا ونفى كذا وكذا الشهادة الصبيان فلا تثبت ثم ما فيها ذلك
فحقراً إلا الصبيان بالنسبة مستثنى من البالغ ويجوز أن يكون استثناء منه إلا في شهادة الشاهد كذا وكذا إلا
الصبيان ويجوز غير ذلك مما ذكره الشراح ولا ينطيل به (قوله لا نه) أي القسامة في القتل أي القصاص فمقتضى القسامة
لا يوجب دية أصلاً فجمع اثم القويب الدية فالقصاص في التعديل أن يقول لأن الصبيان ليسوا أهل العطف (قوله يفتح الجيم) أي
فهو مصدر ولا فاعل فيه عطف الاثر وقوله والقتل يدل على هذا أي أنه يفتح الجيم لأنه مصدر يدل على أن الجرح مصدر
فيكون يفتح الجيم (قوله ولا تظهره الخ) حاصله أن الجرح والقتل لا يجوز شهادة الكفار فيه ما في غير العرس فأولى العرس أي
لما تقدم من عدم الأمر بآجتماعهم فيه فلا قاعدة تلزم على عدم الجواز ٢٣٤ في العرس لأنه لا يتوهم وحاصل الجواب أنه

يتوهم من حيث أن الاجتماع
في العرس يحتاج إليه وقوله
غيره أي غير العرس أي أنه انما
كان يقصد إذا كان قصد
المصنف أن شهادة النساء في
الولادة ونحوها عند اجتماعهم
في العرس لا يجوز لأنه يتوهم من
جواز شهادتهم في الولادة في غير
ما هنا جواز شهادتهم في العرس
فنص على عدم الجواز فيها
لهذا التوهم أي وهذه القصة
وقوله ما كان يحتاج إليه هذا
يأتي قوله أولاً لعدم الأمر
باجتماعهم لأنه هنا يقيد الأمر
به والمؤول عليه ما تقدم (قوله
مقبولة) أي في الجراح والقتل
(قوله وقديقال الخ) حاصله
الاستراض أن كازم المصنف
ظاهر في العمل لأنه لا قصاص

وقوله (في جرح أو قتل) يرجع لمثله الصبيان والنساء لكن لمثله الصبيان على سبيل
الاثبات ومثله النساء على سبيل النفي ولا قصاص مع شهادة الصبيان لأنهما لا تكون
في القتل والصبيان لا قصاص عليهم في نفس ولا جرح وانما عليهم الدية في العدو والخطأ
والجرح يفتح الجيم وقرنه بالقتل يدل على هذا ولذا قال أن يقول شهادة النساء لا تقبل في
القتل والجرح بافتراض من سواه أو خطأ فلا قاعدة في التمسك على ذلك هنا
ولا تظهره قاعدة إلا إذا استتمت شهادتهم هنا في مقبوض فيه في غير هذه الأما كن كالولادة
والاستعمال ونحوهما والجواب أن اجتماعهم لما كان محتاجاً إليه وما يتوهم من
شهادتهم مقبولة كشهادة الصبيان وقديقال أن عدم قبولها في العدو واضح لقوله وما
الخطأ في قول إلى المال فكان ينبغي أن تقبل شهادتهم فيه مع الشاهد والعين ولكن
قديقال لم تقبل في حالة اجتماعهم في شيء لأن اجتماعهم غير مشروع فهو خارج في
عدالتهم بخلاف الصبيان واعتبرت فيما لا يظهر لاجبال كالولادة لضرورة تأمل (ص)
والشاهد سر غير ذكره دليلين بهد ولا قريب ولا خلاف بينهم وفروقه إلا أن يشهد عليهم
قبلها ولم يضر كبير أو يشهد له وأعلمه ولا بدح وجوههم ولا يقر بهم (ش) يعني أن
الصبي الشاهد يشترط فيه شروط منها أن يشهد في قتل أو جرح لا في مال ومنها أن يكون
حراً واشتراط الحرية يستلزم الحكم بسلامه لأن اشتراط الحرية لما في الرقيق من
شائبة الكفر فالحري أولى ومنه أن يكون عيماً أي وإن يبلغ عشر سنين أو ما قرب
منها ولا بد من هذا وهذا الإيتمهم من كلامه لأن غيره لا يضبط ما يقول ولا يثبت على ما يقوله

وشهادتهم ولا يظهر في الخطأ لأنه قول الحال فلا مانع من شهادتهم فيه أي مع البين والشاهد فلا يظهر الإطلاق وحاصل
الجواب أن العمل لا تقبل مطلقاً لأن هذا الاجتماع فهو مشروع ولا تقبل شهادتهم في الأموال مع الشاهد والعين إلا إذا
كن في غير العرس لأن العرس غير ما ويراجع اجتماع فيه بل ينهي عن الاجتماع فيه قاعدة التمسك وقود فمع وبعد هذا كله فلا
سابقة لتلك لأن الكلام في شهادتهم وحدهم مجرد عن العين والشاهد (قوله راقفتقر فيما لا يظهر الخ) هذا الكلام يقيد
أن شهادة النساء جائزة في الولادة مع الناح وإيس كذلك بل لا بد من العدد كما هو معلوم ولا يدل على هذا (قوله والشاهد
الخ) ذكر الأوصاف الشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهور وعليه ويصح تحت بعدم اشتراط الحرية فيه والظاهر من كلامه
أن التميز كذلك دون الإسلام والدك وروظاها ذكره المواق اعتبار الحرية والإسلام والدك كونه أقول والظاهر أن القيد
كذلك (قوله وفرة) بالنسبة الزعم لا بالقول لأن حرف العطف غير المقترن ولا يفتي منه (قوله لأن الحرية الخ) أي لأن
اشتراط الحرية أفاد أن من فيه شائبة الكفر لا يجوز شهادته أي فأولى من كان خالص الكفر (قوله لأن غيره) أي من لم
يبلغ عشر سنين ولا ما قرب كآلته لا يضبط ما يقول أي فأولى ما كان غير عيماً أصلاً

(قوله لا ذلول كان معهم ذكركم) نسخة الشارح معهم والمناسبتهم وقوله هذا أى قول المصنف ذكره بقوله الموضوع للصبيان يدل على ان الصبيان يشعرون بالاثني والا كان ذلك كرضاءه (قوله دنيصة أو دنيوية) أى لان الصبيان حالة غير حالة الكبار (قوله والصحيح سقوطها) ٢٣٢ أى فكلما المصنف ضعيف ونسخة الشارح سقوطها أى شهادة

الصبيان (قوله لمع انه لا يشترط الخ) حاصله ان المتبادر من قوله لا خلاف بينهم انهم كلهم اتفقوا على الشهادة فيضرح ما اذا كان الشاهد اثنين وسكت الباقي فمقتضى ان الشهادة لا تجوز مع ان يجوز بخلاف قوله لا اختلاف فمعناه لامعارضة بينهم فيصدق بما اذا سكت الباقي (قوله لان التفريق بينهم مظنة تعاقبهم) أى ولكن لا يدين بالمكان التعليم فلو تفسر قواهم اجتمعوا قبل ان يحصل زمن يمكن تعاقبهم فلا يشترط في شهادتهم (قوله ما لا يشترط في العدول الخ) أى ولو لم يتل الشاهد على شهادته لان الحمل يحمل ضرورة (قوله لا طلق في الكبير) اعلم ان حاصل ما في الخطاب انه اذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وسكت عدلان مع شهادتهم على المتهور أى للإستغناء به وهذا اذا كان متعددًا مطلقا أو واحداً والشهادة في جرح أى فيجانب محله وأما اذا كانت الشهادة في قتل فلا يشترط حضور ذلك الواجد في شهادتهم وان كان غير عدل فلو ان جواز شهادتهم وعدم جوازها عنهم وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً وأما اذا حضر بعد المعركة وقبل الاتفاق فيقصور شهادتهم اذا كان عدلاً وأما اذا كان غير عدل فلا يقبل من ذواته خلافه (تنبيه) يبقى من الشرط كون الشاهد منهم لا مارة على الراجح أى ان يكون الشاهد والشهود عليه من جماعة واحدة أى محققين وليس المراد ان يكونوا من قبيلة واحدة ويشترط كون القاتل حاضر حاله البدر (قوله أو عدلان) الاولى الإجماع على اولاديه في مقام بيان الاربعة

بالاولى
جوازها عنهم وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً وأما اذا حضر بعد المعركة وقبل الاتفاق فيقصور شهادتهم اذا كان عدلاً وأما اذا كان غير عدل فلا يقبل من ذواته خلافه (تنبيه) يبقى من الشرط كون الشاهد منهم لا مارة على الراجح أى ان يكون الشاهد والشهود عليه من جماعة واحدة أى محققين وليس المراد ان يكونوا من قبيلة واحدة ويشترط كون القاتل حاضر حاله البدر (قوله أو عدلان) الاولى الإجماع على اولاديه في مقام بيان الاربعة

(قوله في فصل الزنا) الاضائة البيان وكذا قوله على فعل الواط (قوله فان لم يأتوا بأربعة شهداء) اشارة الى ان الشبهة لا تكون الا بأربعة أى ويقاس الواط على الزنا (قوله على انه لا يحتاج الخ) أى فالحذر على استقرار الاقرار (قوله لان انكاره) أى وهو رجوعه وقوله ككذب نفسه أى كقوله كذبت على نفسى فحاصله ان رجوعه أى قوله ما زنت بعد اقراره انكاره الزنا فهو كقوله كذبت على نفسى وهو اذا قال كذبت على نفسى يقبل فكذا اذا انكر الزنا من أصله بعد اقراره يقبل ثم يقال ان من جله افراد الرجوع ان يقول كذبت على نفسى وكلام الشارح ٢٣٣ ظاهر فى خلافه (قوله قبل قصد الستر الخ) لما سكن هذا القول أحسن

الاقوال قدمه على غيره (قوله) وقبل لانه الخ قد يقال هذه الالة موجودة فى الزنا غيره كالقتل فاجاب ان كلام الزنا والزنى بهما متعلق به الحكم بخلاف القتل فان الحكم منوط بالقتل فقط (قوله وهي شهادة الخلطة) أى الختم الخمسة شهادة الخلطة أى انه لا يظلم من الذى عليه عين حتى ثبت المدعى الخلطة بشاهد وهو ضعيف (قوله ان يشهدوا بزنا واحد) هذا يشترط المصنف وكذا قوله فى موضع واحد لم يشهد له المصنف ومعنى كون الزنا واحدا ان يشهدوا بكلامه الله تعالى بانه ثمة فلو قال بعضهم زنى سلطانة وقال الآخر زنى به امكره لم يكن الزنا واحدا (قوله أى يشهدون فى وقت) أى وقت الاداء هذا تفسير قول المصنف بوقت وقوله وقت الزنا اشارة لقول المصنف ورؤيا أى وقت رؤيا وكأن المصنف يقول ويشهدون فى وقت الاداء ويشهدون فى وقت

بالاوى لانها اعلى البيئات والمعنى ان الشهادة على فعل الزنا وعلى فعل الواط لا تثبت الا بأربعة عدول لقوله سبحانه وتعالى واللا فى بائن الفاحشة من قسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ولقوله تعالى فيما يدفع به هذا لثقتهم فان لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم غصتين جلدة وقولنا على فعل الزنا الخ استقر من الشهادة على الاقرار بذلك ان يكتفى فيها كراثنان على الرابع على انه لا يحتاج الى الشهادة على الاقرار على القول الذى منى عليه المؤلف ان المقر بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة وهو قول ابن القاسم لان انكاره ككذب نفسه فانه فى التوضيح فان قلت لم اخصت شهادة الزنا بالاربعة قبل قصد الستر وقفع العار الزنا والزنى بهما اوله المالم يلحقه ذلك فى القتل استثنى بائنين وان كان اعظم من الزنا وقيل لا علم ان الزنا لا يتعذر والا من اثنين اشتراط أربعة ليكون على كل واحد ثمان وقبل لما كان الشبه ودما مورين بالاستتر ولم يفعلوا غلط عليهم فى ذلك ستر من الله على عباده وفى كلام المؤلف نكتة حسنة وهو التمدى لانه بدأ بالمؤتممة العلماء على الاربعة ثم ترقى ببيانها وهو قوله وبما ليس عمال ولا آيل اليه عدلان وقال فى الثالثة والافضل واهرا أن الخ وفى الاربعة ولما لا يظهر للرجال امر آنان الخ فقول الشارح مراتب الشهادة ثلاثة فبها نظر على انه صرح عند قوله ولما لا يظهر للرجال امر آنان بانها مراتب اربعة بل فى الحقيقة ان مراتب الشهادة خمسة وهي شهادة قوا - مذكروا وأخبروا - مثبتات الخلطة المثبتة للعين (ص) بوقت ورؤيا - تصد (ش) بتسليم هذا الى شرط صحة شهادة الزنا وهو انهم لا بد ان يشهدوا بزنا واحد فى وقت واحد فى موضع واحد فقوله بوقت متعلق بقدر وصفة لا بصفة أى يشهدون فى وقت أى وقت الاداء ووقت الرؤيا بان يؤدوا فى وقت واحد ويذكروا المتحد وقت رؤيا فى الموضع وان أدوا فى أوقات أو اختلافات فى وقت الرؤيا بطات شهادتهم وكذلك اذا اختلفوا فى أمر كمن الرؤيا فى الطوع والاكراه أو فى زنا أو الشبهة أو فى الزنا بمعاينة أو نائمة أو وحى على الجانب الايمن أو الايسر أو هو أعلاها أو أسفلها أو كانت فى جانب البيت الغربى أو الشرقي أو نحو ذلك ووقت الرؤيا هو وقت التحصيل

٣٠ شىء رؤيا وقوله بان يؤدوا فى وقت واحد راجع للاول الذى هو قوله أى يشهدون فى وقت الاداء اشارة الى ان المراد من اللفظ وان كان خلاف ظاهره وقوله يذكروا المتحد وقت الرؤيا راجع لقوله ووقت الرؤيا الذى معناه ويشهدون فى وقت الرؤيا أى ان الله سبحانه من قوله ويشهدون فى وقت الرؤيا بان يذكروا المتحد وقت الرؤيا بان يقولوا باننا معا عقب العصر مثلا وقوله وان أدوا فى أوقات مختلفة الاول وقوله واختلفوا فى وقت الرؤيا راجع للثاني فلو اجتمعوا ونظروا واحد بعد واحد فلا يكتفى ذلك لاحتمال تعدد الوطى والافعال لا يضم بعضهم البعض (قوله وكذلك اذا اختلفوا فى امر كمن الرؤيا بان قال بعضهم زنى بها زنى فى الجهة الشرقية والآخر يقول فى الجهة الغربية وقوله أوفى الطوع والاكراه هذا مختبر قوله فيما سبق بزنا واحد ٣ قول الشارح والمعنى فان لم يأتوا بأربعة شهداء الثلاثة لم يأتوا بأربعة شهداء اه معص

(قوله فقولهم ورؤيا معطوف على وقت والباقي الاول بمعنى في حقيقة) أي لأن المعنى يشهدون في وقت واحد أي أن يكون وقتنا
 الاداء واحدا فنقول الشارح أي يشهدون في وقت الاداء ظاهره فغير ادكنا ثم عليه وقوله وفي الثاني بمعنى في مجاز أو وجه
 المجازية ان الرؤيا ليست زمانا ولا مكانا أي لأن المعنى وقتهم دون في وقت الرضا يعني ما تقدم له أي يشهدون شهادة واحدة
 برؤيا واحدة وأراد بها الفصل أي يعملون تحمل لمتساوي ما تقدم من اطلاق اسم المقدس على المطلق أي لأن الفرضية التي
 هي مدلول في دلالة مقيدة أطلقت وأريد بها مطلق الدلالة والحاصل ان المعنى يؤدون في وقت واحد ويطعون في وقت
 واحد فاشتمل الاداء في المعطوف عليه بمعنى التحمل (قوله وقرئوا) وجوباً عند الاداء بعد اتيانهم
 جميعاً فقوله فينا تقدم يؤدون في وقت واحد أي أن يكون اتيانهم جميعاً فلا يثنى فيهم بقرئوا حين الثانية الفعل أي أو ان
 التثنية في الواقع في أربعة قريبة كالرمن ٢٣٤ الواحد وقوله وجوباً كذا في عب تعالى وتروى اللقائى بان التثنية عند روية

لا واجبة (قوله بخلاف غير الزنا
 الخ) هذا اوضح لتفسيره فقط
 (قوله لا بد ان يشهدوا) أي يؤقوا
 التهمة ادق قوله بن زنا واحد أي كأن
 يتفقوا على الطوع (قوله كالرود
 في المسككة) زيادة هذا مذهب
 وقيل واجبة ومقاد المصنف انه
 غير واجب ثم لا يخفى ان ما ذكره
 المصنف في الزنا وما في اللواط
 فيقولون رأينا ذلك في دبره (قوله
 والمداء على التيقن) أي يتيقن
 دخول الفرج في الفرج وليس
 التصريح بادخل شرطاً (قوله
 يعني انه يجوز الخ) لا يخفى ان ما
 تقدم من صحة الشهادة لا يمكن
 بدون نظر فكيف ياتي انه جائز
 قلنا أراد بقوله ولكل النظر
 قصد النظر ويجوز لكل تركه
 قصده وترك الشهادة بالكتابة

(قوله وهذا اتفاق) أي يخالف في الحكم (قوله فالفرق مشكل) وقد يقال لا إشكال من جهة أن الاسترسال ذلك
 على الزنا محرم إجماعاً بخلاف المكش مع العيب فإنه لا سرمة مع وجوده فلذلك لا يجوز لأحد منهم النظر للفرج العيب بخلاف
 النظر للفرج للتصديق فان فيه رفع منك فلا يضر قصد النظر بل يجوز قصد النظر ولوضع القدرة على متعهم من الزنا ابتداء
 خلافاً لان معرفة ولعل وجه ذلك ان الزاني صار به ظاهر بذلك حيث تقدم على فعله مع وجود القبول لا ياتي به (قوله وقد تبلغ
 أي يؤخذ ذلك القصد أي فلا حاجة للقصد المشار به قوله ثم يفتي الخ (قوله ونائب الخ) استظهر الخطاب الوجوب وأصل النص
 يقتضي قههم المصنف التذنب واستظهر الخطاب الوجوب (قوله كالسرقة) يذنب سؤل الشاهد ما من كيفية توصله ما لم يمتدحوا
 به وقوله ما هي زيادة على ما أتاده التشبيه أي من أي الأنواع هي وقوله وكيف أغفلت قبل أولئك زهواً واحداً مقاد
 التشبيه فذكره غير ضروري (قوله وهل كان الخ) هذا يقيد ان زيادة كالرود في المسككة مندوب وقد تقدم انه واجب وهما
 قولان (قوله أولاً) أي بان ادخله بين الشفرين ويكون اطلاق الادخال عليه تسميها والحاصل انه يجب السؤال عن ادخال

فوجه في ثوبه وهذا الحق لا يدخل حقيقة أو مجازاً فينبذ به ان يسألهم عن تعيين ذلك (قوله لا يثبت سؤا لهم) المتبادر من التعيين ان التكليف داخل على المشبه والذي يظهر انها داخل على المشبه (قوله تصور) أي لانه لم يطلع على كلام ابن عرفة (قوله وفيه اخراج) أي اخراج الرقبة عن ملك صاحبها (قوله ومثله الوقت) هذا ضعيف لان القدر انه ثبت بشاهدتين وفي الوقت اخرج النفع عن ملك صاحبها والذات باقصة على ملكه اقوله والملك الوقت (قوله والطلاق غير المخلع) أي فلا يتوقف على عاقلين وفيه اخراج الرقبة أي وأما المخلع فيتوقف على عاقلين (قوله والعقود عن القصاص) أي ادعى المبتلى على الجني عليه انه عاقبه وهو يشكر ذلك فلا بد من عدلين ولا يتوقف على عاقلين وفيه اخراج من حيث انه لما استحق دمه فبكانه ملكه فالحق عنه مخرج له (قوله والوصية بغير المال) كما اذا جعل وصياً على نكاح شاته ولا يتوقف على عاقلين فلا بد من شاهدين وفيه انه يتوقف على قبول الوصية فقد توقف على عاقلين ولا يفتي ان الوصية بغير المال اخرج النفع عن نفسه الى غيره وأما بالمال فيمكن فيه اشاهدوين وفي الوصية اخراج لانه كان ولا يتصرف في ذلك الشيء الوصاية أخرجه عنه الا انك شيعر بأنه لا بد من قبول الوصي تلك الوصاية قد توقف على عاقلين (قوله ويلحق به الولاء والتدبير) أي ادعى انه ولاعي فلان لكونه اعقته أو ابنته اعقته فلا بد من شاهدين أو ادعى المدبران سدهم فلا بد من شاهدين وانما غير بلغي وقيلاً تقدم عبر بقوله ومثله لكونه لا عقديه وأما التدبير فعقد يتوقف على ٢٣٥ عاقلين وفيه اخراج فلا يشاهه ان يذكره مع الولاء بل يعطيه على ما تقدم (قوله ومن ذلك الرجعة) ادعت

ذلك أي ونسب سؤا لهم عاقلين شرطاً في الشهادة كما يشهد سؤا لهم في السرقة عاقلين شرطاً في الشهادة فان استطلقوا فالحكم كطلعت شهادتهم قال ابن عرفة وحده واولان كان السبب مقدوماً ونظيره الزنا في البطلان وعدمه قصود منه (ص) ولما ليس بحال ولا يزل له عتق ورجعة وكذا عدلان (ش) تقدم انه قال ولزنا والوطأ أربعة وعطف هذا عليه وهو اشارة الى المرتبة الثانية من مراتب الشهادة والمعنى ان ما ليس به مال ولا يؤزل اليه لا يمكن فيه الاشهادان من ذلك العتق وهو عقد لازم لا يحتاج الى عاقلين وفيه اخراج ومثله الوقت والطلاق غير المخلع والقصاص والوصية بغير المال ويلحق به الولاء والتدبير ومن ذلك الرجعة وهي كالعتق الا ان فيه ادخالاً ومثله الاستلحاق والاسلام والردة وناسبه الاحلال والاحصان ومن ذلك الكتابة وهي عقديتة لها عاقلين ومثله النكاح والوكالة في غير المال والمخلع ويلحق به العدة

الان فيه أي فإما ذكر وهو الرجعة ومثله أي مثل ما ذكر من الرجعة الاستلحاق بان يدين زيداً من المضمور النسب أخوه فيشكر الاخ الثاني كونه أخاه فلا بد من عدلين ولا شك ان في الاستلحاق ادخالاً وقوله والاحصان مثلاً زيد كان زوجه ابنة مسلم وكافر فادعى المسلم ان اباه مات على الاسلام فلا بد من عدلين وفي الاسلام ادخالاً ولا يتوقف على عاقلين وقوله والردة ملتزمين وله ولدان فادعى أحد الآخرين انه كان حين مات الأب أرثأ أخوه فلا بد من عدلين ولا يفتي ان الادعى آلت الى مال غيره بحق الا انك شيعر ان الارتداد اخراج وقوله وناسبه أي الرجعة وذكر باعتبار ما ذكر الاحلال والمناسبة من مثان الاحلال ادخال الزوج في حوز الزوج غير بذلك لانهم ساء عاقلين وصورة زيد طلق امرأته ثلاثاً وادعت انها تزوجت ثلاثاً لزوجها الاول فلا بد من عدلين وقوله والاحصان موزنة زيد تزوجت وادعى عليه امرأته بمحسن ليجوز أن تكرز بذلك فلا بد من عدلين وفيه ادخال أي في الاحصان ادخال من جهة الكمال (قوله وهي عقد الخ) أي فإذا ادعى العبدان سيده فأنكره فلا بد من عدلين وقوله ومثله النكاح أي فإذا ادعى ان زيد تزوج بنته فلا بد من شاهدين وقوله والوكالة في غير المال أي بان وكاه على عقد نكاح اجتهأ وأما الوالو كالوكالة في المال فتثبت بعقل وامرأتين ولا تثبت باحدهما مع عين على الشهود وسياق ان الوصية بالتصرف في المال يكتفي بفعل واحد وامرأتين وقوله والمخلع أي بان تدعى أن زوجها اخاله هاري بائن منه فلا بد من عدلين والمخلع يقتضي لعاقدين الزوج ومعطى العوض

(قوله أي تاريخ الموت والطلاق) فإذا ادعت المرأة أن زوجها مات في أول شوال فهدمتهم من ذلك وخالفها غيره فلا يدين عدلين وكذلك إذا كانت تعدد بالاشهر وادعت أنه طلقها في أول شهر كذا وقدمت على الإجل فلا يدين عدلين وقوله لا في انقضاء العدة المراد عدد خمسة وسبعة وهي عدة القرو والوضع ليكون المراد تصديق في انقضاء عدتهم بذلك فإذا كانت تعدد بالاشهر في الموت ليكون النكاح مجمعا على فساد وادعت أنها حضرت فقبل قولها والمراد ان اليوم الوقت معلوم وانما قال وبطويرة العدة ولم يعطها على ما تقدم لان العدة قليلة بعد (قوله لمع شاهد الموت) فظاهر عبارة أنه شهد على الموت وليس كذلك بل المراد ادعت امرأة بعد موت رجل أنه زوجها وأقامت على ذلك شاهد أقصفت منه ورثت (قوله أومسني على كون الوقت الخ) وهذا هو المعتمد وسين من هذا التقرير بحكمة تدهاد المصنف الأصلية (قوله قال في جين بمعنى مع) لان المرأتين بمنزلة الواحد ولو شهدتا بطلاق أو عتقت حلف المدعى عليه لردهما وتسما فان نكل حبس وإن طال دين فانه حلقه عدم صحته فلا يبقى ان الطلاق والعق لا يشهدان إلا بشاهدين ٢٣٦ (قوله كأجل الخ) دخل تحت الكاف ما إذا تنازع في البيع وأقام أحدهما

أي تاريخ الموت والطلاق لا في انقضاء العدة لان القول قولها فظهر من هذا اعتبار الثلاثة التي تشملهم المواقف وما في تنازع الزوجين من الحلف مع شاهد الموت ورث في دعوى النكاح فلان الدعوى في مال وما ياتي من قول المرافع وان تعدد زوجين بعض كشاهد بوقت الخ اما ان يكون مستغنى للضرورة أو مسني على كون الوقت ثبت بشاهد زوجين (ص) والافضل وامرأتان أو أحدهما بين (ش) هذه هي المرتبة الثالثة أي والابان كان المشهود به المال أو ما يؤول البه فانه يكفي فيه العدل والمرأتان أو أحداهما مع العيين قالنا في جين بمعنى مع ثم مثل ذلك بقوله كأجل وشيأ وشقة واجارة وجرح خطأ أو مال واداء كناية وإيصاله بقصر في نفسه منها الاجل بان يقول البائع بعثت على التقصير ويقول المشتري بلي اشتريت لي اجل وسوا وقع اختلاف في ابتداءه ورواه أو انقضائه وانصرامه ومنها ان يريان يقول البائع بعثت على البت ويقول المشتري انما وقع البيع على ان يراه لانه مما يؤول الى المال لان الثمن يقول ويكثر بالبت والخيار ومنها الشفعة بان يقول المشتري للمزك أسقطت شقة عتقت ويقول الشفع لم أسقطها وكذا ما يتعلق بالشفعة عن اخذ وترك وغيبة الشفع وغيبته ذلك ومنها الاجارة بان يقول المستأجر جرتني بكذامة كذا ويقول المالك لم يتسع ذلك مني ومنها جرح الخطأ بان يقول الجرح لخص مكلف أنت جرحتي ويشكو الاثر أو جرح العمد الذي فيه مال كالمأمومة والجانفة التي لا تقص فيها لكونهم من المتناف وهو المراد بالخيال لان العطف يقتضي المغامرة ومنها أداء الكتابة بان قال السيد ما وصل الى ثمن من نجوم الكتابة وقال العبد المكاتب بلي أدبت نجوم الكتابة اليك يتسامحان البيعة على المدعي حتى في الخيم الانسحاب وأدى الى العتق ومنها

(قوله بان يقول البائع بعثت على البت الخ) أي قال ذلك لاصل هو البت فقبل قول المشتري اذا أقام شاهدا أو امرأتين أو أحدهما مع عيين (قوله أسقطت شقة ذلك الخ) لا يخفى ان القول قول من ادعى عدم الاسقاط فاذن من ادعى الاسقاط هو المدعي فلا بد من بينة شاهد وامرأتان أو أحدهما مع عيين (قوله من أخذ وترك الخ) أي اذا انقضت مدة التريض فادى الشفع بعد جأ أنه أخذ بالشفعة قبل تمامها والمشتري يشكر ذلك فالقول قول المشتري فعلى الشفع البيعة اما شاهد وامرأتان أو أحدهما مع عيين (قوله وغيبة الشفع) يعني ان الشفع اذا غاب أو كثر من سنة فحاجه بطلب الشفعة فقال له المشتري أنت عتقت بالسهم وضعت غيبة فعددة الاشقة لك وقال الشفع ما عتقت بالسهم فالقول قوله بينه فعلى المشتري البيعة اما شاهد وامرأتان أو أحدهما مع عيين (قوله وبقول المالك الخ) فالقول بالاصل هو المالك فثبت دعوى غيره اذا أقام شاهد وامرأتين أو أحدهما مع عيين (قوله ويقول المالك الخ) لا يخفى ان القول قوله فهو المالك بالاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عيين (قوله جرح الخطأ) ومثله قتل الخطأ وقوله ويشكو الاثر هذا المشكو معك بالاصل فخصمه لا يثبت دعواه الا بشاهدين (قوله بلي أدبت الخ) لا يخفى ان القول انما هو قول السيد كذا قلنا

(قوله خاصة انه لا بد أن يعود عليه نفع) فان لم يكن نفع فلا بد من شاهد وامرأتين أو شاهدين ولا يكفي شاهد واحد وعين (قوله وامامطلق وصى) مقابل قوله الا بصما بالتصرف في المال أى فالوصية تنقسم قسمين وصية مطلقة وصية مقيدة فالمقدمة مائة تقدم ومنه على بشرع فمع المطلقة وقوله فاذا كان الخراج مع المطلقة والحاصل انه اذا كان للشاهد نفع فيمكنه بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع عين لا تفرق في الوصية بين المطلقة والمقيدة اما اذا اتى النفع فلا بد من شاهدين في المطلقة واما المقيدة فيمكنه شاهد وامرأتان فان قلت ما الفرق بين المطلقة ٢٣٧ والقيدة قلت المطلق شامل لكل ما يشاء به الذي لا يكون الا بشاهدين

عدين بقى شئ آخر وهو انه اذا كان المطلق شاملا للزكاح وغيره فيقيدانه مع النفع فيمكنه الشاهد والعين ولو كان الوصى المذكور يتوفى عنه فذلك كاحبات الموصى والظاهر انه لا يصح الا بشاهدين ولو كان له نفع في هذه الوصية المطلقة والذي صح من نفسه وامامطلق وصى أى أنه وصى أو أنه وكيل فلا يثبت الا بشاهدين وأطلق بدون تعيين بهذا القيد الذي ذكره شارحنا (قوله وكذا اذا دعى العتق بالفتح) تقدم الذين ليحصل عقده لكونه وصية في الرق هذا هو الصواب خلافا لعب وشب في قوله اما ان العمد دعى العتق (قوله وكذا القصاص في جرح العمد) ادعى انه قطع يدها وفيه القصاص فهو عتق قول المصنف فيما تقدم وما لا لأن ما تقدم في الجرح عدا القصاص فيه (قوله لان المرتبة الثالثة الخ) المرتبة

الا بصما بالتصرف في المال سواء جعل لذلك في حياته أو بعده فانه يمكن قبل وفاته يكون وكالة أو بعده وصية واعترض بأنه لا يخلف أحد ليسحق غيره وأجيب بان هذا اذا كان فيه نفع للوصى أو الوكيل كما اذا كانت الوكالة أو الوصية باجرة أو رهن مثلا كأن يدعى انه وقطعه عن قبض سلعة لاجعلها رهناعنده في الدين الذي لا وكيل على الموكل خاصة انه لا بد أن يعود عليه نفع فان حلف بثبت الوصاية أو الوكالة وان نكل حلف الموكل أو الموصى ان كان حيا وان كان ميتا بطلت بشكول الوصى وامامطلق وصى أى انه وصى فلا يثبت الا بشاهدين مثل مطلق وكيل فاذا كان للوكيل أو الوصى نفع في الوكالة أو الوصاية كفى الشاهد والمرأتان أو أحدهما بعين والافلا بد من شاهدين (ص) أو بانه حكم به (ش) معطوف على العتق أى كأنهم اذة باجل أو بانه حكم به أى بالمال ومعنى ذلك ان من حكم به شئ ثم اراد عليه في غيره عمل الحكم وعنده شاهد وامرأتان أو أحدهما مع العين يشهدون على حكم الحاكم فان ذلك يكفي (ص) كنتم زوجته وتقدم دين عتقا وقصاص في جرح (ش) هذا تشبيه ومعناه ان لزوج اذا دعى انه اشترى زوجته أو كنتم سيدها ذلك فانه يكفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع العين وكذلك يثبت تقدم الدين على العتق بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين صاحب الحق ورد العتق وبيع العبد في الدين وهذا اذا كان المدين الغرما أو ربا الدين واما العتق بالكسر اذا اراد رد العتق وأقام شاهدا على تقدم الدين على العتق فانه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك اذا دعى العتق بالفتح ذلك فلا بد من شاهدين وكذلك القصاص في جرح العمد يثبت بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع العين وهذه احدى مسائل الاستصحابان الاربع لانها ثابتة بما لا يدل اليه (ص) ولما لا يظهر للرجال امرأتان كولد عيب فوج واستعمال وجوه (ش) هذه هي المرتبة الرابعة كما قال الشارح من مراتب الشهادة وهي الامور التي لا تظهر للرجال وانما عدا الشارح المراتب أولا ثلاثة لان المرتبة الثالثة مقترنة بماتان منها الولادة فيكفي قيم اشهاد امرأتين مسنتين عدلتين وسواحضر شخص المولود ولا على المشهور واما في شهادة الصبيان المتقدمة فلا بد من مشاهدة البدن فقط ولا والفرق ظاهر وقوله كولد في الجرح والموأما هو كلام

الاول من المرتبتين الرجل والمرأتان أو أحدهما مع العين والثانية امرأتان فلا تخالفه حينئذيين من يقول المراتب ثلاثة وبين من يقول المراتب اربعة والحاصل ان من يقول المراتب اربعة تعدد ادعاه يقول اربعة عدول عدلان عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين امرأتان ومن يقول ثلاثة يقول المراتب ثلاثة اربعة عدول عدلان الثلاثة اما عدل وامرأتان أو أحدهما مع عين وامرأتان (قوله وسواحضر شخص المولود) ولم يحضر بان ادعوا ان الكلب كله ومقابل قول مضمون فانه يقول بانتهام الجرح (قوله والفرق ظاهر) وهوان شهادة النساء على الاصل ولا كذلك شهادة الصبيان (قوله كولد في الجرح والموأما) فيجعل بولادة الجرح والموأما فيجعل بولادة الامه فيجوز ان يكون

(قوله وكلام ابن عرفه في ثبوت الامومة الخ) الحاصل ان الحارمة اذا ماتت سنة هامة ولا ادعت انها أم ولد لاسيما فلا بد من أن تثبت ذلك بعدل ولا يكتفي بجماعة أو كلام ابن عرفه في ذلك وأما كلام المدونة فعلا اذا ادعت انها اولدت لانها أم ولد فيكني فيها امرأتان وتثبت أمومة الولد بها قلاما معارضة بين المصنف وابن عرفه لان كلامهما في موضوع فلم يتعد الموضوع لهما حتى ياتي التعارض (قوله ولا ينظر النساء لها) لكن ان مكنت النساء كني في ذلك امرأتان كما اذا ادعى الرجل ان يفرجها برصا (قوله والمراد بالفرج ما بين السرة والركبة) وذلك لان هيب الحرة يوصل فيه فان كان قاطبا لم يجزها ولا يدرجها فلا بد فيه من رجلين عدلين وما كان يفرجها أو طرأها من باقى جسدها فلا يثبت الالبتهادة

النساء (قوله بان الولد استعمل صارها الخ) اذا اُصل استعمله غيره صار خ فعدمه لا يحتاج لاثبات فالذي يحتاج لاثبات هو الذي يدعي انه استعمل صارها أى واثبات انه استعمل صارها يكون بامرأتين ويعتبر على انه استعمل صارها الارث وعلى عدمه عدم الارث (قوله صارها) تفسير لقوله استعمل وظاهر ان المناسب حذف قوله أو غيرها من الحاصل ان من ادعى انه استعمل هو الذي يحتاج لاثبات والذي يدعي عدمه لا يحتاج لاثبات (قوله ومنه الحضيض في الامامات الخ) فيكون في ذلك امرأتان فتخرج من الاستدلال بذلك قال في ذلك ولا يصح في السببية رؤية الحضيض لامته ولا بد من اعتقاده على امرأتين ان أراد ادعيها فتأمل وقوله دون الشكاح أى فلا يطلب بعده

وقوله عند ابن القاسم أى خلافا لاثبات القاتل لايصح الميراث الابدع ثبوت الشكاح وهو لا يثبت بذلك (قوله بان أحد الزوجين مات الخ) أى ان وافته الزوجة ادعى اسبق موت الزوج وقد ورثته فزوجته الورث يقولون انهم ما ماتوا سواء أو بالعكس فالقول قول من ادعى انهما ماتا معا فالامينة المذكرة على من ادعى السبق (قوله أو وقعت على موت رجل) صورته ادعى الورثة ان وراثته مات وقدم أخذ المال فلا بد من شاهدتين بالشروط المذكورة (قوله بشرط ان لا يكون له زوجة) أى وأما لو كان له زوجة فلا بد من شاهدتين بالزمان عند فقد ههنا من ثبوت عدة الموت بدون شاهدتين وقد تقدم انه لا بد من شاهدتين (قوله ولا أوصى بعقوبه) وأما لو كان أوصى بعقوبه فلا بد من عدلين وقوله ولا مدبر يخرج الميراث وأما لو كان هنالك مدبر فلا يصح لان شرطه ان يشهد بالعدلين وقوله ونحو ذلك أى كالمود والحاصل ان خروج المذبر من الثلث وأم الولد من رأس المال انما يكون بشهادة العدلين (قوله بالبايعين) راجع لجميع مسائل ما لا يظهر للرجال ولو قدمه عقب قوله امرأتان لكان أحسن وقوله يجب ان يوصل الخ أى فلا يرجع له أو عيب فرج وما بعده وأما رجع لقوله ولولا فلفظ (قوله لا يرجع للنسب) أقول بل يرجع وجوبه وذلك في المولود الميت يقال ثبت النسب له وعليه ونبت الاربث له وعليه

والحاصل ان قوله وعليه زاجع لكل من الارث والنسب الا انه يلزم من ثبوت النسب له وعليه ثبوت الارث ويحصل ان
واحد من لقوله النسب ويخص قوله وثبت الارث بفعله ذلك (قوله ضمان الغاصب) أي ملأ ومعدما (قوله ضمان السارق)
أي لا يضمن الا اذا أسير من يوم الاخذ الى يوم الحكم بالغرم (قوله وكقتل عبدا آخر) أي وكقتل عبدا آخر (قوله على
عبد) متعلق بقوله شهيد (قوله انه قتل عبدا رجلا) المراد بالرجل سيد العبد الذي أهدم الشاهد والمراتب (قوله ذكر حكم
مراتب) أي ذكر حكمه في قوله وثبت الارث الخ أي ذكر حكمه بعض المراتب وقوله ذكر ما يقترب عليها أي على الشهادة قبل
تمامها وقامها تزكية العداول (قوله وهو مضطرب) ٢٣٩ أي ان ما تريد داخل في ذلك ما يوجب

حكمنا وذلك لان الحيولة حكمنا غير
المشهود به لان المشهود به الملكية
كان المال في قوله وكقتل عبدا
آخر غير المشهود به لان المشهود
به القتل الموجب للقصاص
والمال غير مفقود فترتب على
الشهادة حكمنا غير المشهود به
وكذا يقال في السرقة انه عالم
يثبت القطع بشهادة غير العدلين
والضمان الثابت ضمان الغاصب
عند ابن القاسم لانه لا يراى
العصر والبسر كما بان كان الثابت
حكمنا غير المشهود به (قوله ما
يوجب حكمنا) أي الذي هو الحيولة
(قوله كغيره هان طلبت) أي
يحال يشبه ومنها بغلق كالدان
ومنع المكثري من حرث الارض
(قوله طلبت الحيولة أم لا) هذا
معنى الاطلاق الذي يقيده
المصنف فلا ظاهر الشارح
(قوله ادعت الامة الحرية) أي
على تقرير ابن عرفة لابن الحاجب

انه فلو قدم على الارث كان أولى (ص) والمال دون القطع في سرقة (ش) يعني اذا شهد
عدل وامرأتان أو أحدهما مع العيين بسرقة شخص وبعد شافوا كثيرا وثلاثة دواهم
أو ما يوجب فانه يثبت المال ولا قطع على المشهود عليه ويضمن السارق المال ضمان
الغاصب لان السرقة لم تثبت اذ شرطها شاهدان عند ابن القاسم وقال أشيب يضمنه
ضمان السارق فالسرقة تثبت بالنسبة للمال والخلاف شرط القطع (ص) وكقتل عبدا
آخر (ش) تشبيهه فانه يثبت المال دون القتل والمعنى انه اذا شهد رجل وامرأتان أو
أحدهما مع عين السبي على عبده قتل عبدا رجلا فالسارق والمال وهو قيمة العبد المهرج عليه
أورقية العبد الخاني ان لم يقدمه سيده يثبت دون القتل اذ لا يقتل عبدا على الا يشاهدة
عدلين كما بان في ملأ وذكر حكم مراتب الشهادة الا ربع اذا اقتد ذكر ما يقترب عليها قبل تمامها
وهو مضطرب في ملأ ما يوجب حكمنا المشهود به وكان من جملة ذلك مسألة الحيولة وقال
لها العقلة وقالها بالانفاذ ذكر ما يقترب (ص) وحملت أمة مطلقا كغيره هان طلبت
(ش) والمعنى ان من يده أمة فتأذنه انسان فقام بذلك شاهدا عدلا أو أقام اثنين
يحتاجان الى من يركبهما فانه يحال يشبه ويتم سواء كانت الامة واحدة أو لا كان الذي هو
بيدهما أو عليهما أو لا طلبت الحيولة أم لا ادعت الامة الحرية أو ادعى شخص ملكها
لانه حق لله تعالى وفي ابن الحاجب والشامل انه اذا كان من هو سيده مأمونا فلا حيولة
وعليه قرردهم من الدين القائل وفي كلام ابن عرفة ما يقيده انه المذهب وأما لو كان المدهي
فيه شيئا بعينه غير الامة وأقام المدهي على من هو سيده عدلا أو أقام اثنين يركبان فانه
يحال يشبه ويتم ان طلبت الحيولة والا فلا ففيه طلبت به التائيت عائد على الحيولة
المفهومة من حديث وهو واضح لان القائل فيه مؤثرت متصل فالتائيت واجب وفي
بعض النسخ طلب يترك التائيت يكون الغصير مذكرا عائدا على المنع المفهوم من الحيولة
أو أوجدها للمدهي لكنه يقر بألبيته للفاعل وقوله (بمدل أو اثنين يركبان) متعلق بحديث

وقوله أو ادعى شخص ملكها على تقرير ابن عرفة السلام لكلام ابن الحاجب فانه اختار بقوله مع تقرير تائيد ابن عرفة
في المسئلة والمصنف أطلق لانه رأى أن لا فرق بين الدعوتين (قوله وفي كلام ابن عرفة ما يقيده انه المذهب) وكذلك ان
ظاهر المذهب عدم حيولة المأمون ولو سافر بها (قوله لان الفاعل الخ) المتاسب لان نائب الفاعل لان الحيولة نائب الفاعل
أي ان طلب المدهي الحيولة (قوله لكنه يقر بألبيته للفاعل) أي على انه راجع للمدهي وأما على انه راجع للمنع فهو بالبناء
للمنعول (قوله أو اثنين) ومثلهما يمينه معاصم عن غير ثقات (قوله متعلق بحديث الخ) أو انما لم يقدمه على التشبيه لئلا يشوهم
قصر العدل وما بعده على ما قبل الكفاف وان كان الاصل في التشبيه التمام لكن نأخيه عنها بقصر رجوعه لما بعده على
قاعده الاغلبية

(قوله وقف عنه معهم) أقول وهل ذلك إذا أقام شاهد واحد يحتاج للتركية خلاف الظاهر المصنف (قوله ما يسرع الأمة
 القاسد) أي قيل لتركبة الشاهدين المقامين (قوله عند القاضي) أي وأما القاضي إماماً يضعه تحت يده وتحت يده عدل
 يتطهر فلا تخالف العبارة لآتيه ٢٤٠ (قوله ثم في شيء) أي ما يسرع إليه التغير كما هو الموضوع (قوله ويضعه

للمدعي) أي ولوله لا يسماوي
 (قوله والمذهب أنه يترك سيده
 حوز الخ) أقول كيف يعقل هذا
 أو الفرض أن ذلك يفسد بالتأخير
 ولذلك اعتد عجم أنه يبقى يده
 ملكاً لا حوزاً (قوله ويقيم يده
 المدعي عليه) كان الأولى
 الإضرار وترقي يده الخ (قوله
 يكفيل بالمال) هكذا قال
 الشارح ولكن المقصود أنه
 بغير كفيل (قوله وانما لم يبيع
 الخ) هذا إشارة إلى اشكال
 وجوابه ونص الاشكال استشكل
 بأنه لما وافق مع الواحد وقت
 مع الاثنين فما الفرق فرق عبد
 الحق بأن مقيم العدل الواحد
 قادر على إثبات حقه بهينه
 (قوله وإن ألدو العدل) ومثله
 مقيم مجوهلين يحتاجان لتركبة
 (قوله أوجب) أي وجوباً أي
 وجب على القاضي إجابته لثلاث
 يضع لحوال الناس وظاهره
 كالدونة سواء كان الذي منه
 البينة قريباً أو بعيداً قاله الشيخ
 أبو الحسن (قوله أنه ذهب
 عبد) أي لم يقل أنه هذا واتي
 قطعت هي التي تقول لم نزل
 نسمع من ثقات وغيرهم أن هذا
 عبد (قوله وأما) أي أو يد
 عدل باق القاضي (قوله في كفى)

والباية سيده أي وحملت أمة الخ بسبب إقامة عدل يشهد للمدعي ما ذكر أو اثنين مجوهلين
 بتركيبه بفتح الكاف أي يحتاجان للتركية (ص) ويسمع ما يفسد وقف عنه معهم
 (ش) ضمنه الثنية يرجع للشاهدين المجوهلين اللذين يحتاجان للتركية والمصدق أنهما
 إذا شهدا في شيء مما يسرع إليه القسا كالعلم ورطب القوا كقائه يباع وقف عنه
 عند القاضي فإن ضاع أو تلف كانت مميته من قضى له به وبعبارة تتعلق وقف بخلاف
 وقوله معهما متعلق بيباع وهو على حذف مضاف أي ويسمع مع شهادتهما أو وقف
 عنه بعد عدل (ص) بخلاف العدل فيحلف ويقيم يده (ش) يعني لو أقام المدعي عدلاً
 يشهد في شيء أو أبيان يحلف مع العدل لأجل إقامة ثان وإن لم يجد له الثاني المدعي
 فيه فإن المدعي عليه يحلف لرد شهادة الشاهد ويقيم الثاني المدعي فيه يده فإن شكك فإن
 المدعي يأخذ ذلك الشيء بالنسكول والشاهد وظاهره أن الشيء المدعي فيه يقيم يده الثاني
 عليه على وجه المصلحة فتصرف فيه بالبيع وغيره ويضعه للمدعي أن في بالشاهد الثاني
 والمذهب أنه يترك يده حوزاً فيضعه ولوله لا يسماوي ويقيم يده الثاني المدعي عليه يكفيل
 بالمال تقرير وانما لم يبيع وقف عنه كما في الشاهدين اللذين يحتاجان لتركبة بل جعل يده
 المدعي عليه بعد حلفه لأنه مقيم العدل قادر على إثبات حقه بهينه فلما ترك ذلك اختاراً
 صار كانه مكنه منه بخلاف من أقام شاهدين يحتاجان للتركية وما قرره من أن موضوع
 كلام المؤلف أن المدعي امتنع من العيين الخ هو ما قاله عياض وأبو نصر وقوله ابن
 عرفسة وأما أن قال لأحلف الآن لاني أرجو شاهدائنا وإن أجد يده حلفت فإن
 المدعي فيه يباع وقف عنه يده عدل كما في الأولى (ص) وإن سأل ذوالعدل أو بينه سمعت
 وإن لم تقطع وضع قيمة العبد ليذهب به إلى بلد يشهد على عينه أوجب (ش) يعني أن
 من ادعى شيئاً يدعيه سواء كان دابة أو عبداً أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً أو أبي
 من الحلف معهما أو أقام بينة بذلك تشهد بالسماع والحال أن لم تقطع بان الشيء المدعي
 فيه حقه بان قالت لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه ذهب به إلى بلد يشهد على عينه ثم لا مثيل لهذا
 وسأل المدعي وضع قيمة الشيء المدعي فيه عند القاضي أو أن يذهب بذلك الشيء إلى
 البلد فيها يئنه تشهد له على عينه فإنه يجاب إلى سؤاله ويمكن من الذهاب به إلى
 البلد الذي طلبه والواق وقوله وإن لم تقطع وأوالحال لأنها إذا قطعت بان قالت لم نزل
 نسمع من ثقات وغيرهم أن هذا عبده فكيف ولا يحتاج للشهادة على عينه ويمكن
 إبقائه الواو على حاله المما للبيعة ويكون ما قبلها حيث كان المتنازع فيه يد حازر

أي بالنسبة للشهادة على عينه وإن كان لا يد العيين (قوله ولا يحتاج للشهادة على عينه) أي بعد ذلك لأنها
 عينه (قوله ويكون ما قبلها) أي هذا إذا قطعت بان قالت لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن هذا عبده بل وإن لم تقطع أي
 ويحتمل ما قبلها على ما إذا قد شرط من شروطها الخ والحق وأن لا يكون يد حازر (قوله حيث كان المتنازع فيه
 يد حازر) وهو المدعي عليه أي إن البينة إذا قطعت بان قالت أنه يد حازر والحق أن العبد في يد حازر المدعي عليه فإنه لا يأخذ

أما لو كان العبد يذره أو لم يكن يبدأ أحد قطعت ينة السماع وحلف فان المدي يأخذ هذا حاصله نقر في المشرح ولكن الصواب ان المراد بالقطع الحيز بالمشور به وعدم القطع هو غلبة ظنهم بذلك وأما قوله عنه أو من له فلا تعان لئلا يلبس الموضوع في المستثنى منهم لقيمة لكن تأخر بجزء مذهب بعده وتارة لا ولو عينته قبلت في كلا القسمين على ما هو المعلوم من كلامهم أفاد ذلك المحقق محقق ت (قوله يدها) أي غير المدي وقوله أو يدها أي يده المدي وهو الطالب بقوله ولم يحلف أي الطالب (قوله ولم يكن المتنازع فيه يدها) وانما شرط ذلك لان ينة السماع لا ينزع من يدها (قوله لأن يدها) استغننا منقطع كما افاده بعض شيوخنا (قوله فانه لا يجب الى ذلك) أي ومن باب أولى لو طلب وضع قدمه ويذهب به لبلد يثبت له على عينه لا يجب لانه انما كان يجب مع العدل او ينة السماع (قوله ولو كانت على مسافة يومين ونحوهما) المراد ونحوهما كما هو القاعدة وصريح بعض الشراح بان مثل ذلك الثلاثة الايام فاقول اذا كان الحال كذلك فلا حاجة للكاف لانه اذا كان لا يجب على مسافة يومين فأولى الثلاثة (قوله ينة حاضرة الخ) أي بالمد كافي شرح هب أو قال عند ينة السماع أي السماع الحاضر كما افاده عجم صريحنا وأقره عليه بعض الشيوخ من شيوخنا وغيرهم اذا علمت ذلك فاقاله ابن بطي من أن ظاهر المصنف ولو كانت المسافة بعيدة مثله لا يظهر (قوله ويكل الرسول بصفته) أي يحفظ ذلك الموقف فقد قال القاني ويكل به أي وهو موقف وقوله به أي بالمدي فية أي ويكل به من يحفظه حتى يأتي المدي يينة أقول حاصل ذلك أنه اذا استنى الاتيان بالعدل والسماع الذي لا يثبت به وهو الذي لم يثبت على عينه وطلب ايافه ليأتي بيته التي على يومين ٢٤١ أو أكثر لا يجب ذلك وقضيته أنه لو كان على مسافة يوم يجب الى ذلك وأما اذا

أو يده ولم يحلف الطالب معها دليل قوله بعد أو معا يثبت به أي سمعا فاشيا بشرطه بان يكون سمعا فاشيا ولم يكن المتنازع فيه يدها (ص) لان انتقبا وطلب ايافه ليأتي بيته وان يكومين الآن يده ينة حاضرة أو معا يثبت به فيوقف ويكل به في كيوم (ش) ضعف التثنية يرجع للعدل ولينة السماع أي فان لم يتم المدي عدلا ولا يشهد سمعا وطلب اياف العبد أو غيره بمجرده أو طلب وضع قدمه ليأتي بيته تنبيه بذلك فانه لا يجب الى ذلك ولو كانت على مسافة يومين ونحوهما لانه يريد بذلك اضرب المراد بالاول ابطال منقعة الشيء المدي فية في تلك المدة أو قال ينة حاضرة مثله يدها بما ادعيت به أو قال عند ينة السماع القاني الذي يثبت به الحق فان القاني وقف الشيء المدي فية ويكل الرسول بصفته في ذلك اليوم ونحوه فان جاء المدي بمساؤل عمل

٢١ في سا حاضرة الشيخ أجدد كخلافة فقال وظاهره ولو كانت المسافة بعيدة وسله فانه لا قبل قبلت ينة أنه اذا ادعى ينة على مسافة يومين أو ثلاثة لا يجب ذلك وحدها يجب ان أنه أنصف من البيعة فأى فرق بين المستثنى عما قبله أن يقال الفرق بينهما أن البيعة قد تحتاج تركية وقد يجرى فيها بخلاف السماع الذي يثبت به كما قاله لا يحتاج معه الى شيء آخر فذلك ان يجب في السماع ولم يجب في البيعة انتهى ثم أقول وقول الشيخ أجدد ظاهره ولو كانت المسافة بعدة يشك عليه قوله في كيوم فان غاية ما تدخل الكاف يوما فالبه ومان فلا بعد الذي يجرى ويزل به التعب أن يقال قوله حاضرة ومثله انما كان على مسافة يومين دليل قوله بان يكومين وقوله أو معا أي وان لم يكن حاضر السكن على مسافة قريبة كيومين دليل قول المصنف ويكل به في كيوم ويكون مرتبط بقوله أو معا يثبت به فقط ويستل حيثما الفرق بين البيعة والسماع فقد قلتم ان السماع الذي يثبت به ولو كان على مسافة يومين يجب به بخلاف البيعة فلا يفتقر الا كما كان على مسافة يوم فقط ويحال فيه ما قاله الشيخ أحسن الفرق التي أبداه على فهمه وظاهر أن السماع الذي يثبت به ان تقول لم نزل نسبح من الثبات يخرجهم ان هذا أعيد والسماع المتقدم المشار به بقوله أو ينة سمعت سمعا لا يثبت به ان تقول لم نزل نسبح من الثبات ويخرجهم أنه حرب بعد عمل هذا أو الظاهر ان هذا التقوى لا يحصى عنه فاحفظه فان قلت لا حاجة لوضع القبيص يكون العبد أيا جند القاني ولم يأخذ به قلت انما احتج بذلك خوفا من هروب العبد ولا ياتي بيته فيضيع السماع في المدي

عليه فان قلت اذا كان الرسول وكله بحفظه في البرم ونحوه فاي فائدة في اشتراط كون المينة حاضرة بالبلد بل متى كان كذلك
 قائدا على المينة كانت حاضرة أم لا قلت غيبة المينة مغالبة الطول فيحصل للمدعي عليه الضرر (قوله فليذهب به) ومن
 المعلوم أنه لا يذهب به إلا المدعي أي فالنفقة على كل حال على المدعي وقم القضاء أو لادعي عليه فيظهر بذلك مغايرة هذه العبارة
 لما بهداهما الذي يقول عليه الائمة كما يقيد بعضهم وقوله أي في زمن الإيقاف وهو من يوم الدعوى إلى يوم القضاء
 فالنفاذ بين العبارتين انما هو في نفقة الذهاب ٢٤٢ فقط كما قد به بعض تلامذة الشارح (قوله وهو المعقد) أعلم أنه قال في

المدة ونفقة العبد في الإيقاف
 بقضاء وان لم يأت بما قال فان الحيا يحلف المدعي عليه العيمين ويسلم إليه ذلك الشيء
 المدعي فيه ويحلف عليه من غير كفيل (ص) والغلبة للقضاء والنفقة على المتضي له به
 (س) يعني ان الغلبة تكون للمدعي عليه إلى يوم القضاء فانما تكون على المتضي له لان الغيب
 على المدعي فيه من يوم الدعوى إلى يوم القضاء فانما تكون على المتضي له لان الغيب
 فكيف أنه على ملكه من يوم الإيقاف وأما النفقة في ذهابه إلى موضع المينة فعلى
 الذهاب به وبعبارة النفقة أي في زمن الإيقاف ومنه فمن الذهاب بالبلد يشهد
 فيه انه للمدعي كما قاله ابن مرنزوق وأما قبل الإيقاف فالنفقة على من هو يده كما أنه
 الغلبة من غير خلاف كما ذكر ابن مرنزوق في تصرفه وظاهر قوله والنفقة الخ سواء كان له قبل
 أو لا وهو كذلك عند ابن القاسم وهو المعقد (ص) وجازت على خط مقر بلايين (س)
 الشهادة على الخط على ثلاثة أقسام تارة تكون على خط المقر وتارة تكون على خط
 الشاهد الملب أو الغائب شبيهة بعندة وتارة تكون على خط نفسه وبدأ بالاولى والمعنى ان
 الشهادة على خط المقر جائزة والمراد بالاقراء كتابته فإذا شهد عبدان على خط شخص في
 ورقة مكتوبة بالشروط الائمة فإنه يعمل بها ولا يعين على المدعي بناء على أن الشهادة على
 الخط كالشهادة على اللفظ ولو شهد عدل واحد حلف الطاب واستحق فالعقير جازت
 الشهادة أي إذا رواه وقوله على خط مقر أي من كان مقر أو ما لا أن هو منكرو أو ما مقر
 باعتبار خطه أذنيه أقره فلان ان ثلاثة عنده كذا مثلاً وقوله بلايين أي مقمة للتصاب مع
 الشاهدين وأما مع الشاهد فلا بد من عين مقمة للتصاب وأما عين القضاء فلا بد منها مطلقا
 وهي أن يحلف بمانع ولا وجه ولا أبر ونحو ذلك ولكن الرابع أنه لا يقبل في الشهادة على
 خط المقر إلا عدلان وان كان الحق مما يثبت بالشاهد والعين أو المرأتين مع العيين لأن
 الشهادة على خط الواحد كالنقل عنه ولا يخفى عنه إلا اثبات ولو في المال كما يحسمه
 بعضهم وإذا كان هذا الأمر ثابتا في الشهادة على خط المقر التي هي أقوى فإولى أن
 يجري ذلك في الشهادة على خط الشاهد الملب أو الغائب التي هي ضعيفة بالنسبة إلى
 تلك لكن الشهادة على خط الشاهد لا بد أن يشهد على خط كل شاهد شاهدين كما يأتي في
 شهادة النقل وعلى هذا فنقول المؤلف بلايين أي لتكميل التصاب لأنه لا يكون

المدة ونفقة العبد في الإيقاف
 على من يقضى له أي وأما قبل
 الإيقاف فالغلبة للمدعي عليه
 بلا خلاف وانما خلاف انما هو
 فيما به حيلولة ثم قال والغلبة
 أبدا الذي هي في يده لان ضمانها
 منه حتى يقضى به المطالب قال
 أو الحسن في المسئلة ثلاثة
 أقوال النفقة والغلبة لكن ذلك
 يسده وبطلان يقضى له به
 والتفصيل وهو ظاهر الكتاب
 قال ومذهب الكتاب مشكل
 لان من له الغنم عليه الغرم وقال
 بعضهم جوابا عن الاشكال
 وجهه أنه للمدعي العبد كانه
 أقرب بان نفقته عليه فهو انشد
 بأقراره ولا يصدق في الغلبة لأنه
 مدع فيه انتهى فنقول الشارح
 وكأنه الغلبة من غير خلاف أي
 قبل الإيقاف (قوله وجازت على
 خط الخ) أي ولا بد من حضور
 الخط (قوله بناء الخ) أعلم أنه إذا
 حكم به بالشهادة على الخط فويل
 ذلك بين مع الشاهدين روايتان
 أحدهما يهكم به مجرد

الشهادة على الخط والثانية لا يحكم بذلك حتى يحلف معها ومقتضى الخلاف هل ينزل الشاهدان على خطه منزلة
 الشاهدين على الاقرار أو بمنزلة الشاهد فقط لضعف الشهادة على الخط (قوله حلف الطاب واستحق) سياتي أن الرابع خلاف
 هذا وأنه لا يستحق إلا إذا شهد على الخط شاهدان (أي سواء كانت المينة شاهدين أو شاهدا مع عين فذكر عليه
 العيين في الأخيرة (تميمه) الشهادة على خط المقر بشرط أن يثبت في أقوى من شهادة السماع (قوله وإذا كان هذا
 الأمر) أي وهو اشتراط الشاهدين (قوله أو الغائب) أي غيبة بعدة أي قوة وعلى هذا وهو أنه لا بد من شاهدين مع عين القضاء

(قوله في بعض الصور) وهو ما اذا غاب غيبة بعدة والقرينة كالخاضر (قوله فلا يجوز في قرب الغيبة الخ) فاذا علمت ذلك فالغيبة قسمة من قسمة قسمة وهي ما لا ينال الشاهد فيه مشقة والبعد يختلفانها وليس هناك غيبة توسل من وجه الموضع ينزل منزلة البعد كما استظهر (قوله يجوز في الحقوق المالية الخ) هذا خلاف الرأى والراجح أنه يشهد على خط المقر سواء كان مالا وما يؤول اليه أو غير ذلك كطلاق ونحوه وأما خط الشاهد فانه يشهد عليه ان كانت شهادته في مال وما يؤول اليه فان كان في غير ذلك فلا يشهد على خطه وهو الذي يعجب به القسوى ٢٤٣ (قوله أى على خط الشاهد) لانه هو الذي يشاهد به المقر كذلك (قوله اعتذر من ذلك أم لا على المذهب) مقابلة

يقول ويقتد بما اذا لم يكن معذرا عنه فلا يضر (قوله ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من شهد عليه) أى عرفت البينة أن صاحب هذا الخط كان لا يضع خطه على أحد إلا بعد أن يعرف ما لعين أو بالنسب فان لم يعرف ذلك لم يشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يسرف واعتبر من ذلك بان الشهادة على من لا يعرف فلا يجوز اذ هي من شهادة الزور وهذا شأن العبد الخال ابن راشد وهذا فيه تضيق وظاهر كلام المتقدمين أنه لا يحتاج لذلك ويجعل العمل على أنه لا يضع شهادته الا من معرفة والا كان شاهداً زوراً وبه القرض أنه عليه وبهذا جرى العمل عندنا بقصة وهو الصواب اه وكلامه يفيد أن هذا هو العقد (قوله ووضع خطه) أى وتعرف أنه

الاعم الشاهد الواحد فلا ينافى أنه يضاف من القضية كما إذا كان المقر خطه مستأثر غالباً في بعض صور ولا تقبل الشهادة الا من القطن العارف بالخطوط ولا يشترط أن يكون الشاهد قد أدرك الخط (ص) وخط شاهداً أو غائب بعد (ش) بعض أن الشهادة على خط الشاهد الميت جازية بشرطها الاتية وكذلك الشهادة على خط الشاهد الغائب جازية بشرط بعد الغيبة فلا يجوز في قرب الغيبة وهو ما لا ينال الشاهد فيه مشقة وجهه المالك منزلة البعد والمرأة كالرجل فيشترط فيها بعد الغيبة وليست الشهادة على الخط كالنقل عن المرء فمن أنه يقتل عنها ولو لم تقتل لان الشهادة على الخط ضمنية فلا يصار اليها مع إمكان غيرها (ص) وان يقر مال فيه سماً (ش) ضمير التثنية يرجع الى مثله الشهادة على خط المقر والشهادة على خط الغائب والميت والمعنى أن الشهادة على الخط يجوز في الحقوق المالية وغيرها كالطلاق والعنف ونحوهما (ص) ان عرفته كالمعين وأنه كان يعرف مضمونه وتحماتها عدلاً (ش) هذا شروع في ذكر شروط صحة الشهادة على الخط أى على خط الشاهد الغائب غيبة بعدة أو الميت مهم أن لا يكون في المستند ومنه هو أو كسب والا فلا يجوز الشهادة عليه اعتذر عن ذلك أم لا على المذهب ومنها أن تعرف الشهود الخط معرفة تامة لاشك فيها ولا ريبه أى تعرفه كالاشياء المعينة من ثياب وفرفر فلا بد من القطع ومنها أن تعرف البينة أن صاحب الخط كان يعرف من شهد عليه أى يعرف نفسه أو عينه فان لم تعرف ذلك منه لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف ومنها أن تعرف البينة على الخط أن المشهود على خطه يجعل الشهادة ووضع خطه وهو عدل واستمر عدل لونه وانما أفرد الصغير في قوله ان عرفته باعتبار الخط وقوله كالمعين أى معرفة لاشك فيما حقيق يصير عندها كالشئ المعين الموجود الا أن بان تدقق أنه خط فلا تان وقوله وأنه الخ عطف على الماهية عرفته (ص) لا على خط نفسه حتى يذكرها وادى بالانفص (ش) هذه هي الصورة الثالثة وهي الشهادة على خط نفسه والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يشهد على خط نفسه وان عرفته حتى يذكر القضية كلها أو حتى يذكر بعضها مما جلد على

وضع خطه وهو عدل وقوله وانما أفرد الصغير كلام غير ظاهر فالاولى حذفه (قوله وهي الشهادة على خط نفسه) أى الشهادة بما انضمت خط نفسه معقد على خط نفسه فانما هو وجه العمل ما انضمت خطه لانه يشهد على أن هذا خطه (قوله حتى يذكر القضية كلها أو بعضها) فيه تقريظ لا بد من ذكرها تمامها خلافاً للشارح فانه تسع القسم ثم انك خبر بان ما مشى عليه المصنف هو الذي رجع اليه مالك وكان ألا يقول ان عرف خطه ولم يذكر الشهادته ولا شأماً وأليس في الكتاب محور ولا ريبه فليشهد به أحد مطرير وعبد المالك والغيرة وابن أبي سارم وابن أبي المنصور وبوب وسخنون في نوازل مطرير وعليه جماعة الناس اذ لا بد من ذلك ليكنة لسياسة الشاهد المتسبب ولانه لم يشهد حتى يذكرها ما كان موضع شهادته فانه انهم

أقول ويغني العبد به خصوصاً في تلك الأزمّة التي كثر فيها شغل البال وكثرة الهم من كثرة الهموم والأضاحيق الحثوف
 (قوله ولما حذف مرجع الضمير) أي الهو الشهادة (قوله أي مكان الضمير بظاهر) لأن التقدير وأدى الشهادة أي والمقدّم
 كذا كوروار تكتب ذلك التكميل لصحة العبارة (قوله يرى القول) أي بأن يكون مقدماً للأم يرى النفع دائماً أو يكون
 القاضي بجهده أي فيكون أن يكون أولاً ثم يرد به اجتهاده إلى النفع وقضيه ذلك أنه لو كان القاضي مقلداً ويحزم
 بأنه لا يرى النفع أنه لا يوقى ولو اقتصر على الطرف الأول كفى لأن هذا الرأي صادق بأن يكون باجتهاده أو مقلداً لغيره
 (قوله الأعلى عينه) تقرّ فيغ في الأحوال أي لا يعرف في حال من الأحوال إلا في حال تعينه بشخصه وحليته فليس استثناء
 منقطعاً لأنه استثنى حالاً من ذات (تنبيه) هـ ومثل من لا يعرف نسبه من يعرف نسبه وتعدد وأورد الشهادة على واحد من
 المتعدد ولم يميز غير من يعرف أن لا يدين اثنين أحدهما فاطمة والآخرى زغب وأراد أن الشهادة على أحدهما وكان لا يعرف
 أي فاطمة أم زغب فانه لا يشهد الأعلى عينا ٤٤٤ الآن يحصل له العلم بانها فاطمة متلاً وان باصره أنقانه يشهد على فاطمة

بنت زيد ولا يحتاج إلى الشهادة
 على غيرها ولذا ذكر المواق أنه
 لو كان المشهد وعليها أشتر رجل
 لا يعرف غيرها شهدوا عليها
 لأن المصنف فيها ظاهر بالقرينة
 (قوله لا احتمال أن يضع الرجل
 اسم غيره على اسمه) بأن يقول
 المشهد عليه بلق أن أزيد
 ويكفر في الواقع أنه هو ولا يزد
 وقوله أو باله كمن معناه
 أو يضع اسمه بدل اسم غيره
 لا يخفى أن الكلام في المشهد
 عليه بلق فلا معنى لكونه يضع
 اسمه بدل اسم غيره فالمناسب
 حذف تلك الملاحظة ثم أتى خبر
 بأن هذا الكلام يقتضي أن المراد
 حين العمل إذا أردنا بالوضع

حقيقته ما وني التهمة عنه فيها فان لم يذ كر هافانه يؤدح على ماعول ولا يتنفع الطالب السبب بان
 يقول لها كم هذه شهادة يدي ولا أن كر هافانه على خط نفسه المملوف محذوف
 أي لا الشهادة على خط نفسه أي لا تتنفع الشهادة على خط نفسه حتى يذ كر هادليل قوله
 وأدى بلا نفع ولما حذف مرجع الضمير أي مكان الضمير بظاهر وقاشدة التأدي احتمل
 كون القاضي يرى القول بانها تتنفع أو لا يكون مجتهداً أن وجدده (ص) ولا على
 من لا يعرف الأعلى عينه (ش) يعني أنه لا يجوز لأشاهد أن يشهد على شخص لا يعرف
 نسبه الأعلى عينه المعينة بصفة شخصها احتمال أن يضع الرجل اسم غيره على اسمه
 أو بالعكس فالمراد بالعين الحلية بحيث بقي المولود عليه انما هو من وجدته فسه تلك
 الأوصاف (ص) وليسجل من زعت أنها ابنة فلان (ش) أي إذا شهدت عينه على
 عين امرأة قلعدم معرفة نسبه يدين وقالت أنها ابنة فلان فليس القاضي أن يسجل أنها
 بنت فلان حتى يثبت عند البينة أنها بنت فلان وانما يسجل من زعت أنها بنت فلان
 ويجري مثله في الرجل والشهادة على الصفة في ذلك كالشهادة على العين ولا مفر من
 لغة وزعت وكذلك من ذكر من مات أو من زعت من قال وانما شخص النساء
 اللابن الملاقي يغلب في ذلك (ص) ولا على متقبلة لتعين للأداء (ش) يسعى أن
 الأشهاد على المرأ المتقبلة لا يجوز حتى يكشف عن وجهها ويعرفها الشهادة معرفة
 تامة لا سجل أداء الشهادة عليها فقول ولا على متقبلة تحملاً أو أداء قوله لتعين للأداء

متعلق

الكتاب وإن أردناه ما يشمل الفعل والكتاب يكون كلام المصنف فيما هو أعم من العمل والأداء
 فإنه ذهب بعضهم وقال حج ظاهر في تلك المواق أن هذا حين الادامير فيحق حين العمل بقريته قوله بعدم ويسجل من زعت
 ثم لا يخفى أن عدم معرفته حين الادامير من عدم معرفته حين العمل فيكون الشهادة على عينها الادامير ولا هو لا يعلم
 معرفته حين العمل فلا يتنفع عدم معرفته حين الادامير لأن محذوث معرفة بعد العمل (قوله ويسجل من زعت) وقاشدة
 التخصيص المذكور عدم ثبوت نسبه بذلك بل ولو فرض أنه لم يعبر بزمانه ولا من قال فذاك لا يتنفع الشهادة بعلت السبب بل
 ولا غيره فإذا ثبتت جماعة بان العالم العلامة يدين أحد المصريين أشترى كذا وكذا فليس ذلك الأشهادة بالثبوت إلا العالم
 ولا بالتب وأراد أن يعبر بزمانه فيقول كان في الواقع محققاً أو مبطل (قوله الشهادة على الصفة) للمحققين على الصفة فإن
 يصحح كذا راعى في ذلك أن لا يشهد عليه حين يثبت عليه الشهادة في ذلك الوقت (قوله يعني أن الأشهاد على المراتم أي جميعاً
 على ذلك في قوله فساداً وأداء لا يشهد لأن قولاً لتعين للأداء حيث لا يعرفه على العمل

(قوله متعلق بالثقة) أى وهو لا لان حر وف المعاني يجوز متعلق الجار والمجرور به (قوله لاجل أن تتعين الاداء) أى لاجل أنها
 قطبان تتعين وتغير للاداء لان ذلك انما يكون بزوال النقاب (قوله ومن في حكمها كعروفة النسب) الحاصل انهم معرفة
 النسب اى انها بنت عمرو ولكن لا يدري هل هي زنياً أو طامطة والحال انهم انقول ان في باب لكن يحفل مدتها وكذا
 فلا بد من الشهادة على عينيها (قوله وهذا اتقيد بالاولى) أى أو انك تقول هذا بعد الوقوع والنزول أمر وأولان لا يشهدوا
 على المنتسبة فان وقع ونزل فلدوا في ذلك وقيل قولهم (قوله وانظر نص المواق) عبارة في ك وفي شرح ه مانه يظهرها
 من متعلقات ما قبلها وليس كذلك اذ حكم فيما قبلها بانهم يبقلون وانما هي اشارة الى مسئلة أخرى وهي ما اذا حملوا
 الشهادة على عين امرأة لا يعرفون نسبها وانكرت وكافوا باخراجها من بين نسوة فعلمهم اخراجها بان يقولوا هذه هي التي
 أشهدتنا وفرضها الماشرح والمواق فين يشهدون عليها عن ٢٤٥ معرفتهم بعينها ونسبها وهو مشكل اذ من شهد على

امرأة عن معرفة نسبها بان
 يعرفوا أباها ويحصل لهم العلم
 بانها بنته يجبر من يحصل لهم
 العلم بخبره لا يتصوره ان قوله
 وعلمهم اخراجها ان قبل لهم
 آخر جوهها ثم ان انضم الى
 شهادتهم المذكورة الشهادة
 على عينيها وإن كان لا يحتاج
 للشهادة على عينيها يتصور
 ذلك ثم انه اذا لم يكن المشهود
 على ايقة يوجب معرفة نسبها
 الابنت واحدة أو متعددة
 وعينت المقصودة بانها وليس
 من اخوانهم بشارتها
 في اجمعها وشهدوا بذلك على عينيها
 فاجرم ليس عليهم اخراجها بان
 قبل لهم عيناها اى لا يكفون
 بذلك وأما اذا كانت متعددة

متعلق بالثقة لا يستقيم أى لا يجوز الشهادة على المنتسبة لاجل أن تتعين الاداء وبعبارة
 التعديل للثقة كقوله تعالى وما تقولوا يقينا بل رفعه الله اليه أى اتقى جواز الشهادة
 على المنتسبة لاجل أنهم اتعين الاداء وهذا قول لم يعرف نسبها ومن في حكمها كعروفة
 النسب التي لها تحت قاصداً ثم اذا تم عند الشاهد من مشاوكها (ص) وان قالوا
 أشهدت بالمنتسبة وكذلك يعرفوا قلداً (ش) يعنى ان الشهود اذا قالوا أشهدنا عليها
 في حال اتقائها ولا تعرفها الا كذلك وان كشفت وجهها لانعرفها وانكرت المرأة
 الشهادة فعلم انهم يبقلون في شهدتهم ان كانوا عدولاً لانهم لا يتمون في هذا ان قوله
 قلدوا أى وكاروا الى دينهم في عينيها وهذا اتقيد بالاولى فهل المتع الى الاولى اذا كانوا
 لا يعرفون المنتسبة والا جازت وهي هذه ظاهر قول المؤلف (وعلمهم اخراجها ان قبل
 لهم عينيها) انه من متعلقات ما قبلها وليس كذلك اذ حكم فيما قبلها بانهم يبقلون
 وانما هي اشارة الى مسئلة أخرى وهي ما اذا حملوا الشهادة على عين امرأة لا يعرفون
 نسبها وانكرت وكافوا باخراجها من بين نسوة فعلمهم اخراجها بان يقولوا هذه هي التي
 أشهدتنا وانظر نص المواق مع تأويل عبارة في الشرح الكبير وعلمهم الضمان اذالم
 يجوز جوهه لان على شهر بالوجوب ولا فائدة الا بالضمان خلافاً لبعض شيوخ الزرقاني
 (ه) كذب (ه) أشعر فرضها في المرأة ان الدابة والرقيق ليس كذلك فلا تدخل الدابة
 والرقيق على مثله ويكون الشاهد اخرجها وهو خطأ من فقهه ولكن ان كانوا عدولاً
 قبلت شهادتهم كذا في المجموع والعتبية والمواق (ص) وجاز الاداء ان حصل العلم

ولم تتعين بالاسم فان علمهم اخراجها به يصح كلام المواق (قوله خلافاً لبعض شيوخ الزرقاني) نذكر ان بعض الزرقاني انظر
 لولم يخبر جوهها عليهم شهادة لانهم نسبوا في تضييع الحق ولا واستظهر بعض شيوخنا عدم الضمان قال لانهم عبادة نسفة
 يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهد ويحتمل ولم يقبلهم الحاكم عند الاداء انتهى (قوله ليس كذلك) أى فيمكن ان يقولوا للمشهود
 الدابة مضطها كذا وكذا ولا تخطأ بغيرها ويؤمر باخراجها ليعض الشيوخ خبره اية تعالى ولعل المتفرق امكان التصيل
 المؤدى الخفاء حتى العائل خفاء تاماً بخلاف الدابة والرقيق مثله لا ياتي ذلك فيهما فتسكن الصفة في الشهادة علمها (قوله
 كذا في المجموع) الحاصل ان الذي في المجموعة والعتبية والمواق من ادعى دابة أو أسلم رقيق لا يصح له دواب وريقا
 ويدخلان ويكاف الشهود اخراجها وحصل كلام شواحيث ان من يقول بشك في اخراج المرأة لا يقول بشك في اخراج
 الدابة وليس كذلك كما افاده محشى تت بل من يقول بأنه لا يكف بذلك في الدابة يقول كذلك لا يكف في المرأة والذي يقول
 بأنه يكف في المرأة يقول كذلك يكف في الدابة

(قوله اذا حصل العلم) أي بشاهدين أو أكثر أو أقل أو صبي فقول يحصل العلم فلا يشهد ولو اجمع عدلان ولم يحصل العلم باختبارهما فلا يفتقد على اختبارهما حتى يعلم (قوله وأنتيق) أي جلدته من النسيان لم يعلم عدل الثمن (قوله وأما من لا يحصل له العلم فهو ماهر) فلا تذكر أرا أقول ولو جعل قول المصنف جازاً الاداء على من لا يعرفها حين العمل لصح ولا يكون تكرار اداء ما تقدم كما هو ظاهر قوله بعبارة جازاً الاداء أي وكذا العمل هذه العبارة أحسن والحاصل أن قول المصنف جازاً الاداء هل هو على حقيقة أو يحصل على العمل والتقدير في العبارة أو يتيق على حقيقة أو العبارة تنفي ما حذف وهذه هي الأحسن (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لأجابه لا يراده وقوله وان كانت حين العمل غير معروفة السبب الخ لا يخفى أن هذا يناقض ما تقدمه فترى سوادهم هو الصواب والحاصل ٢٤٦ أنه متى حصل العلم ينشأ جازاً الشهادة عليه الاداء ونحوه لا لئلا يوقف

على رؤية وجهها ومراقبتها
صحتها (قوله وان المراد الخ)
والخاص ان معرفته النسب
يحصل بعمل الشهادة عليها اما
بالتعريف حيث حصل العلم
بذلك أو بعمل عنها وأما اداء
الشهادة عليها فان كان
حين العمل حصل بالتعريف
فوقدي به حيث حصل له العلم
ولا يتصور أن يؤدى على عنها
وان حصل العمل على عنها فانه
يؤدى على عنها ان لم يحصل عملها
لها التعريف أو ما يحمله النسب
فلا يكون العمل الاعلى عنها
وأما الاداء فيكون على عنها ان
لم يحصل لها بالتعريف (قوله
اى لان لم يحصل العلم بشاهدين
الخ) أى لا يعرف الاداء به
شاهدين ان لم يحصل العلم الا اذا
كان الاداء علم حاصل جهة النقل
تعريف هذين الشاهدين اذا

وان باصرة (ش) يعني ان الشاهد يحقوله ان يؤدي الشهادة على المرأة اذا حصل له علم بانها المشهود وعليه بان يكون حين العمل عرف نسبها ثم نسبته حين الاداء فيؤدي حيث حصل له العلم باخبار رجل أو امرأة عدة أو نصف من النسبة وأما لو لم يعرفها حين العمل فهو ما رمى قوله ولا على متفقة لتعين الاداء فيحصل انه أطلق الاداء على العمل وبعبارة وجاز الاداء الخ وكذلك العمل فان قيل هذا يخالف قوله ولا على من لا يعرف الا على عينه جوابه ان الذين لا يعرفونها وهذا فاقين يعرف نسبها ثم ان المراد يعرف نسبها حين الاداء وان كانت حين العمل غير معرفة النسبة فن شاهد على عين امرائه عدم معرفة نسبها ثم عرفه حين الاداء فانه يؤدي اذا حصل العلم لهما وان باصرة (ص) لا يشاهد من الانتقال (ش) المعطوف بمحذوف والمعطوف عليه ان حصل العلم الى ان لم يحصل العلم بشاهدين فلا بد من قوله لما يؤدي الشهادة الانتقال عنه فانتم حينئذ في شهادة كما يعترف شهادة النقل فلا بد من انضمام شاهد آخر اليه وان يقولوا شاهد على شاهدتين وعي ذلك ان الذين تحمل الشهادة عليهما وادائها وهذا حيث اشار كما في علم ما يشهد به والا فلا يتصور رتبة عنهما (ص) وجزاء بهما عننا عن ثقات وغيرهم (ش) لما انتهى الكلام على الشهادة على الخط شرع الان في الكلام على الشهادة على السماع وايدى فيها المواقف وقد سدها ابن عرفة بانها لقب لما صرح الشاهد فيه باستناد شهادة السماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل فابيت بقوله باستناد شهادة السماع والنقل بقوة من غير معين والمعنى ان شهادة السماع جائزة وقد تجب ولا بد ان يقول الشاهد اول اسمع من أهل العمل وغيرهم كذا في لا بد ان يجمع فيها بين الامرين بما لا يتم قالوا السماع من غير العدل سمعا غافيا مشامرا في صحة شهادة

عاش ذلك قاعاً انه غير مسلم والحاصل ان الصواب في معنى قول المصنف ان حصل العلم اليقينة بغير الخبر اى السماع على غير وجه الشهادة بل على وجه التلخيص اثنى ذوى عدل او واحداً او واحداً واحداً حتى اذا كانت باليقينة اى على وجه الشهادة نقلاً والماله اشارة بقوله لا يشاهد من اى انهما المشهود به يشهدان بتعريفهما واذا اعبر بالشاهدين والافتقار لابر جليل وهذا معنى ما قاله ابن رشد والحاصل ان المعقول من كلام ابن رشد الفرق بين ان يسأل هو عن ذلك فيحصل له الثقة بغير الخبر فترى الشهادة لا على جهة النقل وبين ان يشهد اى بان احدى المشهود به بالشاهدين يشهدان بتعريفهما وا انه لا يقبل ما كان على تلك الحالة وهى الشهادة فكيف يمكنه فى التعريف الا على وجه النقل الا ان يحصل له العلم بان بطواحد التواتر فلا يكون شهادته عليها على وجه النقل (قوله ويثبت بسماع قسما) سابق ان طال الزمان وحلف المشهود ولا ريب وشهدا اثنان فلا يكتفى الواحد ولا الجراتان (قوله بمصريح الشاهد) اى صرح الشاهد به ليرى بسماع اى آخر ما ساق (قوله اى لاجدان جميع بين الامرين)

أي لا بد أن يتلفظ به ما معاً بان يقول لم أزل اسمع من الثقات وغيرهم هذا هو المتبادر إلا أن عجم شترقه عن ظاهره وقال المراء
 ان يعتمد على ذلك لأنه يصرح به وقوله لانهم قالوا أي فلا يكتفي بالسماع من العدول بل لابد من السماع من العدول وغيرهم
 فتقوله السماع من غير العدول أي مضموماً للسماع من العدول. وقوله لأن الكثرة الحاصلة بانضمام غير العدول للعدول وقوله
 ولكن الاشهر الخ المتبادر من مساقه الأول أن المعنى ان يكتفي بأحدهما في اللفظ أي بان يقول لم أزل اسمع من الثقات ولم أزل
 اسمع من غير الثقات وليس ذلك المتبادر مجرد بل مراده على ما قلنا سابقاً انه يكتفي بالاعتماد على أحدهما أما الثقات أي غيرهم
 وان لم يتلفظوا وبالحاصل انه اختلق في الترجيح قد حرج ان الرجاء لاكتشاف السماع من الثقات فقط او من غيرهم فقط
 وذكره لولأن الرابع أنه لا بد من الجمع بينهما ثم انه ليس المراد انه لا بد من ذكر ذلك في شهادتهم بل المراد انهم يعتمدون على ذلك
 كما يفهمه كلام المدونة عن ما لا حاصل مافي عجم وجعل الثاني القول بأنه لا بد من الجمع شعباً والحاصل انه ليس المراد بالجمع
 بينهما في اللفظ ولا ذكر أحدهما في اللفظ بل المراد الاعتقاد ما على السماع من الاسمين معاً ويكتفي بالسماع من أحدهما
 وهو الذي جعله عجم راجعاً على أحد قولين الثاني الرابع أنه لا بد من ماعواً أما الثاني فبعض ذلك وجعل الرابع الاكتفاء
 بأحدهما فقط أي من حيث الاعتقاد والذكر باللفظ ليس بشرط ثم يرد ان علم ذلك في كل ما هو أراجع والراجح كما يفهمه
 النقول أنه لا بد من التصريح باللفظ بان يقولوا سمعنا ماعواً فاشما من العدول وغيرهم فقد صرح المنطوق بأنه اذا لم يجمع بين
 الاسمين لم يصح وبه العمل كما فاد ذلك كما يحتمل تمت (قوله ولا تقل ٢٤٧) وجازت شهادة السماع بسماع ولا يكون في

الكلام الخ) ظاهره ان المعنى
 صحيح اقول وهو كذلك يجعل
 اليه سببية أي وجازت شهادة
 السماع أي جازاً اذا ما بسبب
 سماع ولو جعلت اليه للتعدي
 اسكان المعنى فاسد لأنه لا يركب
 فقط فان قلت ماذا كرهه من جعل
 اليه سببية صحيح ولينظر وجه
 الركة فيه قلت له ول وجه الركة

السماع قاله أبو الحسن شارح المدونة وغيره أي لان الكثرة مظنة الدفع قال المنطوق
 وبه العمل ونحوه لابن قنوج ولكن الاشهر أنه يكتفي بأحدهما وهو قول ابن القاسم
 قالوا يعني أو أو أومنع الخ لا يمنع الجمع واعلم ان شهادة السماع إنما جازت للضرورة على
 خلاف الأصل لان الأصل ان الانسان إنما يثبت بما تدركه حواسه فإله أو اسحق فتقوله
 وجازت أي الشهادة والباقي بسماع يعني عن أي وجازت الشهادة القائمة من سماع
 ولا تقل جازت شهادة السماع بسماع فلا يصحكون في الكلام ركة (ص) بحق الحائز
 متصرف طويلاً (ش) أي ويتصور سنة السماع بالملكان هو جائز مطلقاً لكنه كثر
 أشهر وليس المراد بالاطول هنا الطول الا في وهو عشرين سنة أو أربعون أو نحو ذلك

وان صح المعنى ما يتبادر من ظاهر المصنف من ان اليه التعدي فتمثل وكنت قد رثت سابقاً ان الركة من جهة الثقل الحاصل من
 تكرار اللفظ (قوله ان هو جائز مطلقاً) لا يعني ان هذا المصنف يرشد الى ان قوله طويلاً يرجع لقوله حائز فيكون مصرحاً
 بان مدة الحائز عشرة اشهر وقوله وليس المراد بالاطول هنا الطول الا في الخ أي لان الطول الا في المصنف بالشرع من سنة
 طول زمن السماع وهذا طول الحوز فلا تكرار صريح بذلك شب في شرحه تعالى العجم في شرحه بقوله وقوله أي المصنفان
 طال أي طال الزمن أي زمان السماع فلا يتكرر مع قوله طويلاً لان ذلك طول الحوز انتهى وبعبارة يجب مفسطه بقالة
 جعل له طويلاً راجعاً طويلاً طويلاً وهو كاربعة وعشرين سنة أو عشرين على ما قلنا والحاصل انه قصر قول المصنف
 ان طال الزمان بقوله ان طال الزمان للسماع أربعين سنة كما هو ظاهر المدونة وعشرون وهو لا ينافي القاسم اذا علمت ذلك
 فنقول ما قلناه عجم وتوجه شب من ان المراد بالاطول المفسر بعشرة اشهر طويلاً الحوز وقوله بعد ان طال الزمان أي زمن السماع
 كلام لا يظهر ككيفية تصوره ذلك فهم يفهم من كلام عجم فيما بعد ان العشرة اشهر ليست طرفاً للحوز فقط بل ليعم الحوز
 والتصريح أي يقول الامر الى ان العشرة الاشهر تصرف للتصرف وأما السماع فلا بد ان يطول كاربعة وعشرين سنة أو عشرين على
 اختلافه ويكون ساكناً في مدة الحوز كما أنه لا يحتاج لبيان ما فيه من طالع زمن السماع كاربعة وعشرين سنة أو العشرة
 وطال زمن التصرف عشرة اشهر صح شهادة تلك البيئة ثم بعد ذلك اعترض على المصنف اشتراط التصرف بأنه لم يثبت في
 بأنه لا بد من التصرف أي يقول الامر الى ان القول عليه في تلك الشهادة طويلاً مدة السماع فقط مع بقية الشروط

(قوله أي بالهدم والزرع الخ) الواو بمعنى أو أي الهدم أو الزرع أو نحوه (قوله الإسماع الخ) وهذا ما يمكن من شهدت له بينة الملك حائز المتنازع فيه والاقصت بينته على بينة السماع الناقلة لأنه لا يتزعم به من يدعات (قوله أن البينة في الملك) أي لأن واحدة شهدت على البيت والآخرى بالسماع فتقدم بينة القطع (قوله كأنهم تت) أي لأنه قال وقدمت بينة الملك على بينة الخوذة تسمى وأجيب بأن المراد قدمت بينة الملك على بينة الحائز أو في الطور ومعناه أن أحدهما شهدت بالملك والآخرى التي هي بينة السماع شهدت بأنه اشتراها ولا تدرى عن دليل قول المصنف الإسماع أي فثبت به ما بانها ملكه وأما شاهد وبأن اشتراها من شخص دليل الاستقناء فكلما تت ظاهر (قوله ووقف) لا يثبت أنه يعمل بشهادة السماع في مصرف الوقت وما يتعلق به قاله في تبصرة ٢٤٨ ابن فرحون وكذلك لا يلزم نسبية الواقف في شهادة السماع

(قوله وموت بعد) أي بالمدى بعد (قوله وليست الذات المشهود عليها) أي مشهورة وجواب إذا حذف والتقدير أي فإنه يجوز ويحل بها (قوله وظاهر ابن عرفة الخ) وبه أفنى حج أي فيكون المعلوم عليه (قوله ما شهدت بوقفه) أي فيكون التزعم به من يدل الحائز مختصا بالوقف فلا يناق ما قاله من أنه لا يزرع به من يدل الحائز المشاركة بقول المصنف فيما سبق لحائز والترك الاحتياط في الوقف (قوله فيما بعدم البلاد) أي كأربعين يوما كبرفة من تونس وجهل موضعه كبعد فيما يظهر (قوله) فأنما تكون الشهادة على البيت) أي فلا يبعد إلا البينة الشهادة بالبيت وأما الشهادة

فقد ذكر شروط الملك الخاصة ثم أنه ذكر الشروط العامة في شهادة السماع قوله لم تصرف أي بالهدم والزرع ونحوه وأخير ضرورة أي نصير فالأصل الملك وقوله لحائز لا يزرع بشهادة السماع من يدعات سواء أشهدت بملك أو وقف (ص) وقدمت بينة الملك (ش) يعني أن البينة التي شهدت بالملك بتأقدم على التي شهدت بالملك سماعا لأن تشهد بينة السماع أن الشيء المتنازع فيه اشتراه من جدا وأب هذا الذي شهد به بالملك بتأقدم حيث أنه على بينة البيت لأنه لا خلاف وهي مقسمة على المستعينة وليست معارضة واليه الإشارة بقوة (الإسماع) أنه اشتراه من كافي القائم أي اشترى الذات المتنازع فيها ولأهمهم للشراء بل الهبة ونحوها كذلك فعلموا فروا أن البينة تشهد بتأملك لأن أحدهما شهدت بالملك والآخرى شهدت بالخوذة كأنهم تت ومن تبعه (ص) ووقف وموت بعد (ش) عطف على ملك يعني إذا شهدت بينة السماع بان هذا الشيء وقف على الحائز أو على فلان وليست الذات المشهود عليها يبدأ أحداً لأنه لا يتزعم بشهادة السماع من يدعات ونحوه في الشارح وتت والبساطي ونحوه للضمي والتوضيح وظاهر ما لا ين عرفة كظاهر المؤلف أنه يتزعم بشهادة السماع ما شهدت بوقفه تفسير حائز من يد الحائز وكذا كلام أبي الحسن وابن يونس وكذلك شهادة السماع على الموت جائزة فيما يبعد من البلاد وقصر زمان السماع به وأما البلاد القريبة أو في بلد الموت فأنما تكون الشهادة على البيت ومثله لو طال زمن السماع به (ص) أن طال الزمان بالاربية وحلف وشهداثنان (ش) هذه شروط لشهادة السماع منها طول الزمان وأقله عشرون سنة فأقل من ذلك لا تكون الشهادة إلا على البيت لكن قد علمت أن هذا في غير الموت وأما الشهادة فيه بالسماع فيشترط في أقصر الزمان على المعقد ومتناهية الربية فلو شهداثنان فقام

بالسماع فلا تعتبر وقوله ومثله لو طال زمن السماع أي فلا بد من الشهادة على البيت ولا تكتفي بموت الشهادة مستتفة للسماع ثم أقول ما وجه تعين الشهادة على البيت مع أنه لم يظهر له مستند إلا السماع وإذا كان مستنداً إلى السماع فاذن يقال لا فرق بين المستند والمستند عليه فوجه تعين المستند فكان وجهه أن الطول مظنة القطع فأن لم يقدموا على القطع دل على تساهل في دعوى السماع (قوله أن طال الزمان الخ) هذه شروط رائدة على ما سبق من كون المشهود له حائزاً ومصرفاً فائدة أقله عشرة أشهر (قوله لشهادة السماع) أي لشهادة البينة المستندة في شهادتها للسماع لأن المشهود له هو السماع (قوله وأقله عشرون سنة) هذا لابن القاسم ابن رشدوه الجبل بقرينة ومقابلته أربعون سنة وهو ظاهر المدونة (تيسير) وهو الزوجين يثبت بينة السماع ولو لم تطل المدة (قوله فيشترط قصر الزمان على المعقد) ومقابلته قول ابن الحاجب ويجوز في شهادة السماع المقاني في الملك والوقف والموت للضمي وفيه بشرط طول الزمان يلازمة

(قوله وفيما هم غفير) أي جماعة كثيرون وقوله غفير من الغفر وهو الاستغفرهم لكونهم سارتون الأرض بخلاف القليل
فشانهم إذا جلسوا في موضع أن يكونوا مائة اثنين فلا يقع منهم ستة لارض (قوله إلا أن يكون على ذلك فاشيا) استثناء منقطع
لان ما تقدم لا يشمل (قوله وأليس في التيبيل) القليل على وزن فاعيل ٢٤٩ بلاتوا لاجتماع يكونون من ثلاثة تصاعدا

(قوله بعد المالح) هذا ما قابل
المشهور (قوله ولو شاهد سماع)
أي فعل في هذه المسئلة بينة
السماع من غير أن يسمع الشاهد
(قوله قولين من غير ترجيح) أي
فيكون ما تقدم في الظلم ما شأ
على قول وما مضى على قول فلا
اشكال (قوله ودعوى التغبيل)
بأن يكون غلب الذ كر على الأثني
بأن يكون رجل واحد وامرأة وعبر
عنه ما اثنان الموضوعة للذكرين
تقليبا (قوله كمنزل ورجل
المخ) وما جعل فيه بينة السماع
زيادة على المصنف البيع
والصدقة والرضاع والنسب
والولاء والقسمة والشيور ووث
النسب والولاء بذلك وقول
الشارح فيما عدا المواقف إشارة
لذلك (قوله من العزل) أي من
مسائل السماع لا بقيد كونه
عشرين (قوله بتعريض فلان)
أي بعين أم لا كمنزل سمع من
الثقات وغيرهم أنه يشرب الخمر
أو يهرج ولا يكون فاذن (قوله
ويطلقه القاضي عليه) لكن
تقدم في الظلم وردا المال بشهادة
سماع على الضرر وظاهره بغير
عين وصرح ابن عرفة وظاهر
المصنف أنه بين لعله الحلف

بوت رجل من بلد وفيما هم غفير من ذوي أثمانهم لم يعلموا إذا قيل شاهدتهم ما للتممة
الآن يكون علم ذلك فاشيا فيهم أو ليس في القليل أسن منهم ومنها أن يحلف المحكوم له
بشهادة السماع لأن شهادة السماع ضعيفة فقلب فيه الحلف ومنها أن يشهد بالسماع
اثنان ويكتفي بهما على المشهور عبد الله لا بد من أربعة قال ابن القاسم إن شهد شاهد
واحد على السماع لم يقض له بالمال وأن حلف لأن السماع نقل الشهادة ولا يكتفي في نقل
شهادة واحد على شهادة غيره ٨١ ويشكل على ما ذكرنا من قول المؤلف
وبينهم سماع شاهد أي ولو شاهد سماع كاذر من عبد السلام ولكن في الشا أن في رد
المال بشهادة الواحد بالسماع مع اليقين قولين من غير ترجيح ولما كانت شهادة السماع
لا مدخل للثلاث فيها عبر المؤلف بما هو خاص بعنى المصنف وهو اثنان ودعوى
التقلب لا يغني سماعة هنا (ص) كمنزل ورجل وكفر وسفه ونكاح وضدها وان
يخلع وضر فزوج ووبة ووصية وولاد فوجرة وابق وعدم وأسر وعق ولوث (ش)
يعنى وكذلك تجوز شهادة السماع في هذه الأما كن وهي عشرة من مسئلة فيما عدا
المواقف الثلاثة المقدمة منها العزل بأن يشهدوا أنهم لم يزلوا يبيعون سماعة فاشيا
من الثقات وغيرهم بمنزل القاضي القلان أو الوكيل القلان ومنها التعريض بأن
يشهدوا بالسماع القاسي بتعريض فلان ومنها الكثرة بأن يشهدوا بالسماع القاسي
بكفر فلان ومنها السعة بأن يشهدوا بالسماع القاسي بسفه فلان ومنها النكاح بأن
يشهدوا بالسماع القاسي بالنكاح بين الزوجين إذا أنكره أحدهما ومنها الضمائر
بأن يشهدوا بالسماع القاسي بقولية فلان أو بتعديله أو بإسلامه أو برسده أو بطلاق
زوجته ومنها الظلم بأن يشهدوا أن فلانا خلع زوجته فثبت الطلاق لدفع العوض
وكذلك البيع والنكاح يثبت العقد لدفع الثمن ولا تعد الصدقات ومنها ضمائر الزوجين
بأن يشهدوا بالسماع القاسي أن فلانا سر يزوجه بالإساقعة على من غير ذنب ويطلقها
القاضي عليه ومنها الهبة بأن يشهدوا بالسماع القاسي أن فلانا ربح كذا فلان
ومنها الوصية بأن يشهدوا أنهم لم يزلوا يبيعون أن فلانا خلع فلانا وصيا أو أن فلانا كان
في ولاية فلان يتولى النظار والاتفاق عليه بإبصاره إليه أو بتقديم فاضر عليه وان
لم يشهدوا أي بما لا يصح ولا القاضي المتقدم ولكن علم ذلك بالاستفاضة من أهل العدول
أو غيرهم فيصحب هذه الشهادة فتسببه ككاهن نص الكافي ومنها الولاية والحراية
والانقار لعدم سواء كان المثلث لعدم الدين أو الفرما ومنها الأسر ومنها العتق
ومنها اللوث بأن يقولوا سمعنا سماعة فاشيا أن فلانا نقل فلانا فاشهادة السماع لوث وهو

٢٢ شق ما هاتين شروطها (أقول) والظاهر المثل على ما تقدم لانه باير جمع اليه فيه (قوله
أو الفرما) انظر كيف يتأني أن الفرما يقتضون عدم مع أن غرضهم انما هو في أخذ حقهم ولا يكون مع دعوى عدم
والجواب أن ذلك يظهر فيما إذا ضمنه شخص

(قوله لانه أنسب بما قبله) اى لان الذى قبله العزل والجرح والكفر والسقم وهى مبعدة وكذا الطلاق بخلاف النكاح
فليس بمبعدة بل مدخل (قوله لاجل ما بعد من المبالغة) اى التى هى قوله وان يظلم فانه فى ضد النكاح الذى هو الطلاق
وبالغ عليه دفعها اليهم من عدم دخوله فى الطلاق لكونه يشبهه البسم والمصنف بل يصرح بالبسم وان كان حكمه كذلك
وهذا يكتفى فى التكنة (قوله ان افتقر اليه) ٢٥٠ هذا اذا نعت الشهادة وانظر لولم يطلب مع علمه باحتياجه الى ذلك هل

يحتاج بذلك ام لا ويحتاج ان
يحتاج بذلك قاله الزرقانى
وقوله ان افتقر اليه مكان
المشهد فيه جائزا او واجبا او
مستدوا فان كان مكروها كان
التحصيل مكروها وان كان حراما
كان حراما وظاهره موقوف على
سرمته فى مذهبه دون مذهب
غيره وبعض يقول استترز بقوله
ان افتقر اليه عن نحو تحمل
شهادة الرجسة (قوله ويتعين
بما يتعين به فرض العين) اى
ويتعين بشئ يتعين به فرض
العين (أقول) نرض العين متعين
من أصله فلا وجه لذلك فالاولى
ان يقول ويتعين الا بالبدن
قوله وفرض الكفاية يتعين
بالشروع فيه كما هو معلوم فى
صلاة الجنائز وهل الشروع فى
ذلك بان يشرع المشهود له فى قوله
اشهدوا على يمين الله كذا
لا قبل أو يجردوا بينهم ذلك
أو لضرورة يجلس ذلك (قوله
ويجوز للشاهد ان يفتنع على
التحصيل) اى اذا لم يكن فرض
عين ولكن الاولى تركه وقوله

ما يفيد كلام المواق وان مر ردق لانه ثابت بها اللوث كما هو ظاهر كلام المواق وحده
الشيخ **كريم الدين** على ظاهره فقال اللوث الطبخ المشار اليه بقوله فى باب الجراح
والقسامه سبب اقل الحر المسلم فى محل اللوث وصورتها ان يقولوا لم نزل نسمع من الثقات
وغيرهم ان فلانا قال دى عند فلان اتهمى ويحتاج لنقل يدل على ذلك ومنها النسب
والولادة فقوله كغزل الخ مشبه فى افادة السباع لا بيقيد الطول وانما فى بالكفاية جمع
ما بعد من قوله وضدها لم يصبها وانظر لم يقل بطلاق لانه أنسب بما قبله بدل قوله
ونكاح وانه لاجل ما بعده من المبالغة فانها فى ضد هالات من جملة الطلاق (ص)
والتحصيل ان افتقر اليه فرض كفاية (ش) يعنى ان تحمل الشهادة اذا افتقر اليه فرض
كفاية لاجل - فقط المال وغيره اذ لو تركه الجميع لضاءت الحقوق وقد علمت ان فرض
الكفاية يسهل بقط بتمام البعض به ويتعين بما يتعين به فرض العين كما اذا لم يحدد من يقيم
به غيره وفرض الكفاية يتعين بالشروع فيه ويجوز للشاهد ان يفتنع على التحصيل ولا
يجوز قوله ان يفتنع على أداء الشهادة فان افتنع كان ذلك حرجا فى حقه قال مالك فى قوله
نعمانى ولا باب الشهادة اذا ما دعى انما هو فى معنى الى أداء الشهادة بعد ان يشهدوا
فاما قبل ان يشهدوا فارجوا ان يكون فى حقه اذا كان ممن يشهد فان لم يوجد غيره
او نافع ان يسلط الحق ان لم يشهد عليه ان يجيب وظاهره قوله نرض كفاية ولو كان
فاسقا اذ قد يحسن حاله والمهزلة وقت الاداء واستترز بقوله ان افتقر اليه مما اذا لم يفتقر
اليه لم يكن فرض كفاية بل ولا يستحب كأن يقول اشهدوا على انى رأيت الهلال
والتحصيل لانه يطلق على الالتزام لانه التزم اداء ما علمه وفى عرف الشرع ما قاله ابن عرفة
بقوله علم ما يشهد به بسبب اختيارى فيضرح بقوله اختيارى ما علمه دون اختيارى كن
فرع منه صورت مطلق من غير اختيار فانه لا ينعى تحملا (ص) وتعين الاداء من
كبيرين وعلى ثالث ان لم يجتز بها (ش) تقدم ان التحصيل للشهادتين فرض كفاية وان
اداءهما فرض عين وهو انشاء لا غير يتعين على من تحملا ان يؤد بها اذا كان بين يمين
تحمل الشهادة فبين ادائها بريدان وظاهر **كلام المواق** ان التحكيم اربعة اقسام
وظاهر مقابلة الواقعة بقوله لا كسالة التمه من مادونهما يتعين الاداء منه وان زاد
على بردين والظاهر انه يكتفى فى الاداء بالاشارة المنهومة وقد عرف ابن عرفة الاداء بقوله

الاداء

الاداء اى اذا تعين فاداء ذلك فلا يحتاج لتلك المقابلة لان الحال

التحصيل (قوله كان يقول الخ) اى اذا لم يترتب على ذلك حكم شرعى كثبت شهر رمضان (قوله مطلق) بضم الميم ورفع الطاء
وتشديد اللام (قوله فانه لا يسمي تحملا) اى وان وجب عليه الاداء اذا توقف عليه (قوله وظاهر الخ) قال بعض النحويين
وهو خلاف ما يفيد كلام المواق أقول الظاهر قياسا على ما قبل فى غير هذا التحل انما قرب من البردين يعطى حكمهما
وما عداهما يلحق بالبعد

(قوله بتهادته) المراد الحق المشهود به وقوله بما البالتصوير اي صور اذ لا يخبر يحصل له العلم بعاشده (قوله لعدم عدالتها) اي اتقت العدالة من كل منهما وقوله فانه يتعين على الثالث اي ويختلف معه وقوله واغبر ذلك كعداوة على المشهود عليه او قرينة المشهود له وعبارة غيره واضعة ونصه وهو واجب عننا على من لم يرد على عدم ما يثبت به المشهود وكثافة على من قارعه عليه حاضرا كواحد من ثلاثة في الاموال والمعامل ان التعيين منوط بالشاهد الواحد (قوله اما ان لم يتبع) حاصله ان ما تقدم من المتبع اذا امتنع واما اذا لم يتبع فلا بأس ٢٥١ وقربح نت في ذلك وهو مقرض بان ظاهر

القول الاطلاق وانما وقع الامتناع في صورة سؤال وقع على طريق الاتساق (قوله ولم تكن له دابة وتعرض عليه المشي) مقهورة انه ان قوته على المشي تنزل منزلة الدابة اعلم ان المعلوم عليه ان القريب الذي يلزمه الاتيان لاداء الشهادة قسما من قريب جسد انقل فيه الثقة ومونة الركوب وهذا لا يضر الشاهد الركوب اي ركوب دابة المشهود له وان كان له دابة أو كل طاعه وغيره قريب جدا لا يكره فيه الثقة ومونة الركوب وهذا لا يضر شهادته ان ركوب دابة المشهود له وله دابة أو كل طاعه معتمد مصنون وقيل لا تبطل شهادته بذلك وهو ظاهر نقل ابن حبيب عن مطرف وأصمغ وان كان الشاهد لا يصدق في الثقة ولا على اكرار الدابة وهو من يتق عليه الاتيان واجلا لم تبطل شهادته وان اتفق له المشهود له أو أكثره دابة وان كان الشاهد من البعد بحيث لا يلزمه

الاداء عرفا اعلام الشاهد اذ كما يشهد به يحصل له العلم بما يشهد به قوله بتهادته يتعلق باعلام والبالتعدية وقوله بما يحصل له الخ بيان لما قبله من اعلام الشاهد اظا كره شهادته بشي يحصل له العلم بما يشهد به والضمير في قوله يتعين عوده على المسالك لم يشهد بالحق المألى كثر من اثنين فشهد عند القاضي منهم اثنان ولم يجتزأ به لعدم عدالة ما واغبر ذلك فانه يتعين على ثالث من الشهود ان يشهد فان لم يجتزأ به ايضا فانه يتعين على رابع وعلى خامس ان يثبت الحق (ص) وان امتنع فخرج الاركوبه لتعرض عليه وعدم دابته (ش) يعني الشاهد اذا كان على مسافة يزيد في فادون ذلك وتعين عليه الاداء فانه اذا امتنع بشي من المشهود له على ادائه شهادته يكون ذلك رشوة فادحق في عدالة لانه أخذ أجرا على أداء واجب عليه فهو بمنزلة من أخذ أجرا على الصلاة ولا يجوز اما ان لم يتبع ودفع له المشهود له شيئا من غير طلب أو لم تكن له دابة وتعرض عليه المشي الى محل أداء الشهادة فليس يخرج ويجوز له في الثانية ان يتنفع من المشهود له بدابة ركبها الى محل أداء الشهادة لانه حينئذ قد سقط عنه أداءها ولا يكون ذلك فادحا في شهادته واضافة الدابة لم يخرج له دابة قريبة فليس عليه استعانتها ووجود الصكر كالدابة وقوله الاركوبه ذهابا وايابا وتفرق بعضهم في حق الثقة (ص) لا كسافة القصر وله ان يتنفع منه بدابة وثقة (ش) يعني ان الشاهد اذا كان معتمدا بين أداء الشهادة مسافة القصر فانه لا يلزمه حينئذ ان يسير الى محل أداء الشهادة بل يزود بها عند القاضي الذي هو في يده ويكتب بها الى ذلك القاضي الذي على مسافة القصر ويجوز له ان يشهد حينئذ ان يتنفع من المشهود له بدابة ركبها الى محل أداء الشهادة وثقة له ولا يلزمه مد ذهابا وايابه من غير قصد لانه أخذ من شي لا يجب عليه (ص) وحلف بشهادة في طلاق وعق لانكاح فان تكلم بحس وان طال دين (ش) هذا راجع لقهرهم وقوله فيما يمتد وكل دعوى لا تثبت الا بعد اربعين مجردا فان لم تجزأ به بعضهم اتوا جسد فيه العجز وبعضه اتوا جسد في شهادة السببية والمعنى ان المراد اذا قامت شهادة على زوجها انه طلقها أو أعتقت امرأتين بذلك فانه يرضى على الزوج بين انه مطلق فان حلف ردت الشهادة وان تكلم فانه يحبس فان طال

الاتيان لاداء الشهادة وليس للقاضي من يشهد عنده بوضعه الذي هو به فلا يضر له كل طامام المشهود له وان كان له مال ولا ركوب دابته وان كان له دابة اتهمى المراد منه وقوله لا ركوبه ذهابا وايابا أي بنفسه أو برنه ولو لم يركب بل يتحمل الثقة فان شق عليه وأخذ أجره ومشي فيكون جرحه فيما يظهر وقوله وتفرق بعضهم بان يقول المراد ركوب الله في الراهب فقط (قوله بل يزود بها عند القاضي) ليس بالزوم حال مصنون ان كان الذم ودعوى ما تقتصر فيه الصلاة كما ذكر في نهض المثل ذلك يشهدون عندهم يا هم القاضي في ذلك البلادو يكتب بعاشده وايه عنده الى القاضي اتهمى

(قوله) وايضا لا ينعى بالنيكاح لا يلزمه) اي قد عيى مدعى امر استمعه لان عقد النكاح ينعى على عاقدين (قوله)
بجلاف الطلاق والعق) وايضا الاصل عدم النكاح فن ادعاء ادى خلاف الاصل بخلاف العلق والطلاق لان من
ادعاهما ادى الاصل لان الاصل في الناس ٢٥٣ الحرية وعدم العصمة (قوله فانه يحلف) فان تكلم السفيه حلف المدي

عليه لرده شهادة الشاهد وبأ
حسبه كسنة فانه يدين أي يحلف بيته وبين زوجته وكذلك العبد اذا أقام شاهدا على سببه
انه أعققه فان السيد يلزمه غير رد الشهادة فان تكلم حبس وان طال دين ومثله اذا أقام
شخص على آخر شاهدا انه قد قذقه فان المدي عليه يلزمه بين رد الشهادة فان تكلم
حبس وان طال دين بخلاف مالوا أقام احد الزوجين شاهدا واحدا انه زوج للآخر وهو
مشكوك فانه لا يمين على المذمم ومنه ما فان أقام شاهدا آخر على به والا فلا لان النكاح
اشهر منه لا يكاد ينفى على الاهل والحيوان فالخبر عن إقامة شاهدين به فريضة على كذب
مدعيه وايضا انه لو أقر بالنكاح لا يثبت ولا يدين بخلاف الطلاق والعق وقوله لا نكاح
اي في غير الطارئين واما فيه ما فتنه وجسه من مذممة النكاح منه ما بالشاهد لا يعبر
الدعوى (ص) وحلف عيى وسقيه مع شاهده (ش) يعني ان العبد ما ذنوبه في التجارة
أم لا اذا أقام شاهدا يمين على فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال ولا خلاف في ذلك فان
تكلم العبد عن اليمين فان كان ما ذنوبه حلف المدي عليه ويرى وان كان قبيحا ماذن له
حلف سببه واستحق وكذلك السفيه اذا ادعى على شخص يمين على فانه يحلف مع شاهده
فانه يحلف الا ان مع شاهده ويستحق المال لكن يقبضه الناظر عليه ثم ان ظاهر قوله
وحلف الخ انهم لا يدينان فلي هذا لا يشترط في الدعوى الحرية ولا الرد وهو كذلك
بل ولا البلوغ (ص) لاصي وأبوه وان اتفق (ش) يعني ان الصبي اذا أقام له شاهدا يمين
على ربه ومن وجه شرعي وأستحقه بوجه من الوجوه فانه لا يحلف مع شاهده لانه غير
مكلف واليمين من انصاب لا تميم وكذلك لا يحلف أبوه عنه مع الشاهد لان قاعدة المذهب
ان الانسان لا يحلف ليشق غيره ولو كان الاب يمين على الابن بحيث يكون ليمينه فائدة
وهو سقوط الثقة عنه فانه ابن وشده وهو المشهور والمعلوم من قول ابن القاسم وروايته
عن مالك وقيد الخلاف بما اذا لم يل الاب أو الوصي فيسه المعاملة فاما ما عليه احدهما
فامين عليه واجبة لانه ان لم يحلف غرم والواو من قوله وأبوه يعني أولا يعني مع وقوله
وان اتفق أي اتفقا فواجبا واما اتفقا فاطوعا فهو داخل في الاول (ص) وحلف المطلوب
ليترك يده وأجره ليحلف اذا بلغ (ش) تقدم ان الصبي لا يحلف مع شاهده فانه لا يحلف
المطلوب أي المدي عليه ويبقى الشيء المدي به يده وحوزا الى بلوغ الصبي ان كان معينا
وان كان دينيا يتيق في ذمته فاذا بلغ الصبي وحلف أخذته ان كان قاطنا وأقيمته ان كان
أجنبيا ان كان مثليا فان تكلم المطلوب عن اليمين أخذته الصبي ملكا اتفقا فانه ابن رشد
ولا يمين على الصبي اذا بلغ نقوله ليترك يده أي حوزا في ذمته اذا بلغ ولو بامر مساوي
لانه متعمد واذا حلف المطلوب فان الحياكم يكتب شهادته الشاهد ويصليها عنه

عليه لرده شهادة الشاهد وبأ
(قوله وهو المشهور) ومقابله
ان للاب ان يحلف وياخذ
والاصل انه اذا أقام له
شاهد يمين ورثه من أمه أو غيرها
فول للاب ان يحلف وياخذ
قولان والخلاف مقيد بما اذا
كان الاتفاق واجبا كما قال
الشارح بان يكون الابن فقيرا
وقوله من قول ابن القاسم أي
المشهور ومن أقوال ابن القاسم
ومن رواياته والمعلوم من أقواله
ورواياته (قوله وقيد الخلاف
الخ) وكذا القيد يجري في
السفيه فيقال وحلف السفيه
مع شاهده فليما يتول ولله
الذميمة عليه أي واما لولاها
وليه فانه الذي يحلف مع إقامة
الشاهد (قوله يعني أو) أي
وأو اذا دخلت في حيز النفي
يكون النفي متسببا على كل
احد من الاخرين (قوله فهو
أصل في الاول) أي ما قيل
للباقية (قوله ليترك يده) وله
نه وان كان الترك يده حوزا
للمصنف والقلة للقضاء
رضي المسئلة مع الشاهد
مالوا قام له شاهدان يمين فانه
شده ولا يترك يده المطلوب

يكن تؤخر عين القضاء بلوغ أي فمافيه عين قضاء مالوا كانت دعوى على غائب أو ميت لا حاضر وقام
في شاهدان فانه حلف به سببه ثم الحكم له به وان تكلم رد المني أخذته من قوله ليحلف اذا بلغ) وهل يحلف
اليت وقالة في المأثرة أو على عقبة الظن وهو قول مالك في كتاب ابن سميون

(قوله أو تفرغ حاله عن العدالة) فيه أن الشاهد إذا طرأ له انقضى بعد الاداء وقبل الحكم يكون فادخا والجواب أن هذه
محصنة لذلك أولا نه نزل فسقه بعد التحصيل منزلة فسقه بعد الحكم (قوله والاستحقاق) بالجرح عطف على الحلف وقوله
يشعرى أغنا فلتا شبيهة في الاستحقة أي الحلف لأنه يشعر به الكلام ٢٥٣ وهذا كله ما لم يكن الوارث يت مال أو

مجنونا أو مغمى عليه غير
محررى الافاقه والأذا يحلف
والمحلف المطلوب ويستحقه
عالم يكن حلفا ولا ولا كفى
بينه الأولى من غير اعانة لها
ولا حق لبيت المال ولا لغيره
وأما المني عليه والمجنون
المرجو كل الافاقه فان كلامهما
يُنظر ولا يحلف المطلوب (قوله
الآن يكون نكلا أولا) فان
مات الكبير النكلا أو لاني
حصته عن ابن ثم مات الصبي
ورثه ابن أخيه فانه يحلف
ويستحق حصته عنه فقط
ولا يجزى فيه القولان لأنه لم
يشكل قبل ذلك ولا يتوهم
رجوع حصته إليه بقوله كان
ينبغي الخ) والجواب عن ذلك
أنما قال المصنف والتتردد أي
إذا عيرت بالتردد فأنما هو لتردد
التأخير في النقل وليس المراد
أنه كلما ترد في النقل أعبر عنه
بتردد (قوله على الشهور)
ومقابلها في البيان يحلف ثانيا
(قوله وحلف المدعى عليه) أي
نكل عن الحلف وورد البين على
المدعى عليه (قوله لانه وان نكل
أولا الخ) فظاهر ولو كان حين
حلف المطلوب عالما بذلك الآخر

في حلفه ليحلف الصبي إذا بلغ صونا فليحلف مال الصبي وخوفا من موت الشاهد أو تفرغ
حاله عن العدالة قبل بلوغ الصبي فلو نكل الصبي بعد بلوغه عن البين فلا شيء له ولا يحلف
المطلوب ثانية نقوله وأما هل أي امرأه جاله أي إصبال التنازع والدعوى وما عليه
الآنصال في الخصومة لاجل أن يحلف إذا بلغ (ص) كوارثه قبله (ش) يعني أن
الصبي إذا مات قبل بلوغه فان وارثه يحلف الآن ويأخذ ذلك لأنه ماله فالتشبيه في
الحلف والاستحقة أي يشعر به الكلام لأن قوله فيحلف إذا بلغ معناه ويستحق لأنه إذا
حلف استحق فالضريح في وارثه للصبي وفي قبله يعود على البلوغ المفهوم من بلغ (ص)
الآن يكون نكلا أولا في حلقه قولان (ش) أي الآن يكون الوارث الذي مع العلم
تسكن أول لاعين البين حيث توجهت في نصيبه وصورتها ان تسمي شاعدا بغير لصغير
ولأخيه الكبير فينكل الكبير واستولى للصغير فحلف قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير
ففي حلف الكبير عن نصيب أخيه الصغير الذي ورثه منه لأنه أغنا نكل أولا عن حصته
ابن ونس وهو الذي يظهر ألا ترى أنه لو حلف أولا وأخذ حصته ثم انه ورث الصغير لم يأخذ
حصته إلا بيمين ثانية وعدم حلقه لأنه قد نكل أولا فلا ترجع عليه العين قولان قال
المأزني له متأخرين ولا نص فيه المقتضيين « (تشكيك) » كان ينبغي أن يقول تردد
على عاده انتهى (ص) وان نكل اكتفى بين المطلوب الأولى (ش) يعني أن الصبي
إذا بلغ ونكل عن البين أو نكل وارث الصبي إذا مات قبل بلوغه فانه يكتفى بين المطلوب
الأولى أي فلا تعاد عليه ثانية على الشهور وقوله وان نكل أي من استحق عند التأخير
وهو الصبي إذا بلغ ووارثه إذا مات قبل بلوغه (ص) وان حلف المطلوب ثم أي بأثر
فلا ضم وفي حلقه معه وتحلف المطلوب ان لم يحلف قولان (ش) يعني أن من ادعى حقا
ماليا أو أقام شاهدا ولم يحلف معه وحلف المدعى عليه ثم أي المدعى بشاهد آخر فانه لا يضم
إلى الأول لأن شهادة الأول بطلت به ~~ك~~ قول المدعى وحلف المدعى عليه لأن الحق
ثبت بالشاهد والعين وإذا بطلت شهادة الأول فهل يحلف المدعى مع هذا الشاهد الثاني
وهو قول غير ابن القاسم لأنه وان نكل أولا فقد يظهر له الآن ما يقدم به على البين أولا
يحلف وهو قول ابن القاسم في المبسوط لأنه لا يمكن أن لا فقه قد أسقط حقه وعلى القول
بأن الطالب يحلف مع الثاني لو نكل عن البين هل يحلف المطلوب لرده شهادة الشاهد
الثاني لأنه لم يستعد بيمينه الأولى سوى شهادة الشاهد الأول فيحلف ثانيا لرده شهادة
الشاهد الثاني وعلى هذا القول لو نكل المطلوب عن البين أخذ الطالب الحق بغير يمين
~~ك~~ عانى التوضيح أولا يحلف ثانيا ويسقط الحق لأن عينه قد تقدمت فلا تعاد عليه

وقد تقدم أنه إذا حلف الطالب المطلوب وله يمينه حاضرة أو كالجنة يعلمها لم تتمعه فهذا أيضا فانه جعل هذا على أنه لا يعلمه
أو كان بعد أن زيد من كالجنة زال الإشكال لأنه بعد من عبارة الشارح (قوله ولا يحلف وهو قول ابن القاسم) هذا
ضعيف والمقتد كلامه في الموازية (قوله قد أسقط حقه) وعلى هذا القول ولو أقام شاهدين

(قوله وهو قول ابن ميسر) بفتح السين (قوله ولا مذهبهم لقوله آخر) أي من حيث الانفراد بل ولو أقي باكثر من واحد المحكم كذلك من حيث انه لازم (قوله على يده) أي الواقف أو بنى غيره (قوله وعقبهم) أي قال طلبة بعده طلبة قوله وهو عقيم أي ثم عقيم بدليل قوله فبأسا في فأن ماتت في تعين مستحقة الخ أي أو تحذف مع معطوفها كما صرح به في المغني (قوله وأما من السلك) هذا عهدهم لأسيا في من قولنا في العبارة حذفوا والتقدير أو من كل واحد ^{واحد} يقال لا داعي لهذا التقدير وذلك لان الفقراء المتعذرا غناهم من السلك والبعض يمسر فكان التعذر حصل من كل البين وحصل التيسر من البعض يقال التميز حصل من الجميع وحصل التيسر من البعض قطعا وقوله بعد فاليين هاهنا مذكورة من جميع الفقراء فمقدمة ومتقدمة من بعضهم قطعا نعم يقال توجيه الحلف على البعض وإن أمكن لكن فيه الحلف ليسحق الغير لأنه لم ينعين لاحد منهم استحقاق اذ ليس ثم واحد الا يمكن صرفه لغيره ٢٥٤ (قوله أن تكوا كلهم) قال ابن عرفة لو نكل جميعهم نجأ بعدهم

وهو قول ابن ميسر ولا مذهبهم لقوله آخر على كلام ابن القاسم في المبسوط وهو مذهبهم على كلامه في الموازية وهو أنه أن في شاهدتين قضى لهما ما وقوله فلا مذهب وهذا لا يبرأ من قوله ولا يوجد ثانيا لان تلك لم يحلف فيها المطلوب (ص) وإن تعذر بين بعض كشاهد يوقف على يده وعقبهم أي وعلى الفقراء سلك والاعقب (ش) يعني أن الذين أمانا أن تعذر من البعض وأمان السلك فمثال الاول ان يثبته شاهد واحد على زيد أنه وقف داره على أولاده وأولاد أولاده وذريته وعقبه فاليين متعذرة من العقب وميسرة من البين الموجودين والمحكم أن البعض الموجود يحلف مع الشاهد ويثبت الوقف وإن نكل بطل الوقف لكن أن تكوا كلهم لم يثبت لو أحد حق وإن نكل البعض ثبت نهي من سلك ومثل الشاهد المرأمان ومثال الثاني أن يثبته شاهد واحد على زيد أنه وقف داره مثلاً على الفقراء فاليين هاتمتعذر من جميع الفقراء والمحكم أن الشهود عليه يحلف لردها شاهد الشاهد ويعرأمن الوقف فان نكل ثبت الوقف وقوله وإن تعذر بين بعض أي أو نكل فهنا حذف أو وما عطف وقوله كشاهد الخ مثال لذلك وهو وقوله وعلى الفقراء مثال لله قدر وقاعل حلف يرجع لمن يضاطب بالعين وهو البعض الموجود من العقب والذي عليه الفقراء بالوقف ثم فرغ على الاول قوله فان مات الخ بعد أن فرغ على الثاني والاعقب فذلك صنعة اللب والنشر المشوش وقرينة امتناع رجوع والاعقب للاول عدم صحة المعنى أولزم الوقف في التوقيع لأنه إذا لم يكن سلك بطل الحبس ولا يستحقه البطل الاول ولا الثاني وما قرأه كلام المواقف فهو الشارح وهو المواب (ص) فان ماتت في تعين مستحقة من بقية الاوين والبطل

البطل الثاني فن قال أحد البطل الثاني كأخذ الاوث من أياهم لم يكنوا في الحلف ابطلان صحةهم بشكول أياهم وعلى الطريقة الأخرى وهي أن أخذهم انما هو بعقد الحبس يمكنون من البين ولم يضرهم فكول أياهم وهو الاظهر انتهى (قوله لم يثبت لو أحد حق) أي وبطل الوقف إن حلف المدعي عليه (قوله عدم صحة المعنى) أي لانه لا يرجع بعد النكول حسبما يرجع ملكا للمعش ودعليه لا يرجع حسبما وقوله أو لزوم العبث ظاهر العبارة ولا يلزم عليه عدم صحة المعنى بل المعنى صحيح ولكن يلزم العبث في التفرع أي تعقب الكلام بما لا يناسب

مع صحة المعنى مع أن المعنى فاسد قطعا فالاول حذف ذلك (قوله وهو المواب) لا يخفى أن حصل ما قاله الثاني انتهى وقع النكول في الاول من البعض الموجود بطل الوقف من غير البين على المدعي عليه والذي ارتضاه عجب خلافة وهو أنه إذا نكل البعض الموجود فلا بد من رد العين على المدعي عليه فان نكل يصح الوقف وإن حلف بطل فقوله المصنف حلف راجع لبعض الموجود في المسئلة الاولى وللمدعي عليه في المسئلتين لكن في الاولى بعد نكول البعض الموجود في الثانية أشد اعتلايكون حينئذ من قبيل اللب والتعذر المشوش وحاصل المصنف حينئذ أن قول المصنف فان مات مفرغ على الاول ولا كلام وقوله والاعقب مسرور على النكول في المسئلتين أي نكول المدعي عليه لكن في الاولى بعد رد العين عليه وفي الثانية بعد توجهها ابتداء واعلم أن خلاف الصواب ما قاله ابن غازي فانه جعل فاعل حلف ضهير المشهود عليه أي حلف المشهود عليه لتعذر البين من المشهود له كذا وبعضا فان نكل ثبت الحبس في الفرعين لكن يلزم على ما قاله أن يكون قول

المصنف فان مات تفر يصالح غيرة كور وذلك اذا نكل المشهود عليه فانه يكون حسنا على النكل ولا يخص به بعض دون بعض وأقول ايضا يلزم على ما قاله ابن غازي أن لا يطالب البعض الموجود بالخلف لان قول المصنف حلف جواب ان مع ان خلف المدي على في الاول انما يكون بعد نكول البعض الموجود (قوله ثمان) ظاهر العبارة اتحاد الحالفين أو تعدد بل يوجب الاتنا على وسيما في ما يحلفه فلما نسب لياني له ان يقول فان مات الحالف أي جنسه الصادق يموت بعض الحالفين وبقاء البعض الآخر وهذا أحد تقريرين وسيأتي بيان ذلك (قوله لانه يضر هنا) أي لانه يقتضي انه على الاول لا يستحق كل البقية بل بعض البقية ويقتضي انه على الثاني لا يستحق كل البطن الثاني بل بعضهم وليس كذلك في الامر من مما ههنا ذوجه الاعتراض وحاصله ان الاعتراض يتوجه على المصنف بالنظر للمبتدأ من كلامه من أنه تابعية وبوجهها غاية اندفع ذلك الاعتراض (قوله لان أصل الوقت بشاهد واحد لا بشاهدين) ٢٥٥ وقد تقدم ان المعقدان الوقت يثبت بشاهد واحد وعين (قوله فهذا الخالف

الثاني تردد (ش) يعني ان من أقام شاهدا على وقفية دار مثلا على جماعة وعقبهم بطننا بعد بطن وحالف معه ونكل السابق من أهل طبقته ثم مات فهل يرجع نصيبه إلى اخوته من أهل طبقته لان نكولهم عن الحلف على نصيبهم لا يمنع من استحقاق نصيب الخالف الميت كما مر في تأخير المصنف اذ نكل أخوه الكبير ثم مات الصغير قبل بلوغه وألا يرجع إلا إلى البطن الثاني لانه لان حق بقية البطن الاول يشكولهم وأهل البطن الثاني انما يتلقونه عن جدهم المحبس فقوله مستقيمة أي مستحق نصيب الخالف الذي مات المشهود من السابق وقوله مستقيمة الاضافة جنسية ومن ياتية لتبعية لأنه يضر هنا أي جنس مستقيمة الذي هو بقية الاولين أو البطن الثاني فلا اعتراض وقوله وأهل البطن الثاني معطوف على بقية وكل من استحق لا بد من بيانه لان أصل الوقت يشاهد واحد وسدونهما ممكن من البين بعد ما نكل عنها وسأفي ولا يمكن منهما ان نكل فز تقدم لأن يكون نكل أولا في حلقه قولان فهذا الخالف له رماذ كراهه من أن بقية الاولين يستحقونه بعد الخلف ظاهر في النكال على ما فيه وأما من حلف فقيه قولان هل يحلف ثانيا أو لا وعلى القول بأنه يستحقه أهل البطن الثاني فعند الحلف ينبغي أن يحلف غير ولد الميت لانه باخذ بالوراثة (ص) ولم يشهد على حاكم قال ثبت عندى الأباشهد (ش) يعني ان الخناصكم اذا قال ثبت عندى لفلان على فلان كذا أو في أمر عام فانه لا يشهد على قوله حتى يقول اشهد وأعلى حكوى ويغنى أن يكون مثل ثبت عندى ما اذا سمعه يقول حكمت بكذا في الطلاق فلا يشهد عليه الأباشهد وقوله الأباشهد أي

له) أما الاول فظاهر وأما الثاني فمن حيث القطع بدون ذكر قولين وأجيب عن ذلك بان ما هنا الحق الذي حلف عليه ثانيا غير الحق الذي نكل عنه أولا بخلاف ما في هذه الاماكن المذكورة اذ الذى أراد ان يحلف عليه ثانيا غير الذى نكل عنه أولا (قوله ظاهر في النكال على ما فيه) أي من البعث المذكور (قوله هل يحلف ثانيا أو لا) فالحلف بناء على ان الاشد من الحد بطريق الحبس وعدجه بناء على كذا روايته هكذا المتاسب على ما قاله بعض شيوخنا خلافا لما عيب من العكس فتأمل ثم انك خبر بان ظاهر عبارة الشارح ان التنا كائن على القول الاول يستحقون مع بقية الخالفين الذين لم يتعلق بهم يموت وهو أحد تقريرين والتقرير الثاني انه لو بقي بعض من الحالفين أو لا فقام بمقتضونه ولا شيء لمن نكل مع من حلف انما خلا ذلك ان اذا مات كل الحالفين أقول والاقول هو الظاهر (تفسيره) ما ذكره المصنف هنا معارض لما ذكره المصنف آخر الهبة ان الصدقة على غير المعين ومثلها الحبس لا يقتضي به ان توجه البين فرع القضاء فاذ ذكره هنا موافق لظاهر الروايات من عدم حلف المدي على أى في مسئلة التفرع اعلمهم معين طالب (قوله وعلى القول بأنه يستحقه أهل البطن الثاني) أي بهذا القول هو المعقد (قوله ولم يشهد) شروع في نقل الشهادة ويدأرك الشهادة على حكم القاضي شبهة لانه يكون انقل لحدكم فقال ولم يشهد على حاكم الخ (قوله اشهد وأعلى حكوى) أي لان قوله ثبت عندى حكم (قوله في الطلاق) أي مثلا وقوله فلا يثبت دعه عليه الأباشهد أي بان يقول اشهد وأعلى حكوى فلو حضر التثبت ولم يشهد فلا يثبت له هذا الذى حضر عنده كافى شب وكفى لك حاله ثم ان ما ذكره المؤلف موافق لما ذكره في حيث الادام من قوله واذا كان أشهد ههنا ما فيه حكمه أنه اذا لم يشهد ههنا وجب

قوله ما فيه حكمي فانهم الا يشهدان وهو كذلك عند اشبه ولكن قول ابن القاسم وابن المساجشون خلافة فانهم ما يشهدان حيث سمعاه يقول ما فيه حكمي وان لم يشهداه انتهى وقوله ويكون حكماى بجملة الشهادة وقوله فلا يثبت خبر بهما أى بل ذلك تعديل وظاهره مطلقا (قوله كاشه الخ) ههنا مثال لذوق معطوف على حاكمى أو شاهد يشهد بشهادة الأبا شهدا وما هو بمنزلة قوله كاشه على شهادة على مثال لا شاهد وقوله أو آية يؤيد بها ما كان بمنزلة (قوله لقاض) متعلق بقوله اخبار الشاهد يدل عليه قوله بعد ويخرج الاخبار بذلك الغير قاض واللام زائدة لتقوية العامل ثم وجدت بما يقوى ذلك (قوله لاعلى وجه الشهادة الخ) أى احتج بها إذا أخبر بذلك القاضى بأنه سمع عا ريد كشهاده عنده ولكن اخبار زيد القاضى ليس على وجه الشهادة فلا يكون ذلك نقلا لقوله لاعلى وجه الشهادة مرتبطة بقوله إذا أخبر كما هو المتبادر وقوله أو أطلق الشاهد أى فى قوله اخبار الشاهد على من يحمل أى لاعلى من أذى الآن هذا المعنى لا يناسب ما قبله كما تبين فتأمل (قوله أخبر عن الذى سمعه بكشهاده عنده) أى لاعد القاضى أى تحمله وهو المتبادر أى بان سمع زيد يقول شاهد على عمرو وكذا أو شاهد على شهادى غير جمع لقول المصنف كاشه على شهادى ويحتمل أن يصور بها أذى الشهادة عند القاضى وكان ذلك بحضوره غير جمع لقول ٢٥٦ المصنف أو رأيتهم أو يكون معنى قوله شهادة عنده أى أدانوا الأولى

قصره على الأول غير جمع لقول المصنف كاشه على شهادى ويقول ولو تسلسل فيدخل نقل النقل فى هذا (قوله والضمر المضاف إليه يعود على الشاهد) لا يثبت أن المصنف على هذا أو اخبار الشاهد عن سمعاه الاخبار لا يثبت أن هذا يعود بما إذا سمع اخبار الشاهد للقاضى غير جمع لقول المصنف أو رأيتهم فلا يكون ذلك نقل نقل وهو الظاهر والمتبادر ونقل

ويكون حكما وقائده أنه يكون تعدى للشاهدين فلا يقبل خبر بهما (ص) كاشه على شهادى أو آية يؤيد بها (ش) هذا شروع فى الكلام على شهادة النقل وعرفه ابن عرفة بقوله النقل عرفا اخبار الشاهد عن سمعاه شهادة غيره أو سمعاه إياه لقاض فيدخل نقل النقل ويخرج الاخبار بذلك الغير قاض انتهى قوله الشاهد أخرج به من ليس بشاهد إذا أخبر بسماع لاعلى وجه الشهادة أو أطلق الشاهد على من يحمل الشهادة قوله عن سمعاه شهادة غيره معناه أنه أخبر عن الذى سمعه بكشهاده عنده وعن سمعاه متعلق بأخبار والضمر عائذ على الشاهد وشهادة تقول لسمعاه وقوله أو سمعاه إياه عطف على السماع والضمر المضاف إليه يعود على الشاهد وإياه عائذ على الاخبار وز كشهاده الزيادة لدخول نقل النقل ونسخة إياه بالضمر سمعاه يعود على غيره فى قوله شهادة غيره وضمر إياه يعود على الشهادة وأدخل بها أيضا نقل النقل وقوله كاشه على شهادى ولو تسلسل ولا يطلب بتأريخ النقل وقوله أو رأيتهم

النقل دخل فى الأول ويصور بها إذا سمع الاخبار الغير قاض كما إذا سمع زيد عمرا يقول أنا سمعت قالدا يؤيد بها يقول أنا شاهد بكذا فإلا فى الشاهد على شهادى وأنت تاريد تشهد على شهادى فهذه نقل زوى من أنفراد قول المصنف الشهادة على شهادى فنقول الشارح وز كشهاده الزيادة لدخول نقل النقل بصور به مضمع أن نقل النقل دخل بالعرف الأول كما قال فلا حاجة لهذه الزيادة بل سمعاه الاخبار عند غير القاضى لا يثبت منه نقل النقل بان يقول أنا سمعت زيد يصح فلا أنا شاهد على فلان بكذا فلان أو شاهد على شهادى فهذه نقل فقط لا نقل نقل وقوله يعود على الغير لا يثبت أن المعنى حينئذ أو اخبار الشاهد عن سمعاه الغير الشهادة أى أدانها أى اخبار الشاهد أى كزيد يصح للقاضى اخبارنا شاهد عن سمعاه عمرو الشهادة عند القاضى أى أدانها أى بان يكون سمع عمرو شاهد يؤيد الشهادة عند القاضى فيصير زيد الشاهد عند القاضى بذلك حاله كون عمرو يقول زيد شاهد على شهادى فزيد ناقل عن عمرو وعمرو ناقل عن خالد فكان خالد يقول لعمرو شاهد على شهادى بالقوة وعمرو يقول زيد شاهد على شهادى بالفعل فقد نقل زيد للقاضى عن عمرو وعمرو ناقل عن خالد ويحتمل ما هو أعم من الاداء العمل أما الاداء فقد علمته وأما العمل فلان يصح زيد القاضى اخبارنا شاهد عن سمعاه عمرو وشاهد من خالد فإلا أى بان يصح خالد عمرا بسماعه بسماعه فلا حاجة لزيد شاهد على شهادى ويصح عمرو زيد بذلك فإلا شاهد على شهادى فظهر من ذلك أنه نقل نقل الذى يظهر أن ابن عرفة أشار إلى الأمرين اللذين أشار إليهما المصنف بقوله كاشه على شهادى أو آية يؤيد بها

فقله او من سمعه الاخبار اى لقاض وتراجع لقول المصنف او آه يؤيدها وقوله او من سمعه شهادة غيره راجع لقول المصنف كانه على شهادته اى يجمع زديهم ايد كرهاده عنده اى لا عند القاضي فاقاله الشاهد على شهادته كان ذلك ان كرهاده عنده مباشرة او بواسطة فيد نقل النقل الطرف الاول كاهو المفهوم من المصنف اى لانه لا يفهم من المصنف نقل النقل الا في الطرف الاول الذي هو قوله كانه على شهادته اى ولو تسلسل ثم التخيير بان يمكن ترجيح نسخة ايهما نسخة ايا وراى ان شهادة اداؤه يرجع الضمير للشاهد وترجع الضمير لغيره خروج عن الظاهر ٢٥٧ (قوله وهى مانوق البريدى) هذا بين الالتفات الى ذلك دون مفهوم قول

المصنف لا كسافة القصر (قوله وقيل وبسقط الخ) كلام هذا الشارح ككلام بهرام يفسد ضعف قول المصنف ولا يكتفى في الحدود الثلاثة الايام ولكن كلام المواقى بقصد اعطاء ما على عليه المصنف (قوله ولم يطرأ فسق) معطوف من حيث معناه على غاب الاصل اى دوى على حاله (قوله بخلافه) اى طريقه جن فقهو على حذف مضاف ولم يقل لاجن مع كونه اخمرا لان لا نه طيف بعد النقي (قوله اى هذا وقينه وبين المشهود عليه) وأما ما حصل عداوة بين الشاهد الاصل ومن نقل عنه فانه لا يضر لانه ليس شاهد عليه (قوله قبل اداء الشهادة) لا يكتفى ان هذا يتناقض سائيا فمن ان قوله قبل الحكم راجع للمسائل الثلاثة وهما تقريران وحاصل ما فى ذلك ان الصور ثلاث وذلك اما ان يطرأ واحصن الثلاثة بعد التصل أو بعد الاداء أو بعد

بؤديه انما لم يطرأ على الشهادة لان سمعه لاداء الشهادة عند القاضي ينزل منزلة قوله الشاهد على شهادته (ص) ان غاب الاصل وهو وجب لكان لا يلزم الاداء منه (ش) يشعير به الى ان شرط جواز النقل ان يشعير بحضوره وشاهد الاصل أو يتعسر حيث كان رجلا فالحاضر القادر على الاداء لا يجوز النقل عنه واما ان كان الاصل امرأة فانه يجوز النقل عنها مع حضورها للضرر وقت لا يشترط غيابها كالرجل والفتية التى يسوغ النقل عنها هى مانوق البريدى فقله يمكن متعلق بغيب اى غاب عن مكان لا يلزم الشاهد الاداء منه وهو مانوق البريدى سواء كان الشئ المشهود فيه مالا او حدا وقيل يشترط في صحة النقل في الحدود ان يكون الشاهد الاصل غائبا غيبة بعيدة فوق الثلاثة الايام واليه أشار بقوله (ولا يكتفى في الحدود الثلاثة الايام او مات أو مرض) معطوف على غاب اى وكذلك يصح النقل اذا كان الاصل قد مات أو كان مريضا مرضا شديدا يتعسر معه الحضور الى محل اداء الشهادة (ص) ولم يطرأ فسق أو عداوة بخلاف جن (ش) يعنى ان شرط صحة النقل ايضا ان لا يطرأ على الشاهد الاصل فسق أو عداوة عنه وبين المشهود عليه قبل اداء الشهادة فلو زال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه بالسماع الاول أو حتى يأتى به ثانيا فانه خلاف بخلاف ما لو طرأ جنون على شاهد الاصل فانه لا يقدم فى النقل عنه ولم يكتب المؤثر بالمرض عن الجن مع انه مشبه به لانه لما كان مانعا من قبول الشهادة بخلاف المرض وبما يتوهم منع النقل عن حصوله (ص) ولم يكن به أصل له قبل الحكم (ش) يعنى ومن شرط صحة النقل ايضا ان لا يكذب الاصل فرعه قبل الحكم بشهادة النقل لان تكذيبه قبل الحكم رجوع عن الشهادة فوشك الاصل مع من يزم الفروع بمنزلة الانكار وقوله قبل الحكم راجع للمسائل الثلاث وصرح اذ قبل الحكم بشهادة النقل (ص) والاضى بالاخر (ش) اى والابان كذب الاصل فرعه بعد الحكم فانه يحضى ولا فاعدا على المشهود لانه لا يقطع بكنهه من والحكم صدر عن اجماع فلا ينعى وشبهه اذ اطرأ فسق أو عداوة بعد الحكم (ص) ونقل عن كل اثنان ليس أحدهما أصلا وفي الزنا ربعة عن كل (ش) يعنى ان شرط النقل

٢٢ شئ سا الحكم فان طرأ هذا الحكم فلا ضرر في الثلاثة وان طرأ واحد بعد الاداء واثان واحد بعد الاداء وقبل الحكم فاحد لقولين يقول يطلان الشهادة في ذلك وهو ما اشار به بقوله قبل الحكم راجع للمسائل الثلاث والثاني وهو المعتد ان قوله قبل الحكم راجع للاخراعى التأكيد وبما فسق والعداوة فطرأ وهما بعد الاداء وقبل الحكم لا يضر وهو ما اشار به بقوله قبل اداء الشهادة (قوله مع انه مشبه به) أن مع ان الجن مشبه بالمرض له شبهة من أشبهه واليه يجمع اللام (قوله شك الاصل) وأول النقل اى فى المشهود عليه أو فى المشهود به وكذلك لو شك هل أو دعه الشهادة أولا (قوله ونقل عن كل اثنان) أى ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان لا يفهم من قوله كل واحد اثنان انه لا يبد

من أربعة يقولون عن الاثنين في غير الزنا بل اثبات يكفيان في النقل عن اثنين لكن يابسان لكل شخص من الاثنين ويضعان
 يشهد على كل واحد اثنتان كما أفصح به بعض الشراح وقوله وفي الزنا ومدة نقل الأربعة في الزنا ان توجه الأربعة لكل
 واحد من الشهود الأصلية ويقولون عنهم وحدق عليه انه نقل عن كل واحد أربعة ولو كانت الأربعة واحدة وفي الزنا اذا
 نقل اثنان عن واحد ونقل عن الثاني واحد من الاثنين المذكورين رأخون غيرهما فان النقل صحيح وفيه ابرام ما يوافق
 وفي المواقف لا يجوز له ان ترك أحد ٥٨ الناقلين التمس اذ مع من نقل عنه أو لا من الاخرية وقوله وفي الزنا مطوف

في غير الزنا يدل ما بعده ان ينقل عن كل واحد من شهود الاصل اثنان ليس أحدهما من
 شهود الاصل لانه اذا كان أحدهما من شهود الاصل صار الحاق كائنه انما كانت بشاهد
 واحد واصل وفي الزنا ان ينقل عن كل واحد من الأربعة أربعة شهود فلو منهم ثلاثة عن
 ثلاثة وواحد عن الأربعة لستم الحكم اذ الرابع يشهد على شهادته اثنان ولا يدل ان يقول
 شهود الزنا ان ينقل عنهم أشبهوا عننا انما يشاهدان في وهو كالردي في المحكمة
 ولا يجب التفرقة في الناقل بخلاف الاصل وقوله (أو من كل اثنين اثنان) معطوف على
 قوله من كل الخ أي أو أربعة عن كل اثنين اثنان منهم وأخرى عن كل واحد اثنان وأما
 اذا نقل اثنان عن ثلاثة واثنان عن واحد فقال في التوضيح ان هذه الصورة لا تدخل
 على المشهور وتدخل على قول ابن الماجشون اه وتأمل وجهها قال واغفل تدخل
 على المشهور لانه اشترط أن يكون عن كل اثنين اثنان اه أي عند المؤلف المشهور
 أن يشهد اثنان على ثلاثة بخلاف قول ابن الماجشون فانه يكفي عند ذلك وبعبارة أخرى
 ما نعت خلواي لا يتخلو الحال عن هذا أو من هذا فصير العنادين معاً حقيقة ما تخرج صورة
 التوضيح لا ما نعت مع لانه يصدق بها (ص) ولفظ نقل باصل وجاز ترك كسبة ناقل أصله
 (ش) يريد انه يجوز تلافيف الناقل مع شهود الاصل فاذا شهد اثنان بأربعة بالزنا ونقل
 اثنان عن اثنين في الشهادة كذلك لو شهد ثلاثة لرؤية اثنان فسدل عن واحد في
 الشهادة على المشهور ويجوز الرجل ان يزكر جلا ولا ينقل عنه شهادته بخلاف تركية
 أحد الشاهدين لصاحبه فانه لا يجوز والاضافة ليست للتعقيب بل أخرى غير ثم ظاهر
 ان المتركة كسبة وقعت بعد النقل وهو صحيح وكأتم لم يظروا لالتمه في ترويح نقله لانه
 خفف فيها ما لا يخفف في الشهادة الأصلية وعكس كلام المؤلف لا يجوز لان التهمة في
 هذه أقوى منها فيما قبلها (ص) ونقل امرأتين مع رجل في باب شهادتهن (ش) أي وراز
 نقل امرأتين مع رجل ناقل عن رجل أو امرأتين الأموال أو ما يؤول اليها أو كالولادة
 والاسم لا لعيب الفرج اما نقل النساء مع رجل فانه لا يجوز أصلاً فالمراد باب
 شهادتهن ما قبل شهادتهن فيه استقلاً لا ومعين أو مع رجل اما لا يجوز في شهادتهن
 فيه كالمطلق والعق ونحوهما فلا يجوز نقلهن فيه انفراد أو كن مع رجل (ص) وان

على مقدار ما ينقل عن كل اثنان
 فيما عدا الزنا وفي الزنا أربعة فقد
 عطف معمولين على معمولين
 لعامل واحد (قوله اذ الرابع لم
 يشهد على شهادته اثنان) قضيته
 انه لو شهد على ثلاثة أربعة وعلى
 واحد اثنان انه يكفي لكن قضية
 كونها مانعة متلوعى كلامه انه
 لا يكفي وقوله وأخرى عن كل
 واحد اثنان قضية كونها مانعة
 خلوا ذلك لا يجوز لان يقال اذا
 مفهوم بالاولى قوله معطوف
 على قوله من كل) فيه تسامح بل
 قوله اثنان معطوف على قوله
 أربعة والتقدير وفي الزنا اما
 أربعة عن كل واحد اثنان عن
 كل اثنين (قوله وتامل
 وجهها) أي وجهه جوازها
 ولعله لان المدا على ان ينقل
 عن كل واحد اثنان وأربعة منها
 ولعل وجه المنع ان الاثنين الذين
 معاً من الواحد ينزلان منزلة وهو
 على تقدير لو أدى مع الاثنين
 الناقلين عن الثلاث لما تمت لعدم
 وجود الأربعة (قوله فخير

العنادين ما حقيقياً) التوزيع لا يناسب ما قبله أي لا يتخلو الحال عن هذا أو هذا اما ان يشهد عن كل واحد
 أربعة أو ثمة عن كل اثنين اثنان في خلاص ذلك لا يصح النقل فيهما اذ الزنا (قوله باصل) الباب يعني أي مع أصل
 وقوله والاضافة أي اضافة أصل وقوله بل أخرى غيره أي فيوزان ترك واحد من الشهود دفع الذي نقل عنه بالاولى (قوله
 ناقل عن رجل) أي فالمرأان والرجل ناقلان عن الرجل وقوله وأما في الخ فاذا شهد امرأتان في مال أي مع العين وأريد
 النقل عنهما فينقل عن كل امرأتين ما يرجل وإما ان ناقلين في هذه المرأة ثم يتلان عن المرأة الأخرى

(قوله ولو لم يسمد) يحتمل أن يكون فعلا ناقباً أو مصدراً خبر الشك المحذوف ويجوز أن يكون مفعولاً مقدر (قوله لا رجوع لهم) أي وحسنه ذلك يكون معطوفاً على معنى ما تقدم أي واعتبر التثبت لا رجوعهم أي بعد الحكم والاستيفاء كما هو مقتضى ما شرعنا وكذا قبل الاستيفاء وبعد الحكم في المال فلا ينقض اتفاقاً وكذا في الدم على أحد قولي ابن القاسم وهو المشهور فيستوفي (قوله والمعنى ان الشاهدين) هذا أصل المصنف على ما قال وبشكل قوله بعد ما لرجوعنا تقسم القول المصنف لا رجوعهم (قوله لا اعتراضهم ما شهد الخ) هذا ظاهر في سقوط الاول ٢٥٩ وأما الثانية فلا اعتراضاً ما بعد عدم التماس

فالا وبعنا بل هو هذا سقطنا لا رجوعهم وغرماً ما لا يرد به ولو لم يسمد (ش) هذا افتتاح باب رجوع الشهود عن الشهادة فكيف عليه أن يؤخر عن قوله لا رجوعهم بأن يقول لا رجوعهم كفواهم وبعنا بل هو هذا يقول قوة سقطنا والمعنى ان الشاهدين إذا شهدا بصدق على شخص عند القاضي ثم قال بعد الشهادة وقبل الحكم بهما وبعنا بل الحق انهما على هذا الشخص لا يخرج غير الاول فان الشهادة الاولى والثانية تسقط لا اعتراضاً ما انهما ما شهدا على الوهم والشك وأما لرجوعنا عن شهادتهما بعد الحكم فان الحكم لا ينقض سواء كان الحكم بحال أو بنقض وسواء تعدد الزور أو لا قال ابن القاسم اذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فانما يضمنان قيمة المعتق وفي الطلاق ان يدخل بالزوجة فلا شيء علم ما وان لم يدخل ضمننا نصف الصداق الزوج ويضمنان الدين ويضمنان العقل في القصاص في أموالهما اهـ وقال أشهب يقتصر من الشاهدين في العمد واستقر به المؤلف كأنهم يقتضون نفساً بعرضة (ص) ونقض ان ثبت كذبهم بكفاية من قتل أو جناية قبل الزنا (ش) يعني ان الشهادة ان ثبت كذبهم فان الحكم ينقض كاذباً شهدوا ان فلا تقتل فلا ناقص منه ثم قدم المشهود بقتله حياً وشهدوا ان فلا نافي فلهذا ثم بين انه يجيب عن قبيل ذلك الزنا وفائدة نقض الحكم بعد الاستيفاء الغرم بقرينة قوله وغرماً ما لا يرد به وبعبارة ونقض الحكم أي من حيث الامكان كما قال ابن الحاجب وجه ما ذهب اليه ان قوله وغرماً ما يتعلق بمسئلة الرجوع مع الحكم كذا بعد الاستيفاء ولكن مع غرامة الدية يوجب ان ادعى ويضمنان مذهب طوليته كافي المواقف (ص) ولا يشاركونهم شهادة الاحسان كرجوع الزك (ش) يعني انه اذا شهد عليه أربعة بالزنا واثنان بالاحسان فخرج ثم رجعوا كلهم بمسئلة فانه لا غرامة على شاهدي الاحسان لان ما يقيقنا صيباً للزوج والغرامة كلها على شهود الزنا كما انه لا غرامة على الزك اذا رجع فقط أو رجع هو وشهود الاصل لان الحق يجرى بما أخذوا انما الغرامة على الشاهدين لانهم اقام الحق (ص) وأدباني كذافي (ش) يعني انهما اذا شهدا على شخص انه قذافي شخصاً لم يجد المشهود عليه ثم رجعا عن شهادتهما واعتبرا بالزور فانه ما يؤيدان

شهادتهما بالانهم السبب في اخذها ولا رجوع لهما من الولى والشهود على الآخر اهـ (قوله وهذا يعلم الخ) يردان بقوله اذا كان النقص حيث الامكان وهو عدم حصول الاستيفاء فلا يفي غرضه فلو قول المصنف وغرماً ما يحصل الجواب بان قول المصنف وغرماً ما ليس متعلقاً بهذه المسئلة لان هذه المسئلة ليست من مسائل الرجوع بل متعلق بمسئلة الرجوع الذي هو قوله لا رجوعهم اذا حصل حكم ثم حصل الرجوع ولو لم يحصل استيفاء على مائة قدم تقصيره وقوله ومع ان الحكم كذا بعد الاستيفاء أي اذا ثبت الكذب بعد الاستيفاء فلا رجوع ان ذلك لا يفي غرضه في غير صورة المصنف على العبارة الثانية وصورة المصنف على العبارة الاولى (قوله لهذا الخ) كذا التفسير عن معنيون وظاهر انهم ما يوجبون على اربعة عليهم

دواحصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا وله غير مراد ليكون الاستيفاء مستندا الى شهادتهم (قوله ومثل القذف الضرب) أي دخل تحت المكاف ما أوجب التعزير وذلك لأن القذف يوجب الحد والضرب والتعزير واجب التعزير والحاصل أن مدخول المكاف ما ليس فيه مال ولادية ويقوت المصنف حينئذ ادبهما فإني لم أعرفهم وقد تقدم وأن جعل مدخول المكاف شاملا لما فيه غرم كضرب أو سرقه ثم المار بما بعد الاستيفاء وغرما للمال ودية اليدين فإن أيضا يقصد الادب فيما سرق في النفس بالارزاق ويحل ادبهما في رجوعهما في كذف حديثين كذبه ما تعدا فان تبين أن شبهة عليه ما فلا أدب وان أشكل فعولان (قوله وسواهما حد الخ) لا يعني أنه يغني عن هذا ٢٦٠ قوله أو بعده وقيل الاستيفاء (قوله على المشهور ولا عتاقه الخ) مقابل

المشهور ويصرون كلهم (قوله تحت باجتهاد القاضى) واعتادت الشهادة مع تبين قسق البعض دون تبين رقه أو كقرمه فانه يقتضى لأن القسق قد يقتضى فالقاضى معذوف فلم يقتض حكمه مع تبين القسق وأما الرق والكفره فالغالب ظهورهما فالقاضى قد حكمه معصرا فقتضى حكمه ثم إذا علمت ذلك فنقول هذا الخلاف لما تقدم من أن الحكم يقتضى إذا ظهر أن أحد الشهود فاسق كما إذا ظهر ظهوره عدا رصبي والحاصل أن المطابق لثبته أن القاسق كان عدي في حد الجميع قبل الحكم وبه بعده وقيل الاستيفاء وأن القاسق يقارن العبد في عدم حد الجميع بعد الاستيفاء وهو محل عقابهما ونص المدونة أن علم بعد الرجم والحدان أحدهم بعد حد الشهود راجع وإن كان منضوطا بمحد واحد منهم لان الشهادة قد ثبت باجتهاد

الامام في عدا التمس ولم تتم في العبد الخ (قوله وولد الزنا كذلك) أي يلحق وولد الزنا بالعبد فما لا تقبل فيه شهادته الواحد وقوله والمولى عليه أي ملحق بالعبد أي في جميع الحدايات لاني خصوص شيئا تقبل في الذي قبله وقوله انظر تحت وبعبارة تت وكذا الحقوا بالعبد الاصحى وولد الزنا والمولى عليه والكافر فاعمل (قوله تبين أن أحد الاربعه عدي) أي أو أكثره لا قسق (قوله يشهادة أربعة) أنت خبير بان العدد لا منهوم فلا ينافي أنه يقام با كرو لكن لما كان أقل ما يقتضى به الحد الاربعه اقتصر عليها وقوله يبطل أحدهم لكونه عدي لا يقتضى حد العبد فقط وليس فيه ما يثير الى عله حد الراجعين

(قوله لانه يرجع عن الشهادة) الاولى ما عاين به ابن مرقوق من ان ماله لسيده ٢٦١ وأما قوله المذكور فمصادره لو يرجع

الواحد تكلمة النصاب وأما العبد فانه لا غرامة عليه لانه لم يرجع عن الشهادة وتقدم له
يحد ولا غرامة ولا حد على الثلاثة الباقي ان شهد معهم اثنان ولا عبرة في حقهم يرجع
من يرجع (ص) ثم ان يرجع ثالث حد هو السابقان وغير مواريح الدية ورايع قصصها
(ش) يعني لو شهد ستة الزنا على رجل فخرج منهم ثلثان فلا غرم ولا حد كما هي فان
رجع ثالث فان حد القذف واجب على الثلاثة لان الباقي ثلاثة ولذا حد السابقان لان
الحد اذا كان اتفق عنهم ما بقا أربعة بعد هما وقد زال يرجع الثالث وعليهم غرامة
ربيع الدية فقط الثلاثة فان رجع رابع فانه يحد بالقذف وعلى الاربعة نصف الدية ارباعا
فان رجع خامس فثلاثة ارباع الدية بينهم اجماعا فان رجع سادس فجميعها بينهم اجماعا
وسكت الخراف عن هذا الموضوع (ص) وان رجع سادس بعد قضي عينيه وخمس بعد
موضعه ورايع بعد موته فعلى الثاني خمس الموضوع مع سدس العين كالاول وعلى
الثالث ربيع دية النفس فقط (ش) يعني انه اذا شهد خمسة على شخص بالزنا فامر الحاكم
برجعه فليشتره او في رجه فقتل عينيه فرجع سادس بالنسبة الى الباقي ثم اصابته
موضعة فرجع خامس بالنسبة الى الباقي ثم ذهبت روحه فرجع رابع بالنسبة الى الباقي
فعلى الاول سدس دية العين لانهما ذهبت بشهادة ستة هو احدثهم وعلى الثاني هو
الخامس خمس دية الموضوع لانهما ذهبت بشهادة خمسة هو احدثهم وعليه ايضا سدس
دية العين لانما ذهبت بشهادة ستة هو احدثهم وعلى الثالث وهو الرابع بالنسبة للباقي
ربيع دية النفس فقط لانما ذهبت بشهادة أربعة هو احدثهم ولا يقرم شي من دية العين
ولان دية الموضوع لا تدرجها في النفس كما دأب والدرج طرف واصل ان ما اوجب
الغرم على هذا السادس والخامس الاربعة وهذا الرابع فلو لم يرجع فانه لا غرامة على
واحد منهم ما بدليل قوله بعد ذلك وان رجع من قسمة قتل الحكم بدمه فلا غرم فاذا رجع
غيره فالجميع وهذا القرع لمحمد بن الموفق عزاه ابن الحاجب ولم يشرحه في التوضيح قال
هذا معنى على مذهبه ان الرجوع بعد الحكم وقبل الاستفتاء يمنع من الاستفتاء وأما على
قول ابن القاسم انه يستوفى فمعنى ان يكون على الثلاثة الاربعة ربيع دية النفس
دون دية العين والموضعة لانهما ذهبت بشهادة الستة ودية الأعضاء متدرج كما هي
(ص) ويمكن مدح رجوعهم عن خمسة كعين ان اتي بطلع (ش) يعني ان المشهود عليه اذا
اذى عن من شهد عليه فلو رجع عن شهادته وطالب اليمينه على ذلك فانه يجب ان
ذلك ويمكن منه كذا النفس المشهود عليه بين الشاهدين انهما لم يرجعا عن شهادتهما
فان حلفا برثمان الغرامة والاحادف الذي انهما رجعا او اخرهما ما أتتا فان نكل فلا
شيء عليه وما حول توجه اليمين على الشاهدين بدعوى المشهود عليه رجوعهما عما
شهد به ان اتي المشهود عليه بطلع أى شتمه في دعوى الرجوع كان يشاع بين الناس
ان فلا نواة ولا نرجعا عن شهادتهما (ص) ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع (ش) يعني
ان الشاهدين اذا شهدا بيمين على شخص ثم رجعا عن شهادتهما رجعا عن رجوعهما
ذلك فانه لا يقبل منهما ما يقرمان ما اتفقا فيه اذ ما كرا رجعا عن القاضى (ص) وان علم
المدي (قوله كان يشاع) أى كاشفها عن رجوعهما شاهد اخر عدل أو امرأتين في العيال ولا يأل اليه كطلاق وعق

الحاكم يكذبهم وسكهم فالقصاص (ش) يعني ان الحاكم اذا علم ان الشهود الذين شهدوا
عندهما بالزور وحكم بشهادتهم فانه يقتص منه لامن الشهود وسواء بان القتل أم لا
وكذا يقتص من وثى الدم حيث علم بكذبهم وتعمدهم وسدوا عن علم القاضي والولى بالكذب
اقتصر منهم ما ولا يفهم اقوله بكذبهم بل وكذلك بقية القوادح (ص) وان رجعا عن
طلاق فلا ضرر كقوله القصاص (ش) لما فوجئ من الكلام على الرجوع عن الدعاء شرع
الا ان يتكلم على الرجوع عن القروج والمعى ان الشاهد ين اذ شهد على شخص
بطلاق زوجته وسكهم بذلك القضاى ثم رجعا عن شهادتهم فانه لا ضرر عليه علمه بالزواج
لانهم لم يبقوا عليه الا الاستتاع وهو لا قيمة له هذا ان كان الزوج قد دخل بزوجه
واله الاشارة بقوله (ان دخل) فان لم يكن دخل فانه لا يفرحان نصف الصداق الذى
غرمة لازوجه واليه الاشارة بقوله (والان نصف) هذا هو المذهب ورهنا انما لا تغلق
بالعقد شها والمذهب انما تغلق بالعقد النصف وعليه فلا غرم لان علمه بقوله ناعليه شيالان
الزوجه انصفت النصف بالعقد فهو مشروم على ضعف كالا غرم على من شهد بان
ولى الدم قد عاقن القاتل ثم رجع عن ذلك انما ادة بسد حكم الحاكم بالعتق ولا غرم له
يقوتوا على الرولى الا استحقاق الدم وهو لا يقوم ويجلده القاتل مائة ويحبس سنة ويؤدب
الشاهدان بقوله كقوله القصاص مشبهه فى قوله لا غرم وانما يؤخره عن قوله نصف
للاية بسد التشبيه قوله ان دخل شرط فى قوله لا غرم ولا يقال القاعد الاغلبية ان
الشرط راجع لما بعد الكاف وهنا راجع لما قبلها ولا يصح رجوعه لما بعدها لانها تقول
محل القاعدة فى الكاف القليلة لا التشبيهية كانهما (ص) كرجوعهما عن دخول
مطلقة (ش) التشبيه فى غرامة نصف الصداق للزوج والمعى ان الشاهد ين اذ شهد على
رجل انه دخل بزوجه والحال انه مقرب بالزواج قبل الدخول بها حكم القاضي عليه
بالطلاق وكال الصداق ثم رجعا عن شهادتهم ان الدخول بها فانه لا يفرحان الزوج نصف
الصداق ولو رجع أحدهما غرم ربع الصداق وكلام المؤلف فى نكاح المهرى والأغرم
جميع الصداق لان نكاح التفويض انما يستحق فيه الصداق بالوطء لا بالطلاق
ولا بالموت (ص) واختصر الرابع بان بدخول فى الطلاق (ش) صورتها امر أنفى
عصم رجل نكاحها ثابت شهد اثنان بطلاقها وشهد اثنان آخران بان زوجه ما قد دخل
بها الحكم القاضي على الزوج بالطلاق وجميع الصداق ثم رجع الاربعه فان الغرم
بجميع الصداق مخفص بشاهدى الدخول فقط لان الصداق اقامدفع بشهادتهم
ولا غرامة على شاهدى الطلاق لانه بمنزلة تزوجه ما عن مطلق مدخول بها او قد مر دم
انقرم فى ذلك أى واختص الرابع عن شهادة الدخول بغرم جميع الصداق بناء على انما
لا تغلق بالعقد شها عن شاهدى الطلاق الرابع عن من شهد بمات بالطلاق (ص) ورجع
شاهدا الدخول على الزوج موت الزوجة ان انكر الطلاق (ش) الموضوع بجاهه الا ان
الزوجه ماتت وهو منكر لطلاقها فانه يغرم لشاهدى الدخول ما غرمه وهو جميع
الصداق لان انكاره بطلاقها والبناء بما يجب ان موثقاى عصيته قبل البناء وذلك

(قوله يعنى ان الحاكم يكذبهم وسكهم)
الحاكم يكذبهم أى ويكون عليه
الطاقة بذلك وأما شهادة البينة
بذلك فالقانون من المسدقة انه
ليس كذلك ويقتص منه بالاولى
لوحكم من غير استناد لبينة
(قوله لامن الشهود) وسواء
تعمدهوا أم لا فانه لا قصاص
عليهم لانه اقامت بحكم القاضي
لا بشهادتهم (قوله اقتص منهم ما)
أى ولا ينحى على من ياتى بالقتل
لانه ما مور الشرع (قوله فهو
مشروم بغيره على ضعف) أى
ان كلام المصنف مشروم على
ضعف وهو انما لا تغلق بالعقد
شها (قوله فانه ما يغرمان الزوج
نصف الصداق) أى فقط دون
النصف الا ينكر لان الزوج مقرب
بالطلاق (قوله بناء على انما لا تغلق
بالعقد شها) وفى تحت وسدوا
يقترمانه نصف الصداق وهذا
مبنى على انما تغلق بالعقد النصف
أو بالجميع والطلاق يشطو هذا
هو العقد (قوله ورجع المخرج) هذا
فى نكاح التسمية والافتاتق ويص
لاو جميع بالعقد شها ولو ماتت
الزوجة (قوله موت الزوجة)
ومثل موت الزوجة موت الزوج

(قوله واحترز ذلك مما اذا اقر بالطلاق) لا يخفى ان هذا ليس بمحترز اسطر ٢٦٣ انما عبرت عنه لئلا يورجع عن اسقراره وقوله

ثم رجعا أى وغرما أى وماتت

الزوجة كالموضوع (قوله

مع تقدم المسئلتين) مسئلة انكاره

وهى المقدمة فرياً ومسئلة

اقراره أى المشار لها بقوله

رجوعهما عن دخول مطلقة ثم

لا يخفى ان هذا مناسف لقوله أى

استقر أى لانه بقصد ان هذه

المسئلة من قبة التى قبلها أى هى

مسئلة انكاره بالطلاق (قوله

وهذه المسئلة الخ) لا يخفى ان

هذا مناسف لما تقدم لان ما تقدم

له يقتضى خصوصية بالقبول

(قوله شاهدان الخ) تناسفه

بغيره وتعليل فهو من باب قول

العرب بين ذراعى وجهه لاسد

وقول القصة قطع الشيد ورجل

من قالها (قوله بان لا لا لطلاق)

أى لا ناسف مناسف انما يكلفنا

غلطاً وهما يشكر ان ذلك وهذا

اذا كان الشاهدان حاضرين

ومثل الحاضر من ماذا كانا

عائدين أو ميتين (قوله ويقومان

ما بين القيتين) أى ولا ارض

للبكارة لان ادراجها فى الصداق

ثم غرمها ما ناقصه مبنى على ان

عب التزوج يرفع بالطلاق

على ما فى المتن الخلاف وكذا

على انه لا يرتفع لانه مقول

بالشكك لوجوده مع بقائها

فى العصة أشد منه مع خروجها

منه (قوله فالتقية حيث قد)

متداخرا أى متبررة وقوله

فغرم بالنص معطوف على

ناخير (قوله بلا ناخير للصون)

وجب عليه كل الصداق وقوله ورجع شاعداً المدخول من إقامة الظاهر مقام المدخولو
قال ووجه على الزوج لكان أحصر وقوله ان انكر الطلاق أى اسقراره انكاره هو شرط
فى رجوع الشاهدين واحترز بذلك مما اذا اقر بالطلاق وشهد بعده بالدخول ثم رجعا
فانهم لا يرجعان عليه بنى الانتفاء العلة الموجودة عند انكار الطلاق وبهذا اذعن ان
الشرط المذكور لا يدمته اذ لو ثبت به لادى الكلام الى ان شاعداً المدخول يرجعان على
الزوج سواء اقر بالطلاق أم لا لا طلاقه مع تقدم المسئلتين كذا فهمه بعض أصحابنا
(ص) ورجع الزوج عليه بما فو تاه من ارض دون ما غرم (ش) فخير التفتية فى قوله
على ما يرجع شاعداً الطلاق والمضى ان الزوج يرجع على شاعداً الطلاق عند موت
الزوجة بما فو تاه من ارضه اذ لو لا شهادتهم ما بطلت قبل البتة لكان يربى او لا يرجع
عليه ما بنى مما غرمه من نصف صداقها بالاعتراف به بكل الصداق عليه بالوت اذ هو
منكر لطل قبل الدخول والفرقة على ان الصديق راجع لشاعداً الطلاق كما
قررنا قوله بما فو تاه من ارض لان شاعداً المدخول لا يقوتان عليه ما ازاله لكن لو صرح به
لكان أظهر وهذه المسئلة ليست خاصة بما قبلها بل هى عامة فيه وفى غيره وهو ان كل
شاهدتين شهدا بطلاق امرأتهم يرجعان شهادتهما وماتت الزوجة فان الزوج يرجع
عليهما بما فو تاه من ارضه ولا فرق بين ان يكون ذلك قبل الدخول أو بعده كان هناك
شاهد ادخول أم لا (ص) ورجعت عليهما بما فو تاه من ارضه وصداق (ش) يعنى ان
الزوجة ترجع على شاعداً الطلاق عند موت الزوج بما فو تاه من ارضه وامته ومن
نصف صداقها اذ لو لا شهادتهم ما بطلت لكانت تزوجه كمال صداقها فلم يقررنا
ان الموضوع حيث لم يكن الا شوط لطلاق فقط قبل الدخول وكلام المؤلف يدل على
المراد اذ لو كان هناك شهود دخول أيضاً كالموضوع المسئلة قبلها لم يكن لها
رجوع على شاعداً الطلاق نصف الصداق اذ لم يقوتان عليه صداقاً وهذا كله فى
المسمى لها كمر (ص) وان كان عن غير رجوع أو تعليل شاعداً طلاقاً مقرر ما لاسد
ما نقص بزوجيتها (ش) يعنى انهما اذا شهدا بطلاق امرأتهم عصة زوجها قبل الدخول
بها أو بعدهما لمحال ان سيدها مصدق على الطلاق تحكم القاضي بالفراق بينهما ثم ان
شاهدتين شهدا بغير رجوع شاعداً الطلاق بوجه من وجوه التعبير على ما مر أشهدا
بطلعهما بان لا لا لطلاق فى شادتكما وانما التى شهدتا بطلاقها غير هذه فحكم
القاضي رد الأمانة عصة زوجها ثم ان شاعداً التعليل أو الصريح يرجعان شهادتهما
بما ذكرنا فيما مرمان للسيد ما نقضه الامة بسبب زوجيتها أى بسبب بقائها وعودها
للعصمة زوجها فان عودها تاتى بعصمة تقوم الامة بالزوج وتقوم تزوجة وبغرمنا
ما بين القيتين وقولنا لمحال ان سيدها مصدق على الطلاق احترازاً عما لو كان منكره
فلا يقرمان له شيئا لانهما لم يدخلا على امته عيباً وفهم منه انه لو كان عن غير رجوع أو تعليل
شاعداً طلاقاً مرة لا يقرمان شيئا لان الحرة لا لامة لها والظاهر ان العبد كالأمة (ص) ولو
كان بطلع مرة لم يلب أو باق فالقيمة سبب كالاتلاف بالناخير للحصول فقررنا القيمة

المتى قول محمد فان محمداً يقول بآخر التقويم للصون فيغرم الشهود القيمة حين الحصول

(قوله حين الشهادة الخ) أي ان القيمة مقدرة حين الشهادة أي وان كان الرجوع متأخرا عن الشهادة بل المعقدان القيمة تعتبر حين الخلع (قوله القضي) نسبة لفظة ٣٦٤ بلغة القرب وهو ليس للاحتراز لانه ليس عندنا الا ابن رشد القضي (قوله حين الاتلاف) متعلق بالقيمة لما

فيه من راحة الفعل والآخر جعله حالا والقدحدر حال كون القيمة معتبرة حين الاتلاف (قوله فغيرم القيمة حينئذ) لفظ حينئذ متعلق بالقيمة (قوله على يحمل واحد) أي وهو حين الشهادة وقوله ولا حكم واحد أي ولم يتوارد على حكم واحد بل على حكمين لا يتجنى ان الحكم في المقام حين الشهادة وهذا لا يقال فيه حكم فقد نسمح ربه الله تعالى (قوله فلا تكرر ارفي كلامه) ولا جمل ما ذكرنا قلنا ان انفرم بالنصب أي وأما الورث بالرفع لكان قوله فغيرم القيمة معطوفا على قوله فالقيمة حينئذ (قوله يوم الحكم بعقبة) حال من القيمة أي حال كون القيمة معتبرة يوم الحكم بعقبة وليس متعلقا بغيرم لان انفرم يوم الرجوع (قوله ويكون ولاؤه لسيده) فاذا كان المشهود بعقبة أمه فانه يجوز لسيده ان يطأها حيث علم ان المشهود شهد واعلمه بالباطل ولو قبض منهم القيمة وأما هي فلا يجوز لها ان تبع فرسها الا في وراج حيث علمت ان شهادتهما بالعق ضرورية لا جائز لها ذلك (قوله الا ان لسيده)

حينئذ على الاحسن (ش) أي ولو كان الرجوع عن شهادة واقعة بخلع بغير الخ والعسق انما اذا شهدا على امرأة انها غالبت زوجها بغير تزويد لهما أو بعدد آبق وبخودا ثم حكم القاضي بفسخ الخلع ولزومه ثم رجعا فانما يرجعان للامرأة قيمة ثمرة أو قيمة العبد وما معه حين الشهادة على الرجاء والخوف وهو قول محمد الثالث واختاره ابن رشد القضي واليه الاشارة لاحسن كن انفس غرلة تطبق فانه يفرم قيمته حين الاتلاف على الرجاء والخوف ولا يستأفى بمأذ كالى حصول الطيب والا بقر فتعزم القيمة حينئذ فالقيمة الاولى حين الشهادة وهي مشتملة وانائية حين الحصول وهي منفصلة فلو تواردا على محل واحد ولا حكم واحد فلا تكرر ارفي كلامه وقوله على الاحسن متعلق بالثبوت وانما في الزمان في البعض وعن وفي البعض بالمالين اثنين ولغيره ان اليا معني عن وقوله بغيره تطب المراد بمغافيه غرلا بما لا يصح ان يتخالفه لان ما ذكر يصح الخلع به (ص) وان كان بهنق غرام قيمته ولاؤه (ش) يعني لو شهدا على رجل انه اعتق عبده هاتفا فاجر الحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانما يرجعان لسيده قيمته يوم الحكم بعقبة ويكون ولاؤه لسيده لا عراهما بذلك والسيد يستحق ماله على مقتضى انكاره للعق فاذا مات العبد ولا ورث له فان سيدا باخذ ماله فانه المأزى والباقي يعتق يعني عن (ص) وهل ان كان لاجل يفرمان القيمة والمنفعة الهه لهما أو تسقط عن المنفعة أو يغير فيهما أفعال (ش) يعني لو شهد شخصان على آخر انه اعتق عبده الى أجل لحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما في المسئلة ثلثة أفعال الاول وهو قول مصنفون انهما يفرمان قيمة العبد الا ان لسيدهم يستوفيان خدمته الى ذلك الاجل فان زادت المنفعة على القيمة فانهما لا يأخذان من الزيادة شيئا القول الثاني وهو قول ابن عبيد الحكم ان منفعة العبد الى الاجل تقوم على غررها وتسقط من القيمة باقي القيمة باخذ السيد الا ان ينسأل منافع العبد لسيده على حسب ما كان قبل ان يرجعا عن شهادتهما التي يفرمانها وتبقى منافع العبد لسيده على حسب ما كان قبل ان يرجعا عن شهادتهما القول الثالث وهو قول ابن الماجشون ان السيد يخير بين ان يسلم خدمته العبد الى الشاهدين الى الاجل ويأخذ منهم قيمته الا ان وهذا هو القول الاول بعينه وبين ان يأخذ قيمته الا ان منهم ما يترك بالمتافع الى الاجل ويدفع قيمتها اليهما وقتها بعد وقت فقوله وهل ان كان لاجل أي وهل ان كان رجوعهما عن عق لاجل أي عن شهادتهما بعق لاجل أي وهل ان كان العق المتزوج عنه لاجل وهذا السلس لانه لا يجوز ان يتدبر الاول اجري على القاعدة من بيان مرجع الضمائر على قيمة

ظرف القرم وهذا لا يتأني ان القيمة تعتبر يوم الحكم (قوله فان زادت المنفعة على القيمة) أي بان بقي من الاجل بقية واحدة ولا يتجنى انه لا يلزم من كون المنفعة لهما ان يسلم العبد لهما بل يخدمهما أو يأخذ أجره عملهم ويت عند سيدهم القول الاول هو المعقد (قوله) يأخذ منهم حقيقته الا (ش) أي يوم الرجوع قال ان طرف الاخذ فلا يتأني ان القيمة تعتبر يوم الحكم كالمعقد

(قوله والمرجع هنا الرجوع) أي مرجع الضمير (قوله أو مات بعد الخدمة) أي مع تقصير عن مالهما ولا يخفى أنه يقيد بماله
 بقى حيا ولو كان معه مال أضياع عليه ما انتفعة على تقدير عدم استيفاء القيمة له ٢٦٥ (قوله فلا شيء للسيد) أي لأن المنافع

استوفى عليها قيمة ذات العبد

أخذها قبل وفوت عليه شيئا (قوله

لأنهما أخذتا قيمتهما على غررها)

أي المراد أنهما أخذتا قيمة

المنفعة حقيقة هل هذا القول

البيان وإنما المراد أن المنفعة

قومت على غررها واسقطت تلك

القيمة المقابلة للمنافع من جهة

قيمة العبد وأخذ السيد بقي

القيمة وأخذنا قيمتها أيضا (قوله

وكلام الشارح خلاف النقل)

أي لأنه قال أو يتغير عما أتى

اسقاط المنفعة وعدم اسقاطها

أي فقرر الشارح المستحبا

يدل على أن الشق الأول هو

القول الثاني لا القول الأول مع

أنه يمكن أن يزول كلامهما

يرجع إلى أصله شارحا (قوله

يعتق تدبير) (الاضافة للبيان ولو

حذف لقتلعتي لكان أولى

وقوله واستوفينا من خدمته أي

شيانا ولا يمكن جميعها

والمراد أن شاة من شاة

أنسكها ودفع لها قيمتها أي

شاة بدني بحسب ما استوفينا

وأعاد قوله واستوفينا أنه لو كان

لاخدمة له فلا شيء لهما والظاهر

أنه يعجز عنه لأن مقدم تبينه

أنهما لاجل أن يستوفيا من

واحدة عدم تشتمل والمرجع هنا الرجوع قوله والمنفعة إليه لهما ما لم تدعي ما غرما
 والأخبار في رجوع السيد فان قوله السيد رجعا عليه يثبت قيمة المنفعة أو قيمة مالهما
 أن زادت قيمة باقي المنفعة على ذلك فان مات فقال تمت فان مات في يد السيد قبل
 الأبسل وترك مالا أو قبل فأنه قيمة أو مات بعد الخدمة وترك مالا فانها ما أخذت
 ما بقي لهما من ذلك اه قوله أو تسقط الخ فان مات في هذه الحالة فلا شيء للسيد عليها
 لأنها ما أخذت قيمتها على غررها فقوله أو تسقط منها المنفعة معطوف على بفرمان القيمة
 وهذا يقيد بالتلاف في القيمة أي أو لا يفرمان جوع القيمة بل تسقط منها المنفعة
 فالتلاف فيها باعتبار غرم وجهه أو عدم غرم وجهها قوله أو يتغير فيها بضمير الأفراد وفي
 بعض النسخ بضمير التثنية أما النسخة الأولى فالضمير فيها عائدا على المنفعة أي أو يتغير
 المنفعة بين أن يسلمها إلى آخر ما مر وأما النسخة الثانية فالضمير عائدا على الاسقاط وعنده
 أي بين أن يسقط حق من المنفعة ويسلمها للشاهدين وفي عدم الاسقاط بان يأخذها ويبيع
 شيئا فبأول كلام الشارح خلاف النقل (ص) وإن كان يعتق بغير فالقيمة واستوفينا
 من خدمته فان عتق بغير سيده فعليه ما هو ماله أو إن ردّه دين أو بعضه (ش) أي
 وإن كان الرجوع عن شهادة وقعت يعتق تدبير كما إذا شهد على السيد أنه دبر عبده
 تخبركم القاضي بذلك ثم رجعا فانها ما يفرمان السيد قيمته الآن ويستوفيان من خدمته
 أو لم يمسديه فيقتضى شهادتهما بغير ما غرم من الخدمة ثم إذا مات سيدهم عتق بان حله
 الثالث فان كانا استوفيا ما غرمه فلا كلام وإن بقي لهما من شيء فقد ضاع عليها
 فان لم يحله الثالث أو حل بعضه فانها أولى من غيرهما من أصحاب الديون على موقعه
 إلى أن يستوفيا ما بقي لهما من الذي غرمه والتشبيه في قوله (كالجناية) في الأولى أي كما
 أن الجاني عليه أو رغبة العبد الجاني من أرباب الديون لا يقيد كونه مديرا وقدره
 ذلك في قوله والعبد الجاني على مصطفاه فثبت له ما إلى فالذي بقي ضاع عليه ما (ص)
 وإن كان بكتابة القيمة واستوفيا من نجومه وإن وقع في رقبته (ش) يعني فان كان
 الرجوع عن شهادة وقعت بكتابة عبده الخ يعني أنه إذا شهد على رجل أنه كاتب عبده
 فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانها ما يفرمان قيمته للسيد عاجلا ثم
 يستوفيان من نجومه ثم ينادي السيد ما بقي فان أذاها كما عتق ولو هو زوج البعوض
 ورق فانها ما أخذت ما بقي لهما من رقبته فان لم يوف فلا شيء لهما ما بقي لهما فالباقي
 بكتابة يعني عن أي وإن كان رجوعا مع كفاية (ص) وإن كان باستيلاذ فالقيمة وأخذ
 من أرض جناية عليها وفيما استقامته قولان (ش) أي وإن كان الرجوع عن شهادة
 وقعت باستيلاذ الخ فإذا شهد على رجل أنه استوفى له حكم القاضي بذلك ثم رجعا

٣٤ شى سا خلت على الاتي كذا (قوله أي كان الحق عليه أو بريقه العبد) فيه إشارة إلى
 أن الكفاية دخلت على المشبهة (قوله فانها ما يفرمان قيمته) أي قضا وقوله عاجلا أي غرم القيمة يكون عاجلا ولو كان تعجز
 القيمة يوم الحكم بشهادتهما

(قوله فانه ما يفرمان السيد فقيهما الا ان عاجلا هم ما يخذلان الخ) الرابع الثاني وهو انه ما لا يخذلان شيئا مما لو استفادته واما استفادته وادها فلا شيء له ما منه قول واحد (قوله لانهم ما يقوتوا عليه الا الاستماع) وانس له ان يطأها ولو بالترويج حتى بيت عتقها فان قلت هذا معارض لما تقدم من انه يجوز له ان يشكخ الامة بفسد وجوع الشاهدين حيث علم بكنههما واجيب بقوله الثالث في القصة المحضة وضعفها في أول المبدأ ليدل جبر الاول على النكاح وجواز بيعها وواجب ان يغير ٢٦٦ ذلك بخلاف أم الولد في الجميع (قوله وهو لا يتقوم) لا يخفى ان هذا يخالف

عن شهادتهم ما فانه ما يفرمان السيد فقيهما الا ان عاجلا هم ما يخذلان من أرض حنانية عليها من طرف أو نفس وما فضل السيدها وأما الواسطة فانت شامان هبة أو وصية أو نحوهما فهل يأخذون منه وهو قول معنون لانه في معنى الأرض أو لا وهو قول محمد لان ما ذكر من فصل عن قولان فالباقي باستلاد بمعنى عن (ص) وان كان بعقبة فلا غرم (ش) يعني انهما اذا شهدا على السيد أنه يفرق أو أم ولده فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانه ما يفرمان شيئا السيدها لانهم ما يقوتوا عليه الا الاستماع ثم ارجعوا لا يتقوم كما في الرجوع عن الطلاق بعد البناء والباقي بعقبة بمعنى في أي وان كان رجوعهما عن عقبتها أي عن شهادتهما بعقبتها (ص) أو بعقبة مكاتب فالكاتب (ش) يعني انهما اذا شهدا على السيد أنه يفرق مكاتبه فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فانه ما يفرمان للسيد ما ألقاهما عليه مما كان على المكاتب حين أو عرضا ويؤثر بانه على اليوم ولا يفرمان قيمة الكتابة كما هو منه قول ابن الحاجب فراقعة كاتبة ولذا عدل المؤلف عنه والباقي بعقبة مكاتب بمعنى عن وسكت المؤلف عما اذا رجعا عن شهادتهما بعقبة مديروا أو بتقصير عتق المعق لاجل انظر الكبير (ص) وان كان ببينة فلا غرم الا بعد أخذ المال بارت (ش) أي وان كان رجوعهما عن شهادة وقت يشترط الخ والمعنى ان من ادعى أنه ابن فلان وفلان يشكر ذلك فشهد لابن شاهدا على اقرار فلان أنه قال هو ولدي فحكم القاضي بذلك ثم رجعا عنه فلا غرامة علم حالانهم ما يقوتوا على الاب ما لا فادامات الاب فآخذ هذا الولد المال فانه ما يفرمان للعصبة ان كانوا أوليت المال ان لم يكن عصبة قدر ما أخذ الولد من الارث والباقي بينة بمعنى عن والمستثنى منه محذوف أي فلا غرم في كل وقت واخترت بقوله بارت مما اذا أخذ المال بغير كدين ونحوه فانه لا شيء على من شهد (ص) الا ان يكون عبدا فقيمه أولا (ش) أي الا ان يكون المشهود بينة عبدا الشخص فحكم القاضي بغيره وثبت نسبته ثم انهم رجعا واعرثوا بالزور فانه ما يفرمان للسيد بقيمة العبد أولا ناجزا ثم يفرمان بعد الموت ما فوات من الميراث فقوله أولا أي في أول الامر قبل ان يحصل موت فيؤخذ المال بالارث ولو حصل الموت بان الرأل رجوع بعد القيمة ثم ورت

الحكم فيمن قتلها فانه يفرم فقيهما لانه قوت على السيد الأرض بقتلها بحنانية عليها وقد يقال من شهد بعقبة فوات الأرض الخ والجواب ان القاتل قتلها على نفس مصومة فوجب عليه القرم بخلاف اذا مات بتقصير العتق الشارع مشقوق للحرية في الجمل فانه لا يبعد (قوله انظر الكبير) حاصله انهما اذا شهدا بتقصير عتق المديروا فبرجع عليهم بعقبة أي على انه مديروا لانهم ألقاهما عليه ولانها ان كانت أمه كان له وطرها ويقضي بها دية بعد موته ولو رجعا عن شهادتهما بتقصير عتق المعق الى أجل والسكك انهما يفرمان قيمة تركته أي على انه عتق لاجل لا خدمته ولو كان الى موت فلان فراقعته الى أقصى العمر من عمر العبد وعمر الذي يمتد الى موته (قوله عبدا لشخص) المراد به المشهود عليه بانه ابنه (قوله بعد الموت) أي موت السيد (قوله ما فوات)

أي ما فوات ورثته (قوله قبل ان يحصل موت) أي السيد وقوله فيؤخذ المال بالارث متصوب معطوف الباقي على قوله موت (قوله ولو حصل الموت) أي موت السيد هكذا الصواب لموت الشاهدين كما في بعض التقارير وحاصل المعنى ان الاب يقض من الشاهدين القيمة وخطها بما لم يمتد في ثم ان ثابت القرب ومن حكمه بثبوت النسب اراد قسم المال فان ثابت النسب بينه أخذ القيمة بخصص به او الباقي بعد أخذ القيمة يقسم بينهما لا يعني ان هذه المسئلة اخس من قول المصنف بغيره ان مات الخ فاذا ن الحاجة لهما علم كلام المصنف

(قوله وكل بالقيمة) انما كانت مثارة لان كونهم اميراء غير محقق ٢٦٧ اذ المستلحق بالفتح يدعي انه الميت لاسمه (قوله

على الاول) اي الثابت بالنسب ولو تأخر وجوده عن شهادته وقوله كما هو فرض المسئلة اي لان المصنف قال مستغرق ثم بهمدان عقلت هذا كله من ان القيمة يبدأ بها الى آخر ما تقدم محمول على ما اذا كانت القيمة المأخوذة باقية وحدها لانها تلت كما هو ظاهر فقدر (قوله فلا غرم الخ) حاصله ان حكم عليه بالرقبة وان كان يدعي الحرية وثبت دعواه الحرية لا غرم عليه سماعا لانه يدعي الحرية والحز لا قيمة ولا يحكم عليه بالرقبة يحكم بالرقبة على اولاده من أمته وان يجزى بينهم قول المصنف الا لكل ما استعمل الخ (قوله لكل ما استعمل الخ) ويستثنى ايضا ما اذا كان له اولاد صغار احرار فيجمع على الشاهدين بالقيمة التي فوئاهما عليهم (قوله ولو ترك هذا المال وغيره) فزيادة او غيره فلو كان العبد لا يجزى وقد أسقطها بعض الشراح وهو حسن وحيث قلتم ليس للمشهود له أخذ الخ اياها فيقال لعبد ليس للسيد انتزاع ماله ولم يتعلق به كناية ولا تدبير ولا علق لاجل وله أن يبيع ويصدق (قوله لانه عيب ينقص رقبته) هذا يقيدان له انتزاع بلذنه سميده وانظر التفسير بناء على انه قال كائن أم كالكتاب والظاهر انه يبيع نظرا للملكية وله وطوئاه ان

الباقى (ص) ثم ان مات وترك آخر فالقيمة لا لاخر وغرماله نصف الباقي (ش) هذا تقرير على ما يقترب على موت المشهود عليه بعد الحكم الاول وهو غرم القيمة اي ثمن مات الاب المشهود عليه بالبنوة وترك ولد آخر ثابت بالنسب فان القيمة التي أغرمها لا لاخر اي لولد الثابت بالنسب ولا ياخذ الولد المشهود له منه شيئا لانه يدعي ان نسبه ثابت وان أباه قد ظلم المشهود في أخذها منهم وأنه لا ميراث له منها ثم يقتسمان ما بقي من التركة تصقين لما يخص الولد المشهود له يغرم ان مسئلة الولد الثابت بالنسب لانهم ائتلفاه عليه بشهادتهما (ص) وان ظهر دين مستغرق أخذ من كل نصفه وكل بالقيمة وجعاه على الاول بما غرمه العبد لا غريم (ش) المسئلة بحالها الا أنه ظهر دين على الميت بفقر التركة كلها وقد علت أن الدين مقدم على الوريث فيؤخذ من كل واحد من الولدين النصف الذي أخذته من التركة بدينه لعمال المتفق عليه وبكامل بالقيمة التي استخص بها ثابت بالنسب ثم يرجع الشاهدان على الولد الثابت بالنسب بقدر ما غرمه لانهم ما غرموه له بسبب ائتلافه عليه بشهادتهما فمما شئت التركة للدين فقد ثبت أنهم لم يتلفا شيئا بشهادتهما والذي ائتلفا عليه هو النصف الذي أخذه المستغنى وهو المردا بالعبد فقوله بما غرمه العبد لا غريم أي عطل ما غرمه من كان عبدا لرب الدين فاذا كان ما غرم ما جبيع ما يده كما هو فرض المسئلة ترجع على الثابت بالنسب بثلث ذلك لانه حين أنهم لم يرضعوا عليه شيئا وان كان أقل من ذلك ترجع عليه بثلث (ص) وان كان يرقى لغيره لا غرم الا لكل ما استعمل وما لا يتزعم ولا ياخذ المشهود له وورث عنه وله عطية لاتزوج (ش) فينفى فان كان الرجوع عن نهادة وقعت برق طراح فاذا شهد على شخص أنه عبدا لفلان وهو يدعي الحرية لحكم القاضي برقه لفلان ثم رجعا فانه لا غرامة عليه ما في الرقبة لانه يدعي الحرية والحال لا قيمة له فان استعمل السيد ذلك العبد في شيء ما ضاها ومستمق بلا فانه يغرم ان لا يظن ذلك لان العبد علة وان كان السيد انتزع مته مالا فانه يغرم ان لا يظن ذلك ولا يجوز للسيد ان ياخذ منه ذلك المال الذي أخذته من الشاهدين لان العبد ائتمنا أخذ من الشاهدين عوضا عما أخذ السيد منه وبعبارة واعمال ياخذ المشهود له المال من العبد لانه يعتقد مته مته لانه يعتقد ان الذي ياخذ العبد يحسب نهادة مما الرجوع عنه ظاهرا اذ هو معتقد رقبته فلا يباح له أخذ ما ظلهما به واذا مات العبد وترك هذا المال أو غيره فانه يرثه عنه من يستحقه بالحرية ولا يرثه سيده هذا لان الميت انما أخذ المال على نفسه بالحرية فان لم يكن له وارث حر فبعت المال وللعبد ان يعطيه لمن شامه أو وصية فثلث أو عتي وما أشبه ذلك وليس للعبد أن يزوج بذلك المال لانه عيب ينقص رقبته واللام في الرجوع على ويحسب أن يكون لغيره فلو رقى اي رقى كائن حراى ر باعتبار ما كان وبعبارة الباء بمعنى عن اي وان كان وجوده نفعنا عن رفاي عن شهادته سمارق وقوله لار اللام بمعنى على وليس المراد أنهم شاهد ابرق لا غير وقول الشراح وفلان يدعي الحرية فبسه نظر وبعبارة

كانت أمة إن علم صدق شهادة الشاهدين بالرقبة لان علم عدمها بالحرية وكذا مع الشك احتياطاً (قوله وقول الشارح الخ)

الموافق وهو أى المشهود عليه يدعى الحريم (ص) وإن كان بمثابة زيد وعمر وثمان
 زيد وعمر أحسين وعمر فقط (ش) أى وإن كان الرجوع عن شهادة توقف بجماعة زيد
 وعمر وأى وإذا شهد إجماعة زيد وعمر بالسوية بينهم على بكرى حكم الحاكم بذلك ثم رجعا
 عن شهادتهما وقال بل المائة كلها زيد وسدسها لزيد من المائة سادسها لزيد فثبت
 الخمسين التى أخذها عمر ومن المائة لاثني زائد من المائة سوى خمسين فقط فاللام فى
 الأمر ولله أى يقرمان خمسين لبكر لا لزيد رجوعهما عن شهادتهما وعمر وفية تكلف
 وهو خير من دعوى النطاويو بسدس فى بعض النسخ للفرق وهو المقتضى عليه أى فرما
 خمسين للمقتضى عليه لا لبكر عمرو (ص) وإن رجع أحدهما فرم نصف الحق (ش)
 يعنى إذا شهدا على شخص بحق فمضى القاضى عليه به لصاحبه ثم رجع أحدهما فإنه
 يفرم للمقتضى عليه نصف ذلك الحق وهو قول ابن القاسم وهو عام فى جميع مسائل
 الرجوع وليس يختص بمسألة زيد وعمر ولعله اغتيا به على ذلك لئلا يتوهم أنه يفرم
 النكاح لكون الرجوع عن كل جزء من المشهود به لئلا وكل واحد منهما ما شهد بكل جزء
 من الحق واختلاف إذا ثبت الحق بشاهد واحد وعين ثم رجع الشاهد هل يفرم الجميع وهو
 مذهب ابن القاسم أو يفرم النصف والأول دبنى على أن الغنى للاستظهار والنساق
 مبنى على أنها كالشاهد (ص) كرجل منع نساء (ش) يعنى لو شهد رجل ونساء فى حق
 مائة فمضى عليه القاضى ثم رجع الجميع فإن الغرامة على الرجل شطرها على النساء
 وإن كثر نصفها لهن كرجل واحد فهو وتشبيهه لأن الرجل نصف عليه نصف الحق
 سواء رجع وحده أو مع بعض النساء بحيث يقي منهن اثنتان عن شهادتهما فإن يقي منهن
 واحدة فعلى الرجل نصف الحق وعلى من رجعت معه من النساء ربع الحق وإن كثرن
 (ص) وهو معهن فى الرضاغ كاثنتين (ش) يعنى إذا شهد رجل مع نساء برضاغ ورجل
 مع امرأة والنكاح بينهما حكم القاضى بالفرق بينهما ثم رجع الجميع فإن على الرجل
 مثل غرامة امرأتين من النساء وهذا خلاف المرقضى والمذهب أن الرجل يشترط مع النساء
 كأمرة واحدة فى الرضاغ وما شابهه بما يقبل فيه امرأتان بخلاف الأموال فإنه يفتقر
 فيها كأمراتين والحاصل أن الرجل فى شهادة المال مع النساء كأمرة اثنين فإذا شهد
 رجل ومائة امرأة أو قبل ورجع الرجل وحده أو رجع معه بعض النساء بحيث يقي منهن
 امرأة أو ثمان فعليه النصف ولاثنى على النساء إذا رجعت أو ثمان فعليه النصف ولاثنى على النساء
 الأموال فإذا رجعت المرأة ثمان الباقيتان كان نصف الغرامة على الرجل ونصفها على
 النساء كاثنتين وإذا رجعت امرأة ثمان الباقيتان يصكون ربع الغرامة عليها وعلى بقية
 النساء وعلى الرجل نصفها هكذا يفتنى وأما شهادة الرضاغ ونحوه فهل هو كأمرة
 واحدة وهو المذهب وهو الموافق لقول المؤلف فى الرضاغ ويثبت بر رجل واحدة
 وبأمرأتين أو كأمرة اثنين وهو ما عليه المؤلف هنا بما لا ينشأ من الواجب هنا كما شهد
 رجل وعمر ونسوة برضاغ ورجع الرجل وحده أو مع ثمان نسوة فلا غرم عليهن لأنه لا يقي

أى لأنه قال بر يدان الشاهدين
 إذا شهدا على رجل أنه عبد
 لقولان وقولان يدعى الحريم (قوله
 ويعمرمان البكر) أى ويستقر
 الحال على حاله وهوان زيد يقي
 بيمينه خمسون وعمر كذلك يقي
 بيمينه الخمسون الأخرى ولا يناد
 بيمينه بسبب الرجوع (قوله
 سوى خمسين فقط) أى لأن
 شهادتهما مائة هذه غير مقبولة
 للرجوع بها بر رجوعهما (قوله
 وهو مذهب ابن القاسم) أى
 وهو المذهب وإن كان مبدا على
 ضعف وهو أن الباقين للاستظهار
 (قوله وتشبيهه) لا يفرع على
 ما قبله (قوله فإن يقي الخ) ومفاده
 أن التشبيه جازى فى كل الصور
 (قوله وعلى من رجع الخ) أى
 فإن رجعت الباقية قال عب
 فاعلم أن ربع الحق والسواب أن
 يثبت غرم النصف الباقي على

الجميع

(قوله تقص في الحالةين) أي حالتهما إذا بقي معهما واحد منهما إذا بقي معي (قوله فلا تضم في الحالةين) الأولى في جميع الأحوال الأولى ما إذا رجع الرجل وترجع النسوة كاهن الثانية ما إذا رجع الرجل وبقي ٢٦٩ معهن أو أتاك فقط ولم يرجعها الثالثة

لن عليه الحق فلا يشافي أنه يصح التوجه للشهود الرابعين (قوله ومن ذلك الخ) لا يقال يلزم على هذا أنه دخل في ملكه ما لم يذمه ولم يكن من ارث ولا هبة وهو غير موجود والجواب أن هذا أمر جرائبه الحال فكأنه من جملة ما دعه وأنه لما كان شهادة كل من البيتين مجزأة فكان كل واحد ادعى ما أنكره (قوله وكلام الزرقاني لأحاجة اليه) أقول أن عبارة الزرقاني جمع أي الممكن بجمعه فالصحيح على ما بينهم من الممكن انتهى فإذا علمت ذلك فهو حل للعبارة بما قد يصح جعلها عليه كما أنه حل العبارة بحسب ما يلزم جعلها عليه وذلك لأن ظاهر العبارة تركيب حيث قال جمع الجميع وليس في ذلك التفتات إلى أن الشرط واجزأ مستحدها أو لا فلا اعتراض على ز وهذا الاعتراض القوي ورد على ز اعتراض الشيخ إبراهيم اللقاني في تقريره (قوله فانه يصار إلى الترجيح) نظائره ٢٧٠ أن ذلك الإشارة إلى أن صغير راجع لترجيح أي راجع لترجيح أي على به وصير

إليه وهذا ليس بالأمر الجوارح
 يكون الصغير في رجع عاده على
 أحده بين البيتين والبيد كبير
 باعتبار أحد المتقابلين أو على
 معنى الدليل (قوله فان من زادت
 ذكر السبب) حاصله أن إذا كثرة
 السبب تقدم على من شهدت
 بالملك المطلق ولو كانت عدل
 منها والظاهر أن ما إذا أرخت أو
 كانت أقدم تاريخاً كذلك كما
 قاله الزرقاني (قوله ويه يعلم ما
 في حل الشارح) أي فإن الشارح
 قال بأن شهدت بالملك فتقدم
 على الأخرى الشاهدة بسببه فهو
 بمسند من كلام المصنف فإذا
 علمت ذلك فتقول أن ما ذهب
 إليه الشارح من أن الشاهدة
 بالملك تقدم على الشاهدة بالسبب
 فقط لا بالملك مذهب أشبه

ومذهب ابن القاسم أن الشاهدة بالسبب فقط تقدم واعتقد غير واحد فيحمل المصنف عليه فتقول
 من
 شارحنا وكلامنا بهذا الملك ليس يلزم أن يحمل كلام المصنف عليه بل يصح حله على هذه الصورة ويكون المصنف ما شيا
 على مذهب ابن القاسم الذي هو المعتمد (قوله لانما ينتسب سبب الملك) لا يخفى أنه على هذا الحمل من أن كل واحدة شهدت بالملك
 ونسب أو نسج عند أحدهما فإن بنته تقدم وسواء كان ناصباً نفسه للسبب أم لا بخلاف ما إذا شهدت بالتسج فقط والأخرى
 بالملك فقط فالأولى تقدم وبما إذا لم يكن ناصباً نفسه والأقدمت الشاهدة بالملك وبما نسج قيمة التسج بعد حذف الآخر
 ما على باطل (قوله لم استثنى الخ) لا يظهر هذا الاستثناء بل الظاهر أنه مستثنى من محذوف وكأنه قال كنسج أي أن الشاهدة
 بالملك مع ذكر التسج تقدم على غيرها في كل صورة إلا في صورة ما إذا شهدت بالآخر ناصباً ملكه اشتراها من المصنف (قوله انما
 ملكه ولدت عنده) أي ولو كانت بيده وأرست بنته أو تقدمت تاريخاً فإن خصمه يقدم عليه (قوله أحق) أي وذلك لأن
 دار الحرب تتلغ ما غنوه (قوله أي من كل سبب يجمع الخ) كما إذا شهدت بنته اشتراها من المصنف الخ إلا أنك خير بان هذا
 يكون من أفرانها على مسخبة على أن المشتري من المقاسم من ذلك القليل

وقوله لان الشهادة بالملك أى التصريح بالملك (قوله لامن السوق) أى بان شهدت سنة انهما ملكا اشترهما من السوق كما
يقصد بعض الشراح (قوله أو تصديقها علمه) أى شهدت له سنة بان سر يا وهما له أو تصديقها علمه فى بلادهم بلقاءه على
ملأ صاحبه لقول المصنف فيما تقدم وله أخذ ما وهبوه به أرهم بخانا وأمالو وهبوه بعد ما قد مؤا به بامان فانهم علموا كونه
(قوله أو تقدمه) أى التاريخ أى أو تقدم الملك والمال واحد فالعجم وظاهره ولو كانت البيعة التى لم تؤرخ أو التى تأخر
تاريخها شاهدتان وحاشا للمتنزه عن غيبه وهو المستقدم قول المصنف الآخر ويدان لم ترجع بيعة مقابلة والظاهر ان
ذا كره السبب تقدم مطابقا لاعتق الشهادة بالملك من المقاسم وبها المؤرخة ومقدمة التاريخ وبلى ذالتر زيادة العدل والقولا
يجبى تقدم كل مرجح على البديل قوله يبد وهو مخالف لما قاله القائل عند قوله ان لم ترجع بيعة مقابلة فانه ذكر أن أقوى
المرجحات العدالة (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة أصلها للشيخ احمد الزرقاني ٢٧١ وقوله آخر انتهى أى انتهى كلام
الشيخ احمد وليس فى الشيخ احمد

لفظ المؤرخة بعد قوله فى شرح
العاصمية بل الواقع ان تولد ان
عاصم انما قبل كلام النصي
هذا بالحرف لازمة فقول الشيخ
احمد ولعل الخ لا يظهر لان كلام
الشمى الذى نقله الشيخ احمد فى
المقدمة تاريخيا كما هو الواقع
فلا يناسب هذا التاريخى فاعل
الشيخ احمد سببه قله وأن
السواب ان يقول ولعل المؤرخة
كذلك أى المقابلة بغير المؤرخة
(قوله وأما مزيد العدالة) أى
بان كانت بيعة زكية وبيعة
برحت والمزكوة كزكية
فلا يرجحها وقوله بناء الخ أى
وهو الرجوع وكذا بقية المرجحات
لا بد منها من العين (قوله
والاخرى مائة) أى ما لم يقيم بها

من كالمقاسم لان الشهادة بالملك من المقاسم لا تشترط قول من المقاسم أى لامن السوق
أو وهبت أو تصديقها علمه لان البائع والواهب والمتصدق قد يكون غير مالك (ص)
أو تاريخ أو تقدمه (ش) يعنى ان البيعة التى ورخت تقدم على من لم يؤرخ وكذلك
إذا كانت سابقة فى التاريخ فانها تقدم على المتأخرة تاريخا ولو كانت الاخرى اعدل
منها وبعبارة النصي فى باب اختلاف المتبايعين وان ورختا قضى بالاقدم وان كانت
الاخرى اعدل وسواء كانت تحت يد أحدهما أو تحت يدهما أو تحت يد ثالث أو لا يد
عالمه انتهى وقوله ولد ان عاصم فى شرح العاصمية فى المؤرخة ولعل تقدم التاريخ
كذلك انتهى (ص) أو عجز بدعالة الاعداد (ش) يعنى ومن المرجحات مزيد العدالة يريد
فى البيعة وأما مزيد العدالة فى المزكين البيعة فانه غير معتبر عند ابن القاسم وهو
المشهور فاذا أقام بيعة أنه ملكه وأقام الآخر بيعة أنه ملكه وزادت احدهما فى
العدالة على الاخرى فانها تقدم على غيرهما بخلاف صاحب العين بناء على أن مزيد
العدالة كشاهد واحد وفى الموازنة يحتاج إلى بين بناء على أن مزيد العدالة كشاهد
وأما مزيد العدالة لا يعتبر قال فمالو كانت احدهما جليل أو رجلا وراةين فها يتجاوز
فيه شهادة النساء الاخرى مائة لا ترجح وقرئ القرأ فى المشهور بان المقصود من القضاء
نقطع النزاع ومزيد العدالة أقوى فى التعذر من زيادة العدد اذا كل واحد من الخصمين
يمكنه زيادة العدد فى الشهود بخلاف العدالة ثم ان زيادة العدالة انما تنفع فى الاموال
بدليل قول المؤلف فى باب النكاح وأعدلية مناقضتين ملغاة ولو صدقها المرأة ونص
عالمه القرأى وبغنى أن تكون بقية المرجحات كذلك (ص) وبشاهدين على شاهد

وصف يجمعها من المتواترة تقدم (قوله للمشهور) مضابله ما طرف وبعبارة الملك انه يرجح بزيادة العدد (قوله أقوى فى
التعذر) أى فى كل من زيادة العدد وازيادة فى العدالة المتعذر لان زيادة العدالة أقوى (قوله أنه كل الخ) اعتبره ابن
عبد السلام بان من يرجح بزيادة العدد لم يقل به كفىما اتفق وانما اعتبره مع قيد العدالة ولا نسلم ان زيادة العدد يدل القصد
سهل الوجود وقد قرر ان الوصف مهما كان أدخل تحت الانضباط وأبعد عن النقص والعكس كان أرجح وزيادة
العدد وصف منضبط محسوس لا يختلف فيه العقل بخلاف العدالة فانها مركبة من قيود قد يكون أحد الشاهدين أشد
محافظة على نوى الصغار والاخر أشد محافظة على أداء الامانة وان اشتر كلعا فى المحافظة المعتمدة فى الشهادة وعلى هذا
فبسط زيادة العدد المتعذر أو متعسر فلا ينبغي ان يعتبر فى الترجيح فضلا عن ان يكون راجعا على زيادة العدد انتهى (قوله
وبغنى الخ) أى ان بقية المرجحات لا تنفع الا فى الاموال ومثل المال ما يؤل اليه كقصاص فى جرح وقوله وبشاهدين الخ

وكذا يقدم شاهدين امرأتين على شاهد وعين لأن الشاهد والمرأتين معقولين بما اتفقا بخلاف الشاهد والعين (قوله أعدل) وأولى إذا كانت المرأتان أعدل وأما لو كانت المرأتان أعدل فقط فلا يحصل به التقديم (قوله أعدل) إذا عرف أمه (أي) وقوله ما لم يوروث عن الميت الثلاث ٢٧٢ (قوله وبالملك على الخور) أي مع اعتداله على خور سابق لتول المصنف

ففيما يأتي رجعة الملك بالتصرف وعدم منافع وجوز طالع كشمرة انتهى وقوله على الخور أي إلا أن أي ما عدا من ذلك المأثر يدهي الملكية إلى ما لم يحصل الغلبة المقترنة وهي حشر ستمين بقوله الإتيمة ثم كون هذا المعنى فيه الترجيح فهو راد الترجيح إنما يكون في هذا التعارض ولا تعارض بين قاطع وطبق ولكن ما بينهما القاطع كلفاطع (قوله وشهدت بيته أن عمرأ اشتراها) أي ولو برجل وامرأتين أو رجل وعين (قوله لا يملك الخ) ولا يضمن البتة لغير علم التعارض بين هاتين البيتين لأن قول أسدأهما لا يعلونها خرجت عن ملكه لا يقتضي عدم الخروج لأنه يفسد باقي العلم بالخروج لأن الخروج أم لو شهدت المستعينة أنها بائنة في ملكه إلى الآن فالبائنة بينها وبين النافذة ظاهرة ولا يكون الترجيح إلا برجلين أو رجل وامرأتين فيقدم عليهما الرجلان الشاهدان بالاستصحاب الأخر مع آخر كركيد عدالة وانظر الترجع بالترجيح ثم النافذة تستدعي المستعينة

وعين أو امرأتين (ش) يعني لو كان من جانب شاهدان ومن الآخر شاهد وعين أو شاهد وامرأتان فإنه يرجح بالشاهدين على الشاهد والعين ولو كان الشاهد أعدل أهل زمانه أتم أهل العدل من لا يرى الحكم بالعين مع الشاهد وعلى الشاهد والمرأتين لقوله تعالى فإن لم يكنوا رجلين فرب رجل وامرأتان يفعل من بينهم عند عدم الشاهدين ما لم يكن الشاهد الذي مع المرأتين أعدل فيقدم هو والمرأتان على الشاهدين (ص) ويدان ترجع فينبه مقابلة فيصاف (ش) يعني إن البدن المرحمات فيقال يعرف أصله عند تساوي البيتين في الشهادة بالملك ويبقى الشيء المتنازع فيه يسائر، ويحلف حلفه سواء كان الذي بالبدن أعدل أو غير ذلك وإذا كان لم ترجع فينبه مقابل البدن فأن رجعت بأي مرجع كان كافى التوضيح فإنه يقضى بمقابل البدن ويحلف ويسقط اعتبار اليد فمائل يحلف هو صاحب اليد عند التساوي ومن رجعت بيته في العدالة وقوله ويسدأ بسبب وضع يد أي كون الشيء في حوزة مع تساوي البيتين في الشهادة بالملك دليل قوله وبالملك على الخور وقوله فيقال يعرف أصله استمرار إجماعاً إذا عرف أصله فإنه يتسم بين ذى اليد ومقابله فإذا مات شخص وأخذ ماله من يده يأنه وأرثه أو مولاه وأقام غيره بيته أنه مولاه وأرثه وأقام من بيده المال بيته أيضاً تشهد بذلك تعادلاً فإنه يقسم بينهما كإلى المدونة (ص) وبالملك على الخور (ش) يعني أن التدرج يكون بالبينة الشاهدة بالملك على البينة الشاهدة بالخور ولو كان ترجع الخور سابقاً لأن الخور قد يكون عن ملك وعن غيره فهو أهم والمالك أخص والأهم لا يدل على الاختصاص (ج) ويقل على مستعينة (ش) فيه حذف تقديره ويقل عن أصل على مستعينة أنه ذلك الأصل فإذا شهدت بيته أن هذه الدار مملوكة لفلان فأنشأها من ماله لا يعلون أنها خرجت عن ملكه بنقل شرعى إلى تاريخه وشهدت بيته أن عمرأ اشتراها من زيد بعد ذلك فإنه يعمل بالبينة النافذة لأنها عاينت ما علمه الأخرى ومن علم يقدم على غيره (ص) ورجعة الملك بالتصرف وعدم منافع وجوز طالع كشمرة أشهر وأنه لم يخرج عن ملكه في علم (ش) يعني أن شرط صحة شهادة البينة إذا شهدت بملك شخص سواء كان حياً أو ميتاً أن يعتقدوا في شهادتهم على هذه الأمور الخالصة الأخرى فأيده من التصريح به على ما سياتى الأمر الأول التصرف التام للشهود له الثاني عدم المنازع له في ذلك الأمر الثالث المساواة على تلك الحالة في طوالة كشمرة أشهر الأمر الرابع أن تذكر البينة أنهم لم يعلوا أنه خرج عن ملكه بنقل شرعى يسدأ أو به من الوجوه إلى الآن فإن قالوا أنه يخرج عن ملكه قطعاً بطلت شهادتهم فإن أطلقوا أنفسه

ولو كانت البينة لم يعلوا (قوله الخ) أي فالمراد بالصحة في كلام المصنف الإجماع والباقي خلافه على أي تعبد البينة بالشهادة بالملك على تلك الأشياء وقوله إن تذكر البينة أي فلا بد من الذكر بخلاف ما تقدم (قوله فإن أطلقوا) أي لم يقلوا أو قطعوا بقوله الخ أي لم يعلوا أو لم يعلوا (قوله الخ) أي لم يعلوا أو لم يعلوا (قوله الخ) أي لم يعلوا أو لم يعلوا

أى نعمة ذلك ولا تنقطع فلا ينصر والحاصل أنها تارة تصرح بقوله المخرج عن ملكه وفيه تعقيب بدين أن نقول قطعاً ونقول
في علمنا ومنه إذا عاينت في علمنا أو أمان سكنت عن ذلك فقد عرفت حكم ذلك تارة تصرح بقولها وأنه لم يخرج عن ملكه وفيه
الخلافاً للمستقدم من قوله وتوالت على الكمال في الأخير (قوله فان أبو أن يقولوا الخ) المراد أبو أن يقولوا لم يخرج عن ملكه
أى أبو عن التصريح به والحاصل أن كلام الشارع المتقدم وأعلم أنهم مرصوحوا بقوله أن لم يخرج عن ملكه إلا أن فيه
تقسيم لابن أن يقطعوا أو يقولوا في علمنا ويستكتروا أو ما قوله فان أبو أئمنه أبو عن التصريح بقوله لهم أنه لم يخرج عن
ملكه بأوجه الثلاثة فلما خالف (قوله أن لم يقولوا) المناسب للابتن بالاعتناء بما على ذلك القول (قوله) شاهدوا
على الميت استقر بذلك عن نيته السماع فأنها عاينت قولهم أنزل نسمع من التفات وغيرهم وليس المراد بالثبوت الشهادة على
القائم المستقدم إنما بالمال وهذا هو المشار به بقوله وشهادة السماع تقدمت ٢٧٣ وتقدم آية السماع لا بد من طول

خلاف فان أبو الن يقولوا ما علم مباح ولا وهب فنهادتهم باطله هذا بناء على أن قوله لم
ذلك شرط صحة قيل شرط كماله كالحاق عارية المدونة وان لم يتقوله لان العلم أنه باع ولا
وهب فانه يحلف ما باع ولا وهب وقت شهادته - م والسبب اشارة بقوله (وتقوؤلت على
الكفال في الأخير) والمذهب الاول في نسخة في الأخيرة أى الجلة الأخيرة وبعبارة
وصحة الملك أى بشرط في صحة شهادة الملك اذا شهد وعالى البت أن بعبارة الشهادة
بته على مشاهدة التصرف وعدم منازع الخ يترك ذلك للقاضي ان شاء الله عليه
والاكتفى اعفادهم عليها نفس الامر والا فلابعبارة مشكلة لان الملك يصح بدون
التصرف وشهادة السماع تقدمت وقوله (لا بالاشتراء) عطف على قوله بالتصرف أى
وصحة الملك بالتصرف وعدم منازع وحوز قال لا يجبر بالاشتراء وبعبارة لا بالاشتراء أى
المطلق من غير تعيين المشتري منه وأما قوله ويقتل على مستحقة فقد عرفت المشتري
منه فلا تنكرار (ص) وان شهد باقرا واستعصب (ش) أى خرج من الانكار وهذا
كالسنتي من قوله وانهم بالخروج عن ملكه والمعنى انه اذا شهدت البيعة لاحد المتنازعين
في حق بان الاشتراقر بملن تنازع فيه قبل هذا الوقت فانه يستعصب هذا الاقرا ولا
يحتاج البيعة ان تزيد في هذه الصورة سواء لم يخرج عن ملكه في علنا لان الخصم لما اقر
لخصمه ثبت ذلك باصحة لا مقرر دعوى الملك فيه الا باثبات استتال اليه ثانية (ص) وان
تعدت مرجع سقطتا وبى - بدحاثة (ش) ضرورة السلف ان الشئ المتنازع فيه يدخص
بذعبه ككبر مثلا فادعاها جيران وأقام كل واحد دينة انما له وتكافأت بينهما
فان الدار تبقى في يد الذى هو فيه وانما قلنا ان الشئ المتنازع فيه يدخص أى غير

٢٥ ثنى سا العباد وان يشتهد من زبده اشتره من السوق ولم تعين المشتري منه وشهدت أخرى امرؤا بنات
بحيث عنده فتقدم الثانية فهذا الصور موعلى هذا الحل فلا يصح ان يكون قوله لا بالاشتراء عطفا على التصرف بل عطوف
على ما تقدم من قوله بسبب طلبه الى الراجح بسبب ما لا يجبر بالاشتراء المطلق اى ان القوجح لا يكون مجر دعوى الثراء
المطلق الا انك شيعر بان تعين المشتري منه احدان بل يكون شخصا اخر غير الشخص المنازع له فلا يكون ذلك ترجيحا
ومع ادمانه ترجيح قوله وهذا كما استفتى من قوله وانما الخ اى ان الشاهدات المالك لادان تصرح بقوله وانما لم يصرح من ملكه
ما لم يقدمه بالاقرار المذكو فلا يحتاج الى التصريح بقوله وانما لم يصرح الخ حاصله ان يدعى زيد بان هذا الشيء ملكه
ويناوذه عمرو ثم ان يدعى بيته شهد بان امرأته له فانه يعمل بها ولا يحتاج ان تقول وانما لم يصرح من ملكه زيد بنى علما
قوله يدينه شخص يدعى) يولى يرضيه نزلوا عام احكام هو المرجع لغيره (قوله فان الذي تبقى في يد ابني هي في يده) الى ملكها

(قوله الشارحان) بهرام والبساطي (قوله يتكرر الخ) المناسب في قوله وقول البساطي اى زيادة على ما تقدم مع
 جرمه ذكره جوابا عن التكرار اى قد سلم التكرار واجاب بانه ذكره ليرتب عليه خبر قوله وقوله لعدم ظاهره انه عليه السلام بعد
 مع انه ليس عليه السلام بل انما يفيد عدم التكرار من أصله لانه انما يفيد المناقاة فلا يعقل تكرار (قوله بقى الخ) حاصله ان
 بقى بالنظر لقوله يدحضه الذى هو المعطوف عليه على أصلها بالنظر للمعطوف بمعنى صار على معنى النقل اى انه كان أولا
 يدحضه صراحة لقوله (قوله المتنازعين) اى الذى أقام كل واحد حجة وقوله وأما ان أقره ههنا الذى يجردت دعواه
 عن البيعة (قوله ولولغريهما) اى التجرد ٢٧٤ دعواه عن البيعة (قوله حيث تجردت دعواه عن البيعة) اى وتجردت

دعواه عن البيعة فالخامس
 ان كلام المتنازعين والمتنازعين
 تجردت دعواه عن البيعة
 والى ذلك ادعاء لنفسه وأما لو
 قامت بيعة لكل منهما اى
 وادعاء لنفسه فبقي بيده ملكا
 من غير من اسقط ما يفتهم اى
 تلك الحجة فان قلت ما وجه
 الخلفه في تجرد دعوى كل من
 البيعة وعدمه عند اقامة كل
 البيعة قلت ٣ وجهه انهما
 ادعيا التقوية بالبيعة ولم يعمل
 بهما الخلفه فاذا ثبت دعوى
 الحائز بدون البيعة بخلاف
 خالفه التجرد فلم يدعيا ارتفاعا
 بشئ فلم يخفضا فلذلك احتج
 الى المين منه ووجه تقديمه مع
 المين دون غيره كونه واضع
 اليد (قوله فان كان لكل بيعة
 وتساويا أخذها آخره بين) قد
 يقال انهم لما قلنا تساقطتا
 فصارا بمنزلة عدمه فخصيته انه
 يأخذها المحرم بدون بين قلت يمكن ان وجود البيعة لكل قوى في حد ذاته حاجب الى ذلك
 قلنا لا يأخذها إلا بين (تنبه) الاقرار بالخذ كقولنا من باب الشك ادخلنا تقسم من ان العدد الزائد غير معتبر كقوله
 من يحمل من باب الاخبار (قوله فهو داخل الخ) غير ظاهر بالنسبة لقوله او ادعاء لنفسه وكذا آخره معتمدا بالنظر
 له (قوله قال ابن القاسم الخ) الحاصل ان الاقوال ثلاثة قليل يقسم فصين وقليل على الدعوى وعلى الثاني اختلف هل هو
 على التنازع والتسليم أو على القول فردا المحسنة بقوله وقسم على الدعوى على القول الاول وبقوله كالمول على القول
 الثاني (قوله الا ان بطول الزمان الخ) اى بحيث يظن انه لم يقع من غيرهما ادعاء (قوله على التنازع والتسليم) اى فاذا
 ادعى شخص البطلان والآخر التصفى فيخص مدعى الكل بالنصف اذ لا تنازع فيه وهو النصف الا لا يرد عليه كل مدعى فيقسم

المتنازعين لانه لو كان
 يدأ أحدهما لم يثبت قولة
 تعذر الرجوع عليه ما بعد
 مع قول المؤلف قبل ويبدان
 لم ترجح بيعة ما به وقول
 البساطي ذكره ليرتب عليه
 خبر قوله وقوله لعدم
 ظاهره انه عليه السلام بعد
 مع انه ليس عليه السلام بل
 انما يفيد المناقاة فلا يعقل
 تكرار (قوله بقى الخ) حاصله
 ان بقى بالنظر لقوله يدحضه
 الذى هو المعطوف عليه على
 أصلها بالنظر للمعطوف
 بمعنى صار على معنى النقل
 اى انه كان أولا يدحضه
 صراحة لقوله (قوله المتنازعين)
 اى الذى أقام كل واحد حجة
 وقوله وأما ان أقره ههنا
 الذى يجردت دعواه عن البيعة
 (قوله ولولغريهما) اى التجرد
 ٢٧٤ دعواه عن البيعة (قوله
 حيث تجردت دعواه عن البيعة)
 اى وتجردت دعواه عن البيعة
 فالخامس ان كلام المتنازعين
 والمتنازعين تجردت دعواه
 عن البيعة والى ذلك ادعاء
 لنفسه وأما لو قامت بيعة
 لكل منهما اى وادعاء لنفسه
 فبقي بيده ملكا من غير من
 اسقط ما يفتهم اى تلك
 الحجة فان قلت ما وجه الخلفه
 في تجرد دعوى كل من البيعة
 وعدمه عند اقامة كل البيعة
 قلت ٣ وجهه انهما ادعيا
 التقوية بالبيعة ولم يعمل
 بهما الخلفه فاذا ثبت دعوى
 الحائز بدون البيعة بخلاف
 خالفه التجرد فلم يدعيا
 ارتفاعا بشئ فلم يخفضا
 فلذلك احتج الى المين منه
 ووجه تقديمه مع المين دون
 غيره كونه واضع اليد (قوله
 فان كان لكل بيعة وتساويا
 أخذها آخره بين) قد يقال
 انهم لما قلنا تساقطتا فصارا
 بمنزلة عدمه فخصيته انه
 يأخذها المحرم بدون بين

قلت يمكن ان وجود البيعة لكل قوى في حد ذاته حاجب الى ذلك قلنا لا يأخذها إلا بين (تنبه) الاقرار بالخذ كقولنا من باب الشك ادخلنا تقسم من ان العدد الزائد غير معتبر كقوله من يحمل من باب الاخبار (قوله فهو داخل الخ) غير ظاهر بالنسبة لقوله او ادعاء لنفسه وكذا آخره معتمدا بالنظر له (قوله قال ابن القاسم الخ) الحاصل ان الاقوال ثلاثة قليل يقسم فصين وقليل على الدعوى وعلى الثاني اختلف هل هو على التنازع والتسليم أو على القول فردا المحسنة بقوله وقسم على الدعوى على القول الاول وبقوله كالمول على القول الثاني (قوله الا ان بطول الزمان الخ) اى بحيث يظن انه لم يقع من غيرهما ادعاء (قوله على التنازع والتسليم) اى فاذا ادعى شخص البطلان والآخر التصفى فيخص مدعى الكل بالنصف اذ لا تنازع فيه وهو النصف الا لا يرد عليه كل مدعى فيقسم

بين ما نصنفين والحاصل انه اذا ادعى أحدهما كل الدار والآخر النصف ومن المعلوم ان مدعى النصف سلم لدى الكل نصف الدار ويكون التنازع انما هو في نصف الدار الثاني فيقسم النصف بينهما فبدأ بمدعى الكل ثلاثة أرباع الدار ويأخذ مدعى النصف ربع الدار فبقوله على التنازع اد من النصف وقوله والتسليم أى تسليم النصف الذى سلمه مدعى النصف لدى الكل (قوله قسم على حكم الثلث والثلثين) وذلك لان مخرج النصف ٢٧٥ من اثنين فالاثان هما المسئلة فبزيادة

عليها بمثل نصفها فيحصل ثلاثة فالمسئلة يعولها من ثلاثة اثنان لدى الكل وواحد لدى النصف (قوله يشقلى على هذه الخارج) الضابط في ذلك انه متى ادعى أحدهما الكل وادى آخره كسورا متباعدة كعشر وثلاث ونصف وربع أو غير ذلك فانه يحصل أقل عدده ثلث الكسور ويشقلى على ثلث الخارج ويجعل لدى الكل ويزاد عليها مثل ثلث الكسور فان كانت أصغارا بغير اذ مثل نصف وربع ذلك العدد المحصل (قوله وهو ستة) أى من ضرب مخرج النصف في مخرج الثلث فالمراد بالخارج النصف ونصفها الخ) أى نفسى من أحد عشر (قوله فعطى لدى الكل الخ) فالجمله أحد عشر فتكون المسئلة من ستة مائة لأحد عشر وهذا يجب ما هنا والا فلدس في باب العول أن المسئلة تكون من ستة وتعمل لأحد عشر (قوله وذلك اثنان) أى

فكان فاقلا قاله ما كفية قسمه على الدعوى فقال كالعول أى على صفته في المقرض أى ككفر بقية فزاد قسمها على أصلها فاذا ادعى أحدهما الكل والآخر النصف قسم على حكم الثلثين والثلث وكيفية العمل ان يزاد على الكل النصف ونسبة النصف للكل ثلث فالمسئلة من ثلاثة يعطى لدى الكل اثنان ولدى النصف واحد وإذا ادعى أحدهم الكل وآخر النصف وآخر الثلث يحصل أقل عدد يشقلى على هذه الخارج وهو ستة فتجعل لدى الكل ويزاد عليها نصفها او ثلثها فيعطى لدى الكل ستة ولدى النصف ثلاثة ولدى الثلث اثنان وادى أحدهما الكل والآخر الثلثين فانه يعال لدى الثلثين عقل ثلثي ثلاثة وذلك اثنان فيقسم المدعى فيه بينهم على خمسة لدى الكل ثلاثة ولدى الثلثين اثنان وعلى هذا انفس (ص) ولما أخذناه كان بيده (ش) يعنى ان الشاهدين اذا شهدا به كان بيده فلا من غير هادته بالثلاثة لا يترفع من يد الحائز له بسبب هذه الشهادة لان كونه بيده المشهود له لا يدل على انه مالكه ولانه مستحق له لان وضع اليد اعم من ذلك والاعمال لا يشتر بالآخر فلم يبق الا اطلاق الحوز وهو محوز بيده غير ما ترد اليمينه انه اتزعمه غلبة (ص) وان ادعى أخ أعلم ان اياه سلم فاقول للنصرانى (ش) موضوع المسئلة انهما اتفقا على ان الاب اصله نصرانى الان الاخ الذى سلم ادعى ان اياه سلم ومات مسلما وقال الاخ النصرانى بل مات على نصرانيته ولا يبينه لاحدهما فاقول قول النصرانى استحصالا للاصل الذى اتفقا عليه ولو قال فاقول للكانتر كان اخضر لكنه تبع غيره في التعبير ولو ابدل الاخ بالولد كان احسن ولكنه سماه اخا نظرا للمنازع الآخر (ص) وقدمت بينة المسلم (ش) يعنى لو شهدت بينة المسلم انه نطق بالاسلام ومات مسلما وشهدت بينة النصرانى انه مات نصرانيا على اصل دينه اراه نطق النصرانية ومات قان بينة المسلم تقدم وظاهره ولو كانت بينة النصرانى اعدل وهو واضح لانها ناقلة وهي مقدمة على المستعينة اذ لا تناقض حينئذ فقوله وقدمت الخ في معلوم النصرانية (ص) الاباهة تنصروا وان جهل اصله فيقسم (ش) الاستثناء منقطع لان ما قبله معلوم النصرانية وهذا مجهول الاصل والمعنى ان المسلم اذا اقام بينة ان اياه نطق بالشهادتين ومات مسلما واثام النصرانى بينة ان اياه نطق بالنصرانية ومات نصرانيا فانه ما حينئذ متعارضان وبصار الى الترتيب فان

فالمسئلة من خمسة (قوله ولم يأخذ الخ) يجوز ان يصور بان كلامه ما دعى ملكية السلعة والحال ان السلعة بدأ أحدهما ثم شهدت لآخر الذى لم يكن واضعا ليدلها أنها كانت في يده فانه اذ ترجع على الآخر (قوله موضوع المسئلة انهما اتفقا على الخ) أى وعكسه كذلك وهو اذا اتفقا على ان الاب مسلم بحسب الاصل ثم تنازعا بعد موته فقال المسلم انه مات على الاسلام وقال النصرانى انه مات نصرانيا فاقول للمسلم لانه ادعى الاصل (قوله لكان احسن) أى لينا سب قوله ان اياه فان الذى يناسب الاب هو الولد لا الاخ وقوله لكنسه الخ جواب عن ذلك

(قوله وهو مفهوم الشرط) واسم الإشارة ٢٧٦ غائض على التعليل وقوله وهو مفهوم الشرط مقدم من تأخير كانه

قال ومقتضى هذا التناول هو
مفهوم الشرط وقوله وموضوع
الشملة بجماله وهو ان المسلم
شهدت له البيعة ان اياه مات
مسلماً والنصر اى شهدت له
البيعة بان اياه مات نصرانياً (قوله
وان كان معروفاً بأحد
الدينين) اى عند الناس اى
أولم يكن معروفاً ولكن أقر
البياد بذلك وقوله فنى كون
ذلك تكذيباً اى كل واحدة
كذبت الأخرى فلا يبول عليها
أى ويرجع لقول المصنف وان
ادعى أحد أسلم الخ (قوله والقضاء
بالبينة) اى وهو المقتدر (قوله
وفى العكس لبيت مال المسلمين)
اى لانه مرتد (قوله وقسم على
الجهات الخ) قال الشيخ
والجهات أربع اسلام ويهودية
ونصرانية وسواهما جهة
واحدة (قوله وأعلى حكم
الميراث الخ) الصواب الطرف
الثانى وهو انه على حكم الميراث
(قوله فهل يختلف الخ) ويتبع
التبعية بالقوة (قوله فإذا بلغ
الصبي الخ) فان لم يوافق واحداً
منهم ماتت دين بجهة ثالثة أخذ
الموقوف كما فان مات أحدهما
قبل بلوغ الطفل وله ورثة يعرفون
فهم أحق بعرائه وان لم يكن له
ورثة وقف فإذا كبر الصغير
وإدعاه كان له وقوله وأول الصغير
النصف اى من غير حلف لأن
كلامهما مقربانه أخوه وقوله

لم يكن ترجيح قسم المال بينهما إذ لا ترجيح لاحدى البيعتين على الأخرى وهو ظاهر قول
ابن القاسم فى المدة وقال في بره فيها إذا تكتفت البيعتان فعلى المال للمسلم بعد
ان يحلف على دعوى النصرانى لأن بيعة زادت ابن يونس قال بعض النقباء وقول ابن
القاسم اصوب لان معناه ان الرجل جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا امر يرد
اليه فهو جب قسمة المال بينهما انتهى ومقتضى هذا وهو مفهوم الشرط في كلام المؤلف
انه لو علم بالنصرانية أو بالاسلام وموضوع الشملة بجماله انه لا يقسم المال بينهما قال
الغنى وان كان معروفاً بأحد الدينين وأقر الولدان بذلك فى كون ذلك تكذيباً
أو القضاء بالبينة التى نقلته عن الحالة الاولى لانها زادت حكماً قولان وعلى الثانى ان
كانت الحالة الاولى كفرًا فالأثر للمسلم وفى العكس لبيت مال المسلمين (ص) كجهول
الدين وقسم على الجهات (ش) مشبه بما قبله فى حكمه من القسم وان فرض المشقة
السابقة فيما إذا أقام البيعة ذكره هذه المسئلة لانها لا بيعة فيها وغير هذا لا يصل وهنا
بالدين تقنياً والمعنى ان الاب اذا لم يعلم هل هو مسلم أو نصرانى ومات فدعاه فقال المسلم
هو مسلم وقال النصرانى هو نصرانى فان ماله يقسم بينهما لانه مال تنازعا اثنان وهل
بعد حلفهما أم لا وبهذا التكرار بين هذين وما قبله ولا تشبيه الشيء بنفسه وإذا قسم
مال الاب المجهول الدين فانه يقسم على الجهات بالسوية ولو زاد عدد الجهة على الأخرى
فاذا ادعى المسلم ان اياه مات مسلماً وادعى النصرانى ان اياه مات نصرانياً وادعى اليهودى
ان اياه مات يهودياً ولا ترجيح فانه يقسم المال أثلاثاً وسواء كان المال بالدين أم لا
أحدهم أو لا يدعيه أسراً لانه مال علم أصله فلا أثر للفرقة فيه فلو كان مسلم ونصرانى أو
مسلم ويهودى فالمال بينهما نصيبين (هـ) نقية هـ وإذا قسم على الجهات بالسوية فهل
يقسم ما ينوب كل جهة على افرادها بالسوية أو على حكم الميراث بهاء راعى كل جهة
ما فى شرعهم (ص) وان كان معهما طفل فهل يضافان ويوقف الثلثان واقفه أخذ
حصته ورد على الآخر وان ماتت خلفا وقسم أو لا صغيرا ونصف ويحصر على الاسلام
قولان (ش) يعنى فان كان مع المتداعيين على اختلاف دين أيهما مطلق فهل يختلف كل
منهما على طبق دعواه ويوقف للصغير ثلث التركة اى يوقف له ثلث ما يدعى كل واحد منهما
وهو السدس فإذا بلغ الصبي ثلث واقفه من حياى ادعى دعواه أخذه حصته وهى سدس
التركة ورد على الآخر ما وقف من نصيبه فالخامس ان الطفل ثلث به سدس التركة
ويؤبى الثلث واقفه الطفل ثلثها ويؤبى الثلث ليوافقه الطفل نصيبها وانما وقف
للطفل ثلث التركة أولاً لاحتمال ان يدعى اذا بلغ جهة غير الجهاتين الذين ادعاهما أخواه
فان مات قبل بلوغه حلف كل منهما على طبق دعواه وقسم نصيب الطفل بينهما أو لا صغير
نصف التركة من الآن لان كل واحد منهما مقربانه أخوه ويجوز الطفل على الاسلام
ونحوه فى النواذر من أصبح قولان اى ويقسم النصف الباقي بينهما نصيبين وانما حلفا
فان اذا مات بعد ما حلفا أو لا على ان اياهما مات على الدين الذى ذكره لاجل ان يستحقا

ويجوز للطفل على الاسلام اى لا يملك ايشكل حال الاب حكمه باسلامه ترجيحاً الى الاسلام لانه يعلم ولا يعلم عليه ما

(قوله التعليل) هو الإشارة بقوله لاحتمال أنه اذا بلغ مدعى جهة أخرى اذ ذلك صادق يكون الطغلز كراواشي (قوله ان يكن غير عقوبة) لان العقوبة لا يدين بها من الرفع لما كتم وشمل قوله ٢٧٧ شبهه دية ١٠ على عمتق من أدائه فله أخذ قدره

ولومن غير جنسه وان كان غير به
مدنيا أخذ قد حوصسته في
الحصاص فقط والذا كان شخصان
لكل منهما حق على الآخر
فخذ أحدهما حتى صاحبه
فلا يخرج به دما يما دله (قوله على
المنصور الخ) حاصل ما في ذلك
أنه اذا وجد من شبهه بأخذه
بلا خلاف والوجود غير ما قال
ثلاثة ثالثة اذا كان جسه جائز
(قوله وسواء علم غيره) لا ينبغي
أن قوله شره فاعلى لقوله علم
أي سواء علم غيره أي في حال
الاخذ أو لم يعلم بذلك في حال الإخذ
لكن إذا لم يكن الإخذ ضاميا
(قوله فالمراد بشبهه حقه) هذا
يدل على التجوز فبما في قوله
سأباهوا كذلك غير شبهه كان من
جسمة أم لا (قوله وسواء قرب
شبهه) أي كالثلاثة الأيام
وقوله أو بعدت كالمشقة وما
قارب كالأعلى حكمه بما قاله
أو الحسن (قوله وانظر اعتراض
ابن رقة) اني قد ساعدت
ابن عرفة على ابن الحاجب في
عزوه لابن القاسم القول بالاكتفاء
فطلقنا سواء قرب شبهه أو
بعدت أي على التمايز بتركيب
بالمال ان قربت شبهه الموكل فان
بعدت قضى عليه بالنقص من غير

مادق وانما يشاركون واقفة مع أنه مساواة في الدرجة لانه حين الموت قد استحق كل
من أصحاب الجهمتين الثلث فلا ينقص عنه وهذا هو الذي اتفق فيه مساواة أصحاب
الجهمتين واقفة على أحد الوالدين وضرب واقفة بالبرقة على من والمستمر راجع الى
الطفل وضرب أحد عائد عليه والضحية اضاف اليه عائد على من أيضا والتقدير فأي ولد
واقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته أي التي وقفت له منه وانما حكم للطفل بما ذكرنا
لان أباه لم يولد به بخلاف ما يأتي في الرد من قوله وحكم بالسلام من إيمز بالسلام إليه
كان ميز لانه هنالك تحقق اسلام الاب والطفل يشمل الذكرو الأنثى ويدل عليه التعليل
(ص) وان قد روى على شبهه فله أخذ ان يكن غير عقوبة وأمن نفسه ورذيلة (ش) هذه
المسئلة تعرف بمسئلة الطغر والمعن ان الإنسان اذا كان له حق عند غيره وقد روى على
أخذه أو أخذ ما يساوى قدره من مال ذلك الغير فانه يجوز له أخذ ذلك منه ومواء كان
ذلك من جنس شبهه أو من غير جنسه على المشهور وسواء علم غيره أو لم يعلم ولا يلزمه
الرفع الى إلها كم وجواز الأخذ بشر وطب بطرين الاول ان لا يكون حقه عقوبة
والا فلا يدين رفعه الى إلها كم وكذلك الحد ولا يتولاها الا إلها كم والثاني ان يأمن
القتلة بسبب أخذه حقه كقتال أو اواقدم وان يأمن الرذيلة أي أن يسبب إلها
كالنصب ونحوه فان يأمن ذلك فلا يجوز له أخذه بقوله وان قد روى أن من حق على غيره
وقوله شبهه وكذا غير شبهه كان من جنسه أم لا على ظاهر المذهب كذا قال ابن عرفة
ويدل لقوله ان يكن غير عقوبة لان العقوبة لا يمكن أخذها وانما يمكن أخذ مثلها ولو
أراد المؤلف بشبهه بمن لا يحجج في قوله ان يكن غير عقوبة لعدم محمول عين شبهه له
فمراد بشبهه حقه السائل لعين شبهه وعوضه فاحتاج الى اخراج العقوبة منه وحينئذ
في كلام المؤلف يقيد ان المراد بشبهه حقه وظاهره ولومن ودعته وهو المعقد وما حصر
للمؤلف في باب الوديعة من قوله وليس له الأخذ منها ان ظله بمنها خلاف المعتقد (ص)
وان قال أبرأني موكل الغائب أنظر (ش) ومعنى ان الوكيل عن رجل غائب اذا ادعى
على شخص حاضر ان موكلا يستحق في ذمة هذا الحاضر كذا وكذا فاجاب المدهي عليه
بالاعتراف وادعى ان الموكل المذكو را برأه من ذلك أو أنه قضاء فانه يتظر الى ان
يأتي الموكل بكيل بالمال وسواء اقربت غيبته أو بعدت وهو قول ابن القاسم على قول ابن
الحاجب وقبول ابن عبد السلام ولا يختلف الوكيل على اني العلم بما يدعيه الغير
اذ لا ينقطة له في العين وانظر اعتراض ابن عرفة على ابن الحاجب وعلى قبول ابن عبيد
السلام فيها كتبناه على تمت (ص) ومن استعمل في دفع بينة امهل بالإجماع تحباب
وشبهه (ش) يعني ان من أقيمت عليه بينة بحق لشخص فطلب الماله لم يدفع ثل البينة

بين الوكيل انه ما يملكه أمرا واقضى وهو المنصوص فيها لابن القاسم وابن عبد الحكم وابن الموازي ثم ان قدم الموكل من
البينة فمات وبم الأخذ فان كل حلف الغريم ثم رجع على الوكيل بما دفعه له (قوله فطلب الماله الخ) خاتمه ان المدهي
أقام بينة على دعواه فطلب المدهي عليه ان يدفع ثل البينة بان يثبت انه دفع الحق وأنه أبرأ من الدار ليس المراد انه طلب دفعها

لقد ادعى أن هذا قد تقدم في قوله وأقترع لها باجتهاد محمل ذلك أن قرئت بيته كالجمة والأقضى عليه ونى على
 حجته إذا أحضرها ثم لا يخفى أن ما ذكره في بيته المدعى وباقي إضافي بيته المدعى عليه كالإقام المدعى عليه بيته بالرفع
 وقوله وأقامته مطوف على قوله دفع بيته أى طلب المهلة لدفع بيته أولاً وأقامتها (أقول) لا يخفى أنه إذا طلب المهلة لدفع
 فقد طلب المهلة لأقامة البيته التي يدفع بها فهو تجميع في العبارة قول المالك واحد (قوله ولا تحيد في ذلك عندما) ومقابلته
 بقوله جمة (قوله كساب يظاهرة) أى فهو غير مبكر بل فى محتمل الإقرار ولا يعارض هذا ما تقدم في قوله ولجب وكيل
 للتصديق ولا كفى بالوجه مجرد الدعوى إلا بشهادة على ما تقدم على المتكسر (قوله وألشئ مكتوب) تصحيح الكاف في قوله
 كساب (قوله كفى بالمال) أى يكفى المدعى عليه حتى يحضر المدعى بيته (قوله قيد في المستثنين) المتبادر منه أنه أراد
 بالمستثنين أولاً ما قبله ومن استعمل ٢٧٨ فأنه عاقفه كساب الخ إلا أن فى عب ان هذا راجع لما قبل الكاف فقط

وأولى لقوله أنظر وأما ما بعدها
 فبـ كفى بالوجه على المعقد
 إلا أن يجعل على ما إذا وقع طلب
 حساب وشبهه بعد شهادة بيته
 عليه بالحق ويقوت المصنف
 حينئذ ما إذا كان طلبه للحساب
 وشبهه قبل إقامتها ولذلك قال
 محققى ت ما حاصله أن المقول
 بكفى بالوجه في مسئلة الحساب
 وإن قول المصنف بكفى بالمال
 عائد على ما قبل الكاف وإنما
 آخره المصنف أن يشبهه بقره فأنه
 يجب إلى ذلك أى بكفى بالمال
 يأخذ منه المدعى عليه (قوله
 معطوف على قوله كأن أراد الخ)
 أى ويكون في العبارة حذف
 والتقدير أى أو كان ادعى بحق
 ملبساً بأداة إقامة بيته فكتاب
 يجعل بالوجه لا بالمال أى أو

أولاً قامته فأنه يهل لأجل انقطاع حجته والمهلة باجتهاد الحاكم ولا تحيد في ذلك عند
 مالك لكن بكفى بالمال وكذلك إذا طلب المدعى عليه المهلة كساب يظهره وألشئ
 مكتوب عنده ليجزى له يكون في جوابه باقراً وأما كفى في ذلك على بصيرة فأنه يجب لذلك
 بكفى بالمال (قوله بكفى بالمال) قيد في المستثنين قبله وفي قوله (كان أراد إقامة ثمان)
 فكأن التسمية ما لم يصح أن المدعى إذا أقام شاهداً بالحق وطلب المهلة حتى يقيم
 الشاهد الثاني فأنه يجب أن ذلك بكفى بالمال لأن المدعى له أن يحلف مع شاهده
 ويثبت الحق (ص) أو بأقامة بيته فبجمل بوجهه (ش) معطوف على قوله كأن أراد
 إقامة فان يعنى أن المدعى إذا طلب من المدعى عليه كفى بالمال بمجرد الدعوى فأنه
 لا يلزمه ذلك ولا خلاف لأنه لم يثبت له على شئ وأما كفى بالوجه فبجمل بوجهه فأنه
 يلزمه كذا هو قبل لا يلزمه ذلك كما في باب الضمان حيث قال ولا كفى بالوجه بالدعوى
 وهو معنى قوله هنا (ص) وفيها أيضاً نفسه وهل خلاف أو المراد وكيل لا يلزمه أن لم
 تعرف عنه تأويلات (ش) يعنى أن المدعى إذا طلب جسيلاً بالوجه من المدعى عليه
 بمجرد الدعوى فأنه يجب إلى ذلك حيث قال أولاً إقامة بيته فبجمل بوجهه وهو الذى
 في كتاب الشهادات وفى كتاب الحاملة من الدوينة لا يلزمه ذلك فبجمل مافى الكتابين خلاف
 وقيل لا بل وفاق وهو باحد وجهين أحدهما لا يعمران قال المراد بالكفى الذى
 في الشهادات الوكيل الذى لا يلزمه ويحرمه فأنه مروي لا كفى بالوجه فوافق
 مافى كتاب الحاملة وقال ابن تومس في الحاملة معنى قول غير ابن القاسم أنه يجب عليه إذا لم
 يكن المدعى عليه معروفاً منهم وأما طلب عليه كفى بوجهه تشهد البيته على

معطوف على إقامة ثمان والبارز أيضاً لأن العطف فيه قلن من حيث أن المعطوف عليه الجميل فيه
 بالمال والمعطوف الجميل فيه بالوجه فالأحسن عطفه على قوله دفع بيته أى وإذا طلب المدعى مهلاً المدعى عليه لأقامة بيته
 عليه فله ذلك لكن مع كونه يأخذ منه جسيلاً بالوجه لا بالمال وفى بعض النسخ: أو لأقامة بيته وعليها يكون عطفاً على قوله دفع
 بيته (تبيين) الأول أن هذا المختص بالمسائل التي يتوقف الحلف فيها على التلطفة حيث كانت هناك خلطة وأما إذا لم
 توجد خلطة فلا يطلب بجمل بالوجه ولا بكفى بل يلزمه ما يعرف نفسه أم لا أو المسائل التي تتوجه فيها الإيمين بغیر خلطة
 كدعوى الغصب والسرقة فالحلف أو أخذ منه جـ (الثاني) أن محل ذلك ما لم يدع بيته بكاسوف والواله الأفاضى
 عنده (قوله وفى كتاب الحاملة الخ) هو العمد (قوله لا يلزمه ويحرمه الخ) أى بحيث لو فرض أنه لم يأت به فلا غرم عليه
 بخلاف الكفى بالوجه فأنه إذا لم يأت بالمضمون ضمن

(قوله لا نسمع البينة عليه) حاصله انه اذا كان معروفا مشهورا فالشأن ان الشاهد ينسب مدان عليه وان لم يكن حاضر او اما ان كان غير ذلك فيمكن ان الشاهد ينسب مدانته وحليته لاعلى ٢٧٩ ١٠١٠ فلا تكون شهادتهم عند القاضي

الابصروهم (قوله فان الذى يجيب عن ذلك هو العبد) لانه الذى يتوجه عليه الحق ويقع عليه الحكم فيدعى عليه ذلك لما نزمه الجواب ولا يقبل قول سنده فى ذلك لانه اقرار على غيره وكذا يدعى على فصيح عنه فان اقربه اخذ باقراره ان كان ما دوننا والاوقف الامر على سنده فان عتق قبل العلم لزومه واذا اقر العبد بسيرة قلمه القطع بلا غرم واقرار السيد عليه بالمكس (قوله فانه سطر على الولى الخ) اى ويرد العبد السيد كما هو مقتضى قوله ويجيب عن القصص العبد حيث لم يتم وقوله والاذلة اى وان كان مثله يجهل ذلك فلان يرجع للقصص بعد ان يحلف انه جهل (قوله لا يوجهها الا حكم الخ) اى لا يقضى به الا حكم والاقلو اطاع وحلف عند غيره لمع شفتنا (قوله لا يادى بالحق الخ) فى العبارة حذف والتقدير يحتاج زيادة الذى لا اله الا هو فى قوله بالحق الذى لا اله الا هو (قوله اى وكيفية المين الخ) اى والى بالحق بالحق الخ لتصوير اى وكيفية المين مصورة الخ (قوله اله السيد له من الهمة) اى التى شأنها ان

عنه ولو كان معروفا مشهورا لم يكن عليه كفى لا نسمع البينة عليه فى غيبة وهذا من قول ابن القاسم فليس بين الهتين خلاف (ص) ويجيب عن القصص العبد وعن الارش السيد (ش) يعنى ان المدعى على العبد ان كانت قصاص او مجرد ذف او باد فان الذى يجيب عن ذلك هو العبد وان كانت المدعى بما يوجب الارش فان الذى يجيب عن ذلك هو السيد لان الجواب انما يتغير فيما يؤخذ به المجيب لو اقربه وياقلى باب الكتابة ما يشهد ان المكاتب يؤخذ بما اقر به فى ذمته ولا يؤخذ باقراره فى جنابه انما يقضى بما يتعلق بالذمة دون غيره قوله ويجيب عن القصص العبد حيث لم يتم قال انهم كما اذا اقر العبد يقتل من يقتل به ثم ان ولى المقتول استصفاه فانه سطر حق الولى ان لم يكن مثله يجهل ذلك والاذلة ان يرجع للقصص بعد ان يحلف انه جهل قوله وعن الارش السيد لان تقوم قرينة توجب قول اقرار العبد بها بالمال فى كتاب الديان فى عسدي برزون منى على اصبع صخرة نقطها فتعلق به الصغير وهي تدعى ويقول فعلى هذا اوصدقه العبد ان الارش يتعلق برقبة العبد (ص) والمين فى كل حق بالله الذى لا اله الا هو (ش) قد علمت ان امين الشرعة فى كل حق لا يوجهها الا حكم او يحكم والا فلا يعين على المطلوب اى ليس لخصمه ان يحلفه واذا حلف فانه يقول فى عينه بالله الذى لا اله الا هو وهذا معدا اللعان والقسامة فانه لا يحتاج فيه مال زيادة الذى لا اله الا هو بل يقول فى اللعان انه يدان الله لربنا اننى فقط كما امر و يقول فى القسامة اقسم بالله لمن خبر به مات فقط كما يأتى فقوله والمين اى وكيفية المين القطاعة للزناح بين المصوم بالله فلا بد ان يأتى بالاسم والوصف ولا يكتفى احدى ما وان كان كافيا كونه يمينا كقولان الغرض هنا زيادة التحصن وهو يحصل بذكر كروقة ذكر او الحسن ان الواسم مثل الباقى ح ولم أقف على نص فى التام المنة من فوق والتمس اله المنة من الهمة (ص) ولو كما يات وتؤلف على ان النصر اى يقول بالله فقط (ش) المشهور ان الكتابى يقول فى عينه هذا اللفظ كالمسلم ولا يكون ذلك ايمانا منه ولا يزاد على اليهودى الذى انزل التوراة على موسى ولا على النصر اى الذى انزل الانجيل على عيسى واما الجورس فانه يحلف فى كل حق بالله فقط وتؤلف المدوعة على ان النصر اى يقول فى حلفه فى الامان وغيره بالله فقط لانه لا يلزمه تمام التوحيد لانهم لا يعتدون قسامة واما اليهودى فانه يزاد حلفه الذى لا اله الا هو لانه يقول بالتوحيد وفى بعض النسخ وتؤلف ايضا ياد ايضا وعلى اسمها لا ايدى لم ان الاول تاو بل وان كانوا يملكون التأويل على خلفه اى ظاهرها حيث مصبه تاو بل آخر وترك المؤلف تاو بلا تاو وهو ان كلام اليهودى والنصر اى يحلف بالله فقط (ص) وغاقت فى ربيع دينار يجامع

تبدل من الهمة نأى بحيث يقول ما لله بدور همة (قوله غلظت) اى غلظت (قوله فى ربيع دينار) والمراد بالدينار ههنا دينارهم وهو اثناعشر دوهم لان المين ملحقة بالمدود نهى ملحقة بالسرة لا دينار لان كانوا عشرة دراهم (قوله يجمع) اى لا لانه لا للظرفية خلافا لما ناهى شارحنا بقوله يكون التقليل فى الجاهع اذ ليس المراد تقليل بل زيادة على الكون فى الجاهع

(قوله فاعلم من ذلك الخ) أي ولا بد أن يكون ذلك الشخص واحداً ولو على اثنين متضامين فيه لأن كلا وكيل عن الآخر
 لا لتخصيص ولو متفاضلين لأنه لا يكون في أقل منه ولو وجب دفعه وكان تأهواً وادعى به وتوجه اليه بدور فقط لفظ (قوله
 فانه يحلف عند الحرب) أي لا عند المنبر لأن المنبر إذا كان وسط المسجد كان لحرمة فيه فيه يرجع لما بيته من حرمة وهو
 الحرب (قوله لانه يحلف بقصدى به) كذا في صحيح يقتدى به من الاقتداء أي يقتدى بالحال فيه وهو الامام أي فصار له حرمة
 بذلك وفي نسخة بعض الشيوخ بمقتداه أي يستقدان حرمة ثم لا يقتضي أن تلك العلة عامة مع أي شخص من غير مقتداه عليه
 السلام (قوله الا منبر النبي الخ) أي نقوله فيما تقدم ويكره عند المنبر أي منبر النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يطبق منبر
 الكنيسة في حق النصراني أي لا مسلم الذهاب لتحليفهم بذلك الموضع وإن كانت حقيرة في نظر الشرع لأن القصد صرفة عن
 الاقدام على الباطل فيؤخذ من ذلك بطريق الأولى جواز تحليف المسلم على راحة أو الحصف أو أضرحة المشايخ أو بالطلاق
 الثلاث أو بخود لا حيث لا يشك عن الباطل ٢٨٠ الا بذلك فإذا حلف خصمه بطلاق ثم أراد الرجوع إلى تحليفه اليه

الشرعي ذلك بالقرب بالاباعد
 كالكنيسة وبيت النار وباتمام بالاستقبال وبغيره عليه الصلوات والسلام (ش) يعني
 ان العين تتوجه في كل شيء جليل أو ذليل لا تلتفت على الخائف الا في الحق الذي له
 قدر وبال وأقله ربع دينار أو ما يقوم مقامه من عرض أو ثلاثة دراهم فأقل من ذلك
 لا تغلظ عليه فيه والتغلظ واجب فن امتنع منه عدنا كراهة وهو من حق الغلظ
 ويكون التغلظ في الجماع في حق المسلم ويكون عند المنبر ولو اتفق ان المنبر وسط
 المسجد فانه يحلف عند الحرب لانه يحلف بقصدى به وهو اعظم حرمة من غيره من بقية
 المسجد قال في المدونة ولا يعرف حال العين عند المنبر الا منبر النبي عليه الصلاة
 والسلام قد ربع ديناراً كقول في الكنيسة في حق النصراني وفي البيعة في حق
 اليهودي وفي بيت النار في حق الجوسي وبغضاً أيضاً بالقيام بالابا الاستقبال للقلعة وإن
 كان بالمدينة المشرفة فيحلف عند منبره عليه الصلاة والسلام أو على منبره ولا تلتفت
 بالزمان ككونه بعد العصر (ص) وخرجت المذنب فيما ادعى أو ادعى عليه الا ان
 لا يخرج فيما اراد أو ان مستولاً فليلا ويحلف في أقل بيته (ش) والمعنى ان المذنب روى
 المستقر في بيته يخرج العين فيما ادعى به وأقامت شاهدات فحلف معه وهو ربع دينار
 أو ما يساويه وكذلك يخرج إذا ادعى عليه بذلك وتوجهت العين عليه بأن ردت عليها
 العين الا ان لا لعامة لها بالخروج فيما ادعى به لا تحلف كسائر الملوك والخلفاء
 ونحوهم أو أم الولد كالحرة وهذا إذا كانت تخرج لبلال ولا تقصص بيته كما إذا ادعى

الشرعي ذلك بالقرب بالاباعد
 فلو حلفه بأيمان المسلمين فله
 تحليفه العين الشرعي مطلقاً لانه
 لا يضمن افراد العين الشرعي عن
 أي مسلم وفي حق ان الكنيسة
 لليهودي والبيعة للنصراني
 والصلوات على شاربنا كانت له
 بعض شيوخنا في ابنه (قوله
 فيحلف عند منبره عليه السلام
 أو على منبر الخ) أو بكتابة
 التلاوة والقول الأول ظاهر
 المذهب (قوله ولا تغلظ بالزمان)
 أي في الامور بخلاف الامانة
 والدماء فتغلظ بالزمان والمكان
 وقوله ككونه بعد العصر أي
 ليكون الملائكة الذين يكتبون
 الاعمال ينزلون في ذلك الوقت

الا أنك خير فانهم ينزلون عند الصبح فدل تخصص وقت العصر بذلك لأن وقت الصبح وقت يوم واشتغال
 (قوله وخرجت المذنب) بفتح الدال (قوله وان مستولاً) اعلم ان من يخرج غيره مشترطاً حكمه احكم من لا يخرج
 وهي المستقر في بيته نفسه يراد منه ومن ذلك وذلك لا يشافي ان معنى اللفظ الموضوع هو له التي أخذها اطمأنا إلى سقرها
 اهله (قوله يخرج العين الخ) أي ويحلف بحضوره في الحق فان أبت هي وزوجها من حضوره خشيته الاطلاع عليها الحكم ابن
 عبد السلام يانه يبعد عنها أقصى ما يسمع لفظ عينا فان ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل إثبات من يعرفها علمه أو عليها
 قولان فان أراد التغلظ فدلعت من حلفها حلفت على ما دعت وأخرت (قوله بان ردت عليها العين) لا يقتضي ان تصوير ذلك بان
 يكون ادعى عليها الانسان يحق فتشكر ذلك الا أنك خير بهذه العين أصلية عليها وبعبارة الشارح فوهم خلاف ذلك (قوله
 في الاصل يسمعها) أي ويرسل اليها القاضي من بيته هاو احب يحجز والاثنان أولى وقيل لا بد من اثنين فاستثنى هذه الصورة
 من قولهم لا بد من حضور الطالب للعين والاعية بدت بحضوره وأما من يحلف بغير بيته فلا بد من حضوره كما قدم

(قوله قضيتهم لورثكم) المراد به اسقاط من جانب الميت كأن يدعى عليه اسقاطا أو ابراء أو هبة أو صدقة أو نحو ذلك (قوله أن يحلف من الورثة) أي من الورثة الذي يرون الفعل يوم الموت كقريب القرابة لا بعدد ما وقد يكون البعيد من الورثة بخلاف الميت والمقر يبني صدقته فتنظر الحما كفي ذلك ولا يحلف غير الورث ليسحق الورث (قوله من يظن به علم ثلاث) أي ودعوى المدين عليه أنه يعلم فلا يدين الا من شبه والذي عي ان المسئلة ذات قولين ظاهر المصنف الاطلاق وقد عدا مع ترجمته لانه قال وقد الشئ عن مالك ولا يصحبه واقتصر عليه في واختلف الشيوخ في الزوجة تقبل انهما من يظن به العلم لموت قبل الاول الحسن ان يقال ان الخلاف بينهما خلاف في حال (قوله أي من البالغين حين الموت) فالأعين على من بلغ بعد الموت وقبل الاول الدعوى (قوله فان حلف البالغ) أراد جنس البالغ الصادق بالعدد والحاصل ان اليمين اغتاتطلب من يظن به العلم من البالغين وأما من كان حين الموت صبيا أو كان لا يظن به العلم فان حقه ثابت لا يمين عليه والحاصل ان غير البالغ لا يطلب بهين لا قبل البلوغ ولا بعده فكذا البالغ الذي لا يظن به العلم لا يطلب بهين من أي حاله كانت وأما الذي يظن به العلم اذا كان واحدا أو متعديا فان للمطالب تحقيقه العلم بطلب حنه الحلف فالأمر ظاهر ٢٨١ من انه يقرم له وان طلب حنه الحلف وكان

واحد أو حلف استحق والارد على المطالب فان حلف برئ أو ان نكل عزم وأما ان كان متعديا وطالب الحلف من واحد فقط دون الباقي استحق الباقي بدون عزم وأما ذلك المطالب فيبرئ به ما جرى في الذي قبله وأما لو طلب من الكل وحلفوا اذنته استحقوا وان نكلوا كذلك وردوا اليه على المطالب فان حلف برئ والإعسر وان يادر أحدهم بالحلف أو كتي به ولم ينظر للباقي فاستحق الكل فان لم يكن به وطالب من الذي يدينه وحلف فكذا وكذا اذا كان الذي يدينه حلف وهكذا وأما نكل

على المتدبر عاقل من ربيع دينار فانه يحلف بيمينان يرسل القاضي إلهام من محلة هارلا يضرح لانه يحدو كذلك غير المتدبر (ص) وان ادعت قضاء على مستلم يحلف الا ان يظن به العلم من ورثته (ش) يعني ان من علمه دين شرعي ثابت في ذمته مات صاحبه وطالب الورثة دين أقيم فقال الذي عليه الدين قضيتهم لورثكم ولم تصدقه الورثة على ذلك فلهذا علمه الدين ان يحلف من الورثة من يظن به علم ذلك مثل أخيه ونحوه من يخاطبه ويعدون على نفي العلم أي أنهم لم يعلموا ان موثرهم أخذ شيئا من ذلك ولا حال وما أشبه ذلك وأما من لا يظن به علم ذلك من الورثة فانه لا يحلف قوله من ورثته أي من البالغين حين الموت فان حلف البالغ أثبت الحق لجميعهم وان نكل بطل حقه فقط ورد اليه على من علمه الحق فيحلف انه قضى ويسقط حق الباقي فقط (ص) وحلف في نقص بتأوغض حلفا (ش) يعني ان من صار من وجب دراهم بدانيه وقبض كل منهم ما حقه وتفرقا ثم وجد أحدهم في دراهمه أو دونها بغير نقص أو غشافعدا لصاحبه واعله بذلك فان صدقه على ذلك فلا كلام وان كذب فانه يحلف في حالة النقص على البت أي انه ما دافع الا كاملا لان النقص يمكن فسه حصول القطع ولا يتعدى الجزم به أو به دمه ويحلف في حالة الغش على نفي العلم أي انه ما دافع الاجساد في علمه وانه لا يلهام من دراهمه ولا فرق بين الصبر وغيره على قول ابن القاسم وهو المذهب وهو في حلف الدافع صريفا أو غير (ص) واعتقد الباقون على ظن قوى خطأ يمينه أو قرينة (ش) يعني أنه يكفي في جواز

٣٦ شى سا الذي يلى الحلف فقرة اليمين على المطالب فان حلف برئ من حقه ونظر لثالث فان حلف استحق والاردت اليمين على المطالب فان حلف برئ فهو هكذا فان الثاني نكل به حلف الاول وردت اليمين على المطالب ونكل فانه يقرم له وكذا يقرم الباقي ان حلف فان نكل فهل يقرم نظرا لتكوة قبل أو لا يقرم نظرا لتكوة لثالث ذلك الباقي وهو الظاهر وايس لذلك الباقي فحلف ذلك المطالب لشكوة أولا (قوله يعني ان من صار من) لانه فهم اصارف أي أو قرض أو قبض قرضا أو قضى دينها يقول قول الدافع في الجميع يمين ويدين عليه قوله آخر الظاهر في حلف الدافع صريفا أو غيره (قوله فانه يحلف في حال النقص) أي نقص العدد أو ما نقص الوزن فانه يحلف فيه على نفي العلم كالغش وهذا واضح فيما يامل به عددا أو عدد أو وزنا كدانيه مصر وأما ما يامل به وزنا فانه يحلف في نقصه على البت كنقص العدد أو دافعه عجم (قوله وهو المشهور) معناه حلف الصبري بتأوغض غير علموا ظاهر كلام ح ان هذا هو المعتد به في باب البيع ما يشهد (قوله وحلف البات الخ) معناه ومنه ان شجر البات من يحلف على نفي العلم به بعدد على الثمن وان لم يقو وهذا بخلاف الشهادة بالاثبات هذا على العلم

الافعال يمكن كسر الزوجين والاما تقدم في قوله واعتقد في اعساره بعينه وقدر بنقصه ضرر وكثما ادة السماع (قوله من
 خجته) اشارة في مغايرة العطف في كلام المصنف لان شرط الابق فيه وعطف العام على الخاص لا يكون باووب ووجه الصامعي
 تنجيبا لمحدث أو امر آفة تنكها ٢٨٢ أفاده بعض شيوخنا بانه تعالى (قوله كسكوله) أى وأشهد الله عليه بقلب

على خلفه صدقة وقوله لان معناه
 الخ أى أو يقال هذا أحد قولين
 أو يقال الاموال ليست كغيرها
 (قوله قلت الخ) هذا الجواب
 لا يقع بالنسبة لما نحن فيه وان
 كان يقع بالنظر لما بعده (قوله
 ان عين) ظاهر انه لا يلزم منه
 في الدعوى وهو مناف لقوله فيما
 سبق فمدعى معلوم محقق ووجه
 انه لا يلزم من عدم ثبته كون
 المدعى به غيره معلوم أى فيمكن في
 صحة الدعوى كونه معلوما بخبر وما
 به من ان سئل عن السبب وجب
 بيانه ما لم يدع نسبته (قوله بالآ
 أسلفه الخ) الاولى في العبارة ان
 لو قال كالوادى عليه عشرة من
 سلف كما في ثمت وذلك لان قوله
 كالوادى أسلفه وقع في الوهم انه
 معترف به مع انه منكر لذلك فنذر
 فان لم يعين السبب كفى حاله
 عندي حق أو ثبتي رأما اذ اعينه
 قائمه هو وأنه لا يكتفى ذلك وهو
 الذي رجع اليه ما كان بل لا بد من
 زيادة ولا شيء منه والا عديت
 اليه (قوله على نية الحماكم)
 المناسب لما بعده ان يقول على
 نية الحماكم (٣) الا ان عبارة في
 له ويمكن ان يقال انه ليست
 على نية الحماكم والحاصل ان ابن

الاقدم في الحلف على البت الاعتماد على الظن التوى كخط إلى الحالف أو خطه هو أو
 فريضة من خصمه كسكوله أو سؤا الصلح على بعض المدعى مثلاً وهذا راجع لجميع
 الباب ولا تعارض بين هذا وبين ما مر في باب الايمان من قوله ونحو من بان شك أو ظن لان
 معناه هناك مطلق الظن وهذا ظن قوى أو ان القموس متبرع بها وهذه بحجة عليها
 (ص) وعين المالوب ماله عندي كذا ولا شيء منه (ش) وفي ان العين اذا كانت في جهة
 المدعى عليه وهو المراد بالممالوب في شرطه ما يطالب به الانتكارة فاذا دعى عليه بعشر من
 قرض مثلاً فانه يحلف ماله عندي عشرة من قرض ولا يعظم لان المدعى بالهشرة مدرع
 بكل آحادها فحق العين في كل واحد على ما تقر في المعقول ان اثبات الكل اثبات لكل
 اجزائه وفي الكل ليس ثبات لكل اجزائه وبه بارة ماله عندي كذا ولا شيء منه الظاهر ان
 هذا ليس لازماً وهو ان يأتي عيادل على نفي الجزء بعد نفي الكل بل المراد ان يأتي بما
 يبرئه عما دعى به عليه كالموالات ما عندي شيء من الدشرة وايسر له في نفي شيء واذا حلف
 ماله عندي كذا ولم يرد ولا شيء منه وجب عليه ان يحلف على ما ذكر وهو قوله ولا شيء منه
 فيصاف انه ليس لشيء ما ادعى فان قيل لا يصح ما ذكرنا ولا شيء منه لان النية نية الحلف
 وهو نية كل جزء من العشرة قلت لان المدعى يحتل ان يكون ادعى ما كثره ما ناكذا
 يقال فيه ما يدعى به ثمانية السبب وذكره (ص) وفي سببان عين وغيره (ش) يعني
 ان المدعى عليه اذا حلف فانه يفتي سبب الدين ان عينه المدعى وفتي غيره أيضاً كولو
 اسلفه عشرة فيقول في عينه ماله عندي عشرة من سلف ولا من غيره ويأتي السؤال
 والجواب المتقدم (ص) فان قضى نوى سلفاً فيجب رده (ش) هذا مقرر على انه لا بد من
 ذكر السبب والمعنى ان من تسلف من رجل ما لواقضاه بغير نية ثم قام صاحب المال
 وطلب المقتضى المأل فانكره وطلب ان يحلف فانه يحلف له ما تسلف منه ما لا ينوي
 في قلبه يجب عليه الا ان ردوه ببرأ من الاثم ومن الدين ولا يقال هذه النية لا تنفعه لان
 العين على نية الحماكم لا تامة قول هي هنا ليست على نية الحلف لانها ليست في وثيقة حق
 باعتبار ما في نفس الامر ثم كان على المظان ان يزيد الا زوالا وهو حادث لانه استلف منه
 سلفاً كان يجب عليه رده بحسب الاصل (ص) وان قال وقف أو ولدي لم يمنع مدرع من
 نيته (ش) يعني ان من ادعى شياء هذا بغيره وسواه كان عقاراً أو غيره وقال المدعى
 عليه هو وقف أو هو ولدي فقد سقطت منازعة هذا المطالب وتسير بين المطالب والناظر

المحاسب قالوا العين على نية الحماكم مع انه تقدم في العين انما على نية الحلف ويمكن الجمع بان الاول اذا كان الحلف هو الوقت
 الحماكم ذكره البدر وأجاب السامعي بأنه يحلف ماله عندي عشرة من سلف ولا من غيره ولا ضرورة تلبيته ان يقول ما أسلفني
 لكن الذي في النص ماله مصنف الذي هو معنى أسلفني ومثل ما ذكره المصنف المعصوم في نفس الامر اذا حلف ان يحبس فانه يحلف
 كذلك واعساره ينزل منزلة من ليس عليه شيء في عدم الوقوف في تلك الحالة (٣) قوله الحماكم في هامش بعض النسخ له الحلف اه

(قوله فان المدعى يحلف) أي ان المقر كاذب في اقراره وأنه حتى (قوله ملك) ٢٨٣ أي المقر له أو دعه عنه تدعى أو رهنه

أو أعاده أو نحو ذلك (قوله والذي
يشهد كلام ح) والذي قرره
بعض شيوخ عجم انه يمين في
الأولين أيضا لان اقراره به
ويعتد به كاشه له حيث كان
عدلا والبينة التي أقامه إلى
غيبته حيث لم تشهد بها المكيبة بل
بالاعادة أو الودعة أو الرهن كذلك
فان شهدت بالمكيبة أخذت المقر له
بلاعين ويبنى التعويل على هذا
كما قالوا (قوله كما قيل فمد أخذت
السلاية) قدح في القياس على
السلاية أن إحقال كونه لغير
من يدعيه في مسئلة السلاية
أثوى من إحقال كونه لغير المدعي
من مسئلتنا وانظر هل تجري
تلك الاقوال في مسئلة الحاضرين
أيضا حيث تنكّل المقر له والمدعي
أم لا قال بعض شيوخنا وقدح
في القياس القدح المذكور
وأراد أن يمسك أخذته في هذه
المسئلة بالاعتناء بقياسه في مسئلة
السلاية بخلاف قدح فيه الخ
وان أريد القياس في مجرد أخذ
بغير استيفاء في القيس فلا قدح
(قوله أو كالجمعة) أي مع الأمن
والظهور ان كالجمعة نفعت معدن
مخدوف مع عامله دل على قدحهما
قوله حاضرة تقدره أو غائبة غيبة
مثل الجمعة ولو كانت غائبة بجمعة
سمعت علمهم سألأ قال عجم
ومتفق كلام المصنف ان ما زاد

الوقت أو بينه وبين الولد الصغير أو بينه وبين ولي الصغير في قسم بينه بذلك يعمل
باعتناها (ص) وان قال لقلان فان حضر ادعى عليه فان حلف المدعى يحلف المقر
وان تنكّل حلف وغرم مافوته (ش) يعني ان من ادعى ما يدعيه من دار أو غيره فانكّل
المدعي عليه هو اللان ولا حتى في نفسه فان الخصومة حينئذ تنقسم بين المدعي والمقر له
وهو أمان ان يكون حاضرا أو غائبا وسبأ في الكلام على غيبته والكلام الآن على
حضره وقد صدق به وإذا توجهت الخصومة بين المدعي والمقر له فان اليمين تجب على المقر له
فان حلف وأخذ الشيء المقر له فلا مدعى يحلف المقر ان ما أقربه حتى للمقر له وهي يمين
تمسح فان حلف برئ وان تنكّل حلف المدعي وغرم المقر مافوته عليه باقراره من قبة
المقر ومثل المثل فان تنكّل المقر له عن اليمين ولا وهو مفهوم الشرط فان المدعي يحلف
ويثبت حقه بالنكول والحلف فان تنكّل المدعي عن اليمين فلا حتى المقر له وليس له
حينئذ يحلف المقر قال ابن عبد السلام (ص) أو غاب لزمه يمين أو يمينه وانفقت
الحكومة فان تنكّل أخذ بلاعين (ش) هذا أقسم قوله سابقا فان حضر والمقر ان المقر
لأن كان غائبا غيبة بعدد بلازم الاعذار البسه فيها فان المقر يلزمه يمين ان اقراره حتى
لائهامه انه أراد ابطال الخصومة عن نفسه أو يمينه تشهد ان المقر به ملك المقر له
وحيثما تنكّل الحكومة للمقر له اذا حضر فان لم يقدم يمينه وتنكّل عن اليمين فان المدعي
بأخذ الشيء المدعي فيه من غير يمين ويصير تحت يده سائر الى حضور المقر له ولو قال وان
غاب الخ ظهرت المقابلة لقوله حضر وقوله وانفقت الخ مفرع على لزمه يمين أو يمينه وقوله
فان تنكّل معطوف على مقدور بعدد قوله لزمه يمين وكانه قال لزمه يمين فان حلف بقية يمينه
فان تنكّل الخ وقوله (ص) فان جاء المقر له فصدق المقر أخذ (ش) مفرع على قوله لزمه يمين
أو يمينه وعلى قوله فان تنكّل أخذ بلاعين وعلى هذا فالمقر له حيث صدق المقر فانه يأخذ
من المقر حيث حلف أو أقام يمينه بما أقربه أو لم يقدم يمينه فتنكّل وأخذ المدعي وهل
بأخذته في الصور الثلاث يمين أو بغيره والذي يفرضه كلام ح انه اذا حلف المقر أو أقام
يمينه انه المقر له فان المقر له يأخذ بلاعين وأمان تنكّل المقر وأخذ المدعي فانما يأخذ
المقر له يمينه على ما يظن وهو مفهوم صدق المقر انه لو كذب سقط حقه واختلف هل يكون
لبيت المال لان المال له المأزى وهو ظاهر الرأيات عندنا أو يسلم للمدعيه ألا
منزاع فيه وهو بيت المال لم يجر حتى بدائع الاعلام عنه المدعي كما قيل فيما أخذت السلاية
فأخذتهم فانه يقضى به المدعي بعد الاستيفاء إلا يأس عن طلبه أو يئس به سائر أقوال
انتهى وت وأصله للشارح والظاهر القول الثاني لان ملكه دائر بين المقر والمقر له
والمدعي فهو يظهر فاذا اتى على المقر والمقر له في المدعي (ص) وان احصى وله يمينه
حاضرة أو كالجمعة فاعلم المسمع (ش) يعني ان المدعي اذا كانت له يمينه حاضرة أو غائبة
كالجمعة أو أيام ونحوها راياء هو عليهم وحلف المدعي عليه فانه لا تقبل بيمينته بعد

على كالجمعة يقول بها ولو سلمه على ما سألوا انظر ما الذي وافق هذان كلامهم وفي اي الحسن شراح المدونة التفتيح في ذلك (قوله
فهاوايايا) المناسب ذهبا فاقط

وقوله تفصيلا أي أشار إليها بقوله حاضرة أو غائبة أي غيبة قريبة أو بعيدة (قوله وحقه) المراد بيقضه ما يؤول إلى المال والضمير فيه للسكران (قوله بين أن - حق) تقرر بعلى توجه عين التهمة وقوله في القضاء قد عي يعلم محقق الحق بيقض عدم سماع دعوى التهمة فبذلك لا عن توجه العين فيها وفي المسئلة خلاف يؤخذ من كلام المؤلف القولان بالتوجه وعدمه وساق محقق تحت النقل الدال على ذلك ثم قال آخر إذا علمت هذا ظهر لك أن قول الأجهوري وقضية قوله أن حق سماع دعوى التهمة وهو واضح وما تقدم في القضاء من قوله نفيدي يعلم محقق والالم تسع فهو في غير دعوى الاتهام وأما في التهمة فيه نظر ولا معنى له ذلك ما خلف التحقيق فهو تهمة ٢٨٤ فكيف يصح كلامه وكذا فهم أن المراد بالاتهام كون المدي عليه من أهل

الاتهام وليس كذلك لما علمت من كلام اللغة أن عين التهمة أعنى المقابلة للعدو فتوجهه على القول بماوان كان المدي عليه ليس من أهل التهمة نعم في بعض السائل يشترطون ذلك لوجوب وهي قليلة اهـ (قوله ولين الحاكم حكمه) سواء كانت دعوى تحقيق أو دعوى اتهام بأن يقول له أن نكتك حلف غريمك واستحق ما ادعاه وأن نكتك غريمك بمجرد السكران فقول شارحنا خلف المدي واستحق هذا في دعوى التحقيق وسكت عن دعوى الاتهام وقد عرفنا (قوله وهذا شرط في صحة الحكم) لا يعني أن هذا ظاهر عبارة الامام والذي في كلام ابن الحسايب ظاهره الاستصحاب وهذا عين لا يعرفه المتأخر أو يعرفه ويعرف منه الجهل وخلاصته أن التزام المدي عليه العين مصاحب لازام

ذلك إذا حضرت لأنه ما استخلف خصمه الاعلى اسقاطها فلذا سقط بمجرد الحلف وإن لم يصرح بالاسقاط كما هو ظاهر كلام المؤلف وهو جل الاكثر للمدونة وأما أن لم يهـ لم يهـ بالقيام بها والقول قوله في نفي الصلح مع عينه فإنه يحسن وقوله وان استخلف أي وسلف بالفعل وليس المراد أن مجرد الطلب سقط لقيام العينة فان قيل - هذا كبر مع قوله قيم امر ونفاها واستخلفه فلا يمينه له الا لعذر كسب ان قلت لانه هنا أفاد تفصيلا لم يشهد هناك (ص) وأن نكتك في مال وحقه استحق به بين أن حق (ش) فاعل نكتك هو من توجهت عليه العين والمعنى أن من توجهت عليه العين في مال أو حق مالى كاجل وخيار أو كل عنها استحق الطالب الحق بالسكول مع العين فالضمير بالجرور بالسامع مع السكران والبايع مع أي استحق الحالف المال بالسكران مع العين فان نكتك عن العين ولم يحلف مع السكران سقط حقه ومحل توجهه اليه على الطاب بعد سكول المطالبين حيث حقق الطالب الدعوى امان كان موجب العين التهمة فإنه لا يحتاج إلى عين الطاب بل يقرم المطالب بمجرد نكركه لان المشهور بتوجهه وعدم انقلابها (ص) وبين الحناكم حكمه (ش) الضمير المضاف اليه حكمه يرجع للسكران والمعنى أن الحناكم يجب عليه ان يمين حكم السكران للمدعي عليه بان يقول له ان نكتك حلف المدي واستحق وهذا شرط في صحة الحكم كالا عذر في عمله للمدعي عليه (ص) ولا يمكن من ان نكتك (ش) يعني ان من توجهت عليه عين كان مدعيا ومدعي عليه فنكتك عنها ثم أراد بعد ذلك ان يحلفه فافان لا يجاب الى ذلك لان نكركه دليل على صدق خصمه ويتم نكركه بقوله لا احلف او بقوله لخصمه احلف أنت أو تضادى على الامتناع من الحلف قوله ان نكتك عند السلطان أو غيره (ص) بخلاف مدع التهمة ثم رجع (ش) أي فانه لا يجوز ان يمينه قبل الصواب مدعي عليه وذلك لانه المذموم اذ ربما يقال انما التهمة تتعلق للمدعي حتى يفرجوعه يفرم بخلاف المدعي اذا

أفاهه العين وليس المراد انه التزم من غير ان يلزمه العين (قوله كان مدعيا ومدعي عليه) مثال الثاني ظاهر أقام ومنال الاول ما أشار في المدونة فقال فينا بين قام له شاهد يمين فردا يمين على المدعي عليه لا رجوع في ذلك أبو هرمان وهو متفق عليه (قوله أو تضادى على الامتناع) أي بان يطلب منه ويسقطا (قوله بخلاف مدع) ومثله المدعي عليه التهمة أي العين ثم رجع عنه فانه لا يجوز له ان يمينه ثم رجع لكان أنخصر وأكمل (قوله فان ذلك) أي له الرجوع عن اليمين التي التزمها وقوله ويمكن منها المتأخر منه أي الرجوع وحاصله ان المدعي أقام شاهدا أو التزم ان يحلف معه ثم عثر في عدم الحلف وأراد ان المدعي عليه يحلفه فذلك (قوله قبل الصواب مدعي عليه) أي أن المدعي عليه اذ ادعى عليه المدعي ولم يمينه في التزم ذلك المدي عليه العين فانه ان يرجع عنها ويردها على المدعي

(قوله فانه لا يتوهم عدم قبول الرجوع) أي بل يجوز قبول الرجوع أي بحيث يرد المدين على المدين عليه ولو قلنا لا يقبل الرجوعه فلم يكن له ان يحلف المدين عليه بل يسقط حقه عند امتناعه من الخلف مع شاهده (قوله فان ذلك قرينة على ان الحق غير ثابت) أي فليس له تخلف المدين عليه أي انه ان يحلف المدين عليه (قوله وليس له عين على المدين عليه) أي فان كان له رد الدين على المدين عليه (قوله حيث سلم ذلك) أي سلم انها غير متوهمه (قوله فاذا كان له رد الدين على المدين مع الزام الله له الدين) أي نأذا كان الله تعالى الزامه الدين يرجع عنما ان تخلف المدين وقبلة ذلك الرجوع بحيث يحلف المدين فاولى اذا كان التزم فله الرجوع عنها في تخلف المدين والحاصل انه معلوم ان المدين عليه المنكر توجه عليه المدين عند دعوى المدين بالزام الله ذلك الدين وقد جوزنا أنه يرد الدين على المدين فاولى اذا التزمه اهو بان قال أحلف تبع بعد ان قال أحلف قال انت يامدني تخلف (قوله للمدين والمدين عليه) مئة مائة مائة والتقدير وعلى الشارح عدم لزوم ٢٨٥ الدين للمدين عليه بانقرضها أي ان المدين

عليه اذا التزم الدين فلا يلزمه ذلك فله أن يرد هاهنا على المدين أي ان الدين لم يكن على المدين عليه بالاصالة لكن انفق انه انتمها فله الرجوع من ذلك بالاتزام (قوله حاضر) يفهمه انه لو كان غائبا فله القيام حتى يقدم ان بعدت غيبته كالسبعة الايام انفقها وان قربت كالاربعة ايام وثبت عذره عن القدوم لغير ونحوه وبه جزم من التوكيد فكذلك وان اشكل أمره فظاهر المذهب على قولين أحدهما قول ابن القاسم انه كذلك والثاني قول ابن حبيب يسقط حقه الآن يثبت عذره انتمى ونحوه في الشارح وغيره فجعلت محل الخلاف بين ابن القاسم وابن حبيب فيما قرب

أقام شاهده او اراد ان يحلف ثم رجع فانه لا يتوهم عدم قبول الرجوع وقد يقال ان نسخة مدع مواب وذلك لانه قد يتوهم ان المدين لما اراد الخلف ثم رجع كان ذلك قرينة على ان الحق غير ثابت وليس له عين على المدين عليه وايضا لا يلزم من كونها غير متوهمه حيث سلم ذلك ان تكون خطأ وعلى الشارح عدم لزوم المدين بالتزامها للمدين عليه بقوله فان التزمه لا يكون اشدين الزام الله تعالى له أي فاذا كاله ان يرد الدين يستداه على المدين مع الزام الله الدين فاسرى أن يرد هاهنا عليه بالتزامه هو (ص) وان ردت على مدع وسكت فمناظرة الخلف (ش) ولو قال وان سكت من توجهت عليه زمنا فانه الخلف لكان أحسن لشموله للمدعي والمدين عليه والدين المردود ونحو غيرها (ص) وان حاز أجنبي غير شرك وتصرف ثم ادعى حاضرا سكت بلا مانع عشر سنين لم تسمع ولا يثبت (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الحياز فوافعا الحقوها بالاشهاد لان في بعض أنواعها ما سمع فيه المدينة وفي بعضها ما لا تسمع فيه ورعا به كرونيها مع الاقضية لان بعضها يقع فيه القضاة وهو ما قبله المؤلف يعني ان الاجنبي غير الشر يك اذا حاز شيئا على صاحبه وتصرف فيه ولو بغير هدم وبه كالا سكان والاجارة مدة عشر سنين ومما حبه حاضرا سكت ما لم يطل مدة لا مانع له من القيام فان ذلك ينقل الملك عنه فاذا أقام صاحبه الاجنبي بعد ذلك يطلب امتناعه فان دعواه الملك لذلك لا تسمع وكذلك اذا أقام مدينة تسنده بذلك لم تسمع واستقصته الحاضرة لقوله عليه الصلاة والسلام من احتاز شيئا عشر سنين فهو له نقوله وتصرف أي بأي نوع من أنواع التصرفات لم يمت أو يشاء واغتفال الا ان الهدم مقيد

كالاربعة الايام مع العذر فيه نظرفوتنه انه لا عذر له سقط حقه وظاهر مان غيبته اذا كانت على أقل من ذلك فحكمه حكم المانصر من غير تفصيل وقال بعض أشياخ عب في قوله حاضر ومثله الغائب على يومين في حق الرجال دون النساء فانه ابن عاصم وافهم قوله سكت انه عالم او اقرضه عن الخاص بين يدى سكت الخاص عند عقده لا عبرة بكافة الشئ عالم ولو ادعى عدم العلم بالحيازة لم يقبل منه لانه تصرف لا يكاد يخفى ولو ادعى عدم العلم بالتصرف فاقول قوله وهذه الحيازة قدالة على نقل الملك لا ناقلة (قوله لم تسمع) أي دعواه عدم امتناع دعوى المدين أو يثبت به لمدة الحيازة في غير موافق الحقوق والافادة القيام بمافيها ولو طال الزمان ومثله ذلك الحبس لا تنفع فيه الحيازة بل المدين على دعواه ولو طال الزمان ومثله ذلك الطرق والمساجد لا حيازة فيها بل تسمع فيها الدعوى والية ولو طال الزمان (قوله لان بعضهم ايقع فيه القضاة) أي وهو ما تسمع فيه المدينة والبعض الثاني ما لا يقع فيه القضاة وهو ما لا تسمع فيه المدينة (قوله وهو مانعه المؤلف) الاولى قد يدعيه على قوله وروى به كرونيها (قوله كالا سكان) أي للغير أي والسكنى والابذراع في الاصول

(قوله بما اذا كان لغیر ضرورة) ظاهره ولو یسیر او اولى اذا كان كثيرا واما اذا كان اضرة فلا یحصل به حیازة مطلقا وهذه طريقة وطريقة اخرى وهی ظاهر فی الحسن والتوضیح ان الهدم والبناء صلاح مطلقا وبغيره اذا كان یسیر الا یحصل به الحیازة بین الاجانب فلیس کالسكنی ٢٨٦ (قوله فان هذه لا یتحتاج معها الى طول الزمان) ظاهره انه متى احتج بان سلطته

باعتها لئلا وسکت ولم یرد ذلك
برادى البائع ملکيتها فانها
تكون ملک البائع (قوله ولا
يلتقت لكلام الشارح وغيره)
مرتبطة بقوله غیر البيع والهبة
أى واما الشارح وغيره فمعموف
التصرف بغيره لولا ما ذكر
(قوله وفى ابن مرزوق ما يخالف
ذلك) اعلم ان المقدم انه لا يشترط
ان يكون التصرف عشر سنين
شخلا فالابن مرزوق (قوله ان
جواز الخ) اى لان ابا حنيفة قال
لا يقع التنازع الابن الثلاثة (قوله
وانظر اى الاربعة فيتم زائدا)
الظاهر كافى في شرح عب ان الذى
يعتبر زائدا ما زاد على الثلاثة
الاول (قوله لا یحصل الامن
المساكن) اى كان يراه يهدم ويؤيق
فيه او يبيعها او يوصي به لغيره
(قوله ان یدعى المسكن ملکيته)
أى ولا یطالب المسكن ببيان وجه
ملكه وقيل یطالب وقال ابن
هشام وابن القطران كان مرفوعا
بالغصب والاستعانة والقدر
طوبى والافلا وظاهر شامنا
اعقاد الاول (قوله واما ان لم يكن
عنه الا بمجرد الخوف) معناه ان
الطية في دعواه الملكية ان كانت

بما اذا كان لغیر ضرورة اى باى نوع من أنواع التصرفات غیر البيع والهبة والوط
والكتابة ونحو ذلك فان هذه لا یتحتاج معها الى طول الزمان اذ اعلم المدعى ذلك ولم يشكره
وهذا عام فى جميع الاقسام التى ذكرها المؤلف والى الذى لم يذكرها كالامهال والموالى
ولا يلتقت لكلام الشارح وغيره وليس فى كلام المؤلف حذف من الاول دلالة الثانی
لان التصرف بالهدم والبناء فقط مخصوص بمسئلة الشر بلك الاجنبى قوله عشر سنين
ظرف لما تضمنه ما كت بل ما تضمنه وهذا يتفق كون الحیازة عشر سنين وليس ظرفا لتصرف
اذ لا یتبع فى التصرف ان يكون مسقرا فى العشر سنين بل بكنى حصوله فى جزء منها
كذا قرروى ابن مرزوق ما يخالف ذلك فانه قال قوله عشر سنين يصح ان يعمل فيه
حازا وتصرفا واحدا أو ساكت فيعمل فيه أحداهما وابقى فى ضميره ان جاز تنازع
مثل هذا العدد والافقة ومحول لما زاد على العوامل الثلاثة ولا يجوز ان يعمل فى
ضمير المتنازع فيه انتهى وانظر اى الاربعة او أكثر يعتبر زائدا (ص) الا باسكان
ونحوه (ش) اى الا ان تشهد بنية باسكان منه العايز او عمر او ارقا أو مساقا أو
مزارعة وما أشبه ذلك فان ذلك لا یدى عنه على صاحبه وتسع دعواه وبنيته وهذا عقيدتها
اذ لم یحصل من المسكن بضرورة المدعى الا یحصل الامن المالك فى ملكه ولم ينزع معنى
ذلك كما يفهمه كلام التبصرة اى الحسن وبكى من شروط الحیازة ان یدعى المسكن
ملكه الموضع العايزى ولو مرقا ما اذا لم تكن له حجة الا بجره والخوف فلا تنفعه كما قاله
ابن مرزوق ثم ان مدة العشر سنين تتفق من حیازة الوارث ومورثه وكذا مورث
مورثه (ص) كشر بلك اجنبى حازت ان اهدم وبكى (ش) یعنى ان الشر بلك الاجنبى
اذ حاز شيئا عن صاحبه عشر سنين وتصرف فيه بالهدم والبناء وصاحبه حاضر ساكت
طول المدة المذكورة ولا مانع له من القيام بحقه من المسكن بملكه بذلك ولا تنفع دعوى
صاحبه ولا ينفعه بعد ذلك لانه قد توهم ان الشر بلك يباين شر بلك فتقسم دعواه بعد ذلك
ففى ذلك التوهم وهذا عقيدتها اذ اهدم وبكى ما لا يخفى رقوطه واما اذ اهدم وبكى
ما يخفى رقوطه فان ذلك لا ینقل المالك من ان الهدم وحده بكنى كان البناء كذلك (ص)
وفى الشر بلك الفرق بينهما ما قولنا (ش) یعنى ان الشر بلك القريب اذا حاز شيئا على
شريكه عشرة أعوام وهو يصرف فيه بالهدم والبناء والى ما يعود ضمير التثنية فهل ذلك
حیازة أو لا تكون - جازة الا ان يعاوى أحداهما كالاربعين اى مع الهدم والبناء ثم ان
ظاهر كلامه ان الموالى والا صهاراى الذين ليس بينهم قرابة كالاخايب وهو أحد

أقوال

الشر امنه مثلا صحت الحیازة وان كانت اطية في دعواه الملكية بمجرد دعواه فلا يكتفى به

(قوله من حیازة الوارث الخ) فاذا حازها المورث خمس سنين ثم مات وحازها وارثه خمس سنين ايضا فقد تمت مدة الحیازة (قوله
فان المسكن بملكه بذلك) اى بشرطه السابق وهو ان يكون المسكن بلكى الملكة كما افاده بعض الشيوخ (قوله وهو يصرف
فيه بالهدم الخ) اى او ما تضمنه بغير الهدم والبناء كالاقتلال والازدراع فلا أثر له بالنسبة لشر بلك (قوله كالاربعين الخ) فى ح

ان المدة ان القرب بين الشرع وغيره سواء وانه لا يدمر زبادة مدة حياته على أربعين عام مع الهدم والبناء والحاصل ان الحدائق بين الاقارب سواء الشرع كما هو غيرهم لا تكون بالسكنى والازدراع وانما تكون بالبناء والهدم الامد الطويل الزائد على أربعين سنة على الراجح وهذا في الاقارب ليس بينهم تشاجر والافسكاجانيب (قوله واما على الاول بالاولى) واما على الثاني والثالث فليعلم الحال واقول والظاهر انه على الثالث فكالموا والاصهار غير الشرعاء فيكون كالاقارب سواء (تنبيه) هـ قال في ك والمرايد المولى ا على وأسافل انتهى ثم رأيت بهر اما فاذان الاصهار الموا الى الشرع فقيم قولان أحدهما انهم مع الهدم والبناء كالاغنياء أى فيكون العشر متعين والثاني لا تكون حيازة ٢٧ الا ان يطول اه والظاهر ان المدعى على أربعين عاما (قوله بالبيع وما معه) كما عرفت والهيئة أى كان بهم أحدهما مع علم من هـ أى والحاصل ان الواجب حاز لذلك فانه اذا قام بعد الهيئة أو البيع فانه لا تسع بيقته حيث علم بذلك وقسم من القيام (قوله التي تم فيها البيئات) أى الهيئة الشاهدة باصل الطور وقوله وينقطع العلم أى باصل الحوز (قوله تختص باختلاف سن الشهود) لا يفتى ان هذا لا يأتى الا اذا كان هناك شهود باعائهم ولم يكن كذلك (قوله فى الدابة) اذا كانت تركب والظاهر ان استعمالها فى غير الركوب كاستعمالها فيه وقوله وامة الخدمة اذا كانت تستخدم واما ان لم تتركب الدابة وتستخدم الامة فالظاهر ان حكمها حكم

اقول ثلاثة أى فتسكنى العشر فوان لم يكن هدم ولا بناء والثاني انهم لا تسكنون حيازة الامع والهدم والبناء والثالث انهم لا تسكنون حيازة الامع الطويل جدا أى مع الهدم والبناء والمطول جدا يحصل بالزيادة على أربعين عاما أى ولم يكونوا شرعاً كما هو المولى والاصهار الشرعاء فكلا الجانبين الشرع على الاول بالاولى وهذا فى الموا والاصهار الذين لا قربية بينهم والافصحى بينهم باجرى فى الاقارب الذين ليسوا بموا ولا اصهار (ص) لا بين أب وابنه الابكة إلا أن يطول معها ما تم لك البيئات وينقطع العلم (ش) معطوف على المعنى أى والحيازة بين من ذكرا بين أب وان علا وابنه فلا يصح حوز أحدهما على الآخر بالهدم والبناء والسكنى والازدراع ونحو ذلك ولا خلاف فى القوات بالبيع وماعه كالحى إلا أن يصور أحدهما على الآخر مدة ثم لا يقع البيئات وينقطع العلم فيها العلم وهو يهدم ويبقى والاخر حاضر ساكت طول المدة بلا مانع فليس للاب ولا لابن القيام بمعه واذا قام بعد ذلك لا تسع دعواه بالملا ولا يقته واسـ يظهر بعض ان المدة التي تم فيها البيئات وينقطع فيها العلم تختص باختلاف سن الشهود وهو التقينة فى قوله معها سائر جمع الهدم والبناء ثم ان قوله إلا أن يطول الخ مستثنى من مقدار أى لا يغير هيئة (ص) وانما تفرق الدار من غيرها فى الاجنبى فى الدابة وامة الخدمة الستة عشر ويزاد فى عبده وعرض (ش) يشعير بهذا الى أن امد الحيازة بالنسبة الى الاقارب لا يختلف فيها المعار من غيرهم بل الاصول والحيوان والعروض على حد سواء وانما يفرق الى امر فى ذلك بالنسبة الى حيازة الاقارب فاذا ركب اجنبى دابة لاجنبى مدة سنتين فقد تمت الحيازة ومثل الدابة امة الخدمة اذا استخدمت واذ احاز اجنبى على اجنبى عبداً أو عرضاً مدة ثلاث سنين فساوتها فتمت الحيازة فلا تسع دعواه

العرض كذا فى بعض الشروح (قوله ويزاد فى عبده) لا فرق بين ان يستخدم أم لا كذا كروا (قوله بل الاصول الخ) أى من حيث امد الحيازة لا بد ان تكون مدة طويلة زائدة على أربعين سنة سواء الشرع كما هو غيرهم وهذا فى الاقارب غير الأب وابنه واما ما فى الحيازة الابن هو الهبة أو البيع أو الزمان الطويل الذى تم فيه البيئات هكذا قال عجم واعترض بان الصواب ما جاء فى النقل عن اصمغ ومطرف من أن حيازة الشريك الوارث من ورث معه فى العروض والعييد بالاسخدام واللباس والامتنان مقدر داه على وجه المثل فالتضايف ان الحيازة فى ثلاث فوق المشهورة أعوام على قدر اجتهاد الحماكم عند نزول ذلك انتهى وهذا فى غير الدور والارضين واما فيما بالسكنى والازدراع فاذ يدعى أربعين سنة فظهر الفرق حتى فى الاقارب ومافى ابن رشد من أن قضية كلام اصمغ التسوية بين الريع والاصول والنياب وماعه الى الشرع كما بالمرايات لا يعمل عليه كائين من النقل

(قوله لكن نظرا لما في هذه العبارة تقرير ٢٨٨ الشيخ سالم كذا كوفي لـ ثم انه لا يخفى ان قضية ذلك ان الحياة في الاجاب

ولا يمتنع وهذا كما اذا كان مدعيه حاضرا ساكنا طول المدة ولا مانع من القيام بحقه السكن
نظرا لهدم البناء في الدار والازدراع في الارض في حق الاجنبي الاجارة في العبيد
والدواب والثياب في القريب غيازة عشرة سنين على أحد القولين ونظرا للسكنى
في الدار والازدراع في الارض في حق الاجنبي استخدام العبد ودروب الدواب
واباس الثياب في حق القريب فلا يكتفى إلا أن يطول الزمان طولاً تاماً
فيه البيئات وينقطع فيه العلم فقوله في الاجنبي أي غير
الشريك ومسكان ينبغي ان يقول العتق وقوله
ويراد الزيادة باجتهاد الحاكم ويستثنى
من العروض قوب اليباس
فان السنة فيه
فوت

(ثم الجزء السابع وعليه ان الزمان اقله باب احكام الدماء وما يتعلق بها) هـ

قد انشركا في الاصول لا بد من
هدم أو بناء مع انه لا يشترط ذلك
اذ يكتفى في ذلك الاعتبار بالسكنى
والازدراع كاص عليه ابن رشد
وقد تقدم ذلك (قوله الاجارة في
العبيد) أي اجارة المأوى وقوله
والدواب والثياب مع طوف على
العبيد وقوله على أحد القولين
لم أطلع على القول الثاني في
شخص الاجارة ولكن الذي
تقدم على غير المعقد انه لا بد من
الزيادة على أربعين عاماً فيكون
هو القول الثاني لأنك خير بان
هذا الاطلاق في العقار والنكاح
لا في الحيوان والثياب فلا تصور
فيه الحياة بطول المدد والمعقد
ان المدة فوق عشر سنين كما تقدم
(قوله ونظرا للسكنى في الدور)
تقدم أن المعقد أن السجادة في
الدور والارض في حق الاجنبي
بالسكنى في الدور والازدراع في
الارض عشر سنين فقط وقوله
فلا يكتفى فيه بنظر بل المعقد
أنه يكتفى ما فوق العشرة أعوام
(قوله أي غير الشريك) أقول
وسكت عن الشريك فليس بين
حكمه وهو تابع في ذلك لتقرير
الاقناع والذي في هـ شريكا
أولاً وفي بعض التقادير المعسرة
ما يقدره (قوله ويراد الزيادة
باجتهاد الحاكم) هذا تقرير
آخر لثانيه غير لثانيه الأول
الذي هو قوله ثلاث سنين إلا أن

بعض النسخ ذكر أن الذي في النقل انه لا بد من الزيادة على ثلاث سنين

Bibliotheca Alexandrina



0563314